

المركز الديمقراطي العربي
للدراستات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية
Democratic Arabic Center
for Strategic, Political & Economic Studies



مجلة العلوم السياسية والقانون

دورية دولية محكمة

مجلة العلوم السياسية والقانون

المركز الديمقراطي العربي



Journal of Political Science and Law

International scientific periodical journal



المركز الديمقراطي العربي
للدراستات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية
Democratic Arabic Center
for Strategic, Political & Economic Studies

العدد: السادس والأربعون
المجلد: الحادي عشر
كانون الأول/ ديسمبر 2025

ISSN 2566-8048 Print
ISSN 2566-8056 Online

مجلة العلوم السياسية والقانون

JOURNAL OF POLITICAL SCIENCE AND LAW

دورية علمية دولية محكمة An International Peer-Reviewed Journal

عضو في الجمعية الدولية للمجلات العلمية المحكمة - A member of the International Association of Peer-Reviewed Scientific Journals

مجلة العلوم السياسية والقانون، دولية محكمة تصدر من ألمانيا - برلين عن #المركز الديمقراطي العربي تُعنى المجلة في الدراسات والبحوث والأوراق البحثية عمومًا في مجالات العلوم السياسية والعلاقات الدولية، والقانون والسياسات المقارنة، والنظم المؤسسية الوطنية أو الإقليمية والدولية. تصدر بشكل دوري ولها هيئة علمية دولية فاعلة تشرف على عملها وتشمل مجموعة كبيرة لأفضل الأكاديميين من عدة دول، حيث تشرف على تحكيم الأبحاث الواردة إلى المجلة. وتستند المجلة إلى ميثاق أخلاقي لقواعد النشر فيها، وإلى لائحة داخلية تنظّم عمل التحكيم، كما تعتمد "مجلة العلوم السياسية والقانون" في انتقاء محتويات أعدادها المواصفات الشكلية والموضوعية للمجلات الدولية المحكمة.

The journal is published periodically and is supervised by an active international scientific committee comprising a wide range of distinguished academics from various countries. This committee oversees the peer-review process for submitted research articles.

The journal adheres to ethical charter governing publication standards and follows internal regulations organizing its peer-review process. Furthermore, the "Journal of Political Science and Law" adopts both formal and substantive standards consistent with internationally refereed journals when selecting content for its issues.

Nationales ISSN-Zentrum für Deutschland

ISSN 2566-8056 Online

قواعد البيانات التي تنتمي إليها المجلة Databases to which the journal is indexed

- المكتبة الوطنية الألمانية DNB
- الفهرس الألماني الموحد للدوريات ZDB
- الفهرس العالمي WorldCat
- المكتبة الألمانية الرقمية DDB

المركز الديمقراطي العربي

لِلدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ألمانيا/برلين

Democratic Arab Center for Strategic, Political & Economic Studies

Berlin / Germany

Berlin 10315 Gensinger Str: 112

Tél: 0049-Code Germany(030- 54884375/ 030- 91499898/ 030- 86450098) - Mobile: 00491742783717



مجلة العلوم السياسية والقانون journal of political science and law

رئيس المركز الديمقراطي العربي

أ. عمار شرعان

رئيس التحرير

د. ديمة أبو لطيفة، أستاذ الفكر الاسلامي والدراسات المعاصرة، جامعة الاستقلال، كلية القانون، فلسطين

نائب رئيس التحرير

أ. د. أحمد رفيق عوض، أستاذ مشارك، رئيس مركز الدراسات المستقبلية في القدس، جامعة القدس، فلسطين

نائب رئيس التحرير التنفيذي

د. أحمد بوهكو، المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا، برلين

أعضاء هيئة التحرير

أ.د. محمد طالب ديبوس: أستاذ مشارك في القياس والتقويم، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الاستقلال، فلسطين
بيونس بن عائشة: أستاذ باحث، تخصص الهجرة الدولية، جامعة محمد الأول، المدرسة العليا للتربية والتكوين، وجدة - المغرب
أ.د. أسامة دراج: أستاذ مشارك في القانون الدستوري، كلية القانون، جامعة الاستقلال، فلسطين
أ.د. عبد الله محمود: أستاذ مشارك في القانون العام، جامعة خضوري، فلسطين

الهيئة الاستشارية

أ.د. رجاء سويدان: أستاذ مشارك في أساليب التربية، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الاستقلال، فلسطين
د. نظام صلاحات: أستاذ العلوم الأمنية والسياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة الاستقلال، فلسطين
أ.د. محمد صبحي خلف، قانون دولي خاص، كلية القانون، جامعة تكريت، العراق

المدققون اللغويون

د. بثينة حساني، أستاذة الأدب الفرنسي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الأول، وجدة، المغرب
أ.د. سمير رمال، أستاذ الأدب الإنجليزي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة بير زيت، فلسطين
د. معاذ عبد الله اشتية، تخصص الأدب العربي، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الاستقلال، فلسطين

تنسيق العدد: الدكتورة ديمة أبو لطيفة

العدد السادس والأربعون

المجلد الحادي عشر

كانون الأول/ ديسمبر 2025م

البريد الإلكتروني للمجلة journal@democraticac.de

رابط المجلة على موقع المركز الديمقراطي العربي - برلين https://democraticac.de/?page_id=37575

رابط موقع المجلة على منصة OJS:

International Standard Serial Number

ISSN 2566-8056 Online

الآراء الواردة في المجلة تلزم أصحابها، ولا تعبر بالضرورة عن رأي هيئة التحرير

اللجنة العلمية للمجلة

رئيس اللجنة العلمية

أ.د محمد شتية: أستاذ مشارك في القانون العام، عميد كلية القانون، جامعة الاستقلال. فلسطين

أعضاء اللجنة العلمية

الاسم بالعربية	Name in English
أ.د. أسامة دراج، جامعة الاستقلال، فلسطين	Prof. Osama Daraj, Al-Istiqlal University, Palestine
د. مرسى صالح، الكلية العصرية، فلسطين	Dr. Mursi Saleh, Modern University College, Palestine
د. عمر الزور، جامعة النجاح، فلسطين	Dr. Omar Al-Bazour, An-Najah National University, Palestine
د. شادي أسامة علي جبارين، المستشار القانوني لهيئة التوجيه السياسي والوطني	Dr. Shadi Osama Ali Jabareen, Legal Advisor, The Political and National Guidance Commission
د. محمد نصر عبد الله نصر، جامعة النيل الأبيض، السودان	Dr. Mohamed Nasr Abdullah Nasr, White Nile University, Sudan
د. أسامة السلحوس، جامعة الاستقلال، فلسطين	Dr. Osama Al-Sal'ous, Al-Istiqlal University, Palestine
د. رؤوف أبو عواد، جامعة الاستقلال، فلسطين	Dr. Raouf Abu Awad, Al-Istiqlal University, Palestine
د. محمد العربي، جامعة محمد الخامس، المغرب	Dr. Mohamed Al-Arabi, Mohammed V University, Morocco
د. مصطفى ايت قاسي، جامعة الحسن الثاني، المغرب	Dr. Mostafa Ait Qassi, Hassan II University, Morocco
د. غزوان عبد الحميد شويش الجبوري، جامعة تكريت، العراق	Dr. Ghazwan Abdulhamid Shweish Al-Jubouri, Tikrit University, Iraq
د. إسلام البياري، جامعة الاستقلال، فلسطين	Dr. Islam Al-Bayari, Al-Istiqlal University, Palestine
د. فادي علاونة، جامعة الاستقلال، فلسطين	Dr. Fadi Alawneh, Al-Istiqlal University, Palestine
د. قاسم الزهيري، كلية بلاد الرافدين، العراق	Dr. Qasem Al-Zuheiri, Bilad Al-Rafidain College, Iraq
د. إسلام دراغمة، جامعة الاستقلال، فلسطين	Dr. Islam Daraghme, Al-Istiqlal University, Palestine
د. عبد الرحمان المطيطي، جامعة محمد الخامس، المغرب	Dr. Abderrahmane Al-Mtati, Mohammed V University, Morocco
د. محمد شريف، جامعة محمد الخامس، المغرب	Dr. Mohamed Cherif, Mohammed V University, Morocco
د. ريماء جابر، جامعة الاستقلال، فلسطين	Dr. Rima Jaber, Al-Istiqlal University, Palestine
د. نظام صلاحات، جامعة الاستقلال، فلسطين	Dr. Nidham Salahat, Al-Istiqlal University, Palestine
د. محمد صعايدة، جامعة الاستقلال، فلسطين	Dr. Mohamed Sa'aydeh, Al-Istiqlal University, Palestine
د. طارق شقير، جامعة الاستقلال، فلسطين	Dr. Tareq Shaqeer, Al-Istiqlal University, Palestine
د. وهيب أبو علية، جامعة الاستقلال، فلسطين	Dr. Waheeb Abu Olba, Al-Istiqlal University, Palestine
أ.د. معمر خالد عبد الحميد، جامعة تكريت، العراق	Prof. Moammar Khaled Abdulhamid, Tikrit University, Iraq
أ.د. محمد صبيح خلف، جامعة تكريت، العراق	Prof. Mohamed Sobhi Khalaf, Tikrit University, Iraq
د. سامح رشيد فايز القيق، جامعة الاستقلال، فلسطين	Dr. Sameh Rasheed Fayeze Al-Qabaj, Al-Istiqlal University, Palestine
أ.د. عوض سليمية، معهد فلسطين لأبحاث الأمن القومي، فلسطين	Prof. Awad Salimiyah, Palestine Institute for National Security Research, Palestine
د. محمد لطرش، متصرف في وزارة الداخلية، المغرب	Dr. Mohamed Latrach, Administrator at the Ministry of Interior, Morocco
أ.د. محمد صبيح خلف، كلية القانون جامعة تكريت، العراق	Prof. Mohamed Sobhi Khalaf, Private International Law, College of Law, Tikrit University, Iraq
أ.د. معمر خالد عبد الحميد، كلية القانون، جامعة تكريت، العراق	Prof. Maamar Khaled Abdul-Hamid College of Law, Tikrit University, Iraq

المحتويات

الصفحة	المقال
7	قراءة تحليلية في مواقف جامعة الدول العربية من الحرب الإسرائيلية على غزة (2023) ورؤيتها لإعادة الإعمار (2025) الدكتور محمد عمر أبو عزة
34	تأثير توازن القوى في منطقة الشرق الأوسط على تشكيل التحالفات المرنة خلال الفترة (2011-2025) مجد أكرم ناصر الزعبي
55	أثر القوة الناعمة على السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية (2015-2025) خالد فهد القحطاني، الأستاذ الدكتور أيمن البراسنة
80	تحديات مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية: دراسة نوعية أ.د. لبنى جودة عكروش، إيمان سليم الرفاعي، عائشة صلاح برهومة، تسنيم عقل
115	أثر قانون الانتخاب الأردني رقم (4) لسنة 2022 في تعزيز المشاركة السياسية للمرأة: دراسة تحليلية لانتخابات 2024 الدكتور باسل سالم عبود المشاقبة، لميس علي عواد الشرعه
134	المنفعة الاقتصادية في الأردن: تحليل لتطور السياسات والإصلاحات خلال عقد الأزمات (2010-2025) "قراءة تحليلية في السياسات الاقتصادية الكلية" سناء خالد المنيزل، الأستاذ الدكتور محمد حمد القطاطشة
149	أحكام وعقوبة تعاطي المخدرات في الفقه الإسلامي والقانون الفلسطيني: دراسة مقارنة رؤوف أبو عواد
166	دراسة تحليلية لعملية الانتقال السياسي وتحدياتها في سوريا بعد عام 2024 الدكتور سعد عاصي متعب الفايز
193	التداعيات الجيوسياسية وتحديات المرحلة الانتقالية في سوريا بعد سقوط نظام الأسد (2024) دراسة تحليلية الدكتور عواد بشارة السويلمي
215	مقاربة تحليلية لتداعيات التغيير السياسي في سوريا على توازن القوى في منطقة الشرق الأوسط خلال الفترة 2024-2025 د. حازم بشارة نايف الحجازين
234	ضمانات تأديب الموظف العام في النظام القانوني القطري في ضوء قانون الموارد البشرية رقم 15 لسنة 2016 هاجر راشد عمر الحمد المناعي
252	الرقابة الدستورية في المغرب بعد دستور 2011: تعزيز الحقوق والحريات وترسيخ دولة القانون يامنة عزيزي، عبد المنعم بوزلماط
267	الهيئات الرقابية المعنية بصون النزاهة ومواجهة الفساد المالي والإداري مدرس مساعد مسلم عزيز حميد، الأستاذ المساعد الدكتور وجدان رحم خضير
289	مبدأ التبرير في إنهاء عقد العمل غير محدد المدة: دراسة في القانون الأردني على ضوء اتفاقية العمل الدولية براءة اسحق القيسي
301	الصراع السيرياني وتأثيره على النظام العالمي فاطمة عبدالله الظاعن

Sommaire

Page	Article
7	An Analytical Reading of the Arab League's Positions on the Israeli War on Gaza (2023) and its Vision for Reconstruction (2025) Dr. MOH'D O. A. ABU ANZEH
34	The Impact of The Balance of Power in The Middle East on The Formation of Flexible Alliances During the period (2011-2025) Majd Akram Naser Alzubi
55	THE IMPACT OF SOFT POWER ON THE FOREIGN POLICY OF THE KINGDOM OF SAUDI ARABIA (2015-2025) KHALID FARHAD ALQAHTAN, DR. AYMAN SALEH AL-BARASNEH
80	Challenges Facing Jordanian Women's Participation in Political Life: A Qualitative Study Prof. Dr. Lubna Judah Akroush, Iman Salim Alrefayi, Aysheh Barhoumeh, Tasneem Aqel
115	The Impact of Jordanian Electoral Law No. (4) of 2022 on Enhancing Women's Political Participation: An Analytical Study of the 2024 Elections Dr. Basel Salem Aboud Al-Mashaqbeh, Lamees Ali Awad Al-Shar'ah
134	Economic Resilience in Jordan: An Analysis of Policy Developments and Reforms During a Decade of Crises (2010–2025) "An analytical reading of macroeconomic policies" Sana Khaled Al-Munizel, Prof. Dr. Mohammad Hamad Al-Katatsheh
149	The Rulings and Punishment of Drug Use in Islamic Jurisprudence and Palestinian Law: A Comparative Jurisprudential and Legal Study Raof Abuawwad
166	An analytical study of the political transition process and its challenges in Syria after 2024 Dr. SA'ED ASI METIB ELFAYEZ
193	Geopolitical Implications and Challenges of the Transitional Phase in Syria after the Fall of the Assad Regime (2024): An Analytical Study Dr. Awwad Bshara Alsweilmin
215	An Analytical Approach to The Implications of Political Change in Syria on The Balance of Power in The Middle East Region During The Period 2024-2025 Dr. Hazem Bsharah Naif Hjazeen
234	Disciplinary Guarantees for Public Employees in the Qatari Legal Human Resources Law No.15 of 2016: An Analytical Study Hajer Rashid O A ALMannai
252	Constitutional Review in Morocco after the 2011 Constitution: Strengthening Rights, Freedoms, and the Rule of Law Yamna Azizi, Abdel Mounim Bouzelmat
267	Oversight bodies concerned with safeguarding integrity and combating financial and administrative corruption Assistant Lecturer MUSLIM AZEEZ HAMEED, Assistant Professor, PhD Wijdan Raham Khudhair
289	Justification Principle in Indefinite Employment Contract Termination in Accordance to Jordanian laws and ILO Baraa Ishaq Alqaisi
301	Cyber conflict and its impact on the global order Fatema Abdulla Aldhaen

An Analytical Reading of the Arab League's Positions on the Israeli War on Gaza (2023) and its Vision for Reconstruction (2025)

Dr. MOH'D O. A. ABU ANZEH

Assistant Professor - Political Science - Al-Khwarizmi University College of Technology, Jordan

Email: m.abuanzeh@khawarizmi.edu.jo

Ricieved	Accepted	Puplished
18/10/2025	10/11/2025	31/12/2025
DOI:		

ABU ANZEH, MOH'D (2025). *An analytical reading of the Arab League's positions on the Israeli war on Gaza (2023) and its vision for reconstruction (2025)*, Journal of Political Science and Law, Volum11, N(46)

Abstract

The study aimed to analyze the positions of the Arab League regarding the Israeli war on the Gaza Strip in 2023, a case study of the Arab League's vision for the reconstruction of Gaza in 2025. To achieve the desired objectives of the study, the institutional approach was used, and the functional approach relies on the function as a mechanism for explaining phenomena. The approach was employed by addressing the roles and functions of the Arab League in resolving conflicts. The study concluded that the efforts of the Arab League failed to formulate a unified regional position regarding the Israeli war on the Gaza Strip. The complex relations between member states and external parties with conflicting interests in the region deprived the League of effective decision-making mechanisms, and the Israeli aggression created a state of chaos in the region. Indeed, its repercussions extended beyond the region and reached wider geographical areas. At the level of the Middle East, its repercussions reached the attack on Lebanon, and there became a kind of confrontation between it and the Houthis in Yemen after they entered the arena of events and targeted Israel. In light of the results of the study, it recommends that the survival of the Arab League must be preserved, new mechanisms for its work must be established, and more support must be given to implement the decisions that It will result in the realization of the Arab peoples' hope for cooperation, integration, and unity.

Keywords: Positions, Arab League, Israeli war, Gaza Strip, reconstruction.

قراءة تحليلية في مواقف جامعة الدول العربية من الحرب الإسرائيلية على غزة (2023) ورؤيتها لإعادة الإعمار (2025)

الدكتور محمد عمر ابو عنزة

استاذ مساعد - علوم سياسية - كلية الخوارزمي الجامعية التقنية - الأردن

Email: m.abuanzeh@khawarizmi.edu.jo

تاريخ النشر	تاريخ القبول	تاريخ الاستلام
2025/12/31	2025/11/10	2025/10/18
DOI:		

للاقتباس: ابو عنزة، محمد (2025). قراءة تحليلية في مواقف جامعة الدول العربية من الحرب الإسرائيلية على غزة (2023) ورؤيتها لإعادة الإعمار (2025)، مجلة العلوم السياسية والقانون، المجلد 11، (العدد 46)

الملخص

هدفت الدراسة لتحليل مواقف جامعة الدول العربية من الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة عام 2023 دراسة حالة لرؤية جامعة الدول العربية لإعادة إعمار غزة لعام 2025، ولتحقيق الأهداف المرجوة من الدراسة، تم استخدام المنهج المؤسسي، والمنهج الوظيفي وتم توظيف المنهج من خلال التطرق إلى أدوار ووظائف جامعة الدول العربية تجاه الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة خلال الفترة (2023-2025)، وتوصلت الدراسة إلى أن جهود جامعة الدول العربية فشلت في صياغة موقف إقليمي موحد بشأن الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، فقد أدت العلاقات المعقدة بين الدول الأعضاء والجهات الخارجية التي لها مصالح متضاربة في المنطقة إلى حرمان الجامعة من آليات صنع القرارات الفاعلة، وخلق العدوان الإسرائيلي حالة من الفوضى في المنطقة بل إن ارتداداته تجاوزت الإقليم ووصلت إلى نطاقات جغرافية أكثر اتساعاً، وعلى صعيد منطقة الشرق الأوسط وصلت تداعياته إلى الاعتداء على لبنان، وأصبحت هناك نوع من المواجهة بينه وبين الحوثيين في اليمن بعد دخولهم على ساحة الأحداث واستهدافهم إسرائيل، في ضوء نتائج الدراسة فإنها توصي بأنه يجب المحافظة على بقاء جامعة الدول العربية، ووضع آليات جديد لعملها، وإعطائها المزيد من الدعم لتنفيذ القرارات التي تتمخض عنها حتى يمكن أن يتحقق في يوم من الأيام أمل الشعوب العربية في تحقيق التعاون والتكامل والوحدة.

الكلمات المفتاحية: مواقف، جامعة الدول العربية، الحرب الإسرائيلية، قطاع غزة، إعادة الإعمار.

1- المقدمة

تعد الجامعة العربية أقدم منظمة إقليمية عاملة في العالم تأسست عام 1945، واعتمدت على سياسات وممارسات وأفكار التعاون المؤسسي بين الدول والجهات الفاعلة غير الحكومية داخل منطقة جغرافية محددة، ونادرًا ما لعبت منصات التعاون القائمة دورًا في مسائل الأمن الإقليمي، وظل مستوى التجارة الإقليمية منخفضًا، والتكامل السياسي غائبًا، وحتى مجلس التعاون الخليجي الذي كان يصور في السابق على أنه منظمة إقليمية فرعية ناجحة، شهد أزمة عام 2017، وأثارت الانتفاضات العربية التي اجتاحت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا منذ أوائل عام 2011 أزمات واضطرابات سياسية، في أعقاب هذه الثورات، سعت الدول العربية إلى تجاوز الأزمة بالتعاون عبر المؤسسات الإقليمية القائمة، وفي ظل اعتقاد واسع النطاق بإمكانية تعزيز آليات الأمن التعاوني، تبنت جامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي دورًا استباقيًا بتعليق عضوية سوريا في الجامعة في تشرين الثاني 2011، ودعم التدخلات الدولية في ليبيا، مثلت هذه الخطوات خروجًا واضحًا عن التزام جامعة الدول العربية بعدم التدخل في الشؤون الداخلية لدولها الأعضاء (Al-Mughrabi, 2019).

تغيرت أنماط التعاون الإقليمي منذ عام 2013 وظهر انقسام في جامعة الدول العربية، وأدت مقاطعة قطر من قبل (السعودية والإمارات العربية المتحدة ومصر والبحرين) في حزيران عام 2017 إلى فشل عمل مجلس التعاون الخليجي، ونتيجة لذلك ظهرت أنماط بديلة للتعاون الإقليمي في مواجهة الخصوم والتهديدات المشتركة، ومن أبرزها التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب، وتعزيز التعاون الثنائي بين القوى الإقليمية الكبرى، مثل التعاون بين السعودية والإمارات، وبين قطر وتركيا، واستمر هذا التوجه الثنائي مع تطبيع العلاقات بين إسرائيل وعدة دول عربية عام 2020، وتطور التعاون الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بدءًا من الانتفاضات العربية في أوائل عام 2011 وانتهاءً بتعليق مقاطعة قطر في عام 2021، ولمعالجة حالة عدم الاستقرار السياسي كان أمام حكومات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خيارات تمثلت بالتعاون من خلال المؤسسات الإقليمية القائمة، وإنشاء تحالفات جديدة، والانخراط في أشكال غير رسمية ومؤقتة من التعاون الأمني، وتم التعاون الإقليمي من خلال المنظمات القائمة (جامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي)، ولكنه كان مجرد ومضة عابرة، فيما لم يتجاوز إنشاء تحالفات جديدة المناقشات التخمينية، كما يتضح من الخطط لإنشاء "تحالف أمن الشرق الأوسط"، أما التحالفات الأمنية والمتغيرة باستمرار، أصبح النمط السائد للتعاون والصراع في الشرق الأوسط بعد عام 2023 (Del Sarto, 2025).

برز اقتراح مصر لإعادة إعمار وإدارة غزة كتدخل عاجل في الأزمة التي اندلعت منذ 7 تشرين الأول 2023 بدعم من الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي والعديد من الدول الأوروبية، فإن الخطة ليست مجرد مبادرة إنسانية بل هي مناورة جيوسياسية تهدف إلى مواجهة المخطط الذي يدفعه رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، والذي دعمه الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، لإخلاء قطاع غزة من السكان، وعليه تبرز أهمية البحث من أهمية الدور الذي يفترض أن تقوم به جامعة الدول العربية في مواجهة الالتزامات التي تشهدها دول المنطقة العربية وشعوبها لذا جاءت الدراسة لتركز على مواقف جامعة الدول العربية من الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة عام 2023 دراسة حالة لرؤية جامعة الدول العربية لإعادة إعمار غزة لعام 2025.

1-1 مشكلة الدراسة: تتعرض جامعة الدول العربية للكثير من الانتقادات من حيث عدم فاعلية أدائها وآلياتها في التعامل مع الأزمات، وعدم الزامية قراراتها للدول الأعضاء، هذا الضعف والقصور في أداء جامعة الدول العربية يعود الى عدد من الأسباب، منها ما هو ذاتي، أي من خلال قصور ميثاقها، أو خلل في هيكلها التنظيمي، وهناك أسباب موضوعية مثل مواقف الدول العربية المؤثرة، وأثرت مواقف وقرارات جامعة الدول العربية على فاعليتها، وأن واقعها مازال يعكس تقيدها بإرادات مكونها، كما مازال واقعاً مقيداً بحدود الصلاحيات التي يمنحه ميثاقها، لذا لم تستطع أن تتخذ موقفاً قوياً، وتحقق طموحات الشعوب، واستطاعت إزالة العبء عنها من خلال لجوئها إلى تدويل القضايا، وتبرز الفجوة العلمية بين الدراسة الحالية وسابقتها، كون الدراسات السابقة التي تم عرضها لم تركز بشكل واضح مواقف جامعة الدول العربية من الحرب الإسرائيلية على غزة (2023) ورؤيتها لإعادة الإعمار في قطاع غزة، الأمر الذي دفع الباحث لسد الفجوة البحثية في هذا الموضوع المرتبط بتحليل مواقف جامعة الدول العربية من حرب الإبادة الجماعية الاسرائيلية في قطاع غزة، وعلمية تتمحور مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس التالي: ما مواقف جامعة الدول العربية من الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة عام 2023؟ وما أهم أبعاد رؤية جامعة الدول العربية لإعادة إعمار غزة لعام 2025؟

2-2 اسئلة الدراسة: تناقش الدراسة التساؤلات الآتية:

- ما موقف النظام الاقليمي العربي تجاه أحداث 7 تشرين الأول 2023؟
 - ما واقع وأبعاد الحرب الاسرائيلية على قطاع غزة عام 2023؟
 - ما مواقف جامعة الدول العربية تجاه الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة خلال الفترة 2023-2025؟
 - ما رؤية جامعة الدول العربية لإعادة إعمار غزة، وما أهم محاورها وأسباب فشلها؟
- 3-3 أهداف الدراسة:** تهدف الدراسة إلى:

- بيان ماهية النظام الإقليمي العربي وعملية طوفان الأقصى، وعرض لواقع الحرب الاسرائيلية على قطاع غزة عام 2023.
- تحليل لموقف النظام الاقليمي العربي تجاه أحداث 7 تشرين الأول 2023.
- بيان مواقف جامعة الدول العربية من الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة عام 2023.
- تحليل لرؤية جامعة الدول العربية لإعادة إعمار غزة.

4-4 أهمية الدراسة: تكمن أهمية هذه الدراسة في النقاط التالية:

- أ- **الأهمية العلمية:** تكمن الأهمية العلمية للدراسة في تسليط الضوء على واقع جامعة الدول العربية، وكيفية إدارتها للحرب الاسرائيلية على قطاع غزة عام 2023 ومدى فاعلية دورها في الحد من معاناة الشعب الفلسطيني.
- ب- **الأهمية العملية:** يأمل الباحث في أن تسعى هذه الدراسة في إثراء المكتبة العربية بصفة عامة، والمكتبة الأردنية على وجه الخصوص، وتوفير مادة بحثية للقارئ العربي المهتم بموضوع جامعة الدول العربية، والدور الذي قامت به في محاولة إيجاد حل للحرب الاسرائيلية على قطاع غزة عام 2023.

5-1 منهج الدراسة: لتحقيق الأهداف المرجوة من الدراسة، تم استخدام المناهج التالية:

- **المنهج المؤسسي**، يعتمد المنهج على الوظيفة كآلية لتفسير الظواهر، وتم توظيف المنهج من خلال التطرق إلى أدوار ووظائف جامعة الدول العربية في حل النزاعات.
- **المنهج الوظيفي**: يعتمد هذا المنهج على الوظيفة كآلية لتفسير الظواهر، وتم توظيف المنهج من خلال بيان مدى تطبيق وفاعلية أدوار ووظائف جامعة الدول العربية في الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة عام 2023، وساعد المنهج في تحليل إدانات ومطالبات جامعة الدول العربية لإنهاء الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة عام 2023، ورؤية جامعة الدول العربية لإعادة إعمار غزة عام 2025

6-1 الدراسات السابقة:

دراسة أبو علي (2025). بعنوان: القضية الفلسطينية وتطورات مواقف جامعة الدول العربية، هدفت الدراسة من خلال القراءة التحليلية استخلاص بنود القرار الفلسطيني المعتمد بمؤتمرات القمة العربية، وتحليل طبيعة المواقف التي عبر عنها ذلك الموضوع وأسسه في التعامل مع القضية الفلسطينية بما يمكن من استخلاص المتغير والثابت في تلك المواقف، وتحديدًا من خلال قرارات القمم العربية باعتبارها المستوى الأعلى في مجلس جامعة الدول العربية، وخلصت الدراسة لرصد كيفية مواكبة تلك القرارات للتطورات النوعية والتاريخية المتلاحقة على صعيد القضية الفلسطينية ومدى كفايتها لمواجهة التحديات في ظل موازين القوى الفعلية الإقليمية والدولية.

دراسة سلامة (2024). بعنوان: تحولات النظام العربي والإقليمي بعد الحرب على غزة، هدفت الدراسة لبيان اتجاهات التحول في النظام العربي، وما إن كانت المنطقة سوف تشهد نظاماً إقليمياً جديداً بعد الحرب، أم أن ملامح النظام السابقة على الحرب ستظل على حالها مع تغييرات طفيفة، وخلصت الدراسة إلى أن مخططات التحول والهروب من المسألة خصوصاً على الجانب الإسرائيلي ستغير الشرق الأوسط.

دراسة (2024) Valbjorn, Bank, Darwich بعنوان: Forward to the Past? Regional Repercussions of the Gaza War

هدفت الدراسة لبيان أن حرب غزة بين إسرائيل وحماس تمثل نهاية الانتفاضات العربية، والذي يحمل أوجه تشابه مع ديناميكيات ما قبل عام 2011 ولكنه يتضمن عناصر جديدة، وأخذت الحرب المنطقة "إلى الأمام إلى الماضي" من خلال إحياء فلسطين كقضية مركزية، وتسليط الضوء على محور المقاومة، وزيادة بروز الانقسام بين الأنظمة والشعوب في دول الشرق الأوسط، وخلصت الدراسة إلى أن تغير هيكل التحالف الإقليمي، وصعود جهات فاعلة جديدة، مثل الحوثيين في اليمن، وانضمامهم إلى محور المقاومة، فإن حرب غزة تشكل منعطفاً حاسماً، وسوف تستمر تداعياتها على السياسة الإقليمية والداخلية في الشرق الأوسط لسنوات قادمة.

دراسة (Risanda (2024)، بعنوان: The Role of the Arab League in Efforts to Stop Israeli Occupation

of Palestine (2017-2023)، هدفت الدراسة إلى بيان إن أنشطة الطرد والقمع التي تقوم بها إسرائيل تمثل مشكلة ولا يزال الشعب الفلسطيني يعاني منها، لذا فهي تتطلب اهتمامًا ودعمًا من أطراف خارجية، مثل جامعة الدول العربية، لتكون قادرة على النضال من أجل استقلال فلسطين، واعتمدت الدراسة على المنهج النوعي، وخلصت الدراسة إلى أن جامعة الدول العربية لا تزال تظهر دورها كمنظمة إقليمية في حلول لوقف الاستعمار الإسرائيلي في فلسطين، ولكن حتى الآن، لم تنجح جامعة الدول العربية في تحرير فلسطين من إسرائيل.

دراسة عمر (2021). بعنوان: التحول الجيوسياسي الإقليمي والقضية الفلسطينية 2011-2021، هدفت الدراسة إلى تحليل التحولات السياسية في المنطقة العربية وانعكاسها على القضية الفلسطينية، ومدى تأثير العمليات والاتجاهات السياسية في النطاق العربي على الانتقال بالقضية الفلسطينية إلى مربع يساعد الفاعلين الفلسطينيين والإقليميين على وضع قواعد جديدة في التعامل الدولي، وذلك من خلال التغيير في النظم السياسية العربية والعوامل المؤثرة في تشكيل الأزمات السياسية العربية، والسياقات الإقليمية وأثرها على القضية الفلسطينية، وخلصت الدراسة إلى أن سقوط بعض نظم الحكم التقليدية، وقت الربيع العربي، شكلت علامة فارقة في المشهد الإقليمي، كما ساعد على ظهور أولويات أخرى مزاحمة للمسألة الفلسطينية كالأزمة السورية، ما أدى لتآكل البيئة الحاضنة للقضية الفلسطينية.

7-1 ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات الأخرى:

تعد هذه الدراسة من الدراسات القليلة أو يمكن اعتبارها من أولى الدراسات التي تتناول موضوع موقف النظام الإقليمي العربي تجاه أحداث 7 أكتوبر 2023، ومواقف جامعة الدول العربية من الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة عام 2023، ورؤية جامعة الدول العربية لإعادة إعمار غزة، حيث هدفت دراسة أبو علي (2025). لعمل قراءة تحليلية لاستخلاص بنود القرار الفلسطيني المعتمد بمؤتمرات القمة العربية، وتناولت دراسة سلامة (2024). اتجاهات التحول في النظام العربي، أما دراسة (Valbjorn, Bank, Darwich (2024)، فهدفت الدراسة لبيان أن حرب غزة بين إسرائيل وحماس تمثل نهاية الانتفاضات العربية، والذي يحمل أوجه تشابه مع ديناميكيات ما قبل عام 2011 ولكنه يتضمن عناصر جديدة، وركزت دراسة (Risanda (2024)، على بيان إن أنشطة الطرد والقمع التي تقوم بها إسرائيل تمثل مشكلة ولا يزال الشعب الفلسطيني يعاني منها، فيما تناولت دراسة عمر (2021) تحليل التحولات السياسية في المنطقة العربية وانعكاسها على القضية الفلسطينية، ومدى تأثير العمليات والاتجاهات السياسية في النطاق العربي على الانتقال بالقضية الفلسطينية إلى مربع يساعد الفاعلين الفلسطينيين والإقليميين على وضع قواعد جديدة في التعامل الدولي، فيما هدفت الدراسة الحالية لبيان مواقف جامعة الدول العربية من الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة عام 2023، وتحليل لرؤية جامعة الدول العربية لإعادة إعمار غزة، وهو من المواضيع التي لم تحظى بدراسات علمية معمقة لذا جاءت الدراسة لسد النقص في هذا المجال البحثي.

8-1 مصطلحات الدراسة:

- **النظام الإقليمي:** إن معيار تعريف النظام الإقليمي يركز على اعتبارات التقارب الجغرافي ووجود عناصر التماثل من الناحية الثقافية أو الاجتماعية أو الاقتصادية، ومدى وجود تفاعلات بين هذه العوامل وحيويتها، ولا وجود للدول العظمى بين الوحدات المكونة له ذلك أن وجودها يربطه بالنظام الدولي مباشرة ووحدات النظام الإقليمي تدخل في شبكة معقدة من التفاعلات باستقلال عن النظام الدولي (جميل، هلال، 1986: 24).
- **النظام الإقليمي العربي:** ينفرد النظام الإقليمي العربي بخصوصية معينة وتتعدى المحددات السابقة واللازمة لوجود النظام الإقليمي عن غيره من الأنظمة الأخرى على المستوى العالمي، والتي تضفي عليه طابعاً مميزاً، ويقصد بذلك احتواء النظام الإقليمي العربي على بعد ثقافي قيمي، يؤثر بطريقة ما على طبيعة التفاعلات السياسية والاجتماعية والثقافية ضمن الإطار الإقليمي العربي، ويستند إلى تجانس ثقافي فريد، وله عمق تاريخي وحضاري خاص (ياسين، 1986: 151).
- **نظرية الدور:** تقوم هذه النظرية على مفهوم التفاعل بين الدول في المجتمع الدولي، هذا التفاعل يتبادل بين الدول بطريقة منظمة تلقى القبول بالقيام بالدور والتفاعل، لذا فإن الدور هو نتاج جهود جمعي ضمن النسق الدولي وكذلك يعتبر مجموعة الأفعال التي تقوم بها الدولة لتؤكد تبوؤها مركزاً معيناً أو مكانة في النسق الدولي، ومن ناحية أخرى فإن سلوك الدور وسيلة للدولة تحاول بها مواجهة مطالب الجماعة الإقليمية أو الدولية التي تنتمي إليها فإذا نجحت الدولة في دورها تكون لعبت أدوارها بشكل مناسب حسب رؤيتها في سياق النسق الدولي (كامل، 1964: 896).
- **جامعة الدول العربية:** تشكلت كمنظمة إقليمية للدول العربية في الشرق الأوسط وأجزاء من أفريقيا في القاهرة بتاريخ 22 آذار عام 1945، وكانت الدول الأعضاء المؤسسة هي (مصر وسوريا ولبنان والعراق والأردن والمملكة العربية السعودية واليمن)، وانضمت دول أخرى وهم ليبيا عام 1953 والسودان عام 1956 وتونس والمغرب عام 1958 والكويت عام 1961 والجزائر عام 1962 والبحرين وعمان وقطر والإمارات العربية المتحدة عام 1971 وموريتانيا عام 1973 والصومال عام 1974 ومنظمة التحرير الفلسطينية عام 1976 وجيبوتي عام 1977 وجزر القمر عام 1993، وعندما كانت اليمن دولة مقسمة، من عام 1967 إلى عام 1990، كان النظامان ممثلين بشكل منفصل، لكل عضو صوت واحد في مجلس الجامعة، وتكون القرارات ملزمة فقط للدول التي صوتت لصالحها (al-Jamhi, Duwal, 2025).
- **الحرب الاسرائيلية على قطاع غزة:** هي صراع بين اسرائيل والجماعات المسلحة الفلسطينية بقيادة حماس، ابتدت من قطاع غزة بواسطة حماس في 7 تشرين الأول 2023، بعد يومين من عملية طوفان الأقصى التي أطلقتها حركة المقاومة الإسلامية "حماس"، واستهدفت المواقع العسكرية والمستوطنات الإسرائيلية في محيط قطاع غزة، أعلن المجلس الوزاري الأمني الإسرائيلي المصغر "الكابينت" حالة الحرب، ومنع وصول إمدادات الماء والكهرباء والوقود والمواد الغذائية إلى القطاع، ويتمثل الهدف الرئيس للحرب في تطويق مدينة غزة من مختلف الجهات، وعزلها بالكامل عن جنوب قطاع غزة، ثم محاولة الاستمرار في التقدم من مختلف الجهات إلى مركز مدينة غزة ومحاولة احتلالها تدريجياً منطقة تلو الأخرى بهدف القضاء على حركات المقاومة (زيداني، 2023).

— طوفان الأقصى: عملية شنتها المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة على إسرائيل فجر يوم السبت 7 تشرين الأول 2023، وشملت هجوماً برياً وبحرياً وجوياً وتسليلاً للمقاومين إلى عدة مستوطنات في غلاف غزة، وقد وظفت حركة حماس في تنفيذ عملية طوفان الأقصى تكتيكات الخداع، سواء من حيث عامل الوقت لتنفيذها والذي جاء في يوم عيد "بهجة التوراة اليهودي"، إذ بدأت العملية فجر يوم 7 تشرين الأول 2023 بعد إطلاق حركة حماس آلاف الصواريخ على جنوب إسرائيل، التي مثلت غطاء لعملية التسلل التي نفذتها عناصر حركة حماس مختربة المناطق الإسرائيلية، في نحو (22) منطقة تبعد عن قطاع غزة بنحو (15) ميلاً، عبر البر والجو بواسطة الطائرات الشراعية، وكذلك بحراً باستخدام قوارب، وكشفت كتائب القسام أن سلاحها الجوي شارك بـ(35) مسيرة انتحارية من طراز الزواري في جميع محاور القتال في الساعات الأولى من عملية طوفان الأقصى (عبد الحليم، 2023)،

2- ماهية النظام الإقليمي العربي

يعرف النظام الإقليمي على أنه يُعنى بالتقارب الجغرافي والكثافة والانتظام في التفاعلات بين وحداته المختلفة، مع وجود اعتراف داخلي وخارجي بتمايزه وخصائصه المميزة. يُبرز هذا التعريف الدولة بوصفها الفاعل المركزي والمحوري في إطار العلاقات الدولية. من هذا المنطلق، يمكن اعتبار مصطلح "النظام" تجسيداً لنوع من التفاعل والعمل المشترك الذي يتم بين مجموعة من الوحدات، ويُعتبر الناتج نتاج جهد مشترك ساهمت فيه الأحداث أو الأطراف المختلفة. وتعرّيفاً أكثر شمولية، يمكن النظر إلى النظام الإقليمي باعتباره مجموعة مترابطة من التفاعلات والعلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تنشأ داخل منطقة جغرافية معينة بين دولها، وتستند هذه العلاقات إلى عناصر مشتركة قد تكون ثقافية أو اجتماعية أو اقتصادية تعمل كعوامل رابطة بين تلك الدول. (معوض الله، 1991: 51).

عرف النظام الإقليمي العربي بأنه: "عبارة عن شبكة العلاقات الكثيفة بين وحدات النظام ومجمل التفاعلات والروابط الرسمية وغير الرسمية، سواء تبلورت في إطار مؤسسي وأخذت شكلاً قانونياً نظامياً أم بقيت تفاعلات وروابط خارج الإطار المؤسسي والقانوني والتي تستمد معناها وشرعيتها من الانتماء القومي العربي" (الزبن، 2001: 19)، كما عرف النظام الإقليمي العربي بأنه "الإطار التفاعلي المميز بين مجموعة الدول العربية التي يفترض أنه تتسم بكثافة التفاعلات، مما يجعل التغير في جزء منه يؤثر على بقية الأجزاء، وبما يؤدي أو يحمل ضمناً اعترافاً داخلياً وخارجياً بهذا النظام كنمط مميز" (السيد سعيد، 1992: 16)، ويعرف النظام الإقليمي على أنه "مجموعة من الوحدات المتقاربة جغرافياً بينها علاقة توافق بناءً على اعتماد متبادل" أكثر كثافة من العلاقة بين هذه وغيرها من الوحدات خارج النظام، مما يجعل من هذه الوحدات الجغرافية المكونة للنظام تدخل في تفاعلات تكون بدورها أكثر كثافة من التفاعلات بينها وبين غيرها من الوحدات" (جميل، هلال، 1986: 19).

يتبين من التعريف أن هناك مجموعة من العناصر والمحددات التي تقوم عليها أو تشترك فيها معظم الأنظمة الإقليمية، مما يسهم في فهم طبيعة كل الأنظمة الموجودة باعتبارها جزءاً من نسق إقليمي واحد. وبناءً على ذلك، فإن أي تعريف لنظام إقليمي يمتد تأثيره إلى جميع الأنظمة الأخرى. ولإنشاء نظام إقليمي فعال، لابد من توفر الشروط والعناصر التالية: وجود تفاعل مستمر بين وحدات النظام الإقليمي، اعتماد التقارب الجغرافي كعنصر أساسي بين الأطراف المشاركة في النظام، ويتكون النظام من دولتين أو أكثر، وقد يشمل ثلاث دول أو أكثر.

كما عرف النظام الإقليمي العربي بأنه: "منظومة البلاد العربية من موريتانيا إلى الخليج والذي يربط بين أعضائه عناصر التواصل الجغرافي والتماسك في العديد من العناصر اللغوية والثقافية والتاريخية والاجتماعية والمصير المشترك"، وعليه فإن أي نظام إقليمي يرتكز في بنائه الهيكلي إلى مجموعة من نقاط القوة وتكون هذه النقاط ذات تأثير قوي في أنماط السلوك والتفاعل داخل النظام، وهذا الوضع ينطبق على النظام الإقليمي العربي الذي يمتلك موارد متعددة هي بمثابة نقاط قوة ذاتية يمكن الاستفادة منها في العلاقات مع دول العالم لا بد عند استعمال مفهوم النظام الإقليمي العربي للدلالة على مجموعة الأقطار العربية وطبيعة العلاقات السائدة بينها من التأكيد على خصوصية العلاقات التي تربط بين الأقطار العربية فالنظام العربي ليس نظاماً إقليمياً فحسب بالمعنى الجغرافي لكنه نظام إقليمي قومي (جميل، هلال، 1986: 35).

يفرد النظام الإقليمي العربي بأنه نظام يمتاز بخصوصية تتعدى جميع المحددات اللازمة لوجود أي نظام إقليمي آخر؛ لأنه يحتوي على بعد ثقافي قيمي، وهذا المحتوى يؤثر على طبيعة التفاعلات السياسية والاجتماعية والثقافية المكونة لأطراف النظام العربي، وهذا النظام من أهم ما يميزه انسجامه البشري والجغرافي مما جعله يشكل نسيجاً متجانساً في علاقاته مع الأطراف المكونة له، على الرغم من وجود هيكل تنظيمي له يتمثل بجامعة الدول العربية، فلو أن النظام الإقليمي العربي كان مقتصرًا على مجرد مجموعة من التفاعلات المتزايدة ليست كلها تعاونية أو صراعية بين الوحدات المكونة له لما استطاع من تحقيق وحدة سياسية متجانسة للإقليم (ياسين، 1986: 151).

وإن أي نظام إقليمي يرتكز في بنائه الهيكلي إلى مجموعة من نقاط القوة وتكون هذه النقاط ذات تأثير قوي في أنماط السلوك والتفاعل داخل النظام، وهذا الوضع ينطبق على النظام الإقليمي العربي الذي يمتلك موارد متعددة هي بمثابة نقاط قوة ذاتية يمكن الاستفادة منها في علاقاته مع دول العالم.

يعد التكامل السياسي والاقتصادي بين الدول العربية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ضعيفاً، رغم وجود رابطة ثقافية ولغوية مشتركة، وظواهر العولمة الأوسع التي ترجمت إلى ديناميكية إقليمية في أماكن أخرى على تحليل الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فتفسير أوجه القصور في التكامل في المنطقة يتمثل بالتوتر المستمر بين المثل العربية القومية ومصالح الدول العربية الساعية إلى ضمان استقلالها السياسي، في ظل أي ظروف تصبح المنظمات الرسمية، مثل جامعة الدول العربية أو مجلس التعاون الخليجي ساحات تبرز فيها القوى الإقليمية اختلافاتها وتواجهها (Del Sarto, Soler, Lecha, 2024)

بناءً على تعريف المدرسة الإنجليزية للنظام الدولي، يمكن فهم النظام الإقليمي على أنه مجموعة المبادئ التنظيمية داخل مجتمع دولي، تطبق تحديداً في سياق إقليمي، ويقتصر النظام الإقليمي على توزيع محدد للسلطة ويشمل مؤسسات رسمية وغير رسمية، ومعايير وقواعد وممارسات مشتركة، وافتراسات مشتركة، وتوقعات راسخة، وتشكل الإقليمية أو غيابها عنصراً لا يتجزأ من النظام الإقليمي في شكل مؤسسات ثانوية، من الضروري التأكيد على أن الأنظمة قد تكون إما تعاونية تتيح فرصاً لازدهار الإقليمية أو مدفوعة بالصراع، حيث تكون آفاق الإقليمية مقيدة بشكل كبير، وشهدت الدول العربية كجزء من منطقة الشرق الأوسط الأوسع، تكثيفاً للاضطرابات المحلية والإقليمية في عام 2011، فالانتفاضات العربية شكلت تحول عميق لا رجعة فيه في المنطقة، مما أدى في النهاية إلى ظهور نظام إقليمي جديد مع تعاون إقليمي أكبر ودور أكثر وضوحاً للمنظمات الإقليمية، مع انزلاق سوريا وليبيا واليمن إلى حروب بين الدول ومرونة أو استعادة الاستبداد، اختفت هذه التوقعات في عام 2017، وكشفت المقاطعة المنسقة لقطر من قبل المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ومصر والبحرين عن ضعف منظمة إقليمية فعالة ظاهرياً مثل مجلس التعاون الخليجي، وأدى هجوم حماس في 7 تشرين الأول عام 2023 على إسرائيل وانتقامها الوحشي اللاحق في غزة، تلاه إقليمية الصراع وتورط حزب الله والحوثيين وإيران، فالعمليات العسكرية الإسرائيلية في لبنان أضعفت محور المقاومة، فيما مثل الانهيار المفاجئ لنظام بشار الأسد في سوريا في كانون الأول 2024 اختبار ضغط جديد للإقليمية العربية (Ahram Online, 2025).

يتضح أن أي نظام إقليمي يعتمد في هيكليته على مجموعة من نقاط القوة التي تؤثر بشكل جوهري على أنماط السلوك وآليات التفاعل داخله. وعند إسقاط هذا المفهوم على النظام الإقليمي العربي، يمكن القول إن هذا النظام يمتلك موارد متنوعة تمثل نقاط قوة استراتيجية يمكن توظيفها في إطار العلاقات الدولية مع مختلف الدول. يُستخدم مصطلح "النظام الإقليمي العربي" للإشارة إلى مجموعة الدول العربية والروابط التي تجمع بينها، مع التركيز على طبيعة الخصوصيات التي تميز هذه العلاقات. ومن المهم الإشارة إلى أن النظام العربي لا يُختزل في كونه نظاماً إقليمياً محدوداً بالجغرافيا فقط، بل يتمتع بطابع قومي مميز. كما يتسم النظام الإقليمي العربي بسمات فريدة تتجاوز المعايير التقليدية التي تحكم بناء الأنظمة الإقليمية الأخرى. ويُعزى هذا التميز إلى البُعد الثقافي والقيمي العميق الذي يشكّل أحد أعمدة هذا النظام، بما ينعكس بوضوح على طبيعة التفاعلات السياسية، والاجتماعية، والثقافية بين أعضائه.

يشير مصطلح "التطبيع" في سياق النظام الإقليمي العربي إلى علاقات الأطراف العربية مع إسرائيل، بينما يؤثر التطبيع سلباً على النظام الإقليمي من خلال إضعاف الدور العربي، وزيادة التخبط السياسي بين الدول العربية، وتفكيك التضامن الإقليمي، وتسهيل فرض المطالب الإسرائيلية، وعزل القضية الفلسطينية. يمكن أن يشمل تأثيرات اقتصادية وأمنية وسياسية، ويعتبره البعض تهديداً لسيادة الدول العربية وتهديداً للمصالح الوطنية، ويؤدي التطبيع إلى إضعاف الدول العربية، خاصة دول الثقل السياسي مثل مصر والسعودية، من خلال تقليل قدرتها على التأثير على المواقف الإقليمية والدولية، وزيادة الارتباك في العلاقات العربية-العربية، كما يعزز التطبيع من تفكك التضامن العربي ويسهم في عزل القضية الفلسطينية على المستوى الإقليمي والدولي، ويمكن أن تؤدي العلاقات المفتوحة إلى اختراق مؤسسات الدولة العربية، مما يضعف سيادتها الوطنية ويجعلها عرضة للضغط السياسي والاقتصادي من قبل إسرائيل، والجدول التالي يبين الدول المطبوعة مع إسرائيل .

جدول (1): الدول المطبوعة رسمياً

الدولة	السنة
مصر	1979
الأردن	1994
الإمارات العربية المتحدة	2020
البحرين	2020
المغرب	2020
السودان	2020

المصدر: من إعداد الباحث، 2025.

أما الدول غير المطبوعة رسمياً فهي (سوريا ولبنان ويعملان على المقاطعة الرئيسية، السعودية لم تطبّع حتى الآن، لكن هناك مؤشرات على احتمالية ذلك مستقبلاً بشرط حل القضية الفلسطينية، أما عمان وقطر هناك مؤشرات على احتمالية تطبيع العلاقات مع إسرائيل).

3- عملية طوفان الأقصى:

كشفت كتائب القسام أن "سلاحها الجوي شارك بـ(35) مسيرة انتحارية من طراز الزواري في جميع محاور القتال في الساعات الأولى من عملية طوفان الأقصى، وتضمنت الهجمات استيلاء عناصر حماس على بعض المعدات والآليات العسكرية الإسرائيلية، بالإضافة إلى أسر أعداد كبيرة، وكذلك السيطرة المؤقتة على بعض القواعد العسكرية الإسرائيلية، ومنها قاعدة "رعيم" العسكرية، وهي مقر فرقة غزة في الجيش الإسرائيلي؛ وذلك قبل أن تستعيد القوات الإسرائيلية مساء يوم 7 تشرين الأول 2023 (بوابة الحرية والعدالة، 2023).

أكدت حركة حماس بأن عملية طوفان الأقصى جاءت لتحقيق أهداف مباشرة تمثلت بزعة أمن إسرائيل ومقاومتها، فيما تمثلت أهداف حماس على المدى البعيد بإحداث انقلاب شامل في الأوضاع الجارية، تحشد بها الجماهير الفلسطينية من جهة، وتجذب بها حلفاءها في "محور المقاومة" من جهة أخرى، وهذا ما يفسر حجم العملية والتي تدفع بها الاتهامات التي ألقتها الاحتلال الإسرائيلي بشأن مجريات عملية "طوفان الأقصى"؛ من استهداف للمدنيين، واغتصاب للنساء، وقطع لرؤوس الأطفال، وهي اتهامات ثبت كذبها لاحقاً (زيداني، 2023).

ولرد على هذه الاتهامات الإسرائيلية، أصدرت حركة حماس في 21 كانون الأول عام 2024، وثيقة رسمية سميت بـ"هذه روايتنا لماذا طوفان الأقصى؟"، كما حددت فيها أهدافها في مواجهة مخططات التهويد والتقسيم الزماني والمكاني للمسجد الأقصى، بالإضافة إلى قطع الطريق على مشاريع اليمين الإسرائيلي المتطرف الرامية إلى حسم قضيتي الضفة الغربية والقدس، والإفراج عن الأسرى، ورفع الحصار، وإنهاء الاستيطان، وإحياء قضية العودة، وإقامة الدولة الفلسطينية، وتمثل هذه الأهداف، الأهداف الكبرى لحركة حماس على المدى البعيد، إلا أن لحماس مطالب ترتبت على مجريات العدوان الإسرائيلي على غزة والتي تمثلت بوقف هذا العدوان، وفك الحصار عن القطاع، بالإضافة إلى السماح بإدخال المساعدات، وتوفير مستلزمات الإيواء للمواطنين في غزة، وإعادة الإعمار، ومحاسبة الاحتلال، ودعم المقاومة، ورفض كافة المشاريع الإسرائيلية والدولية لتحديد مستقبل غزة بمعزل عن إرادة الشعب الفلسطيني، والوقوف في وجه محاولات التهجير القسري للمواطنين في غزة إلى الدول المجاورة (عراي، 2024).

وازداد العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة من خلال اعلان الاحتلال عن توغله إلى داخل القطاع، الأمر الذي جاء لصالح حركة حماس والذي حول موقفها من الهجوم الاستراتيجي إلى الدفاع، ففي 9 تشرين الأول 2023 سخر الناطق العسكري لكتائب القسام أبو عبيدة في خطاب له من تلويح الاحتلال بعملية برية قائلاً: "إن ذلك مثير للسخرية، فكيف لهذا الجيش المهشم، الذي أخرجنا فرقة منه عن الخدمة في محيط غلاف غزة أن يجرؤ على مواجهة يتمناها تسعة أعشار جيش القسام وأركانها وأسلحته" (الجزيرة، 2023)، وبالفعل بدأ الاحتلال عملياته البرية فعلاً في 27 تشرين الأول 2023، لتمتد إلى شمال القطاع ومدينة غزة بالكامل، ثم تكثفت لاحقاً في خان يونس، ليعلن الاحتلال المرحلة الثالثة من الحرب، بالتركيز على العمليات الخاصة، وبدء إقامة منطقة عازلة داخل القطاع فعلياً، وهو ما يعني العودة إلى الاحتلال البشري المباشر، فقد هددت إسرائيل بإجراء هجوم على مدينة رفح، على الرغم من الرفض المصري، وهو ما ربما يعني دفعاً نحو نزوح جديد، وكارثة إنسانية مضاعفة (سكاي نيوز عربية، 2024).

بالرغم من أن الهدف الكبير لإسرائيل هو القضاء على حركة حماس إلا أن جهود الاحتلال ما زال محصور في إقامة هدنة مؤقتة طويلة يسعى من خلالها إلى تبادل الأسرى، وقد تصاعد في الأثناء الحديث عن اليوم التالي للحرب، وهو الحديث الذي يشير مباشرة إلى مستقبل حركة حماس.

2-3 الحرب الاسرائيلية على قطاع غزة خلال الفترة 2023-2025

شن جيش الاحتلال الإسرائيلي في يوم 27 تشرين الأول عام 2023 توغلاً برياً داخل قطاع غزة، وهو جزء من الحرب الفلسطينية الإسرائيلية الذي سمته إسرائيل السيوف الحديدية وذلك بهدف الاشتباك مع مقاتلي حماس وتحديد موقع أسرى الحرب الإسرائيليين المختطفين وإنقاذهم، وقد استشهد أكثر من (45,000) فلسطيني في غزة منذ بدء العملية الإسرائيلية في القطاع، وبدأت إسرائيل حربها ضد قطاع غزة دون أن يكون لديها رؤية محددة بشأن اليوم التالي للحرب، وهو ما كان محل انتقاد وضغط من حلفائها الغربيين، ورغم عدم إصدار الجانب الإسرائيلي رؤية رسمية بشأن مستقبل غزة، لكن خرجت من وقت إلى آخر تصريحات رسمية، وبعض الوثائق التي عكست الرؤية الإسرائيلية بشأن مستقبل القطاع، والتي آلت إلى إعادة احتلاله وفقاً لنموذج حكم المنطقة "ب" بالضفة الغربية، مع استبدال السلطة الفلسطينية بإدارة مدنية عربية أو إدارة مدنية محلية من بلديات قطاع غزة وعشائره، وسيطرة أمنية إسرائيلية وذلك عبر الإجراءات التالية (Jobain, Magdy, 2023):

أ. القضاء على حركة حماس بقطاع غزة: شكل هذا الهدف قاسماً مشتركاً بين معظم الرؤى الإسرائيلية المطروحة، بما في ذلك أعضاء حكومة الحرب من الائتلاف الحكومي والمعارضة، وانعكس ذلك في تصريحات رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو، وكذلك زعيم حزب المعارضة بيني غانتس.

ب. السيطرة الأمنية الشاملة على القطاع: عقب الحرب وإعادة احتلاله يجب أن يحكمها أولئك الذين لا يريدون الاستمرار في طريق حماس، وتحمل إسرائيل لفترة غير محددة المسؤولية الأمنية الشاملة في القطاع.

وتصاعد هذا التوجه بين أعضاء الائتلاف الحكومي المتطرف، وكذلك أعضاء الكنيست عن حزب الليكود الذي يتزعمه نتنياهو، حيث عبر عدد من الوزراء عن رغبتهم في إعادة بناء المستوطنات التي تم إخلاؤها في غزة عام 2005، وهو الانسحاب الذي شمل أيضا انسحاب جميع المستوطنين الإسرائيليين البالغ عددهم (8000) مستوطن في القطاع كجزء من خطة فك الارتباط الإسرائيلي بالقطاع، من ذلك على سبيل المثال، ما قاله وزير التراث الإسرائيلي "أميخاي إيلياهو"، الذي تحدث عن خيار إسقاط قنبلة نووية على غزة، مؤكداً إن المستوطنات الإسرائيلية في غزة لابد من إعادة بنائها بعد انتهاء الحرب (Tibon, 2023).

وقدم أعضاء الكنيست عن حزب الليكود لتعديل قانون فك الارتباط، ومنح الإسرائيليين حرية الحركة في غزة بعد الحرب، ويتقاطع هذا التوجه مع التحركات التي قامت بها الجماعات اليمينية في 13 آذار 2023 ونجحت عبر الضغوط التي مارستها في إلغاء إمكانية تطبيق قانون فك الارتباط على المستوطنات الأربع في الضفة الغربية (حومش وغانم وكاديم وسانور) والتي تم إخلاؤها في نفس وقت الانسحاب من غزة عام 2005، وتسعى هذه المجموعات إلى إعادة بناء المستوطنات الأربع في شمال الضفة الغربية التي تم إخلاؤها بموجب هذا القانون (مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2023).

وتم إطلاق حملة بعنوان "كلها لنا من الفرات إلى العريش" والتي تستهدف العودة إلى مستوطنات "غوش قطيف" (الاسم العبري الذي تطلقه إسرائيل على الكتلة الاستيطانية السابقة في غزة)، وقد تصاعدت تلك الحملة، داخل وخارج الجيش الإسرائيلي؛ حيث بدأ فنانون وحاخامات يروجون في عروضهم أمام الجنود إلى إعادة السيطرة على القطاع، هذا بالإضافة إلى ما كشفته دانييلا فايس، إحدى أولى قادة مستوطنات "غوش إيمونيم" عن السياسة الإسرائيلية، خلال مقابلة مع القناة 14 الإسرائيلية، غير خريطة باسم سيغال تكشف كل مستوطنات اليهود بالأراضي العربية المحتلة، مؤكدة: "ليس غزة وحدها لنا، بل كامل الأرض التوراتية الموعودة، من الفرات في الشمال إلى العريش في حين أكدت مراسلة القناة التلفزيونية "شيرال للوم" أنه سيتم في غضون أسبوعين تنظيم مؤتمر النواة نشطاء الاستيطان يهدف العمل من أجل الاستيطان في غزة وغيرها (Jobain, Magdy, 2023).

لم يقف الدعم لهذا التوجه عند المستوى السياسي والمجتمعي، لكنه انسحب أيضاً إلى المستوى العسكري، حيث عبرت بعض الشخصيات العسكرية عن تأييد هذا التوجه المتطرف، على سبيل المثال، قال الحاخام العسكري للقاعدة العسكرية للواء "ناحال عوز" "أميخاي فريدمان" خلال لقائه بحشد من الجنود في 4 تموز 2023، "إن الشهر المنقضي من الحرب كان أسعد شهر في حياتي، لأننا وصلنا إلى نقطة ارتقى فيها شعب إسرائيل، مشيراً إلى أنه بعد (75) عاماً، تمت الإجابة على الأسئلة حول هوية البلاد، هذه الأرض لنا كلها بما في ذلك غزة، بما في ذلك لبنان الأرض الموعودة بأكملها" (Kingsley, 2023).

ج. تنفيذ مخططات النزوح والتهجير القسري الموطني القطاع إلى دول الجوار: يعد هذا الهدف بمثابة الركيزة الثالثة في الرؤية الإسرائيلية حول مستقبل القطاع وإعادة احتلاله وإعادته لوضع ما قبل عام 2005، ويركز هذا الهدف بحسب وثيقة وزارة الاستخبارات الإسرائيلية التي تم تسريبها في 13 تشرين الأول 2023، على نقل السكان المدنيين من غزة إلى مدن من الخيام في شمال سيناء، ثم بناء مدن دائمة وممر إنساني غير محدد بالإضافة إلى إنشاء منطقة أمنية لمنع النازحين الفلسطينيين من العودة إلى قطاع غزة، ووفقاً للمخطط، فقد تم تحديد وجهات أخرى للنازحين الفلسطينيين، مثل تركيا وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، حيث اقترحت الوثيقة أن توفر هذه الدول الدعم للخطة إما مالياً، أو من خلال استقبال سكان غزة المهجرين كلاجئين، وعلى المدى الطويل كمواطنين، كما أشارت الوثيقة إلى بعض الوجهات الغربية التي تتمتع بممارسات هجرة متساهلة، مثل كندا باعتبارها هدفاً محتملاً لإعادة توطين النازحين الفلسطينيين، وحول مستقبل الحكم في غزة أكدت الوثيقة رفض خيار إعادة السلطة الفلسطينية إلى غزة أو دعم النظام المحلي (مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2023).

ورغم تقليل مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي من أهمية الوثيقة باعتبارها ورقة مفاهيمية، يتم إعداد أمثاله على جميع مستويات الحكومة وأجهزتها الأمنية، إلا أن هناك عدداً من التقارير الغربية أكدت قيام إسرائيل سرا بحشد الدعم الدولي لإعادة توطين مئات الآلاف من سكان قطاع غزة في بعض الوجهات التي تم الإشارة إليها في المخطط، هذا بالإضافة إلى دعوة وزير الطاقة الإسرائيلي "يسرائيل كاتس" خلال لقائه بصحيفة بيلده الألمانية، في 23 أكتوبر 2023، إلى إدخال سكان القطاع إلى سيناء وتسكينهم، وعكست هذه الأهداف رؤية الحكومة الإسرائيلية التي تستهدف من خلالها مراعاة اعتبارات الداخل الإسرائيلي، خاصة كتلة اليمين المتطرف، التي تنادي بضرورة استعادة السيطرة الشاملة على القطاع، فمن ناحية، سيحاول أعضاء الائتلاف الحكومي المتطرف عبر هذا المخطط ترميم صورتهم أمام قاعدة ناخبهم من اليمين المتطرف، وتخفيف وطأة المسؤولية عن الفشل في توقع هجوم 7 تشرين الأول 2023 والتعامل معه، من ناحية أخرى تؤمن هذه الصيغة ألا تقترن المسؤولية الأمنية لإسرائيل في القطاع كسلطة احتلال بأية التزامات اقتصادية أو مدنية تفرضها قواعد القانون الدولي وفقاً لاتفاقية جنيف الرابعة تجاه سكان القطاع، بحيث يتحمل ذلك الإدارة المدنية العربية المقترحة للقطاع، كما أن هذا من شأنه أن يجنب إسرائيل تولي السلطة الفلسطينية إدارة القطاع، وبالتالي فإنه يقطع الطريق على المسار السياسي بحل الدولتين، وهو المسار الذي لا ترغبه إسرائيل وخاصة التيار اليميني المتطرف، وما أن شنت إسرائيل حربها على الفلسطينيين في قطاع غزة، حتى ظهرت الدعوات الإسرائيلية لتهجيرهم إلى سيناء ودول أخرى في المنطقة والعالم، وقد ازدادت هذه الدعوات يوماً بعد آخر من قادة إسرائيليين داخل أحزاب الائتلاف الحكومي، وفي صفوف المعارضة السياسية، وفي وسائل الاعلام، وقادة الرأي العام، وفي العديد من مراكز الأبحاث الإسرائيلية، ودعا الجيش الإسرائيلي علناً في المرحلة الأولى من الحرب، جميع الفلسطينيين في محافظتي غزة والشمال إلى مغادرة بيوتهم والتوجه إلى جنوب وادي غزة وجنوب القطاع، وفي المرحلة الثانية من الحرب، دعا جميع سكان محافظتي الوسطى وخانيونس إلى التوجه إلى رفح المحاذية للحدود مع سيناء (Kingsly, 2023).

وقد برز في الدعوة إلى التهجير رئيس الحكومة الإسرائيلية "بنيامين نتنياهو" الذي دعا علناً، إلى تهجير فلسطيني القطاع إلى سيناء وطرح في بداية الحرب، إضافة إلى مسؤولين إسرائيليين آخرين، على العديد من قادة الدول الغربية تأييد سعي إسرائيل لتهجير الفلسطينيين إلى سيناء، وطلب نتنياهو من الرئيس الأميركي جو بايدن، ومن رئيس الحكومة البريطانية ريشي سوناك، ومن الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، في أثناء زيارتهم إسرائيل في بداية الحرب، الضغط على رئيس مصر عبد الفتاح السيسي لقبول تهجير مئات آلاف المدنيين الفلسطينيين من القطاع إلى سيناء (Abutaleb, 2023).

مما سبق كان التصعيد سواء في قطاع غزة أو الضفة الغربية متوقعاً، في ظل التوترات غير المسبوقة ما بين الفلسطينيين والإسرائيليين، واتباع الحكومة الإسرائيلية سياسات مُتشددة تجاه الأسرى في السجون الإسرائيلية والاقتحامات المستمرة للمسجد الأقصى، وفشل المجتمع الدولي فعلياً في مواجهة جرائم إسرائيل والدفاع عن حقوق الفلسطينيين، ولم تدفع الحرب والحصار الشامل على غزة الأمم المتحدة والقوى العالمية للتحرك دفاعاً عن حقوق الإنسان في غزة أو اتخاذ إجراءات لوقف الجرائم المتعددة التي ترتكبها إسرائيل، حيث كان ذلك مثلاً واضحاً على التمييز في تنفيذ حقوق الإنسان من قبل المنظمات الدولية والقوى العالمية، حيث ارتكبت فيه جرائم كبرى مثل التهجير القسري والنفي، وتدمير المنازل، والحرمان من فرص العمل، ومنع دخول الدواء والغذاء إلى غزة، والقتل المتعمد، والتجويع الممنهج، وغيرها من الجرائم ضد الفلسطينيين.

4- النظام الإقليمي العربي ومواقفه من أحداث 7 أكتوبر 2023

منذ عام 2011 تراجعت مكانة فلسطين على أجندة الأمن العربي، وقد أدى غياب عملية سلام فعالة وظهور صراعات أخرى في سوريا واليمن والسودان إلى تحويل تركيز القادة العرب إلى قضايا اعتبروها أكثر حسماً، فعلى سبيل المثال، أزعج تدخل تركيا وإيران في صراعات مثل سوريا (لكل منهما)، وليبيا (لتركيا)، واليمن (لإيران) العديد من القادة العرب أكثر مما أزعجتهم سياسات إسرائيل، وفي عهد الرئيس ترامب الأولى (2016-2020)، تجاوزت الولايات المتحدة الفلسطينيين في نهجها تجاه الصراع، ودعت إلى اتفاقيات تطبيع بين إسرائيل والدول العربية الصديقة في سياق يهدف إلى مواجهة الدور الإقليمي لإيران، وقادت الإمارات العربية المتحدة والبحرين هذه المبادرة "الإبراهيمية" في عام 2020 وتبعته المغرب، التي حصلت في المقابل على اعتراف أمريكي بسيادتها على الصحراء الغربية (Fawcett, 2020).

عززت هذه الديناميكية وهماً بأفاق السلام في المنطقة، وهي سياسة واصلتها إدارة الرئيس الأمريكي السابق بايدن، واكتسبت المفاوضات لإدراج المملكة العربية السعودية في هذه الكتلة، حيث أكد ولي العهد إجراء مناقشات قبيل هجوم حماس على إسرائيل في 7 تشرين الأول 2023، والذي أعلن عنه في أيلول 2023 خلال قمة مجموعة العشرين في نيودلهي، إلى دمج المبادرة المملكة العربية السعودية بشكل غير مباشر في الكتلة الإبراهيمية، وشكلت التطورات تحديات للمعيار العربي للتضامن مع فلسطين، مع تعزيز التعاون متعدد الأطراف بين إسرائيل والولايات المتحدة والدول التي طبعت العلاقات، وقد جسدت منتديات مثل منتدى النقب، الذي حضره وزراء خارجية إسرائيل والولايات المتحدة وعدد من الدول العربية، هذه العلاقات المتطورة، بل وألمحت إلى إمكانية تأسيسه كصيغة إقليمية أخرى للحوار السياسي، إلا أن القمة الثانية، التي كان من المقرر عقدها في الصحراء الغربية، الخاضعة للإدارة المغربية، تأجلت دون تحديد جدول زمني وأوقف التصعيد غير المسبوق الذي أعقب هجوم حماس هذه العملية إلى أجل غير مسمى (Le Monde, 2023).

تمثل استعادة فلسطين مركزيتها منذ السابع من تشرين الأول 2023 اختباراً رئيسياً لجامعة الدول العربية، التي لطالما اعتبرت فلسطين قضية جامعة بين الدول العربية، وتشير ذكريات تعليق عضوية مصر ونقل مقرها مؤقتاً من القاهرة إلى تونس عام 1979 عقب اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية إلى كيف يمكن لفلسطين أن تصبح بسهولة عاملاً للانقسام، وبعد هجمات حماس والرد الإسرائيلي اللاحق على غزة، برزت اختلافات في لهجة الوزارات العربية، حثت دول الكتلة الإبراهيمية على التهذبة، وإطلاق سراح الرهائن، وأدانت الهجمات على المدنيين، بغض النظر عن جنسياتهم، واستخدمت دول لم تطبع علاقاتها مع إسرائيل، مثل الجزائر والعراق وسوريا، خطاباً أشد صرامة لإدانة إسرائيل، وتبنت الكويت وقطر موقفاً انتقادياً مماثلاً، وإن كان خطاباً أقل تحريضاً. أما الأردن وهو دولة متحالفة مع الولايات المتحدة، وقد طبعت علاقاتها مع إسرائيل عام 1994 فكانت شديدة القسوة في إدانتها لجرائم الحرب التي ارتكبتها إسرائيل، ومن المثير للاهتمام أن المواقف المنضبطة والتناقضات التي تبنتها الدول العربية الأكثر نفوذاً سمحت لحكومة غير عربية، وهي جنوب أفريقيا، بقيادة الإدانات الدولية لأفعال إسرائيل في غزة (Del Sarto, Soler Lecha, 2024).

كان أول اجتماع إقليمي تناول الرد الإسرائيلي على غزة قمة مشتركة لجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي في المملكة العربية السعودية، حضرها الرئيس الإيراني الراحل إبراهيم رئيسي، مما جسّد التقارب بين القوتين الإقليميتين، وفي هذا الاجتماع، ورد أن بعض القادة اقترحوا التهديد بتعطيل إمدادات النفط إلى إسرائيل وحلفائها وقطع العلاقات الاقتصادية والدبلوماسية التي تربط بعض دول الجامعة العربية بإسرائيل، وقرر القادة تشكيل مجموعة اتصال وزارية عربية إسلامية مشتركة، تضم ممثلين من الدول العربية (مصر والأردن وفلسطين وقطر والمملكة العربية السعودية) ودول غير عربية (إندونيسيا ونيجيريا وتركيا)، وقد قادت هذه المجموعة جهوداً إقليمية لصياغة صوت إقليمي موحد، مما يمثل تحولاً مثيراً للاهتمام بتجاوز حدود المنطقة العربية، وانخرطت المجموعة في حوار سياسي مع جهات فاعلة أخرى، كما حدث خلال الاجتماع الوزاري الذي عقد في مدريد في أيلول 2024، والذي حضره ممثلون من النرويج وسلوفينيا وإسبانيا وإيرلندا وجوزيف بوريل، الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية آنذاك (Barnes-Dacey, Geranmayeh & Lovatt, 2025).

ونتيجة لأحداث تشرين الأول 2023 أصبحت فلسطين الموضوع الرئيسي لاجتماعات جامعة الدول العربية، وكانت قمة جامعة الدول العربية في البحرين في أيار 2024 أول مناسبة تعالج فيها الدول العربية الأزمة الإنسانية في غزة وخطر زعزعة الاستقرار الإقليمي على أعلى مستوى، وأكد القادة دعمهم لفلسطين كقضية عربية جوهرية ضرورية للسلام والاستقرار الإقليميين، وجددوا دعمهم للجنة الوزارية العربية الإسلامية المشتركة في معالجة أزمة غزة، وإنهاء الكارثة الإنسانية، والدعوة إلى قيام دولة فلسطينية وحرية، ودعوا إسرائيل إلى وقف عملياتها في غزة، ورفع الحصار، وفتح المعابر للمساعدات الإنسانية، وعارضوا أي تهجير للفلسطينيين، كما جددت القمة تأكيدها على دعم حل الدولتين، الذي تبنته الجامعة منذ اعتماد خطة السلام العربية في قمة بيروت عام 2002، وأعيد التأكيد على هذا الموقف في اجتماعات لاحقة لجامعة الدول العربية، والتي مع إقرارها بالتطورات الجديدة، ظل تأثيرها على أرض الواقع محدوداً، وفي الاجتماع الطارئ للقادة العرب الذي عقد في مصر في آذار 2025، اتفق المشاركون على دعم خطة مصر لإعادة إعمار غزة، وهو موقف أعيد تأكيده في قمة أخرى عقدت في بغداد في

أيار 2025، وينظر إلى "الخطة العربية" على نطاق واسع على أنها رد على مقترحات الرئيس الأمريكي ترامب الأحادية الجانب بشأن غزة، والمتمثلة في فكرة تحويل القطاع إلى "ريفيرا الشرق الأوسط"، ورغم أن هذه المبادرة تمثل القاسم المشترك الأدنى للجامعة، إلا أنها لم تترجم إلى دور بارز أو مؤثر للمنظمة في الصراع (Ahran Online, 2025).

مما سبق فرضت البيئة الإقليمية درجة من عدم اليقين لدى الوحدات الإقليمية الفاعلة بشأن نظام الأمن الإقليمي، وذلك نتيجة الحرب الإسرائيلية التي تقوم بها ضد قطاع غزة، والتي كانت لها ارتداداتها السلبية على الاستقرار الإقليمي، وتهديد مصالح العديد من الدول حيث نتج عنها توترات إقليمية وحالة من الفوضى وعدم الاستقرار بمنطقة البحر الأحمر، والتي أثرت بدورها في حركة الملاحة الدولية، وذلك تزامناً مع التنافس الإقليمي والدولي بالعديد من مناطق الصراع بالمنطقة في إطار حروب الوكالة، وقد أدى انعدام الأمن المتزايد لوحدات النظام وتحول تصورات التهديد في حالة من عدم اليقين الشديد على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، إلى بروز التوجه لدى بعض الوحدات الإقليمية نحو الأقلمة أو الإقليمية لموازنة التهديدات الناشئة نتيجة التصعيد الإسرائيلي في المنطقة، خاصة في ظل مؤشرات التصعيد على الجبهة الشمالية من خلال الحديث عن تشكيل أنماط من التحالفات السائلة، التي تأتي كاستجابة لتعدد التهديدات عبر مستويات مختلفة من التحليل، ووجود انقسامات متداخلة في بيئة إقليمية متقلبة كالتى تشهدها المنطقة العربية بعد عام 2023.

5- مواقف جامعة الدول العربية من الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة عام 2023:

تمثلت أهم مواقف جامعة الدول العربية من الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة عام 2023 فيما يلي:

1-5 إدانات جامعة الدول العربية للحرب الاسرائيلية على قطاع غزة عام 2023:

أدانت جامعة الدول العربية في 2 تشرين الثاني 2023 العدوان الإسرائيلي، وهو اليوم الذي يوافق الذكرى (106) لتصريح بلفور الذي أصدره وزير الخارجية البريطاني "آرثر جيمس بلفور" في الثاني من نوفمبر من العام 1917، لإنشاء وطن قومي لليهود بفلسطين، وأدانت الجامعة الحرب التي خلفت الآلاف من الشهداء وعشرات الآلاف من الجرحى المدنيين جراء القصف الإسرائيلي المدمر بسلسلة من المجازر الدموية البشعة المستمرة (اليوم السابع، 2023)، وأدان مجلس الجامعة العربية في دورته العادية الـ(161) برئاسة موريتانيا والتي عقدت في آذار 2024 استمرار جرائم العدوان الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني، واستهداف أكثر من مئة ألف مدني فلسطيني بين شهيد وجريح، وإخضاع الشعب الفلسطيني للمجاعة والحصار القاتل الذي يقطع كل أسباب الحياة عن قطاع غزة، والتدمير الممنهج للأحياء السكنية والمستشفيات والمدارس والجامعات والمساجد والكنائس والبنية التحتية في قطاع غزة، في ظل خطاب الكراهية والعنصرية والتحريض الذي تبنته حكومة الاحتلال الإسرائيلي (وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية، 2024).

وأعرب الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط في نيسان 2024 عن أسفه عن عجز مجلس الأمن الدولي عن إصدار قرار يمكن دولة فلسطين من الحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، نتيجة استخدام الولايات المتحدة الأمريكية حق النقض (الفيتو)، لإعاقة إرادة دولية واضحة بالموافقة على انضمام فلسطين كعضو كاملاً في الأمم المتحدة (وكالة الأنباء القطرية، 2024).

وصدر عن الدورة العادية الثالثة والثلاثين لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في أيار 2024 (قمة البحرين)، بيان حول العدوان على غزة، جاء فيه: "نحن القادة العرب، ندين بأشد العبارات استمرار العدوان الإسرائيلي الغاشم على قطاع غزة والجرائم التي ارتكبت ضد المدنيين من الشعب الفلسطيني، والانتهاكات الإسرائيلية غير المسبوقة للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك استهداف المدنيين والمنشآت المدنية واستخدام سلاح الحصار والتجويع ومحاولات التهجير القسري، وما نتج عنها من قتل وإصابة عشرات الآلاف من الفلسطينيين الأبرياء" (وكالة الأنباء السعودية، 2024).

وحذر مجلس جامعة الدول العربية في ختام الدورة غير العادية لمجلس الجامعة الذي عقد بناء على طلب دولة فلسطين في تموز 2024، من أن استمرار ارتكاب إسرائيل القوة القائمة بالاحتلال، جريمة الإبادة الجماعية بحق الشعب الفلسطيني، ورفضها الالتزام بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بوقف إطلاق النار، والأوامر الملزمة من محكمة العدل الدولية بوقف قتل المدنيين وإيذائهم جسدياً وعقلياً وتوفير الحاجات الإنسانية لهم، إنما يمثل اعتداء على المنظومة الدولية بشكل عام وعبثاً بالقانون الدولي والقيم الإنسانية، وأعرب عن الأسف إزاء إخفاق مجلس الأمن في تحمل مسؤولياته في تنفيذ الوقف الفوري والفعلي لإطلاق النار على النحو الوارد بالقرار رقم (2735) بتاريخ 10 حزيران 2024 وبما يمكن من تسهيل إدخال المساعدات الإغاثية والإنسانية إلى داخل قطاع غزة (وكالة أنباء الإمارات، 2024).

اجتمع وزراء الخارجية العرب في أيلول 2024 في اجتماع تشاوري لمجلس الجامعة العربية على مستوى وزراء الخارجية، وأكد وزراء الخارجية العرب على التضامن الكامل مع لبنان حكومة وشعباً، والإدانة الشديدة للعدوان الإسرائيلي المتصاعد عليه، وشدد وزراء الخارجية العرب على دعمهم الكامل للبنان في مواجهة العدوان، محمليين إسرائيل مسؤولية هذا التصعيد الخطير، كما حذروا من تداعيات شن عدوان واسع على لبنان، مما يهدد أمن واستقرار المنطقة (يوسف، 2024).

2-5 مطالبات جامعة الدول العربية لإنهاء الحرب الاسرائيلية على قطاع غزة عام 2023:

أدان بيان صادر عن جامعة الدول العربية لأول مرة هجوم حماس في 7 تشرين الأول 2023، وطالب الحركة بنزع سلاحها وإنهاء حكمها في غزة، مما مثل تحولاً جذرياً في علاقة العالم العربي بالقضية الفلسطينية وإسرائيل، فبعد عقود من الدعم العلني أو الصمت الاستراتيجي، هذا ليس مجرد تغيير في الخطاب، بل هو إعادة تنظيم استراتيجي من شأنه أن يعيد تشكيل المشهد السياسي في الشرق الأوسط جذرياً، ويتجذر هذا التحول الدراماتيكي في عدة عوامل رئيسية، أبرزها الدفع المتجدد، وإن كان هشاً، نحو حل الدولتين، وشكلت سيطرة حماس على غزة وميثاقها الداعي إلى تدمير إسرائيل عقبة رئيسية أمام أي عملية سلام جادة، وتوضح جامعة الدول العربية أنه لا يمكن لدولة فلسطينية قابلة للحياة أن توجد إلا بحكومة واحدة موحدة تحت قيادة السلطة الفلسطينية، ولا ينظر إلى استمرار حكم حماس وقدراتها العسكرية على أنه شكل من أشكال المقاومة، بل كتهديد وجودي لفكرة الدولة الفلسطينية ذات السيادة ذاتها، لقد اختارت جامعة الدول العربية مسار الدولة السياسية على الكفاح المسلح، مما يشير إلى خيار استراتيجي عميق، فإن الإدانة العلنية لهجوم السابع من تشرين الأول 2023 بحد ذاته تمثل نقطة تحول، فبينما أصدرت العديد من الدول العربية في البداية بيانات مصاغة بعناية، إلا أن حجم الوحشية الهائل والحرب الكارثية التي تلتها في غزة غيرا الحسابات، ويعد إعلان جامعة الدول العربية اعترافاً بأن الهجوم كان

فشلاً استراتيجياً لم يفشل القضية الفلسطينية فحسب، بل أعاقها بشكل فعال، ويمثل هذا التنصل العلني من أفعال حماس خروجاً عن قاعدة المقاومة الفلسطينية، بغض النظر عن أساليبها، لن تنتقد علناً، وتشير هذه الخطوة إلى أن الدول العربية تعطي الآن الأولوية للاستقرار الإقليمي ومصالحها الوطنية على التضامن الأيديولوجي مع جماعة مسلحة (Hassanein, 2025).

طالبت جامعة الدول العربية في تشرين الثاني 2023 مجلس الأمن بممارسة اختصاصاته في تحمل مسؤولياته بتطبيق قواعد القانون الدولي بمعايير العدل والإنصاف وتجاوز حالة العجز والغياب، والعمل على توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني الذي يتعرض لهجمة إسرائيلية غير مسبوقة في قطاع غزة والضفة الغربية بما فيها مدينة القدس وطالب مجلس الجامعة العربية في دورته العادية (الـ161) في آذار 2024، مجلس الأمن بتبني قرار ملزم لوقف العدوان الإسرائيلي والتهجير القسري ضد الشعب الفلسطيني، وضمان تدفق المساعدات الإغاثية إلى كامل قطاع غزة، وإنفاذ التدابير المؤقتة التي وردت في أمر محكمة العدل الدولية يوم 26 كانون الثاني 2024، وإعادة الحياة إلى طبيعتها في القطاع، مستنكراً استخدام الولايات المتحدة الأمريكية للفييتو لمنع إصدار مثل هذا القرار من مجلس الأمن، وطالبت جامعة الدول العربية في نيسان 2024 بتنفيذ القرارات الدولية ووقف العمليات العسكرية والعدوان الإسرائيلي المتواصل على قطاع غزة بشكل فوري وكامل، وتسهيل دخول المساعدات الإنسانية عبر الطرق البرية المعتادة، وبما يخفف من كارثية الوضع الإنساني المندهور في القطاع ويجنب أهله خطر المجاعة (يوسف، 2024).

ووجهت جامعة الدول العربية خطابها للمجتمع الدولي في دورتها العادية التي انعقدت في العاصمة البحرينية المنامة في أيار 2024، وطالبته بتحمل مسؤولياته، واستحثت بعض خطابات القادة العرب الضمير الإنساني الذي لا يفرق بين البشر وعلى أسس عرقية، في إشارات مباشرة لازدواجية المعايير الغربية في التعامل مع الحرب في أوكرانيا والإسراع في الدعم العسكري والسياسي والإنساني لأوكرانيا، واستمرار الحرب في غزة ومواصلة الدعم العسكري والدبلوماسي للعدوان الإسرائيلي وضمان إفلاته من المحاسبة، عبر الفييتو الأمريكي في مجلس الأمن الدولي وشحنات الأسلحة الفتاكة المتواصلة لإسرائيل (نوح، 2024).

مما سبق يتبين محدودية وقصور فاعلية جامعة الدول العربية كمنظمة إقليمية من مهامها الدفاع عن الحقوق الفلسطينية، والضعف الواضح للأعضاء نتيجة الإشكاليات الداخلية وأزمات الثورات المضادة التي تعيشها، فيبدو أن الفلسطينيين ومن بعدهم اللبنانيين يدفعون أثمان النظام الإقليمي العربي وإشكالياته وصراعاته وأنماط تحالفاته المتراكمة.

3-5 رؤية جامعة الدول العربية لإعادة إعمار غزة عام 2025

رداً على تصريحات الرئيس الأمريكي ترامب في شباط عام 2025 بشأن رؤيته لتهجير سكان قطاع غزة إلى أراض أخرى، وملكية قطاع غزة للولايات المتحدة، اجتمع زعماء سبع دول (مصر والأردن وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والكويت والبحرين) في المملكة العربية السعودية في 21 شباط 2025 للنظر في خطة بديلة، وأعدت مصر خطة لإعادة إعمار غزة بعد محادثات دبلوماسية متعددة بين مصر والأردن وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة قبل قمة جامعة الدول العربية في القاهرة في 4 آذار 2025، تدعو لإعادة الإعمار المقترحة بمرحلة أولى مدتها ستة أشهر لإنفاق ثلاثة مليارات دولار على إزالة الأنقاض وبناء مساكن مؤقتة، ومرحلة ثانية مدتها سنتان لإنفاق (20) مليار دولار على بناء المساكن، ومرحلة ثالثة مدتها سنتان ونصف لإنفاق (30) مليار دولار على بناء مطار وموانئ بحرية ومنطقة صناعية وبنية تحتية أخرى (Mackenzie, 2025).

في قمة القاهرة، أقرت خطة إعادة الإعمار، ووضع بيان يحدد رؤيتها واستنادًا إلى مبادرة السلام العربية لعام 2002 كرر البيان التأكيدات السابقة المتعلقة بحقوق الشعب الفلسطيني، بما في ذلك تحقيق سلام عادل وشامل، وتكثيف التعاون مع القوى الدولية والإقليمية، بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية، وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وحل الدولتين، وقدم البيان رفض أي شكل من أشكال التهجير القسري للأشخاص الذين يعيشون في قطاع غزة، والرفض القاطع لقرار إسرائيل بمنع دخول المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة والتأكيد على أن هذه الإجراءات تشكل انتهاكًا لاتفاق وقف إطلاق النار والقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي، وأقر البيان تشكيل لجنة إدارة غزة بمشاركة السلطة الوطنية الفلسطينية لتكون مسؤولة عن الأمور العملية خلال الفترة الانتقالية لإعادة إعمار غزة، وحث المجتمع الدولي والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية على توفير الموارد اللازمة للخطة على وجه السرعة، ودعوة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة إلى نشر قوات حفظ السلام من أجل أمن فلسطين وإسرائيل، والمطالبة بوقف الأنشطة العسكرية الإسرائيلية في الضفة الغربية وسوريا ولبنان، وحث الدول على تنفيذ الآراء الاستشارية لمحكمة العدل الدولية، ومع ذلك لم يذكر البيان على وجه التحديد نزع سلاح المنظمات المسلحة الفلسطينية مثل حماس وغيرها، وبيان وقت وتاريخ انتخابات وإصلاحات لضمان شرعية الهيئة الحاكمة لفلسطين، كما لم يبين البيان توفير الأموال من قبل الدول العربية في مرحلة إعادة الإعمار، وغيرها من الأمور التي يعتقد أنها ضرورية لبناء السلام في الصراع في غزة (The Arab Republic of Egypt Presidency, 2025).

أقرت جامعة الدول العربية في آذار 2025 خطة لإعادة إعمار غزة، ولم يحدث المحتوى المقدم أي تغيير دبلوماسي جذري، فقد هدفت إلى إرضاء أكبر عدد ممكن من المصالح العربية والأجنبية، ولم تشر إلى حماس إطلاقًا، ولم تشركها أو تستبعدا من هياكل الحكم المستقبلية في غزة، وتجنبت جامعة الدول العربية اتخاذ موقف محدد بشأن مستقبل حماس، وأيدت الخطة قرار فلسطيني بتشكيل لجنة إدارة غزة، تابعة للحكومة الفلسطينية لفترة انتقالية، ويتزامن ذلك مع تمكين السلطة الفلسطينية من العودة إلى غزة، مجسدة الوحدة السياسية والجغرافية للأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، ومقترح أردني ومصري "لتدريب الشرطة الفلسطينية، بما يضمن قدرتها على حفظ الأمن في غزة، ويبقى الأمن مسؤولية فلسطينية خالصة، تديرها المؤسسات الفلسطينية الشرعية في ظل سيادة القانون، بدعم دولي كامل"، وإعلان البحرين الصادر في 16 أيار 2024، والذي يدعو إلى نشر قوة حماية وحفظ سلام دولية تابعة للأمم المتحدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة (أي كل الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس) حتى يتم تنفيذ حل الدولتين، بما يضمن عدم تهجير السكان وبقاء المبادئ الأساسية للقضية الفلسطينية سليمة، وإصلاحات الحكم من جانب السلطة الفلسطينية وتوحيد جميع الفصائل الفلسطينية تحت مظلة منظمة التحرير الفلسطينية (Hassanein, 2025).

لا تقتصر الخطة على عودة الفلسطينيين على الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس، بل تشمل كامل إسرائيل كما كانت قبل حرب الرابع من حزيران 1967، وهذا سيؤدي إلى دولة خالية من الأغلبية اليهودية، وهذا تكرار لنص مبادرة السلام العربية لعام 2002، حيث لم تحدد المنطقة الجغرافية المحددة لعودة اللاجئين الفلسطينيين، ولا يدعو الإعلان إلى إنهاء الصراع -الإسرائيلي أو العربي- الإسرائيلي، بل يدعو إلى حل الدولتين، بما في ذلك دولة فلسطينية تعيش "بسلام إلى جانب إسرائيل"، دون ذكر إسرائيل كدولة يهودية، وبموجب هذه النتيجة المحتملة لحل الدولتين، ستكون كلتا الدولتين ذات أغلبية عربية، ولن يتمتع اليهود بحق تقرير المصير.

واكتسبت خطة جامعة الدول العربية لقطاع غزة أهمية خاصة وفي ظل الظروف الإقليمية، فقد كان هناك جوانب أساسية للخطة منها القدرة النظرية والعملية على إعادة إعمار غزة دون تهجير سكانها، وتتضمن برنامجاً شاملاً لتوفير البنية التحتية الأساسية، وإعادة إعمار المناطق السكنية، كما أن التعاون مع المؤسسات الدولية والدول المؤثرة قد يساهم في تأمين الدعم المالي والسياسي لهذه الخطة، مع تركيز العمل العربي الجماعي، ويجب أن تتيح هذه الخطة تنسيقاً وتحالفات أوثق مع الدول الأخرى المتعاطفة مع القضية الفلسطينية على نطاق عالمي، ولتحقيق هذه الجوانب لا بد من إنشاء آلية دبلوماسية مشتركة بين الدول العربية والجهات الدولية الداعمة لفلسطين، وإن تعزيز التعاون مع منظمات حقوق الإنسان والمؤسسات الدولية من شأنه أن زيادة الضغط على إسرائيل ويؤدي إلى دعم أوسع للحقوق الفلسطينية. (Al Jazeera, 2025).

وعليه فإن جامعة الدول العربية بموافقتها على خطة مصر حول قطاع غزة بدلاً لمقترح الرئيس الأمريكي ترامب بشأن مستقبل غزة، وأعلنت في قمة قادة جامعة الدول العربية الطارئة في 4 آذار 2025 إلى أن الدول الأعضاء تدعم خطة مصر لإعادة إعمار قطاع غزة، ودعا البيان المجتمع الدولي والمؤسسات المالية إلى دعم خطة مصر، وإجراء انتخابات في جميع الأراضي الفلسطينية خلال عام واحد، شريطة استيفاء الشروط اللازمة، وبموافقة مصر على الخطة المقترحة، ستحل حكومة مؤقتة محل حماس في غزة، وستكون مسؤولة عن توزيع المساعدات الإنسانية وبدء إعادة الإعمار، وعلى النقيض تماماً من خطة الرئيس الأمريكي ترامب، سيبقى سكان قطاع غزة الفلسطينيون في المنطقة، وستشكل هذه الحكومة المؤقتة بدعم من الأمم المتحدة وبالتعاون مع دول المنطقة لضمان الاستقرار والأمن في قطاع غزة، بالإضافة إلى ذلك، تم اقتراح برامج لخلق فرص عمل وتطوير البنية التحتية الأساسية لتحسين الظروف المعيشية للفلسطينيين، وتقدر تكلفة إعادة إعمار غزة بموجب هذه الخطة بحوالي (53) مليار دولار (Hamzawy, 2025).

لا شك أن هذه المبادرة الجماعية والمنسقة لتقديم خطة بديلة، ردًا على خطة ترامب بتحويل غزة إلى "ريفيرا شرق أوسطية" من قبل دول عربية، أغلبها حليفة للولايات المتحدة في المنطقة، غير مسبوق في تاريخ الشرق الأوسط، وتمثل هذه الخطوة نقطة تحول في التفاعل الدبلوماسي العربي، وتظهر تحولاً في النهج المحافظ التقليدي لقادة المنطقة تجاه القضية الفلسطينية، وتشير إلى تحول في ميزان القوى الإقليمي، مما قد يؤثر على الديناميكيات الجيوسياسية المستقبلية، فخلافاً للماضي، حين اعتمدت العديد من الدول العربية سياسةً سلبية تجاه الخطط المفروضة من الخارج، بدأت تظهر الآن بوادر استقلال استراتيجي في مواقفها، ومن شأن هذا التحول أن يعزز التماسك بين الدول العربية، ويعزز دورها في تحديد مصير المنطقة، ويعيد تعريف علاقاتها بالقوى العالمية، ويهيئ مساحة لسياسات أكثر استقلالية في الشؤون الدولية.

رفضت الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل الخطة المصرية لإعادة إعمار غزة، التي تبنتها القمة العربية الطارئة في 4 آذار 2025، فيما وافقت حركة حماس على الخطة التي تضمنت تولي السلطة الفلسطينية إدارة القطاع، وكان رفض إسرائيل لمخرجات القمة العربية وتمسكها بخطة ترامب، لأنها حسب الرؤية الإسرائيلية لا تعالج حقيقة الوضع في قطاع غزة، وأن الخطة تستند إلى مفاهيم ورؤى قديمة، ورغم أن الخطة المصرية تنتهي بإيقاف المقاومة المسلحة، إلا أنه يمكن قراءته على ضوء أسباب أخرى، منها ما يلي (Hassanein, 2025):

— أن الخطة سوف تحرم إسرائيل من العودة إلى الحرب مرة أخرى.

- أن الخطة ربطت بين ترتيبات الوضع في غزة وحل الدولتين وإنهاء الصراع بشكل عادل، وهو ما ترفضه إسرائيل.
 - أن الخطة لم تكن واضحة فيما يخص مستقبل حركة حماس ووضعها في قطاع غزة، وربطت بين إلقاء السلاح والحل النهائي.
 - أن الخطة تعيد السلطة الفلسطينية إلى المشهد مرة أخرى، وهو ما يرفضه المتطرفون في الحكومة الإسرائيلية.
 - أن الخطة ربطت الوضع في قطاع غزة بالوضع في الضفة الغربية والأماكن المقدسة، وهو ما يتعارض مع مخططات المتطرفين الذين يريدون التوسع في الاستيطان وضم الضفة أو أجزاء كبيرة منها.
- ورفضت الولايات المتحدة الخطة العربية لأنها حسب الرؤية الأمريكية لا يعالج الواقع القائم، وأن غزة أصبحت غير صالحة للسكن، ولا يستطيع السكان العيش بإنسانية في منطقة تغطيها الأنقاض والذخائر غير المنفجرة، وتمسكت الولايات المتحدة باقتراح الرئيس الأمريكي ترامب الخاص بالتهجير، هذا الرفض الأمريكي لا يعني حتمية مضي أمريكا في طريقها لتنفيذ خطة الرئيس الأمريكي ترامب، التي تهدف إلى القضاء على المقاومة وإخراج الشعب الفلسطيني من أرضه، والدليل على ذلك دخول الولايات المتحدة في مفاوضات مباشرة مع حركة حماس حول إطلاق سراح الأسرى وإمكانية التوصل إلى اتفاق أوسع لوقف إطلاق النار في غزة، رغم التصريحات العلنية عن ضرورة القضاء على الحركة وتهجير السكان (Hamzawy, 2025).
- مما سبق قدمت الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية خطة مدتها خمس سنوات لإعادة إعمار غزة كهدف قصير الأجل، وقدمت بناء بيئة سلمية في منطقة الشرق الأوسط على أساس إقامة دولة فلسطينية كهدف طويل الأجل، وبعد القمة العربية أشارت الولايات المتحدة وإسرائيل إلى نيتهما عدم قبول هذه الرؤية لإعادة الإعمار، وأعلن اجتماع استثنائي لمجلس وزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي الذي عقد في المملكة العربية السعودية في 8 آذار 2025 (بمشاركة 57 دولة) دعمه لرؤية جامعة الدول العربية لإعادة إعمار غزة، وأصدر وزراء خارجية فرنسا وألمانيا وإيطاليا والمملكة المتحدة بياناً مشتركاً يدعم قرار جامعة الدول العربية، ويمكن الاستنتاج أن جامعة الدول العربية كانت قادرة على تشكيل تضامن دعماً لفلسطين يتجاوز الإطار العربي، ويبدو أنه أثر على الرئيس الأمريكي ترامب، ففي 12 آذار 2025 صرح بأنه "لا أحد يطرد أي فلسطيني" من غزة، مما أدى على ما يبدو إلى تغيير أفكاره بشأن نقل الأشخاص الذين يعيشون في غزة (Hassanein, 2025).
- ومع ذلك، فشلت رؤية جامعة الدول العربية لإعادة إعمار غزة في تحقيق وقف دائم لإطلاق النار في قطاع غزة أو إطلاق سراح الرهائن، ولا يزال الوضع الإنساني في قطاع غزة يتدهور، ففي آذار 2025 استأنف الجيش الإسرائيلي هجماته على غزة، مما يؤكد أن الجهود الدبلوماسية لجامعة الدول العربية لم تكن فعالة في احتواء الصراع، فإن التصميم المستقبلي الذي قدمته جامعة الدول العربية لوقف إطلاق النار في صراع غزة وإعادة الإعمار والاعتراف بدولة فلسطينية قد ساهم في تعزيز التضامن بين دول المنطقة (Hamzawy, 2025).
- وبالمقارنة، كان مجلس التعاون الخليجي ككتلة ومؤسسة إقليمية، أقل تأثراً بشكل مباشر بهجمات أكتوبر والانتقام الإسرائيلي، ولا تزال دول مجلس التعاون الخليجي قلقة بشأن التداعيات الإقليمية المحتملة، ولا سيما خطر تصعيد المواجهة بين إسرائيل وإيران مع عواقب لا يمكن التنبؤ بها، ويبدو قادة مجلس التعاون الخليجي متحدين في منع هذا الصراع

من المساس بعمليات التطبيع الموازية التي بدأت مع كل من إسرائيل وإيران، وقد عزز هذا الإجماع بين قادة الخليج، حتى لو اقتصر على المخاوف المشتركة، صورة مجلس التعاون الخليجي كشريك دولي ذي صلة، فعلى سبيل المثال، انعقدت القمة الأولى التي طال انتظارها بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي في أكتوبر 2024، وإلى جانب المناقشات حول الاتصال والطاقة والتجارة، أصدر القادة بياناً مشتركاً يعبر عن مواقف مشتركة بشأن أوكرانيا والصراع في الشرق الأوسط (Del Sarto, Soler Lecha, 2024).

وقد دخل اتفاق وقف إطلاق النار بين حركة حماس وإسرائيل بوساطة قطرية-مصرية-أميركية، حيز التنفيذ في 19 كانون الثاني 2025، وشمل في المرحلة الأولى جدولاً زمنياً دقيقاً لتبادل الأسرى بين الطرفين، يُطلق فيه سراح (33) محتجزاً إسرائيلياً من بين الـ (98) محتجزاً إسرائيلياً لدى حماس من المرضى والجرحى وكبار السن وجميع النساء، بمن فيهم المجندات، أحياء وأمواء، وفي مقابل ذلك، تطلق إسرائيل سراح (1760) أسيراً فلسطينياً، منهم (290) أسيراً من ذوي الأحكام المؤبدة من أصل (563) أسيراً من هذه الفئة، وأكثر من (1000) معتقل من القطاع من الذين اعتُقلوا بعد 8 تشرين الأول 2023، ولم يشاركوا في أحداث 7 تشرين الأول 2023، إضافة إلى انسحاب جيش الاحتلال الإسرائيلي تدريجياً من داخل القطاع إلى الشريط الحدودي مع إسرائيل، بعرض (700) م، باستثناء خمس نقاط محددة تزيد على (700) م بـ (400) م في أقصى حد، ويخفّض جيش الاحتلال قواته من محور صلاح الدين الذي يفصل قطاع غزة عن الحدود المصرية تدريجياً، ويبدأ في الانسحاب كلياً منه في اليوم الـ (42) من بدء تنفيذ الاتفاق، ويستكمل انسحابه في فترة لا تتجاوز اليوم الخمسين من بدء تنفيذه، ولم يُتوصل إلى اتفاق بشأن من سيتولى إدارة قطاع غزة بعد وقف إطلاق النار، وقد ضغطت الولايات المتحدة من أجل إصلاحات في السلطة الفلسطينية، لتتولى هذه المهمة، وبوجود دولي وإقليمي وإسرائيلي بشأن إحداث تغيير جوهري في السلطة في القطاع، الأمر الذي تنتهي معه سيطرة الفصائل المسلحة، بما في ذلك حركة حماس، وهذا أمر يواجه تحدي قوة الفصائل واحتفاظها ببعض قدراتها، التي قد تمكنها من السيطرة على القطاع (المركز الفلسطيني للإعلام، 2025).

مما سبق أن أهم نقاط الضعف في المبادرة العربية افتقار الدول العربية للأدوات الفعالة لتنفيذ أو ضمان الالتزام ببندوها، فالدول العربية لا تمتلك علاقات دبلوماسية قوية مع طرفي النزاع تخولها لعب دور الوسيط المؤثر، كما تفتقر إلى أدوات الضغط العسكري أو الاقتصادي التي يمكن أن تفرض الالتزام أو تدعم رؤيتها بشكل حاسم، والمبادرة العربية لإنهاء الحرب في غزة تعد بمثابة نسخة معدلة لمبادرة قمة بيروت عام 2002، لكنها تأتي بمستويات أقل طموحاً وموقف تفاوضي أضعف، وتواجه هذه المبادرة تحديات وعقبات عديدة فيما يخص نصوصها وآليات تطبيقها.

6-الخاتمة:

في ظل تعقيدات المحافل الدولية وقرارات الأمم المتحدة، يمكن للمنظمات الإقليمية أن تكمل دور المنظمات الدولية في الحفاظ على السلام والأمن العالميين، إذ تنص المادة (52) من ميثاق الأمم المتحدة لسنة 1945 على أن تبذل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة قصارى جهدها لتحقيق التسوية السلمية للمنازعات المحلية من خلال هذه الترتيبات الإقليمية أو بواسطة الوكالات الإقليمية قبل إحالتها إلى مجلس الأمن، لذا يلاحظ أن دور المنظمات الإقليمية في تسوية المنازعات الدولية وتطبيق القانون الدولي على المستوى الإقليمي أمر حيوي، ومع ذلك، هناك تراجع عام في دور جامعة الدول العربية كمنظمة إقليمية، وتتكون جامعة الدول العربية من (22) دولة عضوًا، بما في ذلك فلسطين، ممثلةً بمنظمة التحرير الفلسطينية، مما يجعلها المنظمة الإقليمية الوحيدة في العالم العربي، وأعادت حرب غزة طرح مسألة فشل جامعة الدول العربية في اعتماد آليات فعالة لحل النزاعات.

7- النتائج:

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- فشلت جهود جامعة الدول العربية في صياغة موقف إقليمي موحد بشأن الحرب الاسرائيلية على قطاع غزة، فقد أدت العلاقات المعقدة بين الدول الأعضاء والجهات الخارجية التي لها مصالح متضاربة في المنطقة إلى حرمان الجامعة من آليات صنع القرارات الفاعلة، مما أثار الشكوك بأن قرارات الجامعة كانت عرضة للتأثيرات الخارجية، فصعوبة التعامل مع الجانب الأمني للقضايا الإقليمية، جعل الخيارات المختلفة بما في ذلك التدخل العسكري والعقوبات مطروحة دائماً على الطاولة، ونظراً لنقص الخبرة التي يعاني منها العالم العربي في هذا المجال، فقد كانت قدرة الجامعة على صياغة السياسات محدودة جداً.
- خلق العدوان الإسرائيلي حالة من الفوضى في المنطقة بل إن ارتداداته تجاوزت الإقليم ووصلت إلى نطاقات جغرافية أكثر اتساعاً، وعلى صعيد منطقة الشرق الأوسط وصلت تداعياته إلى الاعتداء على لبنان، وأصبحت هناك نوع من المواجهة بينه وبين الحوثيين في اليمن بعد دخولهم على ساحة الأحداث واستهدافهم إسرائيل.
- أظهرت الدول العربية منذ اندلاع الحرب في قطاع غزة رغبة واضحة في تجنب التصعيد، وقد تزايدت هذه المقاربة عقب الهجمات الإسرائيلية على إيران، إذ تزايدت معها احتمالات امتداد الصراع إلى الدول العربية والممرات التجارية الرئيسية في المنطقة وخاصة مضيق هرمز، وبالنظر إلى الارتباط الوثيق بين أمن هذه الممرات وسلامة الاقتصادات العربية، فإن أي تصعيد عسكري واسع قد يفضي إلى اضطرابات كبيرة في إمدادات الطاقة وحركة التجارة، مما يهدد الاستقرار الاقتصادي الإقليمي.
- تعد الخطة المصرية – العربية محاولة جادة لمعالجة الأزمة الإنسانية في غزة من خلال نهج متكامل يجمع بين إعادة الإعمار والدعم السياسي، لكن نجاحها سيعتمد على مدى التعاون الدولي، وقدرة الأطراف المعنية على التوصل إلى اتفاقات تضمن التنفيذ الفعلي لهذه المراحل.

- أظهرت جامعة الدول العربية تضامنها في الصراع في غزة، كما تركت انطباعاً قوياً لدى المجتمع الدولي عن الشعور بالتضامن بين الدول العربية في سعيها إلى "حل الدولتين" للقضية الفلسطينية من خلال مفاوضات السلام.
- وافقت جامعة الدول العربية على خطة مصرية لإعادة إعمار غزة تضمن عدم تهجير سكانها الفلسطينيين. وتأتي الخطة كبديل لمقترح الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الذي تعرض لانتقادات واسعة النطاق، بتولي السيطرة على الأراضي الفلسطينية التي مزقتها الحرب.

8- التوصيات:

في ضوء نتائج الدراسة فإنها توصي بما يلي:

- تبني استراتيجية عربية موحدة لمواجهة المشروع الصهيوني، وتعزيز خيار المقاومة كأولوية استراتيجية.
- إنشاء إطار عمل عربي-فلسطيني للتصدي لمحاولات تصفية القضية الفلسطينية وتهميش الدور العربي.
- يجب المحافظة على بقاء جامعة الدول العربية، ووضع آليات جديد لعملها، وإعطائها المزيد من الدعم لتنفيذ القرارات التي تتمخض عنها حتى يمكن أن يتحقق في يوم من الأيام أمل الشعوب العربية في تحقيق التعاون والتكامل والوحدة.
- ضرورة احتواء المنازعات العربية وذلك بالعمل على إيجاد آليات مشتركة للحيلولة دون تفجير النزاعات وتحويلها إلى صراعات، والعمل على إنشاء آلية حقيقية وفعالة عملها الوقائية من الصراعات قبل تطورها، من خلال التحرك السريع لمواجهة الموافق قبل أن تتحول إلى نزاعات، أي منع النزاع منذ البداية ويساعد في الأمر احترام سيادة الدول الأعضاء وسلامة أراضيها، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وأيضاً تسوية المنازعات بالطرق السلمية.

المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية:

- جميل، مطر، هلال، علي (1986)، النظام الإقليمي العربي، دراسات في العلاقات السياسية العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- الزبن، سمير (2001). النظام العربي ماضيه ومستقبله، ابو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
- سلامة، معز (2024). تحولات النظام العربي والإقليمي بعد الحرب على غزة، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات.
- السيد سعيد، محمد (1992). مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج، الكويت: سلسلة عالم المعرفة.
- عبد الحليم، محمد (2023). طوفان الأقصى: ما التداعيات المحتملة للتصعيد العسكري بين إسرائيل وحما؟، ابو ظبي: انترجونا للتحليلات الاستراتيجية.
- عراي، ساري (2024). موقف حماس: الحرب وآثارها في الحركة ومستقبلها، رام الله: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
- كامل، ملكية (1964). سيكولوجيا الجماعات والقيادة النظرية والبحث في ديناميات الجماعة، القاهرة: مطبعة العالم العربي.
- مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية (2023). السيناريوهات الغربية والاسرائيلية لليوم التالي لحرب غزة: التناقض وعدم الواقعية، القاهرة.
- ياسين، مشرف (1986). التقرير الاستراتيجي العربي، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية.
- يوسف، مروة (2024). المنظمات العربية والإسلامية وعام من العدوان على غزة، مركز الحضارة للدراسات والبحوث

المقالات:

- أبو على، سعيد (2025). القضية الفلسطينية وتطورات مواقف جامعة الدول العربية، مجلة شؤون عربية، العدد (202)، 1-15.
- أمين، سارة (2025). كيف غلبت البراغمية الإيرانية عقيدتها في الهجوم على إسرائيل؟، متاح على الرابط: <https://rcsegypt.com>
- بوابة الحرية والعدالة (2023). حماس تهدم نظريات عسكرية عتيقة كانت تدرس حول العالم، متاح على الرابط: <https://fjp.best/>
- الجزيرة نت (2023). كتائب القسام تعلن عن طوفان الأقصى " وإطلاق 5 آلاف صاروخ باتجاه إسرائيل، متاح على الرابط: www.aljazeera.net
- زيداني، نايف (2023). من قطع الرؤوس إلى الجرائم الجنسية شيء من مسلسل الكذب الإسرائيلي، العربي الجديد، بتاريخ 9 كانون الأول 2023.
- سكاى نيوز عربية (2024). رغم غضب وتهديد مصر إسرائيل تدرس مقترحاً جديداً بشأن رفع، متاح على الرابط www.skynewsarabia.com
- عمر، خيري (2021). التحول الجيوسياسي الإقليمي والقضية الفلسطينية 2011-2021، مجلة دراسات شرق أوسطية، 25 (97)، 45-66.
- المركز الفلسطيني للإعلام (2025). اتفاق وقف إطلاق النار بين حماس وإسرائيل دلالات التوقيت والتحديات، متاح على الرابط: palinfo.com
- معوض الله، جلال (1991). تركيا والنظام الإقليمي في الشرق الأوسط، مجلة شؤون عربية، العدد (67)، 50-75.
- نوح، ضياء (2024). كيف تموّعت أزمة غزة على أجندة قمة المناخ 2024؟، القاهرة الإخبارية، بتاريخ 17 أيار 2024.
- وكالة الأنباء السعودية (2024). بيان القادة العرب في قمة البحرين حول العدوان على غزة، متاح على الرابط: <https://2u.pw/KnWBR0On>
- وكالة الأنباء القطرية (2024). الجامعة العربية تطالب بوقف فوري للعدوان على غزة وتسهيل دخول المساعدات الإنسانية، متاح على الرابط: <https://2u.pw/iM3TkfGS>
- وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (2024). مجلس الجامعة العربية يطالب مجلس الأمن بإصدار قرار عاجل يلزم إسرائيل بوقف الإبادة الجماعية، متاح على الرابط: <https://2u.pw/56AlmivJ>
- وكالة أنباء الإمارات (2024). مجلس الجامعة العربية يطالب مجلس الأمن بتدخل حقيقي لوقف الحرب الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني، متاح على الرابط: <https://2u.pw/hTQ3F4UV>
- اليوم السابع (2023). الجامعة العربية تطالب بضرورة التحرك الدولي الجاد والفوري لوقف الحرب الشرسة على غزة، متاح على الرابط: <https://2u.pw/PP6GrhsN>

المراجع باللغة الإنجليزية:

Books :

al-Jamhi, A, Duwal, I (2025) **Arab League**, Britannica Editors

Fawcett, L. (2020). **Regionalism**. In **SAGE handbook of political science**, London: SAGE.

The Arab Republic of Egypt Presidency, (2025). **Cairo Statement Issued by the Extraordinary Arab Summit**, Palestine Summit.

Tibon, A (2023). **Talk of Re-establishing Jewish Settlements in Gaza Strip Damages Israeli Legitimacy**, Western Diplomats Warn, Haaretz.

Articles :

Abutaleb, Y, (2023). **Biden and Netanyahu Heading for a Collision on Post War Agenda**, The Washington Post. 17/12/2023.

Ahram Online (2025). Arab League delegation meets Syria's Al-Sharaa in Damascus, 18 January 2025. <https://english.ahram.org.eg>

Al Jazeera (2025). Muslim nations, European leaders back Arab proposal for Gaza, 15/9/2025.

Al-Mughrabi, N. (2019). After Syria fall-out, Hamas ties with Iran restored: Hamas chief. Reuters, 28 August.

Barnes-Dacey, J. Geranmayeh, E. & Lovatt, J (2025). Pieces in motion: Rebalancing power in a new Levantine order, <https://ecfr.eu>.

Del Sarto, R. (2025). Regionalism and Alliances in the Middle East, 2011-2021: From a "Flash in the Pan" of Regional Cooperation to Liquid Alliances. *Geopolitics*, 29 (4), 1447–1473.

Del Sarto, R. A., & Soler i Lecha, E. (2024). The mirage of regionalism in the Middle East and North Africa post-2011, MENARA Working Papers, <https://cadmus.eui.eu>.

Hamzawy, A (2025). The Arab States' Remarkable Moves to Push Peace in Gaza, Carnegie Endowment for International Peace, March 6, 2025.

Hassanein, H (2025). Arab League breaks with Hamas: A new era of Middle East politics, <https://allarab.news/>

Jobain, N Magdy, S (2023). Fighting Hamas deep in Gaza City, Israel foresees control of the enclave's security after the war, ABC News, November 7, 2023.

Kingsley, P (2023). Israel Quietly Pushed for Egypt to Admit Large Numbers of Gazans, The New York Times, 5 November 2023.

Le Monde (2023). At Riyadh summit, Arab and Muslim leaders slam Israel, but can't agree on response, <https://www.lemonde.fr>.

Mackenzie, J (2025). Israel warns more to come as airstrikes kill over 400 in Gaza after two months of truce, Reuters, March 19, 2025

Risanda, M. (2024). The Role of the Arab League in Efforts to Stop Israeli Occupation of Palestine (2017-2023). *Jurnal ICMES*, 8(2), 128-150.

Valbjorn, M, Bank, A Darwich, M (2024). Forward to the Past? Regional Repercussions of the Gaza War, **Middle East Policy**, 31(3), 3-12.

The Impact of The Balance of Power in The Middle East on The Formation of Flexible Alliances During the period (2011-2025)

Majd Akram Naser Alzubi

PhD student, Prince Al Hussein bin Abdullah II School of International Studies,
The University of Jordan, Amman, Jordan

Email: alzoupimajd@gmail.com

Ricieved	Accepted	Puplished
3/11/2025	18/12/2025	31/12/2025

DOI:

Alzubi, Majd Akram Naser (2025) *The Impact of The Balance of Power in The Middle East on The Formation of Flexible Alliances During the period (2011-2025)*, Journal of Political Science and Law, Volum11, N(46)

Abstract

The study aimed to demonstrate the impact of the balance of power on the formation of flexible alliances in the Middle East during the period (2011-2025). The study relied on the descriptive analytical approach, and the case study approach was used as a tool to extrapolate the reality of regional alliances in the Middle East, analyze the reality of flexible alliances in the Middle East, and demonstrate the impact of the balance of power in the Middle East on the formation of flexible alliances. The study concluded that the unstable balance of power in the Middle East has an impact on the formation of flexible alliances, as countries seek to adapt their alliances to regional and international variables to protect their interests and increase their influence. Since 2023, the Middle East has been witnessing a pivotal phase characterized by the reshaping of the balance of power and the overlap of international and regional interests, amid a clear decline in the role of some actors and a relative rise of regional powers. Unstable alliances are a defining feature of the geopolitical landscape in the Middle East. Understanding these dynamics, their driving factors, and their repercussions is crucial to dealing with the region's complex and constantly changing environment. The study recommends conducting more in-depth scientific research and studies on the subject of the impact of The balance of power in the Middle East depends on the formation of flexible alliances.

Keywords: alliances, balance of power, Middle East, flexible alliances.

تأثير توازن القوى في منطقة الشرق الأوسط على تشكيل التحالفات المرنة خلال الفترة (2025-2011)

مجد اكرم ناصر الزعبي

طالبة دكتوراه، كلية الأمير الحسين بن عبد الله الثاني للدراسات الدولية، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن

Email: alzoupimajd@gmail.com

تاريخ النشر	تاريخ القبول	تاريخ الاستلام
2025/12/31	2025/12/18	2025/11/3

DOI:

للاقتباس: الزعبي، مجد اكرم ناصر (2025). تأثير توازن القوى في منطقة الشرق الأوسط على تشكيل التحالفات المرنة خلال الفترة (2011-2025). مجلة العلوم السياسية والقانون، المجلد 11، (العدد 46)

الملخص

هدفت الدراسة لبيان تأثير توازن القوى على تشكيل التحالفات المرنة في منطقة الشرق الأوسط خلال الفترة (2011-2025)، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتم الاستعانة بمنهج دراسة الحالة كأداة لاستقراء واقع التحالفات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط، وتحليل واقع التحالفات المرنة في منطقة الشرق الأوسط، وبيان تأثير توازن القوى في منطقة الشرق الأوسط على تشكيل التحالفات المرنة، وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير لتوازن القوى غير المستقر في الشرق الأوسط على تشكيل التحالفات المرنة، حيث تسعى الدول إلى تكييف تحالفاتها مع المتغيرات الإقليمية والدولية لحماية مصالحها وزيادة نفوذها، وتشهد منطقة الشرق الأوسط منذ عام 2023 مرحلة مفصلية تتسم بإعادة تشكيل موازين القوى وتداخل المصالح الدولية والإقليمية، وسط تراجع واضح لدور بعض الفاعلين وصعود نسبي لقوى إقليمية، فيما تعد التحالفات غير المستقرة سمة محددة للمشهد الجيوسياسي في الشرق الأوسط، ويعد فهم هذه الديناميكيات، والعوامل المحركة لها، وتداعياتها أمراً بالغ الأهمية للتعامل مع بيئة المنطقة المعقدة والمتغيرة باستمرار، وتوصي الدراسة بالقيام بمزيد من الأبحاث والدراسات العلمية المعمقة حول موضوع تأثير توازن القوى في منطقة الشرق الأوسط على تشكيل التحالفات المرنة.

الكلمات المفتاحية: التحالفات، توازن القوى، منطقة الشرق الأوسط، التحالفات المرنة.

1- المقدمة

يعد صعود التحالفات الإقليمية الأصغر كسمة مميزة للنظام العالمي، تتجه الدول بشكل متزايد نحو إقامة تحالفات لمعالجة القضايا الإقليمية وحماية مصالحها الوطنية، كونها تعزز مجالات التعاون، إلا أنها تنطوي على مخاطر عدم الاستقرار والتدخل الخارجي، ومع استمرار تطور البيئة الجيوسياسية العالمية، ستلعب المجموعات الإقليمية الأصغر دورًا حاسمًا في تشكيل العلاقات الدولية المستقبلية، وستحتاج الدول إلى إيجاد التوازن الدقيق بين التعاون والتنافس داخل هذه التجمعات لإدارة تعقيدات العالم الحديث بفعالية.

فالتحالفات الإقليمية المرنة هي شراكات بين الدول ضمن منطقة جغرافية محددة، تتسم بالمرونة ولا تخضع لبياكل جامدة أو التزامات طويلة الأجل، وتتميز هذه التحالفات بطبيعتها المرنة، مما يسمح بدرجات متفاوتة من التعاون والمشاركة تبعًا للقضية المطروحة، ويمكن أن تتغير تبعًا لتغير الظروف والأولويات الاستراتيجية، وتغيرت أنماط التعاون الإقليمي العربي منذ عام 2013، كما أدت مقاطعة قطر من قبل (السعودية والإمارات العربية المتحدة ومصر والبحرين) في حزيران عام 2017 إلى تراجع عمل مجلس التعاون الخليجي، ونتيجة لذلك ظهرت أنماط بديلة للتعاون الإقليمي في مواجهة التهديدات المشتركة، ومن أبرزها التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب، وتعزيز التعاون الثنائي بين القوى الإقليمية الكبرى، مثل التعاون بين السعودية والإمارات، وبين قطر وتركيا، وتطور التعاون الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بدءًا من الانتفاضات العربية في أوائل عام 2011 وانتهاءً بتعليق مقاطعة قطر في عام 2021، ولمعالجة حالة عدم الاستقرار السياسي كان أمام دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خيارات تمثلت بالتعاون من خلال المؤسسات الإقليمية القائمة، وإنشاء تحالفات جديدة، والانخراط في أشكال غير رسمية ومؤقتة من التعاون الأمني، وتم التعاون الإقليمي من خلال المنظمات القائمة (جامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي) ولكنه لم يتجاوز إنشاء تحالفات جديدة، كما يتضح من الخطط لإنشاء "تحالف أمن الشرق الأوسط"، أما التحالفات الأمنية والمتغيرة باستمرار، فقد أصبح النمط السائد للتعاون والصراع في الشرق الأوسط بعد عام 2011 (Del Sarto, 2021).

لقد سادت أنماط التعاون غير المؤسسية سريعة التغير في الشرق الأوسط بعد عام 2011، واعتبرت بأنها "تحالفات سائلة"، ويبرز تفسير هيمنة هذا الشكل المحدد من التعاون الإقليمي أهمية تفاقم انعدام أمن الأنظمة وتغير تصورات التهديدات في ظل حالة من عدم اليقين الشديد على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية، ومع تعدد التهديدات الحقيقية أو المتوقعة النابعة من مستويات تحليل مختلفة، وإن كانت مترابطة، فإن الشعور المتزايد بانعدام الأمن في هذه الأوقات المضطربة حدّد تفضيلات الأنظمة فيما يتعلق بالتعاون الإقليمي وتشكيل التحالفات، وفي ظل سيولة ملفتة في البيئة الإقليمية والدولية، يفسّر القلق المتزايد باستمرار بشأن البقاء السياسي للجهات الفاعلة الرئيسية في المنطقة سبب تحول أنماط التعاون بعد عام 2011 من محاولات أولية للتعاون من خلال مؤسسات إقليمية راسخة إلى الانخراط في تحالفات سائلة مختلفة، وإن أهمية التحالفات المرنة في فترة ما بعد عام 2011، تنبع من تقلب تصورات التهديد لدى الجهات الفاعلة الرئيسية في النظام، ومن الظروف البنيوية المتغيرة (Acharya, 2011: 58).

إن أنماط تشكيل التحالفات الإقليمية في الشرق الأوسط من عام 2011 إلى عام 2025، تعتبر مبادرات أو أفعال المنظمين الإقليميين الرئيسيتين في الشرق الأوسط (جامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي)، فظهور التحالفات الهشة يعبر عن تصورات التهديدات للجهات الفاعلة الإقليمية الأعضاء في المنظمين الإقليميين، وكذلك القوى الإقليمية غير الأعضاء في هاتين المؤسستين، فتصورات الجهات الفاعلة الإقليمية الرئيسية للتهديدات وتفضيلاتهم فيما يتعلق بالتعاون الإقليمي وتشكيل التحالفات لم تكن واضحة (Fawcett, 2023: 328)، فالتعاون الإقليمي المؤسسي وما تلاه من ظهور التحالفات المرنة، يعيد النظر في دور التهديدات وانعدام الأمن في تشكيل التحالفات في الشرق الأوسط من منظور نظري، وعليه جاءت هذه الدراسة لبيان تأثير توازن القوى في منطقة الشرق الأوسط على تشكيل التحالفات المرنة خلال الفترة (2011-2025).

1-1 مشكلة الدراسة:

يؤدي انعدام توازن القوى في منطقة الشرق الأوسط إلى تشكيل تحالفات مرنة، حيث تسعى الدول إلى تكوين تحالفات مؤقتة ومتغيرة لمواجهة التهديدات أو تحقيق أهداف محددة، وهذا التوازن الديناميكي للقوى يعتمد على المصالح المشتركة والمتغيرة بين الدول، مما يجعل التحالفات غير ثابتة وقابلة للتكيف مع الظروف المتغيرة، وفي منطقة الشرق الأوسط، حيث تتنافس قوى إقليمية ودولية على النفوذ تسعى الدول إلى تكوين تحالفات مع دول أخرى لتحقيق أهدافها، ولكن هذه التحالفات قد تتغير بسرعة بناءً على التطورات التي تشهدها دول المنطقة، وعليه تحاول الدراسة تحليل تأثير توازن القوى في منطقة الشرق الأوسط على تشكيل التحالفات المرنة في المنطقة في ضوء المتغيرات الجيوسياسية التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط، وتسعى الدراسة للإجابة عن التساؤلات التالية:

- ما طبيعة عمل التحالفات الإقليمية المرنة؟
- ما أسباب إقامة التحالفات المرنة في منطقة الشرق الأوسط وأهدافها؟
- ما آليات تشكيل التحالفات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط؟
- ما مستوى تأثير توازن القوى الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط على تشكيل التحالفات المرنة؟

2-1 أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة من خلال الآتي:

- الأهمية النظرية (العلمية): تحاول الدراسة إغناء الجانب النظري وتحقيق فائدة للدارسين والباحثين، وتكمن الأهمية العلمية للدراسة في أنها تساهم في فهم العلاقة بين التطور التكنولوجي العسكري وتوازنات القوى الإقليمية، وتساهم في إثراء الأدبيات الأكاديمية المتعلقة بالتكنولوجيا العسكرية، وتوازنات القوى، وسباق التسلح في منطقة الشرق الأوسط، وتساعد الدراسة في تطوير النظريات الأساسية لفهم الديناميات الجيوسياسية المعقدة في الشرق الأوسط، ويمكن اعتبار نتائج الدراسة ذات أهمية للباحثين كونها ستشكل مرجعاً لهم في هذا الموضوع الذي يعد من المواضيع الحديثة في مجال العلوم السياسية، وتعد من الدراسات العربية القليلة التي تناولت هذا الموضوع، مما قد يشكل إضافة جديدة للمكتبة العربية.

— الأهمية التطبيقية (العملية): تنبثق الأهمية العملية للدراسة من حيث تركيزها على بيان واقع التحالفات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط، وتحليل واقع التحالفات المرنة في منطقة الشرق الأوسط، وبيان تأثير انعدام الأمن في منطقة الشرق الأوسط على تشكيل التحالفات المرنة، كما تكمن الأهمية العملية في استفادة الباحثين مما ستسفر عنه الدراسة من نتائج، وقد تشكل أساساً لدراسات أخرى في مجال التحالفات في منطقة الشرق الأوسط .

3-1 أهداف الدراسة:

- تعالج الدراسة الاهداف التالية :
- التعرف بالتحالفات الإقليمية المرنة.
- بيان واقع التحالفات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط.
- تحليل واقع التحالفات المرنة في منطقة الشرق الأوسط.
- بيان تأثير توازن القوى على تشكيل التحالفات المرنة في منطقة الشرق الأوسط خلال الفترة (2011-2025).

4-1 منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وأستخدم المنهج في دراسة الحالة المراد البحث فيها للاطلاع على الظاهرة السياسية المعنية وتحديد إطارها العام من خلال تجميع المعلومات عن خصائصها وجزئياتها بصورة كمية أو كيفية (بركات، 1984: 20)، وفي إطار هذا النهج، وتم الاستعانة بمنهج دراسة الحالة كأداة لاستقراء واقع التحالفات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط، وتحليل واقع التحالفات المرنة في منطقة الشرق الأوسط، وبيان تأثير توازن القوى في منطقة الشرق الأوسط على تشكيل التحالفات المرنة.

5-1 فرضية الدراسة:

تعالج الدراسة الفرضية التالية: "يوجد علاقة ارتباطية ايجابية بين تغيير موازين القوى وتحولها في منطقة الشرق الأوسط وسعي الدول لإقامة تحالفات مرنة لتعزيز أمنها الوطني وحماية مصالحها ومواجهة التهديدات الداخلية والخارجية خلال الفترة (2011-2025)".

6-1 الدراسات السابقة:

دراسة السكري (2025)، بعنوان: الردع المتبادل والهيمنة: قراءة في الحرب الإسرائيلية – الإيرانية وتداعياتها الجيوسياسية، هدفت الدراسة لبيان أن الفترة (2023-2025) شهدت تصعيداً متسارعاً في المواجهة بين إسرائيل وإيران، وانتقل خلالها الصراع من الحروب بالوكالة إلى الاشتباك المباشر، فقد شكل هجوم حركة حماس في 7 تشرين الأول 2023 بدعم إيراني نقطة تحول مفصلية، إذ أعقبه تصعيد متزامن على جبهات عدة، أبرزها تحركات حزب الله اللبناني والفصائل الإيرانية في سورية والعراق، إلى جانب الحوثيين في اليمن، وردت إسرائيل بسلسلة ضربات ضد مواقع الحرس الثوري ووكلائه، وامتدت ضرباتها إلى الداخل الإيراني، ومنها استهداف منشآت طاقة، مثل تفجير أنابيب الغاز في شباط 2024.

دراسة زرار وآخرون (2025) Zarar, Imtiaz and Khurshid بعنوان: The Fall of Bashar al-Assad: Implications for Syria and the Broader Middle East، بشار الأسد: التداعيات على سوريا والشرق الأوسط الأوسع، هدفت الدراسة إلى بيان التداعيات الإقليمية والدولية المحتملة لسقوط نظام بشار الأسد في سوريا، وديناميكيات اللاجئين، والعلاقات مع الدول المجاورة، وتأثير الفراغ المحتمل في السلطة على مختلف الجهات المعنية، بما في ذلك إيران وروسيا وتركيا والقوى الغربية، مع مراعاة التداعيات على التنظيمات الإرهابية والتوترات الطائفية، وخلصت الدراسة لوجود تحديات لإعادة الإعمار في سوريا بعد سقوط النظام السوري عام 2024، ومنها هياكل الحكم، وآفاق التحول الديمقراطي، وأن سقوط النظام السوري قد يحفز إعادة ترتيب كبيرة للتحالفات الإقليمية، وقد يعيد تشكيل توازن القوى في الشرق الأوسط، مع عواقب بعيدة المدى على الأمن الدولي والعلاقات الدبلوماسية.

دراسة حسين، مقلد وبديوي (2022)، بعنوان: الأحلاف في العلاقات الدولية: دراسة تأصيلية، هدفت الدراسة لبيان الدور المحوري الذي تلعبه الأحلاف في العلاقات الدولية، سواء من حيث إنها تعد إحدى مظاهر التعاون الدولي (الثنائي والجماعي)، أو من حيث إنها بمنزلة أداة رئيسة لا غنى عنها لتنظيم وترتيب العلاقات بين الدول التي تسعى من خلالها إلى حماية مصالحها وتعزيز أمنها، وخلصت الدراسة إلى أن طبيعة الأحلاف (أسباب تشكيلها، وظائفها، مقومات تماسكها، أسباب انهيارها وتفككها، متطلبات بقائها واستمراريتها وتطورها وتوسعها) وتنطلق منها المدارس الفكرية للعلاقات الدولية (الواقعية، الليبرالية، والبنائية الاجتماعية).

دراسة عبيدات (2017)، بعنوان: التحالفات الدولية والإقليمية في المنطقة العربية والمواقف المختلفة منها (2011-2015)، هدفت الدراسة لتحليل التحالفات الدولية والإقليمية التي تتنافس منذ عام (2011-2015) في ساحة عدد من الدول العربية المضطربة سياسياً وعسكرياً وفي مقدمتها سوريا والعراق، وأن المناطق المشتعلة في الوطن العربي تشهد ثلاثة أشكال من التحالفات العسكرية: الميليشيات الشيعية المسلحة، القوات النظامية، والتحالفات الإقليمية، وتشكيل التحالف في إطار الشرعية الدولية والقبول الدولي والعربي والإسلامي، وخلصت الدراسة إلى أن الدعوة إلى تشكيل تحالف سني يجعل دول الخليج تحارب الإرهاب من تحت مظلة تحالف طائفي، وأن سرعة المبادرة والإعلان المفاجئ عن التحالف قد أربك الدوائر السياسية والعسكرية، حيث لا يزال التحالف بحاجة كبيرة إلى تسويقه وبحاجة إلى مزيد من الوقت ليتحول إلى قوى عسكرية تتعقب الإرهاب أينما وجد وتحاربه.

دراسة فريدمان (2015) Friedman، بعنوان: The Middle Eastern Balance of Power KMatures، نضج توازن القوى في الشرق الأوسط، هدفت الدراسة إلى معرفة الأحداث والمشكلات التي تحدث في المنطقة العربية والشرق الأوسط والتي تؤثر على التوازنات الإقليمية فيها، ومن أبرز الأحداث الاستراتيجية التي تتبناها الولايات المتحدة الأمريكية وذلك لأنها تعد القوة والمحرك الرئيسي للأحداث في الشرق الأوسط ولأنها تلعب الدور الرئيسي في الصراعات للمنطقة، وأشارت الدراسة إلى قيام الدول العربية وتركيا وإيران وإسرائيل وبعض دول الشرق الأوسط إلى شراء أسلحة متطورة وحديثة ومنها من استطاع الحصول على سلاح نووي، وبشكل خاص السعودية التي تمكنت من الحصول على أسلحة متطورة حديثة، وخلصت الدراسة إلى أن التدخلات الأمريكية هي الأكثر تعقيداً في الشرق الأوسط وفي المنطقة بشكل كامل في تحاول الحفاظ على

التوازنات الإقليمية والدولية في المنطقة، فالولايات المتحدة الأمريكية تقدم معلومات استخبارية للسعودية بخصوص اليمن وإيران، كما أنها تسعى لمحاولة فرض عقوبات على إيران لتقليل من استخدامها وإنتاجها لسلح النووي وبذلك تحاول أن يكون هناك توازن للقوى في الشرق الأوسط، على الرغم من محاولة معظم دول الخليج العربي التسليح وأن يكون هناك سلاح نووي ليحدث نوع من الاستقرار في المنطقة.

ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة:

تتميز الدراسة الحالية بكونها من الدراسات القليلة العربية التي تتناول موضوع التحالفات المرنة في منطقة الشرق الأوسط، وتتميز بكونها تركز على بيان واقع التحالفات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط، وتحليل واقع التحالفات المرنة في منطقة الشرق الأوسط، وبيان تأثير توازن القوى في منطقة الشرق الأوسط على تشكيل التحالفات المرنة.

2- الإطار النظري :

توفر الواقعية الهيكلية التي طورها والتز عام 1979 وأكدها ميرشايمر عام 2001، الأساس لفهم كيفية تشكيل القدرات المادية والضغط النظامية لسلوك الدولة، حيث أن محدودية المناهج المادية تستلزم دمج رؤى البنائية، والتي تلقي الضوء على كيفية تأثير المعايير والهويات والسرديات التاريخية على صنع القرار الاستراتيجي، وأثبتت نظرية الصراع غير المتكافئ أهميتها لفهم كيف يمكن للجهات الفاعلة محدودة الموارد أن تتحدى بفعالية التفوق العسكري التقليدي من خلال مناهج استراتيجية مبتكرة، ويكتسب هذا الإطار النظري عمقاً إضافياً من خلال دمج منظورات الدراسات الأمنية النقدية، والتي توسّع نطاق النموذج الأمني ليتجاوز المناهج التقليدية التي تركز على الدولة ليشمل المرونة المجتمعية، وشرعية النظام، والبناء الاجتماعي الأوسع للتهديدات الأمنية، وتقدم نظرية انتقال القوة رؤى جوهرية في ديناميكيات التحدي والاستجابة الهيمنية، وهي ذات أهمية خاصة لفهم السياق العالمي، ويستكمل هذا النهج النظري بنظرية التحالف التي تشرح كيف تشكل الدول تحالفات لمواجهة التهديدات المتصورة، وتنشئ نقاط ضعف جديدة من خلال التبعيات التحالفية (بوكرش، 2016: 9).

بعد الصراع في الشرق الأوسط تجاوز بكثير المواجهات العسكرية التقليدية ليتحول إلى ميدان متعدد الجهات، حيث تلعب الحرب السيبرانية دوراً حاسماً وأساسياً فيه، هذه الحرب غير المرئية التي تدور في الفضاء السيبراني تشمل عمليات استخباراتية متقدمة، كهجمات رقمية تستهدف بنى تحتية حيوية، وتوجيه الأسلحة الذكية لتحديد الأهداف بدقة، ولم تعد الحرب تخاض فقط على الأرض أو في السماء، بل توسعت لتشمل مجالات رقمية توازي في أهميتها جهات المعارك الفعلية، وأحياناً تكون أكثر حسماً والتكنولوجيا العسكرية.

وتهيمن نظريات التحالفات على المدرستين الواقعية والواقعية الجديدة، فالبنية النظامية والاستقطاب الهيكلية والفوضى النظامية هي العوامل التي تحدد تشكيل التحالفات، فسمة الفوضى في النظام الدولي تدفع الدول إلى إعطاء الأولوية لأمنها، ووفقاً "لمارتن وايت" فإن وظيفة التحالف تعزيز أمن الحلفاء ومصالحهم في العالم الخارجي للدول غير القادرة على مواجهة عدو أقوى بمفردها، لذا تقرر التعاون مع دول أخرى في نفس الوضع لتعزيز أمنها من خلال حشد قدراتها ضد عدو مشترك، وهذا ما يسمى بنموذج "تجميع القوة"، وهو التفسير لأصل التحالفات، ويفترض هذا النموذج أن الحلفاء يقدرّون بعضهم بعضاً لما يقدمونه من مساعدة عسكرية لردع تهديد مشترك خارجي، وتسعى الدول إلى التحالفات بهدف تعزيز قدراتها

العسكرية الفعالة من خلال التعاون مع الآخرين، فإن القوة العسكرية والمصالح الأمنية والتهديدات الخارجية، وليس العوامل الداخلية، هي التي تحدد سلوك الدول في التحالف (Philip, 1991: 65-67).

إن الصلة بين نظرية توازن القوى ونظرية التحالفات هي الوسيلة التي تحافظ بها الدول فيما بينها على توزيع متساوٍ تقريباً للقوة، وتعد وظيفة ضرورية لتوازن القوى في نظام متعدد الدول، وفي سياق صراع القوة الذي يميز السياسة الدولية، قد تزيد كل دولة قوتها منفردة بوسائل داخلية، أو تدمج قوتها مع قوة الدول الأخرى، أو تمنع الدول الأخرى من حشد قوتها مع العدو، وينطوي الخيار الأول على سباق تسلح، بينما يستلزم الخياران الثاني والثالث تشكيل تحالفات، ويعد تشكيل التحالفات محورياً في نظرية توازن التهديدات، فنظرية توازن القوى الهيكلية الكلاسيكية تؤكد مفهوم القوة، وتسعى الدول إلى التحالف لموازنة التهديدات، ويتحدد مدى تهديد دولة ما للآخرين بقدراتها المادية (السكانية والاقتصادية والصناعية والعسكرية) كما يشير إليه نهج توازن القوى، وبقرتها الجغرافي وقدراتها الهجومية (Liska, 1962: 13).

تشهد منطقة الشرق الأوسط توترات تاريخية وصراعات مستمرة، تبرز الأبعاد الرقمية كعامل رئيسي يحدد استراتيجيات القوى المتنافسة، ويعزز من قدرتها على تنفيذ عمليات هجومية ودفاعية متطورة، ومنها الهجمات السيبرانية، مثل الهجمات السيبرانية الإسرائيلية (ستكسنت) التي استهدفت البرنامج النووي الإيراني، وتفجير إسرائيل أجهزة الاتصالات لحزب الله اللبناني، والمعلومات الاستخبارية في رصد تحرك قادة الحزب واستهدافهم، ولم تعد مجرد أحداث معزولة، بل أصبحت نمطاً جديداً من أشكال الصراع التي تحمل في طياتها تأثيرات جيوسياسية عميقة، وتمثل الحرب السيبرانية أداة فعالة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية، حيث يمكن استخدامها لتعطيل الأنظمة الحيوية، واختراق المعلومات الحساسة، وزعزعة الاستقرار الاجتماعي، ومع تطور تقنيات الذكاء الاصطناعي وتزايد الاعتماد على التكنولوجيا في مختلف مجالات الحياة، وتظهر الحاجة لفهم كيفية تأثير هذه الظواهر على العلاقات الإقليمية، وعلى الأمن القومي للدول، لذا، يعد استكشاف دور الحرب السيبرانية في تشكيل ملامح الصراع في الشرق الأوسط ضرورة ملحة لفهم الديناميات المعقدة التي تحكم هذه المنطقة المضطربة، ولتقديم رؤى استراتيجية تساهم في بناء أمن مستدام في ظل التحديات المستقبلية (جوان، 2024).

1-2 تعريف التحالفات الإقليمية المرنة

يركز تشكيل التحالفات على كيفية اختيار الدول لأطراف الصراع وعلى التناقض بين التوازن والانضمام إلى التحالفات، وظهر مصطلح الانضمام كوصف لسلوك التحالفات الدولية لأول مرة في كتاب كينيث والتز "نظرية السياسة الدولية"، وفي نموذج الهيكل لنظرية توازن القوى، يستخدم والتز مصطلح "الانضمام" ليكون نقيضاً للتوازن (Walt, 1987)، فالانضمام يعني الانضمام إلى التحالف الأقوى، بينما يعني التوازن التحالف مع الطرف الأضعف.

التحالفات المرنة هي تحالفات مؤقتة أو دائمة بين جهات مختلفة (أفراد، منظمات، دول) تهدف إلى تحقيق أهداف مشتركة، مع القدرة على التكيف مع التغييرات والظروف المتغيرة، والاستمرار في تحقيق أهدافها بفعالية، وتتميز هذه التحالفات بالقدرة على الاستجابة السريعة للتحديات الجديدة، وتعديل الاستراتيجيات والخطط حسب الحاجة، مع الحفاظ على الشراكات الأساسية (Wight, 1978: 122).

كما أن التحالفات المرنة في الشرق الأوسط هي تحالفات مؤقتة ومتغيرة بين دول المنطقة، غالبًا ما تقوم على مصالح مشتركة أو تحديات مشتركة، وتتميز بعدم الثبات والقدرة على التكيف مع المتغيرات الإقليمية والدولية، وهذه التحالفات تختلف عن التحالفات التقليدية التي غالبًا ما تكون طويلة الأجل ومبنية على أسس إيديولوجية أو أمنية ثابتة، مما سبق يتبين أن التحالفات الإقليمية المرنة هي علاقات تعاون بين دولتين أو أكثر في منطقة جغرافية معينة، وتتميز هذه التحالفات بالمرونة في طبيعتها، حيث يمكن أن تتشكل وتتغير بسرعة استجابة لظروف متغيرة أو مصالح مشتركة متجددة، وهذه التحالفات لا ترتبط بالضرورة بمعاهدات رسمية طويلة الأمد، بل قد تكون مبنية على اتفاقيات مؤقتة أو تفاهات غير مكتوبة، وتستند إلى المصالح المتبادلة والتهديدات المشتركة.

2-2 مفاهيم توازن القوى

يعرف توازن القوى بأنه "التوازن بين دول أعضاء العائلة الدولية، والقادر على منع أي منها من أن تصبح قوية بما فيه الكفاية لتفرض إرادتها على الآخرين، فتوازن القوى يعد آلية لمنع ظهور قوة مهيمنة تستطيع تحقيق مصالحها بشكل منفرد، وفرض مبادئها على باقي القوى في المجتمع الدولي" (شوفي، عبد الكريم، 2014: 185)، ومن التعريفات لمفهوم توازن القوى ما يلي (شيهان، 2016: 12-14):

- هو توزيع متساوٍ للسلطة فيما بين أمراء أوروبا، بحيث لا يجد أحد منهم فائدة عملية من إزعاج الآخرين.
- يعني ترتيب الأمور، بحيث لا تكون أي دولة في وضع يسمح لها بالهيمنة المطلقة على الآخرين.
- يعمل توازن القوى على إبقاء متوسط قدرة الدول منخفضًا من حيث كل المعيار لقياس السلطة السياسية بحيث تتعرض الدولة التي تهدد بزيادة قوتها عن المتوسط السائد إلى الضغط تلقائيًا من جميع الدول الأخرى الأعضاء بالمجموعة السياسية نفسها.
- المبدأ الأساسي لتوازن القوى هو أن تتجه جميع القوى غير المهددة إلى التدخل لمصلحة الجانب الذي يبدو أنه معرض للخطر في الحرب الدائرة للتأكد من أن الخاسر لم يتم إزاحته من النظام نهائياً، بل تم استيعابه في النظام الناشئ العملاق.

وفي إطار ما سبق من استعراض أبرز مفاهيم توازن القوى في الفكر الغربي، يتضح بأن معظمها تتفق مع توازن القوى الذي ينشأ في الغالب نتيجة صراع أو تنافس من أجل القوة والنفوذ بين الوحدات السياسية في النسق الدولي أو الإقليمي، وغالبًا ما يهدف توازن القوى إلى تحقيق الاستقرار والسلام بين الوحدات السياسية في النسق الدولي أو الإقليمي.

3- التحالفات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط:

- تتسم منطقة الشرق الأوسط بتنوع التحالفات الإقليمية، حيث تتشكل هذه التحالفات بناءً على مصالح مشتركة والتحديات التي تواجهها الدول في المنطقة، وتشمل ما يلي (Mearsheimer and Walt, 2016: 22):
- **التحالفات الأمنية:** منها مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي يضم دول الخليج العربية (السعودية، الإمارات، الكويت، قطر، البحرين، عمان) ويهدف إلى التعاون والتنسيق في القضايا الأمنية والاقتصادية، والتحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب ويضم العديد من الدول الإسلامية، ويهدف إلى تنسيق الجهود لمكافحة الإرهاب، والتحالفات الثنائية التي توجد بين دول المنطقة، مثل التحالف بين السعودية والولايات المتحدة، والتحالف بين تركيا وقطر.
 - **التحالفات الاقتصادية:** منها اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى، وتهدف إلى تعزيز التجارة البينية بين الدول العربية، ومبادرة التعاون الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي تهدف إلى تعزيز التعاون الاقتصادي بين دول المنطقة.
 - **التحالفات السياسية:** منها التحالفات القائمة على المحاور الإقليمية وتتشكل حول قضايا سياسية معينة، مثل التحالف بين إيران وسوريا وحزب الله في لبنان، والتحالفات القائمة على المصالح المشتركة وقد تتشكل بين دولتين أو أكثر بناءً على مصالح مشتركة في قضية معينة، مثل التحالف بين تركيا وقطر.
 - **التحالفات القائمة على القضايا المشتركة:** منها التحالفات لمواجهة التحديات البيئية وقد تتشكل بين دول المنطقة لمواجهة التحديات البيئية المشتركة، مثل ندرة المياه أو التغيرات المناخية، والتحالفات لمواجهة التحديات الاقتصادية وقد تتشكل لمواجهة التحديات الاقتصادية المشتركة، مثل ارتفاع أسعار النفط أو أزمة الغذاء.
- في عام 2025 شهدت منطقة الشرق الأوسط تحولات في التحالفات الإقليمية، مدفوعة بعوامل متعددة مثل التنافس بين القوى الكبرى، والتحول السياسي الداخلي، والتغيرات الاقتصادية، ومن المتوقع أن تلعب مبادرة الحزام والطريق الصينية دوراً مهماً في إعادة تشكيل الاقتصاد الإقليمي لتشمل تحولات المحتملة ومنها (Salhani, 2025):
- **التنافس بين القوى الكبرى:** تتنافس الولايات المتحدة والصين على النفوذ في المنطقة، مما يؤثر على طبيعة التحالفات القائمة والجديدة.
 - **التحولات السياسية الداخلية:** قد تشهد بعض الدول تغييرات في أنظمة الحكم بسبب الضغوط الاقتصادية والاجتماعية، مما يؤثر على استقرار المنطقة وتحالفاتها.
 - **التغيرات الاقتصادية:** قد تسهم مبادرة الحزام والطريق في خفض الاعتماد على الغرب ومنح الشرق الأوسط خيارات اقتصادية وسياسية جديدة، مما يؤثر على ميزان القوى الإقليمي.
 - **الاستقطابات الإقليمية:** تظل بعض الاستقطابات قائمة، مثل التنافس بين السعودية وإيران، لكن قد تشهد المنطقة تحولات في طبيعة هذه الاستقطابات مع تغير التحالفات.

— التحالفات الأمنية: قد تشهد المنطقة تحالفات جديدة تستجيب للتحديات الأمنية المشتركة، مثل مكافحة الإرهاب، مع احتمال تغيير طبيعة بعض التحالفات القائمة.

مما سبق تتسم التحالفات في الشرق الأوسط بالديناميكية والتقلب، حيث تتشكل تحالفات جديدة وتضعف أخرى بفعل الصراعات والتغيرات الجيوسياسية، مثل نشوء "شرق أوسط جديد" يركز على محور عربي إسرائيلي لمواجهة إيران، وبروز أحزاب إسلامية في بعض الدول، مقابل تراجع نفوذ فصائل مرتبطة بإيران، بالإضافة إلى التحديات الاقتصادية التي تواجهها العديد من الدول وتفاقم الأزمات الإقليمية التي تؤثر على الاستقرار العام.

4- طبيعة تشكيل التحالفات المرنة في منطقة الشرق الأوسط خلال الفترة (2011-2025):

مع تراجع التعاون الإقليمي عبر المنظمات القائمة، واستمرار العنف في المنطقة، واحتمالات تحول البيئة الجيوسياسية، ازدادت تقلبات المنطقة، وتضاعفت التهديدات الناشئة عن مستويات تحليلية مختلفة، وإن كانت متقاطعة وسط تزايد الانقسامات المتداخلة، ومع تعزيز هذه التطورات لشعور الأنظمة بانعدام الأمن، ومع تزايد اعتبار الحلفاء التقليديين والمحتملين غير موثوقين وغير قابلين للتنبؤ، أصبحت التحالفات المرنة أكثر انتشاراً، وشاركت عدة جهات فاعلة في مثل هذه التحالفات (Valbjorn, and Bank, 2012: 6).

أنشأت السعودية تحالفاً من تسع دول للتدخل عسكرياً في اليمن في آذار 2015، بهدف دعم الرئيس اليمني المعترف به دولياً "عبد ربه منصور هادي"، الذي أطاح به الحوثيون المدعومون من إيران، وأطلق على الحملة العسكرية اسم "عاصفة الحزم"، وتضمنت قصفاً جويّاً وحصاراً بحريّاً ونشر قوات برية في اليمن، وقد حيدت هذه المبادرة الاقتراح المقدم من مصر وجامعة الدول العربية لإنشاء قوة عسكرية عربية مشتركة، وكانت المحاولة الثانية التي قادتها السعودية لتحقيق التوازن في مواجهة إيران والتهديدات الداخلية لبقاء النظام إنشاء التحالف الإسلامي العسكري لمكافحة الإرهاب، الذي تم إنشاؤه في كانون الأول 2015، وبمقره في العاصمة السعودية "الرياض"، ويعرف التحالف بأنه "تحالف من (41) دولة يشكل جبهة إسلامية موحدة في الحرب العالمية ضد الإرهاب والتطرف العنيف"، فالتحالف منظم بشكل فضفاض، ويفتقر إلى معاهدة تأسيسية، ولديه هيكل حوكمة داخلي غير شفاف، ومن المثير للاهتمام أن العديد من الدول ذات الأغلبية المسلمة، بما فيها العراق والجزائر، رفضت الانضمام إلى هذا المشروع الذي تقوده السعودية (Solingen, 2015: 53).

يمثل تشكيل ما يسمى بالرباعية العربية التي تضم كلا من (مصر والإمارات والسعودية والبحرين) على خلفية الأزمة الدبلوماسية مع قطر عام 2017 المحاولة الثالثة للسعوديين لإرساء أنماط بديلة للتعاون الإقليمي، وتتسم هذه الرباعية بطابعها غير الرسمي والفضفاض، وكان هدفها الرئيسي تنسيق محاولات عزل قطر ومقاطعتها مع الإمارات والبحرين ومصر، وكانت الرباعية ستجد مبرراً مختلفاً لوجودها في حال توطدت المصالحة بين دول مجلس التعاون الخليجي، وشهدت أزمة قطر تعزيزاً ملحوظاً للعلاقات الثنائية بين السعودية والإمارات، ففي إعلان خلال قمة مجلس التعاون الخليجي في الكويت عام 2017، قررت السعودية والإمارات تشكيل لجنة مشتركة للتعاون والتنسيق في الشؤون العسكرية والسياسية والاقتصادية والتجارية والثقافية، وقد مثل توقيت الإعلان تحدياً لجهود الكويت للوساطة في أزمة قطر، ومحاولة لعرقلة قمة مجلس التعاون الخليجي في العاصمة الكويتية، وتأكيداً على الأهمية السياسية لهذه المبادرة، تولت الإمارات العربية المتحدة مسؤولية

المبادرة، وكان التحالف السعودي الإماراتي مثالاً واضحاً على بناء تحالفات لمواجهة التهديدات الداخلية والخارجية مع انخراط السعودية ومصر والإمارات العربية المتحدة بنشاط في هذه الأشكال البديلة من التعاون الإقليمي، وغالباً ما وصفت بأنها حلفاء أقوياء، ومع ذلك، فإن الأشكال المرنة للتعاون الإقليمي لا تضمن سياسات متسقة على جميع الأصعدة بين حلفائها، ويرجع ذلك إلى أن التحالفات المرنة عادةً ما تستجيب لتعدد التهديدات عبر مختلف مستويات التحليل ووجود انقسامات متداخلة في بيئة متقلبة، وحافظت الدول الثلاث على سياسات مختلفة وغالباً ما تكون متغيرة تجاه الصراعات الإقليمية الرئيسية في المنطقة، بما في ذلك سوريا واليمن وليبيا والصراع العربي الإسرائيلي (Salloukh, 2017:661).

وقد أدى العداء المشترك تجاه إيران وحلفائها إلى تقارب بين إسرائيل والعديد من الدول العربية، حيث أقامت الإمارات والبحرين علاقات دبلوماسية رسمية مع إسرائيل في آب 2020، تلاها المغرب والسودان في أوائل عام 2021، وتعارض دول أخرى، مثل الجزائر والكويت ولبنان، بشدة أي تطبيع للعلاقات مع إسرائيل طالما لم يتم حل الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي.

ولا تقتصر التحالفات المرنة على الجهات الفاعلة الحكومية، فقد أثار الصراع السوري انقسامات داخل "محور المقاومة" التقليدي، الذي يضم سوريا وإيران وحزب الله اللبناني، وعندما قررت حماس دعم المعارضة في الحرب الأهلية السورية، قطعت روابطها التقليدية مع سوريا، ومع انتقال قيادة حماس الخارجية من سوريا إلى قطر، أصبحت قطر الداعم المالي الرئيسي لحماس، ومن الأمثلة الأخرى على انضمام جهات فاعلة غير حكومية إلى تحالفات سائلة تحالف المجلس الانتقالي اليمني مع الإمارات، وتحالف الحوثيين مع إيران، وتحالف خليفة حفتر مع الإمارات العربية المتحدة ومصر، ومشاركة الميليشيات الشيعية والكردية في الحملات الدولية لاستعادة الموصل والرقعة من داعش (Kirkpatrick, 2019).

ولا يزال تشكيل التحالفات في الشرق الأوسط يتبع منطق الموازنة ضد التهديدات، ومع ذلك، فإن المخاوف بشأن بقاء النظام هي المحركات الرئيسية لهذه العملية، ويفسر الضعف المحلي على مستوى المنطقة والانشغال الشديد بأمن النظام والذي يختلف بشكل ملحوظ عن أي مخاوف أمنية وطنية حقيقية أو مصطنعة، سبب حرص القوى الإقليمية الرئيسية على الانخراط في تعاون إقليمي عبر المؤسسات القائمة في بداية الانتفاضة العربية، ومع ذلك، وبعد عام 2013 تعمقت الانقسامات بين المناطق وتضاعفت، واشتد الاضطراب الإقليمي مع انزلاق سوريا واليمن وليبيا إلى حروب أهلية، وأدى تزايد انعدام أمن النظام وتغير التصورات حول ما (أو من) يشكل تهديداً رئيسياً للنظام، إلى انتشار التحالفات المرنة (Korany, 2013).

تشير التطورات في الشرق الأوسط إلى ظهور مجموعات من التحالفات أقل مرونة، وتشمل إعادة بناء مجلس التعاون الخليجي، و"اتفاقيات إبراهيم" التي تربط عدداً أكبر من الدول العربية بإسرائيل، والتطبيع الذي توسطت فيه الصين بين السعودية وإيران عام 2023، والدعوة الموجهة إلى السعودية وإيران والإمارات العربية المتحدة ومصر للانضمام إلى مجموعة دول البريكس، فإن الديناميكيات الفريدة لانعدام أمن النظام، وإدراك التهديدات، والعنف، واستحالة حدوث تغييرات جذرية فيها قريباً، تدعم فكرة أن "التحالفات المرنة"، لا المؤسسات الراسخة، ستظل تحدد أنماط التعاون والصراع في المنطقة في السنوات القادمة، ومن أهم التحالفات المرنة في الشرق الأوسط ما يلي:

1-4 تجربة الناتو العربي:

سعت إدارة الرئيس الأميركي ترامب إلى تشكيل تحالف أمني وسياسي مع دول الخليج ومصر والأردن بهدف التصدي للتدخل الإيراني في المنطقة ومحاولاتها الهيمنة عليها، ففي عام 2018 أعلنت الإدارة الأميركية عزمها إنشاء نسخة عربية من حلف شمال الأطلسي، أطلق عليها اسم "تحالف الشرق الأوسط الاستراتيجي" (MESA)، وأهم توجهات التحالف، هي إقامة درع من أنظمة الدفاع الجوي يكون بمثابة حماية دول الحلف من الصواريخ الباليستية الإيرانية، بالشكل الذي يفقد قدرات إيران الصاروخية فعاليتها الاستراتيجية إلى درجة كبيرة، فيما سيكون عمليا ضمن منظومة حصار إيران اقتصاديا، وإفقادها القدرة على التصعيد عسكرياً، وكان التحالف يهدف إلى ما يلي (Foreign Affairs, 2025):

- تحقيق الاستقرار بما يعني المواجهة الشاملة للتحديات الأمنية الإيرانية.
- سيكون شراكة اقتصادية بين الدول الأعضاء ويعد هذا أمراً بالغ الأهمية ففي ظل تشابك المصالح وخاصة الاقتصادية منها فإن ذلك من شأنه تعزيز التحالفات أياً كانت صيغتها.
- سمة المرونة التي تميز عضوية ذلك التحالف، فهو ليس كحلف الناتو يظل مغلقاً على أعضائه بل إن كل دولة بمقدورها الانضمام إليه حال اتسقت سياستها مع بقية الدول الأعضاء في التحالف، وهذا يدحض فكرة أن ذلك التحالف سيكون بداية لسياسة محاور جديدة تشهدها منطقة الشرق الأوسط.
- توحيد الموقف سياسياً وعسكرياً تجاه النفوذ الإيراني في المنطقة ووضع استراتيجية عملية لمواجهتها.
- تحقيق التوازن العسكري والبشري بين دول الخليج وإيران بالتعاون مع الأردن ومصر.
- تنسيق الجهود العسكرية بين دول التحالف وتسهيل تموضع القوات لحماية الدول الأعضاء في الحلف والممرات المائية الحيوية كمضيق هرمز ومضيق باب المندب.

2-4 التحالف السعودي التركي:

برزت كل من السعودية وتركيا كلاعبين محوريين في المشهد السوري بعد عام 2024، ولعبت تركيا دوراً حاسماً في إنهاء حكم بشار الأسد، سياسياً وعسكرياً، وضغطت من أجل الحصول على دعم سياسي دولي، وساعدت في تشكيل الجيش الوطني السوري، المكون من مقاتلين من مجموعات مختلفة. وقاد الجيش الوطني السوري مع هيئة تحرير الشام، مما وصف بأنه "عملية ردع العدوان"، والتي أدت إلى انهيار نظام بشار الأسد في أقل من أسبوعين، بينما لعبت السعودية دوراً فعالاً في تشكيل مستقبل سوريا بعد عام 2024 على الرغم من أن هاتين الدولتين دعمتا سابقاً فصائل مختلفة في سوريا وكان لدهما مصالح متباينة، إلا أن تعاونهما أصبح واضحاً، وعملاً معاً لدعم القيادة الجديدة في سوريا من خلال الدعم الدبلوماسي والاقتصادي، وتؤكد هذه الشراكة الاستراتيجية بين السعودية وتركيا، على الرغم من خلافاتهما السابقة، على المصلحة المشتركة في استقرار سوريا وإعادة بنائها (Salhani, 2025).

وعليه تتوافق الرؤية السعودية والتركية بشأن خلق بيئة أمنية جديدة في المنطقة، تهدف إلى تحقيق الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط، وخلق نموذج يجذب الفواعل الإقليمية، بالإضافة إلى تقوية جبهة الدول الإسلامية في الاستحقاقات الدولية، من أجل مواجهة المتغيرات الدولية والإقليمية، والمشروعات التي تستهدف إحداث تغييرات في موازين القوى الإقليمية، وخلق مشروعات لخدمة تطلعات القوى الكبرى.

3-4 التحالف الشيعي :

التحالف الشيعي مصطلح يشير إلى التحالفات المتداخلة التي تجمع بين دول مثل إيران وسوريا والعراق ولبنان، وجماعات مسلحة مثل حزب الله والحوثيين، وفي العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وسع النظام الإيراني نفوذه في الشرق الأوسط من خلال الحرس الثوري الإسلامي، واستغل النظام الإيراني هزيمة الولايات المتحدة وحلفائها في ما يسمى بالحرب على الإرهاب في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، وأحبطت طموحات الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش لتغيير الأنظمة الإقليمية بسبب مقاومة الاحتلال الأمريكي للعراق وأفغانستان، وكسبت إيران تحالفات مع مختلف الأحزاب والمليشيات الإسلامية الشيعية الأصولية في العراق لتصبح القوة الإقليمية الأكثر نفوذاً، كما عززت إيران نفوذها في لبنان من خلال تحالفها مع حزب الله، الذي ازدادت شعبيته بعد مقاومته لحرب إسرائيل على لبنان عام 2006 منذ منتصف ثمانينيات القرن العشرين، دعمت إيران حزب الله، وزودته بالتمويل والسلاح، وفي العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين عزز النظام الإيراني علاقاته مع تنظيمات أخرى في المنطقة، وخاصة حركة الحوثيين في اليمن، لا سيما بعد حرب السعودية على اليمن عام 2015 ومنذ ذلك الحين، قدمت إيران للحوثيين دعماً عسكرياً وأقامت تحالفاً مع حركة حماس في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وبلغ التحالف الإقليمي لإيران ذروته في أواخر العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، مع هيمنة حزب الله على المشهد السياسي في لبنان، وتأكيد المليشيات العراقية قوتها، وانضمام قوات إيران إلى قوات حزب الله لدعم الثورة السورية، وتأمين الحوثيين لهدنة مع السعودية، وكان الحرس الثوري الإيراني العامل الرئيسي في تعزيز هذا المحور، وهو إلى حد ما دولة داخل الدولة في إيران، تجمع بين القوة العسكرية والنفوذ السياسي والسيطرة على قطاع رئيسي من الاقتصاد الوطني. وقد نفذ تدخلات مسلحة في العراق وسوريا ولبنان (عبيدات، 167: 2017).

وكان من أهم أهداف التحالف تعزيز نفوذ الدول والمجموعات الشيعية في المنطقة، ومواجهة النفوذ السني، خاصة من قبل المملكة العربية السعودية، لذا يعتبر التحالف الشيعي جزءاً من التنافس الإقليمي الأوسع بين إيران والسعودية على النفوذ في الشرق الأوسط، وهو ما عرف باسم "محور المقاومة"، حيث يعتبر المقاومة ضد إسرائيل والولايات المتحدة جزءاً أساسياً من أيديولوجيته.

5- توازن القوى في منطقة الشرق الأوسط وتشكيل التحالفات المرنة خلال الفترة (2011-2025)

إن تعدد الأحداث في الشرق الأوسط بعد الانتفاضات العربية، أدى إلى ظهور نوع من التوازن أكثر ثقلًا، وبالتالي أصبحت "التحالفات المرنة" النمط السائد للتعاون والصراع في الشرق الأوسط، وتتميز التحالفات المرنة بأنها تحالفات وتجمعات، تعتمد على محور ثنائي، غالبًا ما تشمل دولًا وجهات فاعلة مسلحة غير حكومية، مثل خليفة حفتر في ليبيا، أو ميليشيات مختلفة في الحرب الأهلية السورية، أو حزب الله اللبناني، وكما هو الحال مع التحالفات التقليدية الأخرى، عادةً ما تكون التحالفات المرنة مدفوعة بالمصالح المشتركة، إلا أن الفارق الرئيسي يكمن في أن الجهات الفاعلة التي تدخل في تحالفات سائلة تخشى المنافسة وتشك في حلفائها (Farouk, 2019).

يبرز مفهوم التحالفات المرنة من أهمية العوامل الفكرية كعوامل رئيسية لتشكيل التحالفات في الشرق الأوسط بعد عام 2011، إلى جانب الجهات الفاعلة التي تروج لتصورات تهديد، لذا فإن التركيز على تفاقم انعدام أمن النظام وتغير تصورات التهديد لتفسير أنماط التعاون الإقليمي يعني أن الممارسات الخطابية ليست مجرد انعكاس للحقائق الجيوسياسية، وذلك لأن الحقائق الجيوسياسية تشكل تعريف المصالح والهويات أثناء إنتاج هذه الحقائق وإعادة إنتاجها بنشاط، وهو ادعاء محوري لدراسات العلاقات الدولية البنائية، ودراسات الأمن النقدية، والجيوسياسية النقدية على حد سواء (Del Sarto, Malmvig, and Soler 2019).

مما سبق يتبين أن التحالفات المرنة تحدث تحولاً جذرياً في وتيرة وشدة التحالفات التي ميزت أنماط التعاون والصراع في الشرق الأوسط العربي، فبينما اتسمت الأنظمة العربية بانعدام الأمن وضعف الشرعية الداخلية قبل عام 2011، إلا أن التحالفات المرنة تظهر من انعدام أمن الأنظمة المتفاقم في أعقاب الانتفاضات العربية، وفي سياق التحولات التي تشهدها المنطقة والعالم، وتعد التحالفات المرنة ظاهرةً نوعيةً متميزة، وهي نتاج واضح لفترة ما بعد عام 2011 في الشرق الأوسط، فمركزية التهديدات التي تواجه بقاء الأنظمة وتعدد مصادرها، يناقش التعاون الإقليمي عبر جامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي في أعقاب الانتفاضات مباشرة، ثم ينتقل إلى التكتيف الملحوظ لإدراك التهديدات بعد عام 2013 مما أدى إلى شيوع التحالفات غير المستقرة.

أدت التطورات التي تقاطعت فيها السياسات الإقليمية والدولية إلى نشوء تهديدات إضافية لبقاء النظام الإقليمي العربي، وأبرزها الغزو الأمريكي للعراق عام 2003، ويشمل ذلك تكتيف التشديد وإضفاء طابع أمني على الانقسام السني الشيعي الذي نشأ في سياق العداء المتزايد بين السعودية وإيران بعد عام 2003، وكما هو الحال مع نهاية الحرب الباردة، دفعت الانتفاضات إلى إعادة تشكيل هياكل القوة الإقليمية مع زيادة مشاركة القوى الإقليمية الطموحة في المنطقة، وبعد عام 2013 ازداد التنافس بين السعودية وإيران وتشابكاً بشكل مطرد مع مواجهة سنية على مستوى المنطقة وضعت السعودية والإمارات العربية المتحدة ومصر في مواجهة قطر وتركيا، ودار هذا الانقسام حول الموقف تجاه جماعة الإخوان المسلمين، التي ينظر إليها إما على أنها تهديد خطير أو فرصة لتوسيع النفوذ (Yom, and Gregory Gause, 2012:76).

يعيد إسقاط نظام بشار الأسد عام 2024 تشكيل المشهد الجيوسياسي في الشرق الأوسط، مما يجبر القوى الإقليمية والعالمية، بما في ذلك إيران وإسرائيل وتركيا والدول العربية وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والصين، على إعادة تقييم تحالفاتها بالنسبة لإيران، التي لطالما اعتبرت سوريا ركيزة أساسية في استراتيجيتها الإقليمية، فإنها تواجه انتكاسة، إذ كانت شراكمتها الاستراتيجية مع سوريا حجر الزاوية في نفوذها الإقليمي، ويعتمد نفوذها في بلاد الشام بشكل كبير على وصولها إلى سوريا، التي كانت بمثابة جسر بري لنقل الأسلحة إلى حزب الله، وحاجزاً أمام العدوان الإسرائيلي، وقد يضعف فقدان نظام بشار الأسد مكانة إيران الإقليمية، مما قد يشجع منافسيها، بما في ذلك السعودية وإسرائيل، ردًا على ذلك، قد تسعى إيران إلى مسارات بديلة أو حلفاء، مثل تعميق وجودها في العراق، وتوسيع تعاونها مع الصين وروسيا، أو حتى تحسين علاقاتها مع دول خليجية، ولكن خسارة سوريا تضعف إلى حد كبير "محور المقاومة" وتغير التوازن الإقليمي ضد المصالح الإيرانية (Ustaolu, 2025).

فيما حافظت إسرائيل على خط حذر فيما يتعلق بنظام بشار الأسد، معتبرة إياه خصمًا متوقعًا، مقارنة بفوضى الحرب الأهلية، في حين أن سقوطه أضعف إيران وحزب الله، فإنه يطرح تحديات جديدة، ولا سيما خطر ملء الفصائل الإسلامية السنية للفراغ في السلطة، ويبدو أن إسرائيل بدأت تشعر بخطر قادم من سوريا، وهذا ما دفع إسرائيل إلى التصريح بأن سقوط نظام بشار الأسد لم يكن في مصلحتها، وتتوسع إسرائيل في جنوب سوريا، وتحتل المزيد من الأراضي وتقول إنها تريد أن يكون جنوب سوريا خاليًا من أي وجود عسكري سوري (Understanding a Crisis: Iran, 2025).

تبرز تركيا كطرف محوري في الصراع السوري، كمستفيد محتمل من سقوط نظام بشار الأسد، إذ لا تزال لها مصالح استراتيجية في شمال سوريا، وكان تدخلها متعدد الأوجه، يشمل دعم فصائل المعارضة والعمليات العسكرية التي تستهدف الجماعات الكردية في شمال سوريا، وتهدف تدخلات تركيا منذ عام 2016 إلى مواجهة الميليشيات الكردية مثل وحدات حماية الشعب، وهي مكون رئيسي لما يسعى بقوات سوريا الديمقراطية، مما يعكس هدفها الأوسع المتمثل في منع الحكم الذاتي الكردي على طول حدودها الجنوبية، وقد يسمح انهيار النظام السوري لتركيا بتعزيز نفوذها في شمال سوريا، مما قد يؤدي إلى صدامات مع جهات فاعلة أخرى، بما في ذلك روسيا والولايات المتحدة، اللتين دعمتا قوات سوريا الديمقراطية، وتمتد طموحات تركيا إلى أبعد من ذلك، حيث تسعى إلى إنشاء قواعد عسكرية جديدة في سوريا، ولا سيما استهداف قاعدة "تياس" الجوية الاستراتيجية في وسط سوريا، وأثار هذا التوسع قلقًا في إسرائيل، التي ترى بشكل متزايد في نفوذ تركيا المتنامي تهديدًا أكثر إلحاحًا من نفوذ إيران، مما قد يحدق خلل إذا تم إنشاء قاعدة جوية تركية محتملة في سوريا بالتوازن الإقليمي، مما يعقد حسابات إسرائيل الاستراتيجية، وربما دفعت هذه المخاوف إسرائيل إلى قصف مطار "تي-4"، مرسله بذلك إشارة إلى تركيا برفضها التوسع التركي في سوريا، وبرزت توترات بين تركيا وإيران بشأن سوريا، وتبادل الجانبان التصريحات بعد تحذير وزير الخارجية التركي إيران من دعم قوات سوريا الديمقراطية، ويشير هذا إلى خلاف عميق بينهما حول ما يحدث في سوريا (Foreign Affairs, 2025).

أسهم التصعيد الإسرائيلي-الإيراني في تسريع إعادة تشكيل التحالفات الإقليمية والدولية، ودفع الدول إلى مراجعة استراتيجياتها الأمنية بما يتجاوز الأطر التقليدية، فقد بدأت ملامح تحالفات جديدة بالظهور، من أبرزها مبادرة "I2U2" التي تجمع الهند، وإسرائيل، والإمارات، والولايات المتحدة، وتقدم هذه المبادرة كنواة لتحالف رباعي آسيوي-غربي، يهدف إلى تطويق النفوذ الإيراني، مع تعويض التراجع الأمريكي في الانخراط المباشر بالمنطقة، من خلال الاعتماد على "القيادة من الخلف" والتنسيق التكنولوجي والاستخباراتي (Sheikh, 2024).

وفي الخليج نشطت سلطنة عمان والكويت في الوساطة، في حين تبنت الإمارات سياسة "توازن صفر مشكلات" مع الجميع، حرصاً على حماية نموذجها الاقتصادي والاستثماري من الاضطرابات الإقليمية، أما السعودية فبدأت بدفع اتجاه بناء تحالفات أمنية-تكنولوجية أوسع مع قوى آسيوية وغربية، كجزء من سعيها لخلق توازن إقليمي لا يصطدم مباشرة مع الصين، شريكها الاقتصادي، وظهرت واحدة من أهم فرضيات المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية، وهي فرضية "توازن القوى خارج الإقليم"، والتي تفترض أن القوى الكبرى، مثل الولايات المتحدة، تسعى إلى المحافظة على نفوذها البحري-الجوي في مناطق استراتيجية كالخليج والبحر الأحمر، دون التورط في وجود برى دائم، لذا فضلت الولايات المتحدة دعم أنظمة دفاع إقليمي مشترك، دون الدخول في صدامات مباشرة، مما يفسر دعمها غير المباشر لعمليات إسرائيل، وتعاونها الوثيق مع دول الخليج في الدفاع الجوي، وسعت روسيا إلى استغلال الفراغات الأمنية لتكريس حضورها عبر دعم إيران في سوريا وتوريد صواريخ كروز متطورة، مقابل مكاسب سياسية وجيوسياسية، ما يعكس ما يعرف بـ "تسليح الفراغ" كأداة لتثبيت النفوذ في مناطق النزاع (Meier, 2025).

شهدت قمة الجامعة العربية في عام 2025 تطوراً بإقرار "غرفة التنسيق الأمني العربي المشترك" بقيادة العراق لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، وعلى الرغم من محدودية هذه المبادرة، فإنها تعكس اتجاهاً لبناء مظلة أمنية عربية ذاتية، ولو بشكل رمزي، في ظل التحديات الإقليمية المعقدة، بهذا الشكل يعاد رسم خريطة التحالفات في الشرق الأوسط، حيث تمنح الدول بين التحوط والاصطفاف، والوساطة في محاولة لتجنب التورط المباشر، وتحقيق أكبر قدر ممكن من المكاسب الأمنية والاقتصادية ضمن بيئة مضطربة ومفتوحة على احتمالات متغيرة (Frantzman, 2025).

لقد غيّرت المواجهة بين إسرائيل وإيران في حزيران 2025 المشهد الجيوسياسي في الشرق الأوسط جذرياً، كاشفة عن تحولات هيكلية ستشكل ديناميكيات المنطقة لعقود قادمة، وشكل الصراع حدثاً تشخيصياً كشف عن التصدعات العميقة التي تشكل البنية الأمنية المعاصرة في الشرق الأوسط، مُبيناً كيف يُمكن للاشتباكات التكتيكية أن تُثير التحولات النظامية الأوسع وإعادة التنظيم الاستراتيجي، وهناك تحولات جوهرية في ديناميكيات القوة الإقليمية الناشئة عن المواجهة، ويُحدث تحول القوة إلى ضعف من خلال الاعتماد على التحالفات جديدة من القيود الاستراتيجية التي تُغير جذرياً حسابات القوى الإقليمية، وتُتيح الفعالية المثبتة للقدرات غير المتكافئة في تحدي التفوق العسكري التقليدي إمكانيات جديدة للإكراه الاستراتيجي وتصعيد الصراع، فلا تزال الأهمية الدائمة للقضية الفلسطينية كقوة حشد فكري تشكل الديناميكيات السياسية الإقليمية وتُعيد الخيارات الاستراتيجية لجميع الأطراف الفاعلة (السكري، 2025).

تتجاوز المساهمات النظرية الاعتبارات الإقليمية المباشرة لتشمل مسائل أوسع نطاقاً في نظرية العلاقات الدولية والدراسات الاستراتيجية، ويوفر ضعف التبعية الهيكلية رؤية جديدة في ديناميكيات التحالفات والاستقلالية الاستراتيجية، والتي لها تطبيقات تتجاوز سياق الشرق الأوسط، وتتحدى الفعالية المثبتة لـ"الردع غير المتكافئ" الافتراضات التقليدية حول التفوق العسكري، وتُتيح إمكانيات جديدة للإكراه الاستراتيجي في الصراعات المعاصرة، ويُشير الهيكل المُستمر للتنافس الذي كشفته المواجهة إلى أن الشرق الأوسط سيظل بمثابة مختبر لمنافسة عالمية أوسع نطاقاً وابتكار استراتيجي، مما يوجد التوترات والتناقضات التي كشفها الصراع احتمالات مُستمرة للتصعيد وإعادة تنظيم المواقف، مما يتطلب استجابات استراتيجية مُتطورة من جميع الأطراف الإقليمية والعالمية (Ustaolu, 2025).

بينت الحرب الإسرائيلية على إيران مجموعة مبادئ تشكل معادلة جديدة في المنطقة، يمكن الوقوف عليها وبيانها في نقاط رئيسة (Foreign Affairs, 2025).

— **التفاوض بالقوة الأمريكية:** أظهرت الولايات المتحدة، تحت إدارة الرئيس الأمريكي ترامب، قدرتها على استثمار إسرائيل كواجهة عسكرية لتنفيذ ضربات استراتيجية، ثم التدخل المباشر باستخدام أصول استراتيجية مثل طائرات "B-2" والقنابل الخارقة للتحصينات، مما شكل رسالة حازمة لإيران ودفعها سريعاً لقبول وقف إطلاق النار.

— **حرية العمل الإسرائيلية كقوة عليا في المنطقة:** تجاوزت إسرائيل الخطوط الحمراء التقليدية، وأصبحت هي التي تحدد متى تبدأ الحرب، وأي الأهداف تستهدف، ومتى توقفها، دون الحاجة إلى اتفاقات أو شروط مسبقة، ينظر إلى هذا كجزء من مشروع إقليمي غربي بقيادة إسرائيل يهدف إلى إعادة تشكيل المنطقة وفرض هيمنتها.

— **تآكل نظرية الردع الإيرانية:** تفككت المنظومة الإيرانية التي اعتمدت على الدفاع الأمامي عبر وكلائها مثل حزب الله، بعد استهداف أجهزتهم العسكرية وتصفية قياداتها، إضافة إلى تداعيات سقوط نظام بشار الأسد، مما أفقد إيران أدواتها الأساسية للمعركة الإقليمية.

اكتسبت المملكة العربية السعودية نفوذاً أكبر في الشؤون الإقليمية والدولية، واستضافت أول محادثات أمريكية روسية لإنهاء الحرب في أوكرانيا، كما عرض استضافة دبلوماسية جديدة بين الولايات المتحدة وإيران بشروط تضمن عدم امتلاك إيران لسلح نووي، على الرغم من عقود من الاستثمار والالتزام الخطابي بـ"محور المقاومة"، بدأت إيران في الابتعاد عن وكلائها.

مما سبق يشير توازن القوى في الشرق الأوسط إلى حالة عدم الاستقرار والصراع المستمر بين القوى الإقليمية المختلفة، حيث تسعى كل دولة لتعزيز نفوذها وتحقيق مصالحها، مما يؤدي إلى تشكيل تحالفات متغيرة ومرة.

6- الخلاصة

خلصت الدراسة الى أن الغزو الأمريكي- البريطاني للعراق عام 2003 كان له آثار كارثية على العراق والمنطقة، إذ ساهم في ترسيخ الطائفية والتطرف والاستقطاب، وبرزت كتلة شيعية في مواجهة كتلة سنية، إلى جانب تطرف بعض الجماعات السنية وتحولها إلى حركات جهادية، وقد ساهمت هذه التحالفات، مدفوعة بالتنافسات الطائفية والجيوستراتيجية، في إطالة فترة عدم الاستقرار في المنطقة، مع ذلك، قد يشير حل الصراع السوري عام 2024 إلى نقطة تحول، ويبدو أنه يحدث تحولاً جذرياً في الديناميكيات الإقليمية، وبدأت التحالفات تتجه نحو الاستقرار، وتبدو القوى الكبرى أكثر ميلاً للتعاون بدلاً من المواجهة، قد يمثل هذا بداية نظام إقليمي جديد، نظام يتيح فرصة لمستقبل أكثر سلاماً وازدهاراً للمنطقة وشعوبها، واعتمدت التحالفات الإقليمية بعد عام 2011 على مجموعة من السلوكيات المتوقعة، لكنها بدت وكأنها تبرز الأهمية التي توليها كل دولة لأمن أنظمتها، بما في ذلك تفسيراتها للمعارضة الفكرية والاقتصادية والسياسية الداخلية كتهديدات أمنية رئيسية، حتى أن التراجع النسبي للقوة الأمريكية يبدو أنه دفع الدول إلى مزيد من الاهتمام بأمن أنظمتها، ودور التحالفات الإقليمية في ضمان بقائها، وأن التغيرات التي طرأت على العديد من دول المنطقة بعد عام 2011، أثرت في نمط التحالفات في الإقليم، والدليل على ذلك ما أحدثته ثورات الربيع العربي من تغييرات جذرية في الأنظمة الحاكمة في عدد من الدول، وما ترتب على ذلك من تعديل هذه الدول لتحالفاتها، فالتحالفات السائلة تعد شراكات مرنة ومؤقتة ومحددة القضايا، تتغير بناءً على التهديدات المتصورة والمصالح المشتركة، وبدلاً من الولاءات الثابتة طويلة الأمد تحركت الديناميكيات السائلة كعوامل مثل صعود الجهات الفاعلة غير الحكومية، وعدم الاستقرار الإقليمي، ونفوذ القوى العالمية، ومن الأمثلة على ذلك تحول التحالفات في صراعات مثل سوريا واليمن وليبيا، بالإضافة إلى العلاقات المتطورة بين دول مثل المملكة العربية السعودية وتركيا وروسيا.

7- النتائج:

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- بينت الدراسة أن توازن القوى في الشرق الأوسط هو توازن معقد ومتغير باستمرار، ويتشكل من خلال تفاعلات القوى الإقليمية والدولية، والصراعات الإقليمية، والتهديدات الأمنية المتنوعة، كما أن التحالفات في المنطقة تتسم بالمرونة، حيث تتشكل وتتغير بناءً على المصالح المشتركة والأهداف المتغيرة للقوى الفاعلة في منطقة الشرق الأوسط.
- خلصت الدراسة إلى أن منطقة الشرق الأوسط منذ عام 2023 تشهد مرحلة مفصلية تتسم بإعادة تشكيل موازين القوى وتداخل المصالح الدولية والإقليمية، وسط تراجع واضح لدور بعض الفاعلين (إيران) وصعود نسبي لقوى إقليمية (السعودية، تركيا)، غير أن هذا التحول لا يمكن قراءته من زاوية تقليدية تعتمد على نظريات العلاقات الدولية الكلاسيكية، فهذه النظريات كثيراً ما تعجز عن تفسير الخصوصية الجيوستراتيجية للمنطقة.
- بينت الدراسة أن المنطقة العربية شهدت تحولات في التحالفات، حيث طبعت إيران علاقاتها مع دول الخليج وعززت علاقاتها مع الصين وروسيا، مما قد يؤثر على طبيعة نفوذها في المنطقة.

- بينت الدراسة إن محور المقاومة التي مثلت خطأً دفاعياً متقدماً لإيران، تدخل مرحلة قد تطول من الضعف وتراجع القدرة على التحرك إقليمياً بفاعلية، وبالتالي فإن التطورات اللاحقة من الممكن أن تمس الأراضي الإيرانية، ومصالح إيران بشكل مباشر.
- اتساقاً مع وتيرة الأحداث السريعة التي يشهدها الشرق الأوسط منذ اندلاع ثورات الربيع العربي، فقد انعكس ذلك على طبيعة وشكل التحالفات بين دول الإقليم، حيث لم تعد هذه التحالفات تتسم بصفة الجمود والاستمرارية لمدة طويلة مثلما كانت في عقود سابقة، بل باتت المرونة سمة أساسية لنمط التحالفات السائد في المنطقة.
- بينت الدراسة أن التحالفات غير المستقرة تعد سمة محددة للمشهد الجيوسياسي في الشرق الأوسط، ويعد فهم هذه الديناميكيات، والعوامل المحركة لها، وتداعياتها أمراً بالغ الأهمية للتعامل مع بيئة المنطقة المعقدة والمتغيرة باستمرار.
- بينت الدراسة أنه لا توجد قوة واحدة مهيمنة في المنطقة، بل تتنافس عدة قوى إقليمية رئيسية مثل تركيا وإيران وإسرائيل والسعودية والإمارات، بالإضافة إلى القوى العالمية التي لها مصالح في المنطقة.
- بينت الدراسة أن التحالفات المرنة تتشكل بناءً على المصالح والأهداف المشتركة، وقد تتغير هذه التحالفات بسرعة مع تغير الظروف والمتغيرات الإقليمية.
- بينت الدراسة أن حالة عدم الاستقرار تظهر في المنطقة من خلال الصراعات الإقليمية المتعددة، مثل الصراع في سوريا واليمن وليبيا، والتي تؤثر على توازن القوى وتشكيل التحالفات بين القوى الإقليمية.

8- التوصيات :

في ضوء نتائج الدراسة فأنها توصي بما يلي :

- يجب على القوى الإقليمية الحفاظ على نهج متوازن من العلاقات، وتجنب الاعتماد المفرط على أي قوة أجنبية منفردة لحماية مصالحها طويلة الأجل.
- تُفاقم الطبيعة الديناميكية للمنطقة، بما في ذلك التهديدات الجديدة للممرات البحرية الحيوية مثل البحر الأحمر وظهور موارد طاقة جديدة، من تعقيد الحفاظ على توازن قوى ثابت بين دول منطقة الشرق الأوسط.
- يتطلب منع انتشار الأسلحة غير التقليدية، بما في ذلك الاستخدام المحتمل للجهات الفاعلة غير الحكومية للأسلحة الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية، اهتماماً استراتيجياً مستمراً بين القوى الدولية والمنظمات الدولية والإقليمية.
- القيام بمزيد من الأبحاث والدراسات العلمية المعمقة حول موضوع تأثير توازن القوى في منطقة الشرق الأوسط على تشكيل التحالفات المرنة.

المصادر والمراجع

باللغة العربية:

- بركات، نظام (1984). *مبادئ العلوم السياسية*، الرياض: دار الكرم للنشر والتوزيع.
- السكري، نوار (2025). *الردع المتبادل والهيمنة: قراءة في الحرب الإسرائيلية - الإيرانية وتداعياتها الجيوسياسية*، المركز العربي لدراسات سورية المعاصرة.
- شهبان، مايكل (2016). *توازن القوى: التاريخ والنظرية*، القاهرة: مركز المحروسة للنشر والتوزيع.
- المقالات:**
- بوكرش، دلال (2016). *سياق التسليح وأثره على استقرار النظام الدولي بعد الحرب الباردة: بحر الصين جنوباً، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة جيجل، الجزائر.*
- جوان، حسن (2024) *السيبرانية في ملامح الصراع*، <https://alsabaah.iq/104773-.html>
- حسين، محمد، مقلد، إسماعيل، بدوي، منير (2022). *الأحلاف في العلاقات الدولية: دراسة تأصيلية*، *المجلة العلمية لكلية التجارة أسيوط*، 42 (76)، 161-121.
- شوفي، أسماء وعبد الكريم، كبيش (2014). *التغيرات الإقليمية الجديدة وتأثيرها على التوازنات الدولية في الشرق الأوسط*، دراسة في التحالف الروسي، الجزائر، *مجلة دراسات لجامعة عمار تلحي الاغواط*، العدد (57)، 193-183.
- عبيدات، ميسون (2017). *التحالفات الدولية والإقليمية في المنطقة العربية والمواقف المختلفة منها (2011-2015)*. *مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية*، 1(6)، 167-181.

المراجع باللغة الأجنبية:

- Acharya, A. (2011). Norm subsidiarity and regional orders: Sovereignty, regionalism, and rule-making in the third world. *International Studies Quarterly*, 55 (1):95-123..
- Del Sarto, R. (2021). Contentious borders in the Middle East and North Africa: Context and concepts. *International Affairs*, 93 (4):787-97.
- Del Sarto, R. Malmvig, E. and Soler L. (2019). Interregnum: The regional order in the Middle East and North Africa after 2011, MENARA Final Reports no. 1, February, <https://www.cidob.org>.
- Farouk, Y. (2019). The Middle East Strategic Alliance has a long way to go. Carnegie Middle East Centre. <https://carnegieendowment.org>.
- Foreign Affairs, (2025). Deterrence and Preemption: Israel's Strategic Shift in Iran Policy, June 15, 2025, <https://www.foreignaffairs.com>.
- Frantzman, S (2025). Israel's Arrow-4 Missile Defense System Advances with US Partnership," The Jerusalem Post, <https://www.jpost.com>.
- Friedman, G (2015). The Middle Eastern Balance of Power Matures, *London: Centre for Geopolitics & Security in Realism Studies (CGSRS)*, 1 (5), 1-17
- Kirkpatrick, D. (2019). Egypt tried to block broadcast of CBS interview with President Sisi. New York Times, 4 January <https://nyti.ms>.
- Korany, B. (2013). *The Middle East since the Cold War*. Oxford: Oxford University Press.
- Liska, G (1962) *Nations in Alliance. The Limits of Interdependence*, Baltimore: Johns Hopkins University Press,
- Mearsheimer, J, and Walt M. (2016). The case for offshore balancing. *Foreign Affairs*, 95 (4), 1-22.
- Meier, O (2025) Containing the Non-Proliferation Damage from Israel's Attacks on Iran's Nuclear Programme, European Leadership Network, June 18, 2025 Nuclear Non Proliferation Treaty (NPT)
- Philip, R (1991) *Turkey and the Middle East*, London: Pinter for Royal Institute of International Affairs.
- Salhani, J. (2025). 'Trump's decision to lift Syria sanctions fuels dreams of economic revival', retrieved from: <https://www.aljazeera.com>
- Salloukh, B. (2017). Overlapping contests and Middle East international relations: The return of the weak Arab state. *Political Science and Politics*, 50 (3), 660-663.
- Sheikh, M (2024). I2U2 and Regional Stability in the Middle East: India's Involvement and Prospects. *Contemporary Arab Affairs*, 17 (4), 556-582.
- Solingen, E. (2015). Transcending disciplinary divide/s. In International relations theory and a changing Middle East. *POMEPS Studies*, 1 (16), 52-61.
- Understanding a Crisis: Iran (2025), *Israel and the United States*, Fletcher School, Tufts University.
- Ustaolu, M (2025). *Gulf Cooperation Council (GCC)*. Cham: Springer Nature Switzerland.
- Valbjorn, M., and Bank. A. (2012). The new Arab cold war: Rediscovering the Arab dimension of Middle East regional politics. *Review of International Studies*, 38 (1):3-24.
- Walt, S (1987) *The Origins of Alliances*, Ithaca: Cornell University Press.
- Wight, M (1978) *Power Politics*, New York: Holmes & Maier.
- Yom, S, and Gregory F.Gause. S (2012). Resilient royals: How Arab monarchies hang on. *Journal of Democracy*, 23 (3), 74-88.
- Zarar B, Imtiaz, K and Khurshid, Z. (2025). The Fall of Bashar al-Assad: Implications for Syria and the Broader Middle East. *Dialogue Social Science Review (DSSR)*, 2(5), 752-764.

THE IMPACT OF SOFT POWER ON THE FOREIGN POLICY OF THE KINGDOM OF SAUDI ARABIA (2015-2025)

KHALID FARHAD ALQAHTAN

PhD student, Prince Hussein bin Abdullah II School of International Studies,
The University of Jordan, Amman, Jordan

DR. AYMAN SALEH AL-BARASNEH

Prince Hussein bin Abdullah II School of International Studies,
The University of Jordan, Amman, Jordan

Email: alqahtankhalid47@gmail.com

Ricieved	Accepted	Puplished
22/10/2025	15/11/2025	31/12/2025

DOI:

ALQAHTAN, KHALID & AL-BARASNEH, AYMAN (2025). *THE IMPACT OF SOFT POWER ON THE FOREIGN POLICY OF THE KINGDOM OF SAUDI ARABIA (2015-2025)*, Journal of Political Science and Law, Volum11, N(46)

Abstract

The study aimed to investigate the impact of soft power on the foreign policy of the Kingdom of Saudi Arabia (2015-2025). The descriptive analytical method and the decision-making method were used. The problem of the study appears in the extent of the Kingdom of Saudi Arabia's ability to adopt the concept of soft power amidst the repercussions, conflicts and disputes prevailing in the world, the many contradictions in the political positions of countries, and the failure of international parties and actors to adopt a clear foreign policy that can be relied upon in building relationships and taking positions in international relations between countries. The study answered the central question: What is the impact of soft power on the foreign policy of the Kingdom of Saudi Arabia (2015-2025)? The study reached a number of results, the most prominent of which was: The military determinant constitutes one of the essential pillars of foreign policy, not only as a reflection of defensive and offensive capabilities, but as a strategic tool to achieve balance with regional and international powers. The economic determinant empowers the Kingdom to pursue an independent and effective foreign policy. It is a fundamental pillar for bolstering soft power and projecting its international influence. Public diplomacy and humanitarian initiatives serve as modern tools for building a positive image of the Kingdom through media, culture, education, and humanitarian aid. This strengthens Saudi influence and fosters long-term strategic alliances. Among the most prominent recommendations were: maximizing the benefits of its geographic location by developing economic and diplomatic policies grounded in the Kingdom's strategic position to enhance regional and international influence. This includes establishing sustainable regional and international partnerships and developing military capabilities in conjunction with soft power. This involves continuously modernizing the military and linking it to soft power tools to promote regional and international balance and achieve stability and security objectives.

Keywords: Soft power, Saudi foreign policy, diplomacy, religion, investment, culture, aid.

أثر القوة الناعمة على السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية (2015-2025)

خالد فهاد القحطاني

طالب دكتوراه – كلية الأمير الحسين بن عبد الله الثاني للدراسات الدولية والعلوم السياسية – الجامعة الأردنية

الأستاذ الدكتور أيمن البراسنة

كلية الأمير الحسين بن عبد الله الثاني للدراسات الدولية والعلوم السياسية – الجامعة الأردنية

Email: alqahtankhalid47@gmail.com

تاريخ النشر	تاريخ القبول	تاريخ الاستلام
2025/12/31	2025/11/15	2025/10/22

DOI:

للاقتباس: القحطاني، خالد، والبراسنة، أيمن (2025). أثر القوة الناعمة على السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية (2015-2025)، مجلة العلوم السياسية والقانون، المجلد 11، (العدد 46)

الملخص

هدفت الدراسة البحث في أثر القوة الناعمة على السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية (2015-2025)، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي ومنهج صنع القرار، تظهر مشكلة الدراسة في مدى قدرة المملكة العربية السعودية على تبني مفهوم القوة الناعمة في خضم التداعيات والصراعات والتزايدات السائدة في العالم، وكثرة التناقضات في المواقف السياسية للدول، وعدم رضوخ الأطراف والفواعل الدولية في تبني سياسة خارجية واضحة يمكن الاستناد عليها في بناء علاقات واتخاذ مواقف في العلاقات الدولية بين الدول وقد أجابت الدراسة عن السؤال المحوري: ما أثر القوة الناعمة على السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية (2015-2025)؟، وقد توصلت الدراسة لعدد من النتائج كان من أبرزها: يشكل المحدد العسكري أحد الأعمدة الجوهرية للسياسة الخارجية، ليس فقط كانعكاس للقدرات الدفاعية والهجومية، بل كأداة استراتيجية لتحقيق التوازن مع القوى الإقليمية والدولية. ويمنح المحدد الاقتصادي المملكة القدرة على ممارسة سياسة خارجية مستقلة وفعالة، ويُعتبر ركيزة أساسية لدعم القوة الناعمة وإبراز نفوذها الدولي، وتمثل الدبلوماسية العامة والمبادرات الإنسانية أدوات حديثة لبناء صورة إيجابية عن المملكة، من خلال الإعلام، الثقافة، التعليم، والمساعدات الإنسانية، ما يعزز النفوذ السعودي ويخلق تحالفات استراتيجية طويلة الأمد. وكان من أبرز التوصيات: تعزيز الاستفادة من الموقع الجغرافي من خلال تطوير سياسات اقتصادية ودبلوماسية مستندة إلى الموقع الاستراتيجي للمملكة لتعزيز النفوذ الإقليمي والدولي، بما يشمل إقامة شراكات إقليمية ودولية مستدامة، وتطوير القدرات العسكرية والربط مع القوة الناعمة وذلك من خلال استمرار تحديث القوة العسكرية وربطها بأدوات القوة الناعمة، لتعزيز التوازن الإقليمي والدولي وتحقيق أهداف الاستقرار والأمن.

الكلمات المفتاحية: القوة الناعمة، السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية، الدبلوماسية، الدين، الاستثمار، الثقافة، المساعدات.

المقدمة:

ظهر مفهوم القوة الناعمة على أنقاض النظام العالمي القديم، والمتمثل بالثنائية القطبية، واستطاع أن يحول تفسير مقدرات الدول التي اقتضت في حالات عدة على القوة العسكرية والقوة الاقتصادية نحو عوالم جديدة تمثلت في قوة الثقافة والإعلام، وهو مفهوم يجسد أحد المحددات الرئيسية لفهم سلوك الدول في مجال العلاقات الدولية.

وفي إطار العلاقات الدولية فقد شهدت العديد من الدول اهتماماً واضحاً بالأبعاد غير الملموسة للقوة، فيما يسعى بالقوة الناعمة وأدواتها، في ظل عجزها عن تحقيق الأهداف المتصلة بالسياسة الخارجية اعتماداً على القوة الصلبة فقط، الأمر الذي أوجد حافزاً لتوظيف أدوات القوة الناعمة في التأثير على السياسة الخارجية، خاصة مع ظهور العديد من الأقطار العالمية والإقليمية برصيد واسع من استخدام القوة الناعمة بعد أن كان اعتمادها أساساً على القوة الصلبة والآلة العسكرية (الزبيدي، 2023، ص 11).

ويعد جوزيف ناي رائد القوة الناعمة بمفهومها الحديث، حيث أشار إلى أن القوة الناعمة تعني: القدرة على الحصول على ما تريد عن طريق الجاذبية بدلاً من الإرغام أو دفع الأموال وهي تنشأ من جاذبية ثقافة ما، وقد تم تطوير هذا المفهوم في كتاب ملزمون بالقيادة والذي نشر في العام 1990 والذي عارض الرأي السائد بأن أمريكا آخذة في الانحدار مبيناً بأن أمريكا هي أقوى أمة عسكرياً واقتصادياً وفي بعد القوة الناعمة (ناي، 2007، ص 9).

كما يعد مفهوم القوة الناعمة أحد المفاهيم التي ظهرت في حقل العلوم السياسية والعلاقات الدولية، وكان رائد هذا المفهوم هو الفيلسوف والمفكر الإيطالي (أنطونيو غرامشي) وقد ظهر هذا المفهوم في نظريته الهيمنة الثقافية، كما كانت فرنسا أول من استخدم هذا المفهوم من خلال التأثير الثقافي على شعوب مستعمراتها من خلال التعليم، وبعد ذلك خطت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا خطوات واسعة في تجسيد هذا المفهوم بما يتماشى مع طبيعة نظامها الاقتصادي وبما يؤدي لخدمة مصالحها، ثم ظهر تطبيق هذا المفهوم في العديد من دول العالم (مدني، 2023، ص 23).

ويمكن الإشارة للقوة الناعمة كمفهوم على أنها: المقدرة على الحصول على ما تريد من خلال تطبيق الجاذبية بدلاً من الإرغام، أو دفع الأموال، وفيما يتعلق بتأثير القوة الناعمة على السياسة الخارجية للدول فإنها تعمل على التعريف باتجاهاتهم وأهدافهم والوسائل المطبقة لتحقيق الغايات، كما تسهم في تحقيق الأمن والرضاء والتنمية للدول (الكعود، 2016، ص 37).

وتقوم السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية على العديد من المبادئ والمعايير، والتي تحاول من خلالها وضع قدم في إطار السياسة الدولية، حيث تتبنى المملكة العربية السعودية مبدأ تبادل العلاقات الدولية والحوار، والعمل على حل النزاعات في المحيط العربي والمحيط الإسلامي، وكذلك حل النزاعات الدولية بالطرق السلمية، وبناء صداقات وشراكات حقيقية مع دول العالم، ويعزى ذلك لاعتدال المنهج والأهداف في السياسة الخارجية السعودية، وتحقيق التضامن العربي الإسلامي، والتفاعل مع المجتمع الدولي، والالتزام بمواثيق الأمم المتحدة والاتفاقيات الدولية (غرز الدين، 2024).

ومن المعلوم أن المملكة العربية السعودية تنتمي جغرافياً وسياسياً لنطاق جيوسياسي هام يتمثل بمنطقة الخليج العربي، كما تعد السعودية من الدول الفواعل في منطقة الشرق الأوسط، هذه المنطقة التي تشهد بشكل متواصل حراكاً وتفاعلاً مع متغيرات النظام الدولي، وتعد المملكة العربية السعودية من إحدى أكبر وأهم دول منطقة الشرق الأوسط، كما أن

السياسات التي تتبناها لها انعكاس واضح وملحوس على تفاعلات منطقة الشرق الأوسط، سواء أكانت تعاونية أم صراعية، الأمر الذي يؤكد مدى أهمية دراسة السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية سواء تلك المتبعة تجاه الدول الكبرى في النظام الإقليمي أو النظام الدولي، خاصة أن هذه السياسة خضعت للعديد من المراجعات بعد تولي الأمير محمد بن سلمان منصب ولي العهد، وبدء السعودية بتنفيذ مشروع رؤية 2030، والذي كان له أثر واضح في تحولات السياسة الخارجية السعودية تجاه النظام الإقليمي والنظام الدولي (غرز الدين، 2024، ص6).

وتتميز السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية عن غيرها من السياسات الخارجية الأخرى بثبات المنهج، مما انعكس إيجاباً على أهداف وأوليات السياسة الخارجية في مختلف مراحل التحولات والأزمات الإقليمية والدولية (عجي، 2024، ص4).

وقد وظفت المملكة العربية السعودية مفهوم الاستخدامات الحديثة للقوة الناعمة، كممارسة جديدة تعتمد على الجاذبية دون اللجوء للقوة العسكرية والإرغام والتهديد، وقد استخدمت المملكة العربية السعودية أدوات عدة حديثة للقوة الناعمة تظهر من خلال عدة مؤشرات وهي: الحوكمة والتي تظهر في الحكم الرشيد ورضا المواطنين عن أوضاعهم ودرجة الثقة في الحكومة، وكذلك الثقافة من خلال قدرة المملكة العربية السعودية على التبادل الطلاي، وانتشار لغة المملكة، وانتشار ثقافتها عالمياً، وتوظيف الدبلوماسية من خلال بعثات المملكة في الخارج والدبلوماسية الشعبية، وكذلك التعليم من خلال انتشار المدارس والجامعات ونظام التعليم العالي الخاص وتعدد المراكز البحثية وعدد الطلبة الأجانب، واقتصاد المملكة والذي يتضمن بالنفط وكذلك الاستثمار في المشروعات المتعددة مثل مشروع (نيوم) وغيره من المشروعات الأخرى كالأستثمارات في السوق الأمريكي بمبلغ ترليون دولار ضمن رؤية 2030 (مدني، 2023، ص25).

لذلك تأتي هذه الدراسة للكشف عن أثر القوة الناعمة على السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية خلال فترة (2015-2025).

مشكلة الدراسة:

تظهر مشكلة الدراسة في أن مفهوم القوة الناعمة يعد مفهوماً غامضاً ومعيارياً ومعقداً، كما أنه من المفاهيم السياسية المعقدة، حيث إن توظيف القوة الناعمة يختلف من دولة لأخرى، كما أن توظيف السعودية لهذا المفهوم ما زال حديثاً ولم يتأكد بعد مدى تأثيره على السياسة الخارجية لها، ومدى انعكاس ذلك على النظام الإقليمي والدولي، في ضوء نقص الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع مما يُعد مبرراً لإجراء هذه الدراسة.

كما تظهر مشكلة الدراسة في مدى قدرة المملكة العربية السعودية على تبني مفهوم القوة الناعمة في خضم التداعيات والصراعات والنزاعات السائدة في العالم، وكثرة التناقضات في المواقف السياسية للدول، وعدم رضوخ الأطراف والفاعلات الدولية في تبني سياسة خارجية واضحة يمكن الاستناد عليها في بناء علاقات واتخاذ مواقف في العلاقات الدولية بين الدول.

كما تظهر مشكلة الدراسة في وجود تناقضات في المشهد الدولي، وفي سياسة العديد من دول العالم في توجيه السياسة الخارجية، حيث يكتنف ذلك الغموض وعدم فهم التحويلات المفاجئة في اتخاذ قرارات من قبل صانع القرار تجاه العديد من القضايا الإقليمية والدولية، الأمر الذي ينعكس على السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية خاصة فيما يتعلق بتوظيف القوة الناعمة تجاه تلك الدول والذي قد لا يكون ضمن رؤى وتصورات صانع القرار السعودي الأمر الذي يثير العديد من الإشكاليات والتي تتعلق بفهم طبيعة السياسة الخارجية لتلك الدول.

وتكمن مشكلة الدراسة في الإجابة عن السؤال الرئيسي التالي:

ما أثر القوة الناعمة على السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية خلال فترة (2015-2025)؟
أسئلة الدراسة:

تأتي الدراسة للإجابة عن التساؤلات التالية:

1. ما هي عناصر (القوة الناعمة) التي تستخدمها المملكة العربية السعودية في سياستها الخارجية؟ ومدى تأثير (القوة

الناعمة) على السياسة الخارجية السعودية على المستويين الإقليمي والدولي؟

2. هل نجحت المملكة العربية السعودية في توظيف قوتها الناعمة في التكيف مع الأوضاع على الصعيدين الإقليمي

والدولي؟

3. ما السيناريوهات المتوقعة لاستخدام (القوة الناعمة) في السياسة الخارجية السعودية؟

أهداف الدراسة:

1. الكشف عن عناصر (القوة الناعمة) التي تستخدمها المملكة العربية السعودية في سياستها الخارجية، ومدى تأثيرها

على السياسة الخارجية السعودية على المستويين الإقليمي والدولي.

2. بيان مدى نجاح المملكة العربية السعودية في توظيف قوتها الناعمة في التكيف مع الأوضاع على الصعيدين الإقليمي

والدولي.

3. ذكر السيناريوهات المتوقعة لاستخدام (القوة الناعمة) في السياسة الخارجية السعودية.

أهمية الدراسة:

إن أهمية هذه الدراسة تكمن في استقراء واستشراف الأطر المفاهيمية والواقعية للقوة الناعمة والسياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية في ضوء التفاعلات الإقليمية والدولية، حيث أن طبيعة السياسة الخارجية للدول تشهد تحولات واضحة في التحول من استخدام القوة الصلبة إلى استخدام القوة الناعمة، الأمر الذي يدفع باتجاه تحليل وفهم التحولات النظرية والمفاهيمية للقوة الناعمة والسياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية لا سيما في ظل وجود عدم استقرار سياسي في العديد من الدول في العالم مما يدفع باتجاه التركيز على تبني السعودية في سياستها الخارجية لمفهوم القوة الناعمة في ظل ازدياد الصراعات والنزاعات الدولية. كما تظهر أهمية الدراسة في محاولتها دراسة المتغيرات التي تتصل بالقوة الناعمة والسياسة الخارجية والتي لم تتناولها الدراسات السابقة وخصوصاً فيما يتعلق بتبني المملكة العربية السعودية لمفهوم القوة الناعمة بعد تبني السعودية لمشروع رؤية 2030.

فرضيات الدراسة:

تنتقل فرضية الدراسة من وجود علاقة ارتباطية بين توظيف أدوات القوة الناعمة وتعزيز السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية بما يحقق مصالحها على المستويين الإقليمي والدولي.

وهنا يمكن تحديد متغيرات الدراسة كما يلي:

- أولاً: المتغير المستقل: والمتمثل بالقوة الناعمة من الناحية المفاهيمية والنظرية والواقعية في ضوء التفاعلات الداخلية والخارجية والمرتبطة بالسياسة الخارجية.
- ثانياً: المتغير التابع: السياسة الخارجية السعودية والمواقف التي تبنتها السعودية في سياساتها الخارجية تجاه العديد من الدول كاليمن وإيران وتركيا، في ظل وجود ضعف في النظام الإقليمي العربي وازدياد الهيمنة الأمريكية والعديد من المتغيرات الأخرى.

منهجية الدراسة:

إن المنهجية العلمية هي مجموعة إجراءات يضعها الفكر البشري لاكتشاف واقعة علمية وإثباتها، وتتطلب هذه المنهجية إتباع الخطوات والأنشطة المنتظمة، كما أن لها صفات محددة، وتعني كلمة المنهج السير وراء الشيء، والمنهج العلمي للتفسير والتنبؤ وهو إجراءات وأسلوب للوصول للمعرفة، ويتضمن القواعد والخطوات للإجابة على الافتراضات والأسئلة للدراسة المعنية.

ومن هنا فإن المنهجية العلمية في الدراسات السياسية هي طريقة أو أسلوب يلتزم بها الباحث من لحظة البدء في دراسة إحدى القضايا أو الظواهر أو المشاكل السياسية، مع الالتزام بالمعايير والمبادئ التي تعد أحد أجزاء البحث الجيد ومن ذلك الصبر على مشكلات البحث وتأسيس أحكام وتقديرات موضوعية غير مستندة على نوازع الباحث، والجدية في البحث، مع الاستناد للأدلة والحجج والمعطيات العلمية مع عدم التسليم بكل الآراء، وعدم اعتماد المصادر غير الموثوقة وتوافر القدرة على التصوير والتحليل واستشراف المستقبل.

تستخدم الدراسة المناهج التالية وهي المنهج الوصفي التحليلي، ومنهج صنع القرار لتغطية موضوع الدراسة حيث سيتم استخدام المناهج التالية:

- المنهج الوصفي التحليلي: يركز هذا المنهج على أهمية الفهم الصحيح للتطورات المحلية والإقليمية والدولية من خلال التعرف على غرض الدولة وأهدافها وتسلسل مصالحها وأولوياتها الاستراتيجية، وتحليل الظواهر المتكررة في سياسات الدولة الأخرى، فبواسطة التعرف على أهداف الدولة، يمكن ترتيب وتصنيف مصالحها وفقاً لنظام الأولويات، فهناك مصالح يجب الدفاع عنها بأي ثمن، ومصالح يحافظ عليها في ظروف معينة، ومصالح لا يمكن الدفاع عنها ولا المحافظة عليها، فعلى صانع القرار السياسي أن يضع أولاً تسلسلية مصالحه، ثم يدرس التسلسلية في مبادئ سياسات الدول الأخرى وتصرفاتها، حيث سوف تستخدم الدراسة هذا المنهج في فهم استخدام المملكة العربية السعودية للقوة الناعمة في سياستها الخارجية تجاه النظام الإقليمي والنظام الدولي.

— منهج صنع القرار: يعتبر هذا المنهج من أبرز المناهج في البحث العلمي ويعبر عن عملية صنع القرار على أنها عملية التفاعل بين المشاركين على كافة المستويات الرسمية والغير رسمية وتلعب المؤسسة السياسية الدور في اختيار البديل الأفضل من بين البدائل المتاحة الذي يحقق هدفها في المقام الأول ومن أهم المفكرين لذلك المنهج ريتشارد سنايدر، وتعزز استخدامه في البحث العلمي بشكل كبير، وقد تم تطبيق ذلك المنهج من خلال معرفة كيفية اتخاذ صانع القرار الروسي تجاه الأزمة السورية، وفهم قرار النظام السوري باستقدام التدخل الروسي وتأثيره وفق تفاهات واتفاقيات دفاعية لتبرير ذلك التدخل.

مصطلحات الدراسة:

— السياسة الخارجية: هي الإجراءات التي تتخذها السلطة العامة أو دستور الدولة أو نظام الحكم من بين عدة بدائل وفقاً لما هو متوفر من عوامل بقصد إقامة علاقات دولية مع العالم الخارجي إقليمياً ودولياً، سعياً وراء تحقيق أهداف ومصالح وطنية وقومية محددة وفقاً لبرنامج محدد بواسطة أدوات وآليات لها القدرة على وضع تلك الأهداف والمصالح موضع التنفيذ (مدني، 2023، ص 24).

— القوة الناعمة: القدرة على الحصول على ما تريد عن طريق الجاذبية بدلاً من الإغرام أو دفع الأموال وهي تنشأ من جاذبية ثقافة ما، وقد تم تطوير هذا المفهوم في كتاب ملزمون بالقيادة والذي نشر في العام 1990 (ناي، 2007، ص 9).

وتُعرف إجرائياً بأنها: توظيف المملكة العربية السعودية لأدوات القوة الناعمة ومؤثراتها:

1. الحوكمة: الحكم الرشيد والحريات العامة.

2. الثقافة: التبادل الطلابي وانتشار اللغة والثقافة عالمياً.

3. الدبلوماسية: انتشار البعثات الدبلوماسية والشعبية الدبلوماسية.

4. التعليم: انتشار المدارس والجامعات والمراكز البحثية.

5. الدين: من خلال المقدسات الإسلامية.

6. الاستثمار: وتمثل في النفط والاستثمارات (مشروع نيوم).

— تأثير القوة الناعمة على السياسة الخارجية: هي العمل على التعريف باتجاهات وأهداف الدول والوسائل المطبقة لتحقيق الغايات، والتعامل على مستوى المصالح والمحفزات والأهداف والتفضيلات والاستراتيجيات المطلوبة للوصول إلى الأهداف المراد تحقيقها.

— الدور في العلاقات الدولية: "قائمة أو دليل سلوك مميز لشخص أو مكانة، أو منظومة من المعايير والتوصيفات المحددة لسلوكيات شخص أو مكانة اجتماعية" (السهي، 2017: 6).

— العلاقات الدولية: كل علاقات بين وحدات سياسية أو دول أيا كان موضوعها سياسي، اجتماعي، ثقافي، اقتصادي، علمي وهي علاقات تدور في البيئة الدولية عالم السياسة الدولي التي هي بيئة سياسية مختلفة من حيث طبيعتها عن البيئة الدولية الداخلية المجتمع السياسي والسياسة داخل الدولة الواحدة (الكيلاني، 2020: 12).

— النظام السياسي: بأنه نظام التفاعلات الموجودة في كافة المجتمعات المستقلة والتي تضطلع بوظيفتي التكامل والتكيف داخليا وخارجيا وبأنه نمط مستمر للعلاقات الإنسانية يتضمن إلى حد كبير القوة والحكم والسلطة (العدوان، 2013، ص125).

— الاستقرار السياسي: هو حالة من الاتفاق العام في الرأي بين النخبة والجماهير حول القواعد التي يعمل بها النظام السياسي ومدى ارتباط ذلك بمفهوم الشرعية السياسية (رضوان، 2005، ص75).

— عدم الاستقرار السياسي: توافر الفرص لانهيار الحكومة (Aisen and Veiga, 2013, P. 13)
الدراسات السابقة:

أولاً: الدراسات العربية:

دراسة غرز الدين (2024) بعنوان: "مقاربات السياسة الخارجية السعودية ضمن رؤية 2030 في ظل تغيرات البيئة الإقليمية والدولية".

هدفت الدراسة لتناول مقاربات السياسة الخارجية السعودية ضمن رؤية المملكة العربية السعودية 2030 في ظل ما تشهده الساحة الإقليمية والدولية من تطورات وتغيرات، تم استخدام المنهج الوصفي والمنهج التاريخي، وقد تناول العديد من الموضوعات كتفاعلات الملفات الإقليمية والدولية ضمن السياسة الخارجية السعودية، وكذلك انعكاس مشروع رؤية 2030 على السلوك الخارجي السعودي، وقد توصلت الدراسة إلى أن مشروع رؤية 2030 انعكس على سلوك المملكة العربية السعودية الخارجي من خلال التحول للقوة الناعمة، وقد أوصت الدراسة بإجراء مزيد من الدراسات حول القوة الناعمة في السعودية وأثرها على السياسة الخارجية.

دراسة عجمي (2024) بعنوان: "دور الدبلوماسية الرقمية في تشكيل صورة المملكة العربية السعودية في الخارج".

هدفت الدراسة لكشف عن دور الدبلوماسية الرقمية في تشكيل صورة المملكة العربية السعودية في إطار سياستها الخارجية، تم الاعتماد على أسلوب يعتمد المراجعة المنهجية التحليلية للدراسات والبحوث المنشورة في مصادر متعددة، وتم استعراض العديد من الدراسات السابقة التي تناولت السياسة الخارجية السعودية وصلتها بالدبلوماسية الرقمية والنتائج الرئيسية التي نجمت عن هذه الأبحاث والدراسات والتي تؤكد تطور الدبلوماسية الرقمية للسعودية في إطار سياستها الخارجية، وقد توصلت الدراسة لوجود دور للدبلوماسية الرقمية في تطوير توجهات المملكة العربية نحو الخارج في إطار سياستها الخارجية، وقد أوصت الدراسة بضرورة تأسيس هيئة مستقلة للتواصل الخارجي في وزارة الخارجية السعودية.

دراسة أبو القاسم (2023) بعنوان: "تحولات السياسة السعودية تجاه إيران: الدوافع والسمات ونتائج السياسات".

هدفت الدراسة الكشف عن تحولات السياسة السعودية تجاه إيران وبيان الدوافع والسمات ونتائج السياسات، تم استخدام المنهج الوصفي، وتم استعراض المنطلقات والأطر العامة للعلاقة بين السعودية وإيران، والتدافع وسياسة القوة لصدد الأطماع، واستخدام الدبلوماسية وسياسة التهينة في إطار رؤية المملكة للشرق الأوسط الجديد، ومردود السياسات على البلدين، وقد خلصت الدراسة لعدد من النتائج كان من أبرزها: أن تطبيع العلاقات بين السعودية وإيران يتيح بيئة آمنة مستقرة للبلدين، وقد أوصت الدراسة بضرورة البحث عن السيناريوهات المتوقعة التي تعكس العلاقات السعودية الإيرانية.

ثانياً: الدراسات الأجنبية:

دراسة (Aydin & Ramadhan, 2024) بعنوان:

"Opportunities and Challenges of Saudi Arabia's Soft Power Policies Over Indonesia".

هدفت الدراسة للإشارة إلى الدور المهم الذي تلعبه المملكة العربية السعودية في منطقتها وفي الساحة العالمية لحماية اهتماماتها الوطنية من خلال استخدامها لسياسات القوة الناعمة لتحقيق الأهداف المرجوة، استخدمت الدراسة المنهج النوعي، والحصول على البيانات الثانوية من مصادر وتقارير حكومية، توصلت الدراسة إلى أن السعودية تستخدم سياسات القوة الناعمة لتحقيق أهدافها الوطنية، وأنه يوجد لها العديد من الفرص والتحديات لتطبيق سياسات القوة الناعمة مقابل اندونيسيا، أوصت الدراسة أنه من أجل أن تنجح سياسات القوة الناعمة السعودية يجب أن تستثمر في الفرص والتغلب على التحديات، لأن استراتيجيات القوة الناعمة سوف تستمر لتكون موضوع بحث مهم في العلاقات الدولية في المستقبل.

دراسة (Czornik, 2024) بعنوان:

The role of Soft Power in Shopping Saudi Arabia's Regional and global Position.

هدفت الدراسة للتأكيد على الفرضية أن القوة الناعمة سوف تؤسس الأداة القائدة في السياسة الخارجية للمملكة، تحديداً بتعزيزها وتشجيعها من قبل ولي العهد الأمير محمد بن سلمان، استخدمت الدراسة المنهج التاريخي، والتحليل السببي، التحليلي النظامي، وأسلوب تحليل محتوى، توصلت الدراسة إلى أن المملكة العربية السعودية تقوم بعمل مجموعة من الاستثمارات التي هدفها حماية المناطق البحرية، والنظام البيئي في البحر الأحمر من أجل ضمان النمو الاقتصادي الشامل والمستدام، أوصت الدراسة أن القوة الناعمة التي تنتهجها المملكة العربية السعودية سوف توجد لها الصورة العالمية الإيجابية، وتخفف من النزاعات في منطقة الشرق الأوسط.

المبحث الأول

القيادة الدينية والروحية والمساعدات الإنسانية والتنمية

تستمد المملكة العربية السعودية مكانتها الدينية من كونها مهد الإسلام وموطن الحرمين الشريفين، وهو ما يمنحها شرعية دينية وروحية فريدة بين الدول الإسلامية والعربية، لذلك تُعد القيادة الدينية والروحية للمملكة أحد أبرز مصادر قوتها الناعمة التي ساهمت في تعزيز حضورها الدولي والإقليمي، إذ وظفت المملكة هذه المكانة في بناء علاقات قائمة على التضامن الديني وتعزيز قيم الوسطية والاعتدال، تماشيًا مع مبادئ رؤية 2030 التي تؤكد على دور المملكة القيادي في العالمين العربي والإسلامي. كما تمتد أدوات هذه القيادة لتشمل النشاط الإنساني والتنموي الذي يُعد مكونًا رئيسيًا من مكونات القوة الناعمة السعودية، إذ تتبوأ المملكة موقعاً متقدماً في ترتيب الدول المانحة للمساعدات الإنسانية والتنمية على مستوى العالم، من خلال مؤسسات مثل مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية والصندوق السعودي للتنمية، اللذين يساهمان في تقديم الدعم للدول المتضررة من الأزمات والحروب، وفي مشاريع البنية التحتية والتعليم والصحة في الدول النامية. ويُظهر هذا التوجه كيف استطاعت المملكة الدمج بين رسالتها الدينية والإنسانية ضمن إطار رؤيتها الحديثة، لتجعل من المساعدات والتنمية أداة لبناء الثقة وتعزيز مكانتها كقوة مؤثرة بالاستناد إلى القيم والتكافل الإنساني.

وسوف يتم البحث في هذه الأدوات من أدوات القوة الناعمة في هذا المبحث من خلال المطالبين الآتيين:

المطلب الأول: القيادة الدينية والروحية

شكّل الدين عبر مختلف العصور عاملاً مؤثراً في تشكيل مسار العلاقات الدولية، إذ لم يقتصر دوره على المجال الروحي فحسب، بل امتد ليؤثر في سياسات الدول وتفاعلاتها. فقد استُخدم الدين في كثير من الأحيان كقوة ناعمة لتعزيز السلام وبناء جسور التفاهم بين الشعوب وترسيخ قيم التسامح والتعايش، وفي أحيان أخرى جرى توظيفه بصورة سلبية لتبرير الصراعات وإشعال النزاعات والتحريض عليها. ومن ثمّ، فإن إدراك هذا الدور المزدوج للدين ودراسته بعمق يُعد ضرورة أساسية لفهم طبيعة العلاقات الدولية المعاصرة وتحليل توازنات القوى والتأثير فيها.

وقد أولت المملكة العربية السعودية اهتماماً متزايداً بتعزيز دور الدين في العلاقات الدولية من خلال استراتيجيات دبلوماسية حديثة تنسق مع مستهدفات رؤية المملكة 2030، التي تسعى إلى توظيف الدين كأداة للتواصل الثقافي وبناء السلام العالمي. ويُشكّل مفهوم "القوة الناعمة الدينية" أحد أهم محاور هذه الاستراتيجيات، إذ تُستخدم القيم الدينية الإسلامية – بما تتضمنه من مبادئ التسامح، والوسطية، والتعايش – كوسيلة لتعزيز الحوار والتفاهم بين الشعوب والأديان (رؤية المملكة العربية السعودية لعام 2030، 2024).

ويُعدّ مفهوم القوة الناعمة من المفاهيم التي لا تزال تشهد تطوراً مستمراً وتنوعاً في التفسيرات الأكاديمية، نظراً لطبيعة أدائها المتغيرة وتعدد مجالات توظيفها. غير أن إدخال البعد الديني ضمن هذا الإطار تحت مسمى "القوة الناعمة الدينية" يزيد المفهوم تعقيداً، لما يتسم به الدين من خصوصية في التأثير على العقول والوجدان في آنٍ واحد. وقد صاغ الباحث الأمريكي جوزيف ناي هذا المفهوم لأول مرة في مطلع تسعينيات القرن العشرين، معرّفًا القوة الناعمة بأنها "قدرة الدولة على

التأثير في سلوك الآخرين من خلال الجاذبية والإقناع، لا عبر الإكراه أو الإغراء المادي"، مشيرًا إلى أن مصادر تلك الجاذبية تتمثل في الثقافة، والقيم السياسية، والإنجازات المؤسسية للدولة (Nye, 2004).

ومن اللافت أن ناي، رغم وفرة مؤلفاته حول القوة الناعمة، لم يتناول الدين إلا بصورة عابرة، إذ أشار في بعض كتاباته إلى أن انخفاض التسامح الأمريكي تجاه المسلمين ألحق ضررًا بصورة الولايات المتحدة في العالمين العربي والإسلامي، كما أقر بأن بعض الحركات الدينية المنظمة تمتلك قوة ناعمة قادرة على جذب الملايين، إلا أن هذا التأثير قد يتحول إلى نتائج عكسية عندما يرتبط بالتعصب أو عدم التسامح.

وفي السياق السعودي، شكّل الدين الإسلامي منذ تأسيس المملكة الركيزة الأساسية لهويتها الوطنية والسياسية، ومصدرًا مهمًا في بناء علاقاتها مع العالمين العربي والإسلامي. وقبل إطلاق رؤية المملكة 2030، كانت الدبلوماسية الدينية السعودية تركز بصورة رئيسة على دعم المجتمعات الإسلامية من خلال المساعدات الإنسانية، وتمويل المساجد والمعاهد الدينية، وبناء المستشفيات والمرافق التعليمية، إلى جانب خدمة الحرمين الشريفين وتنظيم موسمي الحج والعمرة، فضلاً عن مواقفها الداعمة لقضايا المسلمين في المنظمات الدولية. (رؤية المملكة العربية السعودية 2030، 2024)

ومع انطلاق رؤية 2030، أعادت المملكة تعريف دبلوماسيتها الدينية لتتسق مع متطلبات المرحلة الجديدة، فانتقلت من التركيز على الدعم التقليدي إلى توظيف الدين كقوة ناعمة عالمية، تستهدف تعزيز قيم الاعتدال والانفتاح الثقافي والتعايش السلمي. ومن أبرز معالم هذا التحول سعي المملكة إلى إبراز صورة الإسلام الوسطي المعتدل، ومكافحة الفكر المتطرف، وتحديث المناهج الدراسية لترسيخ قيم التسامح والتنوع الثقافي. كما أطلقت برامج ومبادرات نوعية، مثل برنامج خدمة ضيوف الرحمن الذي يهدف إلى تحسين تجربة الحجاج والمعتمرين عبر بنية تحتية متطورة وخدمات رقمية متقدمة تتيح أداء المناسك بسهولة ويسر.

وفي إطار الدبلوماسية الدينية الحوارية، برزت مبادرة المملكة في إنشاء مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز العالمي للحوار بين أتباع الأديان والثقافات (KAICIID)، وهو أحد أبرز المؤسسات الدولية التي تعزز الحوار والتفاهم بين الأديان والثقافات، وتعمل على مكافحة خطابات الكراهية والتطرف في عالم يشهد تناميًا في الصراعات ذات البعد الديني والثقافي. (KAICIID Dialogue Centre. 2024).

وبذلك، استطاعت المملكة أن تجعل من القوة الدينية والروحية إحدى ركائز قوتها الناعمة الحديثة، موظفة الدين في خدمة التفاهم الإنساني والسلام العالمي، بما يعكس تطورًا نوعيًا في السياسة الخارجية السعودية ضمن مسار رؤية 2030 التي تجمع بين الأصالة والانفتاح، والتقاليد الروحية والتحديث المؤسسي.

ومنذ تأسيسها، جعلت المملكة من الإسلام حجر الزاوية في سياستها الداخلية والخارجية، وسعت إلى دعم المجتمعات الإسلامية عبر إنشاء المعاهد الدينية، وتقديم المساعدات الإنسانية والتنمية، وتمويل المرافق التعليمية والصحية في دول العالم الإسلامي. ومع انطلاق رؤية 2030، أعادت المملكة صياغة دبلوماسيتها الدينية بما يتناسب مع متطلبات العصر، فانتقلت من نموذج الدعم التقليدي إلى نموذج الدبلوماسية الدينية المنفتحة، الذي يقوم على نشر قيم الاعتدال والانفتاح

الثقافي، وهو ما تجسّد في مبادرات مثل مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز العالمي للحوار بين أتباع الأديان والثقافات (KAICIID)، الذي يُعنى بتعزيز التعاون بين أتباع الديانات ونبذ خطابات الكراهية والتطرف. (2024)،

كما تواصل المملكة أداء دورها الروحي في خدمة ملايين الحجاج والمعتمرين الذين يفدون سنوياً إلى الأراضي المقدسة، من خلال تطوير منظومة الخدمات المقدّمة لضيوف الرحمن وتيسير أداء المناسك بأعلى معايير الجودة والتنظيم، وإلى جانب هذا الدور، تواصل السعودية جهودها في مجال المساعدات الإنسانية والتنمية منذ خمسينيات القرن الماضي، حيث تُعد من أكبر المانحين على مستوى العالم، خاصة للدول الإسلامية والعربية المتضررة من الأزمات، وهو ما يجعل من هذه الجهود المساهم الفاعل في ترسيخ صورة إيجابية للمملكة على الساحة الدولية، وتعزيز مكانتها كقوة روحية وإنسانية فاعلة تسعى إلى تحقيق السلام والاستقرار العالميين عبر خطاب ديني معتدل ودبلوماسية قائمة على القيم والتعاون والتفاهم بين الأمم. (إبراهيم، 2023)

وقد انطوى دعم المملكة العربية السعودية خلال العقود السابقة لفكر السلفية على عاملين أساسيين: فبقدر ما مثّلت السلفية مصدراً للشرعية الدينية في الداخل، فقد تحوّلت في الوقت نفسه إلى أداة للشرعية الإيديولوجية على الصعيد الخارجي، واستُخدمت - على نحو واضح - لمحاربة أعداء المملكة، سواء عبر الحركات أو الأيديولوجيات المنافسة. فعلى سبيل المثال، بين عامي 1982 و2005، استثمرت الرياض بشكل مكثّف في نشر الفكر السلفي عالمياً، وخصوصاً في عهد الملك فهد، ما جعل من مشروع بناء شبكة سلفية عالمية جزءاً مهماً من أدوات "القوة الناعمة السعودية". في هذا الإطار، قامت المملكة بتمويل بناء المدارس الدينية، والمساجد، وتقديم المنح الدراسية، ونشر الكتب والمراجع التي تروّج لهذا التيار (الغنام، 2025).

المطلب الثاني: المساعدات الإنسانية والتنمية

تعتبر المساعدات الإنسانية والتنمية إحدى الركائز الأساسية لأدوات القوة الناعمة، حيث تجسّد الدور الرائد الذي تلعبه المملكة العربية السعودية على الصعيدين الإنساني والتنموي تجاه شعوب العالم المختلفة. وتسعى المملكة من خلال هذه المساعدات إلى مد يد العون والعطاء لدعم المجتمعات المحتاجة، انطلاقاً من مكانتها المرموقة في المجتمع الدولي ودورها القيادي في العالمين العربي والإسلامي.

ويعرف مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة المساعدات الإنسانية بأنها الدعم الذي يُقدّم لإنقاذ الأرواح وتخفيف معاناة السكان المتضررين من الأزمات، مع الالتزام الصارم بالمبادئ الأساسية للإنسانية، الحياد، وعدم التحيز، كما ورد في قرار الجمعية العامة رقم 182/46 لعام 2008 (ReliefWeb, 2008). ويعني هذا التعريف أن المساعدات الإنسانية يجب أن تُقدم بصورة مستقلة عن أي أهداف سياسية أو مصالح اقتصادية، مع التركيز على حماية المدنيين وتلبية احتياجاتهم الملحة، سواء في حالات النزاعات المسلحة أو الكوارث الطبيعية أو الأزمات الإنسانية الأخرى.

وتُعتبر المساعدات الإنسانية من أبرز أدوات السياسة الخارجية للدول، إذ تمنحها وسيلة فعّالة لتعزيز مكانتها الدولية وصورتها الإيجابية، بينما تُبرز التزامها بالقيم الإنسانية العالمية. وقد ظهر هذا الدور بوضوح بعد الحرب العالمية الثانية، حيث بدأت الدول في تطوير برامج مختلفة تشمل القروض الميسرة والمساعدات المالية، مع التركيز على فرق نوعية بين المساعدات الإنسانية، التي تهدف بالأساس إلى إنقاذ الأرواح وتخفيف المعاناة، والمساعدات التنموية الرسمية، التي تشمل برامج طويلة الأجل للتدريب، والبنية التحتية، والتنمية الاقتصادية (Lancaster, 2008).

ولا تدخل الاعتبارات السياسية عادةً في دوافع تقديم المساعدات الإنسانية، إلا أن هذه المساعدات قد تُوظف أحياناً لتعزيز نفوذ الدولة أو بناء جسور الثقة بين الشعوب والدول، دون أن يُستغل هذا الدعم بشكل مباشر لتحقيق مصالح ضيقة. ومثال بارز على ذلك ما قامت به المملكة العربية السعودية من تقديم مساعدات إنسانية عاجلة لجمهورية إيران عام 2019 للمتضررين من الفيضانات، في ظل وجود انقطاع كامل للعلاقات الدبلوماسية بين البلدين، حيث تمثل هذه الخطوة نموذجاً حياً على التزام المملكة بالقيم الإنسانية العالمية بعيداً عن أي اعتبارات سياسية (واس، 2019).

وتولي المملكة العربية السعودية اهتماماً بالغاً بالعمل الإنساني والتنموي بوصفه جزءاً أصيلاً من مسؤولياتها الدولية وامتداداً لقيمها الدينية والإنسانية. فقد دأبت القيادة السعودية على تقديم المساعدات إلى الدول التي تواجه أزمات إنسانية أو كوارث طبيعية، انطلاقاً من مبدأ التضامن الإنساني ودعم الاستقرار العالمي. ووفقاً لبيانات منصة المساعدات السعودية الرسمية، بلغ إجمالي ما قدّمته المملكة نحو 33.15 مليار دولار أميركي، موزعة من خلال 15 جهة مانحة إلى 156 دولة حول العالم. كما يُظهر تقرير مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية أن المملكة نقّدت حتى 31 مايو الماضي ما يزيد على 1616 مشروعاً إنسانياً وتنموياً بقيمة تتجاوز 5.26 مليارات دولار، شملت مجالات الصحة، والتعليم، والأمن الغذائي، والإيواء وغيرها، منها 597 مشروعاً في اليمن وحده. (الحميد، 2021)

وتُعد المملكة العربية السعودية من أبرز المانحين الدوليين للمساعدات الإنسانية والإغاثية على الصعيد العالمي، إذ تتبع هذا النهج الإنساني منذ تأسيسها على يد الملك عبدالعزيز - رحمه الله - وتواصل الحفاظ عليه على مدار العقود الماضية. وتشير بيانات منصة المساعدات الإنسانية السعودية إلى أن إجمالي تبرعات المملكة في مجالي المساعدات الإنسانية والإغاثية قد تجاوز 224 مليار ريال سعودي منذ منتصف الثمانينيات الميلادية وحتى عام 2021، ويُلاحظ هذا الالتزام الإنساني بوضوح عند مراجعة البيانات الصادرة عن منظمات الأمم المتحدة خلال العقود الثلاثة الأخيرة، والتي توفر صورة دقيقة عن حجم الدعم السعودي وتوزيعه عبر مختلف الدول والمناطق المتضررة. ويُعد نظام التتبع المالي للأمم المتحدة (Financial Tracking System - FTS) المصدر المركزي والموثوق لتوثيق هذه البيانات، إذ يقدم معلومات محدثة باستمرار، قابلة للتحميل والاستخدام الكامل، حول تدفقات التمويل الإنساني. يشمل النظام البيانات المقدمة من الحكومات المانحة، والصناديق التي تديرها الأمم المتحدة، والوكالات التابعة لها، بالإضافة إلى المنظمات غير الحكومية والجهات الإنسانية الفاعلة الأخرى. (السحمة، 2026، ص 6)

وبهذا، تُظهر المملكة قدرة متميزة على توظيف المساعدات الإنسانية كأداة قوة ناعمة فعّالة، تعزز مكانتها الدولية، وتبرز التزامها بالقيم الإنسانية، مع تقديم دعم ملموس للمحتاجين والمتضررين في مختلف أنحاء العالم، بما يعكس توازناً بين المسؤولية الأخلاقية والدبلوماسية الاستراتيجية. ونجد أن هذه الجهود تعد ركيزة مهمة من ركائز القوة الناعمة السعودية، إذ تساهم في تعزيز صورتها الإيجابية على الساحة الدولية، وتُبرز القيم الإسلامية التي تقوم على إغاثة المحتاجين ونصرة الملهوف، كما تدعم جهودها في ترسيخ السلام والاستقرار الإقليمي والدولي، الأمر الذي يعزز من مكانتها كشريك موثوق وفاعل في النظام الدولي المعاصر. وانطلاقاً من ذلك، يتضح أن المملكة العربية السعودية استطاعت، بفضل رؤيتها القيادية الحكيمة، تحقيق نقلة نوعية في استثمار القوة الناعمة لتعزيز مكانتها على الصعيدين الإقليمي والدولي. فقد شهدت عناصر القوة الناعمة التقليدية لديها تحديثاً وتطويراً، مع إضافة أبعاد جديدة من خلال التوسع في مجالات لم تكن مستغلة سابقاً، مثل السياحة والترفيه.

المبحث الثاني: الاستثمار في الثقافة والتعليم والرياضة والدبلوماسية العامة

تعتبر الثقافة والتعليم والدبلوماسية العامة من أهم أدوات المملكة العربية السعودية في تعزيز القوة الناعمة وتحقيق أهدافها الاستراتيجية على الصعيدين الإقليمي والدولي. فقد أولت المملكة اهتماماً كبيراً بالاستثمار في القطاعات الثقافية والتعليمية، انطلاقاً من رؤيتها الطموحة لعام 2030، لما لهذه القطاعات من قدرة على بناء جاذبية مستدامة للدولة، ونشر قيم التسامح والانفتاح، وتعزيز الصورة الإيجابية للمملكة بين الشعوب المختلفة. وفي هذا السياق، تسعى السعودية من خلال دعم المبادرات التعليمية والثقافية، مثل إنشاء الجامعات والمؤسسات التعليمية، وتطوير المناهج الحديثة، وبرامج المنح الدراسية الدولية، إلى تمكين الشباب السعودي وتصدير صورة حضارية تعكس التوازن بين الأصالة والانفتاح. كما تركز المملكة على الدبلوماسية العامة كأداة فعالة لتقوية علاقاتها الدولية وتعزيز حضورها العالمي، من خلال برامج تبادل الثقافات، والمشاركة في الفعاليات العالمية، ونشر القيم الإنسانية والإسلامية المعتدلة.

وللبحث في هذا الموضوع تم تقسيم هذا المبحث إلى المطلبين التاليين:

المطلب الأول: الاستثمار في الثقافة والتعليم

يشكل الاستثمار في الثقافة والتعليم ركيزة أساسية لتعزيز القوة الناعمة لأي دولة، إذ يتيح لهما التأثير في المجتمعات المحلية والدولية على حد سواء من خلال نقل المعرفة والقيم والمبادئ. وفي هذا الإطار، تركز المملكة العربية السعودية على تطوير البنية التعليمية والثقافية باعتبارها أداة استراتيجية لتعزيز مكانتها الدولية، ونشر قيم التسامح، والوسطية، والابتكار بين أجيال الشباب. فالاستثمار في التعليم لا يقتصر على بناء المدارس والجامعات والمعاهد، بل يشمل تطوير المناهج، وتعزيز البحث العلمي، وتنمية المهارات الرقمية والثقافية، بما يتيح للشباب السعودي المشاركة بفاعلية في المجتمع الدولي. أما الاستثمار في الثقافة فيعكس الهوية الوطنية ويعزز التواصل الحضاري مع مختلف شعوب العالم، من خلال الفعاليات الثقافية، والبرامج التدريبية، والمنح الدراسية، والمبادرات الدولية التي تسهم في نشر قيم المعرفة والحوار البناء بين الثقافات.

وسوف يتم تناول الاستثمار في الثقافة والتعليم من خلال الفرعين الآتيين:

الفرع الأول: الاستثمار في الثقافة:

ارتبط الاهتمام الدولي بمفهوم القوة الناعمة كأحد أبعاد القوة غير الملموسة بمرحلة ما بعد نهاية الحرب الباردة في عام 1990م، حيث باتت الثقافة تُعد أداةً فاعلة لتنفيذ السياسات الخارجية للدول ومنحها الشرعية، بالإضافة إلى كونها وسيلة لفهم مصادر الصراعات الدولية من خلال العودة إلى الاختلافات الثقافية. ومن هذا المنطلق، يُنظر إلى القوة الناعمة للدول على أنها تنشأ من مجموعة متنوعة من المصادر، بما في ذلك الثقافة، القيم السياسية، والمؤسسات، إلى جانب الإنجازات والسمعة الدولية للدولة (هبة، 2020، ص. 16).

وتعرف الثقافة بأنها "مجموعة من الممارسات تشكل مفهوم المجتمع" (مدني، 2023، ص. 25)، وتقاس الثقافة والتي تعبر عن قدرة الدولة على جذب الآخرين لدعم ثقافتها على مؤشر القوة الناعمة من خلال التبادل الثقافي وانتشار لغة الدولة وانتشار ثقافة الدولة على مستوى العالم (أنجي وآخرون، 2021، ص. 213).

اما الاستثمار في الثقافة فيقصد بها: "تخصيص الموارد والتمويل لدعم مجالات مثل الفن، والتعليم، والتراث، بهدف تعزيز القوة الناعمة للدولة عبر التأثير الإيجابي والجاذبية بدلاً من اللجوء إلى الإكراه. ويتضمن ذلك تبني استراتيجيات الدبلوماسية الثقافية وإطلاق برامج تشجع على التبادل الثقافي وتعميق الفهم المتبادل بين الشعوب، بما يساهم في تحسين الصورة الدولية للدولة، وخلق فوائد اقتصادية عبر السياحة وخلق فرص العمل، فضلاً عن تعزيز مكانتها ومصداقيتها على الساحة العالمية". (الحري، 2022).

وتُعدُّ القدرة على الاختراق الثقافي والعلمي للمجتمعات — وخاصة تلك التي تبدو مُغلقة أو متحفظة تجاه التأثيرات الخارجية — من أهم مقومات وجود القوة الناعمة وفعاليتها، ويقصد بالاختراق الثقافي عملية إدخال عناصر ثقافية وفكرية وتقنية جديدة إلى بنية المجتمع بهدف تشكيل أذواقه، وإعادة ترتيب أولوياته القيمية والمعرفية بطرق غير قسرية. وتتحقق هذه العملية عبر عدد من القنوات والآليات المتداخلة، منها على وجه الخصوص: (حسين، د.ت، ص 367)

أ. الوسائط الإعلامية والمرئية: استخدام الأفلام، والمسلسلات، والبرامج الوثائقية، والمحتوى الرقمي لبث قيم وسلوكيات جديدة، ومنح الجمهور نماذج سلوكية وثقافية قابلة للاقتداء.

ب. والفنون والموسيقى والأدب: نشر الممارسات الفنية وأنماط الموسيقى والأدب التي تعكس أنماطاً من التفكير الاجتماعي والثقافي، بما يؤثر تدريجياً في الذائقة والهوية الثقافية لدى الجماهير.

ج. التقدم العلمي والتقني من خلال الترويج للإنجازات التكنولوجية والابتكارات العلمية كجزء من نموذج حياة مرغوب فيه، وإقامة شراكات بحثية ومنح دراسية وبرامج تبادل علمي تقرب النخب وتُنشئ روابط معرفية طويلة الأمد.

د. البرامج التعليمية والتبادلات الأكاديمية: توفير منح دراسية، وإنشاء فروع جامعات أو مراكز بحثية، وتنظيم مؤتمرات وورش عمل، بما يُنمي أجيالاً من القادة والمفكرين المتأثرين بالقيم والمعايير التي تُعزّزها الدولة المصدرة للثقافة.

هـ. السياسات الثقافية الرقمية: استغلال المنصات الرقمية ووسائل التواصل الاجتماعي لتوسيع دائرة التأثير بسرعة وبطريقة مخصصة تستهدف شرائح اجتماعية محددة، وتُعزّز من انتشار الأفكار والصور النمطية المرغوبة.

وتجدر الإشارة إلى أنّ الاختراق الثقافي لا يعني بالضرورة محو الهويات المحلية، بل غالباً ما يعمل عبر آليات الاستفادة المتبادلة والامتزاج، حيث تمزج العناصر المستقبلة بين المعطى الأجنبي والعادات المحلية، فتنتج أشكالاً ثقافية جديدة قد تبني تقارباً في القيم أو تكييفاً تدريجياً للأنماط الاجتماعية. ومن ثم، فإن نجاح هذا الاختراق يعتمد على حساسية الطرف المصدّر في توظيف أدواته (الثقافية، العلمية، التقنية) بطرق تراعي السياقات المحلية، وتتجنب ممارسات القسر الثقافي أو الافتراق القيمي الذي يؤدي إلى مقاومة مضادة.

اما الثقافة السعودية، فتعد نموذجاً حياً على قدرة المجتمعات على بناء هوية ثقافية راسخة تنبع من جذورها التاريخية والدينية، لكنها في الوقت نفسه منفتحة على التطوير والتجديد (الرفاعي، 2021، ص. 45). فالمملكة العربية السعودية لا تمتلك ثقافة واحدة بالمعنى الضيق، بل تضم ثراءً ثقافياً متنوعاً ومتناسقاً، يعكس وحدة وطنية تحتضن الاختلاف وتحافظ على الأصالة وتستوعب الحداثة، لذلك عند تناول الثقافة السعودية، من الخطأ اختزالها في صورة نمطية أو رؤية أحادية. فالمملكة، بامتدادها الجغرافي الواسع وتنوعها القبلي الغني وتاريخها الديني والثقافي العريق، تمثل نموذجاً فريداً

للتنوع الثقافي الداخلي، الذي يتناغم ضمن هوية وطنية موحدة. هذا التعدد في التعبيرات الثقافية . من الفلكلور الشعبي في الجنوب، إلى الجرف التقليدية في الحجاز، وصولاً إلى الشعر النبطي في نجد . لا يُعد تضاداً، بل هو أحد أهم مقومات القوة الثقافية للمجتمع السعودي. وتعمل وزارة الثقافة على إبراز هذا التنوع وتعزيزه من خلال برامجها ومبادراتها الاستراتيجية، بما يتوافق مع رؤية ثقافية شاملة تنسجم مع رؤية السعودية 2030، لتعكس صورة المملكة الحقيقية والمتعددة الأبعاد على الصعيدين المحلي والدولي.

ومن أجل فهم الثقافة السعودية، لا بد من الوقوف عند العناصر الأساسية التي تشكل هويتها الثقافية المتكاملة، وهي تشمل:

أ. الدين الإسلامي: يشكل العمود الفقري للشخصية الثقافية السعودية، ويضبط الإيقاع الاجتماعي والأخلاقي للمجتمع، من أوقات الصلاة إلى الاحتفالات الدينية اليومية، مروراً بالقيم والسلوكيات المجتمعية (الحسن، 2019، ص. 32).

ب. اللغة العربية: ليست مجرد وسيلة للتواصل، بل وعاء للتراث والقيم والهوية، وتتجلى في السعودية من خلال الفصحى واللهجات المحلية المختلفة، التي تعكس خصوصية كل منطقة مع المحافظة على الرابط اللغوي الوطني (الخطيب، 2020، ص. 28).

ج. العادات الاجتماعية: تشمل الضيافة، اللباس، الزواج، التربية، وأنماط العلاقات الأسرية. ورغم التباين الإقليمي، تشترك هذه العادات في قيم مركزية مثل الكرم واحترام الكبير وصلة الرحم والمرءة (الشريف، 2018، ص. 56).

د. الفنون الشعبية: مثل الشعر النبطي، والرزفة، والعرضة، والمجس، والسامري، والتي تعكس التراث التاريخي والعاطفة الجماعية والانتماء المكاني (الهاشي، 2022، ص. 41).

هـ. التراث العمراني: من القصور الطينية في نجد، إلى المباني الحجرية في عسير، إلى البيوت البحرية في جدة، يمثل كل منها تفاعل الإنسان مع البيئة والجغرافيا المحلية ويعكس الذوق الفني المميز لكل منطقة (الفايز، 2021، ص. 67).

ولكون المملكة العربية السعودية تمتاز بمساحة جغرافية واسعة وبيئات طبيعية متنوعة، ما أدى عبر التاريخ إلى ظهور أنماط ثقافية متعددة ومتشابهة. فالجنوب يتميز بثقافة زراعية جبلية، والشمال بثقافة بدوية قائمة على الترحال والشعر الشفهي، بينما تمثل الحجاز ثقافة حضرية متنوعة، ونجد تتميز بخصوصية لغوية وأدبية عريقة. هذا التنوع يعزز الوحدة الوطنية، إذ يُنظر إلى الثقافة السعودية كنسيج متكامل يحافظ على الخصوصيات المحلية دون أن يضعف الهوية الجامعة (العلي، 2020، ص. 75).

ومنذ منتصف القرن العشرين، شهدت المملكة تحولات اقتصادية واجتماعية وتقنية واسعة، ما طرح تحديات ثقافية جديدة. ومع ذلك، فهدت السعودية الحداثة كفرصة لإعادة صياغة الحاضر استناداً إلى الجذور التاريخية، حيث شهدت مجالات التعليم والصحة والفنون والإعلام تطوراً كبيراً دون التخلي عن البعد الثقافي المحلي (العمري، 2019، ص. 49).

ويمكن القول إن الثقافة السعودية ليست مجرد إرث تاريخي أو مجموعة تقاليد جامدة، بل هي منظومة حية ومتطورة قادرة على التفاعل مع المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. إن تعدد المكونات الثقافية داخل المملكة يمثل قوة استراتيجية، لا عائقاً، لأنه يوفر قاعدة غنية للتنوع والابتكار الثقافي، ويسهم في تعزيز الانتماء الوطني لدى المواطنين. ومن هذا المنطلق، فإن الاستثمار الحكومي في إبراز هذا التنوع عبر وزارة الثقافة ومبادراتها المتنوعة ليس فقط وسيلة للحفاظ على الهوية، بل أداة فعالة لتعزيز القوة الناعمة السعودية على المستوى الإقليمي والدولي، من خلال تقديم صورة متكاملة وحيوية عن المملكة تتجاوز الصور النمطية السائدة، وتفتح آفاقاً للتفاعل الإيجابي مع الثقافات الأخرى.

الفرع الثاني: الاستثمار في التعليم

يُعد التعليم إحدى أبرز أدوات القوة الناعمة إلى جانب الأدوات الأخرى التي تم التطرق إليها سابقاً والتي سيتم تناولها لاحقاً، إذ يمثل أحد أهم الوسائل المؤثرة في بناء المجتمعات وتعزيز مكانة الدول على المستويين الإقليمي والدولي. وقد حظي التعليم باهتمام واسع من قبل العديد من الدول وصُنِّع القرار فيها، لما له من أثر مباشر في نشر القيم والثقافة الوطنية خارج الحدود، وتوسيع دائرة التأثير من خلال المنح الدراسية، والتبادل الأكاديمي، والاتصال العلمي بمختلف أشكاله، فضلاً عن إنشاء الجامعات والمراكز التعليمية الدولية التي تسهم في بناء جسور من الفهم المتبادل وتشكيل شبكة من الأصدقاء والمؤيدين لسياسات تلك الدول (العلوني، 2022، ص11).

وفي هذا السياق، يشير العالم أحمد زويل في دراسته المعنونة "القوة الناعمة في العلم" إلى أن كثيراً من الناس يظنون أن قوة الولايات المتحدة الأمريكية تكمن في أفلامها أو شركاتها الكبرى، غير أن نتائج دراسته الاستطلاعية التي شملت 43 دولة أظهرت أن 79% من المشاركين يرون أن إعجابهم بالولايات المتحدة يعود إلى ريادتها في العلوم والتكنولوجيا، وانفتاحها الثقافي والفكري، وجودة جامعاتها، وقدرتها على الابتكار والاكتشاف. ويضيف زويل: لقد شعرتُ بالقوة الحقيقية للعلم كقوة ناعمة عندما قدمتُ إلى الولايات المتحدة عام 1969 لبدء دراساتي العليا في جامعة بنسلفانيا، فاكشفتُ أن العلم لغة عالمية حقيقية، تُقيم روابط جديدة وتفتح الأذهان على الأفكار، مما عزز لديّ تقديرًا عميقاً لقيمة الخطاب العلمي ومنهج التفكير المنطقي في معالجة القضايا المعقدة" (Zewail, 2010, p).

أما فيما يتعلق بدور التعليم كأداة من أدوات القوة الناعمة في المملكة العربية السعودية، فقد أولت المملكة اهتماماً بالغاً بتوظيف التعليم والعلم في تعزيز حضورها الدولي، ويبرز ذلك من خلال برنامج المنح الدراسية الذي تُقدمه للطلاب من مختلف أنحاء العالم. وتُعرَّف المنحة الدراسية بأنها المقعد الدراسي الممنوح لغير السعوديين للدراسة في جامعات المملكة، وتنقسم إلى منح داخلية تُخصَّص للطلاب المقيمين داخل المملكة، ومنح خارجية تُمنح للطلاب القادمين من خارجها، في إطار سعي المملكة لتعزيز التواصل الحضاري ونشر قيمها التعليمية والثقافية عالمياً (العلوني، 2022، ص31-32).

تُقدّم المنح الدراسية في المملكة العربية السعودية بمزايا متفاوتة تشمل المنح المجانية، والمنح الجزئية، والمنح المدفوعة الثمن، وذلك وفقاً للضوابط والقواعد التي تضعها مجالس الجامعات والمؤسسات التعليمية لتنظيم هذا النوع من الدعم الأكاديمي. وتهدف هذه المنح إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاستراتيجية والثقافية والعلمية، من أبرزها:

- أ. نشر رسالة الإسلام وتعليم اللغة العربية على مستوى العالم، مع تعزيز قيم الوسطية والاعتدال.
- ب. إعداد كوادر علمية متخصصة قادرة على الإسهام الفاعل في تنمية مجتمعاتها في مختلف التخصصات.
- ج. تعزيز التعاون العلمي والثقافي بين المؤسسات التعليمية والهيئات الإسلامية والعلمية حول العالم، وبناء شراكات تخدم الإنسانية جمعاء.
- د. استقطاب الطلبة المتميزين علمياً بهدف تحقيق التنوع الثقافي والمعرفي داخل الجامعات السعودية وإثراء البيئة البحثية.
- هـ. تعزيز التضامن الدولي بين المملكة ودول العالم من خلال التعليم والتبادل الثقافي.
- و. تعريف الطلاب الدوليين بالمملكة العربية السعودية، وما تشهده من نهضة علمية واقتصادية وسياسية واجتماعية وصحية، بما يعكس صورتها الحضارية المتقدمة (قرار مجلس الوزراء رقم 94 بتاريخ 1431/3/29هـ).

وقد أولت المملكة اهتماماً واسعاً بتوجيه المنح الدراسية لتشمل مختلف مجالات المعرفة، سواء في العلوم الشرعية التي تميزت بها جامعات مثل جامعة أم القرى، والجامعة الإسلامية، وجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، أو في العلوم التطبيقية والتقنية التي برزت فيها جامعات مثل جامعة الملك سعود، وجامعة الملك عبد العزيز، وجامعة الملك فهد للبترول والمعادن، وجامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية (كاوست).

وتُعد هذه المنح أحد مظاهر القوة الناعمة التعليمية للمملكة، إذ تُسهم في تعزيز حضورها العلمي والثقافي عالمياً، وبناء جسور من التعاون الدولي المستدام. وتشير الإحصاءات إلى أن عدد الخريجين من غير السعوديين في بعض الجامعات السعودية عام 2015 بلغ مستويات مرتفعة، ما يعكس نجاح المملكة في استقطاب الكفاءات الدولية وتخرج كوادر علمية مؤهلة تُمثّل سفراء علم وثقافة في بلدانهم الأصلية. والجدول التالي يوضح عدد الخريجين من الطلبة الأجانب من الذين تم تسجيلهم في بعض الجامعات السعودية في المملكة عام 2015 ما يلي:

جدول (2) خريجو المنح الدراسية في بعض الجامعات السعودية

الجامعة	المرحلة الدراسية	عدد الخريجين غير السعوديين
جامعة الإمام محمد بن سعود	بكالوريوس	211
جامعة أم القرى	بكالوريوس	186
الجامعة الإسلامية	بكالوريوس	672
جامعة الإمام محمد بن سعود	ماجستير	8
جامعة أم القرى	ماجستير	26
الجامعة الإسلامية	ماجستير	64
المجموع		1167

(المصدر: (الأكلي، 2019).

يتضح من البيانات المعروضة أعلاه في الجدول أن الجامعات الإسلامية في المملكة العربية السعودية تمتلك برامج منح دراسية موجهة لعدد كبير من دول العالم، وهو ما يعكس الدور الريادي الذي تؤديه في استقطاب الطلبة الدوليين من مختلف الجنسيات. ويُعزى هذا الاهتمام إلى حرص المملكة على نشر العقيدة الإسلامية وتبليغ رسالة الإسلام إلى العالم أجمع. وقد أشارت دراسة الأكلي (2019) إلى أن عدد المؤسسات التعليمية والجامعات الإسلامية التي ساهمت المملكة في إنشائها أو دعمها خارج حدودها قد تجاوز مئتي مركز تعليمي، من بينها جامعة إفريقية عالمية في السودان التي تُعد من أبرز المؤسسات الإسلامية الوسيطة التي أنشأتها المملكة لنشر الدعوة الإسلامية. كما شمل الدعم السعودي إنشاء مراكز إسلامية في تورنتو (كندا)، وبرازيليا (البرازيل)، وجنيف وبروكسل (بلجيكا)، وأستراليا، إضافةً إلى تمويل عدد من الجامعات والمعاهد في دول الاتحاد السوفييتي السابق مثل جامعة الإمام الشافعي، ومعهد اللغة العربية، ومدرسة نور الإسلام.

يرى الباحث أن المملكة العربية السعودية استطاعت أن توظف التعليم كأحدى أبرز أدوات القوة الناعمة في سياساتها الخارجية والداخلية، من خلال ما تبنته في رؤية المملكة 2030 من سياسات تعليمية طموحة تهدف إلى تعزيز التواصل الحضاري والإنساني مع العالم، ونشر قيم الوسطية والاعتدال، وبناء جيل من الكفاءات القادرة على المساهمة في التنمية الوطنية والعالمية، فبرامج المنح الدراسية واستقطاب الطلبة الدوليين، إلى جانب دعم الجامعات والمراكز التعليمية داخل المملكة وخارجها، تمثل نموذجاً عملياً لاستخدام التعليم كجسر للتقارب الثقافي وبناء الصورة الإيجابية عن المملكة. ومن ثم، فإن التعليم لم يعد مجرد أداة للتنمية المحلية، بل أصبح عنصراً محورياً في تعزيز الدور الريادي للمملكة على المستويين الإقليمي والدولي.

المطلب الثاني: أهداف المملكة العربية السعودية من الاستثمار في القوة الناعمة

تسعى المملكة العربية السعودية من خلال الاستثمار في القوة الناعمة إلى تحقيق جملة من الأهداف الاستراتيجية التي تنسجم مع مرتكزات رؤية المملكة 2030، التي تؤكد على بناء صورة إيجابية ومؤثرة للمملكة في المحافل الإقليمية والدولية. فالقوة الناعمة تمثل أداة فعالة لترسيخ مكانة المملكة كقوة إقليمية مؤثرة تقوم على الاعتدال والتسامح والانفتاح الثقافي، إلى جانب تعزيز نفوذها في مجالات التعليم، والثقافة، والإعلام، والرياضة، والسياحة، والدبلوماسية العامة. كما تهدف المملكة من خلال هذا الاستثمار إلى تحقيق التنوع الاقتصادي وجذب الاستثمارات العالمية عبر تحسين صورتها الدولية، فضلاً عن نشر القيم الإسلامية المعتدلة وتعزيز الحوار الحضاري مع مختلف الشعوب، بما يسهم في بناء بيئة دولية قائمة على التفاهم والتعاون المشترك، ومن خلال هذا التوجه، تعمل المملكة على تحويل مواردها الثقافية والدينية والاقتصادية إلى أدوات تأثير ناعمة تُعزز من مكانتها العالمية وتدعم مسيرتها التنموية الشاملة.

وقد أظهرت دراسة القحطاني (2010م) حول استراتيجية توظيف القوى الناعمة لدعم القوى الصلبة في إدارة الأزمات المرتبطة بالإرهاب في المملكة العربية السعودية، أن الرياض نجحت في المزج بين أدوات القوة الناعمة والقوى الصلبة لمواجهة التحديات الأمنية والفكرية، عبر الاعتماد على مقوماتها الدينية المتمثلة في دستورها القائم على القرآن الكريم، ومكانتها الروحية من خلال رعاية الحرمين الشريفين، إضافةً إلى كفاءة مؤسساتها الأمنية. وأكدت الدراسة على ضرورة تطوير أدوات

القوة الناعمة السعودية لتفعيل مواجهة الفكرية وتعزيز الأمن المجتمعي، وهو ما يشير إلى إدراك المملكة لأهمية الاستثمار في القوة الناعمة كوسيلة لتحقيق الأمن والاستقرار الوطني ودعم مكانتها الدولية.

كما ساهمت المكاسب النفطية الكبيرة التي حققتها المملكة بعد عام 1973 في بناء قاعدة مالية متينة مكّنتها من توسيع نفوذها الثقافي والديني عالميًا، من خلال نشر قيم الإسلام المعتدل ومواجهة التيارات الأيديولوجية المنافسة مثل القومية العربية أو التشييع بعد الثورة الإيرانية (Aydın & Ramadhan, 2024, p.600). وفي هذا الإطار، شكّلت الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة منذ تأسيسها عام 1961 مركزًا مهمًا لتأهيل طلاب من مختلف أنحاء العالم في العلوم الإسلامية، ما ساعد في ترسيخ مكانة المملكة الدينية والفكرية عالميًا، وتعزيز التواصل الحضاري والثقافي مع الشعوب الإسلامية (Nash, 2018).

ومن الناحية الجيوسياسية، استخدمت المملكة القوة الدينية كأداة ناعمة للحفاظ على نفوذها السياسي في العالم الإسلامي، ولا سيّما في دول مثل باكستان وأفغانستان خلال الحرب السوفياتية، حيث ساهمت في دعم التعليم الديني السني ومواجهة التوجهات الأيديولوجية المناوئة (Aydın & Ramadhan, 2024, p.601). وقد عزز هذا النهج موقع المملكة القيادي في العالم الإسلامي ورسخ شرعيتها الأيديولوجية كمرجعية دينية عالمية (إبراهيم، 2023). كما استخدمت هذا النفوذ الديني في تحقيق توازنات استراتيجية في أزمات إقليمية مثل سوريا واليمن، عبر دعم التيارات المعتدلة ومواجهة النفوذ الإيراني (الغنام، 2025).

ويرى الباحث أن هذه السياسات تعكس تحولاً نوعياً في مفهوم القيادة الدينية السعودية من مجرد رمز روحي إلى أداة استراتيجية في السياسة الخارجية. فقد استطاعت المملكة أن تُعيد صياغة الدين كقوة ناعمة حديثة، تجمع بين البعد الروحي والبعد الدبلوماسي، وتوظف قيمها الإسلامية الأصيلة في تعزيز الحوار بين الأديان والثقافات وتحقيق السلام العالمي. ويُعد هذا الدمج بين القوة الروحية والقوة التنموية أحد أبرز مظاهر النضج السياسي الذي جاءت به رؤية 2030، حيث جمعت بين الأصالة الدينية والانفتاح الثقافي، بما يمنح المملكة مكانة أخلاقية وإنسانية متميزة في النظام الدولي.

وفي الإطار الإنساني، أثبتت المملكة حضورها الفاعل في دعم القضايا الإنسانية والإغاثية، حيث أشار وكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية مارك لوكوك إلى أن حجم المساعدات السعودية تجاوز 17 مليار دولار لدعم اليمن، مما يعكس التزامها بمبادئ العمل الإنساني العالمي (المركز السعودي للدراسات والأبحاث، 2023). كما أظهرت دراسة السحمة (2026، ص1) وجود علاقة وثيقة بين حجم الأعمال الإنسانية التي تقدمها المملكة ومؤشر القوة الناعمة، مؤكدة أن المملكة من بين الدول العشر الأولى عالمياً في تقديم الدعم الإنساني والإغاثي، بما يعزز موقعها الريادي في مجالات الدبلوماسية الإنسانية.

بينما في المجال الثقافي، اتجهت المملكة إلى الاستثمار في الثقافة والإبداع كأداة للقوة الناعمة، من خلال تأسيس وزارة الثقافة عام 2018 التي تولّت تطوير القطاعات الثقافية والإبداعية وتنظيم فعاليات كبرى مثل "عام الخط العربي" و"عام القهوة السعودية" (مدني، 2023، ص12). وتهدف هذه الجهود إلى تعزيز الهوية الوطنية وإعادة تقديم الثقافة السعودية للعالم بصورة عصرية تتماشى مع أهداف رؤية 2030 (رؤية المملكة العربية السعودية 2030، 2024).

كما امتد الاستثمار في القوة الناعمة إلى قطاع الإعلام، إذ مؤلت المملكة عددًا من أبرز الصحف والقنوات العربية مثل الحياة والشرق الأوسط، وأطلقت شبكات إعلامية مؤثرة كقناة العربية وMBC وروتانا، إلى جانب دعم مبادرات التدريب الإعلامي مثل أكاديمية جمال (JK Academy) (مدني، 2023، ص31).

وفي قطاع السياحة والترفيه، سعت المملكة إلى جعل هذا المجال رافدًا اقتصاديًا وثقافيًا لتعزيز مكانتها الدولية، مستهدفة جذب 100 مليون زائر سنويًا، من خلال تنوع أنماط السياحة بين الدينية والثقافية والبيئية، وهو ما يرسخ حضورها كوجهة عالمية (مركز القرار، 2021). كما أسست مراكز ثقافية خارجية ملحقة بالسفارات لتعزيز الحوار الثقافي مع الشعوب الأخرى (بن أحمد، 2018).

أما في مجال التعليم والبحث العلمي، فقد دعمت المملكة الأكاديميات التعليمية في الغرب مثل أكاديمية الملك فهد في لندن وموسكو وبون (العلوني، 2022، ص32)، كما رعت جوائز عالمية مثل جائزة الملك فيصل العالمية (2021) التي تُعزز الإبداع والتميز العلمي، إضافة إلى المسابقات الدينية والعلمية التي تنظمها وزارة الشؤون الإسلامية (2022)، في تجسيد واضح لتكامل الدين والعلم كأدوات من أدوات القوة الناعمة.

في ضوء ما تقدم، يرى الباحث أن أهداف المملكة العربية السعودية من الاستثمار في القوة الناعمة تتجاوز حدود تعزيز صورتها الإيجابية أو تحسين علاقاتها الخارجية فحسب، بل تعبر عن رؤية استراتيجية شاملة لإعادة تشكيل موقعها في النظام الدولي باعتبارها دولة محورية تجمع بين الأصالة الدينية والريادة التنموية. فالمملكة لا توظف أدوات القوة الناعمة بصورة تقليدية، وإنما تسعى إلى تحويلها إلى قوة فاعلة ومؤسسية تُسهم في دعم الأمن القومي، وترسيخ الاستقرار الإقليمي، وتعزيز مكانتها كمرجعية دينية وثقافية وإنسانية عالمية. ويستند هذا التوجه إلى مبدأ الدمج بين القوة الروحية والاقتصادية والثقافية في إطار مشروع وطني متكامل تقوده رؤية السعودية 2030، التي جعلت من الثقافة والتعليم والدبلوماسية الإنسانية والإعلام ركائز رئيسية للتأثير الإيجابي في محيطها العربي والدولي. وبذلك، فإن استثمار المملكة في القوة الناعمة يُعد أحد أبرز مظاهر تحولها من دولة تعتمد على النفط إلى دولة تعتمد على المعرفة والرمزية الحضارية، بما يعكس إدراكها العميق لضرورة بناء نفوذ مستدام قائم على القيم والانفتاح والتأثير الثقافي والإنساني، وليس فقط على الموارد الاقتصادية أو القوة العسكرية.

الخاتمة والنتائج والتوصيات

أولاً: الخاتمة

ختامًا، يمكن القول إن القوة الناعمة تمثل أحد الأعمدة الرئيسة في السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية في ضوء رؤية 2030، إذ انتقلت المملكة من الاعتماد على نفوذها التقليدي المرتكز على المكانة الدينية والاقتصادية إلى تبني نهج شامل يقوم على التأثير الثقافي، والدبلوماسية العامة، والانفتاح الإنساني. فقد أسهمت الرؤية في إعادة تعريف الدور السعودي عالميًا من خلال التركيز على الحوار، والتبادل الثقافي، وتعزيز قيم التسامح والاعتدال، إلى جانب الاستثمار في التعليم، والرياضة، والفنون، والإعلام كأدوات لتقوية حضورها الإقليمي والدولي. وفي نهاية الدراسة تم التوصل إلى عدد من النتائج وفي ضوءها تم صياغة عدد من التوصيات.

ثانياً: النتائج

في نهاية الدراسة تم التوصل إلى عدد من النتائج وهي كالآتي:

- 1- يشكل كل من الدين والثقافة عناصر بنيوية في السياسة الخارجية السعودية، إذ يمنحان المملكة طابعاً مميزاً قائماً على الاعتدال والتسامح، ويعززان دورها الأخلاقي والديني في الساحة الدولية.
- 2- تساهم برامج التعليم كأداة للقوة الناعمة والمنح الدولية واستقطاب الطلبة الأجانب في تدعيم التواصل الحضاري ونشر قيم الوسطية والاعتدال، وتساهم في تعزيز مكانة المملكة على المستويين الإقليمي والدولي.
- 3- تشكل الرياضة والأنشطة الثقافية بعداً حديداً للقوة الناعمة، إذ تسهم استضافة البطولات الرياضية والفعاليات الثقافية الكبرى في تحسين الصورة الذهنية للمملكة، ورفع مكانتها كمركز دولي للرياضة والثقافة والترفيه وفق أهداف رؤية 2030.
- 4- تمثل الدبلوماسية العامة والمبادرات الإنسانية أدوات حديثة لبناء صورة إيجابية عن المملكة، من خلال الإعلام، الثقافة، التعليم، والمساعدات الإنسانية، ما يعزز النفوذ السعودي ويخلق تحالفات استراتيجية طويلة الأمد.
- 5- إن الأهداف الاستراتيجية للاستثمار في القوة الناعمة تتجاوز مجرد تحسين الصورة الدولية، لتسهم في إعادة تشكيل موقع المملكة في النظام الدولي، ودعم الأمن القومي، وتعزيز الاستقرار الإقليمي، وتحقيق الريادة الدينية والثقافية والإنسانية على المستوى العالمي.

ثالثاً: التوصيات

في ضوء النتائج السابقة تم صياغة التوصيات الآتية:

- 1- تعزيز الاستفادة من الموقع الجغرافي من خلال تطوير سياسات اقتصادية ودبلوماسية مستندة إلى الموقع الاستراتيجي للمملكة لتعزيز النفوذ الإقليمي والدولي، بما يشمل إقامة شراكات إقليمية ودولية مستدامة.
- 2- تطوير القدرات العسكرية والربط مع القوة الناعمة وذلك من خلال استمرار تحديث القوة العسكرية وربطها بأدوات القوة الناعمة، لتعزيز التوازن الإقليمي والدولي وتحقيق أهداف الاستقرار والأمن.
- 3- تنمية الاقتصاد كرافعة للقوة الناعمة من خلال تعزيز الاستثمارات الاقتصادية، لا سيما في مجالات التعليم، الثقافة، والسياحة، لدعم السياسات الخارجية المستقلة وزيادة الجاذبية العالمية للمملكة.
- 4- التركيز على الدين والثقافة كقوة ناعمة من خلال استمرار دعم المبادرات الدينية والثقافية التي تعكس قيم الاعتدال والتسامح، مع تطوير برامج ثقافية ودينية عالمية لتعزيز الصورة الإيجابية للمملكة.
- 5- تعزيز التعليم والتبادل الثقافي الدولي من خلال زيادة برامج المنح الدراسية واستقطاب الطلاب الأجانب، وتطوير الجامعات والمراكز التعليمية، لتقوية الروابط الثقافية والدبلوماسية وتعزيز مكانة المملكة على المستويين الإقليمي والدولي.
- 6- توسيع الاستثمار في الرياضة والفعاليات الثقافية ودعم البطولات الرياضية والمهرجانات الثقافية الكبرى كمحفزات للقوة الناعمة، لزيادة تأثير المملكة في المجالين الرياضي والثقافي دولياً.
- 7- تطوير الدبلوماسية العامة والمبادرات الإنسانية من خلال استمرار توظيف الإعلام، الثقافة، والتعليم، والدعم الإنساني في الخارج لتعزيز النفوذ السعودي وخلق تحالفات استراتيجية قائمة على الثقة والاحترام المتبادل.
- 8- وضع أهداف استراتيجية واضحة للاستثمار في القوة الناعمة من خلال تحويل أدوات القوة الناعمة إلى قوة مؤسسية فاعلة لدعم الأمن القومي، تعزيز الاستقرار الإقليمي، وترسيخ مكانة المملكة كمرجعية دينية وثقافية وإنسانية على المستوى العالمي.

المراجع:

المراجع العربية:

- إبراهيم، ناجح (2023). القوة الناعمة لسعودية صنعها الله وصاغتها السماء وحفرتها في القلوب، *مجلة آراء الالكترونية*، العدد (188)، الأحد 30 تموز/يوليو 2023 على الرابط الالكتروني: <https://araa.sa/>
- أبو القاسم، محمود (2023). *تحولات السياسة السعودية تجاه إيران: الدوافع والسمات ونتائج السياسات*، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، مكتبة الملك فهد الدولية، الرياض، السعودية.
- الأكلي، فيصل عاتق عايض (2019). *دور القوى الناعمة استراتيجياً في فاعلية السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية*، رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية العلوم الاستراتيجية.
- بن أحمد، يوسف (2018). *القوة الناعمة للمملكة في ظل رؤية 2030*، 18 يناير 2018م، على الرابط: <https://okaz.com> اطلع عليه الاثنين 2025/10/20.
- الحري، محمد حسن، لاستثمار في الثقافة.. المفهوم والآفاق، صحيفة البيان، التاريخ: 31 مايو 2022 الثلاثاء، 2022/5/31 4:49 م على الرابط: <https://www.albayan.ae>
- الحسن، فهد. (2019). *الدين الإسلامي وتأثيره في الثقافة السعودية*. جدة: دار الوطن.
- حميد، هاله (2001). *العلاقات الأمريكية الروسية بعد عام 2001- المسار والمستقبل*، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد.
- الحميد، نايف بن سعد، ملامح القوة الناعمة السعودية في ظل رؤية 2030م، الخميس، 15 يوليو 2021، انظر الموقع الالكتروني: <https://smtcenter.net>
- الخطيب، ماجد. (2020). *اللغة العربية وأثرها في الهوية الوطنية السعودية*. الرياض: المركز الوطني للبحوث الثقافية، ص. 28.
- رضوان، أحمد (2005). *الاستثمار الأجنبي المباشر والاستقرار السياسي*، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.
- الرفاعي، سامي. (2021). *الثقافة السعودية وتطور الهوية الوطنية*. الرياض: دار الفكر العربي.
- رؤية 2030. (2024). *البوابة الرسمية للمملكة العربية السعودية*. تم الاسترجاع من: <https://www.vision2030.gov.sa>
- رؤية المملكة السعودية 2030. على الرابط الالكتروني: <https://www.vision2030.gov.sa/en>
- الزبيدي، زهير (2023). *توظيف القوة الناعمة في السياسة الخارجية الأمريكية، مجلة جامعة واسط، 1(1): 12-28*.
- السحمة، نواف عبد الرحمن محمد (2026). *أثر الأعمال الإنسانية والإغاثية للمملكة العربية السعودية على مؤشر القوة الناعمة، المجلة العربية للإدارة، 46(3)، 1-16*.
- السهي، عبد الله (2017). *العلاقات الأمريكية الإيرانية خلال فترة الرئيس أوباما (2008-2016)* وأثرها على أمن دول الخليج العربي، *دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية*، 25(3): 1-25.
- الشريف، ناصر. (2018). *العادات الاجتماعية في المملكة العربية السعودية: دراسة ثقافية*. الرياض: دار المعارف.
- طشوش، هائل (2010). *مقدمة في العلاقات الدولية*، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع.
- عجمي، هاني (2024). *دور الدبلوماسية الرقمية في تشكيل صورة المملكة العربية السعودية في الخارج، المجلة المصرية لبحوث الاتصال والإعلام الرقمي، 3(3): 1-16*.
- العدوان، طایل (2013). *الاستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا وإيران نحو الشرق الأوسط خلال المدة 2002-2013*، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.
- العلوني، سالم بن محمد (2022). *توظيف التعليم كقوة ناعمة في المملكة العربية السعودية في ضوء خبرات بعض الدول. مجلة الجامعة الإسلامية للعلوم التربوية والاجتماعية، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، 1(10)، 11-58*.
- العلي، سعيد. (2020). *التنوع الثقافي في المملكة العربية السعودية وأثره على الهوية الوطنية*. جدة: دار الحرمين.
- العمري، خالد. (2019). *التحديث الثقافي في السعودية: تحديات وفرص*. الرياض: دار النهضة.
- غرز الدين، علاء (2024). *مقاربات السياسة الخارجية السعودية ضمن رؤية 2030 في ظل تغيرات البيئة الإقليمية والدولية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا*.

الغنام، هشام، التأثير في الخارج: تحوّل القوة الناعمة السعودية بعيداً عن السلفية، نشرت في 5 فبراير 2025 على موقع معهد كارنيغي للسلام الدولي، على الرابط الإلكتروني: <https://carnegieendowment.org>

الفايز، محمد. (2021). التراث العمراني في السعودية: دراسة جغرافية وثقافية. الرياض: دار الثقافة.

القحطاني، سعيد والرفوع، فيصل (2024) أدوار السياسة الخارجية السعودية في المحيط الإقليمي بعد عام (2016)، مجلة اتحاد الجامعات العربية للبحوث في التعليم العالي، 44(3): 55-70.

الكوهد، إباد (2016). استراتيجية القوة الناعمة ودورها في تنفيذ أهداف السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة العربية، رسالة ماجستير غير منشورة، عمان، الأردن.

الكيلاني، عبد العزيز (2020). قطر والأردن: أسس التقارب ومجالاته، تقارير، الجزيرة، قطر.

مدني، مایسة محمد (2023)، القوة الناعمة ودورها في تنفيذ السياسة الخارجية السعودية في أفريقيا (2015 . 2022)، المجلة الجزائرية للمجلات العلمية - ASJP - المركز الوطني للبحث في الإعلام العلمي والتقني، 1(1): 1-20.

المركز السعودي للدراسات والأبحاث (2023). القوة الناعمة السعودية: المساعدات الإنسانية والتنمية نموذجاً. متاح على الرابط: <https://smtcenter.net/?p=24289>

مروان، يوسف. (2025). القوة الناعمة وصناعة الوعي في العصر الرقمي. جريدة الاتحاد الوطني. تم الاسترجاع من: <https://www.newspaper-nuctc.com/public/ar/article/784>

ناي، جوزيف (2007) القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية، ترجمة محمد توفيق البجيرمي، الرياض، مكتبة العبيكان.

الهاشمي، يوسف. (2022). الفنون الشعبية السعودية: الشعر والموسيقى والتراث. الدمام: دار الخليج.

المراجع الأجنبية:

Aisen, A. and Veiga, F.J., (2013). How Does Political Instability Affect Economic Growth?. *European Journal of Political Economy*, 1(1): 1-25.

Aydın, Ramazan; Ramadhan, Jelang (2024). *Opportunities and Challenges of Saudi Arabia's Soft Power Policies over Indonesia, Proceedings of the International Conference on Strategic and Global Studies, (ICSGS 2024)*, Atlantis Highlights in Social Sciences, Education and Humanities: https://doi.org/10.2991/978-94-6463-646-8_36

KAICIID Dialogue Centre. (2024). *Promoting Interreligious Dialogue and Peacebuilding*. Retrieved from: <https://www.kaiciid.org>

Li, Wei. (2021). *China's Belt and Road Initiative: Economic diplomacy and global influence*. Beijing: Tsinghua University Press.

Nash, Carolyn, *Saudi Arabia's Soft Power Strategy in Indonesia, April 3, 2018*, Middle East Institute, at: <https://www.mei.edu/publications/saudi-arabias-soft-power-strategy-indonesia>.

Nye, J. (2004). *Soft Power: The Means to Success in World Politics*. Public Affairs.

Challenges Facing Jordanian Women's Participation in Political Life: A Qualitative Study

Prof. Dr. Lubna Judah Akroush

Department of Social Work, The University of Jordan, Amman, Jordan

Orcid No: 0000-0003-1458-7191 \ Email: l_akroush@ju.edu.jo

Iman Salim Alrefayi

Social Worker, Social Workers Association, Amman, Jordan

Orcid No: 0000-0001-9035-335X \ Email: Imanalrefayi@gmail.com

Aysheh Barhoumeh

Project Coordinator and Researcher,

Phenix Center for Sustainable Development, Amman, Jordan

Orcid No: 0000-0003-0330-6753 \ Email: aishahsalahbarhoumeh@gmail.com

Tasneem Aqel

Project Development and Partnership Officer, Acted, Amman, Jordan

Orcid No: 0000-0003-3916-0354 \ Email: Tasneem_aqel308@yahoo.com

Ricieved	Accepted	Puplished
28/10/2025	20/11/2025	31/12/2025

DOI:

Akroush, Lubna & Alrefayi, Iman & Barhoumeh, Aysheh & Aqel, Tasneem (2025). *Challenges Facing Jordanian Women's Participation in Political Life: A Qualitative Study*, Journal of Political Science and Law, Volum 11, N(46)

Abstract

This study aimed to identify the challenges facing Jordanian women's participation in political life through four main dimensions: social, economic, political, and legislative. A qualitative approach was employed, involving interviews with 21 Jordanian women from diverse social, economic, and political backgrounds. The findings revealed that the main challenges women face in political participation are social and cultural barriers, as well as financial constraints that limit their ability to run for office and manage election campaigns. The study also found that the women's quota system played a significant role in enabling women to enter parliament. The study recommended promoting media discourse to change the stereotypical image of women in politics, strengthening the legislative framework to ensure financial support for female candidates, providing leadership training for women, and reassessing the quota system to ensure fair representation. Overall, the findings highlight that addressing these challenges through the proposed recommendations is essential to enhancing women's active participation in political life.

Keywords: Challenges, Participation, Jordanian Women, Political Life.

تحديات مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية: دراسة نوعية

أ.د. لبنى جودة عكروش

قسم العمل الاجتماعي، كلية الآداب، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن

Orcid No: 0000-0003-1458-7191 \ Email: akroush@ju.edu.jo

إيمان سليم الرفاعي

أخصائية اجتماعية، جمعية الاخصائيين الاجتماعيين، عمان، الأردن

Orcid No: 0000-0001-9035-335X \ Email: Imanalrefayi@gmail.com

عائشة صلاح برهومة

مسؤول مشاريع، مركز الفينيق للتنمية المستدامة، عمان، الأردن

Orcid No: 0000-0003-0330-6753 \ Email: aishahsalahbarhoumeh@gmail.com

تسنيم عقل

تطوير المشاريع والشراكات، جمعية العون والتعاون التقني (أكثد)، عمان، الأردن

Orcid No: 0000-0003-3916-0354 \ Email: Tasneem_agel308@yahoo.com

تاريخ النشر	تاريخ القبول	تاريخ الاستلام
2025/12/31	2025/11/20	2025/10/28

DOI:

للاقتباس: عكروش، لبنى، والرفاعي، إيمان، وبرهومة، عائشة، وعقل، تسنيم (2025). *تحديات مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية: دراسة نوعية*، مجلة العلوم السياسية والقانون، المجلد 11، (العدد 46)

الملخص

هدفت الدراسة التعرف إلى تحديات مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية من خلال تناول أربعة محاور رئيسية: الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، والتشريعية، استخدمت الدراسة المنهج النوعي وقد شملت العينة (21) سيدة أردنية من خلفيات متنوعة، تم إجراء مقابلات معهن من خلال أداة مقابلة تم إعدادها خصيصاً، أظهرت النتائج أن أبرز التحديات التي تواجه النساء في المشاركة السياسية كانت التحديات الاجتماعية والثقافية، إضافة إلى الصعوبات المادية التي تحد من قدرتهن على الترشح وإدارة الحملات الانتخابية، كما تبين أن نظام الكوتا النسائية أسهم في تمكين المرأة من الوصول إلى البرلمان، وأوصت الدراسة بتوجيه الخطاب الإعلامي لتغيير الصورة النمطية للمرأة في المجال السياسي، وتعزيز الإطار التشريعي لتوفير تمويل مخصص للحملات الانتخابية، وتدريب النساء على المهارات القيادية، وإعادة تقييم نظام الكوتا لضمان تمثيل عادل في البرلمان، وتؤكد النتائج أن معالجة هذه التحديات من خلال تنفيذ التوصيات المقترحة تمثل خطوة أساسية نحو تعزيز مشاركة المرأة الفاعلة في الحياة السياسية.

الكلمات المفتاحية: تحديات، مشاركة، المرأة الأردنية، الحياة السياسية.

المقدمة:

تعد مشاركة المرأة في الحياة السياسية إحدى الركائز الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الديمقراطية في المجتمعات، وعلى الرغم من الجهود المتواصلة في الأردن لتمكين المرأة سياسياً وتشريعياً، إلا أن انخراطها في المشهد السياسي لا يزال يواجه العديد من القيود والتحديات، حيث تتنوع هذه القيود بين التحديات السياسية المرتبطة بطبيعة النظام السياسي والبيئة الحزبية، والتشريعات القانونية التي قد تضع قيوداً مباشرة أو غير مباشرة على مشاركتها الفاعلة، وهذه التحديات تلقي بظلالها على قدرة المرأة على ممارسة حقوقها السياسية بشكل كامل وعلى تحقيق تمثيل عادل لها في مواقع صنع القرار.

كما وتعد مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية جزءاً لا يتجزأ من مساعي تحقيق العدالة الاجتماعية وتعزيز الديمقراطية في المملكة، ورغم الجهود الوطنية المبذولة لتعزيز دور المرأة في المشهد السياسي، بما في ذلك اعتماد نظام الكوتا النسائية في البرلمان منذ عام 2003، إلا أن نسبة تمثيل المرأة في المؤسسات السياسية لا تزال متواضعة مقارنة بالطموحات الوطنية والدولية (UN Women, 2021)، وتواجه المرأة الأردنية مجموعة من التحديات التي تحد من مشاركتها الفاعلة، بما في ذلك القيود الثقافية والاجتماعية، إلى جانب العوائق التشريعية التي تعيق تحقيق المساواة الفعلية، حيث تشير التقارير إلى أن العوامل الهيكلية مثل ضعف تطبيق السياسات الداعمة لحقوق المرأة، تلعب دوراً رئيسياً في استمرار هذه الفجوة (USAID, 2020).

أظهرت الدراسات السابقة أن المشاركة السياسية للمرأة تتأثر بمجموعة من العوامل التي تحد من فعاليتها، وتفسر النظريات مثل نظرية التفاعلية الرمزية ونظرية المشاركة السياسية ذلك بأن القيود التشريعية والهيكلية، والعوائق الثقافية والاجتماعية، تلعب دوراً رئيسياً في استمرار الفجوة بين الطموحات الوطنية والدولية وبين الواقع الفعلي لمشاركة المرأة الأردنية في المجال السياسي، كما أن نظام الكوتا النسائية والتزامات الدولة تجاه المعاهدات الدولية مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW) توفر إطاراً داعماً لتعزيز التمثيل النسائي، من هنا تأتي أهمية دراسة هذه القضايا من منظور المرأة نفسها لفهم العوائق التي تواجهها واقتراح حلول عملية لتعزيز مشاركتها السياسية.

وفي السياق ذاته، وعلى الرغم من التحديات المختلفة التي تواجهها المرأة في الدول العربية والغربية على حد سواء فيما يتعلق بمشاركتها في الحياة السياسية، فإن المرأة الأردنية استطاعت أن تثبت وجودها في هذا المجال، متحدىً العقبات التي تحول دون وصولها إلى مراكز صنع القرار، وقد ساهمت المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي وقّعت عليها الدولة الأردنية، مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW) والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، في تعزيز حقوق المرأة السياسية ودعم تمكينها في المجال العام.

مشكلة الدراسة:

تعد مشاركة المرأة في الحياة السياسية عنصراً أساسياً لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز المساواة، ورغم التقدم العالمي لا تزال المرأة تواجه تحديات كبيرة خاصة في الدول النامية، فعلى الصعيد الدولي تشغل النساء (26.7%) من المقاعد البرلمانية وفقاً لتقرير الاتحاد البرلماني الدولي. (Inter-Parliamentary Union, 2022) وفي البرلمانات الوطنية ارتفع تمثيلهن في عام 2024 إلى (33%) وهو أعلى مستوى مسجل لكنه لا يزال بعيداً عن التوازن الكامل بين الجنسين إقليمياً، أما منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فقد سجلت أدنى نسبة تمثيل للنساء في البرلمانات، حيث لم تتجاوز (11.7%) مما يعكس استمرار الفجوة في المشاركة السياسية للمرأة. (World Economic Forum, 2024)

أما في الأردن، فإن مشاركة المرأة الأردنية في المشهد السياسي يعكس واقعاً مليئاً بالتحديات التي تعوق انخراطها الفاعل، فعلى الرغم من وجود نظام الكوتا النسائية والذي خصص (15) مقعد من مقاعد البرلمان الأردني للنساء بموجب قانون الانتخاب لعام 2016، إلا أن نسبة تمثيل المرأة في البرلمان لا تزال منخفضة مقارنة بعدد الرجال، فوفقاً للجنة الوطنية لشؤون المرأة شكلت النساء (20%) فقط من مجموع المرشحين للانتخابات النيابية لعام 2020، وفازت (15) امرأة فقط بمقاعد في مجلس النواب، وهو ما يمثل نسبة (11.5%) من إجمالي الأعضاء (اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، 2024)، علاوة على ذلك، فإن وجود النساء في المناصب القيادية وصنع القرار لا يزال محدوداً، وفقاً لدائرة الإحصاءات العامة لقد بلغت نسبة النساء في المناصب الوزارية في الأردن (9.1%) في عام 2021 بينما ارتفعت في عام 2022 إلى (18.5%)، ثم زادت إلى (24.1%) في عام 2023، مع ذلك انخفضت النسبة في 2024 إلى (15.6%). (دائرة الإحصاءات العامة، 2024)

تعكس هذه الأرقام استمرار التحديات التي تعيق المشاركة الفعالة والمستدامة للمرأة الأردنية في الحياة السياسية، لذا من الضروري مواجهة هذه التحديات والحد منها، مع تقديم توصيات عملية لتعزيز دور المرأة، كما يؤكد التفاوت في التمثيل السياسي بين الجنسين دولياً ومحلياً أهمية تبني سياسات تدعم المشاركة العادلة للنساء في الحياة السياسية، لذا تسعى هذه الدراسة الإجابة على كيف تفسر المرأة الأردنية التحديات الاجتماعية التي تواجهها أثناء مشاركتها في الحياة السياسية، وما أثر التنشئة الاجتماعية والتعليم والدعم المجتمعي والعادات والتقاليد على هذه المشاركة؟ وكيف تفسر التحديات الاقتصادية، وما مدى تأثير الوضع الاقتصادي والدعم المالي على ترشحها ومشاركتها السياسية؟ وكيف تفهم التحديات السياسية التي تحد من وصولها إلى مواقع صنع القرار؟ وأخيراً، كيف تفسر التحديات التشريعية، وما تأثير القوانين والتشريعات الأردنية، بما في ذلك نظام الكوتا النسائية ومشاركتها في الأحزاب السياسية على حضورها في الحياة السياسية؟

أهداف الدراسة واسئلتها:

تهدف هذه الدراسة الكشف عن تحديات مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية، وستحاول هذه الدراسة الاجابة

عن الاسئلة التالية:

1. كيف تفسر المرأة الأردنية التحديات الاجتماعية أثناء مشاركتها في الحياة السياسية؟ وكيف أثرت التنشئة الاجتماعية والتعليم والدعم المجتمعي والعادات والتقاليد على هذه المشاركة؟
2. كيف تفسر المرأة الأردنية التحديات الاقتصادية أثناء مشاركتها في الحياة السياسية؟ وكيف يؤثر الوضع الاقتصادي والدعم المالي على ترشحها ومشاركتها في الحياة السياسية؟
3. كيف تفسر المرأة الأردنية التحديات السياسية أثناء مشاركتها في الحياة السياسية؟ وما هي الدوافع التي تحد من وصولها الى مواقع صنع القرار؟
4. كيف تفسر المرأة الأردنية التحديات التشريعية أثناء مشاركتها في الحياة السياسية؟ وكيف تفسر تأثير القوانين والتشريعات الأردنية على مشاركتها، بما في ذلك نظام الكوتا النسائية ومشاركتها في الأحزاب السياسية؟

أهمية الدراسة:

تتمثل الأهمية النظرية لهذه الدراسة في استنادها الى الأدبيات والدراسات السابقة المتعلقة بمشاركة المرأة في الحياة السياسية، إلى جانب تسليطها الضوء على التحديات التي تواجه المرأة في هذا المجال، مما يعزز الفهم الأكاديمي لهذه القضايا ضمن السياق الأردني.

أما من الناحية العملية، تُعد الدراسة إضافة قيّمة للمكتبة العلمية والوطنية، حيث تقدم رؤى وتوصيات مستندة إلى الأدبيات والتجارب الميدانية لتعزيز مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية، كما تساهم في تمكينها سياسياً من خلال تسليط الضوء على الآليات التي تعتمد عليها لإثبات ذاتها، وباعتمادها على المقابلات توفر الدراسة فرصة للاستفادة من خبرات المشاركات بشكل مباشر، مما يعزز فهم التحديات ويدعم جهود تشجيع المرأة على الانخراط في العمل السياسي، كما تمكّن صناع القرار من الاستفادة العملية من هذه المعطيات لتطوير سياسات وتشريعات أكثر فعالية، وتصميم برامج تدريبية ومبادرات دعم تستهدف إزالة العوائق الهيكلية والثقافية أمام مشاركة المرأة، وتعزيز التمثيل النسائي في مواقع صنع القرار، مما يخلق قاعدة علمية وعملية متكاملة لدعم جهود تمكين المرأة سياسياً وتعزيز مشاركتها الفاعلة في الحياة العامة.

مفاهيم الدراسة والتعريفات الإجرائية:

- **التحديات:** هي العقبات أو الموانع التي تعيق قدرة الأفراد أو الجماعات على تحقيق أهدافهم أو التكيف مع ظروف معينة، يمكن أن تكون هذه التحديات ذات طبيعة مادية أو معنوية وتظهر في مختلف جوانب الحياة، مثل: التعليم، العمل، السياسة، أو حتى الحياة اليومية، وتشكل التحديات موضوعاً محورياً في العديد من الدراسات الاجتماعية والنفسية، حيث تؤثر على الأداء الشخصي أو الجماعي، وتتطلب استراتيجيات للتغلب عليها (Lazarus and Folkman, 1984).

- التحديات الاجتماعية: هي مجموعة من العوامل البيئية والسلوكية التي تؤثر سلباً على الأفراد في المجتمع، وقد تتراوح هذه العوامل بين القيم الثقافية الموروثة والعادات التي تقيّد الأفراد وتحد من مشاركتهم في مختلف المجالات (Fathi, 2018).
- التحديات الاقتصادية: تتعلق بالعوامل المالية والاقتصادية التي تؤثر في القدرة على التفاعل والمشاركة السياسية، مثل البطالة والتضخم والتفاوت في الدخل (Atieh, 2022).
- التحديات التشريعية: هي التحديات التي تتمثل في عدم وجود نص قانوني أو عدم تطبيق النص القانوني الموجود إما جهل في النصوص القانونية أو بسبب الاستقواء على القانون، وتتمثل التحديات التشريعية التي تواجه المرأة في الحياة السياسية في قلة عدد المقاعد المخصصة لها في المجالس، إضافة إلى النظرة السلبية تجاه نظام الكوتا، حيث يُنظر أحياناً إلى المرأة المنتخبة عبر هذا النظام كعضو من الدرجة الثانية داخل المجلس. (UNDP, 2022)
- وتقاس تحديات مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية باستخدام أدوات بحثية متنوعة مثل الاستبانات والمقابلات، التي تهدف إلى دراسة العوامل التي تؤثر على قدرة النساء على التفاعل مع بيئاتهن السياسية وتحقيق أهدافهن، حيث يتم تصنيف هذه التحديات إلى أنواع متعددة (اجتماعية، نفسية، اقتصادية، وسياسية)، وتُقيّم وفقاً لتأثيرها الفعلي على مشاركتهم السياسية ومدى تأثيرها على قدرتهم على الانخراط في الحياة السياسية.
- مشاركة المرأة: المشاركة السياسية هي مقياس للقدرة على التأثير في عملية اتخاذ القرارات من خلال التواجد في المناصب السياسية أو المؤسسية، اما بالنسبة للنساء فهي تشمل نسبة النساء اللواتي يشغلن المناصب السياسية، مثل المقاعد البرلمانية، والمناصب التنفيذية في الحكومة. (الحري، 2024).
- ويمكن تعريف مشاركة المرأة اجرائياً بأنها تحليل نسبة النساء في المناصب السياسية، مثل المقاعد البرلمانية، والمناصب الوزارية، والمشاركة في الأحزاب السياسية، والمشاركة في الحملات الانتخابية، بالإضافة إلى تقييم مستوى تأثيرهن في صنع القرار السياسي.
- الحياة السياسية: هي العملية التي يتم من خلالها تنظيم العلاقات بين الأفراد والجماعات داخل الدولة، وتحديد كيفية توزيع السلطة والموارد، حيث تشمل الحياة السياسية المؤسسات السياسية، مثل الأحزاب السياسية والبرلمانات، وكذلك العمليات السياسية، مثل الانتخابات والتشريع والسياسات العامة (الرواشدة، العرب، 2016).
- وتعرف الحياة السياسية اجرائياً بمستوى تواجد المرأة الأردنية في المناصب السياسية، مثل البرلمانات والمجالس المحلية، يتم قياسها من خلال نسبة المقاعد البرلمانية التي تشغلها النساء، وكذلك مشاركتهم في الأحزاب السياسية والمناصب التنفيذية.

المدخل الى الدراسة:

تتناول هذه الدراسة تحديات مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية من خلال تسليط الضوء على رغبتها في الانخراط السياسي، واستعراض تأثير كل من التشريعات والقوانين، وطبيعة المجتمع وثقافته، إضافة إلى العوامل الاقتصادية على مستوى مشاركتها السياسية، حيث تعدّ مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية محوراً مهماً لفهم التغيير الاجتماعي والسياسي في المملكة، فقد شهدت هذه المشاركة تطورات ملموسة، بدءاً من مشاركتها المحدودة في المجالس المحلية وصولاً إلى تقلدها مناصب حكومية هامة، رغم التطورات والجهود المبذولة لرفع الوعي بقضايا المرأة المجتمع، إلا أنها لم تتحول إلى حركات فاعلة لتغيير الصورة النمطية للمرأة، رغم الجهود المبذولة لرفع الوعي بقضايا المرأة لدى بعض فئات المجتمع، إلا أنها لم تتحول إلى حركات فاعلة لتغيير الصورة النمطية للمرأة، ولا تزال هناك حاجة لتطوير أدوات العمل وتوسيع نطاق الخطاب ليشمل فئات أوسع، بما يساهم في تحقيق تغيير أعمق وأكثر فاعلية.

تعد مشاركة المرأة في الحياة السياسية من القضايا الحيوية التي تتطلب جهوداً متكاملة للتغلب على التحديات التي تحد من فعاليتها في هذا المجال، ومن أبرزها التحديات الثقافية والاجتماعية التي تعزز في العديد من الحالات النظرة الذكورية التي تفضل الرجال في الأدوار السياسية، وفي هذا السياق أظهرت دراسة (Atieh, 2022) أن المعوقات الثقافية والاجتماعية تشكل أكبر عائق أمام مشاركة المرأة السياسية مقارنة بالعقبات القانونية، وأكدت أيضاً على أن النظرة المجتمعية النمطية لدور المرأة تمثل العائق الرئيسي أمام تمكينها في الحياة السياسية، مشيرة إلى أهمية تبني استراتيجيات طويلة المدى تهدف إلى تغيير هذه الصور النمطية وتعزيز ثقافة المساواة بين الجنسين بالإضافة إلى تشجيع النساء على التوجه نحو مجالات أكاديمية ومهنية متنوعة بعيداً عن الأدوار التقليدية المرتبطة بالرعاية والخدمات.

وباعتبار المرأة شريكاً أساسياً في عملية التنمية تُعد مشاركتها السياسية عنصراً جوهرياً في تعزيز الأداء الديمقراطي، كما تشكل مشاركتها عاملاً محورياً في إحداث تغييرات جوهريّة في ممارسات الأحزاب السياسية ومؤسسات صنع القرار، فإن زيادة عدد النساء في مواقع صنع القرار يساهم تعزيز الاستقرار السياسي والاجتماعي، كما يدعم بناء التشريعات المتعلقة بقضايا أساسية، مثل الصحة، والتعليم، ورعاية الأطفال، والبنية التحتية، ومناهضة العنف ضد المرأة، كما يشكل تمثيلهن مصدر إلهام للفتيات للسعي نحو التعليم العالي والانخراط في مسارات مهنية متنوعة. (UN Women, 2024)

مراحل تطور مشاركة المرأة في الحياة السياسية:

بدأت مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية منذ العقود الأولى من تأسيس المملكة الأردنية الهاشمية، حيث شهد الدستور الأردني منذ إقراره في عام 1952 تطوراً تدريجياً نحو تعزيز دور المرأة في الحياة السياسية (الدستور الأردني، 1952)، وفي عام 1974، مُنحت المرأة حق المشاركة في الانتخابات البلدية، لكن دون إمكانية الترشح، كما تم إصدار قانون يمنح المرأة حق الانتخاب والترشح، حيث بدأ تطبيقه فعلياً في الانتخابات البرلمانية عام 1989، وفي نفس العام شاركت المرأة الأردنية ولأول مرة كناخبة ومرشحة، لكنها لم تحصل على أي مقعد، وفي انتخابات عام 1993 تمكنت امرأة واحدة لأول مرة في تاريخ المملكة وهي توجان فيصل من الوصول إلى مجلس النواب، ليعود الرقم إلى الصفر في عام 1997. (راصد، 2020)

وفي عام 2003 تم لأول مرة إقرار نظام المقاعد المخصصة للمرأة "الكوتا" الذي ينص على تخصيص ستة مقاعد للنساء في مجلس النواب وذلك بهدف زيادة مشاركتها في الحياة السياسية وتمثيلهن في المجالس النيابية، حيث يهدف هذا التشريع إلى ضمان حضور أكبر للمرأة في البرلمان، ويُعد من الأدوات الأساسية لإزالة العقبات الاجتماعية والسياسية التي قد تعيق مشاركتها في المؤسسات التشريعية مما يشكل خطوة مهمة نحو تعزيز دورها السياسي، ومنذ ذلك الحين توالى ارتفاع الحصة المخصصة للمرأة من المقاعد من (6) مقاعد من أصل (110) في العام 2003 إلى (12) مقعد من أصل (120) في عام 2010، مما يعكس التزام الدولة بتعزيز دور المرأة في البرلمان، وفي المجلس السادس عشر تمكنت مرشحة واحدة من الفوز بالتنافس، إضافةً إلى الفائزات بالمقاعد المخصصة للمرأة، وفي انتخابات مجلس النواب السابع عشر فازت (18) امرأة منهن (15) سيدة ضمن المقاعد المخصصة للنساء من أصل (150) مقعد بموجب قانون الانتخاب المعدل لعام 2012، وبموجب قانون الانتخاب لعام 2016 تم تخفيض عدد مقاعد مجلس النواب إلى (130) حُصص منها (15) مقعداً للنساء، وتمكّنت (5) نساء في انتخابات مجلس النواب الثامن عشر من الفوز بالتنافس إلى جانب المقاعد المخصصة للمرأة، وهو ما شكّل ارتفاعاً ملحوظاً في نسبة التمثيل النسائي (15.4%)، إلا أنّ نتائج انتخابات عام 2020 شهدت تراجعاً في نسبة تمثيل المرأة عنها في العام 2016 حيث نجحت فقط (15) مرشحة على المقاعد المخصصة للمرأة و بنسبة تمثيل (11.5%)، وفي انتخابات مجلس النواب العشرين في عام 2024 قد شهدت تحسناً ملحوظاً في تمثيل المرأة حيث نجحت (27) سيدة في الوصول الى المجلس مما رفع نسبة التمثيل النسائي إلى (19.6%) وهي أعلى نسبة منذ تم منح المرأة حق الترشح والانتخاب منذ عام 1974، ومن بين هؤلاء الفائزات كانت (9) سيدات من القوائم الحزبية و(18) سيدة عبر نظام الكوتا، نصفهن ينتمين إلى أحزاب سياسية (اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، 2024)، مما يظهر ان القوانين والتشريعات تلعب دوراً محورياً في تحديد مدى قدرة المرأة الأردنية على المشاركة السياسية إذ توفر إطاراً داعماً يساهم في تعزيز حضورها وتأثيرها في المشهد السياسي، ويبرز نظام الكوتا النسائية كأحد أبرز هذه التشريعات، ويُعتبر خطوة إيجابية نحو تعزيز مشاركتها السياسية.

ومن جانب آخر جاءت المجالس البلدية والمحلية كجزء من الإصلاحات السياسية التي بدأت في التسعينيات بعد استئناف الحياة الديمقراطية في الأردن عام 1989، وقد شهدت انتخابات عامي 1995 و1999 زيادة تدريجية في عدد المرشحين والناخبين، مما أسهم في تعزيز دور المجالس البلدية في التنمية المحلية، وفي عام 2003 أُجريت الانتخابات وفقاً لقانون البلديات لعام 2002 الذي منح الحكومة حق تعيين رؤساء البلديات ونصف أعضاء المجالس، بينما يتم انتخاب النصف الآخر، خلافاً للقانون الذي جرت بموجبه الانتخابات البلدية السابقة عام 1999 والذي يسمح بانتخاب كل أعضاء المجلس البلدي بالكامل وقد أثار هذا القانون انتقادات من بعض الأحزاب مثل جبهة العمل الإسلامي، التي قاطعت الانتخابات احتجاجاً على هذا النظام (الجزيرة، 2003)، ثم في عام 2007 جاء قانون البلديات رقم (14) ليعزز المشاركة الشعبية العامة ويحقق عدالة تمثيل نسبية للمرأة من خلال الكوتا، التي تم تخصيصها بنسبة (20%) من عدد أعضاء المجالس البلدية، وقد ساهمت هذه التعديلات بإيجاد مشاركة شعبية واسعة في الانتخابات وعملت على تحفيز وتمكين النساء من الترشح والانتخاب، ووافقت نسبة مشاركتهن في الانتخابات البلدية عام 2007 (50%) من مجموع المقترعين. (اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، 2010)

وبحلول عام 2015 تم تعزيز تمثيل النساء من خلال قانون الانتخاب رقم (41) لسنة 2015 الذي أضاف الى التعيين تخصيص ما نسبة "لا تقل" عن (25%) من مقاعد المجالس البلدية للنساء وفق المادة رقم (3) من القانون، مما ساهم بشكل كبير في تعزيز دورهن في اتخاذ القرارات المحلية فقد بلغت نسبة تمثيل الاناث (27.8%)، وفي انتخابات عام 2017 شغلت النساء ما نسبته (41%) من عضوية المجالس البلدية، حصلن عليها من خلال التنافس الحر والكويتا والتعيين، وتم في عام 2020 إجراء المزيد من التعديلات لتحسين سير العملية الانتخابية وتعزيز المشاركة المجتمعية مع وضع إطار قانوني يتيح لهن الفرصة في الترشح والمشاركة بشكل أكبر في الشؤون المحلية (اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، 2022) وفي الانتخابات الأخيرة عام 2022 بلغت نسبة تمثيل الاناث في المجالس (البلدية) المحلية (28.5%) (جمعية معهد تضامن النساء الأردني، 2025) وأشار المعهد الى أن لجنة تحديث منظومة الحياة السياسية التي تشكلت عام 2021 خرجت بتوصيات تعد رؤية حقيقية واحدة لكنها تبقى في إطار التوصيات وتحتاج إلى إطار تشريعي فاعل لضمان التنفيذ الأمثل، حيث قدّمت اللجنة حزمة من المخرجات الطموحة التي تُعد خطوة متقدمة نحو ترسيخ التعددية والعدالة التمثيلية، منها: تخصيص ما لا يقل عن 30% من مقاعد المجالس المنتخبة للنساء على مستوى المحافظات والبلديات، بالإضافة إلى تشكيل "مجالس ظل" لتمكين وتأهيل النساء كخطوة تحضيرية لمجالس منتخبة أكثر فعالية وكفاءة، والزامية تشكيل لجان دائمة للمرأة في هياكل الإدارة المحلية، بالإضافة إلى ربط الموازنات المحلية بالاستجابة للنوع الاجتماعي ومعالجة التحديات التي تواجه النساء محلياً، ورغم أن هذه المخرجات تشكّل تقدماً على صعيد التفكير التنموي والسياسي، إلا أنها ما تزال بحاجة إلى ترجمة حقيقية في مواد القانون، وإلى إرادة سياسية تضمن تنفيذها بشكل فعلي لا رمزي من خلال مجموعة من الإجراءات الفاعلة التي تحقق الإرادة والهدف.

أما فيما يتعلق بالأحزاب السياسية، ففي عام 2022 صدر قانون الاحزاب السياسية رقم (7) ليحل محل القوانين السابقة التي نظمت عمل الأحزاب في الأردن، يهدف هذا القانون إلى تعزيز الحياة الحزبية، وتمكين المشاركة السياسية خاصة للشباب والمرأة من خلال وضع قواعد واضحة لتأسيس الأحزاب وتنظيم عملها، وينص على "أن يؤسس الحزب على أساس المواطنة والمساواة بين الأردنيين، والالتزام بالديمقراطية واحترام التعددية السياسية، ولا يجوز تأسيس الحزب على أسس دينية، أو طائفية، أو عرقية، أو فئوية، أو على أساس التفرقة بسبب الجنس أو الأصل" كما ويشترط أن تكون نسبة النساء في المؤسسين لا تقل عن (20%)، بهدف تعزيز دور المرأة في الحياة السياسية والحزبية (الهيئة المستقلة للانتخاب، 2022) وهذا الأمر أدى إلى تأسيس العديد من الأحزاب النسائية التي تسعى إلى تمكين المرأة الأردنية وتعزيز مشاركتها السياسية، فقد شهدت السنوات الأخيرة ارتفاعاً ملحوظاً في نسبة النساء المنتسبات للأحزاب السياسية، فوفقاً للتقرير التفصيلي للانتخابات النيابية الصادر عن الهيئة المستقلة للانتخاب عام 2024 قد بلغت نسبة النساء (44.5%) من إجمالي الأعضاء في (38) حزباً مرخصاً، حيث شهدت قوانين الانتخاب والأحزاب السياسية العديد من التعديلات التي تدعم مشاركة المرأة، وتم تخصيص مقاعد محددة للنساء في البرلمان والمجالس المحلية، إضافة إلى التشريعات المرتبطة بالأحزاب السياسية التي تهدف إلى تعزيز حضور النساء في الحياة السياسية.

تحديات مشاركة المرأة في الحياة السياسية:

تعد المشاركة السياسية للمرأة من المواضيع الحيوية التي تشغل العديد من الباحثين والمختصين في دراسات التنمية وحقوق الإنسان، ففي السنوات الأخيرة شهدت العديد من الدول بما فيها الدول العربية تقدماً ملحوظاً في تمكين النساء سياسياً إلا أن هذه المشاركة لا تزال تواجه تحديات متعددة تتراوح بين التحديات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية، تلعب هذه التحديات المختلفة دوراً مهماً في دفع المرأة نحو المشاركة الفاعلة في الحياة السياسية، ومنها الدعوة للمساواة في الحقوق، التأثير على السياسات التشريعية وتحقيق العدالة الاجتماعية، وقد سلطت العديد من الدراسات الضوء على هذه التحديات، مؤكدة أهميتها في تعزيز حضور المرأة في المجال السياسي، ومن هذه التحديات:

1. **التحديات الاجتماعية:** تعد العدالة والمساواة بين الجنسين من أبرز المحركات التي تدفع المرأة إلى الانخراط في العمل السياسي، إذ تسعى للحد من الفجوة في مراكز صنع القرار وضمان حقوقها السياسية المتساوية مع الرجل، مثل حق الترشح والانتخاب والمشاركة الفاعلة في السياسات العامة، كما تساهم هذه المشاركة في تغيير الصورة النمطية لدور المرأة في المجتمع وتعزيز قبولها في المناصب القيادية.

من جهة أخرى، ركز جلاله الملك ضمن الورقة النقاشية الثالثة لعام (2013) على دور النساء في ضمان نجاح الديمقراطية، مما يعكس أهمية الدعم الاجتماعي في تمكين المرأة في مختلف الأدوار السياسية والاجتماعية، وفي ذات السياق أظهرت دراسة (العبيدات، 2017) أهمية تحقيق المساواة في الحقوق السياسية بين الجنسين وأثرها على مشاركة المرأة في الحياة السياسية، كما تناولت دراسة (الرفاعي، 2018) التحديات الاجتماعية التي تواجه المرأة في العمل السياسي وكيف تؤثر المساواة بين الجنسين في زيادة مشاركتها، وأظهرت دراسة (حماد، 2021) تأثير المشكلات الاجتماعية والمشاكل الشخصية والتنشئة الاجتماعية على مدى وصول المرأة للمناصب العامة والمواقع القيادية، وقد أوصت بضرورة العمل على ترسيخ النشاط السياسي الخاص بالمرأة مما قد يشكل دعم سياسي لها.

2. **التحديات المجتمعية:** تزداد أهمية الدعم المجتمعي الذي تتلقاه المرأة من الحركات النسوية، الأسرة، والمجتمع بشكل عام في تعزيز مشاركتها في الحياة السياسية، حيث يساهم هذا الدعم في رفع ثقة المرأة بنفسها ويحفزها على الإيمان بقدرتها على التأثير في صنع القرار، كما يتيح لها تجاوز العوائق الاجتماعية التي قد تحول دون مشاركتها الفاعلة في الساحة السياسية، كما يساعد على محاربة الصور النمطية السلبية عن دور المرأة في السياسة، ويعزز من قبولها كفرد فاعل في المجال العام، ومن جهة أخرى ركزت الورقة النقاشية الثالثة لعام (2013) على دور النساء في ضمان نجاح الديمقراطية، ما يعكس الدعم الاجتماعي لتمكين المرأة في مختلف الأدوار السياسية والاجتماعية.

وقد أظهرت دراسة (العتيبي، 2020) تأثير الدعم المجتمعي على المشاركة السياسية للمرأة في منطقة الخليج، حيث وجدت الدراسة أن الدعم المجتمعي المقدم من قبل الأسرة والمجتمع المحلي له تأثير إيجابي على تشجيع النساء على الانخراط في الحياة السياسية، خاصة عندما يكون هذا الدعم مشروطاً بموافقة الأفراد الرئيسيين في المجتمع، مثل الزوج أو الوالدين، وقد تبين أن النساء في المجتمعات التي تشهد دعماً قوياً من الحركات النسوية أو منظمات المجتمع المدني أكثر قدرة على تجاوز التحديات الاجتماعية والثقافية التي قد تقيد مشاركتها السياسية.

3. التحديات الثقافية والتعليمية: تعتبر التحديات الثقافية والتعليمية من المحركات الأساسية التي تعزز من مشاركة المرأة السياسية، حيث يؤدي نشر الوعي والتعليم إلى رفع مستوى إدراك المرأة لأهمية دورها السياسي وتأثيره على المجتمع، كما يساعد الانخراط في السياسة على تحدي الصور النمطية حول المرأة وتعزيز تقبلها كقائدة سياسية، مما يساهم في تعزيز هويتها الثقافية ودورها في المشهد الاجتماعي.

وفي سياق متصل تناولت الورقة النقاشية السابعة لعام (2017) أهمية التعليم في تمكين المرأة وزيادة مشاركتها في السياسة، مما يساهم في تحسين مستوى المعرفة والمهارات اللازمة للمرأة للمشاركة الفعالة في الحياة السياسية، كما أظهرت دراسة (العززي، 2019) أن التعليم ونشر الوعي يساهمان بشكل كبير في تعزيز فهم المرأة لدورها في الحياة السياسية وتحدي الصور النمطية عنها، كما تناولت دراسة (الشامي، 2016) تأثير الصور النمطية على مشاركة المرأة في السياسة، موضحة أن تحطيم هذه الصور يعزز من فرص مشاركتها في المجالات السياسية، من جهة أخرى يؤكد (أبو حمود، 2018) على ضرورة تكثيف التوعية السياسية للمرأة من خلال الأحزاب والنقابات ووسائل الإعلام المتنوعة، وأن عملية التمكين السياسي للمرأة الأردنية يجب أن تجري في سياق تمكين المجتمع جماعات وأفراد، تعليمياً وثقافياً واقتصادياً وسياسياً واجتماعياً، وهذا يفترض خلق بيئة ثقافية مجتمعية داعمة لمشاركة المرأة في جميع المجالات.

4. التحديات الاقتصادية: تلعب التحديات الاقتصادية دوراً حاسماً في تشجيع المرأة على المشاركة السياسية، حيث تتيح لها فرصة التأثير على السياسات الاقتصادية التي تؤثر على حياتها اليومية، فالمرأة تسعى من خلال العمل السياسي إلى تحسين وضعها الاقتصادي، سواء عبر تعزيز الفرص في سوق العمل أو دعم سياسات توفر بيئة اقتصادية أكثر إنصافاً، كما أن وجود النساء في مواقع صنع القرار يساهم في تبني سياسات أكثر دعماً لحقوق المرأة الاقتصادية وتعزيز ريادتها للأعمال.

في ذات السياق أكدت الورقة النقاشية الرابعة لعام (2014) على ضرورة تمكين المرأة في السياسة كجزء من بناء دولة قوية تستند إلى العدالة والمساواة، مما يرتبط بالتمكين الاقتصادي والسياسي في سياق التنمية المستدامة، كما وأظهرت دراسة (السالم، 2015) أن مشاركة المرأة في السياسة تساهم في تحسين وضعها الاقتصادي وزيادة الفرص الاقتصادية المتاحة لها، وأكدت دراسة (الخالدة، 2020) على أن تمكين المرأة سياسياً يساهم في تحسين الوضع الاقتصادي للنساء من خلال تبني سياسات داعمة لحقوقهن، وأظهرت دراسة (UN Women, 2024) ان النساء يواجهن العديد من العوائق الاقتصادية، من أبرزها حصولهن على موارد مالية أقل مقارنة بالرجال سواء من الأحزاب السياسية أو خلال الحملات الانتخابية، ويضاف إلى ذلك محدودية وصولهن إلى الشبكات والدعم المالي، لا سيما في الدول النامية، حيث قد تشكل حتى رسوم الترشح الرمزية عائقاً يمنع العديد من النساء من خوض غمار الانتخابات، وتُبرز هذه التحديات أهمية إدماج المعوقات الاقتصادية ضمن أولويات استراتيجيات تمكين المرأة وتعزيز مشاركتها السياسية الفاعلة، ان النتائج التي توصلت إليها الدراسة تُظهر فجوة في تقديم الدعم المالي للنساء، مما يتفق مع ما ورد في الدراسات التي تبين أن الدعم المالي يمكن أن يعزز فرص النساء في النجاح السياسي.

5. التحديات السياسية والتشريعية: تلعب الرغبة في التأثير على السياسات العامة دوراً كبيراً في تحفيز النساء للمشاركة السياسية، حيث تسعى النساء إلى التأثير على التشريعات والسياسات المتعلقة بقضاياهن مثل التعليم، الرعاية الصحية، وتمكين المرأة اقتصادياً واجتماعياً، كما تسهم هذه المشاركة في تطوير الأنظمة الديمقراطية من خلال تعزيز التعددية وضمان تمثيل أكثر شمولية لمختلف فئات المجتمع، مما يعكس اهتمامات النساء في صنع القرار.

في ذات السياق، تناولت الورقتين النقاشيتين الأولى والثاني لعامي (2012) و (2013) على الترتيب، أهمية المساواة بين الأردنيين والأردنيات وتعزيز مشاركة المرأة كجزء أساسي في بناء الديمقراطية ودعم تمكين المرأة ومشاركتها في الحياة السياسية لضمان ديمقراطية أكثر شمولية وفعالية، بالإضافة الى ضرورة تضمين النساء في العملية الديمقراطية، وبالتالي الحاجة لتطوير التشريعات التي تضمن مشاركة النساء في مجالات السياسة والاقتصاد، أوضحت دراسة (UN Women, 2024) أن المشاركة السياسية للمرأة تعتبر ركيزة أساسية لتحقيق ديمقراطية فعالة، فهي ليست مجرد مسألة عدالة فقط بل تمثل عامل أساسي في بناء حوكمة أكثر فعالية، وقد أثبتت التجارب أن زيادة تمثيل النساء في مواقع صنع القرار تسهم بشكل ملموس في تطوير السياسات والتشريعات المرتبطة بقضايا محورية، مثل الصحة، والتعليم، ورعاية الأطفال، والبنية التحتية، إضافة إلى إنهاء العنف ضد المرأة.

وفقاً لدراسة (اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، 2022)، تعد التعديلات التشريعية على أهميتها وعلى مختلف المستويات ضعيفة، ويعزى ذلك الى عدة عوامل منها: تردد الإرادة السياسية في دمج النساء في العملية السياسية وتذبذبها، وتواضع الموارد المخصصة لدعم النساء للوصول وللتأثير بفاعلية في القرار السياسي، وضعف المؤسسات السياسية وقدرتها على إحداث التغيير بفضل غياب برامج سياسية شاملة وناضجة محلياً، سببها ضعف المشهد الحزبي المحلي، بالإضافة الى الثقافة الذكورية السائدة، التي تربط عادةً بين القيادة والنوع الاجتماعي، وتحمل تصوراً نمطياً لقدرات النساء والرجال على الفعل السياسي والقيادة، ومصدرها الأساس فهم خاطئ لتعاليم الدين وللطبيعة الفسيولوجية للمرأة، وأفادت دراسة (العموش، 2016) بأن اقتصر القوانين على نظام الانتخاب لا يعد كافياً لانخراط النساء في العمل السياسي، فتمكين النساء يعني أن يكن متمكنات مادياً واقتصادياً وعلمياً وهذا كله يتطلب حزمة من القوانين الخاصة بالمرأة، والقوانين التي لا بد من فرضها على المجتمع كي يدعم المرأة ويغير من نظرتها لها بافتراضها عاجزة عن العمل السياسي، وإن نظام الكوتا من وجهة نظر البعض والحصص المخصصة فيه للنساء ليست كافية وتعزز التفاوت بين كل من الرجل والمرأة خاصة ان المعوقات الثقافية والاقتصادية تقف في وجه المرأة دون الرجل.

6. التحديات القانونية: تعتبر من التحديات المهمة التي تؤثر في تمكين المرأة في الحياة السياسية، إذ أن وجود إطار قانوني يضمن حقوق المرأة في المشاركة السياسية يعد أساساً لتحقيق المساواة بين الجنسين في مجال السياسة، حيث تُظهر الدراسات أن التشريعات القانونية التي تضمن للمرأة حقها في الترشح والانتخاب تساهم في تعزيز تمثيلها في الحياة السياسية، ولكن ذلك يتطلب أيضاً تفعيل هذه القوانين بشكل فاعل، وقد أكدت الورقة النقاشية السادسة لعام (2016) على ضرورة تمكين المرأة في السياسة كجزء من بناء دولة قوية تستند إلى العدالة والمساواة، مما يرتبط بالتمكين الاقتصادي والسياسي في سياق التنمية المستدامة.

من جانب آخر، أظهرت دراسة (العساف، 2017) تأثير التشريعات القانونية على تمكين المرأة في الأردن، حيث أظهرت الدراسة أن التشريعات الخاصة بحقوق المرأة السياسية لا تزال غير كافية مما يحول دون تحقيق المساواة الفعلية بين الجنسين في المجال السياسي، وأشارت الدراسة إلى ضرورة تبني سياسات قانونية تضمن تمثيل المرأة بشكل أكبر في الهيئات التشريعية وتوفر حماية قانونية من أي شكل من أشكال التمييز، هذه النتائج تتماشى مع تأكيد جلالة الملك في ورقته النقاشية على أهمية تفعيل القوانين التي تضمن تمثيلاً حقيقياً للمرأة في السياسة، وفي السياق نفسه أظهرت دراسة (عبدالرحمن، 2018) أن التشريعات السياسية في الأردن لا تزال تواجه تحديات كبيرة في تعزيز مشاركة المرأة في الحياة العامة، وبينت الدراسة أن القوانين الحالية لا تشجع على المشاركة الفاعلة للمرأة، بل تقتصر على بعض الهياكل القانونية مثل "الكوتا"، التي رغم أهميتها إلا أنها لا تضمن تمثيلاً حقيقياً للمرأة، كما أشارت الدراسة إلى أن تطبيق هذه القوانين يواجه عقبات عديدة أبرزها غياب الآليات الفعالة لضمان تنفيذها على أرض الواقع، أما دراسة (آل الشيخ، 2020) فقد أكدت على ضرورة إصلاح النظام الانتخابي في الأردن لضمان تمثيل المرأة بشكل متساوٍ مع الرجل في البرلمان، وأوضحت أن النظام الانتخابي الحالي لا يوفر ضمانات قانونية كافية لدعم مشاركة المرأة السياسية وهو ما يعوق تطور مشاركتها بشكل ملموس في الحياة السياسية.

نظريات الدراسة:

1. نظرية التفاعلية الرمزية (Symbolic Interactionism): رغم أن جذور نظرية التفاعلية الرمزية تمتد عبر القرن العشرين، إلا أنها برزت كاتجاه نظري بارز في علم الاجتماع الأمريكي خلال ستينيات القرن الماضي، تُركّز التفاعلية الرمزية على العمليات الدقيقة التي من خلالها يُنشئ الأفراد المعاني والهويات والأفعال المشتركة، ومن خلال هذا التركيز تُبرز النظرية دور الرموز والتفاعل باعتبارهم الركائز الأساسية للحياة الاجتماعية ودورهم في تشكيل الهوية الذاتية للأفراد فيتعلم الأفراد المعاني والرموز من خلال التفاعل مع الآخرين مما يؤدي إلى تشكيل وتغيير مستمر في هويتهم الذاتية، وكان جورج هربرت ميد من بين المؤسسين الرئيسيين لهذه النظرية، ويُعد كتابه الشهير (Mind, Self, and Society) بمثابة الوثيقة التأسيسية لمنظور التفاعلية الرمزية، أما أبرز المساهمين في تطوير هذا الاتجاه فهو هربرت بلومر، الذي صاغ مصطلح "التفاعلية الرمزية" عام 1937، ويُعد كتابه (Symbolic Interactionism) من الأعمال التأسيسية الأخرى في هذا الحقل، وقد بلغ تأثير التفاعلية الرمزية ذروته في علم الاجتماع خلال الفترة ما بين 1950 و1985، حيث دعا التفاعليون إلى دراسة كيفية "Do social life" أي كيف يُنتج الأفراد المعاني والنظام والهويات ويتفاوضون بشأنها في تفاعلاتهم اليومية. (Fine, Sandstrom, 2011)

كما يعد إيرفينغ جوفمان (Erving Goffman) أحد أبرز مفكري التفاعلية الرمزية فقد قدم مفهوم "عرض الذات" الذي يشير إلى أن الأفراد يتحكمون في الانطباعات التي يتركها الآخرون عنهم عبر "أدائهم" في الحياة اليومية، كما يعتبر جوفمان أن الحياة الاجتماعية تشبه المسرح حيث يلعب الأفراد أدواراً متعددة أمام جماهير متنوعة لتحقيق أهداف معينة، يوفر هذا المفهوم أدوات لفهم كيفية التفاوض على الهوية والمعاني في التفاعلات اليومية مما يساعد على تفسير التباين والتعقيد في السلوك الإنساني والتفاعل الاجتماعي من خلال التركيز على الأبعاد الرمزية للتفاعل، تساهم هذه النظرية في توضيح كيفية بناء الواقع الاجتماعي عبر المعاني المشتركة والمتفاوض عليها (نجيب، 2023). تُظهر التفاعلات اليومية والتحييزات الثقافية تحديات كبيرة أمام النساء اللواتي يسعين لدخول السياسة، حتى في وجود سياسات مثل نظام "الكوتا" الذي يهدف إلى زيادة

تمثيل المرأة، ان هذه التحليلات توضح أن التفاعلات الاجتماعية يمكن أن تخلق بيئة إما معيقة أو داعمة بناءً على كيفية تأطير وتفسير أدوار المرأة، تُبرز هذه النظرية كيف يمكن للتفاعلات الاجتماعية اليومية أن تشكل المواقف تجاه النساء في السياسة، مما يؤثر بشكل مباشر على قدرتهن على الترشح والفوز في الانتخابات، ومن خلال التفاعل المستمر بين الأفراد تُبنى الهوية الذاتية والفهم الاجتماعي وهو ما يشمل القوالب النمطية والمعتقدات المتعلقة بدور المرأة في السياسة، ووفقاً لهذه النظرية تساهم الرموز واللغة المستخدمة في المجتمعات في تعزيز أو تحدي المفاهيم التقليدية حول دور المرأة، فهذه الرموز يمكن أن تدعم المرأة وتُحفّز مشاركتها السياسية من خلال إيجاد بيئة مشجعة وداعمة، أو على العكس يمكن أن تكون معيقة إذا كانت تُعزز الصورة النمطية السلبية عن قدراتها وكفاءتها في المجال السياسية.

2. نظرية المشاركة السياسية (Political Participation Theory): تعتبر من المجالات التي تطورت عبر مساهمات متعددة من العديد من المفكرين في العلوم السياسية، من بين هؤلاء يُعتبر سيدني فيربا (Sydney Verba) وهنري برادي (Henry E. Brady) من أبرز الأسماء المرتبطة بتطوير هذه النظرية، خاصة من خلال عملهم المشترك في دراسة أشكال وآليات المشاركة السياسية، حيث يُعد تعريف فيربا وبرادي للمشاركة السياسية عام 1995 تعريفاً تقليدياً في هذا المجال، حيث عرفوها بأنها: "نشاط يُقصد به أو يترتب عليه التأثير بشكل مباشر أو غير مباشر على عمل الحكومة"، وبعد أربع سنوات من دراسة فيربا وزملائه، قدّم هنري برادي في عام 1999 تعريفاً آخر للمشاركة السياسية بوصفها: "فعل يقوم به المواطنون العاديون بهدف التأثير على بعض النتائج السياسية"، بعبارة أخرى، تتحقق المشاركة السياسية عندما يقوم مواطن عادي، يشعر بالاهتمام بقضية عامة، باتخاذ إجراء معين للتأثير في بعض السياسات التي يقرّها أصحاب السلطة، وأيضاً ركزت هذه النظرية على فهم العوامل التي تؤثر في انخراط الأفراد في الأنشطة السياسية، مثل التصويت والمشاركة في الأحزاب والحركات الاجتماعية. (Sairambay, 2020)

وفي السياق الأردني لقد أشارت دراسة (أبو حمود، 2018) إلى أن مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية داعمة أساسية من دعائم التنمية والتطور الديمقراطي، ويجب أن تجري عملية التمكين السياسي للمرأة الأردنية في سياق تمكين المجتمع جماعات وأفراد، تعليمياً وثقافياً واقتصادياً وسياسياً واجتماعياً، وهذا يفترض خلق بيئة ثقافية مجتمعية داعمة لمشاركة المرأة في جميع المجالات، فما زالت المرأة الأردنية تواجه صعوبات في وصولها إلى مجلس النواب من خلال التنافس الحر، على الرغم من تمتعها بمستويات عالية من التعليم، وقد تأثرت مشاركة المرأة ليس فقط بالقوانين مثل نظام الكوتا النسائية، بل أيضاً بالواقع الاجتماعي والثقافي الذي قد يعيق قبول المجتمع لدور المرأة في الأدوار السياسية الهامة المتمثل في نظرة المجتمع الأردني للمرأة وتنميط أدوارها (Atieh, 2022)، فالمرأة الأردنية تواجه تحديات قانونية واجتماعية ثقافية، تشمل عدم وجود تكافؤ وعدالة النوع الاجتماعي في شغل المواقع القيادية والمناصب العامة إضافة الى بعض السياسات العامة للدولة، ورغم وجود الكوتا النسائية فإن التشريعات وحدها لا تضمن مشاركة فعالة (حماد، 2021)، كما توضح النظرية دور القوانين في تعزيز أو تقليص المشاركة ورغم أن التشريعات مثل الكوتا قد ساعدت في زيادة تمثيل المرأة في البرلمان، فإنها تظل قاصرة عن تحقيق مشاركة حقيقية وفعالة، لذلك من المهم أن تترافق هذه التشريعات مع دعم حقيقي من الأحزاب السياسية

والمجتمع لتعزيز المشاركة ولتحسين وضع المرأة السياسية في الأردن، حيث يجب تعزيز الوعي السياسي عبر برامج تعليمية وتدريبية، وتبني سياسات شاملة من الأحزاب لضمان تمثيل حقيقي للنساء في المناصب القيادية.

تقدم كل من نظرية التفاعلية الرمزية ونظرية المشاركة السياسية تفسيرات مختلفة ومتكاملة لواقع مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية، فمن منظور التفاعلية الرمزية تُفهم مشاركة المرأة من خلال التفاعلات اليومية والرموز الاجتماعية التي تُعيد إنتاج المعاني المرتبطة بدور المرأة في المجتمع، حيث تُسهم اللغة والقوالب الثقافية في تشكيل تصورات الأفراد حول كفاءتها السياسية، فهذه التفاعلات قد تُعزز الثقة بقدرة المرأة وتدعم مشاركتها، أو على العكس تُكرّس الصور النمطية التي تُعيق تقدمها، أما نظرية المشاركة السياسية فتركز على البنى المؤسسية والقانونية التي تؤثر في فرص المرأة للوصول إلى مواقع صنع القرار، إذ تُبرز أهمية القوانين مثل نظام الكوتا في رفع نسبة تمثيل النساء، لكنها تشير في الوقت نفسه إلى محدودية هذه المشاركة ما لم تترافق مع دعم حزبي ومجتمعي فعال، تكمل النظريتين معاً صورة شمولية توضح أن تمكين المرأة السياسي يتطلب تغييراً في كل من البنية الاجتماعية والثقافية والسياسية على حد سواء.

منهجية الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى تفسير تحديات مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية من منظورها الخاص، ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام المنهج النوعي الذي يعد الأنسب لفهم الموضوع بعمق، حيث يتيح جمع شهادات المشاركين ورصد انفعالاتهم من خلال المقابلات الميدانية، وركز هذا المنهج على فهم المواقف، والمشاعر، والتصورات، والخبرات الشخصية للمشاركات، مما وفر نتائج لا يمكن الحصول عليها عبر الأساليب الإحصائية الكمية (مركز الملك حسين للمعلومات والبحوث، 2016)، كما يتميز المنهج النوعي بمرونته، حيث تم إعداد دليل للمقابلة واستخدام الأسئلة المفتوحة لجمع المعلومات والاستماع إلى الآراء وملاحظة انفعالات المشاركات.

مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من مجموعة من النساء الأردنيات اللاتي واجهن تحديات تعلقت بمشاركتهم في الحياة السياسية، حيث تم اختيار هذا المجتمع بهدف استكشاف مواقف النساء، ومشاعرهن، وتصوّراتهن حول مشاركتهم السياسية والعقبات التي واجهنها، وقد شمل المجتمع نساء من خلفيات اجتماعية واقتصادية متنوعة، مما أتاح تحليل العوامل المختلفة التي أثرت في رغبتهم على الانخراط في النشاط السياسي، كما وتضمن مجتمع الدراسة نساء لديهن تجارب متنوعة مع التشريعات والقوانين الأردنية بما في ذلك الكوتا النسائية، وسعى البحث لفهم كيفية تأثير هذه التشريعات على مشاركتهم السياسية.

عينة الدراسة:

تكونت عينة الدراسة من (21) سيدة أردنية من خلفيات اجتماعية واقتصادية وسياسية متنوعة، وقد تم اختيارهن بناءً على معايير تتماشى مع أهداف البحث، هدف الاختيار هو تقديم رؤية شاملة حول الدوافع المؤثرة في رغبتهم بالمشاركة السياسية، بما في ذلك التجارب مع القوانين والتشريعات الأردنية مثل نظام الكوتا النسائية، الأحزاب السياسية، الانتخابات، والمناصب السياسية حيث يواجهن تحديات تؤثر على مشاركتهن في الحياة السياسية، مما يعكس تبايناً في الفرص المتاحة أمامهن في هذا المجال، من خلال دراسة تجاربهن يظهر تأثير هذه الدوافع في تحديد مسار مشاركتهن في الانتخابات والمناصب السياسية، حيث يختلف عدد مرات الترشح والفوز حسب النوع الانتخابي وما إذا كان الفوز قد تحقق من خلال نظام الكوتا. أظهرت خصائص العينة أن الفئة العمرية الأكثر مشاركة في الانتخابات كانت من النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 46 و55 عاماً، كما اتضح أن غالبية المشاركات كنّ من المتزوجات، وهو ما قد يشير إلى تأثير الاستقرار الأسري في تعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية، وسُجلت أعلى نسبة مشاركة في محافظة عمّان، في حين أن معظم النساء المشاركات خضن تجربة الترشح مرة واحدة فقط، إلا أن بعضهن ترشحن لعدة مرات وحققن نجاحاً متكرراً، وقد تركزت أغلب الترشيحات في انتخابات البرلمان والبلديات، أما فيما يتعلق بنظام الكوتا، فقد فازت ثلاث نساء فقط من خلاله، وهو ما يبرز دوره في دعم تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة.

أداة الدراسة:

استخدمت الدراسة المقابلات الفردية شبه المنظمة كأداة رئيسية لجمع البيانات، لما توفره من فرصة للحصول على تفاصيل دقيقة حول تحديات مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية واستكشاف تجاربهن وتفسيراتهن في سياقات مختلفة، حيث تم بناء دليل مقابلة لحصر الأقوال التي سيتم جمعها من المشاركين ورصد انفعالاتهم وتعبيراتهم، حيث يحدد الباحث الموضوع ويترك للمبحوث المجال للتعبير عن رأيه دون مقاطعة أو اعتراض وعادة ما تتم المقابلة المعمقة مع عدد قليل من المبحوثين لأنها تتناسب مع البحوث النوعية (سومية، 2018)، تم إجراء المقابلات مع (21) سيدة يعملن في المجال السياسي خلال الفترة من 25 آذار 2024 لغاية 15 نيسان 2024، باستخدام أسئلة مفتوحة لاستكشاف تجاربهن وخبرتهن وأدوارهن في الحياة السياسية، استغرقت معظم المقابلات حوالي ساعة إلى ساعة ونصف، مما أتاح الوصول إلى معلومات أعمق حول التحديات التي تواجههن.

آلية الوصول إلى الميدان:

تم البدء بالمقابلات من خلال تعريف الباحثة بنفسها ثم بموضوع البحث وأهدافه، مع توضيح مدة المقابلة وشرح أهمية الدراسة في سياق تحديات مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية، وتم التأكيد على ضمان سرية المعلومات التي تم جمعها، وتم استخدام الرموز لتجنب الإفصاح عن هويات المشاركات أو تقديم أي معلومات شخصية قد تكشف عن هويتهم، كما تم توثيق البيانات بدقة، والعمل على بناء علاقة مهنية قائمة على الثقة والاحترام المتبادل خلال المقابلة، تم تذكير المشاركات بحقهن في الانسحاب من المقابلة في أي مرحلة دون أي تبعات، مع التأكيد المستمر على مبدأ السرية وحماية الخصوصية.

الاعتبارات الأخلاقية:

- تم الالتزام بعدد من الاعتبارات الأخلاقية الهامة خلال إجراء هذه الدراسة، والتي تركز على احترام حقوق المشاركات وضمان سرية المعلومات.
- أولاً: تم بناء علاقة مهنية مع المشاركات من خلال خلق بيئة من الثقة والاحترام المتبادل، مما أسهم في ضمان التعاون والراحة خلال المقابلات.
 - ثانياً: تم التأكيد على سرية المعلومات التي تم جمعها، حيث تم استخدام رموز وأسماء مستعارة أثناء تحليل البيانات لحماية هوية المشاركات ومنع أي كشف عن هويتهم الشخصية.
 - ثالثاً: تم الحصول على موافقة صريحة من كل مشاركة قبل البدء في المقابلة، مع توضيح كامل لأهداف الدراسة ومدى استخدامها للمعلومات، كما تم التأكيد على حق المشاركات في الانسحاب من الدراسة في أي وقت دون أي تأثير على مشاركتهن في المستقبل، مما يضمن احترام استقلاليتهن وحقوقهن الشخصية طوال فترة الدراسة.
- طريقة تحليل البيانات:

- تمت معالجة البيانات بعد جمعها من المقابلات باستخدام طريقة تحليل منسقة وشفافة تضمن الوصول إلى نتائج دقيقة وموثوقة تتناسب مع موضوع البحث وعينة الدراسة. حيث تم اتباع الخطوات التالية:
1. تفرغ المقابلات وتوثيقها: تم تفرغ كل مقابلة في صحيفة منفصلة تتضمن كل التفاصيل المتعلقة بالإجابات والآراء المطروحة من المشاركات، وتم تخصيص مساحة لكل سؤال وأجوبة المشاركات بشكل دقيق لتكون متاحة للتحليل اللاحق.
 2. تحليل أوجه التلاقي والاختلاف: تم تحديد أوجه التلاقي والاختلاف بين تجارب المشاركات من خلال مقارنة آرائهن وتجاربهن الشخصية في مجالات مختلفة مثل المشاركة السياسية والتحديات التشريعية، ثم جرى تحليل هذه الاختلافات والتشابهات من خلال التركيز على العوامل المؤثرة في تلك التجارب، مع ربطها بالعوامل السياسية والتشريعية، مثل الكوتا النسائية، والدور السياسي والتشريعي في حياة النساء.
 3. التحليل الموضوعي الاستقرائي: تم استخدام طريقة التحليل الموضوعي الاستقرائي لتحليل البيانات المستخلصة من المقابلات، حيث تم تحديد الموضوعات الرئيسية والفرعية التي ظهرت خلال المقابلات، مثل التحديات السياسية والتشريعية، والرغبة في المشاركة، وتوجهات المشاركات نحو القوانين السائدة، اعتمد التحليل على تصنيف هذه المواضيع بناءً على الأنماط المتكررة في الإجابات وتحليلها بشكل علمي، من خلال ربط النتائج بالأدبيات النظرية السابقة حول المشاركة السياسية للنساء في السياقات التشريعية والسياسية.

مجالات الدراسة:

- 1) المجال البشري: (21) سيدة أردنية شاركت في الحياة السياسية سواء (حزبية أو برلمانية أو مجلس بلدي ...).
- 2) المجال المكاني: تم عقد بعض المقابلات وجهاً لوجه في مكاتب النساء السياسيات، وبعضها الآخر تم عقدها أونلاين من خلال تطبيق Zoom).
- 3) المجال الزمني: تم عقد المقابلات من تاريخ 2024/3/25 - 2024/5/15.

نتائج الدراسة ومناقشتها:

نتيجة السؤال الاول: كيف تفسر المرأة الاردنية التحديات الاجتماعية خلال مشاركتها في الحياة السياسية؟ وكيف أثرت التنشئة الاجتماعية والتعليم والدعم المجتمعي والعادات والتقاليد على هذه المشاركة؟

• صورة المرأة في المناهج الدراسية:

إن تعديل المناهج وإزالة الصور النمطية عن الأدوار الجنسانية للمرأة التي تقيّد دورها بالعمل داخل المنزل كانت خطوة هامة، حيث أشارت (9) مشاركات الى ذلك، فقالت المشاركة رقم (3): "المناهج زمان كانت تقول بابا يقرأ الجريدة وماما تطبخ يعني كانت تعطي صورة نمطية للمرأة هلا المفروض إنهم غيروها وبحاولوا يقيموا الصورة اللي بتخلي المرأة محدودة في تربية الأطفال ومجالات البيت والطبخ وكل الكلام هاد خلص زيها زي الرجل"، وقد أشارت (9) مشاركات الى أن المناهج الحالية لا تدعم مشاركة المرأة في الحياة السياسية كون النظام التعليمي لا يعزز تطور الشخصية وتوسيع المدارك للطلاب، فقالت المشاركة رقم (12): "ما أظن أن في المناهج الدراسية اشي عن الأحزاب وعن وصول المرأة"، وتحدثت المشاركة رقم (14) عن كون النماذج النسوية التي توجد في المناهج غير ممثلة للمرأة الأردنية: "ألا، يعني لما تحطلي بالمنهاج، والله بتحكوا عن امرأة، مين المرأة؟، مش مذكور هذا الحكي، للأسف طبعاً، اعملي درس عن أسماء خضر مثلاً، اعملي درس عن توجان فيصل، اعملي درس عن هيفاء البشير، يعني أعطيني نماذج لسيدات ناجحات، السيدات اللي سياسياً كانوا قويات وقاموا بشغلات سياسية عظيمة".

تشير النتائج إلى أن المشاركات يعتقدن أن المناهج الدراسية تلعب دوراً كبيراً في تشكيل الأساس المعرفي للمرأة حول المجال السياسي، حيث أن أغلب المشاركات شددن على ضرورة تعديل المناهج لإزالة الصور النمطية وتقديم نماذج نسوية ملهمة، وأكدن على أن المناهج الحالية تعزز الأدوار التقليدية وتفتقر إلى دعم مشاركة المرأة في الحياة السياسية، توضح هذه النتائج كيف تؤثر الأدوار الاجتماعية والنماذج المقدمة في التعليم على تصورات النساء حول أدوارهن السياسية، مما يعكس أهمية مراجعة المناهج الدراسية لتعزيز تمثيل المرأة وزيادة وعيها وإمكاناتها السياسية، ومن هنا تتفق نتائج دراستنا مع ما توصلت إليه دراسة (العنزي، 2019) في أن التعليم ونشر الوعي يساهمان بشكل كبير في تعزيز فهم المرأة لدورها في الحياة السياسية وتحدي الصور النمطية عنها، كما اكدت دراسة (الشامي، 2016) على مدى تأثير الصور النمطية على مشاركة المرأة في الحياة السياسية، موضحة أن تحطيم هذه الصور يعزز من فرص مشاركتها في المجالات السياسية، ان كلا الدراستين تشيران إلى أن الصورة النمطية المجتمعية تعيق مشاركة المرأة السياسية، وهو ما يتجلى في المناهج الدراسية التي تعزز الأدوار التقليدية.

• تعليم المرأة ومشاركتها في الحياة السياسية:

أكدت (13) مشاركة على أن التعليم يلعب دوراً أساسياً في تمكين المرأة وتحفيزها للمشاركة في الحياة السياسية، حيث يساهم في توسيع آفاق المعرفة، مما يعزز من قدرتها على الانخراط بفعالية في الحياة السياسية وعمليات اتخاذ القرار وصياغة السياسات، فقالت المشاركة رقم (3): "طبعاً، المستوى التعليمي إله دور وأثر كبير طبعاً مش مستوى تعليمي بس لازم تستعملي التقييم المنطقي والواقعي وأهم شيء توسيع المدارك"، وقد أكدت (5) مشاركات على أن التعليم لا يعني الكفاءة ولا الوعي، فقالت المشاركة رقم (2): "طبعاً لكن هذا لا يعني أن الكفاءة مرتبطة بالتعليم، بالعكس في نساء ممتازات حتى لو مش متعلمات ويكونوا فاهمات وثققات وواعيات هذا لا ننكره"، و المشاركة رقم (4): "أكيد بيأثر لكن بديش أقول بنسبة كبيرة بس التعليم جزء بسيط لكن مش شرط إنه فقط المرأة المتعلمة تكون قادرة، أحياناً تواجه حالات إنه المرأة المتعلمة كمان معندهاش وعي يعني بدنا نفرق بين التعليم والثقافة".

تُظهر النتائج أن التعليم يلعب دوراً مهماً في تمكين المرأة وزيادة مشاركتها في الحياة السياسية من خلال توسيع مداركها وزيادة ثقتها بنفسها، فوفقاً لنظرية التفاعلية الرمزية رغم أهمية التعليم تظل التفاعلات الاجتماعية والرموز الثقافية مؤثرة في تشكيل مفهوم كفاءة المرأة وقدرتها السياسية، مما يعني أن التعليم وحده قد لا يكون كافياً بدون تغيير في السياقات الاجتماعية والتفاعلية التي تؤثر على تصور المجتمع للمرأة، تتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (أبو حمود، 2018) بأن المرأة الأردنية ما زالت تواجه صعوبات في وصولها إلى مجلس النواب من خلال التنافس الحر، على الرغم من تمتعها بمستويات عالية من التعليم، وإن نسب تمثيل النساء في مراكز صنع القرار أو في المواقع القيادية ما زالت دون المستوى المطلوب على الرغم من التقدم المحرز في هذا المجال، ونتائج دراسة (Atieh, 2022) التي أبرزت تأثير الصورة النمطية والقيود الاجتماعية على مشاركة المرأة، أن هذه الدراسات تتفق مع الفكرة القائلة بأن التعليم، رغم أهميته، لا يمكن أن يكون كافياً بدون معالجة التحديات الثقافية والاجتماعية التي تحد من قدرة المرأة على المشاركة السياسية.

• اختلاف نظرة المجتمع نحو مشاركة المرأة في الحياة السياسية:

أشرف معظم المشاركات وعددهن (15) مشاركة على أن نظرة المجتمع حول دور واهمية مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية قد تغيرت، فقالت المشاركة رقم (1): "نعم وبدلالة هناك عدد كبير من النساء يترشحن للانتخابات كما ذكرت سابقاً من مختلف الأعمار والخلفيات"، وأشارت (6) مشاركات إلى كون نظرة المجتمع قد اختلفت لكن ليس إلى المستوى المرجو، فقالت المشاركة رقم (3): "أكيد طبعاً اختلفت مية بالمية تغيرت بس هي تغيرت للحد اللي نحنا بدنا إياه؟ لا لسا، يعني أنا بدي أعتبر إذا بدنا نوصل للمشاركة المربوطة خمسين بالمية، وطبعاً هاد الوضع المثالي اللي بتهيألي صعب إنه نوصله (مع ضحكة) بس ممكن نوصله بس مش هاللسا بدنا وقت لنوصله"، وقد أشارت (3) مشاركات إلى أن نظرة المجتمع لم تختلف ولا يزال متحفظاً نحو إشراكها في الشأن العام، فقالت المشاركة رقم (8): "بالنسبة للحالة السياسية ما زلنا ليس لدينا وعي شامل يعني ان الناس بالمجتمع يثقوا بالمرأة كطبيبة، أكاديمية، مهندسة معمارية، وكمرضة لكنهم لا يثقوا بالمرأة كوزيرة أو كرائسة وزراء أو كرائسة بلدية، فما زالت المشاركة السياسة للسيدات ما زالت مهمشة وحتى انها إذا ترشحت مقابل رجل آخر سيتم انتخاب الرجل من قبل السيدات الاخريات عوضاً عنها، ما زلنا في الحياة السياسية مهمشين للأسف".

تُظهر نتائج الدراسة أن المجتمع الأردني شهد تحسناً في النظرة إلى دور المرأة في الحياة السياسية، وأن النظرة لم تتغير بالكامل إلى المستوى المطلوب بسبب بقاء بعض العوائق مثل العشائرية وقلة الوعي والدعم الاقتصادي، مما يعكس التحديات المستمرة في توافق الأدوار التقليدية مع الأدوار السياسية الحديثة. وتفسر النظرية التفاعلية الرمزية ذلك بأن تغير النظرة الاجتماعية حول دور المرأة السياسي يتأثر بالتفاعلات اليومية والرموز الثقافية، فعلى الرغم من التحسن في دعم النساء في السياسة، إلا أن التفاعلات الاجتماعية اليومية والتصورات الثقافية التي تنطوي على أدوار تقليدية للمرأة تظل تحدياً. واتفقت هذه النتيجة مع دراسة (Atieh, 2022) في أن النظرة الاجتماعية التقليدية حول دور المرأة، والتمييز القائم على الجنس، لا تزال تشكل عقبات كبيرة أمام مشاركتها السياسية، كما توضح أن الأدوار الاجتماعية التقليدية تؤثر سلباً على مشاركة النساء في السياسة، كما أشارت (الشامي، 2016) إلى تأثير الصور النمطية على مشاركة المرأة في السياسة، موضحة أن تحطيم هذه الصور يعزز من فرص مشاركتها في المجالات السياسية، وقد أكدت الدراسة الحالية أيضاً بأن هناك تحسناً في نظرة المجتمع لدور المرأة السياسية بفضل التعديلات القانونية والتشريعية، على الرغم من أنه ليس كافياً.

• دور التنشئة الاجتماعية والأسرية للمرأة في مشاركتها السياسية:

اتفق جميع المشاركون أن التنشئة الاجتماعية لها دور كبير في تشكيل القيم والمعتقدات والسلوكيات التي تؤثر على استعداد المرأة للمشاركة في العمل السياسي، فقالت المشاركة رقم (2): "طبعاً أكيد المرأة التي تخرج من طبقة اجتماعية معينة كانت محفوفة بالجوا السياسي بكون مشاركتها أسهل من غيرها في نساء ما بتعرف شو يعني انتخابات لأنه الموضوع لا يناقش أصلاً في البيت"، وأكدت المشاركة رقم (15) على وجود سيدات سياسيات يتمتعن بالقيادة دون أن يكن قد نشئن في بيئة سياسية في المنزل، يظهر هذا التطور أن القيادة والقدرات السياسية يمكن أن تتطور بمختلف الظروف والخلفيات، ولا تقتصر على البيئة العائلية فقط، فقالت: "طبعاً في لكن هذا اساسي ومش ضروري يعني في بعض السيدات وصلوا للبرلمان والمراكز وهم مش طالعين من بيت سياسي ومش ناشئين تنشئة سياسة من المناطق الأقل حظاً مثل الاغوار والمناطق المحيطة بنا والنائية طلوعوا منهم سيدات لكن التنشئة الأسرية السياسة مهمة جدا هي تنشئ جيل جديد سياسي"، وقد أكدت مشاركتين على الدور الإيجابي لأسرهن في دعمهن للانخراط في المجال السياسي، فقالت المشاركة رقم (10): "أثرت البيئة الأسرية في بناء شخصيتي أوفي بناء مفهوم امرأة الشأن العام بالنسبة الي".

تُشير النتائج إلى أن التنشئة الاجتماعية تلعب دوراً محورياً في تشكيل استعداد المرأة للمشاركة السياسية، فوفقاً لنظرية التفاعلية الرمزية أن التفاعلات الاجتماعية والمعاني التي تُبنى من خلال هذه التفاعلات تؤثر على كيفية دعم المجتمع للمرأة في السياسة، إذ يمكن أن تعزز أو تعيق مشاركتها بناءً على الرموز والمفاهيم السائدة، لذلك أن البيئة الأسرية والمجتمعية تؤثر بشكل كبير على مدى قدرة المرأة على الانخراط في السياسة وتحقيق النجاح فيها.

بناءً على هذه النتائج، يظهر أن التحديات الاجتماعية هي من المعوقات الرئيسية المؤثرة على مشاركة المرأة الأردنية في السياسة، وأن هناك توافقاً عاماً على أهمية تغيير المفاهيم الثقافية والصور النمطية لدعم تمكين المرأة للمشاركة في الحياة السياسية وهذا يتفق مع دراسة (العتيبي، 2020) التي ركزت على دور الدعم المجتمعي في تمكين المرأة سياسياً، حيث أكدت أن وجود شبكة من الدعم الاجتماعي يمكن أن يفتح أمام النساء الفرص للمشاركة في السياسة بشكل أكبر وأكثر تأثيراً، وأشارت

إلى أن الدعم العائلي، خاصة عندما يكون هذا الدعم مشروطاً بموافقة الأفراد الرئيسيين في المجتمع، مثل الزوج أو الوالدين يعد عنصراً محورياً في تعزيز قدرة المرأة على الانخراط في الأنشطة السياسية حيث يساعد هذا الدعم في تعزيز الشعور بالانتماء والمشاركة الفعالة في اتخاذ القرارات السياسية والاجتماعية.

• دور العادات والتقاليد والعشائرية في مشاركة المرأة:

أجبن غالبية المشاركات وعددهن (17) مشاركة بأن للعادات والتقاليد تأثيراً كبيراً على مشاركة المرأة سياسياً ويعود ذلك إلى البيئة الاجتماعية وطبيعة تنشئتها داخل الأسرة، فقالت المشاركة رقم (7): *"العادات والتقاليد جزء من حياتنا وذلك يعتمد على استخدامها بالنسبة للأسرة نفسها"*، وأكدت المشاركة رقم (3) على دور المرأة الأساسي في تغيير هذه الصورة النمطية، فقالت: *"السيدة نفسها هي التي لازم تغير هاد النمط يعني أنا كتير بشوف ستات أقنعوا أهلهم إنه لازم يطلعوا للعمل السياسي"*، وأكدت (3) مشاركات إلى أن تأثير العادات والتقاليد لم يعد كالسابق في تقييد مشاركة المرأة في الحياة السياسية، فقالت المشاركة رقم (2): *"مش كتير، لأن حتى المتمسكين بالعادات والتقاليد صاروا يشوفوا إنه في أفكار زمان كانت غلط لازم نستبعدها فنسبة المتمسكين بالعادات والتقاليد وإشي بلشت تخف"*.

تشير النتائج إلى أن العادات والتقاليد والتفاعلات الاجتماعية تلعب دوراً كبيراً في الحد من مشاركة المرأة السياسية، حيث تساهم هذه العادات المتمثلة في التفاعلات الاجتماعية في ترسيخ الأدوار التقليدية التي تُقيّد انخراطها في السياسة، لكن بعض المشاركات يشددن على أن هذه التأثيرات تقل تدريجياً، خاصة مع وجود تغييرات في الفكر المجتمعي ودعم سياسات مثل نظام الكوتا، مما يدل على مرونة الأدوار الاجتماعية وتغيرها من خلال التفاعل والتفاوض المستمر، وقد اتفقت غالبية المشاركات وعددهن (13) مشاركة على أن العشيرة تدعم المرأة وقد يتوقف ذلك على مدى كفاءة المرأة ومدى قدرتها على اقناع العشيرة بدعمها، فقالت المشاركة رقم (13): *"العشائرية من جديد صارت تدعم المرأة بقوة من كل النواحي مادياً واجتماعياً وغيره"*، وأشارت (8) منهن على الدعم يتوقف على العشيرة نفسها فغالباً العشائر الصغيرة تفضل الاستثمار في الكوتا لضمان وصول اسم العشيرة إلى قبة البرلمان، فقالت المشاركة رقم (1): *"بعض المناطق نعم، هناك العديد من السيدات من مختلف العشائر ترشحن، حيث إن الاستثمار بالكوتا يكون أفضل وأكثر ما يظهر في مناطق أو مدن وقرى بعيدة عن عمان، السبب يعود لدور العشيرة وخذي بالك أنها بعمان ما إليها دور وإن لها دور فهو ضعيف"*، ومن جانب آخر أشارت (8) مشاركات إلى أن العشيرة لا تدعم المرأة للمشاركة في الحياة السياسية وتفضل دائماً دعم الرجل بغض النظر عن مدى كفاءة المرأة، فقالت المشاركة رقم (3): *"يعني الواقع مرات كتيرة العشيرة بتفضل الرجل عن المرأة يعني خلينا نكون واقعيين"*.

تشير النتائج إلى أن دعم العشيرة للمرأة في الحياة السياسية في الأردن يتوقف على عدة عوامل، بما في ذلك كفاءة المرأة وقدرتها على إقناع العشيرة بدعمها، ويختلف ذلك بين العشائر الصغيرة والكبيرة مما ينعكس بشكل كبير على مدى مشاركة المرأة في الحياة السياسية، وتتفق هذه النتائج مع نتائج دراسة (العتيبي، 2020) التي توصلت إلى أن الدعم المجتمعي المقدم من قبل الأسرة والمجتمع المحلي له تأثير إيجابي على تشجيع النساء على الانخراط في الحياة السياسية، خاصة عندما يكون هذا الدعم مشروطاً بموافقة الأفراد الرئيسيين في المجتمع، مثل الزوج أو الوالدين.

● المرأة عدو المرأة في الحياة السياسية:

أجابت (12) مشاركة بأن المرأة هي عدو المرأة في الحياة السياسية، فقالت المشاركة رقم (2): "نعم وعدو مستتر ومتخفي"، والمشاركة رقم (3): "آه اللي بيصير عنا هون إنه الستات ما بينتخبوا الستات لأنه لسا المرأة نفسها ما عندها ثقة إنه المرأة الأخرى تقوم بالعمل، ويا ريت تصير المرأة تدعم المرأة لأنه إذا وصلنا لإنه المرأة تدعم المرأة تأكدي رح تأخذ مناصب كتير المرأة ورح توصل أعلى المراتب"، وقد أشارت (6) مشاركات إلى أن المرأة ليست عدو المرأة، بل هو افتراض ينشأ غالباً من الثقافة السائدة التي تروج للتنافسية وأيضاً من الضغوط الاجتماعية والثقافية التي يتعرض لها النساء، فقالت المشاركة رقم (18): "لا أريد أن تكون النظرة سوداوية ولا أرغب بقول أن المرأة عدوة المرأة لأنها ليس عدوانها هي مصالح متضاربة تعززها النظرة الاجتماعية لإفساد صورة المرأة وعدم قدرتها على العمل السياسي وتعزيز هذه الصورة عند النساء لمنعهم من المشاركة"، وقد أجابت (3) مشاركات منهن إلى كون النساء يشكلن مصدر دعم وتشجيع لبعضهن البعض، ويعملن معاً لتحقيق النجاح والتقدم وتحقيق الأهداف المشتركة، فقالت المشاركة رقم (11): "المرأة عمرها ما كانت عدو للمرأة بالعكس أغلب النساء بتشغل عشان تدعم بعض"، وقد أشارت المشاركة رقم (5) إلى كون الرجل هو عدو المرأة الأول وليس مثيلتها المرأة فقالت: "أنا ما بشوفش محاربة المرأة للمرأة بعترها غير، غير عادية، أنا بس بشوف محاربة الرجل للمرأة، الرجل آه عدو المرأة مش يلي داخل بيته بل عدو المرأة اللي بدھا تأخذ مكانه بيقلب عدو".

تظهر النتائج أن هناك تصورات متباينة حول دعم النساء لبعضهن البعض في الحياة السياسية، فبعض المشاركات رأين أن النساء يشكلن عائقاً لبعضهن، بسبب الغيرة والقلق من نجاح الأخريات، مما يعزز ثقافة عدم الدعم بين النساء، ومن جهة أخرى هناك من يعتبر أن هذه النظرة تنشأ من الثقافة السائدة والضغوط الاجتماعية التي تؤدي إلى التنافسية بدلاً من التعاون، حيث أن النساء قد يساهمن في تعزيز الثقافة الذكورية بدلاً من دعم نظيرتهن، علاوة على ذلك بعض المشاركات رأين أن النساء قد يكن مصدر دعم وتشجيع لبعضهن، ويعملن من أجل تحقيق الأهداف المشتركة، وهذا أيضاً يتفق ما توصلت إليه دراسة (Atieh, 2022) يكون الحركات النسوية تلعب دوراً رئيسياً في توعية المجتمع بأهمية تمثيل المرأة في السياسة، لذا من الضروري اعتماد استراتيجيات وخطط طويلة المدى من قبل المنظمات المعنية بشؤون المرأة من أجل تغيير النظرة الاجتماعية والصورة النمطية لها للمرأة من خلال خطط وبرامج.

نتيجة السؤال الثاني: كيف تفسر المرأة الاردنية التحديات الاقتصادية في مشاركتها في الحياة السياسية؟ وكيف يؤثر الوضع الاقتصادي والدعم المالي على قدرتها على الترشح والمشاركة في الحياة السياسية؟

• الوضع الاقتصادي للمرأة وتأثيره على مشاركتها في الحياة السياسية:

أشارت (18) مشاركة إلى أهمية الوضع الاقتصادي للمرأة كون المشاركة في العملية السياسية تتطلب موارد ودعم مادي للحملة الانتخابية، فقالت المشاركة رقم (1): "من الضروري اخذه بعين الاعتبار وذلك كون المشاركة بالعملية السياسية يتطلب توفير مبالغ وموارد مالية للحملة الانتخابية"، والمشاركة رقم (4): "في حال كانت مستقلة بها تمويل الحملة من جيها الخاص وانت بتعرفي إنه الحملات الانتخابية بتوصل لربع مليون ونص مليون وأحياناً مليون بتكلف يعني الدعاية والمهرجانات ويوم الانتخاب بتكلف مبالغ طائلة فالحالة الاقتصادية نعم تعيق مشاركة المرأة وين الحل هون؟ إنه تكون ضمن قوائم والحزب هو اللي يصرف"، وقد أشارت مشاركتين على أن الوضع الاقتصادي للمرأة لم يعد عائقاً، إذا كانت المرأة عضو داخل حزب فإن الحزب هو من يتكفل في جميع مصاريف الحملة الانتخابية، فقالت المشاركة رقم (3): "لما تكون المرأة داخله في الحزب فالحزب بيدعمها فبالحالة هاي ما بتحتاج إنه يكون في عندها فلوس كتيرة حتى تنزل لحملتها الانتخابية".

أن الوضع الاقتصادي يعد عاملاً رئيسياً في تحديد مدى مشاركة المرأة في السياسة، حيث تحتاج النساء إلى موارد مالية كبيرة لدعم حملاتهن الانتخابية، وتساهم نظرية التفاعلية الرمزية في فهم كيف أن التفاعل الاجتماعي والرموز الثقافية يمكن أن تعزز أو تعيق مشاركة المرأة في السياسة بناءً على معاني الأدوار والتوقعات الاجتماعية، وأكدت دراسة (UN Women, 2024) أن الحكومات يجب أن تستثمر في برامج بناء القدرات التي تستهدف المرشحات، بهدف تطوير مهاراتهن القيادية وتعزيز كفاءتهن في إدارة الحملات الانتخابية، كما يجب تخصيص موارد مالية لدعم المرشحات، وأكدت على ضرورة تشجيع الأحزاب السياسية على تبني سياسات تمويلية منصفة تُخصص جزءاً من ميزانياتها لدعم ترشح النساء، من شأن هذه التدابير أن تسهم في تقليص فجوة التمويل بين الجنسين وتعزيز العدالة والمساواة في الوصول إلى المناصب السياسية.

• المنظمات النسائية وتمويل الحملات الانتخابية:

أكدن غالبية المشاركات وعددهن (18) مشاركة على أن المنظمات النسائية لم تقدم لهن أي دعم مادي، فقالت المشاركة رقم (2): "نهائياً حجتهم ما في دعم، أقلك بديش مادي، يا أخي دعم معنوي حتى ما في"، وأشارت (3) مشاركات منهن إلى أن دعم المنظمات النسائية كان معنوي فقط، فقالت المشاركة رقم (8): "دورة توعية وثقيف فقط لا يوجد دعم مالي"، وذكرت (3) مشاركات أنه يمنع على المنظمات والجمعيات فتح مقرها كمئبر للمرشح أو تمويل الحملات الانتخابية، فقالت المشاركة رقم (5): "لا ممنوع ممنوع ممنوع"، وأشارت مشاركة إلى أن المنظمات تدعم المرشحات مالياً فقالت المشاركة رقم (10): "أنا بعرف انه بلبعوا دورلا بأس به في دعم المرأة اقتصادياً ودعم الحملات الانتخابية في رفع الوعي والتمكين للنساء في ممارسة الحياة العامة".

تشير نتائج الدراسة إلى أن معظم المشاركات أكدن على أن المنظمات لم تقدم دعماً مادياً للنساء، بل اقتصر الدعم على النواحي المعنوية أو كان محظوراً حسب قوانين الجمعيات، تبين نظرية التفاعلية الرمزية أن التفاعلات اليومية والرموز الاجتماعية تُبني الفهم حول أدوار المرأة وتؤثر على دعمها ومشاركتها السياسية، مما يبرز التحديات في تحويل المعاني السلبية إلى دعم إيجابي فعال، حيث بينت النتائج أن الدعم المالي يمكن أن يلعب دوراً مهماً في تعزيز مشاركة المرأة في السياسة، فقد توصلت دراسة (العتيبي، 2020) إلى أن النساء في المجتمعات التي تشهد دعماً قوياً من الحركات النسوية أو منظمات المجتمع المدني أكثر قدرة على تجاوز التحديات الاجتماعية والثقافية التي قد تقيد مشاركتهن السياسية.

● الأعباء المالية لعملية الترشح:

أشارت غالبية المشاركات وعددهن (11) مشاركة إلى كون الوضع الاقتصادي من أكبر التحديات التي تعيق مشاركة المرأة في الحياة السياسية، فقالت المشاركة رقم (8): "نعم من ضمن التحديات الكبرى جداً، ليس الكل يقدر على المجازاة الأشخاص المخضرمين بالحياة السياسية (السياسة لعبتهم) انهم اناس يعرفوا كيف يحصلوا على الدعم"، وقد أشارت (4) مشاركات إلى كون المرأة قادرة على التغلب على كافة التحديات التي تواجهها في الحملات الانتخابية، فقالت المشاركة رقم (1): "هناك سيدات قادرات على إدارة الحملات الانتخابية بكل مهنية وحرفية وتمكنهم من الوصول إلى الموارد وهناك نساء لديهن الخبرة الكافية"، وقد أشارت مشاركة واحدة إلى أن المرأة لم يعد عليها تحمل مصاريف الحملات الانتخابية كون الحزب هو من يتكفلها، فقالت المشاركة رقم (10): "القانون الحزبي الجديد هو المفروض يدعمها لأنه بصفي المدعوم مدعوم من الحزب، لمرشحي الحزب، وبالتالي التمويل الفردي يبطل قضية، لأنه التمويل رح يجي للأحزاب والقانون بيكفل انه على الاحزاب ان تضمن للمرأة الوصول لموارد الحزب لغايات ادارة حملتها الانتخابية وللشباب".

تشير النتائج إلى أن الوضع الاقتصادي يُعتبر من أكبر التحديات التي تواجه النساء في المشاركة السياسية، حيث يؤثر الوضع المالي على القدرة على التفكير السياسي وإدارة الحملات الانتخابية، فوفقاً لبعض المشاركات يمكن أن تكون الصعوبات الاقتصادية سبباً في تراكم الديون والأعباء النفسية، مما يعوق النساء عن التنافس بفعالية، ومع ذلك اعتبرت بعض مشاركات أن المرأة قادرة على التغلب على هذه التحديات بإمكانات مهنية واستقلال مالي، مما يساعد في نجاح الحملات الانتخابية، أيضاً ذكرت مشاركة أن دعم الأحزاب السياسية بموجب القانون الجديد يخفف من أعباء التمويل الفردي، مما يساهم في تعزيز مشاركة المرأة، وهو ما يتفق مع نتائج دراسة (UN Women, 2024) التي توصلت إلى أن النساء يحصلن على دعم مالي أقل مقارنة بالرجال سواء من الأحزاب السياسية أو خلال الحملات الانتخابية، وأكدت على ضرورة تخصيص موارد مالية محددة لدعم المرشحات سواء من الحكومات أو من الأحزاب السياسية.

نتيجة السؤال الثالث: كيف تفسر المرأة الاردنية التحديات السياسية عند مشاركتها في الحياة السياسية؟ وما هي الدوافع التي تحد من وصولها الى مواقع صنع القرار؟

• رغبة المرأة بالمشاركة في الحياة السياسية:

أشارت (11) مشاركة إلى أن رغبة المرأة بالمشاركة في الحياة السياسية تختلف باختلاف المجال السياسي ويعود ذلك إلى ميولها وأهدافها في المجال السياسي على اختلافه، بالإضافة إلى تأثير الفروق الاجتماعية، فقالت المشاركة رقم (4): "الرغبة أكيد بتختلف من شخص لآخر"، وأشارت (6) مشاركات أنها لا تختلف باعتبار أن الهدف واحد وهو التغيير ومساعدة المجتمع، وأن المجالات على اختلافها هي إسهام سياسي، وتبين ذلك من إجابة المشاركة رقم (20): "برأيي شوما كان المجال الهدف واحد سواء بدي أروح أرشح حالي على النيابة أو البلدية لأنه هاد مجتمعي".

أوضحت غالبية المشاركات أن رغبة المرأة في المشاركة في الحياة السياسية تتفاوت وفقاً لاختلاف المجال السياسي، بالإضافة إلى ميولها وأهدافها الشخصية في هذا المجال، فضلاً عن تأثير الفروق الاجتماعية، ويمكن تفسير هذه الآراء استناداً إلى نظرية المشاركة السياسية حيث توضح هذه النظرية أن العوامل التي تؤثر على قرار الفرد بالمشاركة في الحياة السياسية تتنوع بين الحوافز الشخصية والقيود الاجتماعية والسياسية، ففي حالة النساء تختلف دوافعهن للمشاركة حسب المجال السياسي، إذ يعكس ذلك تنوع الأهداف والاهتمامات الشخصية، لكن تبقى الرغبة في خدمة المجتمع هدفاً مشتركاً بينهن، تدعم هذه النتائج الدراسات السابقة مثل دراسة (UN Women, 2024) التي توصلت إلى أن زيادة تمثيل النساء في مواقع صنع القرار يساهم بشكل ملموس في تطوير السياسات والتشريعات المتعلقة بقضايا محورية، كما أن تمكينهن يبعث برسائل إيجابية تُلهم الفتيات لمواصلة التعليم العالي والسعي نحو فرص عمل واعدة.

• دوافع مشاركة المرأة في الحياة السياسية:

اتفقت غالبية المشاركات وعددهن (11) أن الدافع الرئيسي خلف مشاركتهن في الحياة السياسية يكمن في أنهن يجدن في أنفسهن الكفاءة لمساعدة المجتمع والسعي للتغيير عبر استلام مناصب وأدوار قيادية وتشريعية وخاصة تحت قبة البرلمان كونه مصدر التشريع، فقالت المشاركة رقم (2): "المرأة تجد في نفسها الكفاءة والقدرة إنها توازن بين حياتها وشغلها وبينها وبنفس الوقت تساعد الآخرين، ومرات يكون عندها هدف إنه تساعد الناس وتساعد المجتمع وتساهم في بناء الدولة لكن لا تمتلك الأداة، لكن الترشح والمنصب يعتبر أداة برأيي لدى النساء إنهم يحققوا أمور شخصية أو أمور عامة"، كما أشارت (7) مشاركات إلى أن الدافع الرئيسي وراء مشاركة المرأة في الحياة السياسية هو حقها في المشاركة كون الدستور قد كفل المساواة بين المواطنين في حقهم للترشح والانتخاب وتمثل هذا الرأي في إجابة المشاركة رقم (1): "انطلاقاً من إيمانها بأن الأردن دولة قانون ومؤسسات حيث كفل الدستور حق المرأة في المشاركة السياسية إلى جانب الرجل بالإضافة لحقها في المساواة والعدالة والمشاركة في الشأن العام"، وبينت (3) مشاركات أن الدافع يكمن في أن تثبت نفسها فقالت المشاركة رقم (19): "أن تكون المرأة عامل لصنع القرار خاصة وتثبت نفسها وقدرتها على التغيير للأفضل خاصة أن مستوى التعليم للنساء أعلى من الرجال ولديهم خبرات متنوعة وقد تكون أفضل"، وقالت مشاركتين أن الدافع يكون مادي لتعزيز الدخل، فقالت

المشاركة رقم (2): "أكيد بدي احسن من وضعي الاقتصادي والمادي"، والمشاركة رقم (20): "ايضاً اكيد بكون دافع لتحسين وضعها الاقتصادي والمادي، لأنه في النهاية بحققك استقرار مادي وبغز ذلك كسيدة".

تبين النتائج ان غالبية المشاركات ذكرن أن الدافع الرئيسي خلف مشاركة المرأة في العملية السياسية هو شعورها بقدراتها على خدمة المجتمع والعمل من أجل التغيير من خلال تولي المناصب القيادية والتشريعية، وبعضهن أشار الى حقها المكفول بموجب الدستور الذي يضمن المساواة بين المواطنين في حقوقهم في الترشح والانتخاب، ومنهن من أشرن الى رغبة المرأة في إثبات نفسها وقدرتها على التأثير والمشاركة الفعالة في الحياة السياسية، واخريات ذكرن أن دافع المرأة متمثل في تحسين وضعها الاقتصادي وقد اتفقت هذه النتيجة مع ما توصلت اليه دراسة (السالم، 2015) في أن مشاركة المرأة في السياسة تسهم في تحسين وضعها الاقتصادي وزيادة الفرص الاقتصادية المتاحة لها، ودراسة (الخوالدة، 2020) التي اشارت الى أن تمكين المرأة سياسياً يسهم في تحسين الوضع الاقتصادي للنساء من خلال تبني سياسات داعمة لحقوقهن.

• وصول المرأة الى مواقع صنع القرار:

أجابت مجموعة من المشاركات وعددهن (13) مشاركة ان النساء اللواتي يصلن الى مواقع صنع القرار والى البرلمان غير ممثلات للنساء الاردنيات، وتؤثر مشاركتهن سلباً على صورة المرأة بشكل عام وعلى كونها قادرة على استلام مناصب متقدمة، فقالت المشاركة رقم (4): "الكوتا مش كتير وصلت نساء يمثلن النساء، يعني بيحجزن بركبتك مثال بسيط عن وفاء بني مصطفى، كانت من أروع النساء اللي دخلوا البرلمان مؤثرة يعني صوت نسائي قوي، هند الفايز مثلاً"، والمشاركة رقم (20): "عنا مشكلة في النساء نفسهم المرشحات خاصة أنه بعض منهم لا يوجد لديهم معرفة ولا علم في الانتخابات ولا حتى في أبرز القضايا التي يجب أن يكون لها علم فيها"، وأشارت المشاركة رقم (5) الى كون النساء المتواجدات في الحياة السياسية هن كفوآت، فقالت: "أكثر السيدات الموجودات في الحياة السياسية كفوآت قادرات وفي عندهم إخلاص وعندهم أمانة وعندهم يعني ماشيين على القوانين بحذافيرها غير النوع الآخر"، وأشارت (3) مشاركات ان ذلك ينطبق على كلا الجنسين فكما يوجد نساء لا يمثلن المرأة الأردنية ولا يستطعن ممارسة السياسة، كذلك يوجد رجال لا يمثلون الرجل الأردني، فقالت المشاركة رقم (9): "نعم، زي ما فيه رجال وصلوا للسياسة وهم غير قادرين على ممارسة السياسة هناك نساء فاشلات ولا يصلحن للسياسة، وما بقدر أقول نساء أو رجال، هناك إنسان صالح وقادر على اتقان هذا الشيء هناك إنسان غير قادر".

تشير النتائج من وجهة نظر بعض المشاركات إلى أن النساء اللواتي يصلن إلى مواقع صنع القرار في الأردن لا يُعتبرن ممثلات حقيقيات للنساء الأردنيات بسبب مشكلات تتعلق بالمرأة نفسها إما بسبب قلة خبرتها أو قلة وعيها بحقوقها أو نظرتها الدونية لنفسها، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت اليه دراسة (العنزي، 2019) التي توصلت الى أن التعليم ونشر الوعي يساهمان بشكل كبير في تعزيز فهم المرأة لدورها في الحياة السياسية وتحدي الصور النمطية عنها، و(أبو حمود، 2018) التي أكدت على ضرورة تكثيف التوعية السياسية للمرأة من خلال الأحزاب والنقابات ووسائل الإعلام المتنوعة، وأن العدد القليل من النساء في مراكز صنع القرار في أغلب الأحيان قليل الفاعلية في القضايا التي تخص المرأة.

• المرأة وحملات التشويه:

أجابت غالبية المشاركات وعددهن (11) مشاركة بأنهن سبق وتعرضن لحملات التشويه، فقالت المشاركة رقم (3): "طبعاً كثير مش شوية، ياما تعرضت لإحباطات كثير ويا ما لقيت ناس يحطوا قدامي العصي إنه حتى ما أنجح بس ما كان هاد يحبطني كنت أتغلب عليها بإصراري بطموحي بثقتي بنفسي"، وأشارت (5) مشاركات بأنهن لم يتعرضن لأي حملات تشويه نظراً لطبيعة البيئة التي ترشحن فيها التي تحترم خصوصية المرأة، فقالت المشاركة رقم (2): "لا، لأنه أنا بيئة قروية تحترم خصوصية المرأة ولا تقترب من موضوع التشويه"، وقد أشارت المشاركة رقم (10) إلى أنها لم تتعرض لمضايقات لكن هنالك الكثير من النساء اللواتي يتعرضن للعنف السياسي، فقالت: "لم أواجه بشكل مباشر وهذا شيء يتعرض له كثير نساء مرشحات للانتخاب أكثر وهذا شيء طبيعي تواجهه النساء في السياسة، بواجهوا التنمر واشكال كثيرة من العنف السياسي".

توضح هذه النتيجة أن غالبية المشاركات سبق وتعرضن لحملات التشويه مما يشير إلى أن الثقافة السياسية السائدة في المجتمع الأردني، التي قد تكون محافظة أو متأثرة بالقيم التقليدية، تساهم في تقييد مشاركة النساء في الحياة السياسية، وقد اتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (أبو حمود، 2018) التي أكدت أن عملية التمكين السياسي للمرأة الأردنية يجب أن تجري في سياق تمكين المجتمع جماعات وأفراد، تعليمياً وثقافياً واقتصادياً وسياسياً واجتماعياً، وهذا يفترض خلق بيئة ثقافية مجتمعية داعمة لمشاركة المرأة في جميع المجالات، ودراسة (العبيدات، 2017) التي أشارت إلى أن تحقيق المساواة في الحقوق السياسية بين الجنسين له أثر كبير على مشاركة المرأة في الحياة السياسية.

• الصعوبات الإعلامية خلال الحملة الانتخابية:

أشارت (8) مشاركات إلى أن دور الاعلام في حملاتهن الانتخابية كان إيجابياً، فقالت المشاركة رقم (5): "دور الصحافة والإعلام دورهم كان دائماً إيجابي يعني أنا في إعلاميين حكوا معاي حكوا لي إحنا بنتكفلك بدون أي مقابل على مسيرتك السياسية على خطاك على معرفتك الشخصية ففي إعلاميين تبنا حملات عن طريق المواقع الإلكترونية"، وذكرت مشاركتين أن الترويج لحملاتهن الانتخابية أقتصر على موقع ال Facebook فقط، فقالت المشاركة رقم (2): "فقط Facebook، وكان إيجابي عرف الناس إنني موجودة واني نازلة وهاي اول خطوة"، وقد أشارت (8) مشاركات بأنه لم يكن للإعلام دور إيجابي، فقالت المشاركة رقم (14): "الإعلام بالمرحلة السياسية أو لما يكون في انتخابات هم ببعدوا، لأنهم ما بدهم ينحسبوا على شخص معين ما بدهم ينحسبوا على حزب معين، فهم دائماً بيحاولوا إنهم يكونوا بعيدين كل البعد عن هذا الإشي، بس إنه إحنا نتوجه أكثر وأغلب الوقت نتوجه لمواقع التواصل الاجتماعي وما بنلاقي دعم إلا من خلالها".

وقد أشارت المشاركة رقم (4) إلى تقييد حرية التعبير والإعلام للأحزاب وفي الحملات الانتخابية، فقالت: "بذك تسمح للأحزاب تنفتح والناس يشاركوا فيها لازم تكون المنابر مفتوحة للجميع على حد سواء لأنه مفيش عنا حزب ممنوع بس حزب التحرير اللي هو ممنوع بالأردن باقي الأحزاب مرخصة وقانونية إذا اتركها المجال حتى ع مستوى الفيسبوك كله مراقب وملاحق طيب اتركها المجال المفروض إنه المنابر تكون مفتوحة أكثر"، وأشارت (3) منهن إلى أن الاعلام السائد في الفترات الانتخابية هو الاعلام المدفوع، فقالت المشاركة رقم (8): "الاعلام سيف ذو حدين ممكن يفيد او يضر لكن للأسف

الاعلام العام او الاعلام الحكومي ما كان كثير يتدخل في الاشخاص وهذا منطق، بالتالي الاعلام الاخر هو الاعلام المدفوع وهذا الاعلام الاخر لا يهتم بشيء سوى بالدفع".

تُظهر النتائج أن الإعلام له تأثير متباين على حملات المرأة الانتخابية في الأردن، حيث أشارت (8) مشاركات إلى أن الإعلام كان داعماً وإيجابياً، فقد ساهم في الترويج لحملاتهن، بينما انتقدت (8) مشاركات أخريات الإعلام لافتقاره إلى الدعم الرسمي واعتبره غير فعال أو حتى معيق، وركزت بعضهن على قلة المصداقية في الإعلام المدفوع وقيود حرية التعبير، أخيراً يُعد الافتقار إلى تمثيل النساء في المناصب الإعلامية من أبرز العوامل التي تحد من مشاركتهن الفعالة في السياسة، وهذا يتفق مع نتائج المشاركات التي تظهر أن الإعلام يمكن أن يكون سلبياً وغير داعم في بعض الأحيان، وتتفق النتائج السابقة مع دراسة (UN Women, 2024) التي توصلت إلى ضرورة العمل على تعديل الخطاب الاعلامي لتعزيز صورة المرأة القيادية، حيث تعمل الصور النمطية في وسائل الإعلام على ترسيخ فكرة أن النساء أقل شرعية وقدرة على القيادة من الرجال.

نتيجة السؤال الرابع: كيف تفسر المرأة الاردنية التحديات التشريعية في مشاركتها في الحياة السياسية؟ وكيف تفسر تأثير القوانين والتشريعات الاردنية على مشاركتها بما في ذلك نظام الكوتا النسائية ومشاركتها في الاحزاب السياسية؟

• دور القوانين والتشريعات الاردنية في دعم مشاركة المرأة سياسياً:

أجابت (15) مشاركة بأن الدستور يدعم مشاركة المرأة في الحياة السياسية، وأكدن على وجود التمييز الإيجابي، وأن الحياة السياسية للمرأة في الأردن حالياً يرى فيها تطور ملحوظ عن السابق، ووصفن التجربة السياسية أنها جميلة وتستحق أن تخوضها المرأة، وقد اشارت المشاركة رقم (1) إلى ذلك بقولها: "إن القوانين والتشريعات داعمة للمرأة فالدولة كانت سباقة في تعزيز مكانة المرأة في الحياة السياسية والعامّة على مسارين، المسار الأول القوانين السياسية ممثلة بقانون الانتخاب الجديد، والأحزاب والبلديات إضافة إلى تعزيز مشاركتها في تولي وظائف قيادية في السلطة التنفيذية"، وقالت المشاركة رقم (6): "القوانين الجديدة خاصة الحزبية مشجعة جداً لمشاركة المرأة في الحياة السياسية حيث انها تقلل من التحديات التي تواجهها"، أما المشاركة رقم (4): "يعني في تطور لأنه التعديلات الدستورية الأخيرة لما تعدلت المادة السادسة من الدستور وإضافة كلما الجنس هاي أعطت زخم أو أتاححت للمرأة إنه تشارك بالحياة السياسية نتيجة المساواة"، وأشارت المشاركة رقم (5) إلى التعديل الذي أضاف كلمة الاردنيات إلى عنوان الفصل الثاني من الدستور الأردني: "إضافة كلمة الأردنيين والأردنيات عملت حافز إيجابي داخل السيدة وأعطتها كامل حقوقها وهي حق من حقوقها"، وأشارت (7) مشاركات إلى كون الدستور داعم لكنه غير مطبق أو معقد ووجود بعض النصوص التي قد تحد من مشاركة النساء في السياسة بالإضافة إلى عدم توعية المرأة بحقوقها التي كفلها لها الدستور، وأشرن إلى ضرورة تمكين المرأة وتطوير مهاراتها حتى تحقق أكبر استفادة من هذه القوانين فقالت المشاركة رقم (20): "القانون الأردني بدعم وفي قوانين منيعة عشان المرأة تكون بشكل ممتاز بالحياة السياسية، لكنه ينقصه التطبيق والتفعيل الحقيقي على أرض الواقع"، والمشاركة رقم (3): "معظم القوانين بصف المرأة ولكن المرأة ما بتستغل هذا الموضوع يعني القانون أعطاها حقوق كثيرة بس هي يا إما جاهلة فيها يا إما إنها ما بدها تطبقها"، وأشارت إلى تعديلات في القوانين قد حددت من مشاركة النساء مثل: "هلاً أنا شفت حالات تعديلات القوانين كانت ضارة إليهم مثل تعديل القانون السابق كان فيه قانون شرط إنه الي يرشح حاله يكون أردني هسا تعدل صار لازم يكون

أردني من عشر سنوات، شوفرق (10) سنوات ولا (5) سنوات ما يحددوا على أساس نضمن أكبر مشاركة للنساء لأن عنا كثير متجنسات".

وأشارت (12) مشاركة الى ان الإشكاليات التي تعيق مشاركة المرأة في العمل السياسي هي اشكاليات اجتماعية فقالت المشاركة رقم (11): "التحديات أهمها الفكر المجتمعي احنا دائما بنتخب الرجال، بنفضل الرجال على النساء، وهاد الاشئ موجود بمجتمعنا كثير"، وقد أشارت (5) منهن إلى كون العشائرية هي الاشكال الأكبر الذي يعيق مشاركة المرأة في الحياة السياسية، فقالت المشاركة رقم (1): "العشائرية إلى هي من أهم التحديات الي بتواجه النساء والرجال ليهيك في كفاءات عالية ما قدرت توصل بسبب العشائرية يعني"، وأكدت مشاركتان على وجود اشكاليات عامة تعيق مشاركة المرأة في العمل السياسي فقالت المشاركة رقم (8): "مثل انها أم، زوجة، لديها اطفال فهذا يمنعها للتفرغ لعملها السياسي مثل كل رجل، اي ان الرجال يبدع بالعمل السياسي لأنه متفرغ تماماً لذلك وليس مطلوب منه تربية اولاد مثل السيدات وليس مطلوب منه المهام المنزلية وهذا بالذات التي يجعل المرأة تتنازل بهدف نجاح عائلتها"، وأشارت مشاركتين منهن الى وجود اشكاليات تتعلق بمدى تطبيق النظام داخل الحزب، فقالت المشاركة رقم (18): "المشاركة بالأحزاب لا تشجع خاصة ان ممارستها تختلف والاحزاب غير داعمين المرأة فقط الدعم يكون شكلي للحصول على فرص مختلفة"، وكذلك بينت (7) مشاركات منهن الى الاشكاليات الاقتصادية فقالت المشاركة رقم (12): "التحديات اقتصادية لأن إحنا بنعرف إنه السيدات أصلاً مش من ذوات اوصاحبات الأعمال والأموال"، وقالت المشاركة رقم (19): "التحديات الاقتصادية تمنعها من المشاركة".

تشير النتائج إلى أن الدستور الأردني يدعم مشاركة المرأة في الحياة السياسية من خلال التعديلات التشريعية التي تعزز تمثيل النساء، مثل نظام الكوتا والتمييز الإيجابي، ومع ذلك تبرز الصعوبات في تطبيق هذه القوانين بشكل فعال وتحديات تتعلق بنقص الوعي والخبرة لدى النساء، بالإضافة إلى التأثيرات السلبية للأدوار الاجتماعية التقليدية والتوقعات المجتمعية التي قد تحد من مشاركتهن الفعالة، يمكن تفسير النتائج من منظور نظرية المشاركة السياسية حيث نجد أن المشاركات يؤكدن على أن الدستور والقوانين الداعمة لمشاركة المرأة في السياسة موجودة، لكن الوعي بتلك الحقوق والتطبيق الفعلي لهذه القوانين لا يزال ضعيفاً، فتشير النظرية إلى أن القوانين والتشريعات تلعب دوراً محورياً في تعزيز أو تقليص المشاركة السياسية، رغم أن التشريعات مثل الكوتا النسائية قد ساهمت في زيادة تمثيل المرأة في البرلمان إلا أن هذه التشريعات وحدها لا تكفي لتغيير الواقع السياسي، مما يؤدي إلى عدم استفادة المرأة بشكل كامل من الحقوق القانونية الممنوحة لها.

كما أبرزت النتائج أن النساء في الأردن يواجهن اشكاليات متنوعة في الحياة السياسية، والتي تتراوح بين اشكاليات اجتماعية وثقافية واقتصادية، حيث إن الثقافة السياسية السائدة في المجتمع الأردني تفضل الرجال في المناصب القيادية، مما يعيق مشاركة المرأة السياسية رغم وجود قوانين داعمة، فالصور النمطية والفكر المجتمعي خاصة العشائرية، تشكل عوائق أمام تقدم المرأة، تتفق هذه النتيجة مع ما توصلت اليه دراسة (أبو حمود، 2018) التي أكدت على ضرورة تكثيف التوعية السياسية للمرأة من خلال الأحزاب والنقابات ووسائل الإعلام المتنوعة، وأن العدد القليل من النساء في مراكز صنع القرار في أغلب الأحيان قليل الفاعلية في القضايا التي تخص المرأة، فالنساء في المواقع القيادية يحتجن إلى الشجاعة لكي يستطعن إدخال وجهات نظرهن في قضايا المرأة، بدلا من ممارسة وتناول قضايا تتعارض مع رؤية وقناعة المرأة.

• دور الكوتا النسائية في وصول المرأة للبرلمان:

اتفقت (19) مشاركة على ان الكوتا ساهمت في وصول المرأة إلى البرلمان وأُشِرْن إلى انه لولا وجود الكوتا لم ولن تصل المرأة الى قبة البرلمان، فقالت المشاركة رقم (2): "لولا الكوتا النسائية ما حدا وصل سواء بلدية ولا لامركزية ولا برلمان على كافة الأصعدة، لولم تكن هناك كوتا لما وصلوا النساء، وصحيح يكون في حالات شاذة"، ومنهن من اعتبر انها ساهمت في وصول نساء غير كفؤات الى قبة البرلمان، فقالت المشاركة رقم (4): "خلينا نسميها سلاح ذو حدين في المحافظات خلينا نحكي ذات الكثافة السكانية والديموغرافية الكبيرة ما بتنجح المرأة اللي في عندها وعي أكثر صاروا مثلاً في بعض العشائر تتجه لأنه ترشح امرأة بس مشان تحصل على مقعد بالبرلمان مش على أساس إنه هي قادرة"، وأشارت المشاركة رقم (5) الى كون نظام الكوتا لم يكن عادل في بعض المناطق، فقالت: "الكوتا ظلمت بعض المناطق مثل عندك إربد والزرقاء وعمان ظلمتهم من ناحية التقسيمات الجغرافية".

في حين أجابت (9) مشاركات بأن مشاركة المرأة غير محصورة بالكوتا وعبرن عن ذلك بقولهن: المشاركة رقم (1): "لا طبعاً كان ما بتشوفي نساء عم تتنافس! غير هيك في عندك توجان فيصل والنائب بني مصطفى هناك أمثلة أثبتت أن المرأة قادرة على الوصول دون الحاجة لكوتا"، وقد أكدت (8) مشاركات إلى حاجة المرأة في الوقت الحالي الى كوتا لكي تضمن مشاركتها بسبب ضعف ثقة المجتمع بقدرات المرأة في المجال العام، فقالت المشاركة رقم (10): "الكوتا الآن في هذه المرحلة ضرورة، ضرورية جداً لأنه ما زالت المجتمعات وثقافتها الذكورية لا تختار المرأة لأنها امرأة، ما زالت تقصمها ولا تعتبرها ضمن خياراتها بسبب جنسها".

تظهر النتائج أن الكوتا ساهمت في وصول المرأة إلى البرلمان الأردني، لكن بعض المشاركات اعتبرنها وسيلة غير كافية وحدها، مشيرات إلى أن الكوتا قد تؤدي إلى انتخاب نساء غير كفؤات أو تكون غير عادلة في تقسيم المناطق، من جهة أخرى تؤكد بعض المشاركات الحاجة إلى الكوتا حالياً بسبب ضعف ثقة المجتمع بقدرات النساء، بينما ترى أخريات أن المرأة قادرة على النجاح دون الحاجة إليها، تتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (حماد، 2021) التي توصلت إلى ضرورة تعزيز استخدام الكوتا كأداة لتعزيز مشاركة المرأة، حيث يجب العمل على خلق تعاون بين فئات المجتمع المحلية لدعم الكوتا النسائية وزيادة حصة المرأة الأردنية منها، وكذلك دراسة (العموش، 2016) التي توصلت الى أن نظام الكوتا لم يكن كافياً لتمكين المرأة سياسياً، حيث أشارت إلى ان هذا يعود إلى نظرة المجتمع نفسه وما يسود فيه من عادات وتقاليد لا تعطي للمرأة الأردنية حقوقها في المجالات السياسية بشكل محدد نظراً لكون المجتمع مجتمعاً ذكورياً يعتبر أن العمل السياسي عملاً يرتبط بالرجل فقط، وإن نظام الكوتا من وجهة نظر البعض والحصص المخصصة فيه للنساء ليست كافية وتعزز التفاوت بين كل من الرجل والمرأة خاصة ان المعوقات الثقافية والاقتصادية تقف في وجه المرأة دون الرجل.

• مشاركة المرأة في الأحزاب السياسية:

أجابت (9) مشاركات بأنه قد زاد إقبال المرأة على المشاركة في الأحزاب السياسية، فقالت المشاركة رقم (1): "من الملاحظ إنه خلال العام 2022/2021 كان هناك ارتفاع في نسبة النساء المشاركات في الهيئة العامة والإدارية في الأحزاب"، والمشاركة رقم (9): "أنا شفت إقبال مش بسيط"، وقد أشارت (7) منهن على أن الإقبال سببه اجبار الأحزاب على وجود نسبة (20%) من النساء ضمن مؤسسين الحزب حتى يتم ترخيص الحزب داخل المملكة، فقالت المشاركة رقم (1): "قانون الأحزاب الجديد أوجب إنه تكون هناك مشاركة متقدمة للمرأة في المناصب القيادية في الحزب"، وقد أشرن الى ضرورة اختيار النساء الكفوآت للانضمام للأحزاب والعمل على الجانب السياسي للمرأة فقد قالت المشاركة رقم (11): "صار الحزب بدور على عدد ما بدور على النوعية"، وقالت المشاركة رقم (9): "أكيد فيه إقحام لنساء ملهمش علاقة عشان يكفوا العدد"، وقد أشارت (11) مشاركة إلى أن الإقبال لا زال ضعيفاً ويعود ذلك الى عدة أسباب منها أن الأحزاب لا تزال ضعيفة، فقالت المشاركة رقم (2): "ما في إقبال، بسبب خوف النساء وأصلاً التجارب السابقة وتاريخ الأردن بالنسبة للأحزاب ما بشجع الناس".

تبين النتائج ان مشاركة المرأة في الأحزاب السياسية قد زادت بشكل ملحوظ، إلا أن هذه الزيادة تعود إلى قانون يتعلق بوجود نسبة (20%) من النساء بين مؤسسي الحزب كشرط لترخيصه وتنشيطه، لكن غالبية المشاركات قد أشرن الى ان الإقبال لا يزال ضعيفاً بسبب ضعف عمل الأحزاب نفسها، كما تشير النتائج إلى أن إقبال النساء على الأحزاب قد يكون مدفوعاً بالضغط القانوني على الأحزاب لضمان تمثيل المرأة، لكن تبقى مشكلة اختيار النساء الكفوآت والحاجة إلى تحفيز النساء لتجاوز المخاوف الاجتماعية والعملية، وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (UN Women, 2024) التي توصلت الى أن الأحزاب السياسية ما زالت تهمش النساء، وترفض اشراكهن كقائدات ومرشحات، وأشارت دراسة (العساف، 2017) إلى ضرورة تبني سياسات قانونية تضمن تمثيل المرأة بشكل أكبر في الهيئات التشريعية وتوفر حماية قانونية من أي شكل من أشكال التمييز، ان هذه النتائج تتماشى مع تأكيد جلالة الملك في ورقته النقاشية على أهمية تفعيل القوانين التي تضمن تمثيلاً حقيقياً للمرأة في السياسة.

وأخيراً تشير التفاعلات اليومية والمواقف الاجتماعية إلى أن الصور النمطية والمعتقدات حول دور المرأة في المجتمع تؤثر بشكل مباشر على فرصها في المشاركة السياسية، فوفقاً للتفاعلية الرمزية، يُنشئ الأفراد معانهم وهوياتهم من خلال التفاعل مع الآخرين، والرموز الاجتماعية التي تحيط بالمرأة في المجتمع الأردني تحدد كيفية إدراك الآخرين لكفاءتها وقدراتها السياسية، فعلى الرغم من وجود نظام الكوتا الذي يضمن تمثيلاً نسائياً في البرلمان، إلا أن قبول المجتمع للمرأة في الأدوار القيادية لا يزال محدوداً، ما يعكس تأثير المعاني المشتركة والتفاعلات اليومية في تكوين بيئة إما داعمة أو معيقة لمشاركتها، كما يوضح مفهوم "عرض الذات" لجوفمان أن النساء يحاولن التفاوض على هويتهن السياسية أمام جمهور متنوع، بما يشمل المجتمع والأحزاب، لضمان قبول أدوارهن والتقليل من التأثير السلبي للصورة النمطية.

تُبرز النتائج أيضاً أن المشاركة السياسية للمرأة تتأثر بالقوانين والمؤسسات والسياسات العامة، حيث تركز نظرية المشاركة السياسية على أن انخراط الأفراد في الحياة السياسية يعتمد على قدرتهم على التأثير في القرارات والنتائج السياسية، في السياق الأردني، ساعدت التشريعات مثل نظام الكوتا على زيادة تمثيل المرأة، لكنها لم تضمن مشاركة فعّالة أو متساوية في اتخاذ القرار، بالإضافة إلى ذلك تؤثر العوامل الاجتماعية والثقافية، مثل التوقعات التقليدية للأدوار النسائية، على مستوى التمكين السياسي للمرأة، ومن هذا المنطلق تؤكد النظرية أن تعزيز مشاركة المرأة يتطلب تضافر الجهود بين التشريعات والسياسات الداعمة، والتدريب السياسي، والوعي المجتمعي لضمان مشاركة فعّالة وحقيقية.

يمكن القول إن نتائج الدراسة تعكس تفاعلاً معقداً بين الأبعاد الاجتماعية والثقافية والأبعاد القانونية والسياسية، فالتحديات التي تواجه المرأة الأردنية في السياسة ليست مجرد عقبات قانونية أو اجتماعية منفصلة، بل ناتجة عن تفاعل مستمر بين القوالب النمطية المجتمعية، الرموز الثقافية، وسياسات الدولة، لذلك فإن تعزيز مشاركة المرأة يتطلب استراتيجية متكاملة تشمل تغيير التصورات الاجتماعية، دعم التشريعات والسياسات، وتمكين النساء من خلال التدريب والوعي السياسي لضمان تمثيل فعال ومستدام.

نتائج الدراسة:

أظهرت الدراسة مجموعة من النتائج أبرزها:

1. أبرز التحديات التي تواجه النساء المشاركات في الحياة السياسية كانت التحديات الاجتماعية والثقافية، المتمثلة في الثقافة المجتمعية والتي تفضل الرجال على النساء في القيادة السياسية، بالإضافة إلى العشائرية التي تشكل عائقاً كبيراً أمام وصول المرأة.
2. أكدت غالبية المشاركات على ضرورة إدخال نماذج نسوية ملهمة سياسية في المناهج المدرسية.
3. أكدت معظم المشاركات أن أوضاعهن المادية الصعبة تحد من ترشحن وقيامهن بالحملة الانتخابية.
4. غالبية المشاركات تعرضن لحملة تشويه سياسي، وتعرضت بعض المشاركات إلى العنف السياسي والتنمر خلال ترشحن، مما زاد من التحديات التي تواجهها في الحياة السياسية.
5. أكدت العديد من المشاركات أن القوانين الأردنية تدعم مشاركة المرأة في السياسة، ويؤكد ذلك الدستور الأردني الذي ينص على المساواة بين الجنسين ويعزز تمثيل مشاركة المرأة.
6. كانت الكوتا النسائية عاملاً مهماً في تمكين المرأة للوصول إلى البرلمان، ومع ذلك أشار البعض إلى أن الكوتا قد تكون غير عادلة في بعض المناطق وقد تؤدي إلى انتخاب نساء غير كفؤات.

التوصيات:

أهم التوصيات التي خرجت بها الدراسة:

1. تطوير برامج مشتركة للتدريب والتمكين السياسي للنساء، تشمل مهارات القيادة وصنع القرار، بالتعاون بين الجهات الرسمية والمنظمات المدنية.
2. تبني حملات توعية مشتركة لتغيير الصور النمطية عن دور المرأة في السياسة، وتبسيط الضوء على نماذج نسائية قيادية ناجحة.
3. توفير الدعم المالي والقانوني للنساء الراغبات في الترشح للمناصب السياسية، سواء عبر الأحزاب أو المنظمات النسائية أو الجهات الداعمة.
4. دمج مفاهيم المشاركة السياسية للمرأة في البرامج التعليمية والتدريبية، والعمل على إزالة الصور النمطية المرتبطة بالأدوار الجندرية.
5. إنشاء منصات مشتركة بين الحكومة والمجتمع المدني لإطلاق المبادرات والسياسات التي تعزز مشاركة المرأة، وحماية النساء من العنف أو حملات التشويه السياسي.
6. إعادة تقييم السياسات والتشريعات، بما في ذلك نظام الكوتا النسائية، لضمان تمثيل نسائي فعال وعادل في المؤسسات التشريعية والمناصب القيادية.
7. تعزيز التكامل بين المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني لتنسيق الجهود في دعم مشاركة المرأة في الحياة السياسية.

خاتمة واستشراف:

أظهرت الدراسة أن النساء يواجهن تحديات تشريعية واجتماعية واقتصادية، بالإضافة إلى الصور النمطية التي تحد من مشاركتهن السياسية، وأكدت النتائج على ضرورة تمكين المرأة عبر دعم تشريعي فعال، حماية من العنف السياسي، تعزيز حضورها في التعليم والإعلام، وتنمية المهارات القيادية، ويبرز البحث أن تحقيق تمثيل سياسي عادل للمرأة يتطلب تكاملاً فعالاً بين المؤسسات الحكومية والمجتمع المدني، ودعم الأحزاب والسياسات العامة، من منظور استشرافي يجب متابعة أثر السياسات القائمة، تعزيز برامج التدريب والوعي السياسي، إبراز النماذج القيادية النسائية في الإعلام، وتوفير الدعم المالي واللوجستي للنساء المرشحات لضمان مشاركة فعالة ومستدامة.

قائمة المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية:

- أبو حمود، م. (2018). مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية: الثابت والمتغير. مركز دراسات الوحدة العربية، 41(473)، 40-59.
- آل الشيخ، ف. (2020). إصلاح النظام الانتخابي وأثره على تمثيل المرأة في البرلمان الأردني. مجلة الدراسات الانتخابية، 15(1)، 81-94.
- الجزيرة. (2003). جبهة العمل الإسلامي تقاطع الانتخابات البلدية بالأردن. من موقع <https://www.aljazeera.net/news/2003/6/30/> جبهة العمل الإسلامي- تقاطع الانتخابات
- الحريري، م. (2024). تمثيل المرأة في المؤسسات السياسية: الواقع والتحديات، دار الفنون السياسية.
- الحوالدة، أ. (2020). المرأة والاقتصاد: أثر المشاركة السياسية في تعزيز الاستقلال المالي. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات.
- الدستور الأردني. (1952). الدستور الأردني لسنة 1952 وتعديلاته.
- الرواشدة، ع.، العرب، أ. (2016). المعوقات التي تحد من مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية في ضوء بعض التغيرات الاجتماعية دراسة ميدانية على عينة من النساء الرائدات في إقليم الشمال. مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، 43(3)، 1353-1373.
- الرفاعي، ن. (2018). المعوقات الاجتماعية والثقافية أمام مشاركة المرأة في السياسة، مجلة البحوث الاجتماعية، 12(3)، 45-62.
- السالم، م. (2015). تأثير المشاركة السياسية للمرأة على التنمية الاقتصادية. مجلة دراسات الشرق الأوسط، 30(4)، 55-70.
- الشامي، أ. (2016). الصور النمطية والثقافة السياسية في العالم العربي. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات.
- العساف، أ. (2017). تأثير التشريعات القانونية على تمكين المرأة السياسية في الأردن. المجلة الأردنية للدراسات القانونية، 23(2)، 102-117.
- العبيدات، س. (2017). التمكين السياسي للمرأة في العالم العربي. عمان: دار الفكر.
- العتيبي، س. (2020). تأثير الدعم المجتمعي على المشاركة السياسية للمرأة في منطقة الخليج. مجلة الدراسات السياسية والاجتماعية، 15(3)، 102-118.
- العنزي، م. (2019). التعليم والمشاركة السياسية للمرأة: نحو تعزيز الوعي السياسي، الرياض: دار النهضة.
- العموش، م. (2016). انعكاس التمكين القانوني للمرأة الأردنية على مشاركتها السياسية. المجلة المصرية للدراسات القانونية والاقتصادية. 8. 767-805.
- اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة. (2010). دراسة تطالب برفع كوتا المرأة في المجالس البلدية الى 50%. من موقع https://women.jo/ar/node/4636?utm_source
- اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة. (2022). دراسة العنف ضد النساء في المجالين العام والسياسي في الأردن 2022. من موقع <https://women.jo/~women/ar/node/8080>
- اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة. (2024). بيان حول نتائج انتخابات مجلس النواب العشرون. من موقع <https://www.women.jo/~women/ar/node/8241>
- الهيئة المستقلة للانتخاب. (2022). قانون الأحزاب السياسية رقم (7) لسنة 2022. من موقع قانون الأحزاب السياسية رقم (7) لسنة 2022.pdf
- الهيئة المستقلة للانتخاب. (2024). التقرير التفصيلي للانتخابات النيابية 2024. من موقع
- جمعية معهد تضامن النساء الأردني. (2025). مشاركة المرأة في المجالس المحلية واللامركزية. من موقع
- تضامن: مشاركة المرأة في المجالس المحلية واللامركزية خطوة للأمام بحاجة إلى المساندة والدعم التشريعي والسياسي والمجتمعي
- حماد، س. (2021). حق المرأة الأردنية في تولي المناصب العامة (دراسة مقارنة)، [رسالة ماجستير غير منشورة]، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.
- دائرة الإحصاءات العامة، (2024). مؤشرات سياسية على مستوى المملكة (2008-2024). من موقع https://jorinfo.dos.gov.jo/Databank/pxweb/ar/GenderStatstcs/GenderStatstcs_Gender-Indicators_Politics/Table1_Politic.px
- راصد. (2020). مشاركة المرأة في الانتخابات النيابية. من موقع <https://www.rasedjo.com/ar/publications/2016>
- سومية، إ. (2018). تصميم وبناء أدوات البحث العلمي، (ط1)، الجزائر: جامعة حسين بن بو علي بشلف، معهد التربية البدنية والرياضية.
- عبد الرحمن، م. (2018). دور التشريعات السياسية في تعزيز مشاركة المرأة في الحياة العامة: دراسة مقارنة. المجلة العربية للدراسات السياسية، 11(3)، 45-58.
- مؤسسة الملك حسين مركز المعلومات والبحوث. (2016). الدليل التدريبي مناهج البحث العلمي، الأردن.
- نجيب، د. (2023). النظرية التفاعلية الرمزية، مركز قاف للدراسات، الأردن. من موقع https://www.qaaf.net/_files/ugd/1f6d95_0cddcb23b7b41ab966d3b58b3ede98b.pdf
- هيئة الأمم المتحدة للمرأة، (2022). دراسة العوامل الاجتماعية والاقتصادية والتشريعية التي تعيق تمكين المرأة ووصولها للمواقع القيادية. من موقع https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/2024-04/UNDP%20Report_0.pdf

المراجع باللغة الإنجليزية:

- Atieh, M. (2022). *Economic challenges and their impact on political participation*. Economic Development Studies, 10(1), 70–85.
- Fathi, A. (2018). *The social challenges in political participation: A comprehensive study*. Journal of Political Science, 12(3), 40–60.
- Fine, G., & Sandstrom, K. (2011). *Symbolic interactionism*. Retrieved from <https://www.oxfordbibliographies.com>
- Inter-Parliamentary Union. (2022). *Women in parliaments: 2022 report*. Retrieved from <https://www.ipu.org>
- Lazarus, R. S., & Folkman, S. (1984). *Stress, appraisal, and coping*. Springer Publishing.
- Sairambay, Y. (2020). *Reconceptualising political participation*. Retrieved from <https://www.degruyterbrill.com/document/doi/10.1515/humaff-2020-0011/html>
- UN Women. (2021). *Jordan gender justice and the law report 2021*. Retrieved from <https://www.unwomen.org>
- UN Women. (2024). *Why so few women are in political leadership*. Retrieved from <https://www.unwomen.org/en/news-stories/explainer/2024/09/five-actions-to-boost-womens-political-participation>
- USAID. (2020). *Gender analysis for Jordan. United States Agency for International Development*. Retrieved from <https://www.usaid.gov>
- World Economic Forum. (2024). *Global gender gap report 2024*. Retrieved from <https://www.weforum.org/reports/global-gender-gap-report-2024>

The Impact of Jordanian Electoral Law No. (4) of 2022 on Enhancing Women's Political Participation: An Analytical Study of the 2024 Elections

Dr. Basel Salem Aboud Al-Mashaqbeh

Lamees Ali Awad Al-Shar'ah

Department of Political Science, Al al-Bayt University, Jordan

Email: basil_mashaqbeh@yahoo.com

Ricieved	Accepted	Puplished
27/10/2025	17/11/2025	31/12/2025

DOI:

Al-Mashaqbeh, Basel., & Al-Shar'ah, Lamees. (2025). *The impact of Jordanian electoral law No. (4) of 2022 on enhancing women's political participation: An analytical study of the 2024 elections*. Journal of Political Science and Law, Volum11, N(46)

Abstract

The 2024 Jordanian parliamentary elections represented a qualitative shift in the development of the electoral system. Under Election Law No. 4 of 2022, the Jordanian legislator introduced a mixed electoral system that allowed candidates to run either on national lists or local district lists. As national lists were formed under the umbrella of political parties, the current study seeks to examine the role of this law in enhancing women's opportunities for political participation, particularly given that the law stipulated the inclusion of at least one woman among the top three names on national lists.

The theoretical section of this study explores the concept of elections, electoral systems, and the relationship between electoral systems and political parties. The applied section analyzes the results of the 2024 elections. The study concludes that the new electoral law provided additional pathways for Jordanian women to access parliamentary representation through their inclusion in national party lists, thereby increasing their chances of success—both through general competition and the gender quota system.

However, the study also finds that women's representation in the Jordanian Parliament remains below the desired level due to several persistent challenges, most notably prevailing social norms, traditions, and cultural attitudes that continue to restrict women's political participation in general, and electoral participation in particular. Accordingly, the study recommends granting Jordanian women a greater number of seats through further development of the electoral system.

Keywords: Political participation, electoral systems, Jordanian Election Law No. 4 of 2022

أثر قانون الانتخاب الأردني رقم (4) لسنة 2022 في تعزيز المشاركة السياسية للمرأة:

دراسة تحليلية لانتخابات 2024

الدكتور باسل سالم عبود المشاقبة

الأستاذة لميس علي عواد الشرعه

قسم العلوم السياسية، جامعة ال البيت، الأردن

Email: basil_mashaqbeh@yahoo.com

تاريخ النشر	تاريخ القبول	تاريخ الاستلام
2025/12/31	2025/11/17	2025/10/27

DOI:

للاقتباس: المشاقبة، باسل، والشرعه، لميس. (2025). أثر قانون الانتخاب الأردني رقم (4) لسنة 2022 في تعزيز المشاركة السياسية للمرأة: دراسة تحليلية لانتخابات عام 2024، مجلة العلوم السياسية والقانون، المجلد 11، العدد (46)

الملخص

شكلت الانتخابات النيابية الأردنية لعام 2024 نقلة نوعية على صعيد تطوير النظام الانتخابي، إذ استحدث المشرع الأردني تبعاً لقانون الانتخاب رقم (4) لسنة 2022 نظاماً نيابياً مختلطاً؛ بحيث أتاح للمرشح فرص خوض الانتخابات أما على القائمة العامة، أو القائمة المحلية. وحيث أن القانون المذكور اشترط أن تكون المرأة ضمن الأسماء الثلاث الأوائل في القوائم العامة، فقد استعرضت الدراسة الحالية في جانبها النظري؛ مفهوم الانتخابات والنظم الانتخابية، والعلاقة بين النظم الانتخابية والأحزاب السياسية، في حين عرضت الدراسة الحالية في جانبها التطبيقي لنتائج الانتخابات لعام 2024. وخلصت الدراسة إلى أن قانون الانتخاب الجديد وفر فرص إضافية للمرأة الأردنية للوصول إلى قبة البرلمان عبر إدراجها في القوائم الحزبية العامة، مما أعطى المرأة الأردنية المزيد من الفرص للفوز سواء على مستوى القوائم العامة، أو نظام الكوتا، ومع ذلك أكدت نتائج الدراسة الحالية أن مستوى تمثيل المرأة في البرلمان الأردني لا يزال دون المستوى المطلوب، نظراً لوجود العديد من التحديات ترجع في أغلبها إلى الثقافة الاجتماعية السائدة، والعادات والتقاليد التي تحد من فرص المرأة للمشاركة السياسية عموماً والمشاركة في الانتخابات على وجه الخصوص. وعليه أوصت الدراسة الحالية بضرورة إعطاء المرأة الأردنية المزيد من المقاعد الانتخابية عبر تطوير النظام الانتخابي.

الكلمات المفتاحية: المشاركة السياسية، النظم الانتخابية، قانون الانتخاب الأردني رقم 4 لسنة 2022

المقدمة:

تُعدّ الانتخابات عملية منظمة يُعبّر من خلالها المواطنون عن إرادتهم في اختيار ممثلهم على المستويين الوطني والمحلي لتولي إدارة شؤون البلاد بالنيابة عنهم. وقد أصبحت هذه العملية إحدى السمات البارزة في مسارات التحول نحو الديمقراطية، لا سيما منذ بروز النموذج الديمقراطي التعددي في أواخر عقد الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن الماضي. وبناءً على ذلك، حازت الانتخابات على اهتمام واسع في الأنظمة السياسية، باعتبارها معياراً أساسياً يُستخدم للتمييز بين الأنظمة الديمقراطية وتلك السلطوية أو الاستبدادية.

ويشير العديد من الباحثين (Heywood, 2000; Mamabolo, 2024; Gu, 2024) إلى أن للانتخابات وظائف متعددة، من أبرزها: إضفاء الشرعية على النظام السياسي والحكومة، نقل الثقة الشعبية إلى القادة والأحزاب، تعزيز احترام الدستور وضمان التداول السلمي والمنظم للسلطة، بالإضافة إلى اختيار القيادات السياسية وتجنيدها، وتمثيل مصالح المواطنين وتوجهاتهم، والمساهمة في التثقيف السياسي وتفعيل المشاركة العامة، إلى جانب تشكيل أغليات ومعارضات برلمانية فعّالة وربط مؤسسات الحكم بتطلعات الناخبين.

إلا أن الانتخابات، بالرغم من أهميتها، تواجه العديد من التحديات؛ منها ما يتعلق بطبيعة النظام السياسي، أو بالتشريعات النازمة للانتخابات، ومنها ما يتعلق بالبيئة الاجتماعية والثقافة التقليدية. إلا أن التحدي الأبرز الذي ركزت عليه الأدبيات السياسية يتعلق بمشاركة المرأة (Al-Kafarneh, 2013)، مما يتطلب فهم العوائق التي تحول دون مشاركتها السياسية، ويتطلب إطاراً نظرياً متماسكاً يُعنى بتحليل التفاعل بين النوع الاجتماعي والسلطة والبنى المجتمعية.

وتوفّر نظريات النوع الاجتماعي والمشاركة السياسية رؤى مهمة حول التحديات البنيوية التي تواجهها النساء في سعيهن للوصول إلى مواقع القيادة (Singh, 2024)، ويؤثر انخراط المرأة في البرلمان على السياسات، ويحفز التحول الثقافي والأطر السياسية التي تهيمن عليها القيم الأبوية. لذلك، يُعدّ وجود نظام سياسي أكثر ملاءمة للمرأة أمراً أساسياً لتحقيق التوازن بين تكافؤ فرص الوصول والمشاركة.

وتؤكد الأدبيات السياسية على أن المشاركة السياسية والتمثيل السياسي للمرأة في مواقع القيادة لا يزالان منخفضين بشكل متزايد على الصعيد العالمي، فالتمثيل التشريعي للنساء لا يزال متراجعاً ومهمّشاً. حيث أكد تقرير صادر عن الاتحاد البرلماني الدولي (IPU) عام 2018 أن متوسط التمثيل البرلماني للنساء عالمياً بلغ 23.8%، ثم ارتفعت نسبة عضوات البرلمان على المستوى العالمي لتصل إلى 26.9%، استناداً إلى الانتخابات والتعيينات التي جرت في عام 2023 (Inter-Parliamentary Union, 2024).

وتفترض الأدبيات السياسية أن الأحزاب تلعب دوراً حيوياً في عدم مشاركة المرأة في الحياة السياسية عامةً، وفي الانتخابات على وجه الخصوص (Ade & Wardan, 2024) وعلى مستوى الأردن، تشير نتائج العديد من الدراسات إلى أن المشاركة السياسية للمرأة لا تزال متدنية، سواء على مستوى الترشح أو الاقتراع، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى الموروث الثقافي والاجتماعي (النعيمات، 2021)، أو ضعف انخراط المرأة الأردنية في الأحزاب السياسية (الحمود، 2016)، إضافةً إلى القيود

الاجتماعية والقانونية التي تفرضها قوانين الانتخاب الأردنية، مما يشكل عائقاً أمام انخراط المرأة في العملية الانتخابية (Al Shalabi & Al Assad, 2012).

وثمة منحنى آخر في الدراسات التي أجريت على البيئة الأردنية يؤكد أن التعديلات التي أُدخلت على قوانين الانتخاب في الأردن كان لها تأثير سلبي على مسار الإصلاح السياسي في البلاد. فقد ساهم اعتماد نظام "الصوت الواحد"، الذي تم تكريسه من خلال قانون الانتخاب لعام 1993، في الحد من حرية اختيار الناخب، إذ أصبح ملزماً بالتصويت لمرشح واحد فقط. كما أدت هذه التعديلات إلى إضعاف الأحزاب السياسية الكبرى، وعلى وجه الخصوص حزب جبهة العمل الإسلامي، مما انعكس سلباً على تمثيل الأحزاب في مجلس النواب وتراجع دورها في الحياة السياسية (شقير، 2016).

وحيث أن الأحزاب السياسية تُعد محورياً أساسياً في الأنظمة الديمقراطية، وبصفتها بوابات للسياسة الانتخابية، فإنها تلعب دوراً حاسماً في تشكيل فرص مشاركة المرأة كناخبة ومرشحة، ويمكن لسياساتها وممارساتها وهياكلها الداخلية أن تُعزز أو تُعيق مشاركتها السياسية. كما أن قوانين الانتخاب تمثل حافزاً أو عائقاً أمام المشاركة السياسية عامةً، والمرأة على وجه الخصوص.

وتسلط الدراسة الحالية الضوء على مشاركة المرأة الأردنية في الانتخابات البرلمانية لعام 2024، إذ جرت تلك الانتخابات في ظل قانون الانتخاب رقم (4) لسنة 2022، حيث قسم القانون المذكور القوائم إلى قسمين:

1. القائمة الحزبية: وهي القائمة المشكّلة من حزب أو تحالف أحزاب للمشاركة في الانتخابات النيابية.
2. القائمة المحلية: وهي القائمة المشكّلة من عدد من المترشحين في الدائرة الانتخابية المحلية لأغراض المشاركة في الانتخابات النيابية.

وعند تأمل مواد القانون المذكور، يُلاحظ أن المشرع الأردني ألزم الأحزاب بدمج المرأة في القائمة العامة على أن تكون ضمن المرشحين الثلاثة الأوائل.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

تؤثر طبيعة النظم الانتخابية بشكل مباشر على مستوى المشاركة السياسية عموماً وعلى مستوى مشاركة المرأة على وجه الخصوص، فهذه النظم قد تشكل حافزاً/ عائقاً أمام المشاركة السياسية للمرأة في الانتخاب، وفي الأردن صدر قانون الانتخاب رقم (4) لسنة 2022، حيث كان من الأهداف الرئيسية للقانون المذكور توفير المزيد من الفرص الانتخابية للمرأة الأردنية، واستناداً على ما سبق يمكن صياغة السؤال الرئيسي (المحوري) في المشكلة البحثية على النحو التالي: أثر قانون الانتخاب الأردني رقم (4) لسنة 2022 في تعزيز المشاركة السياسية للمرأة: دراسة تحليلية لانتخابات 2024؟

ويتفرع من هذا السؤال المحوري الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما مستوى مشاركة المرأة الأردنية في الانتخابات النيابية لعام 2024؟
2. ما هو أثر قانون الانتخاب الأردني رقم (4) لسنة 2022 في تعزيز المشاركة السياسية للمرأة في الانتخابات النيابية للعام 2024؟

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى إلقاء الضوء على قانون الانتخاب الأردني رقم (4) لسنة 2022 في تعزيز المشاركة السياسية للمرأة: دراسة تحليلية لانتخابات 2024. ومن هذا المنطلق تقوم الدراسة على تحقيق مجموعة من الأهداف لعل أبرزها ما يلي:

1. الكشف عن مستوى مشاركة المرأة في الانتخابات النيابية لعام 2024.
2. تحليل أثر قانون الانتخاب الأردني رقم (4) لسنة 2022 في تعزيز المشاركة السياسية للمرأة في الانتخابات النيابية لعام 2024

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من تركيزها على تحليل تطور تشريعي حديث ومفصلي، يتمثل في قانون الانتخاب الأردني رقم (4) لسنة 2022، ومدى تأثيره في قضية جوهرية من قضايا الحكم الديمقراطي، وهي مشاركة المرأة في الحياة السياسية. وفي ظل استمرار الأردن في تنفيذ إصلاحات سياسية وديمقراطية، تزداد الحاجة إلى فهم الكيفية التي تسهم بها الأطر القانونية في تعزيز شمول المرأة، باعتباره أمراً حيوياً لتقييم السياسات الراهنة وصياغة التشريعات المستقبلية. وتتجلى أهمية الدراسة من خلال الجوانب التالية:

1. تقييم فعالية قانون الانتخاب الأردني رقم 4 لسنة 2022: تقدم الدراسة تقييماً موضوعياً يستند إلى الأدلة حول مدى فاعلية قانون الانتخاب لعام 2022 في تحقيق أحد أهدافه المتمثل في تعزيز تمثيل المرأة في مواقع صنع القرار السياسي، لا سيما في انتخابات مجلس النواب لعام 2024.
2. تقديم توصيات لصناع القرار في الأردن: توفر نتائج الدراسة رؤى موضوعية يمكن أن يستفيد منها صناع القرار، والأحزاب السياسية، ومنظمات المجتمع المدني، لتحديد الجوانب التي تعزز أو تعيق تحقيق المساواة بين الجنسين ضمن القانون، بما يساهم في تعزيز المشاركة السياسية الشاملة.
3. إثراء الدراسات البحثية في البيئة الأردنية: تضيف هذه الدراسة قيمة علمية للمكتبة الأردنية، خاصة في سياق قوانين الانتخابات والتحول الديمقراطي في الأردن.

فرضية الدراسة:

تختبر الدراسة الحالية الفرضية الآتية:

ساهم قانون الانتخاب الأردني رقم 4 لسنة 2022 بشكل فعال في تعزيز المشاركة السياسية للمرأة، من خلال الآليات التي أقرها القانون والمتمثلة بدمج المرأة في القائمة الحزبية ضمن المراكز الثلاثة الأولى، وكذلك في القائمة المحلية إلى جانب الكوتا، وهو ما انعكس بشكل إيجابي على نتائج الانتخابات البرلمانية لعام 2024.

منهجية الدراسة:

استناداً إلى طبيعة ومشكلة الدراسة التي سعت الدراسة للإجابة عن تساؤلاتها والأهداف التي يتوقع تحقيقها والوصول إليها، فقد تم استخدام الدراسة منهجاً نوعياً وتحليلياً يجمع بين التحليل الوثائقي للنصوص القانونية والتحليل الوصفي والتفسيري لنتائج الانتخابات. يُعدّ هذا المنهج مناسباً لفهم كيفية ترجمة التشريعات إلى واقع سياسي، لا سيما فيما يتعلق بإدماج النوع الاجتماعي. كما يتيح جمع وتحليل النتائج الرسمية لانتخابات 2024 من الهيئة المستقلة للانتخابات، من خلال التركيز على عدد المرشحات مقابل المرشحين، وعدد النساء المنتخبات (المرشحات بنظام الحصص وغير بنظام الحصص)، ونسبة المشاركة في التصويت حسب الجنس. ولغايات الدراسة الحالية فقد تم الاعتماد بشكل أساسي على بيانات الهيئة المستقلة باعتبارها الجهة الرسمية المسؤولة عن الإعلان عن نتائج الانتخابات، كما تم الاعتماد على التقارير الرسمية الصادرة من الجهات المحلية والدولية عن الانتخابات الأردنية، وإلى جانب ذلك فقد تم الاعتماد بشكل أساسي أيضاً على نتائج الدراسات والبحوث ذات العلاقة بالانتخابات الأردنية.

حدود الدراسة: تقوم هذه الدراسة على المحددات التالية:

- **الحدود الزمنية:** تقتصر الدراسة على الفترة 2022- 2024 وقد تم اختيار هذا الإطار الزمني لأهميته، حيث شهد عام 2022 صدور قانون جديد للانتخابات تضمن توفير المزيد من الفرص الانتخابية، في حين شكلت نتائج انتخابات البرلمان للعام 2024 مخرجات للقانون المذكور والتي على أساسها تم قياس تأثير القانون لعام 2022 على الانتخابات للعام 2024.
- **الحدود المكانية:** تقتصر الدراسة في حدودها المكانية على (الأردن).

الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات السابقة التي تطرقت لموضوع الدراسة، وقد تنوعت هذه الدراسات بين العربية والأجنبية. وسوف نستعرض هنا الدراسات التي تم الاستفادة منها مع الإشارة إلى أبرز ملامحها وتضمن بيان الفجوة العلمية التي تعالجها الدراسة الحالية.

أ- الدراسات باللغة العربية:

1) دراسة (بني ارشيد، 2022) وهي بعنوان المعوقات التي تحد من مشاركة المرأة الأردنية في الأحزاب السياسية والبرلمان الأردني من وجهة نظر مركز طلبة جامعة البلقاء التطبيقية وكلية الأميرة رحمة الجامعية.

هدفت إلى استكشاف المعوقات التي تحد من مشاركة المرأة في الأحزاب السياسية والانتخابات البرلمانية، وذلك من منظور عينة مكونة من (1200) طالب وطالبة من جامعة البلقاء التطبيقية وكلية الأميرة رحمة. وأظهرت نتائج الدراسة، بعد تحليل استجابات المشاركين على أداة الاستبانة، وجود مستوى مرتفع من المعوقات التي تحول دون انخراط المرأة في العمل الحزبي والمشاركة البرلمانية. وتمثلت أبرز هذه المعوقات في انتشار الفقر والبطالة بين النساء، إضافة إلى تأثير العادات والتقاليد الاجتماعية التي تقيد دور المرأة السياسي. كما بينت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تُعزى لمتغير الجنس في مستوى المعوقات المرتبطة بمشاركة المرأة في الأحزاب السياسية والانتخابات البرلمانية.

2) دراسة (السليم، 2021) بعنوان: أثر الأحزاب السياسية على ترشح المرأة في الانتخابات وتمثيلها في المجالس النيابية الأردنية 1989-2016.

هدفت أن مشاركة المرأة في الحياة السياسية، وبخاصة في الأحزاب والانتخابات البرلمانية، ما تزال تواجه العديد من العقبات البنيوية والاجتماعية. واستندت الدراسة إلى عينة مكونة من (1200) طالب وطالبة من جامعة البلقاء التطبيقية وكلية الأميرة رحمة، بهدف تحديد أبرز العوامل التي تُقيد انخراط المرأة في العمل السياسي. وأظهرت النتائج أن هناك مستوى مرتفعاً من المعوقات التي تحول دون مشاركة المرأة الفاعلة في الأحزاب السياسية والانتخابات البرلمانية، وكان من أبرزها تفضي الفقر وارتفاع معدلات البطالة بين النساء، إضافةً إلى تأثير البنى الثقافية والاجتماعية والعادات والتقاليد التي تُقيد أدوار المرأة في المجال العام. كما كشفت النتائج عن عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تُعزى لمتغير الجنس في إدراك أفراد العينة لتلك المعوقات.

ب- الدراسات باللغة الانجليزية:

1) Study (Kenyatta, 2023) titled: The Political Participation of Women in Kenya.

المشاركة السياسية للمرأة الكينية.

هدفت إلى تقييم مستوى المشاركة السياسية للمرأة في كينيا بعد إدخال دستور 2010 للإصلاحات المتعلقة بالنوع الاجتماعي، ونظام الحصص، واللامركزية، والتي تهدف جميعها إلى تعزيز المساواة بين الجنسين. وقد تم تحليل نتائج انتخابات عام 2013 وانتخابات عام 2017، وأظهرت النتائج أن مستوى المشاركة السياسية للمرأة كان مرتفعاً نسبياً، إلا أن غالبية المؤسسات الحكومية لم تصل إلى قاعدة الثلث بين الجنسين. ونتيجة لذلك، تبين أن بعض المؤسسات لم تطبق بالكامل مبادئ الدستور المتعلقة بالنوع الاجتماعي ونظام الحصص واللامركزية لتحقيق المساواة بين الجنسين.

2) Study (Rahmanto, et all, 2023) titled: Women's Representation Through Political Parties in Parliament Period of General Election.

تمثيل المرأة من خلال الأحزاب السياسية في البرلمان خلال فترة الانتخابات العامة.

هدفت إلى تقييم مستوى تمثيل المرأة في إندونيسيا خلال الانتخابات العامة لعام 2019، بالإضافة إلى تحليل العوامل المؤثرة على مشاركتها في الهيئة التشريعية. وقد اتبع البحث منهجاً نوعياً عبر دراسة وتحليل النظريات والمراجع والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث. وأظهرت النتائج أن نسبة تمثيل المرأة في البرلمان بعد انتخابات 2019 لم تتجاوز 30٪، حيث بلغت 20.52٪ بما يعادل 118 امرأة مشرعة، في حين شكّل النواب الذكور نسبة 79.48٪ أي 457 نائباً. كما بينت النتائج أن اعتماد سياسات إيجابية أسهم بشكل ملموس في زيادة تمثيل المرأة، حيث ارتفع عدد المشرعات من 65 في عام 2004 إلى 118 في عام 2019، مما يعكس تحسناً تدريجياً في تمثيل المرأة ضمن البرلمان الإندونيسي.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة: تناولت الدراسات السابقة سواء العربية منها أو الأجنبية معوقات مشاركة المرأة في العملية السياسية من خلال الكشف عن دورها في المشاركة في الانتخابات، إلا أن تلك الدراسات اقتصر على واقع المشاركة من خلال تطبيق الاستبانة على عينة من النساء في الأماكن التي تم التطبيق عليها، في حين أن الدراسة الحالية سعت إلى تحليل تأثير وطبيعة النظام الانتخابي الذي تحدد طبيعة مشاركة المرأة في الانتخابات، وعليه تكون الدراسة الحالية أكثر عمقا من الدراسات السابقة من زاوية أن النظام الانتخابي يؤثر إيجاباً أو سلباً على المشاركة السياسية للمرأة.

المبحث الأول: التأصيل النظري والانتخابات والنظم الانتخابية

تُعد الانتخابات في الأساس سلسلة من العمليات التي وُضعت لاختيار النواب وتعيين مراقبين لمتابعة السلطة. ومن هذا المنظور، تعني الانتخابات تقنيات الاختيار والطرق المختلفة لانتخاب الممثلين. وعلى الرغم من وجود إشارات متفرقة على مشاركة الناس في اختيار المسؤولين في العصور القديمة، إلا أنه يجب القول إن اعتبار تقنيات الاختيار أداة شرعية وقانونية لاكتساب السلطة، وكوسيلة شائعة لتجسيد إرادة الناخبين. (Farmani & Jafari, 2016)

المطلب الأول: مفهوم الانتخابات وأهميتها

تتعدد التعريفات النظرية للانتخابات، إلا أن تلك التعريفات تتفق على أن الانتخابات هي الآليات التي يختار من خلالها المواطنون ممثلهم في المجالس النيابية، وهي تُتيح لهم التعبير عن إرادتهم السياسية من خلال اختيار ممثلهم في مواقع الحكم أو في المجالس التشريعية من بين مجموعة من المرشحين (فوزي، 1992). ويُنظر إلى الانتخاب أيضاً بوصفه وسيلة قانونية يُخوّل من خلالها المواطنون، الذين تتوفر فيهم الشروط المحددة، المشاركة في اختيار القادة أو ممثلي السلطة بناءً على قناعاتهم ورؤاهم الخاصة (الكاظم والعاني، 1991). كما تُعرّف الانتخابات بأنها العملية التي يتم من خلالها تفويض السلطة لشخصيات أو جهات محددة داخل النظام الديمقراطي، حيث يُسهم المواطنون في اختيار من يمثلهم في الهيئات السياسية المختلفة (الجبوري والنقيب، 2017).

وتُعد الانتخابات آليات مؤسسية تُطبق من خلالها الديمقراطية، من خلال السماح للمواطنين بالاختيار بين مرشحين أو قضايا معينة (Ojo, 2007). ومع ذلك، فإن للانتخابات أيضاً عدة أهداف مهمة أخرى:

1. تقوم الانتخابات بتنشئة النشاط السياسي، فهي تحوّل ما قد يكون في العادة أفعالاً متفرقة يبادر بها المواطنون إلى وظيفة عامة روتينية. بمعنى أن إتاحة الفرصة للتصويت من أجل التغيير تُشجع المواطنين على الامتناع عن التظاهر في الشوارع، مما يُسهم في الحفاظ على استقرار الحكومة من خلال احتواء وتوجيه أشكال النشاط السياسي الجماهيري التي قد تكون مزعزعة أو خطيرة.
 2. تُؤسس الانتخابات للوصول المؤسسي إلى السلطة السياسية، فهي تتيح للمواطنين العاديين الترشح للمناصب السياسية أو لعب دور مهم في اختيار القادة السياسيين. والعمل على دعم مرشح انتخابي يُشجع المشاركين في الحملة على تحديد المشكلات أو اقتراح حلول على المسؤول الجديد.
 3. تعزز الانتخابات من سلطة الدولة ومشروعيتها، فإتاحة الفرصة للمشاركة في الانتخابات تساعد في إقناع المواطنين بأن الحكومة تستجيب لاحتياجاتهم ورغباتهم، مما يزيد من شرعيتها.
- وتكمن أهمية الانتخاب في أنه يُعدّ أبرز الأدوات التي تُجسّد الممارسة الديمقراطية في الدول الحديثة، حيث يتم من خلاله تفويض السلطة عبر آلية التصويت وفقاً لما تحدده الدساتير والقوانين من شروط وضوابط. كما يُمثّل الانتخاب عملية يختار فيها المواطنون، ممن يملكون الحق في ممارسة الحقوق السياسية، ممثلهم في السلطة التشريعية بشكل مباشر، دون وساطة أو تدخل من أطراف أخرى، وهو ما يُعرف بـ "الانتخاب على درجة واحدة" (معهد البحرين للتنمية، 2014).

كما يُعدّ الانتخاب أحد الركائز الأساسية للشرعية الديمقراطية، ويستمدّ المواطن هذا الحق من الدستور والتشريعات النافذة، باعتباره شكلاً من أشكال السلطة القانونية التي يُنشئها القانون لتحقيق المصلحة العامة. ويقوم هذا المبدأ على أسس الديمقراطية التمثيلية أو غير المباشرة، حيث يُنظر إلى الشعب باعتباره المصدر الأساسي للسلطة. ونظراً لتعدّد ممارسته المباشرة لها في معظم الحالات، فإنه يُنيب عنه ممثلين يتم اختيارهم عبر الانتخابات، ويُجسّد هؤلاء الممثلون إرادة الشعب ويشغلون مواقعهم الرسمية لممارسة السلطة الممنوحة لهم باسمه ولخدمة مصالحه (الليمون، 2016).

المطلب الثاني: أشكال النظم الانتخابية

تعرف قوانين الانتخاب على أنها الإطار الذي يُحدّد القواعد التي يتم من خلالها جمع وتعداد وتجميع وتفسير اختيارات أو تفضيلات الناخبين بشكل جماعي للحصول على نتائج الانتخابات (Shahandashti, 2016). ويشير النظام الانتخابي إلى مجموعة من القواعد التي تُمكن الشعب من اختيار ممثليه أو قاداته السياسيين، حيث يُشكّل النظام الانتخابي نتائج الانتخابات من خلال توفير آلية انتخابية وعملية انتخابية يتم من خلالها تحديد تمثيل مختلف الأحزاب السياسية في الهيئة التشريعية (Krupavičius, 2013).

وبناءً على ذلك، يكون قانون الانتخاب في الدول الديمقراطية الأساس القانوني الذي تنطلق منه الممارسة الديمقراطية، إذ يمثل الأداة التي تضمن تحقيق التوازن بين حرية الناخبين واحترام مبدأ سيادة الشعب كمصدر للسلطات كافة. فكلما كفل القانون عملية انتخابية عادلة وشفافة تستوعب متطلبات الممارسة الديمقراطية، أسهم ذلك في ترسيخ مؤسسات الحكم الديمقراطي وبناء سلطات الدولة على أسس شرعية (الخطيب، 2011).

ولا يقتصر عمل الأنظمة الانتخابية على المستوى الوطني فحسب، بل تُستخدم أيضاً على نطاق واسع في تحديد تكوين الهيئات المحلية. وهو العامل الحاسم في تشكيل مختلف تشكيلات الأحزاب/الجماعات/الأفراد السياسيين على المستويين التشريعي والتنفيذي في أي بلد، ويعتمد تشكيل الائتلافات والاستراتيجيات المختلفة التي تنتهجها الأحزاب السياسية للوصول إلى الهيئة التشريعية وبرامجها الانتخابية على نوع النظام الانتخابي المعمول به في نظامها السياسي. وليس النظام الانتخابي مفهوماً جامداً، بل هو نظام ديناميكي يتطور باستمرار حسب احتياجات كل دولة ليناسب نظامها السياسي، ويُسهّل النظام الانتخابي المُحدّد جيداً أداء الثقافة الديمقراطية بروحها الحقيقية (Colomer, 2007).

فالنظام الانتخابي أو نظام التصويت هو الأسلوب الذي يختار من خلاله الناخبون بين خيارات متعددة، غالباً في انتخابات سياسية أو استفتاءات على السياسات. يفرض نظام التصويت قواعد تضمن صحة التصويت، ويحدد كيفية احتساب الأصوات وتجميعها للخروج بنتيجة نهائية. ومن الأنظمة الانتخابية الشائعة: حكم الأغلبية، التمثيل النسبي، أو التصويت بالأغلبية البسيطة مع عدد من الأساليب والتفرعات. وتمثل القواعد الانتخابية وآليات تنفيذها ونسبة مشاركة الناس في الانتخابات العلاقة بين الحكومات والشعوب، وترسم ملامح الدستور الاجتماعي (Dunleavy & Margetts, 1995).

وتوجد أنظمة انتخابية متعددة؛ قد يُسمح للناخب بالإدلاء بصوته لصالح مرشح واحد أو عدة مرشحين، أو لصالح قائمة أو عدة قوائم محددة مسبقاً من المرشحين، أو التعبير عن تفضيله بين مرشحين أو قوائم محددة. وبناءً على ذلك، قد تقتصر عملية العدّ على حساب بسيط لعدد الأصوات لكل مرشح أو قائمة، أو قد تشمل إجراءات أكثر تعقيداً تتضمن جولات متعددة من العدّ ونقل الأصوات بين المرشحين أو القوائم، وفي نهاية المطاف يتم تفسير نتائج العدّ والتجميع لتحديد أي المرشحين يفوز بأي من المقاعد. (Michael, 2005)

وبوجه عام، تُصنّف الأنظمة الانتخابية إلى ثلاث فئات رئيسية بناءً على القواعد المعتمدة لتحويل الأصوات إلى مقاعد في السلطة التشريعية:

1. نظام الأغلبية (*Majoritarian*): يشير إلى النظام الذي تحصل فيه الأحزاب الكبرى على عدد أكبر من المقاعد، بينما يعكس نظام التمثيل النسبي النظام الذي تُخصص فيه المقاعد بنسبة الأصوات التي حصلت عليها الأحزاب في الانتخابات. أما الأنظمة المختلطة، فهي مزيج من نظام الأغلبية ونظام التمثيل النسبي (الليمون، 2016). ويؤخذ على هذا النوع من النظم الانتخابية أنه قد يؤدي إلى انتخاب مرشحين لا تعكس مستويات دعمهم الشعبي التوزيع العام للأصوات الانتخابية، وقد يدفع بعض الناخبين إلى التصويت الاستراتيجي لصالح مرشح آخر أقل تفضيلاً لديهم (Farmani & Jafari, 2016).
2. نظام التمثيل النسبي (*Proportional Representation*): يهدف إلى تحقيق التناسب بين الأصوات التي تمّ إعطاؤها في الانتخابات وبين المقاعد الفائزة بهذه الأصوات. يقوم على أساس إعطاء الأحزاب أو الاتجاهات التي تمثل شرائح اجتماعية معينة عدداً من المقاعد النيابية تتناسب مع قوة التمثيل الحزبي أو الاجتماعي؛ حيث يجعل المجالس النيابية مرآة تعكس صورة المجتمع بشكل واضح (العنبيكي، 2010). من مساوئ هذا النظام أنه قد يؤدي إلى نشوء نظام حزبي متعدد، مما يفضي إلى برلمانات مجزأة وعدم استقرار سياسي، ويُعقّد عملية تشكيل حكومات قوية ذات أغلبية واضحة (Lijphart, 1999).
3. النظام المختلط (*Mixed System*): تهدف الأنظمة المختلطة إلى الجمع بين مزايا نظام التمثيل النسبي ونظام التعددية الفردية بطرق متعددة. هناك عدة ترتيبات في نظام الأغلبية ونظام التمثيل النسبي، وتصمّمها الدول بما يتناسب مع ثقافتها السياسية. (Farrell, 2011) وتتميّز الأنظمة المختلطة بتنوعها الكبير، وقد تُسفر عن نتائج مختلفة، وغالباً ما تتضمن انتخاب بعض أعضاء البرلمان من دوائر انتخابية فردية وأعضاء آخرين من قوائم انتخابية، بالإضافة إلى أنظمة تتراوح بين نسبة التمثيل النسبي ونتائج أنظمة التعددية/الأغلبية. (Lijphart & Grofman, 1984)

جدول (1) مقارنة بين نظام الانتخاب في الأردن للعام 2024 والنظم الانتخابية العالمية

البعد	النظم الانتخابية العالمية	النظام الأردني 2024	المزايا والتعليقات
نوع النظام	متنوع: أغلبية، نسبي، مختلط	مختلط: قوائم حزبية + دوائر محلية	يجمع بين التمثيل الحزبي والاستجابة المحلية
توزيع المقاعد	الأغلبية: الفائز يأخذ الكل؛ النسبي: حسب نسبة الأصوات؛ المختلط: مزيج	138 مقعداً: جزء للقوائم الحزبية، جزء للدوائر المحلية	يعزز التمثيل السياسي والتنمية المحلية، لكن التوزيع الجغرافي قد يعطي الأفضلية للعشائر
عتبة الدخول / الحصة	غالبًا 3-5% في الأنظمة النسبية	7% للقائمة المحلية، 2.5% للقائمة العامة	تمنع تشظي البرلمانات، لكنها قد تعيق الأحزاب الصغيرة
تمثيل المرأة والشباب	الأنظمة النسبية تسهل تمثيل النساء والأقليات	تمثيل المرأة مضمون، السن الأدنى للترشح 25 عامًا	خطوة إيجابية نحو التمثيل الواسع، لكن التحدي في فعالية الفوز الفعلي
علاقة الناخب بالمرشح	الأغلبية: قوية؛ النسبي: أقل؛ المختلط: متوسطة	قوائم حزبية + دوائر محلية	يحافظ على التواصل المحلي مع الناخبين
مشاركة الناخبين	تختلف حسب الدولة والنظام	حوالي 32.1%	منخفضة نسبيًا مقارنة ببعض الدول، ما قد يؤثر على الشرعية والتمثيل
الاستقرار الحكومي	الأغلبية: مستقرة؛ النسبي: غالبًا ائتلافية؛ المختلط: متوسطة	مختلط، التحالفات والعوامل المحلية قد تؤثر	يعكس توازنًا بين التمثيل والاستقرار، لكنه يحتاج لإصلاحات تنفيذية مستمرة

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على المصادر الآتية

International Foundation for Electoral Systems. (2024) ؛ Naz, 2022

المطلب الثالث: علاقة الأحزاب بالنظم الانتخابية

الأحزاب هي "مجموعة من الأفراد المتحدين لتعزيز المصلحة الوطنية من خلال جهودهم المشتركة، بناءً على مبدأ معين يتفوق عليه جميعاً" (Wolkenstein, 2019) كما يعرف الحزب بأنه "مجموعة من الأفراد يجمعهم هدف فكري معين يدفعهم للعمل المستمر من أجل استلام السلطة أو المشاركة فيها لتحقيق أهداف محددة (العاني، 1986) وتفسير النظريات السياسية الأحزاب بناء على وظيفتها التمثيلية حيث أصبحت المؤسسات التمثيلية (البرلمانات المنتخبة)، المستوحاة من الدستورية الليبرالية، الشكل السياسي السائد، وبالرغم من مقاومة الطبقات الحاكمة المحافظة والليبرالية لعقود ما أصبح يُسمى "الديمقراطية"، أي حق الانتخاب العام للذكور، باعتباره تهديداً للنظام السياسي والاجتماعي القائم. إلا أن هذه المقاومة اضطرت للتراجع، تدريجياً أمام الضغوط الشعبية مما أدى إلى الترويج للديمقراطية عبر التمثيل (الوصول إلى السلطة التشريعية)، فلم يعد التمثيل محصوراً ضمن جماعة محددة، حيث أحدث صعود الأحزاب الجماهيرية تحولات جوهرية في الممارسات الانتخابية وفي عمل المجالس التمثيلية، ومن ناحية أخرى، لم تعد الديمقراطية تُعتبر نموذجاً بديلاً، وفقدت معناها التقليدي الأصيل المتمثل في الحكم الشعبي المباشر، واعتمدت الآليات المركزية للدستورية الليبرالية (التمثيل الانتخابي، وتقسيم السلطات، إلخ) وبالتالي أصبحت الأحزاب السياسية حلقة الوصل بين الجماهير والنظام السياسي (Maurizio, 2020)

وتفسير هذه النظرية فإن الأحزاب عبارة عن فريق من السياسيين هدفهم الأسى هو الفوز بمنصب انتخابي، وبالتالي تحقيق مطالب الناخبين مما يسمح بتفعيل عمليات المشاركة السياسية النشطة من قبل الناخبين والذين يكون هدفهم الأساسي تحقيق مصالحهم عبر وصول الأحزاب التي ينتخبونها إلى البرلمان (Bawn, et al., 2012)

وبحسب هذه النظرية فإن الأحزاب في سياق وصولها إلى البرلمان تخضع لمساءلة من قبل الناخبين عن مدى قدرة الأحزاب على تحقيق مطالبهم، وفي الوقت ذاته تقوم الأحزاب بعد وصولها إلى قبة البرلمان بمساءلة الحكومة عن أدائها، وهذا الحراك الديمقراطي (مسائلة الأحزاب من قبل الناخبين) و(مسائلة الحكومة من قبل الأحزاب) يخدم العملية الديمقراطية، كما تؤكد هذه النظرية أن الأحزاب في سياق عملها الانتخابي تسعى لإقامة تحالفات مع جماعات المصالح والنشطاء للوصول إلى السلطة عبر تشكيل آليات ضغط، في ظلّ هذه النظرية سيكون هدف المرشحين من الأحزاب، إذا أحسن الائتلاف اختياراتهم، هو النهوض ببرنامج الحزب لتحقيق مطالب الناخبين وتفعيل أداء الحزب (Hasen, 2001).

ويؤكد دوفرجه على أن القواعد الانتخابية النظام الحزبي في الدولة (1951) – هي التي أسست للاهتمام الراهن بتبعات النظم الانتخابية على حساب دراسة أصولها السياسية. ووفقاً لهذا المنظور، فإن الأنظمة الحزبية تتشكل بفعل المؤسسات الانتخابية، التي تمارس ضغوطاً "ميكانيكية" و"نفسية" على كلّ من الناخبين والأحزاب (Duverger, 1984).

ويتم التركيز شكل أكبر في الأدبيات السياسية على كيفية تكيف الأحزاب والمرشحين مع المؤسسات الانتخابية، مقارنةً بكيفية قيام الأحزاب ذاتها بتعديل تلك المؤسسات. غير أن التجربة السياسية تُظهر مراراً أن الفاعلين السياسيين لا يكتفون بتكييف استراتيجياتهم مع البيئة المؤسسية لتعظيم مكاسبهم، بل يتجهون أيضاً إلى تعديل الإطار المؤسسي ذاته الذي يحول استراتيجياتهم إلى نتائج (BENOIT, 2004).

وتلعب النظم الانتخابية دوراً أساسياً في تشكيل هيكل وطبيعة الأحزاب السياسية ضمن الأطر الديمقراطية، حيث تؤثر قواعد التصويت وطرق احتساب الأصوات بشكل مباشر على عدد الأحزاب، تركيبة النظام الحزبي، وأساليب المنافسة الانتخابية. (على سبيل المثال، يعمل نظام الأغلبية البسيطة على تعزيز وجود نظام حزبي ثنائي أو أحادي قوي، إذ تميل الأحزاب الصغيرة إلى الهامشية أو الاندماج داخل أحزاب أكبر (Duverger, 1954).

في المقابل، يوفر نظام التمثيل النسبي مساحةً أوسع لتمثيل أطياف متنوعة من الأحزاب، مما يؤدي إلى تعددية حزبية ترفع من مستوى التنوع السياسي، لكنها قد تؤثر في استقرار الحكومات إضافة إلى ذلك، ينعكس النظام الانتخابي على سلوك الأحزاب في تشكيل التحالفات السياسية وصياغة برامجها الانتخابية، وكذلك على طبيعة تفاعلها مع قواعد الانتخابية والمجتمع. (كما يمكن لهذه الأنظمة أن تؤثر في مدى المساءلة السياسية والتمثيل الفعلي للمصالح المجتمعية، عبر دفع الأحزاب إلى تبني استراتيجيات معينة تضمن لها النجاح في المنافسة الانتخابية (Powell, 2000).

المبحث الثاني: الدراسة التحليلية

يتناول هذا الجزء عرضاً لأبرز النتائج التي أفرزتها الانتخابات النيابية الأردنية للعام 2024، وفما يلي رضا لأبرز المؤشرات :
أولاً: مؤشر عدد الناخبين والمشاركة حسب الجنس:

جدول (2) مؤشر عدد الناخبين حسب الجنس

النسبة(%)	العدد	البند
100%	5,115,219	إجمالي الناخبين المسجلين
32.25%	1,638,351	إجمالي المقترعين
35.69%	854,540	-الذكور
29.18%	783,808	-الإناث
43.5% من المقترعين	-	نسبة المشاركة لمن هم تحت 35 سنة

الجدول من اعداد الباحث الاستناد الى بيانات الهيئة المستقلة 2024

يوضح الجدول (2) بيانات المشاركة الانتخابية بين الناخبين المسجلين، موزعة حسب الجنس والفئة العمرية، مع

تقديم النسب المئوية الخاصة بكل بند من بنود الجدول.

- إجمالي الناخبين المسجلين: يبلغ عدد الناخبين المسجلين في العملية الانتخابية 5,115,219 ناخباً، وهو يمثل 100% من مجموع الأشخاص المؤهلين للتصويت.
- إجمالي المقترعين: بلغ عدد الأشخاص الذين شاركوا في التصويت فعلياً 1,638,351، ما يعادل نسبة مشاركة بلغت 32.25% من إجمالي الناخبين المسجلين.
- نسبة المشاركة بين الذكور: من بين المقترعين، شارك 854,540 ذكراً، ما يشكل 35.69% من إجمالي الذكور المسجلين، أو نسبة مشاركة أعلى مقارنة بالإناث.
- نسبة المشاركة بين الإناث: شاركت 783,808 امرأة في التصويت، وهو ما يعادل 29.18% من إجمالي الإناث المسجلين، وتظهر النسبة أقل مقارنة بالذكور.
- نسبة المشاركة للفئة العمرية تحت 35 سنة: تشكل هذه الفئة 43.5% من إجمالي المقترعين، مما يشير إلى أن نسبة الشباب المشاركين بين المصوتين هي نسبياً مرتفعة، بالرغم من أن الجدول لا يحدد العدد الكلي لهذه الفئة.

ثانياً: مؤشر المرشحين حسب الجنس ونوع القائمة

جدول (3) مؤشر المرشحين حسب الجنس ونوع القائمة

البند	العدد الإجمالي	ذكور	إناث
إجمالي المرشحين	1,634	1,494	140
المرشحون في القائمة العامة	697	505	192
المرشحون في القوائم المحلية	937	747	190

الجدول من اعداد الباحث الاستناد الى بيانات الهيئة المستقلة 2024

يظهر من الجدول (3) ما يلي:

- إجمالي المرشحين: لخوض الانتخابات النيابية لعام 2024 هو (1,634) منهم (1,494) مرشحاً من الذكور بنسبة تقارب (91.4%) و 140 مرشحة من الإناث ، بنسبة تقارب (8.6%) وهذه النسبة تُظهر وجود فجوة كبيرة في مشاركة المرأة في الترشح للانتخابات.
 - المرشحون في القائمة العامة: (697) : منهم (505) مرشحاً من الذكور و (192) مرشحة من الإناث، وهنا يظهر ارتفاع نسبة النساء مقارنة بالقائمة المحلية، ما يشير إلى أن فرص النساء كانت أكبر ضمن القوائم الحزبية أو العامة التي تتيح تمثيلاً أوسع.
 - المرشحون في القوائم المحلية: (937) منهم (747) مرشحاً من الذكور و (190) مرشحة من الإناث، وعلى الرغم من أن عدد الإناث هنا أقل من الذكور، إلا أن مشاركتهن كانت واضحة، وتشير إلى تحسن نسبي في التمثيل المحلي.
- ثالثاً: مؤشر مقارنة بين أعداد النساء والرجال اللّواتي ترشّحن في انتخابات مجلس النواب الأردني لعام 2024 على مستوى القائمة الحزبية (الدائرة العامة) والقائمة المحلية

جدول (4) مقارنة بين أعداد النساء والرجال في القوائم العامة والمحلية

النسبة النسبية*	عدد المرشحات (نساء)	عدد المرشحين (رجال)	نسبة النساء تقريبية*
القائمة الحزبية (الدائرة العامة)	192	505	38.9%
القائمة المحلية (الدوائر المحلية)	190	747	20.3%

الجدول من اعداد الباحث الاستناد الى بيانات الهيئة المستقلة 2024

يظهر من الجدول (4) عدد المرشحات (النساء) للدائرة العامة بلغ (192) امرأة، مقابل (505) رجلاً، من أصل (697) مرشحاً. وتمثل النساء في هذه القائمة نسبة تقديرية تبلغ حوالي (38.9%) وهي نسبة مرتفعة نسبياً بالمقارنة مع القائمة المحلية، ما يعكس دوراً أكبر للمرأة في العمل الحزبي والسياسي على مستوى الدائرة العامة. وعلى مستوى القائمة المحلية بلغ عدد المرشحات (190) امرأة، مقابل (747) رجلاً، من أصل (937) مرشحاً. وتُشكل النساء ما نسبته تقريباً (20.3%) من إجمالي المرشحين وهي نسبة أقل مقارنة بالقائمة الحزبية، ما قد يشير إلى وجود تحديات أكبر أمام النساء في الترشح على مستوى الدوائر المحلية.

– مقارنة بين أعداد النساء المرشحات للعام 2020-2024 للانتخابات النيابية في الأردن

جدول (5) مقارنة بين أعداد النساء المرشحات للعام 2020-2024 للانتخابات النيابية في الأردن

السنة	عدد النساء المترشحات	إجمالي عدد المترشحين	نسبة النساء من المترشحين
2020	360 امرأة	1,674	21.5%
2024	379 امرأة (187 من القائمة الحزبية + 190 من القائمة المحلية)	1,634	23.2%

الجدول من اعداد الباحث الاستناد الى بيانات الهيئة المستقلة 2024

يظهر من الجدول أعلاه ارتفاعاً طفيفاً في عدد النساء المترشحات من 360 في عام 2020 إلى حوالي (379) عام 2024.

كما ارتفعت النسبة المئوية للنساء من حوالي (21.5%) إلى نحو (23.2) ما يدل على تحسن محدود في مشاركة المرأة كمرشحة.

– مقارنة بين نتائج تمثيل النساء في انتخابات مجلس النواب الأردني لعامي 2020 و 2024 مع الأخذ بعين الاعتبار نظام

الحصص (الكوتا):

جدول (6) نتائج تمثيل النساء في انتخابات مجلس النواب الأردني لعامي 2020 و 2024

العام	إجمالي مقاعد المجلس	عدد النساء الفائزات	عدد المقاعد المخصصة للنساء (الحصص)	من النساء فزن خارج الحصص
2020	130	15	15	0
2024	138	27	18	9

الجدول من اعداد الباحث الاستناد الى بيانات الهيئة المستقلة 2024

يظهر من خلال الجدول السابق أن عدد النساء الفائزات في عام 2020 كان ضمن نظام الكوتا، بينما في عام 2024،

ارتفع عدد مقاعد الحصص إلى 18 مقعداً (واحد في كل دائرة انتخابية محلية) بموجب قانون الانتخابات الجديد لعام رقم (4)

للعام 2022، وفي نفس العام فازت أيضاً 9 نساء من خارج الحصص، مما يعكس تقدماً في قدرة النساء على الفوز في المنافسة

المفتوحة.

الخاتمة (الاستنتاجات والتوصيات)

أولاً: الاستنتاجات:

أظهرت نتائج الانتخابات النيابية لعام 2024 تحسناً ملحوظاً في نسب فوز النساء في الانتخابات النيابية للعام 2024 مقارنة بانتخابات عام 2022 إذ ارتفع عدد الفائزات إلى (27) سيدة مقارنة بـ (15) في العام 2020، ويمكن أن تعزى النتيجة السابقة إلى أن قانون الانتخاب الجديد رقم (4) للعام 2022 قد وفر فرص جديدة للنساء للفوز بالمزيد من المقاعد الانتخابية عبر الأحزاب حيث فازت (9) سيدات في القوائم العامة، مما يعني أن تطوير التشريعات الخاصة بقوانين الانتخاب يساهم في تعزيز فوز المرأة وتمكينها سياسياً عبر توفير المزيد من الفرص الانتخابية.

وهنا يمكن التأكيد على صحة الفرضية التي انطلقت منها الدراسة والتي نصت على أنه "ساهم قانون الانتخاب الأردني رقم 4 لسنة 2022 بشكل فعال في تعزيز المشاركة السياسية للمرأة من خلال الآليات التي أقرها القانون والمتمثلة بدمج المرأة في القائمة الحزبية ضمن المراكز الثلاثة الأولى، وكذلك القائمة المحلية إلى جانب الكوتا، وهو ما انعكس بشكل إيجابي على نتائج الانتخابات البرلمانية لعام 2024". إذ يمكن التأكيد على أن قانون الانتخاب رقم (4) لسنة 2022 خطوة حاسمة في تعزيز المشاركة السياسية للمرأة الأردنية. فقد أدخل هذا القانون آليات قانونية إيجابية، من بينها رفع نسبة الكوتا، وتنظيم تمثيل النساء في القوائم، وتخفيض سن الترشح، بما يعكس انسجاماً بين التشريعات الانتخابية والإصلاحات الأوسع للنظام الحزبي. وقد أسفرت هذه التعديلات بالفعل عن مكاسب ملموسة في مستوى تمثيل النساء.

ثانياً: التوصيات

يمكن من خلال الدراسة السابقة إيراد التوصيات الآتية:

- 1- **الجهات التشريعية:** يجب على الجهات التشريعية المسؤولة عن وضع النظم الانتخابية الأخذ بعين الاعتبار العوامل التي تعيق وصول المرأة إلى البرلمان وبالتالي سن التشريعات التي تساهم على التغلب تلك العقبات وفي مقدمة ذلك زيادة المقاعد المخصصة للمرأة الأردنية في البرلمان لتوفير المزيد من الفرص الانتخابية لها
- 2- **الأحزاب السياسية:** يجب على الأحزاب السياسية تطوير هياكلها التنظيمية بحيث توفر مقاعد قيادية متقدمة للمرأة لقيادة الأحزاب على الساحة الأردنية مما يعزز من فرص وصول المرأة إلى البرلمان.
- 3- **الباحثين:** ضرورة إجراء المزيد من الدراسات حول معوقات وصول المرأة إلى البرلمان تمهيداً لوضوح الحلول المناسبة للتغلب على تلك العقبات.

قائمة المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية:

- الجبوري، فوزي، النقيب، بريس. (2017). المعايير الدولية المعتمدة للانتخابات، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، جامعة كركوك، عدد (33) 1-36.
- الحمود، رائدة. (2016) محددات مشاركة المرأة الأردنية في العمل الحزبي في الأردن خلال الفترة 2010-2014: دراسة ميدانية (رسالة دكتوراه، معهد بحوث ودراسات العالم الإسلامي، جامعة أم درمان الإسلامية، أم درمان
- الخطيب، نعمان. (2011). *الوجيز في النظم السياسية*، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان
- شقيير، خولة. (2006). *الإصلاح الوهمي والاستقرار الأردني*، مؤسسة كارينغي للسلام الدولي
- العاني، حسان. (1986). *الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة*، مطبعة جامعة بغداد، بغداد
- فوزي، صلاح الدين. (1992). *المجلس الدستوري الفرنسي*، دار النهضة العربية، القاهرة
- الكاظم، صالح والعاني، علي. (1991). *الأنظمة السياسية*، مطبوعات جامعة بغداد، العراق
- بني أرشيد، محمد (2022) *المعوقات التي تحد من مشاركة المرأة الأردنية في الأحزاب السياسية والبرلمان الأردني من وجهة نظر مركز طلبة جامعة البلقاء التطبيقية وكلية الأميرة رحمة الجامعية*، مجلة جرش للبحوث والدراسات 23(1) 1929-1953.
- السليم، أسامة (2021) *أثر الأحزاب السياسية على ترشح المرأة في الانتخابات وتمثيلها في المجالس النيابية الأردنية 1989-2016*، *المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية*، جامعة مؤتة، 13(3) 189-230.
- الليمون، عوض. (2016). *الوجيز في النظم السياسية والقانون الدستوري*، ط1، دار وائل للطباعة والنشر، عمان
- عمان العنبيكي، طه. (2010). حق الانتخاب بين النصوص الدستورية والقانونية والممارسة السياسية، *مجلة الحقوق، الجامعة المستنصرية*، 3(10) 9-33.
- معهد البحرين للتنمية. (2014). *معجم المصطلحات السياسية*، منشورات معهد البحرين للتنمية السياسية، مملكة البحرين.
- النعيمات، رشا. (2021). *مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية ودراسة المعوقات وسبل معالجتها (1954-2020)* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

المراجع الأجنبية

- Al-Kafarneh, D. A. A. A. (2013). Challenges facing women's political participation (Studying Jordan case). *International Journal of Humanities and Applied Sciences (IJHAS)*, 2(3). 68
- Al-Shalabi, J., & Al-Assad, T. (2012). *Political participation of Jordanian women*. *Égypte/Monde arabe*, 9, 211-230
- Bawn , Kathleen , Cohen, Martin , David, Karol ,Masket, Noel , Seth Hans & Zaller ,John (2012) A Theory of Political Parties: Groups, Policy Demands and Nominations in American Politics, *Perspectives on politics*, 10(3),.
- BENOIT, Kenneth.(2004). Models of electoral system change. *Electoral Studies: An International Journal on Voting and Electoral Systems and Strategy*, 23(3), 363-389.
- Colomer, J. M. (2007). On the origins of electoral systems and political parties: The role of elections in multi-member districts. *Electoral Studies*, 26(2), 262-273.
- Dunleavy, P. and Margetts, H. (1995). Understanding the Dynamics of Electoral Reform. *International Political Science Review*,. 16(. 1). 9-29.
- Duverger, M. (1954). *Political Parties: Their Organization and Activity in the Modern State*. Wiley.
- Duverger, M., 1984. *Which is the best electoral system?* In: Lijphart, A., Grofman, B. (Eds.), *Choosing an Electoral System: Issues and Alternatives*. Praeger, New York.
- Farmani, M., & Jafari, A. (2016). A comparative approach to study the electoral systems of selected countries. *International Journal of Humanities and Cultural Studies*, 4, 1913-1923
- Farrell, D. M. (2011). *Electoral systems: A comparative introduction* (2nd ed.). Palgrave Macmillan.p77.

- Hasen, Richard L. 2001. "Do the Parties or the People Own the Electoral Process?" University of Pennsylvania Law Review 149(3):
- Heywood A. (2000), *Key Concepts in Politics*, New York: Palgrave , p ;200 :
http://iknowpolitics.org/sites/default/files/en_-_women_in_parliament_5mar_4_1.pdf
- International Foundation for Electoral Systems. (2024, September 4). *Elections in the Hashemite Kingdom of Jordan: 2024 Parliamentary Elections – FAQs*. <https://www.ifes.org/tools-resources/faqs/elections->
- Inter-Parliamentary Union. (2024,). *Women MPs: Some progress but prominent figures quitting* [Press release]. <https://www.ipu.org/news/press-releases/2024-03/women-mps-some-progress-prominent-figures-quitting>
- Kenyatta, G (2023) "The Political Participation of Women in Kenya," *Journal of International Women's Studies*: 25(2) 1-14.
- Krupavičius, Isoda, Vaišnoras. (2013). *Introduction to Comparative Politics: Didactical Guideline*. Kaunas: Vytautas Magnus University.p 69
- Lijphart, A. (1999). *Patterns of Democracy: Government Forms and Performance in Thirty-Six Countries*. Yale University Press.
- Lijphart, A. and Grofman, B., eds. (1984). *Choosing an Electoral System: Issues and Alternatives*, New York: Praeger. 105
- Mamabolo, Sy (2024) Democracy, Elections and Citizen Participation. The South African Experience , *Journal of African Elections* 23(1)1-20. ‘Gu, X. (2024, January). The role of elections in democracy: Challenges and solutions. *Lecture Notes in Education Psychology and Public Media*, 33(1), 181–186
- Michael Gallagher. Ireland(2005) the discreet charm of PR-STV. In Michael Gallagher and Paul Mitchell, editors, *The Politics of Electoral Systems*, pages 511–532. Oxford University Press, p124
- Naz, Y. (2022.). *Comparative analysis of electoral system in democracies worldwide*. Sampreshan, 15(3). <https://doi.org/10.8476/sampreshan.v15i3.334> Sampreshan
- Ojo, E. O. (2007). Elections: An exploration of theoretical postulations. *Journal of African Elections*, 6(2), 4–13.
- Powell, G. B. (2000). *Elections as Instruments of Democracy: Majoritarian and Proportional Visions*. Yale University Press .
- Rahmanto, Fajar , Purnomo, Eko , Kasiwi , Aulia & Salsabila ,Lubna(2021) Women's Representation Through Political Parties in Parliament Period of General Election 2019-2024, *Politik Indonesia: Indonesian Political Science Review*, 6 (3), December 2021, pp. 336-359
- Russo, Federico and Cotta, Maurizio (2020)*Political representation: concepts, theories and practices in historical perspective*, Social and Political Science 2020<https://doi.org/10.4337/9781788977098.00007> p3
- Shahandashti, S. F. (2016). *Electoral systems used around the world*. *arXiv*. <https://doi.org/10.48550/arXiv.1605.01343> p1
- Singh, S. (2024). Women in politics: Barriers to participation and strategies for inclusion. *International Journal of Social Science Research (IJSSR)*, 1(2), 19.
- Suryani , Ade & Wardan , Dodi (2024) Legal Aspects of Women's Political Participation from a Gender Perspective, *Legal Aspects of Women's Political Participation from a Gender Perspective* 7(3)1967-1981
- Wolkenstein ,Fabio(2019)The political theory of parties , *Politik* 22(2)p13

The Rulings and Punishment of Drug Use in Islamic Jurisprudence and Palestinian Law: A Comparative Jurisprudential and Legal Study

Raof Abuawwad

Department of Criminology, Faculty of Law, Al-Istiqlal University, Jericho, Palestine

Email: Raofabuawwad@yahoo.com

Ricieved	Accepted	Puplished
30/1/2025	15/6/2025	30/6/2025

DOI:

Abuawwad, Raof (2025) *The Rulings and Punishment of Drug Use in Islamic Jurisprudence and Palestinian Law: A Comparative Jurisprudential and Legal Study*, Journal of Political Science and Law, Volum11, N(46)

Abstract

Drug abuse is considered one of the most serious social scourges afflicting societies worldwide due to its devastating effects on both individuals and communities. It represents a complex and persistent problem that modern legal systems strive to combat by imposing deterrent penalties on offenders to reduce its prevalence and mitigate its harmful consequences. This study adopts a comparative analytical methodology, examining the legal texts related to the punishment of drug use and comparing the relevant rulings between Islamic jurisprudence and Palestinian legislation. The research aims to identify the degree of consistency and harmony between the penalties prescribed under both systems. The study concludes that drug use clearly contradicts the objectives of Islamic law (Maqāṣid al-Sharī'ah), which aim to preserve the five fundamental necessities: religion, life, progeny, intellect, and property. The majority of Islamic jurists agree that narcotics impair the intellect and, therefore, fall under the same ruling as intoxicants such as alcohol. However, the use of narcotics for medical treatment is permissible only in cases of necessity and within specific Sharia-based restrictions, whereas alcohol remains prohibited for therapeutic purposes according to the majority opinion. The findings further reveal a strong correspondence between Islamic jurisprudence and Palestinian legislation in criminalizing drug use and prescribing punishments for offenders. The Palestinian law stipulates imprisonment, financial fines, or both as deterrent penalties, while Islamic jurisprudence prescribes flogging or discretionary (*ta'zir*) punishment determined by the ruler's authority. The study concludes that the punishment for drug use is analogous to that of alcohol consumption.

Keywords: Drugs, Drug Ruling, Drugs in Islam, Islamic Jurisprudence.

Economic Resilience in Jordan: An Analysis of Policy Developments and Reforms During a Decade of Crises (2010–2025)

"An analytical reading of macroeconomic policies"

Sana Khaled Al-Munizel

PhD Student, Prince Al-Hussain bin Abdullah II School of Political Science and International Studies, The University of Jordan, Amman, Jordan

Prof. Dr. Mohammad Hamad Al-Katatsheh

Professor, Prince Al-Hussain bin Abdullah II School of Political Science and International Studies, The University of Jordan, Amman, Jordan

Email: Sanamnazel@hotmail.com

Ricieved	Accepted	Puplished
15/12/2025	28/12/2025	31/12/2025

DOI:

Al-Munizel, Sana & Al-Katatsheh, Mohammad (2025) *Economic Resilience in Jordan: An Analysis of Policy Developments and Reforms During a Decade of Crises (2010–2025)"An analytical reading of macroeconomic policies"*, Journal of Political Science and Law, Volum 11, N(46)

Abstract

This study examines the evolution of economic resilience in Jordan during the period 2010–2025, a decade marked by successive regional and global shocks that exerted significant pressure on the national economy. These include the repercussions of the Arab Spring, large inflows of refugees, the COVID-19 pandemic, and recent geopolitical and economic disruptions. The study gains particular relevance given the characteristics of the Jordanian economy as a resource-limited country with a modest economic base, yet one that has maintained notable levels of macroeconomic stability compared with other states facing similar or even less severe challenges. The research analyzes how Jordan's economic policies adapted to these shocks and assesses the effectiveness of fiscal and structural reforms implemented by the government, many of which were supported by international institutions. The study employs a descriptive-analytical approach, drawing on economic literature, macroeconomic indicators, and official reports. Preliminary findings indicate that the Jordanian economy has demonstrated significant resilience, particularly in maintaining monetary and financial stability, improving public debt management, and expanding social protection mechanisms during periods of crisis. The analysis also shows that structural reforms, despite ongoing challenges, have strengthened the country's ability to absorb shocks and accelerate recovery. The study concludes that enhancing economic resilience requires continued reforms, greater economic diversification, and more effective social policies to sustain long-term macroeconomic stability.

Key Words: Economic Resilience, Regional Shocks, Fiscal Policy, Monetary Policy, Jordan

المنعة الاقتصادية في الأردن: تحليل لتطور السياسات والإصلاحات خلال عقد الأزمات (2025-2010)

"قراءة تحليلية في السياسات الاقتصادية الكلية"

سناء خالد المنيزل

طالبة دكتوراه، كلية الأمير الحسين بن عبدالله الثاني للعلوم السياسية والدراسات الدولية،
الجامعة الأردنية، عمان، الاردن

الاستاذ الدكتور محمد حمد القطاطشة

كلية الأمير الحسين بن عبدالله الثاني للعلوم السياسية والدراسات الدولية، الجامعة الأردنية، عمان، الاردن

Email: Sanamnazel@hotmail.com

تاريخ النشر	تاريخ القبول	تاريخ الاستلام
2025/12/31	2025/12/28	2025/12/15

DOI:

للاقتباس: المنيزل، سناء، والقطاطشة، محمد (2025). المنعة الاقتصادية في الأردن: تحليل لتطور السياسات والإصلاحات خلال عقد الأزمات (2025-2010) "قراءة تحليلية في السياسات الاقتصادية الكلية"، مجلة العلوم السياسية والقانون، المجلد 11، العدد (46)

الملخص

تسعى هذه الدراسة إلى تحليل تطور المنعة الاقتصادية في الأردن خلال الفترة الممتدة بين 2010 و2025، وهي مرحلة اتسمت بالكثير من المشاكل الاقليمية المحيطة بالأردن والأزمات الدولية التي امتد أثرها إلى الاقتصاد الوطني و اثر عليه بشكل مباشر وغير مباشر، بدءاً من تداعيات الربيع العربي وتدفق اللاجئين، حتى مشاكل الحدود، مروراً بجائحة كورونا، وصولاً إلى الأزمات الجيوسياسية الاخيرة، وتقلبات الاقتصاد العالمي. تبحث الدراسة في كيفية تكييف السياسات الاقتصادية الأردنية مع هذه التحولات، وفي مدى فعالية برامج الإصلاح المالي والهيكلية التي اعتمدها الحكومة بدعم من المؤسسات الدولية كافة. وتعتمد الدراسة منهجاً وصفيّاً تحليليّاً، يستند إلى مراجعة الأدبيات الاقتصادية وتحليل المؤشرات الكلية والتقارير الرسمية. كما وتكشف النتائج الأولية أن الاقتصاد الأردني أظهر مستويات متقدمة من المنعة، تمثلت في الحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي، وتعزيز كفاءة إدارة الدين العام، وتوسيع برامج الحماية الاجتماعية في فترات الأزمات. كما تُبرز الدراسة أن الإصلاحات الهيكلية، رغم التحديات، ساهمت في تعزيز القدرة على امتصاص الصدمات وتعجيل وتيرة التعافي. وتوصي الدراسة إلى ان تعزيز المنعة الاقتصادية يتطلب استمرار الإصلاحات، وتوسيع قاعدة الإنتاج، وتحسين فعالية السياسات الاجتماعية لضمان استدامة الاستقرار الاقتصادي في المدى الطويل.

الكلمات الدالة: المنعة الاقتصادية، الاضطرابات الإقليمية، السياسة المالية، السياسة النقدية، الاردن

1. المقدمة

تُعَدُّ المنعة الاقتصادية مفهومًا مركزيًا في الأدبيات الاقتصادية الحديثة والسياسات العامة، نظرًا لارتباطه المباشر بقدرة الدول على امتصاص الصدمات والتكيف مع الأزمات سواء الداخلية ام المحيطة واستعادة مسار النمو. وقد برز هذا المفهوم بقوة خلال العقدین الأخيرین مع تصاعد الأزمات العالمية والإقليمية شتى، من أزمات اقتصادية و مالية وصحية وجيوسياسية، ما دفع العديد من الدول، خصوصًا الدول التي تعاني او ذات الاقتصادات الصغيرة إلى إعادة هيكلة سياساتها بما يضمن تحقيق مستوى أعلى من الاستدامة والمرونة و لتفادي المخاطر الأكبر (World Bank, 2020: 4-6)، وتشير الأدبيات الحديثة إلى أنَّ المنعة ليست مجرد قدرة ظرفية او انية على الصمود، بل هي قدرة مؤسسية وهيكلية على التكيف والتحول في آن واحد، بما يمكن الدولة من مواجهة الاضطرابات، التكيف معها و تفاديها باقل الاضرار و دون أن تفقد وظائفها الأساسية (Zintl, Loewe, 2021: 12).

وفي إطار هذا التطور و المفهوم، تبرز الحالة الأردنية بوصفها نموذجًا مهمًا و فاعلا لدولة محدودة الموارد وذات اقتصاد متواضع الحجم، استطاعت عبر عقود من الأزمات الإقليمية المتتالية الحفاظ على قدر من الاستقرار الاقتصادي. فمُنذ عام 2010 وجد الأردن نفسه أمام صدمات متتالية، كثيرة و غير مسبوقه بدأت بتداعيات الربيع العربي، الاضطرابات الإقليمية، موجات اللجوء، تراجع المساعدات الدولية، الأوضاع في سوريا والعراق، امن الحدود، جائحة كورونا، وأخيرًا الحرب الاسرائيلية على قطاع غزة عام 2023 و حرب ال 12 يوم الإيرانية الاسرائيلية التي ادت الى التأثير المباشر على الاردن و المنطقة و الاقليم. ورغم ذلك و كل هذه الاحداث بحدتها و خطورتها، بيّن مسار الاقتصاد الأردني قدرة ملحوظة على الاستقرار النسبي، مما يجعل دراسة المنعة الاقتصادية في الحالة الأردنية ضرورة لفهم كيف استطاع اقتصاد صغير ومقيد الموارد الطبيعية الوصول إلى هذه النتيجة من الاستقرار الاقتصادي (Ryan, 2018: 113).

وتُظهر التحليلات الاقتصادية و الدراسات أن هذا الصمود لم يكن نتيجة عوامل ظرفية، بل جاء نتيجة تراكم سياسات اقتصادية ومالية تم اعتمادها خلال مراحل مختلفة من هذه المصاعب، و كل مرحلة تخللها اصلاحات هيكلية للتكيف مع التغيرات المحيطة. أن الاقتصاد الأردني نشأ وتطور في بيئة إقليمية غير مستقرة، وأن مسارات الإصلاح المالي والهيكلية جاءت استجابة لمنطق التكيف المستمر الواجب على الاردن، أكثر مما جاءت استجابة لفترات الازدهار (البطوش، 2014: 27-33)، ويشير إلى أن الأردن لم يعرف فترات طويلة من الهدوء الاقتصادي عبر تاريخه المعاصر، بل كان يبني استراتيجياته الاقتصادية في ظل أزمات ممتدة كان لها تأثير مباشر من عدة نواحي سواء استثمارات ام سياحة ام إيرادات، ما جعل المنعة جزءًا بنيويًا من نموذج الإدارة الاقتصادية، لا مجرد حالة طارئة انية.

يتخلل هذه المنعة هيكلية للسياسات النقدية و المالية التي لعبت دورًا حاسمًا في تعزيز هذا الصمود، خصوصًا من خلال الحفاظ على استقرار سعر الصرف، وبناء احتياطات نقدية كافية، وتعزيز استقلالية البنك المركزي. فهذه العوامل ساهمت في المحافظة على الثقة في الاقتصاد الأردني وفي حماية الاستقرار المالي في لحظات التوتر الإقليمي. ويشير البنك المركزي الأردني بوضوح في تقاريره السنوية المنشورة إلى أن الاستقرار النقدي كان بمثابة خط الدفاع الأول أمام الصدمات الخارجية،

لا سيما خلال سنوات ما بعد 2011 وأثناء جائحة كورونا التي شهدت اوقات تعد من الاصعب (البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي، 2021).

أما على المستوى المالي، فقد شهد الأردن خلال السنوات الماضية تنفيذ مجموعة واسعة من الإجراءات الهادفة إلى تحسين أداء المالية العامة وتعزيز كفاءتها، سواء من خلال ضبط مسار العجز، أو تطوير إدارة الدين، أو تحسين هيكل الإيرادات والإنفاق. ولم تكن هذه الجهود بمعزل عن التعاون مع المؤسسات المالية الدولية، التي أسهمت بتوفير الدعم الفني والمالي لعدد من المبادرات والإصلاحات. وتشير التقييمات المتاحة إلى أن التطبيق التدريجي لهذه الإجراءات ساعد في تعزيز قدر من الانضباط المالي ورفع مستوى الشفافية، إضافة إلى دفع بعض الإصلاحات الهيكلية ذات الصلة بإدارة الموارد العامة، وهو ما انعكس إيجاباً على قدرة الاقتصاد الوطني على التعامل مع الضغوط المتزايدة خلال السنوات الأخيرة. وفي الوقت ذاته، تشير الأدبيات الأردنية إلى أن الإصلاحات الاقتصادية وحدها لم تكن كافية لضمان المنعة، وأن أهمية الإدارة الرشيدة للأزمات لعبت دوراً مكملاً. فقد تمكّن الأردن خلال جائحة كورونا من إعادة توجيه موارده بسرعة، وتوسيع برامج الحماية الاجتماعية، وإطلاق خطط دعم للقطاع الخاص، ما خفّف من آثار الانكماش الاقتصادي مقارنة بدول مشابهة. وتؤكد تقارير من وزارة المالية المنشورة أن سرعة الاستجابة وتنوع مصادر التمويل كانتا عاملين مهمين في تجاوز الأزمة الصحية بأقل خسائر ممكنة (وزارة المالية الأردنية، تقرير الاستجابة الاقتصادية لجائحة كورونا، 2021).

وتنبع أهمية هذه الدراسة من كونها تقدم تحليلاً متكاملًا لمسار المنعة الاقتصادية الأردنية خلال فترة شديدة الخطورة و التعقيد، تمتد لخمس عشرة عامًا، وتجمع بين التحليل النظري والقراءة التطبيقية للسياسات الاقتصادية. كما أنها تسعى إلى توضيح كيف تحوّل الاقتصاد الأردني من مرحلة إدارة الأزمات إلى مرحلة بناء المنعة والتكيف والاستمرارية، عبر سياسات متدرجة، واستجابات مؤسسية، وبرامج إصلاح هيكلية. وهذا ما يمنح التجربة الأردنية قيمة بحثية مضافة، باعتبارها حالة لدولة ذات اقتصاد صغير استطاعت الحفاظ على توازنها في محيط إقليمي شديد الاضطراب (Ryan, 2018: 34).

1-1 مشكلة الدراسة: على الرغم من تعدد الصدمات التي واجهها الاقتصاد الأردني خلال الفترة 2010-2025، إلا أن استمراره في تحقيق مستويات مقبولة من الاستقرار الاقتصادي ككل والمالي والنقدي كجزء خاص، يثير تساؤلات بحثية مهمة حول طبيعة العوامل التي أسهمت في تعزيز قدرته على الصمود وسط الفوضى. فالأردن دولة ذات موارد محدودة، واقتصاد صغير الحجم، ويواجه ضغوطاً مستمرة نتيجة الظروف الإقليمية المحيطة والاختلالات الهيكلية الداخلية؛ ومع ذلك، أظهر الأردن اقتصادياً أداءً متماسكاً مقارنة بدول ذات بنية اقتصادية مشابهة، بل وأكثر وفرة بالموارد الطبيعية. وهنا تكمن الإشكالية البحثية بدراسة المحددات والسياسات والمؤسسات والإصلاحات والقرارات التي شكّلت أساس المنعة الاقتصادية الأردنية خلال عقد الأزمات، ودراسة كيف تمكن الأردن من التكيف مع تداعيات الربيع العربي السياسية، وتدفق موجات اللاجئين مع توقف الدعم الدولي مؤخرًا وتباطؤ المساعدات، وجائحة كورونا التي أدت إلى الشلل العام عالمياً، إضافة إلى الأزمات الجيوسياسية المتلاحقة التي جعلت المنطقة المجاورة ملتهبة. وتزداد الإشكالية تعمقاً ودراسة عند محاولة الفصل بين أثر السياسات المحلية وبين دور المؤسسات المالية الدولية، ولا سيما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، في دعم برامج الإصلاح المالي والهيكلية. كما تُطرح تساؤلات حول مدى تأثير هذه الإصلاحات على

مؤشرات الاقتصاد الكلي، وعلى قدرة الدولة على امتصاص الصدمات واستعادة النمو. ومن ثم، تتمثل مشكلة الدراسة في محاولة تحديد وقياس وشرح المسارات التي تطورت عبرها المنفعة الاقتصادية في الأردن، وفي فهم العوامل التي عززت صمود الاقتصاد ضمن بيئة إقليمية متقلبة ومحدودية الموارد..

2-1 أهمية الدراسة

— **الأهمية العلمية:** تنبع الأهمية العلمية لهذه الدراسة من مساهمتها في إثراء الأدبيات المتعلقة بالشأن الأردني و بمفهوم المنفعة الاقتصادية في الاقتصادات الصغيرة والنامية، إذ تشير العديد من الدراسات إلى وجود فجوة واضحة في تحليل قدرة الدول محدودة الموارد على مواجهة الصدمات المتتالية و خاصة ان هناك بعض الامثلة التي انهارت تماما. وعلى الرغم من تعدد الأبحاث حول الاقتصاد الأردني، إلا أن معظمها ركّز على جانب واحد من السياسة الاقتصادية مثل الإصلاح المالي، أو الدين العام، أو النمو الاقتصادي، في حين تندر الدراسات الشمولية التي تتناول المنفعة الاقتصادية كمفهوم تحليلي و متغير واسع يدمج بين السياسات المالية والنقدية والهيكلية والاجتماعية ضمن إطار زمني طويل نسبياً يمتد من 2010 حتى 2025. وتسهم الدراسة كذلك في تطوير فهم نظري وتطبيقي لمسار الإصلاح الاقتصادي في الأردن، من خلال الربط بين المنفعة الاقتصادية والسياسات الحكومية وبرامج التعاون الدولي كمتغيرات. وبذلك، فإن الدراسة تضيف منظوراً تحليلياً جديداً للأدبيات الاقتصادية العربية، وتفتح المجال لمزيد من الأبحاث المقارنة بين الاقتصادات الصغيرة في المنطقة.

— **الأهمية العملية:** تتجلى الأهمية العملية للدراسة في كون نتائجها ذات صلة مباشرة بصانعي السياسات الاقتصادية في الأردن، والمؤسسات المالية الدولية، والباحثين في مجال السياسات العامة. إذ تسهم الدراسة في تقييم فعالية السياسات الاقتصادية الأردنية خلال عقد من الأزمات، بما يساعد الحكومة على تحسين تصميم السياسات المستقبلية. كما وتعمل على تقديم تحليل عملي لبرامج الإصلاح المالي والهيكلية، مما يمكن من فهم الجوانب التي نجحت والجوانب التي تحتاج إلى مراجعة و تضيف و تزود صانعي القرار بمؤشرات واضحة حول عناصر القوة والضعف في الاقتصاد الأردني، ما يدعم الاتجاه نحو سياسات أكثر استدامة.

3-1 **أهداف الدراسة:** تسعى هذه الدراسة إلى تقديم فهم شامل لمسار المنفعة الاقتصادية الأردنية خلال فترة زمنية اتسمت بتعدد الأزمات وتداخل أثارها على الاقتصاد الوطني. ومن أجل تحقيق ذلك، كان من الضروري تحديد مجموعة من الأهداف البحثية التي تُوجّه الدراسة وتُحدّد أولويات تحليلها، بحيث تضمن مقارنة متوازنة تجمع بين التشخيص، والتفسير، وتقييم فعالية السياسات الاقتصادية. وتم وضع الأهداف التالية لتُشكّل الإطار العام الذي تستند إليه عملية التحليل في هذا البحث:

— تحليل مستوى المنفعة الاقتصادية في الأردن خلال الفترة 2010–2025 وتحديد العوامل التي أسهمت في تشكيلها.

— تقييم فعالية السياسات المالية والنقدية والإصلاحات الهيكلية و اتخاذ القرار في تعزيز قدرة الاقتصاد على امتصاص الصدمات.

— دراسة دور التعاون مع المؤسسات المالية الدولية، في دعم مسار المنفعة الاقتصادية الأردنية و المحافظة على الاستقرار الاقتصادي.

4-1 أسئلة الدراسة: وانطلاقاً من الأهداف السابقة، تبرز الحاجة إلى صياغة مجموعة من الأسئلة البحثية التي تُسهم في توجيه مسار الدراسة وتوضيح الإشكاليات الأساسية التي تسعى للإجابة عنها. وتأتي هذه الأسئلة لترتبط بين الجوانب النظرية والتطبيقية للبحث، ولتحدد المسارات التحليلية التي سيتم اتباعها في معالجة موضوع المنفعة الاقتصادية في الأردن خلال الفترة 2010-2025: تتمثل أسئلة البحث بما يلي

- ما هو مستوى المنفعة الاقتصادية في الأردن خلال الفترة 2010-2025 والعوامل التي أسهمت في تشكيلها؟
- إلى أي مدى كانت السياسات المالية والنقدية والإصلاحات الهيكلية فعالة في مواجهة الأزمات و المحافظة على استقراره؟
- ما الدور الذي لعبه التعاون مع المؤسسات المالية الدولية والدول المانحة في دعم المنفعة الاقتصادية الأردنية و مساعدة الاردن على التكيف مع الازمات؟

5-1 الفرضية: تنطلق هذه الدراسة من فرضية رئيسة مفادها أن المنفعة الاقتصادية في الأردن خلال الفترة 2010-2025 ليست نتاج عامل واحد، بل هي حصيلة تفاعل بين السياسات المالية والنقدية والإصلاحات الهيكلية من جهة، ودور المؤسسات الدولية وخاصة صندوق النقد الدولي من جهة أخرى، بما عزز قدرة الاقتصاد على امتصاص الصدمات المتتالية والحفاظ على الاستقرار الكلي.

6-1 المنهجية: تعتمد هذه الدراسة على منهج وصفي تحليلي، يدمج بين تحليل المؤشرات الاقتصادية الكلية ومراجعة الأدبيات ذات الصلة بموضوع المنفعة الاقتصادية. ويرتكز هذا المنهج على ثلاثة مكونات رئيسة أولها التحليل الوصفي الذي يتضمن رصدًا زمنيًا لتطور الاقتصاد الأردني خلال 2010-2025، مع التركيز على أبرز الأزمات التي واجهها، مثل تداعيات الربيع العربي، الحروب الإقليمية، التباطؤ المالي العالمي، شلل السياحة وجائحة كورونا. كما سيستخدم ليشمل تقييم السياسات المالية والنقدية والإصلاحات الهيكلية، وقياس مدى تأثيرها على مؤشرات الاستقرار الكلي، مثل التضخم، النمو الاقتصادي، الدين العام، الاحتياطيات الأجنبية، العجز المالي، والاستقرار النقدي. كذلك سيتم توظيف المنهج المقارن لمقارنة أداء الاقتصاد الأردني في فترات الأزمات مع فترات التعافي، بالإضافة إلى المقارنة مع اقتصادات عربية صغيرة تواجه ظروفًا مشابهة، بهدف فهم طبيعة المنفعة الاقتصادية في السياق الأردني. يتيح هذا المزيج بين التحليل الوصفي التحليلي والمقارن الوصول إلى تقييم متكامل لمدى فاعلية السياسات الاقتصادية الأردنية في تعزيز المنفعة خلال عقد الأزمات.

7-1 الدراسات السابقة

- حسان، جعفر، 2020، "الاقتصاد السياسي الأردني: بناء في رحم الأزمات" يركّز حسان على تشكّل النموذج الاقتصادي الأردني ضمن بيئة إقليمية مضطربة، موضحاً كيف أصبحت الأزمات المتتالية جزءاً من بنية صناعة القرار الاقتصادي. يناقش الكتاب التحولات الجوهرية في التسعينيات وما بعدها، ويبرز دور الإصلاحات المالية والهيكلية في تعزيز قدرة الدولة على التكيف. ويُعد هذا العمل مرجعاً محورياً لفهم البعد السياسي للمنفعة الاقتصادية الأردنية.

- منصور، يوسف 2019، "الاقتصاد الأردني والأزمات المالية والاقتصادية: القدرة على التكيف وتجاوز التحديات" يقدم منصور تحليلًا تاريخيًا معتمداً لقدرة الاقتصاد الأردني على امتصاص الصدمات الكبرى خلال مئة عام، مركّزاً على الأزمات المالية وتقلبات أسعار النفط والأزمات الإقليمية. ويظهر الكتاب كيف طوّر الأردن آليات تكيف مرنة سمحت له بالحفاظ على درجة من الاستقرار رغم محدودية الموارد. ويُعد هذا المرجع من أهم الأعمال التي أبرزت المنعة التاريخية في التجربة الاقتصادية الأردنية.
- المالكي، عبدالله، 2019، "مضائق الاقتصاد الأردني" يحلل هذا الكتاب أبرز "عنق الزجاجة" التي تعيق توسع الاقتصاد الأردني، مثل تحديات الطاقة والمياه والاستثمار. ويظهر كيف أثرت هذه المضائق في قدرة الاقتصاد على التكيف مع الصدمات، وفي الوقت نفسه يعرض الإجراءات والإصلاحات التي تبنتها الدولة لتجاوزها تدريجياً. ويُعد هذا المرجع ركيزة مهمة لفهم محددات المنعة الاقتصادية.
- الوزني، خالد، 2018، "قراءة في تاريخ وحاضر الاقتصاد الأردني 1971-2018" يقدم الوزني قراءة زمنية ممتدة لنحو خمسة عقود من تطور الاقتصاد الأردني، مُبرزاً نقاط التحول الرئيسية التي واجهها. يتناول الكتاب تغيرات السياسات العامة، ومسار النمو، وتأثير التقلبات الإقليمية على الاقتصاد. كما يُظهر قدرة الأردن على امتصاص الصدمات وتكيف سياساته بما يعزز المنعة الاقتصادية على المدى الطويل.
- حمارنة، مصطفى، 2014، "الاقتصاد الأردني: المشكلات والافاق" يتضمن هذا الكتاب مجموعة دراسات متخصصة تتناول أبرز التحديات البنيوية للاقتصاد الأردني، مثل ضعف النمو، البطالة، المديونية، وتراجع الإنتاجية. ويقدم تحليلات معمّقة لتأثير هذه المشكلات على قدرة الاقتصاد على تحقيق الاستدامة والمنعة. ويُعد هذا المرجع أساسياً لفهم البيئة الاقتصادية الداخلية التي شكّلت خلفية فترة 2010-2025
- العناني، جواد 2009، "الاقتصاد الأردني: الواقع والتحديات" يقدم العناني إطاراً شاملاً لفهم جذور المشكلات الاقتصادية المتراكمة في الأردن، مثل محدودية الموارد، الاعتماد على المساعدات، وضعف التنوع القطاعي. كما يناقش الكتاب خيارات الإصلاح الممكنة لتعزيز الاستقرار والمرونة. وتبرز أهميته في كونه يغطي الفترة التي سبقت مباشرة مرحلة الربيع العربي، موضحاً الأسس البنيوية التي شكلت قاعدة بناء المنعة في العقد التالي.
- تناولت الدراسات السابقة ومنها دراسة منصور، يوسف 2019 موضوع الاقتصاد الأردني والأزمات المالية والاقتصادية ودراسة حسان، جعفر، 2020 تناولت موضوع الاقتصاد السياسي الأردني: بناء في رحم الأزمات وقدم الوزني قراءة زمنية ممتدة لنحو خمسة عقود من تطور الاقتصاد الأردني، وتناولت دراسة العناني، جواد 2009، موضوع الاقتصاد الأردني: الواقع والتحديات، فيما تناولت الدراسة الحالية تحليل تطور المنعة الاقتصادية في الأردن خلال الفترة الممتدة بين 2010 و2025، وهي مرحلة اتسمت بالكثير من المشاكل الإقليمية المحيطة بالأردن والأزمات الدولية التي امتد أثرها إلى الاقتصاد الوطني و أثر عليه بشكل مباشر وغير مباشر، من هنا تبرز الفجوة البحثية لهذه الدراسة كونها تتناول موضوع لم تتناوله الدراسات السابقة التي تم عرضها.

8-1 الإطار النظري

تُعدّ المنعة الاقتصادية من المفاهيم الحديثة التي اكتسبت أهمية متزايدة خلال العقد الأخير وخصوصاً مع تصاعد وتيرة الأزمات العالمية السياسية والاقتصادية وتنامي تأثيرها على الاقتصادات الوطنية علمياً (Loewe, 2021: 10-14 Zintl). إذ لم يعد الاستقرار الاقتصادي يُقاس فقط بقدرة الدولة على تحقيق النمو أو الحفاظ على مستويات مستقرة من التضخم والعجز، بل أصبح يُنظر إليه بوصفه قدرة شاملة على الصمود بشكل عام و عدم الانهيار، واستيعاب الصدمات، والتحول التدريجي نحو مسار تنموي أكثر استدامة واستقراراً برغم التهديدات (World Bank, 2020: 4-6). ومن هنا ظهرت الحاجة إلى إطار نظري يوضح طبيعة المنعة الاقتصادية، وأبعادها، والعناصر التي تساهم في بنائها في الدول النامية والصغيرة مثل الأردن. تطور مفهوم المنعة الاقتصادية ونشأ مفهوم المنعة في البداية في العلوم الطبيعية وعلم البيئة، ثم انتقل إلى الأدبيات الاقتصادية مع توسع الاهتمام بدراسة قدرة النظم السياسية والاقتصادية على الاستجابة للاضطرابات الخارجية (Loewe, 2021: 9-12). وقد أصبح هذا المفهوم جزءاً من التحليل الاقتصادي منذ الأزمة المالية العالمية التي اجتاحت العالم عام 2008، ثم تعزز حضوره بقوة بعد جائحة كورونا وتبعياتها المدمرة، حيث تبين أن الاستقرار المالي أو النقدي وحده ليس كافياً لاحتواء الأزمات، وأن قدرة الدول على التعافي تعتمد على منظومة سياسات ومؤسسات وهيكل قادرة على إدارة الصدمات بكفاءة (World Bank, 2020: 4-7). كما وتنظر الأدبيات الاقتصادية الحديثة إلى المنعة الاقتصادية باعتبارها قدرة مركبة تتكوّن من ثلاثة أبعاد رئيسية، هي: الصمود، والتعافي، والتحوّل. فالصمود يعني قدرة الاقتصاد على امتصاص الصدمة في لحظتها والحدّ من أثارها المباشرة أما التعافي فيشير إلى سرعة عودة النشاط الاقتصادي إلى مستوياته السابقة قبل وقوع الأزمة، بما يعكس مرونة الاقتصاد وفعالية السياسات المتبعة في حين يُقصد بالتحوّل قدرة الدولة على استثمار الأزمة كفرصة لإعادة هيكلة الاقتصاد، وتصحيح الاختلالات، وتعزيز عناصر القوة والإنتاجية على المدى الطويل (العديّات، 2019: 66-69)، وتُعدّ هذه المقاربة أكثر شمولاً من مفهوم الاستقرار التقليدي، لأنها لا تكتفي بالنظر إلى ثبات المؤشرات الاقتصادية، بل تركز على ديناميكية الاقتصاد وقدرته على التكيف والتغيير الإيجابي، وهو ما يجعل المنعة إطاراً أوسع وأعمق في فهم استدامة الأداء الاقتصادي.

وتشير الأدبيات الاقتصادية إلى أن المنعة الاقتصادية تتكوّن من مجموعة عناصر مترابطة تعمل معاً لتقوية قدرة الدولة على مواجهة الأزمات. فالمنعة المالية تُعدّ الركيزة الأولى لهذا البناء، إذ تعكس قدرة المالية العامة على امتصاص الصدمات عبر إدارة فعّالة للدين العام، ومرونة في الإنفاق، ووجود هامش مالية تتيح التدخل السريع في الظروف الطارئة، وهو ما يجعل الاقتصادات ذات الضبط المالي المستقر أكثر قدرة على التعامل مع الصدمات المفاجئة (البطوش، 2014: 41-45)، أما المنعة النقدية، فتتمثل في قدرة السياسة النقدية على الحفاظ على استقرار الأسعار، وتوفير السيولة، وبناء احتياطات كافية من العملات الأجنبية، وهي عوامل تكتسب أهمية مضاعفة في الدول الصغيرة التي يقوم استقرارها الاقتصادي على ثبات سعر الصرف وثقة الأسواق (العوامل، 2016: 72-75).

وتمتد المنعة إلى بعدها الهيكلي، الذي يشمل تنوع القاعدة الإنتاجية، وتعزيز تنافسية القطاعات، ورفع مرونة سوق العمل، إذ يساهم التنوع الاقتصادي في تخفيف أثر الصدمات على القطاعات الفردية ويمنح الاقتصاد قدرة أكبر على التكيف. كما تتجلى المنعة الاجتماعية في قدرة الدولة على حماية الفئات الهشة، وتوفير شبكات أمان اجتماعي فعّالة، وتقليل مستويات الفقر والبطالة التي غالبًا ما ترتفع في فترات الأزمات، مما يجعل هذا البعد أحد أهم عوامل الاستقرار في الدول النامية. وتكتمل منظومة المنعة الاقتصادية بالمنعة المؤسسية، التي تعكس فعالية المؤسسات العامة وجودة الحوكمة وقدرتها على تنفيذ السياسات بمرونة وكفاءة، إذ تُعدّ الثقة بالمؤسسات ركيزة أساسية تعزز قدرة الدولة على مواجهة الأزمات والتكيف مع الظروف الصعبة دون اضطرابات حادة (Zintl, Loewe, 2021: 14-16).

عند الحديث عن المنعة الاقتصادية في سياق الاقتصادات الصغيرة والنامية يمكن القول إنها تختلف طبيعة المنعة الاقتصادية في الاقتصادات الصغيرة مقارنة بالدول الأكبر حجمًا، إذ تواجه الدول الصغيرة تحديات متعددة تتعلق بضيق القاعدة الإنتاجية، وحساسية الاقتصاد تجاه الصدمات الخارجية، واعتماد أكبر على تدفقات رأس المال والمساعدات (العوامل، 2016: 33-36). في هذا السياق، يصبح الاستقرار النقدي والسياسة المالية المنضبطة عنصرين أساسيين في بناء المنعة، لأن أي اختلالات صغيرة في التوازن المالي قد تتحول إلى أزمات ممتدة. كما أن الاقتصادات النامية غالبًا ما تكون أكثر عرضة للصدمات الإقليمية، سواء كانت سياسية أو أمنية أو اقتصادية، مما يجعل بناء المنعة عملية مستمرة وليس مرحلة مؤقتة (حمارة، 2014: 27-30). فضعف الموارد، وتذبذب الإيرادات، ومحدودية القدرة الإنتاجية، كلها عوامل تجعل المنعة الاقتصادية ضرورة وجودية وليست مجرد خيار سياسي. أما العلاقة بين المنعة والإصلاح الاقتصادي فتذهب الدراسات الحديثة إلى أن المنعة لا تتحقق من دون وجود إصلاحات هيكلية مستمرة تعالج الاختلالات البنيوية في الاقتصاد، مثل ضعف الإنتاجية، قصور السوق، محدودية الاستثمار، وضعف بيئة الأعمال. وقد ارتبط مفهوم المنعة في معظم الدول النامية ببرامج الإصلاح الاقتصادي، سواء الداخلية أو تلك التي تتم بالتعاون مع المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي (Devarajan, 2017: 10-13).

تشير الأدبيات الاقتصادية الحديثة إلى أن برامج الإصلاح تُعدّ إحدى أهم الأدوات التي تُسهم في تعزيز المنعة الاقتصادية في الدول النامية، إذ يمكن لهذه البرامج أن ترفع قدرة الاقتصاد على مواجهة الصدمات عبر مسارات متعددة تشمل تحسين إدارة المالية العامة، وتعزيز الشفافية والحوكمة، وتقوية استقلالية السياسة النقدية، وتوسيع أدوات الحماية الاجتماعية، إضافة إلى وضع أسس أكثر صلابة للنمو الاقتصادي المستدام. غير أنّ فعالية هذه الإصلاحات لا تعتمد فقط على مضمونها، بل كذلك على كيفية تصميمها، ومدى قدرة الدولة على تنفيذها، ومستوى التزامها بالمسارات المتوسطة والطويلة الأجل (الشريدة، 2019: 33-38). فالإصلاحات التي تُصمّم دون مراعاة للواقع الاجتماعي والاقتصادي قد لا تحقق النتائج المرجوة، بينما الإصلاحات المبنية على تشخيص دقيق للاختلالات البنيوية تكون أكثر قدرة على رفع المنعة الاقتصادية وتعزيز القدرة على التكيف (Loewe, Zintl, 2021: 12-16).

كما تلعب المؤسسات المالية الدولية، وعلى رأسها صندوق النقد الدولي، دورًا محوريًا في دعم الدول النامية خلال فترات الأزمات، سواء عبر توفير التمويل الموجه لتخفيف الضغوط المالية قصيرة الأمد، أو من خلال الدعم الفني الهادف إلى تحسين كفاءة السياسات المالية والاقتصادية وتعزيز استقرار الاقتصاد الكلي. إلا أنَّ هذا الدور يبقى متفاوتًا بين دولة وأخرى، إذ تختلف نتائجه باختلاف السياق المحلي، ودرجة الجاهزية المؤسسية، وعمق الإصلاحات المطلوبة. وتُظهر الأدبيات كذلك تمييزًا واضحًا بين مفهوم المنعة الاقتصادية ومفهوم الاستقرار الاقتصادي، حيث يُنظر إلى الاستقرار بوصفه حالة مؤقتة من التوازن النسبي في المؤشرات الاقتصادية، كاستقرار الأسعار وانخفاض مستويات التضخم والعجز، بينما تُعد المنعة قدرة أعمق وأوسع، لأنها تعكس قدرة الاقتصاد على المحافظة على استقراره رغم التعرض للصدمات (World Bank, 2020: 4-6). ومن هذا المنطلق، يمكن لدولة ما أن تتمتع باستقرار مالي أو نقدي لفترة معينة دون أن تكون منيعة، كما يمكن لدولة أخرى أن تُظهر منعة عالية حتى لو تعرضت لاضطرابات كبيرة، لأنها قادرة على امتصاص الآثار السلبية والتكيف مع الظروف الطارئة بمرونة أعلى.

وفي ضوء ذلك، يتبين من مراجعة التجربة الأردنية خلال العقد 2010-2025 أن المنعة الاقتصادية لم تكن نتاج وفرة موارد أو قدرات إنتاجية كبيرة، بل نتيجة مباشرة لفعالية السياسات العامة والاستقرار المؤسسي والنهج الإصلاحي التراكمي الذي اتبعته الدولة. فقد تمكن الأردن، رغم محدودية موارده الطبيعية وحساسيته الشديدة للصدمات الإقليمية، من الحفاظ على توازن اقتصادي نسبي في مرحلة اتسمت بالاضطرابات الإقليمية، وأزمات الطاقة، والضغوط المالية، وتداعيات جائحة كورونا (المالكي، 2019: 18-23). ويعكس هذا الأداء قدرة واضحة على تبني إجراءات مالية ونقدية وهيكلية تراكمية أدت إلى رفع مستوى المنعة، بما في ذلك تعزيز استقلالية السياسة النقدية، وإعادة هيكلة المالية العامة، وتطوير شبكات الأمان الاجتماعي، وتحسين بيئة الأعمال. وبذلك قدّم الأردن نموذجًا لدولة صغيرة تواجه صدمات كبيرة لكنها تحافظ على استقرارها عبر بناء منعة تدريجية ومستمرة، تتكامل فيها السياسات الاقتصادية مع متطلبات الاستقرار المؤسسي والمرونة المجتمعية (Knowles, 2005: 54-59).

2- محددات الصمود الاقتصادي في الأردن

تنبع محددات الصمود الاقتصادي في الأردن خلال الفترة 2010-2025 من مزيج من العوامل المالية والنقدية والهيكلية والاجتماعية والمؤسسية والخارجية، التي شكّلت مجتمعة قدرة الدولة على امتصاص الصدمات والحفاظ على قدر من الاستقرار النسبي. لعبت السياسات النقدية والمالية دورًا محوريًا في دعم الصمود، إذ ساهم استقرار سعر الصرف والإجراءات النقدية المحافظة وتراكم الاحتياطات الأجنبية في تعزيز الثقة بالاقتصاد الوطني، بينما دعمت الإصلاحات في إدارة الدين العام وضبط العجز والمحافظة على الاستدامة المالية خلال فترات الضغوط (Ryan, 2018: 55-62).

وعلى الصعيد الهيكلي، تطلّب تركيب الاقتصاد الأردني، الذي يعتمد تاريخيًا على قطاع الخدمات والإنفاق العام، القيام بإصلاحات مستمرة تهدف إلى تحسين بيئة الأعمال، وتوسيع فرص الاستثمار، وتنويع القطاعات الإنتاجية، مما أتاح لقطاعات ناشئة مثل الخدمات الرقمية والتكنولوجيا والصناعات الخفيفة أن تصبح أكثر قدرة على امتصاص الصدمات مقارنة بالقطاعات التقليدية. وقد عززت العوامل الاجتماعية والمؤسسية هذا الصمود، حيث أسهمت برامج الحماية

الاجتماعية والاستجابات الطارئة، خصوصاً خلال مرحلة جائحة كورونا والإغلاق التام الذي اجتاحت العالم، في تخفيف الأثر المباشر على الفئات الهشة، في حين حسّنت المرونة المؤسسية واستمرارية الحوكمة قدرة الدولة على التعامل مع الأزمات بكفاءة (وزارة المالية الأردنية، 2021: 12-18).

وخارجياً، أحاطت بالأردن بيئة عالية من عدم الاستقرار وتعرض لمستويات كبيرة من عدم اليقين الإقليمي، بما في ذلك أزمات سوريا والعراق، وظهور جماعات مسلحة من غير الدول، وتغيّر مستويات المساعدات، واضطرابات التجارة، وتوقف السياحة، وخدمات سلاسل التوريد العالمية، وانقطاعات الغاز، وهي تحديات فرضت ضغوطاً مستمرة؛ غير أن جهود الدولة في تنويع الشركاء التجاريين، وتوسيع مصادر الطاقة البديلة، وتعزيز التعاون الإقليمي، ساهمت في التخفيف من هذه الضغوط. كما أن صغر حجم الاقتصاد الأردني ومحدودية موارده الطبيعية قد شكّلا نموذجاً للصمود قائماً على المرونة، وإدارة المخاطر، والاستثمار في رأس المال البشري، والاعتماد على القطاعات ذات القيمة المضافة بدلاً من النمو القائم على السلع (Abu Rumman, 2017: 15-22). وتظهر هذه المحددات مجتمعة أن الصمود الاقتصادي الأردني ليس نتاج عامل واحد، بل هو نتيجة تراكمية لسياسات متشابكة، وخيارات مؤسسية، وظروف هيكلية دعمت مجتمعة قدرة الاقتصاد على التكيف مع الصدمات المتكررة والصمود في بيئة إقليمية شديدة التقلب وتهديدات مستمرة بالامتداد.

إضافة إلى ذلك، تعكس محددات الصمود الاقتصادي في الأردن مقاربة طويلة المدى لإدارة الهشاشة في ظل حالة مستمرة من عدم اليقين. فقد شكّل التفاعل بين السياسات الداخلية والدعم الخارجي إطاراً للصمود قائماً على الإصلاحات التدريجية التراكمية بدلاً من التحولات الهيكلية السريعة. وأسهم الانخراط المستمر للأردن مع المؤسسات المالية الدولية، وخاصة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، في تعزيز الإدارة الاقتصادية الكلية عبر تقديم المساعدة الفنية، وإصلاحات قائمة على البرامج، وإتاحة التمويل خلال فترات الضغوط المرتفعة. وقد عزز هذا التعاون الإصلاحات المالية، وحسّنت القدرات المؤسسية، ودعم تحديث أنظمة الإدارة المالية العامة، وجميعها عوامل أسهمت في رفع قدرة الأردن على مواجهة الأزمات بفعالية أكبر (الشريدة، 2019: 40-50).

وفي الوقت نفسه، شكّلت الخصائص الديموغرافية للبلاد، المتمثلة في وجود فئة شابة متنامية وأكثر تعليماً، محدداً أساسياً للصمود من خلال توسيع الإمكانات للنمو القائم على رأس المال البشري. كما أتاح الموقع الجيوسياسي للأردن الحفاظ على شراكات استراتيجية قدّمت دعماً مالياً ونفاذاً إلى الأسواق، مما ساهم في توفير بيئة خارجية أكثر استقراراً مقارنة بالعديد من دول الجوار. وعلى الرغم من محدودية الموارد الطبيعية، فقد شكّلت هذه العوامل مجتمعة استمرارية السياسات، والتعاون المؤسسي، وديناميات رأس المال البشري، والمواءمة الجيوسياسية نموذجاً فريداً للصمود، تُحفظ فيه الاستقرار ليس من خلال الوفرة الاقتصادية، بل من خلال ثبات الحوكمة، والقدرة على التكيف في صنع السياسات، والقدرة على موازنة الضغوط الداخلية والتحديات مع الواقع الخارجي (العناني، 2009: 38-42).

3- الإجراءات المتخذة خلال فترة الأزمات الكبرى (الربيع العربي 2011، جائحة كورونا 2020، حرب غزة 2023، حرب الـ12 يوماً 2025)

خلال فترة الربيع العربي، ابتداءً من 2011، انتهج الأردن إستراتيجية حذرة ولكنها استباقية لحماية اقتصاده وبنيته الدولية من التداعيات المتسلسلة للانتفاضات الإقليمية وما شهده العالم العربي في تلك المرحلة. وعلى الرغم من أن المملكة لم تتعرض لاضطرابات واسعة النطاق مثل التي شهدتها دول مجاورة، إلا أنها واجهت ارتفاعاً في المطالب الشعبية بالإصلاح، وجموداً اقتصادياً، وضغوطاً خارجية وداخلية واسعة. وقد استجابت الحكومة بإجراءات مؤسسية شملت قانوناً انتخابياً جديداً، وتعديلات دستورية كبيرة، وإنشاء الهيئة المستقلة للانتخاب، وتشكيل عدة حكومات بلغ عددها ست حكومات خلال خمس سنوات، استجابةً للمطالب العامة. كما أنشأت الأردن لجنة الحوار الوطني لتوجيه الضغوط السياسية نحو مشاورات منظمة بدلاً من المواجهة المباشرة. اقتصادياً، وسّعت الدولة برامج الحماية الاجتماعية، وعدّلت منظومة الدعم، وزادت رواتب القطاع العام للتخفيف من الأثر على الأسر. وفي الوقت ذاته، حافظ الأردن على نهج أمني منخفض الحدة يسمح بالتظاهرات العامة دون الانزلاق إلى عنف واسع، كما انتهج سياسة خارجية متوازنة للحفاظ على الدعم الإقليمي خلال فترة من عدم الاستقرار المتصاعد. وقد ساعدت هذه الإجراءات مجتمعة المملكة على احتواء تداعيات الربيع العربي والحفاظ على الاستقرار الداخلي (Ryan, 2018: 15-30).

وعندما ضربت جائحة كورونا العالم في مطلع عام 2020، تبّنى الأردن واحدة من أوائل الاستجابات الوطنية في المنطقة عبر فرض حظر تجول شامل، وتعليق جميع الرحلات الجوية للركاب، وإغلاق المعابر الحدودية، واستنفار القوات المسلحة والفرق الصحية لقيادة عمليات إدارة الأزمة. وبالتوازي، كانت الحكومة تعمل على إطار وطني اجتماعي واقتصادي أطلق بالشراكة مع الأمم المتحدة بهدف الحد من التداعيات الاقتصادية من خلال توسيع الحماية الاجتماعية، وتقديم تحويلات نقدية وعينية للفئات الهشة، وتمكين تقديم الخدمات الصحية والأعمال عن بُعد (United Nations Jordan & Government of Jordan, 2020: 8-14). وفي إطار الاستجابة الاقتصادية الكلية، فعّل الأردن أدوات السياسة المالية والنقدية للحفاظ على الاستقرار، بما في ذلك إصدار سندات دولية حظيت باكتتاب مرتفع للغاية، مما عكس ثقة الأسواق رغم الأزمة. وفي أكتوبر 2023، أدّى اندلاع أزمة إسرائيل وحماس وتصاعدها إلى موجات صدمة خارجية كبيرة طالت الأردن، وبُحُكم الجغرافيا، وجد الأردن نفسه أمام مجموعة من التحديات المتداخلة، أبرزها التراجع السريع والكبير في إيرادات السياحة، وارتفاع تكاليف الطاقة والسلع الأساسية، وزيادة الاحتياجات الإنسانية. وقد قدّرت بعض السيناريوهات إمكانية تراجع إيرادات السياحة بنحو 9% في عامي 2023 و2024 مقارنةً بسيناريوهات عدم وقوع الحرب (World Bank, 2023: 22-26). كما تشير الأبحاث إلى أن حالة عدم الاستقرار الإقليمي أثّرت مباشرة على الآفاق الاقتصادية الكلية للأردن، حيث توقع الاقتصاديون تباطؤ النمو وتزايد الضغوط الاجتماعية. وتركزت استجابة الحكومة على العمليات الإنسانية، والتصعيد الدبلوماسي، وثبّتت الأمن الداخلي، والحفاظ على السيطرة الحدودية، وإدارة التداعيات الاقتصادية وخاصة في قطاع السياحة، مع التنسيق إقليمياً ودولياً لإيصال المساعدات إلى غزة من خلال إنشاء ممرات خاصة عبر الأراضي الأردنية، وتوسيع التعاون مع المانحين الخارجيين لتعزيز الاحتياطيات وروابط التجارة، وخلال حرب الـ12 يوماً بين إسرائيل وإيران في يونيو

2025، تأثر الأردن بشكل كبير من التصعيد الإقليمي، خصوصاً عندما أصدرت إسرائيل أمراً بوقف تشغيل حقلين رئيسيين للغاز، بما في ذلك حقل ليفيathan، ما أدى إلى توقف مؤقت لصادرات الغاز الطبيعي إلى دول مجاورة مثل الأردن. وقد بدأ التعليق في 13 يونيو 2025، مما خفّض بشكل حاد تدفقات الطاقة إلى مصر والأردن وأثار مخاوف فورية بشأن تكاليف توليد الكهرباء واستقرار الإمدادات. وفي الوقت نفسه، أدّى التصعيد الإقليمي إلى توقف شبه كامل للنشاط السياحي في الأردن، حيث ألغت شركات الطيران الدولية رحلاتها وصدرت تحذيرات سفر عن المنطقة. ونظراً للأهمية الكبيرة لقطاع السياحة للاقتصاد الأردني، فقد فاقم هذا التوقف المفاجئ الضغوط الاقتصادية الناجمة عن صدمة الطاقة (Reuters. 2023).

وفي مواجهة ذلك، فعّل الأردن خطة طوارئ لإدارة الطاقة تعتمد على تنوع مصادر الوقود قصيرة الأجل، وزيادة الاعتماد على الغاز الطبيعي المسال المخزن، وتأمين واردات إضافية عبر محطة الغاز الطبيعي المسال في العقبة. كما وسّعت الحكومة تشغيل قدرات الطاقة المتجددة، وخاصة مزارع الطاقة الشمسية، وعملت بشكل وثيق مع شركة الكهرباء الوطنية لتثبيت الشبكة ومنع صدمات الأسعار. وعلى صعيد السياحة، اتجهت وزارة السياحة والآثار نحو التواصل في إدارة الأزمات لطمأنة الشركاء الدوليين بشأن ظروف السلامة، والتنسيق داخلياً لدعم القطاعات المتأثرة. دبلوماسياً، انخرط الأردن مع شركاء إقليميين ودوليين لتسريع استئناف تدفقات الغاز. وقد ساعدت هذه الإجراءات مجتمعة في التخفيف من الأثر الاقتصادي لانقطاع الطاقة وانهيار تدفقات السياح، مما أبرز أهمية آليات إدارة الأزمات وتنوع القطاعات في تعزيز صمود الأردن أمام الصدمات الجيوسياسية (National Electric Power Company – NEPCO, 2025).

4- النتائج والتوصيات

على الرغم من أن الأردن لا يستطيع التحكم في حالة القلب وعدم اليقين التي تطغى على بيئته الإقليمية، ولا في الصدمات الإقليمية المتواصلة التي تشكّل مشهده الخارجي، فإن المملكة أثبتت قدرة ثابتة على إدارة محددات الصمود الداخلية بفعالية كبيرة. فمن خلال تعزيز الاستقرار المالي والنقدي، ورفع القدرات المؤسسية، وتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية، وتنوع مصادر الطاقة والاقتصاد، بنى الأردن قاعدة داخلية قادرة على امتصاص الضغوط الخارجية حتى في ظل بقاء الظروف الإقليمية شديدة وتطغى عليها صفة عدم القدرة على التنبؤ ويكللها الغموض. وقد مكّن هذا التماسك الداخلي، المبني على الإصلاحات التدريجية، وآليات إدارة الأزمات، وصنع السياسات، والحوكمة المستقرة، الأردن من التخفيف من الآثار غير المباشرة للأزمات الإقليمية المتعاقبة والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي رغم محدودية الموارد واستمرار الاضطراب الجيوسياسي. وفي النهاية، تُظهر تجربة الأردن أن الصمود في الاقتصادات الصغيرة والمنفتحة والمعرضة للهشاشة لا ينبع من السيطرة على البيئة الخارجية، وإنما من الإدارة الاستراتيجية للهياكل والسياسات والاستجابات المؤسسية الداخلية.

أما على الصعيد الهيكلي، فتبرز أهمية متابعة الإصلاحات طويلة الأمد، خاصة في مجالات الطاقة والضرائب والإجراءات الإدارية، إذ تمثل هذه الإصلاحات جوهر المنفعة الاقتصادية وأساس قدرتها على الاستمرار. ولا تكتمل هذه الجهود دون تعزيز مستوى التنسيق بين السياسات المالية والنقدية والهيكلية، باعتبار أن المنفعة ليست نتاج سياسة واحدة، بل نتيجة تكامل السياسات وتناسقها بين المدى القصير والبعيد، بما يحقق الاستقرار من جهة، والتحول الاقتصادي المستدام من جهة أخرى. كما يُعدّ تعزيز الشراكات مع المؤسسات الدولية عنصراً مهماً في دعم الجهود الوطنية.

5- الخاتمة

تُظهر تجربة الأردن خلال الفترة 2010-2025 أن المنعة الاقتصادية ليست نتيجة ظرفية ولا حالة مؤقتة ترتبط بغياب الصدمات، بل هي نموذج متكامل تشكّل عبر تفاعل طويل الأمد بين السياسات العامة، والحوكمة المستقرة، والمرونة المؤسسية، وقدرة الدولة على التكيف مع بيئة إقليمية شديدة الاضطراب. فقد وجد الأردن نفسه خلال هذه السنوات أمام سلسلة من الأزمات الاستثنائية، بدءاً من تداعيات الربيع العربي وما أحدثه من ضغوط اجتماعية وسياسية واقتصادية، مروراً بجائحة كورونا التي شكّلت صدمة صحية ومالية عالمية، وصولاً إلى التطورات الجيوسياسية المتلاحقة في الإقليم، بما في ذلك حرب غزة 2023 وحرب الاثني عشر يوماً بين إيران وإسرائيل.

عام 2025 وما ترتّب عليها من انقطاع الغاز وتأثر قطاع السياحة. ورغم ذلك، حافظ الأردن على قدر لافته من الاستقرار الاقتصادي والقدرة على احتواء التداعيات، ما يجعله نموذجاً مهماً لدولة صغيرة محدودة الموارد ولكن عالية التكيف والصمود. لقد بيّنت التجربة أن المنعة الاقتصادية الأردنية قامت على مجموعة من الركائز الجوهرية: أبرزها السياسة النقدية المحافظة التي حافظت على استقرار سعر الصرف، والإدارة المالية العامة، إضافة إلى الإصلاحات الهيكلية التدريجية. كما أظهرت الأحداث أن المنعة الاجتماعية كانت عنصراً حاسماً في قدرة الدولة على امتصاص الصدمات، حيث لعبت برامج الحماية الاجتماعية والتحويلات النقدية وتدخلات الطوارئ دوراً محورياً، خصوصاً خلال جائحة كورونا. ومن جانب آخر، ساهمت المرونة المؤسسية، والتعاون بين مؤسسات الدولة، والاستمرارية في عملية الإصلاح، في تمكين الأردن من إدارة الأزمات بكفاءة واحتواء آثارها على الاستقرار الداخلي. أما على المستوى الخارجي، فقد واجه الأردن بيئة إقليمية متقلبة أثّرت بشكل مباشر على اقتصاده، سواء عبر تدفقات اللاجئين، أو اضطرابات التجارة والطاقة، أو التوترات الأمنية المتلاحقة. وفي هذا السياق، سمح الموقع الجيوسياسي للمملكة بالحفاظ على شبكة واسعة من الشراكات الإقليمية والدولية التي وقّرت دعماً مالياً وتسهيلات اقتصادية عزّزت من قدرة الأردن على الصمود أمام الأزمات الخارجية. كما كان للانخراط المستمر مع المؤسسات المالية الدولية، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، دور كبير.

إن الدروس المستفادة من هذه المرحلة تؤكد أن المنعة الاقتصادية الأردنية ليست مجرد استجابة لأزمة محددة، بل هي تراكم لقدرة الدولة على التكيف المستمر مع المخاطر. فهي منظومة تشمل الاستقرار المالي والنقدي، وفعالية المؤسسات، ومرونة السياسات، واستثماراً طويل المدى في رأس المال البشري والتكامل الإقليمي. ورغم محدودية الموارد الطبيعية وحجم الاقتصاد، استطاع الأردن أن يثبت أن الاستقرار ليس حكراً على الدول الغنية، بل يمكن تحقيقه من خلال الحوكمة الرشيدة، والتخطيط الاستراتيجي، وإدارة المخاطر بكفاءة. وعليه، فإن التجربة الأردنية تقدّم نموذجاً قابلاً للدراسة في كيفية بناء صمود اقتصادي مستدام في دول صغيرة تواجه تحديات خارجية مستمرة، وتُظهر أن المنعة ليست نتاجاً للوفرة، بل نتاجاً للسياسات المتراكمة، والإصلاحات المتدرجة، والقدرة على موازنة الضغوط الداخلية مع التحديات الخارجية دون فقدان الاستقرار المؤسسي أو الاقتصادي.

6- المصادر والمراجع

المراجع العربية

1. البطوش، عبد الرحيم. (2014). "إدارة المالية العامة في الأردن". دار الحامد للنشر والتوزيع.
2. البنك المركزي الأردني. (2021). "التقرير السنوي". البنك المركزي الأردني، عمان - الأردن.
3. حسان، جعفر. (2020). "الاقتصاد السياسي الأردني: بناء في رحم الأزمات". الآن ناشرون وموزعون.
4. حمارة، مصطفى. (2014). "الاقتصاد الأردني: المشكلات والأفاق". المركز العلمي للدراسات.
5. خصاونة، مالك. (2017). "الاقتصاد الأردني: اختلالات وتحديات". مركز الجزيرة للدراسات.
6. الشريدة، خالد. (2019). "الإصلاح الاقتصادي في الأردن: الواقع والتحديات". دار يافا العلمية للنشر والتوزيع.
7. العديبات، محمد خليل. (2019). "قراءة في تاريخ وحاضر الاقتصاد الأردني 1971-2018". دار غيداء للنشر والتوزيع.
8. العناني، جواد. (2009). "الاقتصاد الأردني: الواقع والتحديات". دار وائل للنشر.
9. العواملة، موسى سليمان. (2016). "الاقتصاد الأردني بين التحديات والفرص". دار وائل للنشر.
10. المالكي، عبدالله. (2019). "مضائق الاقتصاد الأردني". المؤسسة العربية للدراسات.
11. وزارة المالية الأردنية. (2021). "تقرير الاستجابة الاقتصادية لجائحة كورونا". وزارة المالية، عمان - الأردن.
12. الوزني، خالد. (2018). "قراءة في تاريخ وحاضر الاقتصاد الأردني 1971-2018". دار وائل للنشر.

المراجع الانجليزية

English References

1. "On the Challenges on the Jordanian Economy: the need for a fresh look: Why and How" (2017), Jordan Strategy Forum
2. Abu Rumman, Mohammad. (2017). "Jordan in Transition: The 2011 Protests and the Prospects for Reform". Friedrich-Ebert-Stiftung.
3. Brix, Hana, Lust, Ellen, and Woolcock, Michael. (2015). "Trust, Voice, and Incentives: Learning from Local Success Stories in Service Delivery in the Middle East and North Africa". World Bank.
4. Devarajan, Shantayanan, Mottaghi, Lili. (2017). "Middle East and North Africa Economic Monitor: Jordan – The Challenge of Adjustment". World Bank
5. Greenwood, S. (2003). Jordan's "new bargain": The political economy of regime security". The Middle East Journal.
6. IMF (International Monetary Fund). (2023). "Sixth Review under the EFF". IMF Country Report.
7. International Monetary Fund (2022). Jordan: 2022 Article IV Consultation and Fourth Review Under the Extended Arrangement Under the Extended Fund Facility
8. International Monetary Fund (2025). "Jordan Reach Staff Level Agreement on the Third Review under the Extended Fund Facility" Press Release.
9. Knowles, W. M. (2005). "Jordan since 1989: a study in political economy."
10. Loewe, Markus, Zintl, Tina. (2021). "The Social Contract in the Middle East and North Africa: A Conceptual Framework". Springer.
11. Ministry of Tourism and Antiquities – Jordan. (2022). Environmental and Social Assessment (SEA) Report for the Jordan Tourism Strategy (2021-2025). Amman, Jordan.
12. National Electric Power Company. (2025). NEPCO statement on gas supply interruption and operational readiness.
13. Ryan, Curtis R. (2018). "Jordan and the Arab Uprisings: Regime Survival and Politics Beyond the State". Columbia University Press.
14. Şahin-Mencütek, Z., & Yılmaz-Elmas, F. (2024). "Refugee governance in the Middle East: insights from Turkey, Lebanon and Jordan" Edward Elgar Publishing.
15. United Nations Jordan & Government of Jordan, (2020), Socio-Economic Framework for COVID-19 Response in Jordan. United Nations Sustainable Development Group.
16. World Bank. (2020). "Jordan Economic Monitor: Weathering the Storm". World Bank Publications.

The Rulings and Punishment of Drug Use in Islamic Jurisprudence and Palestinian Law: A Comparative Jurisprudential and Legal Study

Raof Abuawwad

Department of Criminology, Faculty of Law, Al-Istiqlal University, Jericho, Palestine

Email: Raofabuawwad@yahoo.com

Ricieved	Accepted	Puplished
1/11/2025	17/11/2025	31/12/2025

DOI:

Abstract

Drug abuse is considered one of the most serious social scourges afflicting societies worldwide due to its devastating effects on both individuals and communities. It represents a complex and persistent problem that modern legal systems strive to combat by imposing deterrent penalties on offenders to reduce its prevalence and mitigate its harmful consequences. This study adopts a comparative analytical methodology, examining the legal texts related to the punishment of drug use and comparing the relevant rulings between Islamic jurisprudence and Palestinian legislation. The research aims to identify the degree of consistency and harmony between the penalties prescribed under both systems. The study concludes that drug use clearly contradicts the objectives of Islamic law (Maqāṣid al-Sharī'ah), which aim to preserve the five fundamental necessities: religion, life, progeny, intellect, and property. The majority of Islamic jurists agree that narcotics impair the intellect and, therefore, fall under the same ruling as intoxicants such as alcohol. However, the use of narcotics for medical treatment is permissible only in cases of necessity and within specific Sharia-based restrictions, whereas alcohol remains prohibited for therapeutic purposes according to the majority opinion. The findings further reveal a strong correspondence between Islamic jurisprudence and Palestinian legislation in criminalizing drug use and prescribing punishments for offenders. The Palestinian law stipulates imprisonment, financial fines, or both as deterrent penalties, while Islamic jurisprudence prescribes flogging or discretionary (*ta'zir*) punishment determined by the ruler's authority. The study concludes that the punishment for drug use is analogous to that of alcohol consumption.

Keywords: Drugs, Drug Ruling, Drugs in Islam, Islamic Jurisprudence.

أحكام وعقوبة تعاطي المخدرات في الفقه الإسلامي والقانون الفلسطيني: دراسة مقارنة رؤوف أبو عواد

قسم علم الجريمة، كلية القانون، جامعة الاستقلال، أريحا، فلسطين

Email: Raofabuawwad@yahoo.ps

تاريخ النشر	تاريخ القبول	تاريخ الاستلام
2025/12/31	2025/11/17	2025/11/1

DOI:

للاقتباس: أبو عواد، رؤوف (2025). أحكام وعقوبة تعاطي المخدرات في الفقه الإسلامي والقانون الفلسطيني: دراسة مقارنة. مجلة العلوم السياسية والقانون، المجلد 11، العدد (46)

المخلص

يُعدّ تعاطي المخدرات من أخطر الآفات الاجتماعية التي تعاني منها المجتمعات كافة، لما له من آثار مدمرة تمس الإنسان والمجتمع على حدّ سواء. وتُعدّ هذه الظاهرة من المشكلات المعقدة والمستعصية التي تسعى التشريعات الحديثة إلى مكافحتها من خلال فرض عقوبات رادعة بحق المتعاطين، للحد من انتشارها وتقليل أضرارها. وقد اعتمدت هذه الدراسة المنهج التحليلي المقارن، من خلال تحليل النصوص القانونية ذات الصلة بعقوبة تعاطي المخدرات، وإجراء مقارنة بين أحكام الفقه الإسلامي وأحكام التشريع الفلسطيني، بهدف الكشف عن أوجه التوافق أو الاختلاف بينهما، ومدى المواءمة في العقوبات المقررة في كلا النظامين. وتوصّلت الدراسة إلى أن تعاطي المخدرات يتعارض بوضوح مع مقاصد الشريعة الإسلامية التي تقوم على حفظ الضروريات الخمس: الدين، والنفس، والنسل، والعقل، والمال. وقد أجمعت آراء غالبية الفقهاء على أن المواد المخدرة تُذهب العقل، ومن ثمّ تأخذ حكم المسكرات كالخمر، مع جواز استعمالها في حالات الضرورة العلاجية وفق ضوابط شرعية محددة، باستثناء الخمر الذي لا يجوز التداوي به عند جمهور العلماء. كما أظهرت النتائج وجود مواءمة واضحة بين الفقه الإسلامي والتشريع الفلسطيني في تجريم تعاطي المخدرات وفرض العقوبات على المتعاطين؛ إذ نصّ القانون الفلسطيني على عقوبات رادعة تتمثل في السجن أو الغرامة المالية أو كليهما، في حين يقرّ الفقه الإسلامي عقوبة الجلد أو العقوبة التعزيرية وفق السلطة التقديرية للحاكم. وترجّح الدراسة أن عقوبة متعاطي المخدرات تماثل في حكمها عقوبة شارب الخمر، والله أعلم.

الكلمات المفتاحية: المخدرات، حكم المخدرات، المخدرات في الإسلام، الفقه الإسلامي.

المقدمة:

ان من ضروريات الواقع المعاش إدراك حاجاته التي من شأنها توضيح طريق المواكبة الامنة لهذا الواقع وما يحتاجه، ولا يتأتى ذلك الا من خلال دراسة عميقة لمثل هذا الواقع لمعرفة كل المؤثرات فيه وكيفية التعاطي معها وبها حتى تسير الأمور في المسار السليم. ومن الأمور التي كثرت الحاجة بل مست الضرورة لبحثها، موضوع عقوبة تعاطي المخدرات ما بين الفقه الإسلامي والقانون الفلسطيني، فأهمية البحث تكمن في أهمية موضوعه.

ومن أهم المقاصد التي من أجلها شرعت الشرائع هو الحفاظ على النفس البشرية، ونجد أن الشريعة الغراء قد أباحت كل ما فيه خير ومنفعة للإنسان، وحرمت عليه كل ما فيه شر ومفسدة على الإنسان، وقد بين الله سبحانه وتعالى ذلك في كتابه العزيز في قوله: (الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ فَاَلَّذِينَ آمَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي أُنْزِلَ مَعَهُ ۙ أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ) ⁽¹⁾

وقد أجمعت الأمة، على أن الشريعة وضعت للمحافظة على الضروريات الخمس، وهي: حفظ الدين والنفس والنسل والعقل والمال ⁽²⁾، وكل ما يتضمن حفظ هذه الضروريات فهو مصلحة، وكل ما يفوت هذه الأصول فهو مفسدة، ودفعها مصلحة ⁽³⁾. ولا يكاد يختلف العقلاء ان ظاهرة المخدرات قد اجتاحت العالم بأسره، فلم تعد محصورة على بلد دون بلد، بل عمت البلوى، ولما لهذه الظاهرة من مساوئ ومفاسد على المنظومة الدينية والأخلاقية والاجتماعية والسياسية والأمنية، فقد تداعت كافة الدول والهيئات الدولية للوقاية منها، ودرء شرورها وخطارها على المجتمعات، واسهاما من الباحث في هذا الواجب الذي يقتضيه الدين، وتأدية لواجب النصح والبيان والتوضيح العلمي جاء هذا البحث بعنوان: (عقوبة تعاطي المخدرات دراسة مقارنة ما بين الفقه الإسلامي والتشريع الفلسطيني) ليلقي الضوء على هذه الظاهرة من حيث التعاطي، مقارنة بين الشريعة الإسلامية والتشريع الفلسطيني.

(1) سورة الأعراف آية (157)

(2) الشاطبي، الموافقات، 31/1.

(3) الغزالي، 1993 م، ص 174.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

يُعدّ تعاطي المخدرات من أخطر المشكلات الاجتماعية والصحية التي باتت تهدد المجتمع الفلسطيني، إذ شهدت السنوات الأخيرة انتشاراً متزايداً لهذه الظاهرة، خاصة مع تفاقم ظاهرة زراعة المواد المخدرة في بعض المحافظات الفلسطينية. ويرى العديد من الباحثين أن لسياسات الاحتلال الإسرائيلي دوراً بارزاً في تغذية هذه الظاهرة، من خلال تسهيل انتشارها وزراعتها والاتجار بها، مستغلاً الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي يعيشها المواطن الفلسطيني، ولا سيّما فئة الشباب، مما يجعلهم أكثر عرضة للانحراف والتورط في تعاطيها. وفي ضوء هذه المعطيات، يتناول هذا البحث موضوع عقوبة تعاطي المخدرات في المجتمع الفلسطيني من منظور الفقه الإسلامي والتشريع الفلسطيني، بهدف الوقوف على أوجه الاتفاق والاختلاف بين النظامين، وتحليل الأسس الشرعية والقانونية التي تقوم عليها العقوبة في كلّ منهما.

واستناداً على ما سبق يمكن صياغة الأسئلة في المشكلة البحثية على النحو التالي:

1. ما المفهوم الشرعي والقانوني لكلّ من تعاطي المخدرات والإدمان عليها في الفقه الإسلامي والتشريع الفلسطيني؟
2. ما حكم تعاطي المخدرات في الفقه الإسلامي وفي القانون الفلسطيني.
3. ما العقوبة المقررة في الفقه الإسلامي وفي القانون الفلسطيني لمتعاطي المخدرات.

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى إلقاء الضوء على أحكام وعقوبة تعاطي المخدرات في الفقه الإسلامي والقانون الفلسطيني من خلال تحقيق الهدف الرئيسي المتمثل في التعرف على بيان وتحليل أحكام وتعامل كلّ من الفقه الإسلامي والقانون الفلسطيني مع ظاهرة تعاطي المخدرات. ومن هذا المنطلق تقوم الدراسة على تحقيق مجموعة من الأهداف لعل أبرزها ما يلي:

1. توضيح مفهوم تعاطي المخدرات والإدمان عليها من منظور فقهي وقانوني.
2. بيان الحكم الشرعي والقانوني لتعاطي المخدرات، وتحليل طبيعة العقوبة المقررة لها في الفقه الإسلامي والتشريع الفلسطيني.

أهمية الدراسة:

تكتسب هذا الدراسة أهميتها من خلال توضيحها التأصيل الفقهي لحكم المخدرات في الفقه الإسلامي، وكذلك توضيح الإجراءات والعقوبات القانونية المفروضة على متعاطي المخدرات ومدى الموائمة في عقوبة تعاطي المخدرات بين الفقه الإسلامي والقانون الوضعي في فلسطين.

منهجية الدراسة وأجراءاتها:

أولاً: منهج الدراسة

اعتمدت هذا الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي المقارن، بوصفها الأنسب لطبيعة الموضوع الذي يجمع بين الجانب الفقهي الشرعي والجانب القانوني الوضعي. فقد استخدمت المنهج الوصفي في عرض وتحليل النصوص الشرعية والفقهية المتعلقة بتعاطي المخدرات، واستعراض الأحكام المستنبطة من القرآن الكريم والسنة النبوية وآراء الفقهاء. كما تم استخدام المنهج التحليلي في تفسير النصوص القانونية الفلسطينية ذات الصلة، وبيان مدلولاتها ومقاصدها التشريعية. أما المنهج المقارن، فقد استخدم للمقارنة بين موقف الفقه الإسلامي والقانون الفلسطيني من حيث الأحكام، والتجريم، والعقوبة، والسياسة العقابية، مع الإشارة إلى نقاط الاتفاق والاختلاف وأسبابها.

ثانياً: إجراءاتها

1. تحديد الإشكالية البحثية وصياغة أسئلتها الرئيسة والفرعية.
2. جمع المادة العلمية من المصادر الشرعية والقانونية الموثوقة.
3. تصنيف البيانات ضمن محورين رئيسين: (المحور الفقهي : أحكام تعاطي المخدرات في ضوء الشريعة الإسلامية، المحور القانوني : أحكام العقوبة في التشريع الفلسطيني).
4. تحليل النصوص واستخلاص أوجه الشبه والاختلاف بين الفقه الإسلامي والقانون الفلسطيني.
5. عرض النتائج ومناقشتها في ضوء الأهداف المحددة.
6. استخلاص التوصيات العملية التي تسهم في تطوير السياسة العقابية الفلسطينية بما يتوافق مع مقاصد الشريعة الإسلامية.

حدود الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على المحددات التالية:

- الحدود الموضوعية: تقتصر الدراسة على جريمة تعاطي المخدرات دون التطرق إلى جرائم الاتجار أو الزراعة أو التهريب.
- الحدود الزمنية: تشمل النصوص القانونية والفقهية المعمول بها حتى عام 2025م.
- الحدود المكانية: تركز الدراسة على القانون الفلسطيني ومقارنته بالفقه الإسلامي.

المبحث الأول: تعريف تعاطي المخدرات والتأصيل الفقهي لحكم المخدرات

المطلب الأول: تعريف تعاطي المخدرات

أولاً: التعاطي

التعاطي لغة: تعاطى الرجل: قام على أطراف أصابع الرجلين مع رفع اليدين إلى الشيء ليأخذه، وفي التنزيل العزيز: (فتعاطى فعقر). والقوم تغالبوا في التعاطي والشيء تناوله⁽¹⁾. اصطلاحاً: يعرف تعاطي المخدرات هو استخدام وتناول المخدرات كمادة مخدرة للجسم التي تعمل على تحسين المزاج وزيادة النشاط الجسدي، والمتعاطي للمخدرات يختلف كلياً عن مدمن المخدرات، وتعاطي المخدرات هي الرغبة بتناول مادة مخدرة تمكنه بالحصول على لذة وسعادة وذهاب العقل ونشاط قوي فقط لفترة قصيرة، وعندما يذهب أثر هذه المادة تظهر أعراض انسحابية ولا تذهب هذه الأعراض إلا بالتعاطي مرة أخرى لكن بجرع مختلفة⁽²⁾.

الإدمان لغة: الثبات واللزوم⁽³⁾، يقال: فلان يدمن الشرب والخمر إذ لزم شربها، ومدمن الخمر الذي لا يقلع عن شربها⁽⁴⁾. اصطلاحاً: عرفت منظمة الصحة العالمية الإدمان بأنه "مجموعة من الظواهر النفسية والمعرفية والسلوكية التي تتطور بعد تكرار تعاطي المخدرات، وتتضمن رغبة قوية في الحصول على المخدر، وهنا يواجه الفرد صعوبة في السيطرة على التعاطي، ويصر على الاستمرار في التعاطي بالرغم من الأذى المتواصل، ويعطي الأولوية لتعاطي المخدر أكثر من أي نشاط آخر، وأكثر من التزاماته الشخصية، ويصبح هناك زيادة في التحمل"، وهذا التعريف تتبناه منظمة التصنيف العالمي للأمراض⁽⁵⁾. وقيل إن الإدمان هو: "تعاطي المواد الضارة طبياً واجتماعياً وعضوياً بكميات أو جرعات كبيرة ولفترات طويلة، تجعل الفرد متعوداً عليها وخاضعاً لتأثيرها ويصعب أو يستحيل عليه الإقناع عنها. والإدمان قد يكون إدماناً على الخمر والمسكرات، أو إدماناً على المخدرات أو حتى بعض الأدوية والعقاقير"⁽⁶⁾.

ثانياً: تعريف المخدرات

لغة: من الأصل الثلاثي خدر، ويعني الظلمة والستر، والبطء والإقامة⁽⁷⁾، ويعني الضعف والفتور والاسترخاء والكسل، يقال: تخدر العضو إذ استرخى، فلا يقدر على الحركة⁽⁸⁾. اصطلاحاً: مادة تسبب فقدان الوعي بدرجات متفاوتة، كالحشيش والأفيون، وتحدث فتوراً وارتخاء في الجسم وضعفاً في الإحساس وخمولاً في الذهن، وإدمان المخدرات: "التعود على تناولها"، وتهريب المخدرات: "محاولة إدخالها البلاد خلسة"، ومكافحة المخدرات: "محاولة منع تهريبها أو الاتجار فيها"⁽⁹⁾.

(1) المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، المكتبة الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، تركيا، ج 1، ص 609

(2) <https://mawdoo3.com>

(3) ابن فارس، مقاييس اللغة، 2/ 298

(4) ابن منظور، لسان العرب، 13/ 159

(5) المشاقبة، 2007م، ص 22

(6) <http://majles.alukah.net/t40445>

(7) ابن فارس، 1979م، 159/2

(8) ابن منظور، 1414هـ، 4/ 213

(9) انظر: عمر، 2008م، 1/ 618

ويعرف مكتب هيئة الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) المخدرات بأنها المواد التي تؤثر على وظائف الجهاز العصبي المركزي، وتؤدي إلى تغييرات في الحالة النفسية أو السلوك أو الإدراك، وقد تؤدي إساءة استخدامها إلى الإدمان أو اعتماد جسدي ونفسي، وتشكل خطراً على الصحة العامة والأمن المجتمعي. ويُعد هذا التعريف مرجعاً عالمياً يُستخدم في الدراسات والاتفاقيات الدولية الخاصة بمكافحة المخدرات. وأما في السياق الوطني، فقد ورد تعريف المخدرات في المادة (1) من القرار بقانون رقم (18) لسنة 2015 بشأن المخدرات والمؤثرات العقلية الفلسطينية، حيث عرّفها المشرّع بأنها: "كل مادة طبيعية أو تركيبية من المواد المخدّرة أو المؤثرات العقلية التي تُدرج في الجداول الملحقه بهذا القرار بقانون، ويُحظر تداولها أو إنتاجها أو زراعتها أو حيازتها أو استعمالها إلا للأغراض العلمية أو الطبية أو الصناعية وبترخيص من الجهات المختصة".

المطلب الثاني: الفرق بين المتعاطي والمجرب

المتعاطي: هو كل شخص يستخدم أو يتناول مادة مخدّرة أو مؤثراً عقلياً بغير مسوّغ قانوني أو طبي، سواء أكان ذلك بشكل عرضي أو مستمر، ويُفرّق القانون بين متعاطٍ لأول مرة يمكن إخضاعه للعلاج، ومتعاطٍ معتاد يُعامل كمجرم وفق تكرار الفعل ونتيجته.

المجرب: (لغةً) رجل مجرّب: عرف الأمور وجربها¹. اصطلاحاً: هو الشخص الذي يتناول المادة المخدرة لأول مرة على سبيل التجربة والاستكشاف وقد لا يكررها ثانية أو يكرر المحاولة¹⁴.

المطلب الثالث: التأصيل الفقهي لحكم المخدرات

تتفق المذاهب الأربعة على تحريم المواد المخدّرة قليلاً وكثيراً لثبوت عِلّة الإسكار أو الإفقاد، وتُنزّل عند جمهورهم منزلة المسكرات؛ غير أنّ نوع العقوبة يغلب عليه وصف التعزير لا الحد، تبعاً لاجتهاد الامام، مع تقرير الاستثناءات الفقهية المتعلقة (الضرورة العلاجية) المنضبطة.

ويقول ابن تيمية رحمه الله: "والحشيشة المصنوعة من ورق العنب حرام أيضاً، يجلد صاحبها كما يجلد ضارب الخمر، وهي أخبث من الخمر من جهة أنها تفسد العقل والمزاج، حتى يصير في الرجل تخنث وديانة، وغير ذلك من الفساد، والخمر أخبث من جهة أنها تفضي إلى المخاصمة والمقاتلة، وكلاهما يصد عن ذكر الله تعالى وعن الصلاة. وقد توقف بعض الفقهاء المتأخرين في حدها، ورأى أن أكلها يعزز بما دون الحد؛ حيث ظنّها تغير العقل من غير طرب. بمنزلة البنج، ولم نجد للعلماء المتقدمين فيها كلاماً، وليس كذلك، بل أكلوها ينشون عنها، ويشتهونها، كشراب الخمر وأكثر. وتصدهم عن ذكر الله، وعن الصلاة، إذا أكثروا منها، مع ما فيها من المفساد الأخرى: من الديانة والخنث، وفساد المزاج والعقل وغير ذلك⁽²⁾.

أقرت الشريعة الإسلامية العقاب على شرب الخمر بالجلد ثمانين جلدة، وذلك كحد من حدود الله تعالى الواردة في قول الرسول (ﷺ): "مَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ فَاجْلِدُوهُ، فَإِنْ عَادَ فَاجْلِدُوهُ، فَإِنْ عَادَ فِي الثَّالِثَةِ أَوْ الرَّابِعَةِ فَاقْتُلُوهُ، فَأَتَى بِرَجُلٍ قَدْ شَرِبَ فَجَلَدَهُ، ثُمَّ أَتَى بِهِ فَجَلَدَهُ، ثُمَّ أَتَى بِهِ فَجَلَدَهُ، ثُمَّ أَتَى بِهِ فَجَلَدَهُ، وَرَفَعَ الْقَتْلَ، وَكَانَتْ رُخْصَةً"⁽³⁾، ثم ان تحريم شرب الخمر ثابت في قوله تعالى: إِنَّمَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ⁽⁴⁾.

(1) مرجع سابق، ص 114

(2) عبد القادر، محمد. علم الإجرام وعلم العقاب. دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2018، ص 245.

(3) أبو داود، السنن، 4/135، ح 4485، النسائي، السنن، 8/313، ح 5661، وصححه الألباني.

(4) المائدة اية رقم 90

اختلف الفقهاء في جواز التداءوي بالمسكرات، واختلفوا أيضا في تناول قدر الحاجة من المخدرات كالبنج، والراجح والله اعلم _ هو الجواز للضرورة واتفقوا على تحريم المخدرات بشتى أنواعها إذا غابت العقل لغير ضرورة قياسا على الخمر، فقال ابن تيمية فيها: "أن فيها من المفسد ما ليس في الخمر، فهي أولى بالتحريم، ومن استحل أو زعم انها حلال فانه يستتاب فان تاب والا قتل مرتدا لا يصلى عليه، ولا يدفن في مقابر المسلمين⁽¹⁾.

وبناء على ما سبق من اضرار، نص الفقهاء على حرمتها، حيث اجمع فقهاء الحنفية على حرمة التخدير والمسكرات، فنص بعضهم على انه " لا يجوز اكل البنج والحشيشة والافيون، وذلك كله حرام، لانه يفسد العقل، حيث يصير الرجل في خلعة وفساد يصده عن ذكر الله وعن الصلاة"⁽²⁾، وذكر الشافعية ان المخدر كله حرام، قليله وكثيره ولا حد فيه، بل فيه التعزير فقط، لا فرق بين مخدر واخر⁽³⁾، وعن المالكية لا خلاف في تحريم القدر المفسد المغطي للعقل من المخدرات⁽⁴⁾، كما اتفق مشايخ الحنفية على حرمة الحشيشة⁽⁵⁾، وقال الهوتي _ من الحنابلة _ "ولا يباح اكل الحشيشة المسكرة"⁽⁶⁾، وجاء في فتح الباري: "واستدل بمطلق قول الرسول (صلى الله عليه وسلم) "كل مسكر حرام"⁽⁷⁾ على تحريم ما يسكر ولو لم يكن شربا، فيدخل في ذلك الحشيشة وغيرها.

وما سبق كان رأي المذاهب الأربعة المعتمدة، اما في الوقت المعاصر فقد جاء في المؤتمر الإقليمي السادس للمخدرات المنعقد في الرياض عام 1974 م اجمع فقهاء المذاهب الإسلامية على تحريم انتاج المخدرات وزراعتها وتعاطها، طبيعية كانت او مخلقة وعلى تجريم من يقدم على هذا وحتى المخدرات التي لا تذهب العقل ولا تفسده فقد اتفق الفقهاء قديما وحديثا على حرمة تناول المخدرات والترويج لها وذلك للأدلة الآتية:

- 1_ قول الله تعالى: {وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ} وموضع الاستدلال من هذه الآية الكريمة انه لا يتصور من عاقل ان يصنف المخدرات الا من الخبائث ولا يصنفها العقل السليم ضمن الطيبات.
- 2_ قول الله تعالى: {وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا}⁽⁸⁾ وموضع الاستدلال من الآية الكريمة ان المخدرات تؤدي في غالبية الأحيان ومن الناحية الطبية العلمية الى وفاة المتعاطي لها.
- 3_ قول الله تعالى: {وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا}⁽⁹⁾ وموضع الاستدلال من الآية الكريمة ان المخدرات تؤدي في غالبية الأحيان ومن الناحية الطبية العلمية الى وفاة المتعاطي لها.
- 4_ قالت عائشة (رضي الله عنها): (ان الله لا يحرم الخمر لاسمها، وانما حرمها لعاقبتها فكل شراب تكون عاقبته كعاقبة الخمر فهو حرام كتحریم الخمر)⁽¹⁰⁾.

¹ ابن تيمية، احمد بن عبد الحليم، الفتاوى الكبرى، ص431، دار الكتب العلمية، بيروت.

² الزبيدي، علي بن محمد، الجوهرة النيرة، ج2، ص176، المطبعة الخيرية

³ الرملي، احمد بن محمد، نهاية المحتاج الى شرح المنهاج عام 1984، ج8، ص12، دار الفكر، بيروت.

⁴ الخطاب، محمد بن محمد، مواهب الجليل في شرح مختصر خليل، ج3، ص233، دار الفكر، بيروت.

⁵ ابن عابدين، محمد امين، رد المحتار على الرد المختار، ج6، ص458، دار الفكر، بيروت.

⁶ الهوتي، منصور بن يونس، كشاف القناع عن متن الاقناع، ج6، ص189، دار الكتب العلمية.

⁷ البخاري، محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، تحقيق محمد زهير الناصر، ج8، ص30، الرقم6124، دار الطوق النجاة

⁸ سورة النساء، آية رقم 29.

⁹ سورة النساء، آية رقم 29.

¹⁰ الدار قطني، علي، السنن، ج5، ص463، الرقم4669، مؤسسة الرسالة، بيروت.

المبحث الثاني:

الإجراءات والعقوبات المفروضة على متعاطي المخدرات في الفقه الإسلامي والتشريع الفلسطيني

المطلب الأول: عقوبة المتعاطي بنص القانون الفلسطيني والإجراءات المفروضة عليه في التشريع الفلسطيني

تمثل مكافحة المخدرات الظاهرة الإجرامية والحد منها الهدف الأسى الذي يسعى اليه كافة المهتمين بتلك الظاهرة، وتعتبر السياسة الجنائية التي تتبعها الدولة هي معيار بلوغ تلك الغاية أو الفشل فيها.¹ ومما لا شك فيه ان ظاهرة المخدرات تمثل مشكلة للدول كافة، المتقدمة والنامية على حد سواء، وتبذل الدول مجتمعة ومنفردة جهودا كبيرة للسيطرة على مشكلة المخدرات ومكافحتها بكل السبل.

ولقد واجهت فلسطين في السنوات الأخيرة انتشار ظاهرة تعاطي المخدرات والادمان على أنواع منها الحشيش والبانجو والكوكايين والهيروين والاقراص المخدرة، ولقد استهدفت هذه الموجة الدخيلة على مجتمعنا النفاذ الى قطاع الشباب أغلى ثروات فلسطين ومستقبلها في المدارس والجامعات والأندية وذلك بعد ان كانت هذه الظاهرة قاصرة على بعض المنحرفين وفئة محددة من الافراد.²

ولا شك ان ثلوث المخدرات من المنتج الى التاجر الى المستهلك يصب في النهاية نحو دائرة التعاطي، ولولا هذه الحلقة الأخيرة ووجود أرضية كبيرة تستقبل كل ما يصل اليها لوأد الامر في مهده، وبالتالي تركزت الجهود في وقت من الأوقات على التضيق من دائرة المتعاطين سواء بالمنع او الوقاية او التجريم.³

وعلى الرغم من الجهود المكثفة والمبذولة في مواجهة المخدرات والمتعاملين فيها وخصوصا المتعاطين فان الاحصائيات تشير الى تنامي المشكلة وتضخمها عاما بعد عام، بحيث أصبحت تشكل خطرا متزايدا على المجتمع الفلسطيني.⁴

ان السياسة الجنائية لمكافحة المخدرات في فلسطين تتكامل من خلال السياسات الجنائية لمنع الجريمة والوقاية منها، والسياسة الجنائية للتدابير الاحترازية، والسياسة الجنائية للتجريم والعقاب، والسياسة الجنائية للإجراءات الجنائية، واستراتيجية أجهزة المكافحة، ومدى فاعلية ومقدرة أجهزة العدالة الجنائية لتطبيق وتنفيذ السياسة الجنائية للمشروع باعتبار ان هذه الأجهزة يقع عليها العبء الأكبر في تحقيق السياسة الجنائية للمشروع الفلسطيني في مجال المخدرات، اما الجانب الوقائي في مكافحة المخدرات فان العبء الأكبر يقع على كافة أجهزة المجتمع ككل.⁵

وعلى أثر ذلك شرعت السلطة الفلسطينية باتخاذ خطوات إجرائية لمكافحة ظاهرة المخدرات فأنشأت الإدارة العامة لمكافحة المخدرات سنة 1994، كما وقد تم اصدار قرار بقانون رقم (18) لسنة 2015 بشأن مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية وفرض عقوبات رادعة على المتعاطين، وتم تعديل تلك القانون وإصدار قرار بقانون رقم (26) لسنة 2018 بشأن مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية، ومن اهم ما فرض على المتعاطي للمخدرات بناءاً على تلك القوانين انه اذا ضبط

²⁷ خيري الشول، مدى مواكبة التشريع الليبي للاتفاقيات والمعاهدات الدولية في مجال مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية، رسالة ماجستير في القانون الجنائي، جامعة المنصورة، ص 35.

²⁸ محمد عبد الكريم، جرائم المخدرات في التشريع الفلسطيني (دراسة تحليلية)، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، ص 35.

²⁹ محمد عبد الكريم الدوس، جرائم المخدرات في التشريع الفلسطيني، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، ص 35.

³⁰ مرجع سابق، ص 35.

³¹ عبد الكريم الشامي، بحث بعنوان "السياسة الجنائية الدولية لمكافحة المخدرات وأثرها على السياسة الجنائية في فلسطين"، مجلة القانون والقضاء، العدد الرابع عشر، ديسمبر، غزة، 2003، ص 13.

الشخص يتعاطى المادة المخدرة للمرة الأولى بناءً على قرار بقانون رقم (18) لسنة 2015 فقد قرر أنه لا تقام دعوى الحق العام على من يتعاطى اول مرة على ان يتم تحويله خلال (24) ساعة من القاء القبض عليه وبعد اعلام النيابة العامة بذلك، للمعالجة في أي من المراكز المتخصصة او أي مركز علاجي اخر يعتمده وزير الداخلية.³²

اما إذا كان المتعاطي قد كرر تعاطيه ولم يلتزم بالبرنامج العلاجي المقرر له فإنه يتم إعادة القبض عليه، وإبلاغ النيابة العامة وحالته للمحكمة المتخصصة وفقاً للقانون.

كما ويعاقب كل شخص يتعاطى أياً من أنواع المخدرات او المؤثرات العقلية او يستوردها او ينتجها او يصنعها او يحوزها او يحرزها او يزرعها او يشتريها بقصد تعاطيها في غير الحالات المرخص بها بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن خمسمائة دينار اردني ولا تزيد عن الف دينار اردني او بإحدى هاتين العقوبتين وتم تعديل تلك العقوبة بناءً على قرار بقانون رقم (26) لسنة 2018 لتصبح العقوبة بالحبس مدة لا تقل عن ستة اشهر، ولا تزيد عن سنتين (المادة 27)، او بغرامة لا تقل عن الف دينار اردني، ولا تزيد عن خمسة الاف دينار اردني او بإحدى هاتين العقوبتين، كما ويعاقب كل شخص استخدم المواد المخدرة او المؤثرات العقلية المرخص له بحياتها في غير الأغراض المحددة لها، او قدم الى أي شخص أياً من المواد المخدرة او المؤثرات العقلية او سهل له الحصول عليها بمقابل، اعد او هيا مكاناً او أداة لتعاطي المواد المخدرة او المؤثرات العقلية، او للتعامل او للتداول بها فيه بمقابل بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة لا تقل عن عشر سنوات وبغرامة لا تقل عن ثلاثة الاف دينار اردني ولا تزيد على خمسة عشر الف دينار اردني او ما يعادلها بالعملة المتداولة قانوناً اما اذا كانت هذه الأفعال من غير مقابل يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات وبغرامة لا تقل عن ثلاثة الاف دينار اردني ولا تزيد على خمسة الاف دينار اردني او ما يعادلها بالعملة المتداولة قانوناً. في حالة العود (تكرار الجريمة)، تُضاعف العقوبة وفق المادة (53) من القانون ذاته.

ويرى الباحث ان العقوبة التي يفرضها القانون وهي الحبس او الغرامة المادية ليست عقوبة رادعة بل انه يؤدي وجود المدمن في السجن مع الكثير من المدمنين الى خروجه بأفكار وخبرات جديدة، وكذلك الغرامة المادية لا تعتبر عقوبة رادعة لان الشخص الذي استغنى عن صحته وجسده بتناوله تلك المواد المخدرة بإمكانه أن يستغني عن كل ما يملك من مال من اجل الحصول على تلك المواد المخدرة، فان الحل الأفضل والأكثر نجاحاً هو وضع المدمن في مراكز الإصلاح والتأهيل والمصحات العلاجية التي بدورها لديها القدرة على إعادة المتعاطي الى وضعه الطبيعي الى حدا ما.

الإجراءات القانونية التي يفرضها التشريع الفلسطيني على متعاطي المخدرات:

- ينظمها القرار بقانون رقم (18) لسنة 2015 بشأن المخدرات والمؤثرات العقلية.
- تبدأ الإجراءات بـ التحري والضبط من قبل أجهزة الشرطة المختصة، تليها إحالة المتهم إلى النيابة العامة ثم إلى المحكمة المختصة.
- يتيح القانون إحالة المتعاطي إلى مراكز علاجية وتأهيلية بدلاً من العقوبة في حالات التعاطي الأولى، بشرط تو افرنية العلاج وعدم التكرار (المادة 43).

³² قرار بقانون رقم (18) لسنة 2015 بشأن تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية.

المطلب الثاني: موقف الشريعة الإسلامية من تعاطي المخدرات والإجراءات المفروضة عليه في الفقه الاسلامي

لقد كرم الله سبحانه وتعالى الانسان وأعلى شأنه وأسبغ عليه نعمه ظاهرة وباطنة، وسما به الى أكبر درجات التعظيم والتكريم. ولقد توج الله الانسان بأفضل وسائل التفكير والادراك، وأحل له من الطيبات ما يحفظ عليه حياته ويجعله عزيزاً كريماً، كما حرم عليه كل خبيث ضار بجسمه او بعقله وذلك كله حماية للإنسان الكريم عند الله، ومن هذا المنطلق نجد من القواعد الأساسية العامة في الإسلام والتي جاء بها القرآن الكريم وبينتها سنة الرسول (صلى الله عليه وسلم)، نجد من هذه النصوص ما يحدد الهدف من مهمة النبي (صلى الله عليه وسلم) وانه جاء بالفطرة التي تحل كل طيب وتحرم كل خبيث، وتراعي سلامة الفرد وسلامة الجماعة¹.

وما دام ان العقل هو نعمة الله الكبرى فواجب الانسان ازاءه أن يحافظ عليه بكل وسيلة مشروعة، ولولا العقل ما استحق الانسان ذلك التكريم الذي رفعه الى صفوف الملائكة، ومن أجل ذلك كان العقل مناط التكليف في الانسان فنال به الجزاء واستحق العقاب، ولكن للأسف عندما ينحرف الانسان عن مساره فيتعمد أن يغيب العقل بأي نوع من أنواع المخدرات فذلك هو الضلال الممين، ومن العجيب المزعج أن تشيع في مجتمعاتنا وبين شبابنا هذه الأنواع من المخدرات².

والمخدرات لم تكن معروفة في مطلع الدولة الإسلامية، لذلك لم يرد في القرآن الكريم ولا السنة النبوية الشريفة نص على حكم المخدرات تحديداً، كما أن فقهاء الشريعة المتقدمين لم يعرفوا المخدرات، ولكن بعد دخولها وانتشارها للعالم الإسلامي تصدى لها علماء الإسلام، واجتهد الفقهاء في استنباط الحكم الشرعي لها، بالقياس على الخمر وذلك عن طريق الأدلة الواردة بتحريم الخمر ومدى اشتراك الخمر والمخدرات في هذه العلة، بأركان القياس على المخدرات تتماثل مع ما ينطرح على الخمر. فالمخدرات كالخمر في الاسكار وحجب العقل والذهاب به، تلك هي علة تحريم الخمر، لذلك ينسحب حكم الخمر وهو التحريم على المخدرات لاشتراكها في علة الحكم، كما افق العلماء بحرمتهما استناداً الى مجموعة من الأدلة الشرعية ومقاصد التشريع³.

واذا كانت المخدرات كالحشيش والافيون والكوكايين وغيرها من المواد الطبيعية المخدرة وكذلك المواد المخلقة، تحدث اثار الخمر في الجسم والعقل بل أشد، فإنها تكون محرمة بحرفية النصوص المحرمة للخمر وبروحها وبمعناها، والتي استمدت منها القاعدة الشرعية التي تعتبر من أهم القواعد التشريعية في الإسلام وهي دفع المضار وسد ذرائع الفساد⁴.

ويصف ابن تيمية المخدرات وأثرها على المتعاطي فيقول "ان الحشيشة حرام يحد تناولها كما يحد شارب الخمر، وهي أخطر من الخمر من جهة أنها تفسد العقل والمزاج حتى يصير في الرجل الكثير من الفساد، وإنها تصد عن ذكر الله وعن الصلاة، وهي داخلية فيما حرمه الله ورسوله من الخمر والمسكر لفظاً ومعنى"⁵.

³³ محمد الاحمدي أبو النور، احذروا المخدرات، مجلة رسالة الامام، العدد السابع، فبراير، 1986، ص.3.

³⁴ محمد الاحمدي أبو النور، المرجع السابق، ص.5.

³⁵ محمد عبد الكريم الدوس، جرائم المخدرات في التشريع الفلسطيني "دراسة تحليلية"، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة.

³⁶ فتوى فضيلة مفتي جمهورية مصر في شأن المخدرات، ص.515.

³⁷ شيخ الإسلام احمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية، السياسة الشرعية، دار عالم الفوائد، جدة، 728 هجري، ص.140.

كما ان الشريعة الإسلامية تتفق مع القانون في جواز حيازة وتناول المخدرات بقصد التداوي وللضرورة وعند الحاجة، وضمن ضوابط محددة وهو من باب التداوي بالحرام من اجل المصلحة والعلاج سواء كانت المخدرات طبيعية او مصنعة، باستثناء الخمر فلا يجوز التداوي بها عند الجمهور كما ان الاعانة على تعاطي الخمر والمخدرات حرمة كحرمة التعاطي لأن الوسيلة الى فعل المعصية تكون معصية، والاعانة تشمل زارعي هذه المواد المخدرة، والمتجرين فيها، والمشتريين لها والوسطاء فيها، والحاملين لها لتوصيلها الى الشاربين¹، ودليل ذلك قول الرسول (صلى الله عليه وسلم) "لعن الله الخمر، وشاربها، وساقمها، وبائعها، ومبتاعها، وعاصرها، ومعتصرها، وحاملها والمحمولة اليه"².

ويرى الفقهاء تساوي في العقوبة بين المخدرات والخمر وتقدر تلك العقوبة بثمانين جلدة او أربعين وسبب الاختلاف في عدد الأسواط راجع الى ان القرآن الكريم لم يذكر العقوبة، والسنة النبوية غير صريحة او قاطعة في تحديدها.

كما وقد حصر ابن حجر العسقلاني حدود الخمر في ستة اقوال على النحو الآتي:

1. أن النبي (ﷺ) لم يجعل فيها حدا معلوما، بل يقتصر في ضرب الشارب على ما يليق به.

2. أن الحد فيه أربعون جلدة ولا يجوز الزيادة في ذلك.

3. ان الحد فيه أربعون جلدة وللأمام الزيادة في ذلك.

4. ان الحد ثمانون جلدة ولا يجوز الزيادة.

5. انه ثمانون جلدة ويجوز الزيادة تعزيرا.

6. من شرب الخمر ثلاث مرات فعاد رابعة وجب قتله، وقيل ان شرب أربعاء فعاد الخامسة وجب قتله.³

ولقد حرمت الشريعة الإسلامية تناول المخدرات بأي طريقة كانت، سواء بطريق الاكل أو التدخين أو الشراب أو الحقن، لأنها مفسدة ودرء المفساد من المقاصد الأساسية للشريعة الإسلامية، ولقد استند فقهاء الشريعة الإسلامية على عدة أدلة لتحريم المخدرات وهي مستمدة من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة والاجماع والقياس.

أولاً: من القرآن الكريم

1. قوله تعالى ﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ

يُجِزِلْ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمَ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ فَالَّذِينَ آمَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُوا النُّورَ

الَّذِي أُنْزِلَ مَعَهُ أُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾⁴، فدللت الآية على اباحة كل طيب، وتحريم كل خبيث، ولا يشك أدنى عاقل في كون المخدرات

من أمهات الخبائث، وتحريم الخبائث هنا جاء مطلقاً في كل مكان وزمان.

³⁸ عبد الله بن إبراهيم القرعاوي، التحذير من المهلكات "شرب الخمر والدخان والقات وتعاطي المخدرات"، دار العاصمة، ص 10.

³⁹ أبو داود، مسند أبي داود، ج 3، ص 326، برقم 3674، وحكم عليه الابناني بأنه صحيح.

³ ابن حجر، فتح الباري، ج 12، ص 72.

⁴¹ سورة الأعراف: الآية رقم 157.

2. قوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رَجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾⁴²، وهذه الآية صريحة في تحريم الخمر، وهي تدل بعمومها على تحريم المخدرات أيضاً، لأن الخمر ما خامر العقل وغطاه وستره، وهذا المعنى متحقق في المخدرات.

3. قوله تعالى ﴿وَلَا تُقْفُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى الْهَلَكَةِ﴾⁴³، فقد نصت الآية على النهي عن الاضرار بالنفس والقائها في المهالك، والأمر بالمحافظة عليها من المخاطر، ولا ريب أن في تعاطي المخدرات هلاك ظاهر، والقاء بالنفس في المخاطر.

ثانياً: من السنة النبوية

1. حديث ابن عمر رضي الله عنه قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) "كل مسكر خمر، وكل خمر حرام"⁴⁴، وحديث جابر رضي الله عنه قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) "ما أسكر كثيره فقليله حرام"⁴⁵. حيث يدل هذان الحديثان على تحريم الخمر التي تسكر العقل وتغطيها، أيء كان نوعها، وسواء كانت قليلة أم كثيرة، فالمخدرات مقاسة على الخمر بجامع تغطية العقل اسكاره.
2. حديث أم سلمة رضي الله عنها قالت: "نبى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) عن كل مسكر ومفتّر"⁴⁶، فهذا الحديث يدل على تحريم المخدرات لأنها إما مسكرة أو مفترة أو جامعة بين الأمرين.

ثالثاً: القياس

- ان تحريم الخمر ثابت بالنص في القرآن الكريم، فالخمر ليست محرمة لذاتها وإنما لعللة الاسكار، وما تحدثه من عداوة وبغضاء بين المسلمين، وصعد عن ذكر الله وعن الصلاة، وكل هذا موجود في تناول المخدرات وكل ما يسكر، وان كانت المخدرات أعظم وأشد⁴⁷.
- الإجراءات الشرعية التي يفرضها الفقه الإسلامي على متعاطي المخدرات:
- ينظر الفقه الإسلامي إلى تعاطي المخدرات على أنه فعل محرّم يوجب التعزير، إذ يُعامل حكماً كـ شرب المسكر لكونه يُذهب العقل.
 - تبدأ الإجراءات بالتحقق من الفعل وثبوته بشهادة الشهود أو الإقرار أو القرائن القاطعة.
 - إذا ثبت التعاطي، تُرفع القضية إلى القاضي الشرعي لتقدير العقوبة التعزيرية المناسبة، مع مراعاة حال الجاني وتوبته والظروف المحيطة بالفعل.

⁴²سورة المائدة: الآية رقم 90.

⁴³سورة البقرة: الآية رقم 195.

⁴⁴الامام أبي الحسين مسلم الحجاج القشيري النيسابوري، صحيح مسلم، دار الكتب العلمية، كتاب الاشورية، الباب السابع، ط5، ص797.

⁴⁵ابوعبيدة مشهور بن حسن ال سلمان، سنن الترمذي، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، كتاب الاشورية، 1429هـ، ص438.

⁴⁶محمد ناصر الدين الالباني، سنن أبي داود، دار مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، كتاب الاشورية، 1421هـ، ط2، ص297.

⁴⁷راشد عمر العارضي، رسالة ماجستير (جرائم المخدرات وعقوباتها في الشريعة والقانون)، الرياض، جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2002، ص69.

المبحث الثالث: المقارنة الفقهية – القانونية في أحكام وعقوبة تعاطي المخدرات

بعد استعراض أحكام الفقه الإسلامي والقانون الفلسطيني المتعلقة بتعاطي المخدرات، تظهر الحاجة إلى مقارنة منهجية بين الجانبين لتوضيح أوجه التشابه والاختلاف في العلة، الهدف، نوع العقوبة، البدائل العلاجية، سلطة القاضي أو الإمام، التعامل مع العود، فلسفة الردع والإصلاح، والدور الاجتماعي.

ولتحقيق ذلك، تم إعداد المصنوفة التالية التي تعرض هذه العناصر بشكل منظم ومرتب، مما يسهل على القارئ فهم الفروق بين المقاربة الشرعية والمقاربة القانونية في معالجة قضية تعاطي المخدرات".

توضح المصنوفة الآتية أوجه المقارنة بين الفقه الإسلامي والقانون الفلسطيني فيما يتعلق بأحكام وعقوبة تعاطي المخدرات، وفق مجموعة من العناصر التي تعكس البنية المقاصدية والوظيفية للعقوبة.

العنصر	الفقه الإسلامي	القانون الفلسطيني
العلّة	تقوم على حفظ الضروريات الخمس وخاصة حفظ العقل والنفس والدين، باعتبار تعاطي المخدرات مفسداً للعقل ومضراً بالنفس.	تقوم على حماية النظام العام والصحة العامة ومنع انتشار الجريمة والضرر الاجتماعي.
الهدف	تحقيق مقاصد الشريعة بحماية الفرد والمجتمع وتحقيق الردع والإصلاح.	حماية المصلحة العامة وضمان الأمن المجتمعي من خلال الردع العام والخاص.
نوع العقوبة	عقوبة تعزيرية يقدّرها القاضي وتتراوح بين الجلد أو الحبس أو التغريب أو التعزير المالي.	عقوبة محددة بنص القانون تشمل الحبس والغرامة وفقاً لقرار بقانون رقم (18) لسنة 2015.
البدائل العلاجية	التوبة والعلاج والإصلاح كبداية للعقوبة متى تحققت النية الصادقة.	إمكانية إحالة المتعاطي إلى مراكز علاجية وتأهيلية بدل العقوبة في بعض الحالات.
سلطة القاضي / الإمام	سلطة تقديرية واسعة لتقدير نوع العقوبة ومقدارها وفق المصلحة الشرعية.	سلطة القاضي مقيدة بالنصوص القانونية ضمن نطاق الظروف المخففة أو المشددة.
العود (تكرار الجريمة)	يُعدّ دليلاً على فساد السلوك وضعف التوبة، وتُشدّد العقوبة تعزيراً.	يُعتبر ظرفاً مشدداً للعقوبة وفقاً لقانون العقوبات الفلسطيني.
فلسفة الردع / الإصلاح	الردع المقرون بالإصلاح والتوبة لتهذيب النفس وصيانة المجتمع.	الردع العام والخاص مع إدماج برامج الإصلاح والعلاج في السياسة العقابية.
الدور الاجتماعي	للمجتمع دور تكافلي في الوقاية والنصح قبل اللجوء إلى العقوبة.	تسند المسؤولية لمؤسسات الدولة والمجتمع المدني عبر التوعية والبرامج الوقائية.

الخاتمة:

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبعد استعراض أحكام وتعاليم الفقه الإسلامي ومقارنة ذلك بالقانون الفلسطيني في مسألة تعاطي المخدرات، تبين أن كلا النظامين يشتركان في غاية أساسية هي حماية الإنسان والمجتمع من آثار هذه الآفة المدمرة، وإن اختلفت الوسائل والأسس التشريعية التي يستندان إليها.

ففي الفقه الإسلامي، يقوم التجريم والعقاب على مقاصد الشريعة القائمة على حفظ العقل والنفس والدين، باعتبار أن تعاطي المخدرات يؤدي إلى إفساد هذه الضروريات، ويُعامل المتعاطي بعقوبة تعزيرية تقديرية تراعي المصلحة والإصلاح.

أما في القانون الفلسطيني، فيستند التجريم إلى مبدأ حماية النظام العام والصحة العامة، ويحدد العقوبات بنصوص قانونية واضحة وفقاً لقرار بقانون رقم (18) لسنة 2015 بشأن المواد المخدرة والمؤثرات العقلية، مع إدراج بدائل علاجية وتأهيلية للمتعاطين، خصوصاً في حالات التعاطي الأولى.

وقد أظهرت المقارنة أن الفقه الإسلامي أكثر مرونة في تقدير العقوبة لما يمنحه من سلطة تقديرية للقاضي لتحقيق المصلحة الشرعية، بينما يتميز القانون بالانضباط التشريعي والنصوص المحددة لضمان العدالة والمساواة أمام القانون. كما يتقاطع النظامان في الاهتمام بالتوبة والإصلاح والوقاية المجتمعية باعتبارها عناصر أساسية في مكافحة ظاهرة التعاطي. وفي ضوء ذلك، يوصي البحث بضرورة تعزيز التكامل بين الرؤية الشرعية والقانونية في معالجة قضايا المخدرات، من خلال الجمع بين الحزم في العقوبة والرحمة في الإصلاح، وتفعيل برامج الوقاية والتوعية والعلاج كجزء من السياسة الجنائية الشاملة في فلسطين، واسرد اليكم بعد انتهائي من اعداد هذه الدراسة اهم النتائج والتوصيات التي توصلت اليها:

النتائج:

1. ان تعاطي المخدرات يتعارض مع مقاصد الشريعة الإسلامية في محافظتها على الضروريات الخمس (الدين والنفس والنسل والعقل والمال)، وهذا الأمر ظاهر لأدنى تأمل فكّم أفسدت المخدرات من دين، وكّم أزهدت من نفس، وكّم دنست من عرض، وكّم عطلت من عقل، وكّم أضاعت من مال.
2. ان أكثر الفقهاء اعتبروا المخدرات مزية للعقل، وبالتالي فهي تأخذ حكم المسكرات كالخمر تماماً.
3. يجوز التداوي بالمخدرات للضرورة والحاجة، وضمن ضوابط محددة من اجل المصلحة والعلاج، باستثناء الخمر فلا يجوز التداوي به عند الجمهور.
4. الراجع في عقوبة تعاطي المخدرات انها كعقوبة شارب الخمر والله اعلم.
5. هنالك موائمة في العقوبة المفروضة على متعاطي المخدرات ما بين الفقه الإسلامي والقانون الوضعي في فلسطين، فالقانون جرم تعاطي المخدرات وفرض عقوبة رادعة على المتعاطي وهي السجن او الغرامة المالية او كلاهما، وكذلك الفقه الإسلامي جرم التعاطي وفرض عقوبة على المتعاطي وهي الجلد او عقوبة تعزيرية ترجع لسلطة تقديرية من الحاكم.

التوصيات:

أولاً: التوصيات الصحية والعلاجية

1. إنشاء مستشفى وطني متخصص ومجاني لعلاج المدمنين، يتضمن نظاماً علاجياً وتأهيلياً متكاملًا بإشراف طبي متخصص ورقابة صحية صارمة.

2. زيادة عدد مراكز الإصلاح والتأهيل والمصحات العلاجية لتسهيل إعادة دمج المتعاطين في المجتمع واستعادتهم لحالتهم الطبيعية قدر الإمكان.

ثانياً: التوصيات القانونية والقضائية

1. استحداث نيابات ومحاكم متخصصة في قضايا المخدرات لضمان سرعة الفصل في القضايا وتحقيق الردع العام والخاص.

2. تعديل بعض النصوص القانونية في التشريع الفلسطيني، بحيث تكون العقوبات أكثر فاعلية وردعاً، مع التركيز على الجمع بين العقوبة والتأهيل العلاجي.

ثالثاً: التوصيات الأمنية والرقابية

1. تشديد الرقابة من قبل الأجهزة المختصة على تداول وصرف المواد المخدرة والمؤثرات العقلية، لمنع تسربها إلى المتعاطين عبر أساليب غير مشروعة.

رابعاً: التوصيات التربوية والمجتمعية

1. تفعيل دور مؤسسات المجتمع المحلي، بما في ذلك الأسرة والمدارس والجامعات ودور العبادة، في نشر الوعي بمخاطر المخدرات عبر الندوات والبرامج التوعوية والأنشطة الوقائية.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المصادر الشرعية

- القرآن الكريم.
- السنة النبوية الشريفة.

ثانياً: المصادر التراثية والفقهية

- ابن تيمية، أحمد بن عبد الحلیم. (1987). *الفتاوى الكبرى*. بيروت: دار الكتب العلمية.
- الزبيدي، علي بن محمد. (1322هـ). *الجمهرة النيرة* (ج2). المطبعة الخيرية.
- الرملي، أحمد بن محمد. (1984). *نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج* (ج8). بيروت: دار الفكر.
- الحطاب، محمد بن محمد. (1992). *مواهب الجليل في شرح مختصر خليل* (ج3). بيروت: دار الفكر.
- ابن عابدين، محمد أمين. (1992). *رد المحتار على الدر المختار* (ج8). بيروت: دار الفكر.
- البهوتي، منصور بن يونس. (1983). *كشاف القناع عن متن الإقناع* (ج6). بيروت: دار الكتب العلمية.
- البخاري، محمد بن إسماعيل. (1981). *صحيح البخاري*، تحقيق محمد زهير الناصر (ج8، رقم 6124). بيروت: دار الطوق النجاة.
- الدارقطني، علي بن عمر. (د.ت). *السنن* (ج5، رقم 4669). بيروت: مؤسسة الرسالة.
- القرطبي، محمد بن أحمد. (د.ت). *الجامع لأحكام القرآن*، ج5، ص174.
- ابن حجر العسقلاني. (د.ت). *فتح الباري* (ج12، ص72).
- الإمام مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري. (د.ت). *صحيح مسلم*. بيروت: دار الكتب العلمية.
- الترمذي، محمد بن عيسى. (1429هـ). *سنن الترمذي*. الرياض: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع.
- الألباني، محمد ناصر الدين. (1421هـ). *سنن أبي داود*. الرياض: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع.
- شيخ الإسلام ابن تيمية، أحمد بن عبد الحلیم. (728هـ). *السياسة الشرعية*. جدة: دار عالم الفوائد.
- المعجم الوسيط. (د.ت). مجمع اللغة العربية. تركيا: المكتبة الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، ج1، ص609.

ثالثاً: المراجع الحديثة والدراسات الأكاديمية

- الشول، خيرى. (د.ت). *مدى مواكبة التشريع الليبي للاتفاقيات والمعاهدات الدولية في مجال مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية*. رسالة ماجستير، جامعة المنصورة، ص35.
- عبد القادر، محمد. *علم الإجرام وعلم العقاب*. دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2018، ص245.
- غائب، رعد غالب. (2012). *حكم تعاطي المخدرات في الفقه الإسلامي*. مجلة ديالى، العدد (54).
- الشامي، عبد الكريم. (2003). *السياسة الجنائية الدولية لمكافحة المخدرات وأثرها على السياسة الجنائية في فلسطين*. مجلة القانون والقضاء، العدد الرابع عشر، غزة، ص13.
- أبو النور، محمد الأممي. (1986). *أحذروا المخدرات*. مجلة رسالة الإمام، العدد السابع، فبراير، ص3.
- فتوى مفتي جمهورية مصر بشأن المخدرات، ص515.
- القرعاوي، عبد الله بن إبراهيم. (د.ت). *التحذير من المهلكتات: شرب الخمر والدخان والقات وتعاطي المخدرات*. الرياض: دار العاصمة، ص10.
- العارضي، راشد عمر. (2002). *جرائم المخدرات وعقوباتها في الشريعة والقانون*. رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ص69.
- طرازعة، إسلام حسن محمد. (د.ت). *المنهج الإسلامي في مكافحة المخدرات: دراسة حديثة*. جامعة الاستقلال، أريحا، فلسطين.
- العواودة، سمير. (2016). *عقوبة تعاطي المخدرات والاتجار بها في الفقه الإسلامي والقانون الفلسطيني*. فلسطين.
- النجيمي، محمد بن يحيى. (2004). *المخدرات وأحكامها في الشريعة الإسلامية*. الرياض: مركز البحوث والدراسات.
- الدوس، محمد عبد الكريم. (2013). *جرائم المخدرات في التشريع الفلسطيني: دراسة تحليلية*. رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة.

رابعاً: النصوص القانونية

- قرار بقانون رقم (18) لسنة 2015 بشأن المواد المخدرة والمؤثرات العقلية.
- قرار بقانون رقم (26) لسنة 2018 بشأن المواد المخدرة والمؤثرات العقلية.

خامساً: المصادر الإلكترونية

- موقع سعيد القانوني: <http://www.blog.saeed.com>

An analytical study of the political transition process and its challenges in Syria after 2024

Dr. SA'ED ASI METIB ELFAYEZ

An employee of the Social Security Corporation – Jordan

Email: Elfayezsaad@gmail.com

Ricieved	Accepted	Puplished
25/10/2025	20/11/2025	31/12/2025

DOI:

ELFAYEZ, SA'ED ASI METIB (2025). *An analytical study of the political transition process and its challenges in Syria after 2024*, Journal of Political Science and Law, Volum11, N(46)

Abstract

The study aimed to provide an analytical study of the political transition process and its challenges in Syria after 2024. The study relied on the institutional approach and concluded that the main process undertaken during the transitional period was the issuance of a constitutional declaration, which aims to establish the legal Framework for the transitionnel government and legislative body. The success of the transitional process depends on whether Syrians see real and tangible improvements in their daily lives. In light of the study's findings, it recommends that the next phase requires social integration that strengthens national unity and restores the social fabric that has been disintegrating during the years of the Syrien crisis. This is to ensure Syria's stability, especially in light of the diversity of cultures and identities resulting from internal displacement and asylum in various countries. It also calls for the development of economic policies that guarantee social justice and mitigate class gaps.

Keywords: political transition, change, challenges, stability, regime collapse.

دراسة تحليلية لعملية الانتقال السياسي وتحدياتها في سوريا بعد عام 2024

الدكتور سعد عاصي متعب الفايز

موظف في مؤسسة الضمان الاجتماعي – الأردن

Email: Elfayezsaad@gmail.com

تاريخ النشر	تاريخ القبول	تاريخ الاستلام
2025/12/31	2025/11/20	2025/10/25

DOI:

للاقتباس: الفايز، سعد عاصي متعب (2025). دراسة تحليلية لعملية الانتقال السياسي وتحدياتها في سوريا بعد عام 2024، مجلة العلوم السياسية والقانون، المجلد 11، (العدد 46)

الملخص

هدفت الدراسة إلى تقديم دراسة تحليلية لعملية الانتقال السياسي وتحدياتها في سوريا بعد عام 2024، واعتمدت الدراسة على المنهج المؤسسي، وخلصت الدراسة إلى أن العملية الرئيسية التي تمت خلال الفترة الانتقالية هي إصدار إعلان دستوري والذي يهدف إلى إرساء الإطار القانوني للحكومة الانتقالية والهيئة التشريعية، ويتوقف نجاح العملية الانتقالية على ما إذا كان السوريون يرون تحسناً حقيقياً وملموساً في حياتهم اليومية، وفي ضوء نتائج الدراسة فأنها توصي بأنه تتطلب المرحلة المقبلة تحقيق اندماج اجتماعي يعزز الوحدة الوطنية ويعيد ترميم النسيج الاجتماعي الذي تعرض للتفكك خلال سنوات الأزمة السورية، لضمان استقرار سوريا خاصة في ظل تنوع الثقافات والهويات الناتجة عن النزوح الداخلي واللجوء إلى دول متعددة. وضرورة وضع سياسات اقتصادية تضمن العدالة الاجتماعية وتخفيف الفجوات الطبقة.

الكلمات المفتاحية: الانتقال السياسي، التغيير التحديات، الاستقرار، سقوط النظام.

1- المقدمة

بعد سقوط النظام السوري في كانون الأول عام 2024، مثلت المرحلة الانتقالية في سوريا منعطفًا حاسمًا في تاريخ سوريا الحديث، فبعد قرابة خمسة عشر عامًا من الصراع والقمع السياسي فتح تعيين أحمد الشرع رئيسًا انتقاليًا نافذةً لتغيير جذري في سوريا، إلا أن التجديد المحتمل يخيم عليه التعقيدات لإعادة بناء دولة مجزأة، فالتحديات السياسية والاقتصادية والأمنية متشابكة بعمق، وسيعتمد نجاح المرحلة الانتقالية على قدرة سوريا على بناء مؤسسات شاملة وشرعية، مع منع العودة إلى العنف أو الاستبداد، وعلى المستوى السياسي، يشكّل غياب المعارضة الموحدة واستمرار التوترات الطائفية عقبات خطيرة أمام التماسك الوطني السوري، وتباين رؤى الفصائل المختلفة من جماعات المعارضة السنية إلى الطوائف الدرزية والأكراد والعلوية لمستقبل سوريا، وتتفاقم هذه الانقسامات بفعل نفوذ القوى الأجنبية، ويمثل الإعلان الدستوري الصادر في آذار 2025 محاولة لرسم مسار سياسي جديد، إلا أن تساؤلات جوهرية لا تزال قائمة حول توزيع السلطة، وحماية حقوق الأقليات، ومصادقية الإصلاحات الموعودة (Flake, 2025).

تواجه سوريا اقتصاديًا جهودًا لإعادة الإعمار، فقد دمرت سنوات الحرب البنية التحتية الحيوية، ودمرت قطاعات رئيسية، بما في ذلك الزراعة والصناعة، ودفعت لانحيار الاقتصاد، مما قوض إيرادات الدولة والاستقرار على المدى الطويل، وستكون المساعدات والاستثمارات الدولية ضرورية للتعافي، ولكن من المرجح أن يظل الدعم الخارجي مشروطًا بالتقدم السياسي والشفافية وآليات العدالة الانتقالية، ربما يظل الأمن الجانب الأكثر هشاشة في سوريا ما بعد عام 2024، فوجود الجماعات المسلحة المتنافسة، والنزاعات الإقليمية العالقة، والتدخلات العسكرية الأجنبية لا تزال تزعزع استقرار سوريا، وقد بدأت جهود دمج مختلف الميليشيات في قوة وطنية موحدة، إلا أن انعدام الثقة المستمر والتنافس الإقليمية بشأن الحكم الذاتي الكردي والإجراءات الإسرائيلية في الجنوب تشكل مخاطر مستمرة (Kozol-Wright, 2025).

ستمثل المرحلة الانتقالية في سوريا بعد عام 2024 فرصة حاسمة للتجديد في ظل تحديات، لذا يتعين على سوريا أن تجتاز مشهدًا معقدًا من الانقسام السياسي والصعوبات الاقتصادية والمخاطر الأمنية، ويكشف الواقع السياسي في سوريا آفاق إعادة الإعمار والاستقرار على المدى الطويل من خلال تقييم الإصلاحات السياسية، واستراتيجيات التعافي الاقتصادي، والجهود المبذولة لتوحيد قطاع الأمن، وأن الحوكمة الشاملة، والإصلاح الموثوق، والتعاون الإقليمي، والمشاركة الدولية المستدامة، ستكون أساسية لبناء دولة سورية مستقرة وذات سيادة.

1-1 مشكلة الدراسة: يمثل الانتقال السياسي الذي يعقب النزاعات المسلحة الداخلية منعطفاً حاسماً في مسيرة أي بلد نحو السلام المستدام والحكم الديمقراطي، وفي الحالة السورية تكتسب المرحلة الانتقالية أهمية استثنائية، نظراً لارتباطها مع إعادة بناء المؤسسات الداخلية المنهارة، وإدارة التهديدات الخارجية المعقدة ومتعددة الجوانب، وفي مقدمتها الاحتلال والعدوان الإسرائيلي، وتبين الدراسة أن نجاح سوريا في مواجهة التهديدات الخارجية خلال المرحلة الانتقالية يعتمد على التعزيز المنهجي للهياكل الداخلية، فالتحولات التي تركز على نهج تنازلي وتتجاهل العمليات التشاورية الشاملة تؤدي إلى تفكك المؤسسات واستمرار عدم الاستقرار.

2- أسئلة الدراسة: تسعى الدراسة إلى الإجابة عن التساؤلات التالية:

- ما أهم خطوات عملية الانتقال السياسي في سوريا بعد عام 2024؟
- ما واقع إعادة الإعمار الاقتصادي والانتقال الديمقراطي في سوريا بعد عام 2024؟
- ما أهم التحديات التي تواجه عملية الانتقال الديمقراطي في سوريا بعد عام 2024؟

3-1 أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى:

- تحليل بنية الإعلان الدستوري لعام 2025.
- تقييم ترتيبات الأمن وإعادة هيكلة القطاع العسكري.
- تحليل محددات التمويل الخارجي لإعادة الإعمار.

4-1 أهمية الدراسة: تبرز أهمية الدراسة مما يلي:

- الأهمية العلمية: إثراء المكتاب العربية بالبحوث والدراسات التي تتناول الانتقال السياسي في سوريا بعد عام 2024، مما قد يفتح كذلك آفاقاً للباحثين والدارسين لمزيد من البحث حول العلاقة بين الأمن والانتقال السياسي من جهة وتطور الديمقراطية من جهة أخرى.

- الأهمية العملية: تأمل الدراسة أن تكون نتائجها وتوصياتها مرجعاً للمسؤولين وصناع القرار في الدولة السورية لتوظيفها في عمليات اتخاذ القرار بما يخدم عملية الانتقال الديمقراطي.

5-1 منهج الدراسة: اعتمدت الدراسة على المنهج المؤسسي في العلوم السياسية هو نهج يركز على دراسة الهياكل السياسية الرسمية وغير الرسمية، مثل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، لتوضيح كيفية تنظيم السلطة والعمليات السياسية، ويدرس هذا النهج كيف تؤثر القواعد والإجراءات والقيم المؤسسية على سلوك الفاعلين السياسيين والنتائج السياسية، وقد ظهرت "المؤسسية الجديدة" لتشمل نظريات أحدث تركز على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والتاريخية في دراسة المؤسسات (غي هرميه، 2005)، ويساعد المنهج في تسليط الضوء على واقع إعادة الإعمار الاقتصادي والانتقال الديمقراطي في سوريا، وبيان التحديات التي تواجه عملية الانتقال الديمقراطي في سوريا.

6-1 الاطار النظري

يستند الإطار النظري لفهم التحول السياسي في سوريا إلى النموذج المتكامل لترسيخ الديمقراطية، والذي يحدد مجالات مترابطة لتحقيق تنمية ديمقراطية مستدامة هي: (المجتمع المدني، المجتمع السياسي، سيادة القانون، البيروقراطية الحكومية، الاقتصاد المؤسسي)، ولا تعمل هذه المجالات كوحدات منفصلة، بل كأنظمة متشابكة، يحدد تفاعلها الجماعي نجاح عملية الانتقال بعد الصراع، وتبرز العلاقة بين التصميم المؤسسي ومنع تكرار الصراع المسلح كعامل رئيسي في نجاح مرحلة الانتقال في سوريا، وتبين تجارب دول شهدت صراعات أن الهياكل المؤسسية المصممة بعناية تعدّ أدوات فعالة لإدارة التحديات الداخلية ومواجهة التهديدات الخارجية، كما تشير إلى أن المؤسسات القائمة على آليات صنع القرار التوافقية، المدعومة بأطر للمشاركة والرقابة الدولية، تسهم بشكل كبير في الحد من احتمالية تجدد الصراعات (عبد الغني، 2025).

التمييز بين المجتمع التقليدي والحديث يقوم على علم الاجتماع فمند كارل ماركس وإميل دوركهايم وماكس فيبر وفرديناند تونيز وجورج زيميل، فعلم الاجتماع نشأ في سياق تفسير الانتقال الأوروبي إلى الحداثة وشروطه الاجتماعية والثقافية والاقتصادية وآثاره في المجتمع والدولة، لذا، فإن علم الاجتماع الكلاسيكي هو نظريات في التحديث والحداثة، والتحديث مصطلح شامل غير معياري، دلّته الانتقال من اقتصاد الكفاية إلى الاقتصاد التبادلي السلعي، ومن السعي لسد الحاجات الأساسية، إلى أثار الحاجات المادية والمعنوية وزيادتها وتنوعها باستمرار، وتشمل دلالاته الثورة العلمية والتصنيع والثورة الإدارية، وإعلاء مكانة العقل واعتباره معيار الحكم في مجالات متزايدة وانتشار التعليم كما تمتد إلى نشوء الدولة الوطنية واجهزتها المؤسسية التي لا تقوم بيروقراطيتها على امتيازات موروثية، والانتقال من العائلة الممتدة إلى العائلة النووية، والتحولات الثقافية المؤدية إلى إعلاء أهمية النجاح والانجاز والتغيرات في مفهوم الفرد والهوية بتصور أطر انتماء غير محلية، فالتحديث أشمل من مصطلحات مثل التصنيع والعلمنة والبرقطة والعقلنة، فهي جميعها عناصر متفاعلة يمكن فصل بعضها عن بعض نظرياً، لكن يصعب فصلها تاريخياً وفي الواقع، والتحديث هو المبدأ الموحد في دراسة الشرق الاوسط المتنوع، وقد استخدمت في الماضي مصطلحات مثل "الأوربة" بشأن تأثيرات الانتدابات المختلفة في الشرق الاوسط واستخدمت مصطلحات "الأمركة" في حينه لوصف نشاط الجمعيات التبشيرية الأمريكية، كان استخدم مصطلح "الغربية" في مقابل النشاط السوفيياتي في المنطقة غير أن ليرنر رأى أن "الشرق أوسطيين" يريدون رزمة الحداثة، لكنهم يرفضون ان يكتب عليها "صنع في أميركا" أو أي إقليم آخر (Lerner, 1958: 45).

تتميز المرحلة الانتقالية في حياة الدول والمجتمعات عمومًا بالاضطراب والتعقيد وعدم الوضوح وغياب اليقين والضبابية، كونها تمثل مرحلة يجري فيها بناء نظام جديد وتوازنات جديدة في مواجهة نظام قديم يحاول البقاء واستيعاب الهزات التي يتعرض لها، لذلك يستحيل أن يكون مسار الانتقال السياسي مسارًا خطيًا من دون تعرجات، ولا توجد دلالات ثابتة تصلح لأن تُعمّم وأن تكون موجّهًا للفاعلين السياسيين في أي بلد، لإنجاح عملية الانتقال هناك تجارب انتقالية عديدة ومتنوعة، وبحكم أنه لا يوجد بلد يشبه الآخر، فإن كل تجربة انتقال إلى الديمقراطية لها شروطها الخاصة، مع ذلك، هناك ما يمكن تعلّمه من تجارب الانتقال الديمقراطي في العالم، ومن التعرف إلى نجاحات وإخفاقات التجارب الأخرى، والتحديات التي واجهتها، وهناك عوامل عديدة تؤثر في مسار الانتقال الديمقراطي ومنها الثقافة السائدة وتاريخ البلد والبنى الاقتصادية

والاجتماعية، وطبيعة نظام الحكم القائم، والنخب الثقافية والسياسية، والطريقة التي يتم فيها ترتيب عملية الانتقال (طه، 2019).

الانتقال السياسي عملية سياسية وقانونية متدرجة، يمكن أن تمتد سنوات، وتتوج بانتخاب هيئات دستورية وبرلمانية تمثل الإرادة الشعبية في لحظة ما، وهيئات تنفيذية تمتلك سلطات سيادية محدّدة بنص الدستور، وتُتبع المرحلة الانتقالية بمرحلة تسمى مرحلة تعزيز الديمقراطية، هدفها ضمان متانة البناء الديمقراطي الوليد، وسدّ الأبواب التي يُمكن أن يعود منها الاستبداد، ولا يمكن القول برسوخ الديمقراطية إلا بعد تكرار الانتخابات وتداول السلطة بفواصل زمنية محدّدة، والوصول إلى مؤسسات ديمقراطية لها تقليد واضح ومعروف (إبراهيم، 2013).

هناك نمطان من الانتقال السياسي نمط يحدث فيه تغيير في الشخصيات الحاكمة من دون تغيير في طبيعة نظام الحكم، ونمط يحدث فيه تغيير في قواعد الحكم مما قد يكون انتقالاً من الاستبداد إلى الديمقراطية أو العكس، أما الانتقال الديمقراطي يأتي بعد ثورة شعبية، وقد يكون خياراً يلجأ إليه النظام السلطوي أو جزء منه، كما كان الأمر في إسبانيا واليونان، أو نتيجة تدخل عسكري أجنبي، كما حدث في ألمانيا واليابان بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية (أحمد، حمود، 2019).

أن مركبات عملية التحديث وتعاقبها الزمني هي صيرورة عالمية، إذ جرت في الغرب وسوف تجري في أماكن أخرى، وهي تبدأ بالتمدين الذي يزيد من نسبة التعليم الذي يعرض الناس إلى وسائل الاتصال، وقد يوافق ذلك ارتفاع دخل الفرد والمشاركة السياسية، ويتكرر النموذج الأساس في جميع المجتمعات التي تمر بعملية تحديث بغض النظر عن الجنس واللون والعقيدة، وهي نفسها عملية التغيير الاجتماعي المتلاحق في الغرب، ولذلك سوف يفيد من يسميهم "الشرق أوسطيين" من دراسة التجربة الغربية (Lerner, 1958: 46).

لا تجوز المبالغة في الفصل بين الحديث والتقليدي، وإن قصر المنهج المؤسسي عن فهم صعود ظواهر مثل الشيوعية والنازية والفاشية على أنقاض المؤسسات الديمقراطية كانت القضية الأساسية التي أشغلت نظرية التحديث الشروط الضرورية لتفعيل المؤسسات الديمقراطية بشكل ناجح بما يكفي لتثبيت الاستقرار في الدولة في أثناء تغيير المجتمعات (سعدى، 2015).

إن الديمقراطية على الرغم من نواقصها، أكانت نظمها السياسية برلمانية أم رئاسية، بسيطة (وحدوية) أم اتحادية، هي تجسيد لقواعد عامة نافذة تثبت نفسها، مع أنها لا تمثل مفهوماً شاملاً للحقيقة، وهذا يعني ان الديمقراطية يجب أن تحقق درجة من الفاعلية، وأهم ما يجب تأسيسه هو المبادئ التي تيسر علاقة تبادلية بين المحكومين والحاكمين، وتوفر تداولاً سلمياً للسلطة، وتضمن محاسبة المنتخبين وتتوسط بين الحاجة إلى النجاعة وطلب العدالة، ونقد المؤسسة تركز على التغيير المؤسسي والتوافقية وإعادة بناء الانتماءات المختلفة بحيث تزود القومية الديمقراطية بالشرعية، وبحيث تصبح الشرعية ديمقراطية (Apter, 1991: 469).

الأكثر أهمية في مجال العلوم السياسية ربط نظرية التحديث بدراسات الديمقراطية، بحيث تتجاوز المؤسسة المعتمدة التي شغلت بالبنية المؤسسية، فقد ربطت نظرية التحديث بين النمو الاقتصادي والتمدين وانتشار التعليم وغيرها

من مكونات عملية التحديث، وديمومة النظام الديمقراطي، وذلك باعتماد مقارنات كمية بين الدول في معدل دخل الفرد ومعدلات النمو ومستوى التعليم، وتحليل المعطيات بناءً على نموذج نظري.

تلعب آليات صنع القرار القائمة على التوافق دوراً محورياً في منع الانقسامات المجتمعية خلال الفترات الانتقالية، ويتربط على الانتقال السياسي تقاسم السلطة لتعزيز السلام من خلال توفير الضمانات الأمنية للفصائل المتحاربة سابقاً، والتأكيد على المشاركة السياسية المستقبلية لهذه المجموعات ضمن بنية الدولة، وإنشاء المؤسسات التي تمكن من معالجة المظالم الماضية بشكل بناء (Berti, 2015).

ويساهم هذا التكامل في تحويل الصراع الصفري إلى تنافس ديمقراطي بناء، مما يعزز قدرة الجبهة الداخلية على الصمود في وجه الضغوط الخارجية دون اللجوء إلى استبداد جديد أو عنف متجدد.

7-1 الدراسات السابقة:

دراسة (Csag (2025)، بعنوان: *The Ongoing Crisis in Southern Syria (2025): Sectarian Tensions, Political Fragmentation, and International Intervention*، الأزمة المستمرة في جنوب سوريا (2025): التوترات الطائفية، والتشرذم السياسي، والتدخل الدولي، هدفت الدراسة لفهم الأزمة المعقدة والمتسارعة التطور في جنوب سوريا منتصف عام 2025، وتتناول الأطراف المتعارضة الرئيسية، وجذورها الأيديولوجية، وأسباب التصعيد، وخلصت الدراسة لتقديم تحليلاً للتوترات الطائفية والانقسام السياسي وحددت أسباب التدخل الدولي في سوريا.

دراسة (Hamdach (2025)، بعنوان: *The Fall of Bashar al-Assad: Winners, Losers, and Challenges Ahead*، التحديات المباشرة والتداعيات الجيوسياسية لانتهاء نظام بشار الأسد، هدفت الدراسة لتقييم دور القيادة المؤقتة في سوريا بعد عام 2024، والمصالح الاستراتيجية للقوى الإقليمية والعالمية الرئيسية، وسبل تحقيق الاستقرار طويل الأمد في سوريا، وخلصت الدراسة بتوصية المجتمع الدولي بقيادة الولايات المتحدة بدعم التحول الديمقراطي في سوريا من خلال جهود إغاثة مستدامة وتعاون متعدد الأطراف.

دراسة (Sinem, Muriel, Hamidreza, Margarete, & Guido (2025)، بعنوان: *The political transition in Syria: Regional and international interests*، التحول السياسي في سوريا: المصالح الإقليمية والدولية، هدفت الدراسة لبيان أن الحكومة الانتقالية السورية واجهت تحديات اقتصادية واجتماعية وسياسية بعد انهيار نظام بشار الأسد في سوريا على يد هيئة تحرير الشام في 8 كانون الأول 2024، ولم يكن بإمكانها السيطرة على كامل أراضي سوريا، ولا تزال جماعات مثل تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) تشكل تهديداً على استقرار سوريا، وخلصت الدراسة إلى أن عملية انتقال سياسي في سوريا بعد عام 2024 والمساعدة في تسهيل إعادة الإعمار تكمن في دعم عملية انتقالية شاملة وتخفيف العقوبات.

دراسة المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (2025)، بعنوان: الإعلان الدستوري في سوريا وتحديات المرحلة الانتقالية، هدفت الدراسة لتحليل بنية الإعلان الدستوري في سوريا وتقييم مضامينه لعملية كتابته والمبادئ الدستورية المقارنة، من أجل تقديم توصيات عملية قابلة للتطبيق تدعم مسار التحول الديمقراطي وتعزز فرص نجاحه، وخلصت الدراسة إلى إن إصدار الإعلان يعدّ خطوة في الاتجاه الصحيح، إلا أنه لا يغني عن ضرورة معالجة ما يشوبه من قصور في المرحلة المقبلة، مما يتطلب مقارنة متوازنة وقراءة موضوعية تعزز الجوانب الإيجابية، وتعمل على تصويب مواطن الضعف والنقص، على نحو يحقق مصالح السوريين كافة، حتى تبنى الدولة السورية الحديثة على أسس سليمة.

دراسة العلي (2025)، بعنوان: الانتقال السياسي في سورية: بناء الدولة وإصلاح المؤسسة السياسية، تحديات وآفاق، هدفت الدراسة إلى بيان أن التحول السياسي في سوريا بعد سقوط نظام بشار الأسد يواجه العديد من التحديات، وطرقت الدراسة نموذجاً للبناء السياسي التفاعلي يدعم إنتاج ثقافة سياسية جماعية من خلال النظر إلى السياسة كمفهوم وممارسة، وخلصت الدراسة إلى أن التحول السياسي يتطلب إصلاح النظام الاجتماعي والسياسي من خلال إصلاح العلاقة بين الدولة والسلطة والمجتمع، من أجل بناء فضاء سياسي جديد قائم على التفاعل المستمر فيما بينها.

دراسة شعبان (2025)، بعنوان: استراتيجيات الأمن في سورية بعد الأسد (الساحل والوسط السوري نموذجاً)، هدفت الدراسة إلى بيان أن سقوط نظام بشار الأسد مثل لحظة فارقة في تاريخ سوريا، أمام تحديات كبيرة وأعدت فرص بناء الدولة، وأظهرت الحملات الأمنية التي أطلقتها السلطات السورية الجديدة نتائج ملموسة في تحقيق الاستقرار، من خلال تفكيك التشكيلات الموالية للنظام السابق، واعتقال مئات العناصر، منهم شخصيات بارزة ومسؤولون أمنيون سابقون، ومصادرة كميات كبيرة من الأسلحة والذخائر، وخلصت الدراسة إلى أن هذه الحملات أدت إلى تقليص الأنشطة العدائية، واستعادة السيطرة على مناطق استراتيجية عدة، مثل حمص وأرياف حماة والساحل السوري.

دراسة ستراتيبيكس (2024)، بعنوان: سيناريوهات الدولة ونظام الحكم في سوريا ما بعد الأسد، هدفت الدراسة إلى تقديم تحليلات على مستقبل سوريا ونظام الحكم فيها بعد تغيير نظام الرئيس بشار الأسد، ومستقبل سوريا السياسي والاجتماعي، وحول الشكل القادم لسوريا ونظام الحكم فيها، والكيفية التي يمكن بها إعادة تدوير السياسة بعيداً عن المنافسات الداخلية على السلطة والتدخلات الخارجية، وخلصت الدراسة إلى أنه بالرغم من التوافق الإقليمي والدولي على ضرورة إرساء الاستقرار في سوريا، إلا أن المخاطر المرتبطة بالمسار الانتقالي قد يترتب عنها تداعيات خاصة فيما يتعلق بالتوافقات التكتيكية بين القوى المسلحة والسياسية السورية.

ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة:

ناقشت الدراسات السابقة مواضيع مقارنة لموضوع الدراسة إلا أن الدراسة الحالية تختلف عن الدراسات السابقة كونها تتناول بيان خطوات عملية الانتقال السياسي في سوريا بعد عام 2024، وواقع إعادة الإعمار الاقتصادي والانتقال الديمقراطي في سوريا بعد عام 2024، وبيان أهم التحديات التي تواجه عملية الانتقال الديمقراطي في سوريا بعد عام 2024.

2- الانتقال السياسي في سوريا بعد عام 2024:

شكل سقوط نظام بشار الأسد عام 2024 بداية مرحلة جديدة في بناء الدولة السورية على أسس ديمقراطية، وتمثل المرحلة الانتقالية فرصة لإرساء أسس نظام سياسي جديد لا يتجاوز نظام الاستبداد الذي عرفته سورية طوال أكثر من نصف قرن فحسب، بل يمنع نشوء أي نوع من الاستبداد، ويستند إلى مبادئ الحكم الرشيد والمشاركة الشعبية واحترام حقوق المواطن وحرياته والتعددية السياسية والثقافية والدينية والمذهبية للمجتمع السوري، وتتطلب هذه المرحلة مواجهة التحديات الكبيرة، المتمثلة بضعف مؤسسات الدولة، وانهيار بعضها (الجيش والأمن)، وانعدام الثقة بين مختلف الفئات الاجتماعية، والتدخلات الخارجية، والاعتداءات الإسرائيلية على الأراضي السورية، مما يتطلب ما يلي (BRIEF, 2025):

— **تشكيل هيئة حكم انتقالية:** إن تشكيل هيئة حكم انتقالية ضرورة، فمن دونها يصعب فهم عملية صنع القرار في المرحلة الانتقالية أو إضفاء الشرعية القانونية عليها، وتتكون هذه الهيئة من شخصيات عسكرية ومدنية، وتحمل الهيئة الانتقالية مسؤوليات أساسية تشمل إعادة بناء الجيش الوطني والإشراف على جمع السلاح، بما في ذلك من الفصائل المقاتلة، ودمج عناصرها في إطار الجيش الوطني الجديد، والإشراف على تشكيل حكومة تسيير أعمال تتولى إدارة مهمات الدولة، بما في ذلك تقديم الخدمات الأساسية، وضبط الأمن.

— **حكومة تسيير الأعمال:** تعمل حكومة تسيير الأعمال تحت إشراف الهيئة الانتقالية، وتُعدّ ركيزة أساسية للمرحلة الانتقالية، وتهدف إلى تحقيق استقرار الحياة اليومية للسكان ووضع اللبنات الأولى لإعادة بناء الدولة السورية على أسس سليمة.

إن إرساء سيادة القانون في سوريا بعد عام 2024 قضية أساسية لمصادقية الحكومة الجديدة، وهو شرط لا غنى عنه لتمهيد الطريق نحو إصلاح حوكمة فعال وتنمية اقتصادية، وفقد أثبتت قوات الأمن التابعة لوزارة الداخلية (جهاز الأمن العام، المعروف باسم قوات الأمن الداخلي) أنها أكثر انضباطاً، ولعبت دوراً مهماً في وقف العنف الطائفي الناجم عن هجمات منظمة شنها الموالون للنظام السوري السابق على القوات الحكومية في مدينتي (اللاذقية وطرطوس)، إلا أن عناصر منها أظهرت في أحيان أخرى ميلاً للتصرف بشكل مستقل خارج نطاق الأوامر الصادرة من المركز، وإن فوضى رد جهاز الأمن العام على العنف الدرزي السني في جرمانا وأشرفية صحنيا في أيار 2025 تظهر أن توحيد القيادة والسيطرة على هذه القوات الأمنية المركزية أمر لم تحققه الإدارة السورية الجديدة بعد (BRIEF, 2025).

تبرز هذه الصورة المجزأة والعشوائية الضرورية في تحقيق مستوى أعلى من السيطرة المركزية للإدارة على استخدام القوة من خلال نزع السلاح أو تحقيق دمج عسكري حقيقي للفصائل والعناصر المسلحة في جميع أنحاء سوريا، ويعتمد هذا على قيام الحكومة السورية بعد عام 2024 بإجراء الإصلاحات اللازمة في مجال الحوكمة وتقاسم السلطة، بما يمنح المجتمعات التي تمثلها هذه الفصائل الثقة اللازمة لنزع السلاح، وإن الشروع في إصلاح مؤسسات الأجهزة الأمنية القائمة (الشرطة والجيش والمخابرات) جعلها أكثر شمولاً ومساءلة، من شأنه أن يخدم هدف بناء الثقة، فههدف المصالحة الاجتماعية بناء الثقة بين المجتمعات السورية التي كانت مستبعدة سابقاً من قبل هذه المؤسسات قبل عام 2024، وسيكون البدء تدريجياً في إدخال رقابة مدنية تعددية على هذه المؤسسات مسعى فعالاً لتحقيق هذه الغايات (Hanci, 2024).

فإن إرساء سيادة القانون يقتصر على توفير الأمن وتعزيز المساءلة من خلال نظام قضائي فاعل ومهي، وقد اتخذت الحكومة السورية بعد عام 2024 خطوات لتفكيك المحاكم المسيّسة للنظام القضائي الذي أنشئ في عهد بشار الأسد، على سبيل المثال، ألغى الإعلان الدستوري للمحاكم الاستثنائية التي استخدمها النظام لملاحقة معارضيه، وفصلت وزارة العدل (67) قاضياً عملوا في محاكم الإرهاب قبل عام 2024، وبينما لا يزال القانون الأساسي لعهد بشار الأسد قائماً اسمياً، إلا أنه غالباً ما يكون هناك عدم وضوح في التطبيق بشأن ما إذا كان هذا القانون هو القانون الذي تتبعه الدوائر الرسمية بالفعل، ويؤدي عدم وجود هيئة تشريعية، وبالتالي تشريعات، إلى تفاقم هذا الوضع تشمل التحديات الكبيرة التي تواجه الإصلاح القضائي وتوحيد الهياكل القضائية المختلفة التي كانت تعمل في مناطق سيطرة إقليمية مختلفة قبل عام 2024، وإن ضمان أداء النظام القضائي سيكون بمثابة اختبار مهم للحكومة السورية بعد عام 2024 مثل توفير الأمن، وتمثلت أهم مراحل الانتقال السياسي في سوريا بعد عام 2024 فيما يلي:

— **الإعلان الدستوري لعام 2025:** يمثل توقيع الرئيس السوري أحمد الشرع الإعلان الدستوري السوري في آذار 2025 علامة فارقة في مرحلة انتقالية ما بعد الصراع في سوريا، ويحدد الإعلان، الذي يمثل خارطة طريق قانونية نحو الحكم الديمقراطي، إصلاحات مؤسسية، وضمانات للحقوق المدنية، وإطاراً زمنياً مدته خمس سنوات لصياغة دستور دائم، إلا أن الإعلان أثار جدلاً حول تركيز السلطة التنفيذية، ودور الدين في التشريع، ومدى شمول العملية السياسية للنسيج الاجتماعي السوري المتنوع (أحمد، وعلاء الدين، 2025).

— **السلطة التنفيذية خلال الفترة الانتقالية:** يمنح الرئيس السوري أحمد الشرع بموجب الإعلان الدستوري السوري في آذار 2025 صلاحيات واسعة طوال الفترة الانتقالية، تشمل إعلان حالة الطوارئ وتعيين ثلث أعضاء الهيئة التشريعية الانتقالية، أما الأعضاء المنتخبين، فيتم اختيارهم من خلال انتخابات تجريها لجنة يعيّنّها الرئيس، وبينما يضمن هذا الهيكل درجة من الاستمرارية المؤسسية والتنسيق المركزي، فإنه يثير تساؤلات حول الضوابط والتوازنات، لا سيما في ظل تاريخ سوريا من الهيمنة التنفيذية، ويعين الرئيس السوري الوزراء، ويدير القوات المسلحة، ويلعب دوراً محورياً في تشكيل العملية التشريعية، وقد يثير هذا التركيز للسلطة مخاوف بشأن ترسيخ عملية صنع القرار الهرمية بدلاً من تعزيز الحوكمة التشاركية، ويفتقر الإطار الانتقالي إلى آليات واضحة تضمن تقليص السلطة التنفيذية تدريجياً مع استقرار المؤسسات (المفوضية الأوروبية، 2025).

— **الإصلاح القضائي ودور المحكمة الدستورية:** يلغي الإعلان الدستوري السوري في آذار 2025 المحاكم الخاصة وينشئ محكمة دستورية عليا جديدة، مما يشير إلى تعزيز استقلال القضاء، ويتمتع الرئيس السوري بسلطة حصرية في تعيين أعضائها، دون تدقيق مؤسسي أو إشراف خارجي، ورغم تأكيد الإعلان على حيادية الإجراءات القضائية، فإن غياب عملية تعيين شفافة يثير مخاوف بشأن استقلال القضاء وقدرته على العمل كضابط فعال للسلطة التنفيذية خلال الفترة الانتقالية (أحمد، وعلاء الدين، 2025).

يبقي الإعلان الدستوري السوري في آذار 2025 على أحكام من الدستور السابق تقرّ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع، وتشترط أن يكون رئيس الجمهورية مسلماً، ويضمن الإعلان حرية المعتقد وحماية قوانين الأحوال الشخصية للطوائف الدينية، فإن التذرّع بالأمن القومي أو النظام العام كأسباب لتقييد الحقوق يثير غموضاً محتملاً، مما قد يؤثر على التطبيق السليم للحريات.

— إضفاء الطابع المؤسسي على المجتمع المدني وتجديد القطاع الخاص: تحتاج الفترة الانتقالية في سوريا بعد عام 2024 والتي تمتد لخمس سنوات وتسبق الانتخابات إلى بذل جهود كبيرة لمأسسة المجتمع المدني، وينبغي أن يكون هذا الجهد المؤسسي من القاعدة إلى القمة، وأن يشمل جميع أنحاء سوريا، لإعطاء أفضل فرصة لتكوين وضع يسمح ببناء نظام ديمقراطي مستقر، ويمكن أن يوفر هذا التطور للمجتمع المدني الأساس اللازم لنقاش وطني حول الدستور تساعد في الحد من الاستقطاب الطائفي، مما يخلق بيئة مواتية لإشراك جمهور أوسع في عملية صياغة الدستور من خلال مجموعات عمل، وإن للمجتمع الدولي دوراً رئيسياً في شراكة المعرفة للمساعدة في هذه المأسسة، حيث إن طبيعة النظام السوري السابق قبل عام 2024 الذي دام ستة عقود منعت السوريين من اكتساب الخبرة في بناء المنظمات السياسية ودعمها، لذا يمكن أن يأتي الدعم المادي لهذه الجهود من الأدوات الموجودة مسبقاً مثل صندوق إعادة إعمار سوريا الممول دولياً، ويمكن للمجتمع الدولي من خلال هيئات التنمية الحكومية أو المنظمات غير الحكومية الدولية، التنسيق مع هذه المجموعات للمساعدة في تحسين استدامتها، وإن هذا النهج، سيكون الطريقة الأكثر فعالية لمنع المتشدد من توجيه النظام نحو نظام إسلامي متشدد (Abu Rumman, 2025).

وتكمن أهمية إضفاء الطابع المؤسسي على المجتمع المدني في سوريا في قدرته على توفير توازن ضروري للهيمنة الاجتماعية والاقتصادية، التي تبنيها الفصائل المسلحة المختلفة والتي عادةً ما تكون جهات فاعلة في مجال الأعمال في مناطقها المعنية، وعلى نحو مماثل، فإن إعادة تنشيط القطاع الخاص السوري سيكون بمثابة ضوابط وتوازن ضروري للفصائل المسلحة وحتى السلطة المركزية، وستحتاج السلطة المركزية إلى منظمات المجتمع المدني لتخفيف عبء تقديم الخدمات على المدى القصير والمتوسط، والقطاع الخاص لإنعاش الاقتصاد وموازنة النفوذ الاقتصادي للفصائل المسلحة ستكون في مصلحة الحكومة السورية بعد عام 2024 في سعيها لإعادة تنظيم الفصائل وبناء قطاع أمني مركزي، فإن تطوير القطاع الخاص جزء أساسي من تمكين نظام حكم متوازن مع قطاع أمني مستقر (Al-Sharaa, 2025).

إن مأسسة المجتمع المدني السوري في أسرع وقت ممكن ستوفر الأساس اللازم لبدء عملية عدالة انتقالية، فبدون مشاركته في هذه العملية، قد تكون نتائجها محل نزاع، ومن المرجح أن تستمر الانقسامات والتوترات الاجتماعية كالتجربة شهدتها المناطق الساحلية، وقد يكون تنفيذ عدالة انتقالية بمثابة إصلاح شامل وقابل للتطبيق ومستدام لقطاع الأمن، ويرجع ذلك إلى أن تركيز عمليات العدالة الانتقالية على تعزيز سيادة القانون بدلاً من مبدأ الانتقام، بالإضافة إلى إصلاح العلاقة بين المؤسسات الحكومية والشعب.

– القيادة الإقليمية لإطار دولي لمشاركة استراتيجية في سوريا: أن دعم السيادة أمر بالغ الأهمية لاستقرار سوريا على المدى الطويل، فإن جسامته التحديات التي تواجهها سوريا تجعل التدخل الدولي أمراً حتمياً، لذا يجب إنشاء إطار دولي منسق، يمكن تسمية هذا الإطار بـ "مجموعة أصدقاء سوريا الجدد"، بناءً على اسم الإطار الذي تأسس عام 2012 لدعم المعارضة السورية ضد النظام السوري قبل عام 2024، وضم إحدى عشرة دولة غربية وإقليمية، فالأهداف الأساسية لمثل هذا الإطار تمكين توفير الدعم والحوافز الخارجية المناسبة لتحفيز التطوير المؤسسي والحكومي الذي من شأنه أن يعزز عملية سياسية شاملة بقيادة سورية، وتوفير آلية واضحة وفعالة تمكن الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية المعنية أو المهتمة بمستقبل سوريا من التنسيق فيما بينها والعمل مع الإدارة السورية لصياغة مستقبل سوريا مستدام للجميع، وسد الفجوات بين هذه الجهات الفاعلة الخارجية، ومعالجة مواطن التنافس في مناهجها وأهدافها، والتي قد تسبب تنافساً مزعجاً للاستقرار (Abu Rumman, 2025).

– حقوق الأقليات والإدماج السياسي: يلتزم الإعلان الدستوري السوري في آذار 2025 بالمساواة وعدم التمييز، وأعربت بعض الأقليات عن قلقها بشأن كيفية تطبيق هذه الأحكام عملياً، وانتقد الممثلون السياسيون الأكراد على وجه الخصوص، الإطار الانتقالي لإبقائه على الهياكل الاستبدادية في شكل جديد، ووصف مجلس سوريا الديمقراطية الإعلان بأنه غير شامل بما يكفي، وأشار إلى غياب ضمانات الحكم اللامركزي أو تمثيل السلطات الإقليمية وتؤكد التوترات الطائفية المستمرة والاضطرابات المحلية في عدة أجزاء من سوريا هشاشة الوحدة الوطنية خلال هذه المرحلة (رويتز، 2025)، وفيما يلي عرض لاستجابات الفاعلين المحليين للتطورات في سوريا:

أ- السلطة الانتقالية (نظام أحمد الشرع): سعى الرئيس السوري أحمد الشرع إلى ترسيخ شرعية سياسية شاملة تستند إلى إعلان دستوري مؤقت ومؤسسات تمثيلية جامعة، مع عود بإصلاح الأجهزة الأمنية والعسكرية لتكون معبّرة عن جميع مكونات المجتمع السوري، إلا أن حكومته تواجه صعوبات حقيقية في بسط السيطرة الكاملة، خصوصاً في الجنوب والشرق والساحل، حيث تصاعد التوتر الطائفي وضعف الاندماج، كما أن وجود ميليشيات سلفية في صفوف قواته يثير قلق الأقليات، مما يعوق عملية بناء الثقة والانخراط الوطني، ويضع السلطة الانتقالية أمام تحدي كسب الشرعية والاستقرار في زمن قصير (البقيعي، 2025).

ب- الأكراد (قسد والإدارة الذاتية): تعد المسألة الكردية اختباراً رئيسياً لمدى شمول الترتيبات الانتقالية، فبالرغم من التوتر التاريخي مع تركيا، دخل الأكراد ممثلين بقسد والإدارة الذاتية في تفاهمات مع الحكومة الانتقالية تضمن لهم تمثيلاً سياسياً واستمراراً نسبياً للحكم المحلي، مقابل دمج تدريجي لقواتهم في الجيش الوطني، وقد أفضى ذلك إلى اتفاق رسمي في آذار 2025 بين الرئيس السوري أحمد الشرع ورئيس قسد مظلوم عبيدي، ورغم الانخراط الرسمي لا تزال شكوك الأكراد قائمة حيال نوايا تركيا، التي تصر على نزع سلاح قسد ودمجها دون استقلالية، وهذا الواقع يبقي الأكراد في وضع حذر، يدفعهم للإبقاء على قنوات اتصال مع الولايات المتحدة والسعي لضمانات دولية تكفل استمرار دورهم ضمن سوريا موحدة وتحد من النفوذ التركي (يزبك، 2025).

ج- الدروز: اتخذ الدروز موقفاً سياسياً متميزاً بعد سقوط النظام، مطالبين بحكم ذاتي محلي في السويداء ضمن دولة لا مركزية، واحتفظت فصائلهم المسلحة، كرجال الكرامة باستقلال أمني نسبي، وقد زادت أحداث السويداء من انقسام الطائفة بين تيار اندماجي وآخر يلوح بالانفصال أو الحماية الخارجية، ويطالب زعمائهم بضمانات دولية تحمي حقوقهم، وسط قلق من تحولهم إلى ورقة في صراعات إقليمية، لاسيما في ظل محاولات إسرائيل تقديم نفسها كحام للدروز، وأمام هذا الواقع تجد السلطة الانتقالية أنها مطالبة بطمأننة الدروز، بينما يسعى الدروز لضمان حقوقهم دون الانجرار إلى محاور خارجية (رمو، 2024).

د- العلويون: أثار سقوط النظام صدمة كبيرة لدى الطائفة العلوية التي شكّلت لعقود العمود الفقري للحكم، مع زوال السلطة واجهت الطائفة فراغاً سياسياً وأمنياً، وتفاوتت ردود فعلها بين من سعى للتقارب مع الحكومة الانتقالية أملاً في المصالحة، وبين من دعا لعزلة مناطقية في الساحل، وهي فكرة لم تلق قبولاً واسعاً، وتصاعدت مخاوف العلويين بعد تعرضهم لهجمات مسلحة، مما دفع البعض للزوح أو اللجوء، ويتوقف اندماجهم في سوريا الجديدة على توفير ضمانات لحقوقهم، وإطلاق عدالة انتقالية متوازنة لا تستهدفهم جماعياً، كما أن إدماج الكفاءات العلوية في مؤسسات الدولة سيكون ضرورياً لبناء الثقة، ومع استمرار هيمنة فصائل متشددة على مفاصل السلطة، يبقى مستقبل العلويين مرهوناً بقدرة الدولة السورية على إرسال إشارات تطمين فعلية، وتفادي منطق الإقصاء أو الانتقام (الشرق الأوسط، 2024).

هـ- الانتخابات البرلمانية: إن وجود برلمان معترف به دستورياً يشكل عاملاً حاسماً في تحديد مصير سوريا، لذا، فإن واجباته، التي تتجاوز مجرد التشريع، تشمل إصلاحات جوهرية ستؤثر بشكل كبير على طبيعة الحكم ونهج القانون في سوريا، ومن أهم مهام البرلمان صياغة دستور دائم جديد، وسيحدد هيكلها الحكومي، وحقوق وواجبات مواطنيها، وإطار العمليات السياسية للمستقبل القريب، وسيعيد البرلمان قانوناً انتخابياً جديداً لتنظيم الانتخابات العامة والرئاسية، على أن تجرى في موعد أقصاه خمس سنوات بعد عام 2024، وسيسهل هذا التشريع في ضمان إجراء الانتخابات اللاحقة بشفافية وشمولية (مركز العدالة والمساءلة السوري، 2025).

الانتخابات البرلمانية السورية تهدف إلى أن تكون انتخابات حرة ونزيهة، وتستغل التجربة الانتقالية التي تم وضعها إلى نظام اقتراع شعبي مباشر، مما يضمن مشاركة تمثيلاً أوسع، كما أنها تعد خطوة حاسمة لحل الأحزاب السياسية من عهد بشار الأسد، ومنع المرشحين المرتبطين بالنظام السابق من الترشح، لتعزيز ثقافة سياسية مستقلة جديدة، وأجرت سوريا في يوم 5 تشرين الأول 2025 أول انتخابات برلمانية منذ سقوط بشار الأسد، إلا أن الانتخابات شابها عيوب جسيمة، ولم تستوف حتى الحد الأدنى من معايير المشاركة السياسية، وبدلاً من أن تسهم في دفع عجلة التحول الديمقراطي، تعدّ هذه الانتخابات جزءاً من مركزية أوسع للسلطة التنفيذية من قبل الرئيس السوري أحمد الشرع، فقد أجريت الانتخابات بموجب المرسوم رقم (143) لعام 2025، الصادر عن مكتب الرئيس الانتقالي لسوريا، بدلاً من إنشاء هيئة برلمانية انتقالية، ينشئ هيئة تشريعية تخضع إلى حد كبير لسلطة السلطة التنفيذية، وبموجب أحكام المرسوم يعين الرئيس مباشرة ثلث أعضاء البرلمان، ويختار أعضاء اللجنة العليا للانتخابات، وهي هيئة تنتخب ثلثي البرلمان المتبقين، وتشرف على الانتخابات، عملياً تقع العملية الانتخابية بالكامل تحت سيطرة الرئيس المباشرة وغير المباشرة، ولا تلي أحكام المرسوم المتعلقة بالترشح معايير المشاركة

السياسية، فهو يسمح باستبعاد المرشحين بعبارات فضفاضة وغير معرّفة، مثل "مؤيد للنظام السابق" أو الدعوة إلى "الانفصال أو التقسيم أو الاعتماد على قوى أجنبية"، ولا تطبّق هذه الصياغة الغامضة على أتباع النظام السابق الذين ارتكبوا انتهاكات لحقوق الإنسان وجرائم جسيمة، بل تسمح للسلطة التنفيذية باستبعاد المرشحين بناءً على اعتبارات سياسية، وهي أداة يمكن استخدامها ضد أحزاب المعارضة ومنتقدي الحكومة (وكالة الأنباء العربية السورية (سانا)، 2025).

مما سبق يتطلب الحفاظ على الاستقرار الوطني إرساء قاعدة صلبة من الوحدة الوطنية والسيادة، فإن تحديد دور الجيش السوري وإعادة هيكليته، بالإضافة إلى ضمان حقوق جميع المكونات السورية، يتطلب تضافر جهود جميع الأطراف، سواء من خلال الحفاظ على مؤسسات الدولة أو من خلال تشكيل حكومة وحدة وطنية شاملة، فإن هذه المرحلة تتطلب قيادات حكيمة قادرة على تجنب الفوضى وبناء سوريا جديدة قائمة على أسس من المواطنة والمساواة.

3- إعادة الإعمار الاقتصادي والانتقال الديمقراطي في سوريا:

ألحقت سنوات الحرب خلال الفترة (2011-2024) أضرارًا جسيمة بالبنية التحتية في سوريا، حيث دمرت الطرق وشبكات الكهرباء وأنظمة المياه والمستشفيات والمدارس، ومدن مثل حلب والرقّة وحمص، وتتراوح تكلفة إعادة الإعمار المقدرة بين (250 و400) مليار دولار، وهو ما يتجاوز بكثير القدرة المالية لسوريا، كما تعطلت قطاعات اقتصادية رئيسية، لا سيما الزراعة والتصنيع والخدمات، فقد عانت الزراعة، التي كانت في السابق محورية للأمن الغذائي وتوفير فرص العمل في المناطق الريفية، من تدمير أنظمة الري ونزوح السكان، كما واجت المناطق الصناعية حول المدن الرئيسية في سوريا ومنها دمشق وحلب وحمص دمارًا ماديًا وهروبًا لرؤوس الأموال (Kozol-Wright, 2025).

وفقًا لتقرير مرصد الاقتصاد السوري عام 2024 الصادر عن البنك الدولي، لا تزال سوريا تعاني من انخفاض الناتج المحلي الإجمالي والتضخم وتفاقم الفقر، فقد انخفضت قيمة الليرة السورية بنسبة (141%) مقابل الدولار الأمريكي في عام 2023، مما أدى إلى تأجيج التضخم وجعل السلع الأساسية باهظة الثمن، وانخفضت الصادرات من (8.8) مليار دولار في عام 2010 إلى مليار دولار في عام 2023، وانخفضت الواردات من (17.5) مليار دولار إلى (3.2) مليار دولار، مما أدى إلى اتساع العجز التجاري، ولا تزال المساعدات الإنسانية غير كافية، حيث تم جمع (2.8) مليار دولار فقط في عام 2023، أي ثلث الاحتياجات المقدرة فقط، واعتبارًا من عام 2022 يعيش حوالي (25%) من السوريين في فقر مدقع أعاقت أضرار البنية التحتية، وتقلص قاعدة الإيرادات، ومحدودية التمويل الخارجي جهود التعافي، وفاقم زلزال عام 2023 من دمار المرافق العامة وشبكات النقل، وانخفض إنتاج النفط السوري من (383) ألف برميل يوميًا عام 2010 إلى (90) ألف برميل عام 2023 مما حرم الحكومة من مصدر دخل أساسي (البنك الدولي، 2024).

إن إنعاش الإنتاج السوري والتشغيل أمرٌ بالغ الأهمية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، فقد أدى إغلاق الشركات نتيجةً لانعدام الأمن وندرة الموارد إلى تباطؤ الإنتاجية، ويعدّ دعم المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، التي كانت تشكّل في السابق (95%) من الشركات السورية و(60%) من الناتج المحلي الإجمالي، أمرًا بالغ الأهمية، وقد انخفضت مساهمتها إلى (40%)، مع أنها لا تزال تشكّل (70%) من القوى العاملة وتشكّل درعًا واقيًا من الفقر (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2023).

شهد الاقتصاد غير الحكومي نموًا ملحوظًا، حيث سَدَّ تعاملات السوق السوداء الفجوات التي خلّفها انهيار المؤسسات الحكومية عام 2021، انخفضت قيمة الليرة السورية (82) ضعفًا في السوق السوداء مقارنةً بمستويات ما قبل الحرب وارتفع التضخم بنسبة (140%) من منتصف عام 2019 إلى منتصف عام 2020، وقد قَوَّضَ هذا التحول القدرة المالية وعَقَدَ تحصيل الضرائب، لذا فإن إعادة بناء الثقة في المؤسسات الرسمية والأنظمة المالية أمرٌ بالغ الأهمية، وفقًا لبيانات البنك الدولي، شهدت سوريا انكماشًا اقتصاديًا حادًا بدءًا من عام 2012، حيث انكمش الناتج المحلي الإجمالي بأكثر من (26%) في كل من عامي 2012 و2013، وعلى الرغم من تباطؤ معدل التراجع إلا أن الاقتصاد ظل غير مستقر، مع تسجيل نمو إيجابي متواضع بين عامي 2018 و2022، وتعكس البيانات التأثير الاقتصادي المطول للصراع الذي بدأ في عام 2011 (البنك الدولي، 2025).

يعتمد التعافي بعد الحرب على الدعم المالي الخارجي، إلا أن الانقسامات الجيوسياسية والتعقيدات القانونية لا تزال تشكل عوائق في سوريا، فالعقوبات والنظام المصرفي المتصدّع والانهيار المؤسسي عوامل تحد من الوصول إلى رأس المال، ومن المرجح أن يشترط المانحون والمؤسسات الغربية تقديم المساعدات بإصلاحات ديمقراطية، وحقوق الإنسان، وآليات المساءلة، ويعد الاستثمار الأجنبي المباشر ضروريًا، إلا أنه مقيد بالغموض القانوني وعدم الاستقرار السياسي وضعف سيادة القانون، كما أن تدمير سجلات الأراضي والنزوح الجماعي يعقدان حقوق الملكية، مما يثني المستثمرين، وفي غياب الوضوح القانوني وآليات حل النزاعات، يظل الاستثمار الأجنبي المباشر واسع النطاق مستبعدًا (Onder, 2021).

تعيق العقوبات إعادة الإدماج الاقتصادي بينما تستهدف العديد من التدابير الجهات الفاعلة التابعة للنظام، ولا تزال القيود المالية الأوسع نطاقًا قائمة، ولا يزال احتمال تخفيف العقوبات في ظل حكومة انتقالية غير مؤكد، وهناك مؤشرات على المرونة فقد اقترح الاتحاد الأوروبي خارطة طريق مشروطة ومرحلية لتخفيف العقوبات، مرتبطة بإنجازات في مجالي الحوكمة وحقوق الإنسان وتعهّدت كندا بتقديم (84) مليون دولار كمساعدات، وفرضت فترة ستة أشهر لتخفيف العقوبات وأصدرت الولايات المتحدة في كانون الأول عام 2025 قرار يسمح بمعاملات محدودة لدعم الخدمات الإنسانية والعامة مع الحفاظ على العقوبات الأساسية (وزارة الخزانة الأمريكية، 2025).

في مؤتمر بروكسل التاسع في 17 آذار 2025، تعهّدت المانحون بتقديم (5.8) مليار يورو لدعم عملية الانتقال في سوريا، وساهم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء بنحو (3.4) مليار يورو، مما يؤكد الدور المحوري لأوروبا في تعافي سوريا في ظل ظروف سياسية صارمة (حكومة كندا، 2025).

يعتمد تعافي سوريا على إعادة اندماجها في الشبكات الاقتصادية الإقليمية، فقبل الحرب حافظت سوريا على علاقات تجارية قوية مع لبنان والأردن والعراق وتركيا، إلا أن الصراع عطلّ هذه الطرق، مما أضعف قطاعات الزراعة والصناعة والطاقة، وتظهر الجهود الدبلوماسية اهتمامًا إقليميًا متجددًا بإعادة إعمار سوريا، فقد انتقلت قطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة من العزلة إلى المشاركة، وزار أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني سوريا في كانون الثاني عام 2025، ليصبح أول رئيس دولة يلتقي بالرئيس السوري أحمد الشرع، واستضافت المملكة العربية السعودية الرئيس الشرع في العاصمة السعودية الرياض، وناقشا التعاون في مجالات الطاقة والتعليم والتكنولوجيا، والتقى وزير خارجية

الإمارات العربية المتحدة الشيخ عبد الله بن زايد وزير الخارجية السوري أسعد الشيباني في الإمارات العربية خلال القمة العالمية للحكومات (وزارة الخارجية الإماراتية، 2025).

كما زار كل من وزير الخارجية الفرنسي والألماني في 3 كانون الثاني 2025 العاصمة السورية دمشق، مؤكدين دعمهما للتحول الديمقراطي وأعادت ألمانيا فتح سفارتها في سوريا في 20 آذار 2025، مما يعكس تقارباً بين الاستراتيجيات الإقليمية والأوروبية الهادفة إلى الانخراط العملي والتطبيع التدريجي، وسيكون إحياء طرق التجارة، واستعادة العلاقات الدبلوماسية، وإقامة شراكات إقليمية محورياً، إلا أن هذه الجهود تتوقف على التطورات السياسية في سوريا ومصداقية الحكومة الانتقالية (Salon, 2025).

مما سبق ونتيجة سنوات من الصراع المسلح تواجه سورية تحديات اقتصادية هائلة تفرض على أي نظام جديد في دمشق استنفار كل الطاقات لمواجهتها، وبحسب منظمات دولية، يعيش (90%) من السوريين تحت خط الفقر الأدنى، في حين تصل نسبة الدمار في المساكن والممتلكات العامة إلى نحو (27%)، وللأزمة الاقتصادية في سورية أوجه متعددة، تبدأ بالافتقار إلى أبسط مقومات الحياة اليومية وصولاً إلى توفير التمويل اللازم لإعادة الاعمار الذي تقدره جهات دولية عديدة بمئات مليارات الدولارات، ويبرز أمام الحكومة الجديدة تحدي إحداث تغيير واضح في الحياة العامة، وهذا لا يتم إلا من خلال حل الأزمات المعيشية، بما يشمل توفير المواد الغذائية، والسلع الأساسية، والوقود، والمواصلات، والاتصالات، والكهرباء، والمياه، وغيرها، ويحتاج الأمر إلى إعادة تفعيل عمل مؤسسات الدولة وأجهزتها المختلفة من وزارات ودوائر خدمات، وتشجيع الناس على العودة إلى حياتهم الطبيعية في أسرع وقت ممكن واستعادة النشاط الاقتصادي العام والخاص، وتشجيع الشركات ورؤوس الأموال الوطنية التي غادرت سورية على العودة التدريجية، وتقديم التسهيلات للمبادرين السوريين للعودة والعمل، وسوف تحتاج سوريا إلى استثمارات خارجية مباشرة كبيرة للتعامل مع هذه التحديات، وهو ما يتطلب استقراراً أمنياً، وسياسياً.

4- التحديات التي تواجه عملية الانتقال الديمقراطي في سوريا:

من أهم التحديات التي تواجه عملية الانتقال الديمقراطي في سوريا ما يلي:

- الانقسام الاجتماعي في سوريا: هناك شعور متزايد بين مختلف أجزاء المجتمع السوري للانقسام الديني والعربي والسياسي، وهذا الشعور هو مظهر من مظاهر تصورات المجموعات المختلفة لمكانة كل منها واصطفافها خلال الحرب الأهلية وعهد بشار الأسد، ورغم محاولة الموالون للنظام السوري قبل عام 2024 وداعش استغلال هذا الانقسام من خلال شن هجمات لإثارة العنف الطائفي وتقويض العملية الانتقالية، إلا أن مواجهتهم من قبل الحكومة السورية بعد عام 2024 عالج هذه الانقسامات في سوريا (BRIEF, 2025)، إن مستوى رمزي من التمثيل السياسي لا يكفي لحل الانقسام الاجتماعي في المجتمع السوري، ولمعالجة انعدام الثقة بين المجتمع السوري على المستويين الاجتماعي والاقتصادي لا بد من تمهيد الطريق للمصالحة الاجتماعية، مما يتطلب حواراً متعدد الطبقات بين مختلف المجتمعات السورية، وهو مشروع ينبغي للمنظمات غير الحكومية الدولية منحه الأولوية، وعليه، من الضروري تحقيق مستوى أساسي من الأمن الاقتصادي لجميع السوريين حتى يشعروا بأنهم أقل عرضة للخطر، حيث أن الحرمان والقلق الذي يشعر به الكثير منهم نتيجة لآفاقهم الاقتصادية يشكل خطر تمردات عرقية، كما يجب على المنظمات غير الحكومية

الدولية إعطاء الأولوية لبرامج المصالحة الاجتماعية بالشراكة مع المنظمات غير الحكومية السورية، فالهدف الأساسي هو تعزيز الحوار والتماسك بين المجتمعات، مع التركيز تسهيل إعادة دمج المجتمع العلوي في المجتمع السوري.

- **التحديات الطائفية:** يمثل الانتقال السياسي في سوريا بعد سقوط النظام السوري عام 2024، أحد أخطر التحديات وأكثرها تعقيداً لمستقبل سوريا، وسيطلب هذا الانتقال تشكيل حكومة جديدة، وإطلاق عمليات سياسية شاملة، وتوحيد الفصائل المسلحة في إطار وطني، وتزداد هذه التحديات تعقيداً بسبب الانقسامات السياسية والطائفية العميقة، والتأثيرات الخارجية، واحتمال تجدد عدم الاستقرار إذا لم تصمم هياكل الحكم بعناية، ويمثل غياب قيادة معارضة موحدة مشكلةً جوهرية، فجماعات المعارضة، وزعماء القبائل، وممثلو الأقليات لديها رؤى متباينة لمستقبل سوريا السياسي (Salon, 2025).

تعرض المسلمون السنة الذي يمتلكون حوالي (74%) من سكان سوريا قبل الحرب عام 2011 لاستهداف شديد من قبل النظام السوري السابق، وتعرضت المناطق ذات الأغلبية السنية للقصف والتفجير والهجمات على المساجد، واستفاد المسلمون الشيعة من الدعم الإيراني وهم جزء من مجموعة تضم العلويين والإسماعيليين، وتبلغ نسبتهم من سكان سوريا حوالي (13%)، حيث شجعت إيران عمليات التحول إلى المذهب الشيعي وأنشأت مراكز تجنيد حول الأضرحة الرئيسية، وسيطر العلويون على النظام قبل المرحلة الانتقالية، ويمثلون نسبة كبيرة من الجيش، كما يسعى الدروز (حوالي 3%) إلى الحياد، ويقاومون التجنيد الإجباري، ويطالبون أحياناً بالحكم الذاتي، فيما يواجه المسيحيون الذين تقدر نسبتهم رسمياً بنحو (10%) للاضطهاد من جميع الجهات، فقد استغل نظام بشار الأسد هذه الانقسامات للحفاظ على سلطته، مصوراً نفسه حامياً للأقليات، في حين دعم الاستقطاب الطائفي، فيما ساهم النفوذ الإيراني المتزايد في ترسيخ الانقسامات، بينما استهدفت الجماعات المتطرفة الأقليات مما زاد من صعوبة المصالحة (وزارة الخارجية الأمريكية، 2023).

ينفجر العنف المجتمعي عبر الأحداث الانتقامية المتلاحقة، فعلى سبيل المثال أدى اختطاف ثلاث رعاة دروز في تموز 2025 إلى شن فصائل درزية هجمات انتقامية ضد تجمعات بدوية سنية مجاورة، فما لبثت المواجهات أن تصاعدت خلال أيام معدودة وقد أدى تفاقم الأزمة السورية لسنوات مع ضعف الحكومة المركزية وغياب العدالة إلى تعميق الانقسامات، بسبب مواقف النظام والجماعات المسلحة والمتطرفة، فأصبح العنف أداة استراتيجية تستغلها الأطراف المختلفة لتعزيز نفوذها الإقليمي والسلطوي، وتحقيق أهداف خاصة بها (Ezzeddine, 2025).

مما زاد من هشاشة النسيج الاجتماعي في سوريا وأدى لتوسيع رقعة النزاعات الداخلية، تبرز العديد من التوترات التي تعكس صور معاصرة للعنف داخل المجتمع السوري، ومنها ما يلي:

أ- **اشتباكات السويداء:** تظهر تطورات الأحداث في السويداء عام 2025 ومقتل أكثر من (1600) شخص، واستغلال الصراعات القبلية والطائفية من قبل الحكومة لتعزيز نفوذها العسكري والسياسي، وفرض الحكم المركزي في سوريا، مما أدى إلى تهجير جماعي وزيادة في مستويات العنف المجتمعي (المركز الديمقراطي العربي لحقوق الإنسان، 2025).

ب- **توترات الشمال السوري:** شهدت التوترات القبلية والطائفية بين الاكراد والعرب في شمال شرق سوريا استغلال الحكومات لها لفرض سياساتها وتعميق الانقسامات الاجتماعية، ويؤدي ذلك إلى زيادة تعقيد الوضع في الشمال السوري (سوريا الغد، 2025).

ج- **تزايد العنف في العاصمة السورية دمشق:** تصاعد العنف الطائفي بين مجموعات مختلفة في العاصمة السورية، بعد دخول قوات المعارضة السورية آنذاك إلى منطقة ريف دمشق في كانون الأول عام 2024، ولعبت الجماعات المسلحة أدواراً في تأجيج التوترات، مما أسهم في تفاقم الأزمة وتهجير المدنيين، فقد تم طرد مئات من العلويين من منازلهم في ضواحي دمشق بالقوة المسلحة، كما وثقت عمليات اغتيال وانتقام بين طوائف، وخاصةً ضد الطائفة العلوية، أو كل من يشتبه بصلته بالنظام السوري السابق، وتفاقم حدة العنف المجتمعي مجدداً بعد إشعال فتيل العنف بين البدو والدروز، مع انتشار تسجيل صوتي عبر منصات التواصل الاجتماعي يسيئ إلى النبي محمد صلى الله عليه وسلم، وتم نسبه إلى أحد مشايخ الطائفة الدرزية في منطقة "جرمانا" بريف دمشق، ما أدى لإثارة موجة غضب شعبية واشتباكات مسلحة بين مجموعات درزية ومسلحين آخرين (Ismail, 2025).

د- **صراعات مدينتي حلب وحماة:** تحولت الصراعات القبلية والطائفية في الساحل السوري بحماة وطرطوس واللاذقية، وشملت حلب جزئياً، إلى أداة لقمع العلويين ومنع محاولة النظام السابق أو المقربين منه من النهوض مرة أخرى، مما نتج عنه تفاقم الانقسامات الاجتماعية والعرقية، لتوظيف الصراعات المجتمعية في تعزيز الحكم المركزي وتقويض أي مقاومة محلية للنظام الجديد، ففي آذار 2025 قتل آلاف المواطنين وبالأخص من الطائفة العلوية في هجمات منظمة على الساحل السوري، وقد كان يسأل الضحايا "هل أنت علوي أم سني؟" قبل تنفيذ الاعتداء، كما كانت عائلاتهم تتعرض للحرق بعد القتل (سبتي، 2025).

- **الأمن والاستقرار في سوريا:** شهد المشهد الأمني في سوريا بعد عام 2024 إرهاباً وتدخل أجنبي، ولا تزال جماعات مسلحة متعددة تعمل في جميع أنحاء سوريا، ولكل منها أجندتها الخاصة وداعمها الخارجيين، ومن بين الجهات الفاعلة الرئيسية (Hopenko, 2025):

أ- **هيئة تحرير الشام:** لعب دوراً محورياً في تغيير النظام عام 2024، ويرأس زعيمها السابق "أحمد الشرع" الحكومة الانتقالية كرئيس مؤقت بعد حل الهيئة في 29 كانون الثاني 2025، ولا تزال الدول الغربية منقسمة بشأن رفع تصنيفها كإرهابية، على الرغم من اندماجها في مؤسسات الدولة.

ب- **قوات سوريا الديمقراطية:** تحالف بقيادة كردية، كان مدعوماً سابقاً من الولايات المتحدة، ويقاوم الاندماج الكامل في الجيش الوطني، وتعتبر تركيا قوات سوريا الديمقراطية تهديداً، وتواصل تنفيذ عملياتها عبر الحدود.

ج- **الجيش الوطني السوري:** تحالف ميليشيات مدعوم من تركيا يعمل في شمال سوريا، ويشتهر بهيكل قيادته اللامركزي وتكوينه الأيديولوجي المتنوع.

د- **الميليشيات الدرزية:** تم تعبئتها في جنوب سوريا، وخاصة حول السويداء، وهي تطالب بالحكم الذاتي المحلي وتقاوم المركزية.

هـ- تنظيم الدولة الإسلامية: على الرغم من ضعفه العسكري، لا يزال تنظيم الدولة الإسلامية يعمل كقوة متمردة، مع قيام خلايا نائمة بشن هجمات في المقام الأول في الشمال الشرقي.

تظهر الخريطة التركيبية العرقية لسوريا التعقيد في السيطرة على الحكم، مما يساعد في تفسير بعض التوترات الأساسية التي تشكل ديناميكيات الصراع في مناطق مختلفة من أهمها (Flake, 2025):

أ- شمال سوريا: لا تزال حلب بؤرة توتر متقلبة، ففي آذار 2025 أشعل كمين موال للنظام السوري السابق "بشار الأسد" اشتباكات عنيفة، نتج عنها مقتل أكثر من ألف شخص، بينهم (745) مدنيًا، وتصاعدت التوترات الطائفية بين العلويين الذين يخشون التهميش وتعثرت جهود نزع السلاح، إذ ترفض هذه المجتمعات عن تسليم أسلحتها، معتبرة الحكومة الانتقالية التي يقودها السنة تهديدًا، وقد قوّض انعدام الثقة المصالحة الوطنية، وأوقف جهود نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (Christou, 2025).

ب- شمال شرق سوريا: تواصل قوات سوريا الديمقراطية حكم شمال شرق سوريا بشكل مستقل، وقد قوبل وقف إطلاق النار أحادي الجانب الذي نفذه حزب العمال الكردستاني في الأول من آذار 2025، والذي تلاه دعوات لنزع سلاح الزعيم المسجون "عبد الله أوجلان" بتشكك في تركيا، وشتت تركيا المزيد من العمليات التي تستهدف ما تعتبره مواقع مرتبطة بحزب العمال الكردستاني في سوريا والعراق ولا تزال المواقع الاستراتيجية، مثل سد تشرين والمناطق الحدودية، موضع نزاع، ولا يزال وضع السجون التي يحتجز فيها مقاتلو داعش مصدر قلق أمني، مع مخاوف من فرارهم وتجدد التمرد (وكالة أسوشيتد برس، 2025).

ج- جنوب سوريا: في الجنوب السوري وخاصة قرب مرتفعات الجولان، عززت إسرائيل وجودها تحت ذريعة المساعدات الإنسانية، وواصلت ضرباتها الموجهة ضد الميليشيات المرتبطة بإيران، وبينما يصور هذا التدخل على أنه تحقيق للاستقرار، يرى العديد من السوريين أنه شكل من أشكال الاحتلال الناعم، واندلعت احتجاجات في مدن مثل جرمانا، وخاصة بين الدروز، تنديدًا بالإجراءات الإسرائيلية ومؤكدين على الالتزام بالوحدة الوطنية، ويزيد التدخل الإسرائيلي من خطر تصعيد إقليمي أوسع، لا سيما إذا ردّت إيران عليه (Bahah, 2025).

ولفهم الوضع الحالي في سوريا، من الضروري تحليل الجذور التاريخية للصراع، فقد أثار الربيع العربي الذي بدأ عام 2011 احتجاجات في سوريا مطالبة بإصلاحات سياسية وإنهاء نظام بشار الأسد، وتم قمع الاحتجاجات بشكل منهجي استناداً إلى قانون الطوارئ الذي أصدره الرئيس السوري السابق حافظ الأسد بعد توليه السلطة في انقلاب عرف باسم "الثورة التصحيحية" عام 1970، وأدى القمع العنيف للاحتجاجات السلمية من قبل الحكومة السورية إلى زيادة مقاومة السكان، مما أدى إلى صراع طويل الأمد (Al-Kassimi, 2021).

شاركت العديد من الفصائل والجهات الفاعلة في الصراع، بما فيها الجيش السوري الحر، والقوات الكردية، والجماعات المتطرفة مثل الدولة الإسلامية في العراق والشام وجبهة النصرة، التي أعيدت تسميتها في عام 2016 باسم جبهة فتح الشام، واندمجت في هيئة تحرير الشام بعد قطع العلاقات مع منظمة القاعدة عام 2017، كما شارك المجتمع الدولي في الصراع حيث دعمت دول مثل روسيا وإيران وتركيا والولايات المتحدة فصائل مختلفة لمصالحها الاستراتيجية الخاصة، وكان

للحرب آثار بعيدة المدى على الاستقرار الإقليمي، حيث تأثرت الدول المجاورة مثل لبنان، حيث أرسل حزب الله مقاتلين لدعم النظام السوري (Rabinovich and Valensi, 2021).

يعدّ صعود الجهاد العالمي أحد أهم عواقب الحرب السورية، فقد استغلّت الجماعات المتطرفة الفوضى في سوريا لتجنيد مقاتلين ونشر أيديولوجيتها، وقد فوجئت أوروبا بشكل خاص بالتدفق المستمر للشباب المتطرفين المسافرين بنية الإطاحة بنظام بشار الأسد، وشكّل هذا الوضع تهديدًا أمنيًا للعالم، وعززت روسيا وإيران وجودهما كحليفيين رئيسيين للنظام السوري قبل عام 2024، مقدمتين له الدعم العسكري الضروري لاستمراره في السلطة، فيما دعمت الولايات المتحدة المتمردين من خلال برنامج توريد الأسلحة "تيمبر سيكامور"، وتدخلت تركيا لمنطقة هاتاي المتنازع عليها لتقوية الميليشيات الكردية، فيما رفضت السعودية بقاء نظام بشار الأسد، نظرًا لطابعه العلماني وتحالفه مع إيران، مما دفعها إلى المشاركة في الصراع بنتائج متباينة (Moore, 2022).

اتسمت الحرب السورية بتعقيدها وتداخل أطراف متعددة ذات مصالح وأجندات متباينة، فمن الاشتباكات بين القوات الحكومية والجماعات المتمردة إلى القتال ضد تنظيمات متطرفة مثل داعش، واتخذ الصراع أبعادًا إقليمية تجاوزت الحدود وتحدثت الهياكل التقليدية للحرب، وقد أدى وجود جماعات مسلحة مختلفة ذات أهداف متعارضة إلى خلق بيئة فوضوية، حيث وجد السكان المدنيون أنفسهم عالقين بين جهات قتال متعددة، يعانون من عواقب حرب شاملة، ومن بين أعنف الممارسات استخدام المدنيين كدروع بشرية من قبل المتمردين والقصف المكثف الذي نفذته القوات الجوية السورية (Martín, 2017).

منذ سقوط النظام السوري في 8 كانون الأول 2024، يواجه الوضع العسكري في سوريا تحديات على الصعيدين المحلي والدولي، وتتطلب إعادة إعمار سوريا وتحقيق الاستقرار في المناطق التي دمرها الصراع جهودًا عسكرية وإنسانية منسقة، وهو ما ثبت استحالة تحقيقه خلال المراحل الأكثر حرجًا من الحرب بسبب الحصار الذي فرضه النظام السوري قبا عام 2024 على المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة، والاقتتال الداخلي بين الفصائل الإسلامية مثل جبهة النصرة وتنظيم الدولة الإسلامية، وسيعقد استمرار وجود جماعات متطرفة متعددة وتفكك السلطة البحث عن حل مستدام، فقد أدى عسكرة الصراع خلال مرحلة ما بعد الاضطرابات المدنية عام 2011 إلى تفاقم التوترات، وأدى إلى أزمة إنسانية غير مسبوقة في المنطقة، مع وجود (6.6) مليون لاجئ خارجي وأكثر من (5) ملايين نازح داخلي (Drevon and Haenni, 2021).

منذ اندلاع الحرب الأهلية في سوريا عام 2011 لعبت جماعات إسلامية مختلفة دورًا حاسمًا في تطور الصراع، وتختلف هذه التنظيمات في أيديولوجياتها وتكتيكاتها وأهدافها، مما ساهم في تعقيد المشهد السياسي والعسكري في سوريا، وكانت جبهة النصرة، التابعة لتنظيم القاعدة في سوريا، من أكثر الجماعات نفوذًا، حيث عززت وجودها في عدة مناطق وأصبحت إحدى القوى المعارضة الرئيسية للحكومة السورية، وفي موازاة ذلك، وسعت داعش نطاق سيطرتها في سوريا وفرضت تفسيرها المتشدد للشريعة الإسلامية، ووثقت جرائمها عبر موقعها الإلكتروني "دابق" (Anzalone, 2016).

مع استمرار الحرب في سوريا اشتدت التوترات بين الجماعات الإسلامية، وأدى التنافس بين جبهة النصرة وداعش إلى اشتباكات عنيفة بين الفصيلين، بينما أدى لانقسام المعارضة المسلحة إلى ظهور تنظيمات جديدة ذات أجندات متنوعة، من بينها أجناد القوقاز، المؤلفة من مقاتلين من القوقاز، معظمهم من الشيشان، وجيش الإسلام، وهي جماعة معارضة قادها زهران علوش حتى القضاء عليه من قبل روسيا في كانون الأول 2015، وفاقم التنافس على الموارد والأراضي والدعم الدولي الانقسامات داخل الحركة الإسلامية في سوريا، وشهد عام 2017 ظهور هيئة تحرير الشام، وهي تحالف بين عدة جماعات إسلامية بقيادة جبهة النصرة، وقطعت هذه المنظمة علاقاتها مع شبكة القاعدة التي أسسها أسامة بن لادن، وحاولت تقديم نفسها كحركة ذات نهج أكثر قومية ومعارضة لنظام بشار الأسد، وسعت هيئة تحرير الشام إلى تعزيز قوة الإسلاميين في شمال سوريا والتنافس مع الفصائل المتمردة والإرهابية الأخرى على السيطرة الإقليمية، ومثل ظهورها محاولة لتوحيد مختلف الفصائل الجهادية في شمال غرب سوريا، وخاصة في منطقة إدلب، حيث أقامت معقلها الرئيسي، ومن خلال هذا الاندماج، سعت هيئة تحرير الشام إلى ترسيخ هيمنتها وتنظيم جبهة موحدة ضد قوات الحكومة السورية، تحت اسم جديد هو الفتح المبين أو قيادة العمليات العسكرية (Sethuraman, 2020).

أصبح أحمد الشرع المعروف بكنيته "أبو محمد الجولاني" القائد الأبرز لهيئة تحرير الشام، ولعب دورًا محوريًا في تنظيمها واستراتيجيتها العسكرية، وبخبرته السابقة في تنظيم القاعدة في العراق خلال الاحتلال الأمريكي (2003-2011)، قاد الجولاني هيئة تحرير الشام في مساعيها لتعزيز سيطرتها على المناطق الخاضعة لنفوذها، ومن بين القادة البارزين الآخرين هاشم الشيخ المعروف بـ "أبي جابر الشيخ"، الذي شارك في تخطيط العمليات العسكرية، و"أبو مالك التلي" المسؤول عن التنسيق مع فصائل المتمردين الأخرى في سوريا، وشكّل ظهور تنظيم داعش نقطة تحول مهمة في التاريخ المعاصر للشرق الأوسط، وكان له تأثير عميق على المنطقة، وخاصة في سوريا، حيث شنت حملة إرهاب وعنف، وازدادت قوة داعش مستغلة ضعف حكومة بشار الأسد، ونجح في إقامة خلافة في أجزاء واسعة من العراق وسوريا، ناقلاً الصراع إلى الغرب، وواضعاً تفسيره المتطرف للإسلام، ومرتكباً فظائع على نطاق واسع (Martín, 2017).

أصبح تنظيم داعش لاعباً رئيسياً في صراع سوريا، حيث واجه القوات الحكومية وجماعات متمردة أخرى، ومنحته قدرته على تجنيد مقاتلين أجانب وتمويل نفسه من خلال مبيعات النفط ميزة استراتيجية في ساحة المعركة، ومع تكثيف التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة لغاراته الجوية، بدأ التنظيم يفقد الأراضي والسلطة، وعلى الرغم من النكسات التي تعرض لها، لا تزال أيديولوجيته المتطرفة تجذب الأتباع والمتعاطفين في المنطقة والعالم، وتمثل إعادة إعمار واستقرار المناطق التي كانت تحت سيطرة الأصوليين، بقيادة أبو بكر البغدادي في البداية، تحدياً كبيراً للحكومة السورية الانتقالية والمجتمع الدولي (Levitt, 2024).

يشكّل استمرار وجود الجماعات الجهادية في سوريا والدول المجاورة لها تحديات أمنية على الصعيدين المحلي والدولي، ويعدّ تطرف الأفراد من خلال الدعاية الإلكترونية وتأثير أعضاء داعش السابقين تهديدات تتطلب نهجاً شاملاً، ويعتمد الحد من تأثيرها على معالجة جذور التطرف، وإعادة إعمار المناطق المتضررة، وتعزيز الاستقرار على المدى الطويل، وهي عناصر أساسية لضمان مستقبل أكثر أمناً في سوريا والمنطقة.

جسد إنشاء وزارة دفاع مركزية في سوريا برئاسة "مرهف أبو قصرة" الجهود المبذولة لتوحيد القوات المسلحة وتأهيلها مهنيًا بعد انهيار النظام السابق، ومن أولى خطوات هذه العملية إنشاء "مراكز المصالحة"، حيث يسلم المقاتلون أسلحتهم ويتعهدون بالانضمام إلى الجيش الجديد، إلا أن هذا المسعى يواجه تحديات، فالتوترات بين مختلف الفصائل، ذات الولاءات المتباينة والرؤى السياسية المتعارضة، تعيق عملية التماسك، ويكمن التحدي الرئيسي للقوات المسلحة السورية الجديدة في تحقيق التوازن بين مصالح مختلف الفصائل داخل صفوفها، على سبيل المثال، اقترحت قوات سوريا الديمقراطية المدعومة من الولايات المتحدة، والتي تتألف في معظمها من مقاتلين أكراد، الحفاظ على هيكل عسكري منفصل داخل الجيش السوري، إلا أن الحكومة الانتقالية رفضت هذه المبادرات، وأصررت على هيكلية عسكرية موحدة تحت إشراف وزارة الدفاع، ويسعى هذا الموقف إلى تجنب تجزئة سوريا إلى "جيوش صغيرة"، ويخشى العديد من السوريين أن تكرر القوات المسلحة الجديدة ممارسات النظام السابق، ولمواجهة هذه المخاوف، شددت الحكومة على ضرورة التدريب الأخلاقي والمهني لضمان احترام حقوق الإنسان (Flake, 2025).

من أهم مخاوف المجتمع الدولي الفكر الإسلامي الذي تبناه هيئة تحرير الشام، التي تولت السلطة بزعامة أحمد الشرع، وقد أثارت إمكانية إنشاء شرطة ذات توجه إسلامي مخاوف بشأن تأثيرها على المجتمعات العلمانية والأقليات الدينية، كالدروز والعلمانيين والأكراد، ويثير تطبيق الشريعة الإسلامية تساؤلات حول مدى توافقها مع جهود إرساء الديمقراطية والتعددية، ورغم إقرار الحكومة الانتقالية بأن الانتقال إلى انتخابات حرة وديمقراطية، وصياغة دستور جديد، وترسيخ دولة فاعلة، سيستغرق خمس سنوات على الأقل، إلا أن الشكوك لا تزال قائمة حول كيفية مواءمة هذه العمليات مع النفوذ المتزايد للجماعات الإسلامية، وسيعتمد نجاح القوات المسلحة السورية الجديدة على قدرتها على ترسيخ وجودها كمؤسسة وطنية حقيقية، قادرة على تجاوز الانقسامات الطائفية والسياسية، وسيكون انخراط المجتمع الدولي، من خلال الدعم المالي وبرامج التدريب والوساطة الدبلوماسية، بالغ الأهمية لضمان الاستقرار على المدى الطويل.

أعلنت الحكومة السورية الجديدة في كانون الأول 2024 عن خطة لدمج الجماعات المتمردة تحت مظلة وزارة الدفاع، واستبعدت قوات سوريا الديمقراطية في البداية، لكن في 10 آذار 2025 وقعت قوات سوريا الديمقراطية اتفاقية لدمج قواتها وهيكلها الإدارية تدريجيًا في المؤسسات السورية، ويشمل ذلك السيطرة المشتركة على البنية التحتية للنفط والغاز، وتعهدت الحكومة السورية بالتمثيل السياسي وحقوق الحكم المحلي، وأن الحكومة السورية المؤقتة توصلت إلى اتفاق لدمج محافظة السويداء ذات الأغلبية الدرزية في المؤسسات الوطنية، ومنح سكانها حق الوصول إلى وظائف الخدمة المدنية، ووضع الأمن المحلي تحت سلطة وزارة الداخلية، ورغم أن هذه الاتفاقيات لا تزال مبدئية، إلا أنها تشير إلى إمكانية وضع ترتيبات حكم لامركزية تشكل نماذج لمناطق أخرى ذات أقليات (تايمز أوف، 2025).

لا يزال تنظيم داعش يحتفظ بقدرات عملياتية رغم هزيمته الإقليمية، لا سيما في المناطق التي تعاني من ضعف الحكم، وقد ازدادت الهجمات على نقاط التفتيش والبنية التحتية ولا تزال الدعاية المتطرفة تجد جمهوراً لها في مخيمات النازحين والسجون، حيث يغذي سوء الأوضاع وانعدام الرقابة التطرف، ولا تزال ميليشيات محلية أخرى، وقوات قبلية، وأمراء حرب نشطين، مدفوعين بالخوف من التهميش أو الإقصاء السياسي، وتنذر مقاومتهم للسلطة المركزية بترسيخ رقعة من مناطق الحكم، مما يقوّض الوحدة الوطنية (Rossi, 2025).

- **التدخلات الخارجية:** أحد أبرز العوامل التي تعيق التحول الديمقراطي في سوريا هو التدخلات الإقليمية والدولية، حيث أن سوريا لم تكن يوماً ساحة صراع داخلي فقط، بل كانت جزءاً من توازنات القوى الإقليمية، وهو ما جعل العديد من الدول تتعامل معها كساحة نفوذ بديلة عن المواجهة المباشرة، فمع صعود هيئة تحرير الشام إلى موقع السلطة، ستجد نفسها في مواجهة مباشرة مع القوى التي لا ترى في مشروعها السياسي مصلحة لها، وهناك دول دعمت المعارضة التقليدية وقد لا تتقبل استمرار حكم الهيئة، ومن جهة أخرى هناك القوى التي كانت تدعم النظام السوري وقد تسعى لإضعاف أي كيان جديد حتى لو لم يكن مرتبطاً بالنظام السابق، وهذا المشهد يجعل من الصعب الحديث عن مسار ديمقراطي مستقل، حيث أن أي محاولة لبناء دولة جديدة ستواجه اختباراً يتمثل في كيفية التفاعل مع هذه القوى، وإمكانية تحقيق توازن يسمح لسوريا بالحفاظ على استقلالها السياسي دون أن تصبح رهينة للمصالح الخارجية (Levitt, 2024).

إلى جانب التدخلات المباشرة، تلعب الصراعات الإقليمية والدولية دوراً في إبطاء أي عملية انتقال سياسي، حيث أن المنطقة ككل تعيش حالة من التوتر المستمر، سواء بين الدول الكبرى مثل الولايات المتحدة وروسيا، أو بين القوى الإقليمية مثل تركيا وإيران ودول الخليج، أو مع النزاعات المجاورة مثل الاحتلال الإسرائيلي لأرض فلسطين المستعدّ لفعل أي شيء مقابل الحفاظ على حالة اللااستقرار في المنطقة وخاصة دول الطوق لخدمة مصالحه القومية والاستراتيجية للحفاظ على استمراريته وبقائه، وهذه الصراعات تمتد إلى الداخل السوري، حيث أن كل طرف يرى في مستقبل سوريا فرصة لتعزيز نفوذه أو تهديد خصومه، ومن هنا، فإن أي مشروع سياسي جديد سيكون عرضة لضغوط مختلفة، سواء من خلال العقوبات الاقتصادية، أو من خلال الدعم غير المباشر لمعارضيه، أو حتى عبر التدخل العسكري إذا رأت بعض الدول أن بقاءه يهدد مصالحها الاستراتيجية (Christou, 2025).

يبدو أن مستقبل الديمقراطية في سوريا لا يمكن أن يكون مجرد قرار داخلي تتخذه الهيئة أو أي جهة أخرى، بل هو مرتبط بشبكة من العوامل الداخلية والخارجية التي تجعل أي تحول سياسي مشروطاً بإيجاد حلول لهذه التحديات، فداخلياً سيكون على الهيئة التعامل مع الفصائل الأخرى والمجتمع السوري بمرونة أكبر، وتقديم نموذج حكم يستوعب التنوع السياسي والاجتماعي، وخارجياً سيكون عليها أن توازن بين التفاعل مع القوى الإقليمية والدولية دون التفريط في استقلالية القرار السياسي السوري، هذه المعادلة ليست سهلة، لكنها ضرورية لضمان ألا يتحول التحرير العسكري إلى مجرد انتقال من حكم استبدادي إلى آخر، بل يكون مقدمة لبناء نظام سياسي أكثر استقراراً وقابلية للاستمرار.

مما سبق يعتمد نجاح الإصلاح على بناء الثقة بين مختلف الأعراق والطوائف، وتطبيق اتفاقيات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وتأهيل الجيش والشرطة مهنيًا، وسيكون الدعم الدولي، بما في ذلك التدريب الفني وتمويل عمليات التسريح، أمرًا بالغ الأهمية، كما يجب إقناع الجهات الفاعلة الإقليمية بتقليص التدخلات بالوكالة لإفساح المجال لتحقيق الاستقرار، وبدون استراتيجية مستدامة وشاملة، فإن سوريا تخاطر بالانزلاق إلى دورة جديدة من العنف المجزأ، مما يعوق التحول السياسي وإعادة الإعمار، وهناك عدة تحديات على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي في سوريا تجعل القائمين على الأمر يتمهلون في ما يخص الفترة الانتقالية، ويركزون على خيارات جيدة لإدارة المرحلة الانتقالية ومنها:

- تشجيع الشركات ورؤوس الأموال الوطنية التي غادرت سورية على العودة التدريجية، وتقديم التسهيلات للمبادرين السوريين للعودة والعمل في وطنهم.
 - تحتاج السلطات الجديدة إلى تحييد أي تهديدات يمكن أن تمثلها قوى النظام السابق وفلوله.
 - بناء أجهزة أمنية على أسس جديدة، جوهرها الصالح العام، واحترام حقوق الانسان، وحماية المجتمع، وصيانة الحقوق الفردية، وحق الملكية، وتحقيق العدالة.
 - تواجه السلطات السورية الجديدة تحديات جسيمة في محاولتها رفع العقوبات الدولية.
 - تحدي بناء العلاقات مع المحيطين الإقليمي والدولي.
- 5- الخاتمة:

تقف سوريا عند مفترق طرق، فبينما أتاح سقوط نظام بشار الأسد عام 2024 تشكيل حكومة انتقالية وفرصة للتجديد، تواجه سوريا تحديات سياسية واقتصادية وأمنية، ويحدد الإعلان الدستوري لعام 2025 أجندة إصلاحية طموحة، وسيكون تنفيذها أساسيًا لاستعادة الشرعية والثقة، ولا بد أن تعزز العملية الانتقالية عمليات سياسية شاملة، وعدالة انتقالية ذات مصداقية، وإطار انتخابي شفاف، وسيطلب التعافي الاقتصادي جهود إعادة إعمار منسقة، وإعادة دمج إقليمي، ودعمًا خارجيًا كبيرًا، فبدون وضوح قانوني، ومؤسسات مستقرة، وتأييد سياسي من مختلف المجتمعات، سيتعثر الاستثمار والتعافي، على الصعيد الأمني ستكون جهود خفض التصعيد، ومبادرات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وبناء هياكل قيادة وطنية موحدة، عوامل حاسمة لمنع الانقسام، وسيستمر انخراط الأطراف الإقليمية الفاعلة من خلال التنافس والتعاون في تشكيل مسار سوريا، ويجب على دول الخليج وتركيا والقوى الأوروبية تنسيق جهودها وتجنب التنافسات الصفريّة، وسيكون التعاون متعدد الأطراف البناء ضروريًا لضمان استدامة اندماج سوريا في النظم الإقليمية والعالمية واحترام السيادة الوطنية، وستحدد السنوات المقبلة ما إذا كانت سوريا قادرة على الانتقال من الصراع إلى التعايش، ومن الانقسام إلى الوحدة، إن الوعد بعقد سياسي واجتماعي جديد قائم، لكن تحقيقه يتطلب تنازلات، وصمودًا، ورؤية شاملة بقيادة محلية ملتزمة ودعم دولي حقيقي، قد تحقق سوريا أملها في سلام عادل ودائم.

6- النتائج: خلصت الدراسة الى النتائج التالية:

- كانت العملية الرئيسية خلال الفترة الانتقالية هي إصدار إعلان دستوري يهدف إلى إرساء الإطار القانوني للحكومة الانتقالية والهيئة التشريعية، وشكلت لجنة منفصلة لصياغة الوثيقة، التي وقعها الرئيس السوري أحمد الشرع عام 2025، وأثار الإعلان انتقادات لمنح الرئيس صلاحيات واسعة، فهو يُلغي دور رئيس الوزراء، ويُركّز السلطة التنفيذية في يد الرئاسة، ويُجرد البرلمان من أي صلاحيات رقابية ذات معنى، مما يُنشئ فعليًا نظامًا رئاسيًا صارمًا.
 - لا يزال الأمن التحدي الأكثر إلحاحًا وتقلبًا الذي تواجهه سوريا، وإن تصاعد العنف وانعدام القانون وانتهاكات حقوق الإنسان يعكس نقصًا في القدرات والكوادر، والفشل في إرساء هيكل قيادة موحد وتطبيق المساءلة، وإن بناء قوة أمنية منضبطة أمر أساسي، وهذا يعني تفكيك الفصائل المسلحة المتنافسة، وإنهاء الإفلات من العقاب، وضمان الرقابة المدنية، وإطلاق عملية عدالة انتقالية ذات مصداقية لمعالجة انتهاكات الماضي وتمكين المصالحة الوطنية.
 - يتوقف نجاح العملية الانتقالية على ما إذا كان السوريون يرون تحسنًا حقيقيًا وملموًا في حياتهم اليومية، فبدون تقدم ميداني، سيزداد الإحباط، وتعمق الانقسامات، ويزداد خطر تجدد الاضطرابات.
 - أن المرحلة الانتقالية تتطلب توافقًا وطنيًا واسعًا يضمن إشراك كافة القوى السياسية والاجتماعية، بما في ذلك المعارضة والمجتمع المدني، لضمان انتقال مستقر وديمقراطي.
- 7- التوصيات: في ضوء نتائج الدراسة فأنها توصي بما يلي :

- تتطلب المرحلة الانتقالية في سوريا بعد عام 2024 تحقيق اندماج اجتماعي يعزز الوحدة الوطنية ويعيد ترميم النسيج الاجتماعي الذي تعرض للتفكك خلال سنوات الأزمة السورية، لضمان استقرار سوريا في ظل تنوع الثقافات والهويات الناتجة عن النزوح الداخلي واللجوء إلى دول متعددة.
- ضرورة وضع سياسات اقتصادية تضمن العدالة الاجتماعية وتخفيف الفجوات الطبقية.
- ضرورة وضع خارطة طريق سياسية واضحة تضمن مشاركة جميع الأطراف السورية في رسم مستقبل سوريا، مع التأكيد على أن أي حل سياسي يجب أن يكون شاملاً، يشرك كافة القوى السياسية، بما في ذلك المعارضة والمجتمع المدني، لضمان أن يكون الحل مستدامًا ومقبولاً من جميع الأطراف.
- تمثل المرحلة الانتقالية فرصة لإرساء أسس نظام سياسي يتجاوز الاستبداد ويمنع نشوء الفساد مستقبلاً، بالاستناد إلى الحكم الرشيد والمشاركة الشعبية واحترام حقوق المواطن ومبادئ المواطنة.
- أن تحقيق التحول الديمقراطي المستدام يتطلب إعادة صياغة العلاقات الداخلية والدولية في الأزمة السورية، وفقاً لرؤية وطنية شاملة تهدف إلى بناء الثقة بين مختلف مكونات الشعب السوري عبر الحوار الوطني وإطلاق مبادرات شاملة تجمع كافة الأطراف دون أي استثناء.

المصادر والمراجع

باللغة العربية:

البقيعي، حسام (2025). تشابكات المتنافسين: هل تطيح أهداف القوى الدولية في السويداء بالشرع؟، مركز ربح للدراسات الاستراتيجية.
سعدى، محمد وسعدى، رشيد (2015). محنة الانتقال الديمقراطي العربي: وعود الثورة، قلق المسارات ومعايير الأمل، فصل من كتاب "أطوار التاريخ الانتقالي: مآل الثورات العربية"، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
شعبان، نوار (2025). استراتيجيات الأمن في سورية بعد الأسد (الساحل والوسط السوري نموذجاً)، دمشق: المركز العربي لدراسات سورية المعاصرة.
غى هرميه (2005). معجم علم السياسة والمؤسسات السياسية، ترجمة: هيثم اللمع، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
المركز السوري لحقوق الإنسان (2025). مع تواصل عمليات التوثيق حصيلة مقتل السويدياء ترتفع إلى 1677 بينهم 453 مدني أعدموا ميدانياً، دمشق.
مركز العدالة والمساءلة السوري (2025) إعلان دستوري إشكالي، دمشق.
المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (2025). الإعلان الدستوري في سورية وتحديات المرحلة الانتقالية، الدوحة.

المقالات:

إبراهيم، حسنين (2013) الانتقال الديمقراطي، متاح على الرابط: cutt.us/KcyTI.
أحمد، جمال، وعلاء الدين، محمد. (2025). الرئيس السوري المؤقت يوقع اتفاقاً مع قوات سوريا الديمقراطية (قسد) بقيادة الأكراد لدمج القوات. متاح على الرابط: www.reuters.com/world.
أحمد، خميس وحمود، حسناء (2019) التحول إلى الديمقراطية: المعوقات وعملية الانتقال إلى النظام الديمقراطي في العالم العربي، متاح على الرابط: cutt.us/N4Pn6.
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2023). خمسة أسباب تجعل المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة مهمة للتنمى الاقتصادي والتنمية الاجتماعية في سوريا متاح على الرابط: www.undp.org.
البنك الدولي (2024). مرصد الاقتصاد السوري، ربيع 2024: الصراع والأزمات وانهايار رفاه الأسر، متاح على الرابط: documents.worldbank.org.
البنك الدولي (2025). نمو الناتج المحلي الإجمالي، متاح على الرابط: data.worldbank.org.
تايمز أوف (2025)، أفادت تقارير بأن الحكومة السورية توصلت إلى اتفاق لدمج محافظة الدزيرة الجنوبية بشكل كامل، متاح على الرابط: www.timesofisrael.com.
حكومة كندا. (2025). خلفية: كندا تعلن عن تدابير ودعم للشعب السوري، متاح على الرابط: www.canada.ca.
رمو، حسن (2024). سقوط نظام حزب البعث سوريا تبدأ مرحلة جديدة، وكالة هاوار للأبناء، 10 كانون الثاني 2024.
رويترز (2025)، جماعة سورية بقيادة كردية ترفض الإطار الدستوري الجديد للسلطات الإسلامية، متاح على الرابط: www.reuters.com.
سبتي، فيديل (2025). السلم الأهلي في لبنان والعراق وسوريا بين المفاهيم والوقائع، انبندنت عربية، بتاريخ 23 آذار 2025.
ستراتيجيكس (2024). سيناريوهات الدولة ونظام الحكم في سوريا ما بعد الأسد، متاح على الرابط strategiecs.com/ar.
سوريا الغد (2025). سوريا 2025: هل تقود الطائفية البلاد نحو انفجار جديد؟، بتاريخ 2025/10/12.
الشرق الأوسط (2024). لماذا تستمر المواجهات بين قسد والعشائر العربية بريف دير الزور الشرقي، بتاريخ 22 فبراير 2024.
طه، شريف (2019). الانتقال الديمقراطي: الأسس والآليات، متاح على الرابط cutt.us/4UT7T.
عبد الغني، فضل (2025). دعوة لتصحيح مسار الانتقال السياسي في سوريا عبر تعزيز الجهة الداخلية، متاح على الرابط snhr.org/arabic.
العلي، عماد (2025). الانتقال السياسي في سورية: بناء الدولة وإصلاح المؤسسة السياسية، تحديات وآفاق، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 13 (72)، 52-70.
المفوضية الأوروبية. (2025). الاتحاد الأوروبي يحشد الدعم الدولي لعملية الانتقال في سوريا والمنطقة، بجمع 5.8 مليار يورو، متاح على الرابط ec.europa.eu.
وزارة الخارجية الإماراتية (2025). عبد الله بن زايد وزير الخارجية السوري يبحثان تعزيز العلاقات، متاح على الرابط www.mofa.gov.ae.

وزارة الخارجية الأمريكية (2023). مكتب الحريات الدينية الدولية تقرير 2023 حول الحريات الدينية الدولية: سوريا، متاح على الرابط

www.state.gov/reports

وزارة الخزانة الأمريكية (2025). تصدر تخفيًا إضافيًا للعقوبات على الشعب السوري، متاح على الرابط home.treasury.gov

وكالة أسوشيتد برس (2025). تركيا تعلن مقتل 26 من عناصر حزب العمال الكردستاني في عمليات عسكرية رغم جهود السلام، متاح على الرابط

apnews.com/article

وكالة الأنباء العربية السورية (سانا) (2025)، رئاسة الجمهورية، متاح على الرابط sana.sy

زيك، عصام (2025). فرنسا وسياسة الانتداب، من تقسيم سوريا إلى إرث الانقسامات خلال الحرب العالمية الأولى، سطور، بتاريخ 7 نيسان 2025.

المراجع باللغة الأجنبية:

Books :

Csag (2025). The Ongoing Crisis in Southern Syria (2025): **Sectarian Tensions, Political Fragmentation, and International Intervention**, Near East South Asia.

Drevon J. and Haenni, P. (2021). How Global Jihad Relocalises and Where it Leads: The Case of HTS, Robert Schuman Centre for Advanced Studies Research Paper no. RSCAS, (8).

Hamdach, W (2025). **The Fall of Bashar al-Assad: Winners, Losers, and Challenges Ahead**

Hanci, F (2024). **Change in Strategic Culture of Violent Non-State Actors: The Case of HTS in Syria**, Master's thesis, Marmara Universitesi Turkey.

Lerner, D (1958). **The Passing of Traditional Society: Modernizing the Middle East**, Glencoe, IL: The Free Press.

Levitt, M. (2024). **Hezbollah: The Global Footprint of Lebanon's Party of God**, Georgetown University Press.

Moore, E. (2022). **FPI Bulletin: The Danger of Ignoring Al-Qaeda in Syria**, Foreign Policy Initiative.

Rabinovich, I and Valensi, C (2021). **Syrian Requiem: The Civil War and Its Aftermath**, Princeton University Press.

Sinem, A, Muriel, A, Hamidreza, A, Margarete, K & Guido, S (2025). **The political transition in Syria: Regional and international interests**, SWP Comments 11/2025, Stiftung Wissenschaft und Politik (SWP), German Institute for International and Security Affairs

Articles :

Abu Rumman, M (2025). The Brotherhood and Al-Sharaa: tactical calm" and a postponed clash, al-Arabi al-Jadid, May 25, 2025.

Al-Kassimi, K. (2021). The Legal Principles of Bethlehem & Operation Timber Sycamore: The 'Islamist Winter' Pre-emptively Targets 'Arab Life', **Hiring 'Arab Barbarians, Laws**, 10 (3), 60-82.

Al-Sharaa, A (2025). Dismisses 67 Judges Linked to Assad-Era Terrorism Court, June 14, 2025, <https://963media.com>.

Anzalone, C. (2016): The Multiple Faces of Jabhat al-Nusra/Jabhat Fath al-Sham in Syria's Civil War, **Insight Turkey**, 18 (2), 41-50.

Apter, D (1991). Institutionalism Reconsidered, **International Social Science Journal**, 43 (3), 461-472.

Bahah, M. (2025). Defending the Druze: Israel's Pretext for Dividing the New Syria. www.newarab.com

Berti, B. (2015). The Syrian Refugee Crisis: Regional and Human Security Implications, **Strategic Assessment**, 17 (4), 41-53.

BRIEF: (2025). The Jaramana & Ashrafiyat Sahnaya crisis, Etana Syria, May 4, 2025. etanasyria.org.

Christou, W. (2025). More than 1,000 killed in two days of clashes in Syria, according to war monitor. The Guardian. www.theguardian.com.

Ezzeddine, N (2025). Sectarian Tensions and Israeli Strategy In Southern Syria, ACLED, July 18, 2025.

Flake, A. (2025). Sectarian Divisions in Syria. Statista Daily Data, www.statista.com.

Hopenko, D. (2025). Germany reopens its embassy in Syria after a 13-year closure. <https://www.dw.com/en>

Ismail, A (2025). Minute To Leave: Syria's Alawites evicted from private homes at gunpoint, Reuters, April 30, 2025.

Kozol-Wright, A. (2025). Rebuilding Syria's Economy: Will Stability Return After the War? <https://www.aljazeera.com>

Martín, M. (2017). La Estrategia del Daesh a Través de su Revista Dabiq, **IEEE Bulletin**, 7 (2017), 338-353.

Onder, H. (2021). A Decade of War in Syria: The Economic Side. thedocs.worldbank.org.

Rossi, A. (2025). As Trump Cuts Aid, EU Leaders Lay Out Plans to Contain ISIS-Linked Camps. www.politico.eu.

Salon, H. (2025). France and Germany will judge the new Syrian regime "by its actions. Le Monde. www.lemonde.fr.

Sethuraman, M. (2020). ISIS Post Baghdadi: Will There Be Another Caliphate in 2020?, **NIAS Quarterly on Contemporary World Affairs**, 2 (1), 1-8.

Geopolitical Implications and Challenges of the Transitional Phase in Syria after the Fall of the Assad Regime (2024): An Analytical Study

Dr. Awwad Bshara Alswailmin

Political Science, PhD graduate from Mutah University, Karak, Jordan

Email: awaadalswalmeen@gmail.com

Ricieved	Accepted	Puplished
15/10/2025	25/11/2025	31/12/2025

DOI:

Alswailmin, Awwad (2025). *Geopolitical Implications and Challenges of the Transitional Phase in Syria after the Fall of the Assad Regime (2024): An Analytical Study*, Journal of Political Science and Law, Volum11, N(46)

Abstract

This study aimed to identify the reasons that led to the fall of the Syrian regime, analyze the nature of Hayat Tahrir al-Sham's role in its collapse in 2024, highlight the geopolitical repercussions, and analyze the transitional phase in Syria after 2024. The study adopted a systems analysis approach and an institutional approach to achieve its objectives. It was based on the following hypothesis: Hayat Tahrir al-Sham played a prominent role in the fall of Bashar al-Assad's regime in Syria in 2024, which had geopolitical repercussions for Syria and the countries of the region, given the multiplicity of actors and the complex web of interests among the forces operating within the Syrian regime. The study concluded that the success of the transitional phase depends on the new administration's ability to represent all components of Syrian society in the political process, considering the ethnic and religious diversity and the multiplicity of local and international actors in Syria. The form of government and the new Syrian state will be affected by several factors, the most important of which is the policy of Hayat Tahrir al-Sham as the de facto ruling party. Based on its findings, the study recommends that the new Syrian government should be fully responsible for managing Syria's resources and wealth, especially oil and gas. Phosphate, to ensure the provision of the necessary resources to support the reconstruction program and to provide state employees with appropriate wages, and the international community is required to play its role in supporting the Syrian people to achieve a comprehensive political transition. This support must be based on respect for Syria's sovereignty, while providing the capabilities and resources required for reconstruction and strengthening state institutions on strong and sustainable foundations. The study recommends that regional actors (Turkey and the Gulf States) support political stability in Syria, as this contributes to achieving stability in the Middle East region.

Keywords: Geopolitical implications, challenges, transition, Syria.

التداعيات الجيوسياسية وتحديات المرحلة الانتقالية في سوريا

بعد سقوط نظام الأسد (2024) دراسة تحليلية

الدكتور عواد بشارة السويلمي

علوم سياسية، خريج دكتوراه جامعة مؤتة، الكرك، الأردن

Email: awaadalswalmeen@gmail.com

تاريخ النشر	تاريخ القبول	تاريخ الاستلام
2025/12/31	2025/11/25	2025/10/15
DOI:		

للاقتباس: السويلمي، عواد (2025). التداعيات الجيوسياسية وتحديات المرحلة الانتقالية في سوريا بعد سقوط نظام الأسد (2024) دراسة تحليلية، مجلة العلوم السياسية والقانون، المجلد 11، (العدد 46)

الملخص

هدفت الدراسة لبيان الأسباب التي أدت لسقوط النظام السوري، وتحليل طبيعة دور هيئة تحرير الشام في سقوطه في عام 2024، وتسليط الضوء على التداعيات الجيوسياسية، وتحليل المرحلة الانتقالية في سوريا بعد عام 2024، واعتمدت الدراسة على منهج تحليل النظم، والمنهج المؤسسي في تحقيق أهدافها، و انطلقت الدراسة من الفرضية التالية: برز دور هيئة تحرير الشام في سقوط نظام بشار الأسد في سوريا عام 2024، مما كان له تداعيات جيوسياسية على سوريا ودول الإقليم، في ضوء تعدد الفاعلين وتشابك المصالح بين القوى الفاعلة في النظام السوري، وتوصلت الدراسة إلى أن نجاح المرحلة الانتقالية مرهون بقدرة الإدارة الجديدة على تمثيل جميع مكونات المجتمع السوري في العملية السياسية" في ضوء التنوع العرقي والديني وتعدد الفاعلين المحليين والدوليين في سوريا، وستتأثر مسألة شكل الحكم والدولة السورية الجديدة بعدة عوامل، أهمها سياسة هيئة تحرير الشام باعتبارها الحزب الحاكم الفعلي، بناء على ما توصلت له الدراسة من نتائج فإنها توصي بأنه ينبغي أن تكون الحكومة السورية الجديدة مسؤولة بشكل كامل عن إدارة مقدرات وثروات سوريا، وخاصة النفط، الغاز، والفوسفات، لضمان توفير الموارد اللازمة لدعم برنامج إعادة الإعمار ولمنح موظفي الدولة أجوراً تليق بهم، والمجتمع الدولي مطالب بالقيام بدوره في دعم الشعب السوري لتحقيق انتقال سياسي شامل، ويجب أن يكون هذا الدعم قائماً على احترام سيادة سوريا مع توفير الإمكانات والموارد المطلوبة لإعادة الإعمار وتعزيز مؤسسات الدولة على أسس قوية ومستدامة، وتوصي الدراسة بقيام الفاعلين الإقليميين (تركيا ودول الخليج) بدعم الاستقرار السياسي في سوريا لأن ذلك يساهم في تحقيق الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط.

الكلمات المفتاحية: التداعيات الجيوسياسية، التحديات، المرحلة الانتقالية، سوريا.

1. المقدمة:

تجاوزت تداعيات الأزمة السورية منذ عام 2011 حدودها وحدود الإقليم، فتحوّلت الاحتجاجات السورية التي انطلقت في آذار 2011 إلى حرب أهلية عنيفة ذات طابع طائفي، أدى إلى نزاع مسلح بين النظام والمعارضة، وفجوة وانقسام في المجتمع الدولي، ويتضح ذلك عندما دعمت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي ودول الخليج العربي المعارضة ضد النظام السوري، فيما دعمت كل من الصين وروسيا الوقوف مع النظام السوري "بشار الأسد"، وكذلك فعلت إيران التي دعم النظام السوري السابق مادياً ومعنوياً، ففي آذار 2011 استلهم تلاميذ المدارس السورية في جنوب درعا احتجاجاتهم المؤيدة للديمقراطية من الربيع العربي، فرسموا شعارات معادية للنظام على جدار مدرستهم، وتم إلقاء القبض عليهم واحتجزوا لأيام وتعرضوا للتعذيب، مما أثار الاحتجاجات في سوريا التي طالبت بالإفراج عنهم، وسرعان ما انتشرت المظاهرات السلمية في جميع أنحاء سوريا، مطالبة بالحرية والكرامة وإنهاء نظام الرئيس السوري السابق بشار الأسد، ومع تطور المظاهرات بسرعة، زاد النظام السوري حملته العسكرية على المتظاهرين، وتصاعدت إلى صراع مسلح، وقد سادت الاعتقالات التعسفية والاحتجاز والتعذيب والقتل خارج نطاق القضاء والاختفاء القسري والمراقبة الجماعية خلال حكم الرئيس السوري السابق بشار الأسد.

وقد قام النظام السوري السابق خلال الفترة (2011-2021) بقتل ما يقارب من (306,887) مدنيًا، بينهم (27,126) طفلاً، كما أخفى عمداً مصير وأماكن وجود الأشخاص المختفين قسراً، حيث تشير التقديرات إلى أن العدد يتجاوز (150) ألف شخص، ونتيجة للأحداث التي شهدتها سوريا فر أكثر من (6.8) مليون شخص من سوريا منذ عام 2012، ولا يزال (7.2) مليون سوري نازحين داخليًا، ومع استمرار الصراع تدهورت الأوضاع الإنسانية في سوريا، ومنع النظام السوري السابق بشكل منهجي تدفق المساعدات الإنسانية إلى ملايين السوريين، وبحلول آذار 2024 أصبح حوالي (70%) من السكان السوريين في حاجة ماسة إلى المساعدات الإنسانية، ويعيش حوالي (90%) منهم تحت خط الفقر (New York, 2025)، مما أسهم بشكل مباشر في سقوط نظام الرئيس السوري بشار الأسد، ففي 8 كانون الأول 2024، بعد ثلاثة عشر عاماً من الصراع مع قوى المعارضة السورية، وبعد (24) عاماً من احتكار بشار الأسد للسلطة، فمنذ بدء هيئة تحرير الشام وفصائل المعارضة السورية المتحالفة معها مسار الخروج من إدلب نحو حلب في 27 تشرين الثاني 2024، بدأ أن تغييرات فعلية قد تشهدها معادلة التوازن العسكرية بينها وبين النظام السوري، فالسقوط السريع لقوات نظام الأسد يعكس تخطيطاً عسكرياً تم إعداده بدقة عالية من قبل المعارضة المسلحة، ومع إعلان سقوط نظام الرئيس السابق بشار الأسد دخلت سوريا مرحلة جديدة قد تكون محورية في تاريخها المعاصر، وإن مسار سوريا في مرحلة ما بعد النظام السابق (بشار الأسد) يشير إلى أنها دولة في مرحلة انتقالية، وتسعى بنشاط إلى إعادة تحديد مكانتها في العالم، وإن إدانتها العلنية لإيران، وإلغاء العقود الروسية، ومبادراتها الدبلوماسية المتجددة للغرب، كلها تشير إلى الرغبة في تجاوز التشابكات الجيوسياسية السابقة لنظام بشار الأسد، وتحاول الإدارة الجديدة الدخول في تاريخ سوريا السياسي المعاصر، التي ستظهر فيه ملامح التغيير تجاه علاقات سوريا الخارجية مع تركيزها على البعد العربي والغربي، وتعزيز المصالحة الوطنية لدعم الاستقرار في سوريا.

1-1 مشكلة الدراسة: تتمثل مشكلة الدراسة في تحديد الأسباب البنيوية والسياسية التي قادت إلى انهيار النظام السوري، واستكشاف التداعيات الجيوسياسية الناتجة عن هذا التحول، مما يثير تساؤلات حول الأسباب التي أدت إلى إسقاط النظام بسرعة؟ وطبيعة التداعيات الجيوسياسية للتغيير في النظام على الدولة السورية.

2-1 أهمية الدراسة: تبرز أهمية الدراسة من الجانبين العلمي والعمل، على النحو الآتي:

— الأهمية العلمية: تبرز الأهمية العلمية للدراسة في محاولتها إثراء المكتبة العربية بدراسة متعمقة حول الأسباب التي أدت إلى سقوط النظام السوري، والتداعيات الجيوسياسية، والمرحلة الانتقالية في سوريا بعد عام 2024، وتكمن أهمية الدراسة في محاولتها الإضافة لما سبقها من دراسات على الصعيدين العلمي والعمل التي سلطت الضوء على تطورات الصراع في سوريا منذ عام 2011.

— الأهمية العملية: تبرز الأهمية التطبيقية للدراسة من خلال بيان التداعيات الجيوسياسية، والمرحلة الانتقالية في سوريا بعد سقوط نظام بشار الأسد، مما قد يساهم في الوصول إلى تحليل المحددات التي تواجه الدولة السورية بعد سقوط نظام بشار الأسد.

3-1 أهداف الدراسة: تهدف الدراسة لتحليل طبيعة دور هيئة تحرير الشام في التغيرات السياسية في سوريا، والتداعيات الجيوسياسية لعملية التغيير، للوصول إلى تحليل مراحل وتحديات المرحلة الانتقالية في سوريا بعد عام 2024.

4-1 أسئلة الدراسة: تسعى الدراسة للإجابة عن التساؤلات التالية:

— ما أهم الأسباب التي أدت إلى سقوط نظام بشار الأسد في سوريا عام 2024؟

— ما طبيعة دور هيئة تحرير الشام في سقوط النظام السوري عام 2024؟

— ما أهم التداعيات الجيوسياسية لسقوط النظام السوري عام 2024؟

— ما واقع المرحلة الانتقالية في سوريا بعد سقوط نظام بشار الأسد في سوريا عام 2024؟

5-1 فرضية الدراسة: تنطلق الدراسة من الفرضية التالية: برز دور هيئة تحرير الشام في سقوط نظام بشار الأسد في سوريا عام 2024، مما كان له تداعيات جيوسياسية على سوريا ودول الإقليم، في ضوء تعدد الفاعلين وتشابك المصالح بين القوى الفاعلة في النظام السوري.

6-1 مصطلحات الدراسة:

— الدولة: تعرف على أنها: "ظاهرة سياسية وقانونية، تعني جماعة من الناس يقطنون رقعة جغرافية معينة بصفة دائمة ومستقرة، ويخضعون لنظام سياسي، وهذا ما يطلق عليه اصطلاحاً تعبير سيادة الدولة داخلياً وخارجياً" (العتار، 1966: 124).

— بناء الدولة: هي عملية متمثلة في إعادة تأسيس وتقوية الهياكل والأبنية العامة داخل إقليم معين، بشكل يمكن هذه الأبنية من القدرة على تحقيق التنمية، ويقع في قلب تلك العملية بناء سلطة ذات سيادة تتمتع بالحق في احتكار الاستخدام المشروع للقوة المادية، وتعتبر عن السلطة الجماعية، عبر نهجين في العملية: يتمثل الأول في النهج الخارجي فهو عملية البناء من أعلى

إلى أسفل بالتركيز على النخب السياسية فقط، فيما يتمثل النهج الثاني في البناء من أسفل إلى أعلى بالتركيز على المجتمع المدني فقط، لذلك يجب اشتغال هذه العملية على أبعاد مؤسسية وثقافية إلى جانب التركيز على القبول الداخلي للعملية وشرعنة المؤسسات الجديدة عبر النهج الداخلي (فرحات، 2015: 34).

— **الانتقال السياسي:** عملية سياسية وقانونية متدرجة، يمكن أن تمتد سنوات، وتتوج بانتخاب هيئات دستورية وبرلمانية تمثل الإرادة الشعبية في لحظة ما، وهيئات تنفيذية تمتلك سلطات سيادية محددة بنص الدستور، وتتبع المرحلة الانتقالية بمرحلة تسمى مرحلة تعزيز الديمقراطية، هدفها ضمان متانة البناء الديمقراطي الوليد، وسد الفجوات التي يمكن أن يعود منها الاستبداد، ولا يمكن القول برسوخ الديمقراطية إلا بعد تكرار الانتخابات وتداول السلطة بفواصل زمنية محددة، والوصول إلى مؤسسات ديمقراطية لها تقليد واضح ومعروف (هلال، 2019).

7-1 منهجية الدراسة: اعتمدت الدراسة على المناهج التالية:

منهج تحليل النظم: يعتمد هذا المنهج على مفهوم النظام كوحدة أساسية في تحليل حركة النظام السياسي وتفاعلاته، مع التأكيد على طبيعة التفاعل بين النظام والبيئة التي يعمل فيها النظام، ويعد دافيد استون رائد التحليل النظمي للحياة السياسية، على أساس أن الوظيفة الأساسية للنظام هي التوزيع السلطوي للقيم في المجتمع، ويعتمد نموذج استون في تحليله لوظيفة النظام السياسي عناصر أساسية أهمها: المدخلات وهي مجموعة من المطالب والضغوط والتأثيرات الداخلية والخارجية التي يتعرض لها النظام السياسي وتدفعه إلى اتخاذ قرارات وأفعال معينة، وعملية التحويل وهي عملية استيعاب المطالب في هياكل النظام التشريعية والتنفيذية، والمخرجات وهي مدى استجابة النظام لمجموعة المطالب وتكون على شكل سياسات وقرارات، وقد تكون هذه الاستجابة إيجابية أو رمزية أو سلبية، والتغذية الراجعة وهي ردود الأفعال تجاه القرارات والسياسات التي اتخذها النظام في إطار بيئته الداخلية والخارجية، والتي تساعد صانع القرار على تقويم مساراته وقراراته وسياساته الداخلية والخارجية، من خلال قياس مدى المساندة أو التأييد لتلك الممارسات، وهي ضرورة لبقاء النظام، وتم تحليل النظام السوري من خلال منهج تحليل النظم من خلال فحص كيفية تفاعل أجزاء النظام مع بعضها البعض، بما في ذلك التماسك الداخلي لمجموعات النظام، ومواقف الأقليات والشرائح المختلفة من السكان، ودور المجموعات الاقتصادية المؤثرة، أما تغيير النظام في سوريا فيشير إلى سقوط نظام بشار الأسد في كانون الأول عام 2024 وهجوم المعارضة الذي قاده هيئة تحرير الشام، وتبعات ذلك من تشكيل حكومة انتقالية جديدة بقيادة أحمد الشرع، ويساعد منهج تحليل النظم وتطبيقاته على النظام السوري في بيان الأسباب التي أدت إلى سقوط نظام بشار الأسد في سوريا عام 2024، ومنها:

— **تحديد بنية النظام الداخلي:** تحليل تماسك المجموعات الداعمة للنظام، مثل الطائفة العلوية وبعض النخب العسكرية والسياسية والاقتصادية.

— **فهم ديناميكيات التحالفات:** دراسة شروط التفاف أو انفصال الأقليات والسكان السنة والطبقات الوسطى عن النظام، بالإضافة إلى فهم علاقات النظام مع قوى خارجية مثل إيران وروسيا.

- تحديد أدوات السيطرة: تقييم الأدوات التي يعتمد عليها النظام في الحفاظ على سيطرته، بما في ذلك القوة، والترهيب، والمصالح المادية، والخوف من البدائل، والاعتماد على الطائفية كأداة للسيطرة.
- تحليل الاقتصاد السياسي: فحص دور النخب الاقتصادية وكيفية عمل النظام على استمرار الموارد المالية من خلال توزيع النفوذ الاقتصادي عليها.

المنهج المؤسسي: يركز المنهج على دراسة المؤسسات السياسية من حيث هيكلها وطريقة عملها والقواعد التي تنظمها وأبعادها القانونية، ويهتم المنهج بالجوانب الشكلية للظاهرة السياسية، أي الجوانب المعروفة مسبقاً، التي قد لا تكون هي السبب الأساس في حدوث الظواهر أو تطورها، ويساعد المنهج في فهم الأسس والقواعد التي تنطلق منها الحركة السياسية، ويساعد كذلك في فهم أسس تلك الحركة ومدى شرعيتها، إذ إن محاولة فهم أو تفسير قرار سياسي معين في دولة معينة يستلزم بداية فهم المؤسسة أو المؤسسات التي تصنع القرار أو تشارك فيه، من حيث تقديم المعلومات واقتراح البدائل وغيرها، كذلك يستوجب لفهم القرار أن يفهم من الذي اتخذ القرار، وموقعه في إطار البنية القانونية للدولة (الجبالي، يوسف، رحال، 2014: 110-111)، المنهج المؤسسي يشمل التغييرات الجذرية في المناهج السورية بعد انهيار النظام السابق، حيث تم التركيز على حذف مواد تمجد النظام، واستبدال الرموز السابقة بعلم الثورة السورية، وإعادة صياغة بعض المحتويات لتعكس قيم جديدة. يأتي هذا التغيير في محاولة لإعادة بناء الهوية التعليمية وتجاوز الآثار الأيديولوجية للنظام السابق. لكن هذه التعديلات أثارت جدلاً واسعاً في المجتمع السوري، حيث يخشى البعض من تعزيز الطائفية والتهميش الثقافي، ويدعو آخرون إلى إشراك المزيد من الخبراء لضمان حيادية المناهج. تتأثر المناهج الدراسية بشكل كبير بالتحويلات السياسية في سوريا، حيث يسعى كل نظام سياسي إلى فرض رؤيته الخاصة على التعليم، وقد أدى تغيير المناهج إلى جدل حول هوية الدولة السورية المستقبلية، ودور التعليم في بناء مجتمع موحد ومتجانس، ويساعد المنهج في بيان دور هيئة تحرير الشام في سقوط نظام بشار الأسد في سوريا عام 2024، وبيان أهم التداعيات الجيوسياسية لسقوط نظام بشار الأسد في سوريا عام 2024.

2. الإطار النظري:

نظرية "الدولة الهشة" تصف الدولة التي لا تستطيع تلبية احتياجات مواطنيها الأساسية وتفتقر إلى القدرة على أداء وظائفها الأساسية مثل الأمن والخدمات العامة، وتتميز الدول الهشة بضعف الحكومة، والفساد، والعنف، والانهيار الاقتصادي، وتُقاس عادة بمؤشرات تظهر مدى تعرضها للخطر، مثل "مؤشر الدول الهشة"، هذا الوضع يمكن أن يؤدي إلى صراعات داخلية، وكوارث إنسانية، ويزيد من احتمالية انهيار الدولة، ومصطلح الدولة الهشة أو الرخوة هو المصطلح الذي وضعه عالم الاقتصاد السويدي جونار ميردل عام 1970، وهو يعبر عن الدولة التي تتمتع فيها النخبة بقوة تمكنها من فرض إرادتها على بقية طبقات المجتمع، وهذه النخبة لا تدين بالولاء للوطن بل لمصالحها فقط (العفيفي، 2014).

تُحلّل نظرية الدولة الهشة الواقع السوري من خلال اعتبار أن النظام لم يعد يستند إلى أركان الدولة التقليدية (الشرعية، الفعالية، الخدمات الأساسية) بل يعيش حالة من "الهشاشة" المدارة والمؤجلة، وتُظهر سوريا كدولة هشة تُدير وجودها من خلال استراتيجيات تهدف لإطالة عمرها السياسي عبر "التأجيل" لا "الحسم"، و"الطوارئ" لا "العقد السياسي"، مستفيدة من الصراعات الإقليمية والدولية، وتتميز هذه الهشاشة بانعدام الخدمات، وانتشار الفساد، واستنزاف الموارد

لصالح مجموعات أقوى من الدولة، وتآكل شرعية النظام وفقدان سيادته، مع بقاء الشرعية الدولية الشكلية لديه، ومن خصائص الدولة الهشة في سوريا ما يلي:

- **عدم الفعالية الوظيفية:** الدولة لم تعد قادرة على تقديم الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم للمواطنين، وتفتقر إلى ممارسة سلطتها بشكل فعلي على كامل أراضيها.
 - **تآكل الشرعية:** تآكل شرعية السلطة الحاكمة بسبب فقدان الثقة الشعبية والإقصاء السياسي، والاعتماد على القوة العسكرية والعنف لفرض سلطتها بدلاً من الشرعية القانونية أو الشعبية.
 - **الاعتماد على القوة الخارجية:** تعتمد شرعية النظام بقاءه على الدعم الخارجي والتدخلات الإقليمية والدولية، مما يجعلها أشبه بـ "مسرح دمى" تديره قوى خارجية.
 - **الفساد كمكون هيكلي:** الفساد ليس انحرفاً أخلاقياً فحسب، بل يصبح جزءاً من بنية الحكم لدولة هشة.
 - **تجاوز دور المؤسسات:** تصبح الأجهزة الأمنية والميليشيات الموالية للسلطة أقوى من المؤسسات الرسمية، مما يشكل تهديداً لاستقرار الدولة.
 - **التفكك الاجتماعي والسياسي:** تتفاقم الانقسامات الطائفية والإثنية والمناطقية، وتتفكك الهوية الوطنية، مما يضعف التماسك الاجتماعي.
- تعتمد مقارنة التنمية والتحديث السياسي لمواجهة أزمة بناء الدولة، على التغيرات التي تحدث في القيم والاتجاهات والنظم والبناءات بهدف إيجاد نظام سياسي متكامل وبناء دولة المؤسسات (الاقداحي، 2009: 265)، وإن مقومات الحداثة السياسية تحدد بترشيد السلطة، والتمايز الهيكلي، والمشاركة السياسية، فهذه المقومات بمثابة متغيرات لعملية بناء الدولة، والتي ترتبط بالعوامل التحديثية ومن أهمها (هايدي، 1985: 64-65):
- **بناء سلطة سياسية قوية واحدة تكون عامة، وتحل محل السلطات التقليدية والدينية والأسرية والعرقية.**
 - **تطوير الأبنية السياسية والفصل بين الوظائف السياسية، وتتضمن هذه العملية توزيعاً للموارد على أساس الإنجاز وليس المصالح الشخصية، وترتبط هذه العملية ببناء المؤسسات في الدولة.**
 - **توسيع المشاركة السياسية في المجتمعات التي تحترم مبدأ المساواة.**
- إن الجانب العلماني لبناء استقرار الدولة، يربط بين استقرار النظام وتكيفه واتباعه نموذج الديمقراطية الليبرالية التي تبرز صورتها في الديمقراطية "الأنجلو-ساكسونية"، وتتميز هذه الأنظمة بثقافة علمانية سياسية مستقرة تعبر عن هوية وطنية موحدة (فوكا، وبوضياف، 2008: 14)، أما النموذج الاتصالي لعملية بناء الدولة، فإنها عملية اتصالية مركزها مسألة بناء الثقة في تدفق المعلومات ونقلها من القمة إلى القاعدة والعكس، والدولة هي قرار ونظام ضبط يعتمد على تبادل الرسائل في الشؤون الداخلية والخارجية للدولة، وبرزت المؤسسات الجديدة بمدارسها الفكرية الثلاثة: (المؤسساتية التاريخية، المؤسساتية الاجتماعية، مؤسساتية الخيار العقلاني)، وهذه الاقترابات جاءت كرد فعل على المنظورات السلوكية، وكلها تهدف إلى شرح وتفسير الدور الذي تلعبه المؤسسات في المخرجات الاجتماعية والسياسية (Hall, Taylor, 2010: 5).

وضمن هذه الاقتربات يوجد اختلاف في التعاطي مع مشكلة اختيار الآليات المؤسساتية لعملية بناء الدولة، فمؤسسة الخيار العقلاني تعتبر هذه العملية على أنها عملية بناء خيارات من خلال القواعد (أعراف الخلاف والجدل)، أما المؤسساتية الاجتماعية لبناء الدولة فإن محوره هو بناء خيارات وحسابات المصلحة من خلال الإجراءات، الروتين والهيكل، والمؤسساتية التاريخية التي تدعو إلى بناء الخيارات، وتكوين الأهداف بواسطة القواعد، الأبنية، والأعراف والأفكار (Immergut, 1998: 18). وجاء منطق المؤسساتية الليبرالية الجديدة للتركيز على إنشاء وبناء قدرة مؤسسات الدولة وتوفير الظروف الملائمة للتنمية التي يقودها السوق، وذلك في ظل مشاكل التنمية التي تواجهها الدول الهشة والتي تضعف سياسات الحكم ومؤسساته الذي يدعم الأداء الفعال للأسواق كما ظهر في نفس السياق "النيو-ليبرالي" اتجاه يدعو إلى ربط الديمقراطية ببناء القدرات (Hameiri, 2010:13).

مما سبق تتطلب عملية بناء الدولة بعد عام 2024 إعادة بناء المؤسسات الحكومية تُعدّ الركيزة الأساسية لأي مشروع يهدف إلى تأسيس دولة حديثة قادرة على تحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة. فقد أدت سنوات الصراع بين نظام الأسد وحلفائه من جهة، والشعب السوري الحرّ من جهة ثانية، إلى ضعف وترهل مؤسسات الدولة، وغياب فعاليتها، مما زعزع الثقة بين المجتمع والدولة. والتغيير المؤسسي يتطلب اعتماد نظم وتقانة عصرية، وتعتمد مبدأ الشفافية والمساءلة واللامركزية، وتطوير نظام قضائي مستقل يضمن العدالة، ويمنع التدخلات السياسية والحزبية. وإن تبسيط الإجراءات الحكومية، وتحقيق الكفاءة الإدارية ليس خياراً، بل ضرورة ملحة للانتقال نحو دولة قادرة على تلبية تطلعات مواطنيها.

3. الدراسات السابقة: من أهم الدراسات التي تناولت موضوع الدراسة ما يلي:

– دراسة مركز عمران للدراسات الاستراتيجية (2025). بعنوان: سورية 2024: سقوط الأسد وفرص الاستقرار والبناء، هدفت الدراسة لبيان طبيعة المشهد السياسي والأمني والحوكي قبيل سقوط الأسد، لما له من أثر على أي معادلة تنمية واستقرار، فالواقع الجديد يقف على خارطة التحديات التي ستعترض لها الدولة السورية نحو الاستقرار، وخلصت الدراسة إلى أن أهم السيناريوهات والمؤشرات المرتبطة بالمرحلة الجديدة تدل على النمط الأمني للانتقال نحو سورية مستقرة وقادرة على التأسيس لسياسات لمعالجة تحديات المرحلة المقبلة.

تهدف الدراسة الحالية لتحليل طبيعة دور هيئة تحرير الشام في التغيرات السياسية في سوريا، والتداعيات الجيوسياسية لعملية التغيير، للوصول إلى تحليل مراحل وتحديات المرحلة الانتقالية في سوريا بعد عام 2024، وتختلف عن دراسة مركز عمران للدراسات الاستراتيجية (2025) التي هدفت لبيان طبيعة المشهد السياسي والأمني والحوكي قبيل سقوط الأسد.

– دراسة أحمد (2025). بعنوان: التحولات في سوريا ومستقبل الإسلام السياسي في العالم العربي: قراءة تحليلية، هدفت الدراسة لبيان أن مستقبل الإسلام السياسي في العالم العربي من القضايا التي تشكل تحديات متعددة ومعقدة، طالما ارتبطت بالأيديولوجيا الدينية، فالتحولات السياسية والاجتماعية تضعها أمام اختبار حاسم وهو إمكانية إعادة تشكيل نفسها لتصبح جزءاً من المنظومة السياسية الحديثة التي تركز على العدالة الاجتماعية والاستقرار، وخلصت الدراسة إلى أن الدولة السورية ستواجه تحديات خلال الفترة المقبلة تتمثل في خيارين أحدهما أنها ستظل في دوامة من التهميش، والثاني المواجهة مع الأنظمة الحاكمة، وتتوقف نتيجة هذه التحديات على المسار الذي ستتخذه القيادة السورية

الجديدة بعد عام 2025، وأهمها قدرتها على التكيف مع المتغيرات المحلية والإقليمية، ومدى استعدادها للتخلي عن الخطاب التقليدي الذي يعتمد على الشعار الديني ليصبح جزءاً من مشروع سياسي مدني وشامل.

تهدف الدراسة الحالية لتحليل طبيعة دور هيئة تحرير الشام في التغيرات السياسية في سوريا، والتداعيات الجيوسياسية لعملية التغيير، للوصول الى تحليل مراحل وتحديات المرحلة الانتقالية في سوريا بعد عام 2024، وتختلف عن دراسة أحمد (2025) التي هدفت الدراسة لبيان أن مستقبل الإسلام السياسي في العالم العربي من القضايا التي تشكل تحديات متعددة ومعقدة.

– دراسة المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (2024). بعنوان: سورية الجديدة: خارطة طريق للمرحلة الانتقالية، هدفت الدراسة إلى بيان أن سوريا بعد إسقاط نظام الأسد في 8 كانون الأول 2024، نتجته نحو الخروج من حقبة مظلمة في تاريخهم المعاصر، وأصبحت على أبواب مرحلة انتقالية حاسمة لإعادة بناء الدولة السورية بعد عقود من الاستبداد، وأربعة عشر عاماً من التضحيات التي أظهرت تطلع الشعب السوري نحو الحرية والكرامة، وتركت أثراً عميقة في بنية الدولة والنسيج الاجتماعي تمثل المرحلة الانتقالية فرصة لإرساء أسس نظام سياسي جديد لا يتجاوز نظام الاستبداد الذي عرفته سورية طوال أكثر من نصف قرن، وخلصت الدراسة إلى أن المرحلة الجديدة في سوريا تتطلب مواجهة التحديات الكبيرة، المتمثلة بضعف مؤسسات الدولة، وانهيار بعضها (الجيش والأمن)، وانعدام الثقة بين مختلف الفئات الاجتماعية، والتدخلات الخارجية، والاعتداءات الإسرائيلية على الأراضي السورية، ما يتطلب خطة واضحة للانتقال تسمح بالتغلب على هذه التحديات.

تهدف الدراسة الحالية لتحليل طبيعة دور هيئة تحرير الشام في التغيرات السياسية في سوريا، والتداعيات الجيوسياسية لعملية التغيير، للوصول الى تحليل مراحل وتحديات المرحلة الانتقالية في سوريا بعد عام 2024، وتشابه مع دراسة المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (2024). بعنوان: سورية الجديدة: خارطة طريق للمرحلة الانتقالية، التي هدفت لبيان أن سوريا أصبحت على أبواب مرحلة انتقالية حاسمة لإعادة بناء الدولة السورية بعد عقود من الاستبداد.

– دراسة دراج، خوجاباشي (2024). بعنوان: سورية الجديدة: من الثورة إلى الدولة بين تحديات المصير ومفاتيح النجاح، هدفت الدراسة لبيان أن تحديات المرحلة الجديدة في سوريا تنطلق من خصوصية المشهد السوري منذ 54 عاماً، وتتميز المرحلة الانتقالية بأنها أخطر وأصعب المراحل عقب سقوط النظام السابق، وذلك حتى الوصول إلى نظام جديد أكثر استقراراً وشرعية، وتعتبر حالة الانتقال من وضع سياسي معين إلى آخر مليئة بالتحديات، خاصة عندما يتعلق الأمر بإعادة بناء مؤسسات الدولة، وفرض الأمن، ومواجهة التهديدات الداخلية والخارجية، وتحقيق العدالة الانتقالية، وترسيخ أسس الحكم الرشيد، وخلصت الدراسة إلى إن نجاح المرحلة المؤقتة وعبورها النفق الانتقالي بنجاح، يعني ضمان تحقيق المطالب الثورية التي خرج الشعب من أجلها منذ سنوات، ودفع من أجل تحقيقها ثمناً غالياً من دماائه وحرته وكرامته، وعلى عكس ذلك فإن الفشل في إدارة هذه المرحلة بجميع عقباتها وتحدياتها، يعني دخول سوريا في فوضى وأزمات لا تنتهي.

تهدف الدراسة الحالية لتحليل طبيعة دور هيئة تحرير الشام في التغيرات السياسية في سوريا ، والتداعيات الجيوسياسية لعملية التغيير ، للوصول الى تحليل مراحل وتحديات المرحلة الانتقالية في سوريا بعد عام 2024، وتتشابه مع دراسة دراج، خوجاباشي (2024) التي هدفت الدراسة لبيان أن تحديات المرحلة الجديدة في سوريا تنطلق من خصوصية المشهد السوري، وتتميز المرحلة الانتقالية بأنها أخطر وأصعب المراحل عقب سقوط النظام السابق. ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة:

ناقشت الدراسات السابقة مواضيع ذات صلة بالدراسة الحالية فيما تتميز الدراسة الحالية بكونها سعت لبيان الاسباب التي أدت الى سقوط نظام بشار الأسد، وتحليل طبيعة دور هيئة تحرير الشام في سقوط نظام بشار الأسد في سوريا عام 2024، وتسليط الضوء على التداعيات الجيوسياسية لسقوط نظام بشار الأسد في سوريا عام 2024، وتحليل طبيعة المرحلة الانتقالية في سوريا بعد سقوط نظام بشار الأسد في سوريا عام 2024 ، والفجوة البحثية في هذه الدراسة تتمثل في كون الدراسة ركزت على محاور لم تتناولها الدراسات السابقة.

4. الأسباب التي أدت الى سقوط نظام بشار الاسد

في ضوء التطورات الإقليمية والدولية التي أضعفت النظام السوري وحلفاءه، برزت عدة عوامل مؤثرة، منها الحرب الروسية-الأوكرانية في عام 2022، والتصعيد الأمني بين حزب الله وإسرائيل في لبنان خلال عام 2023، إضافة إلى تراجع نفوذ إيران وميليشياتها في سوريا، مما أدى لإنطلاق عملية تُعرف بـ "ردع العدوان"، بالتزامن مع توصل حزب الله وإسرائيل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار في عام 2024، وفي الوقت ذاته، سعت تركيا إلى استغلال تراجع خصومها الإقليميين في سوريا، بما في ذلك روسيا وإيران، وانشغال الولايات المتحدة بالمرحلة الانتقالية بين إدارة جو بايدن ودونالد ترامب، وجاء هذا التحرك التركي بهدف إعادة صياغة موازين القوى في الشرق الأوسط وتحقيق جملة من الأهداف الاستراتيجية، تضمنت هذه الأهداف تعزيز الموقف التفاوضي لتركيا في عدد من القضايا الأمنية والسياسية المحورية، وعلى رأسها ضمان عودة اللاجئين السوريين، وتقويض نفوذ وحدات حماية الشعب الكردية، وهي الجناح السوري لحزب العمال الكردستاني، ومنع أي محاولات لإنشاء حكم ذاتي كردي في شمال سوريا، كما هدفت هذه التحركات إلى صياغة تفاهات بشأن مستقبل مناطق شرق الفرات، تحسباً لاحتمال انسحاب الولايات المتحدة منها خلال فترة الإدارة الثانية لدونالد ترامب (وكالة الأناضول، 2024).

شكل انهيار نظام بشار الأسد مرحلة جديدة في منطقة الشرق الأوسط، فالانهيار السريع للنظام تحقق في أقل من أسبوعين عندما قامت هيئة تحرير الشام بعملية "ردع العدوان"، وإن التفاعل المعقد بين الجهات الفاعلة المحلية (الجماعات الإسلامية) والعالمية في سوريا ستفرض تحديات في مرحلة ما بعد نظام بشار الأسد في سوريا، حيث اعتمد النظام السابق لفترة طويلة على التوافق بين التهيب والتخويف والدعم الأجنبي ورعاية النخبة للحفاظ على السلطة، إلا أنه بحلول عام 2024، واتسعت الخلافات بشكل لا يمكن إصلاحه، وقد ساهمت عدة عوامل رئيسية في انهيار النظام أهمها:

— **التدهور الاقتصادي:** أدت سنوات من العقوبات الدولية والفساد وفقدان القدرة على الوصول إلى المناطق الغنية بالنفط، والدمار الشامل الناجم عن الحرب الأهلية إلى تدمير اقتصاد سوريا، وكانت البنية التحتية الأساسية والصناعات والخدمات العامة في حالة لا يمكن الاستفادة منها، فالضغط المالي داخل الجيش كانت ظاهرة بشكل كبير، إذ كان الجنود

يتقاضون أجورًا زهيدة وتجهيزات رديئة، وقد أدى هذا التدهور الاقتصادي إلى استنزاف الروح المعنوية بين أنصار الأسد وتآكل تماسك الجيش العربي السوري (الغر، 2024)، وتشير تقارير إلى حاجة الاقتصاد السوري إلى نحو (10) سنوات من أجل العودة إلى مستويات 2011، وذلك بعد أن فقد نحو (85%) من قيمته خلال (12) عاماً ليصل إلى تسعة مليارات دولار في 2023 مقابل (67.5) مليار دولار في 2011 (مركز عمران للدراسات الاستراتيجية (2025).

— تراجع قوة الجيش السوري: تفكك الجيش العربي السوري، الذي أضعفته سنوات من الاستنزاف والانشقاقات، فقد تخلى الجنود عن مواقعهم، أو استسلموا جماعياً، أو فروا من سوريا، وقد أبرزت مقاطع الفيديو التي تصور الانشقاقات الجماعية مدى سقوط جيش النظام السوري، لذا اعتمد النظام السوري السابق بشكل متزايد على الميليشيات للحفاظ على السلطة، وأثبتت هذه القوات المجزأة، والتي اتسمت بالافتقار إلى التماسك والتدريب والانضباط، أنها غير مستقرة، وأصبح عدم الاستقرار واضحاً في عدم قدرة النظام على التعامل مع قوى المعارضة، مما أدى إلى خسارة المدن الرئيسية مثل حلب وحمص، وكان سقوط هذه المدن بمثابة ضربة حاسمة للنظام السوري، حيث قطع قدرته على الوصول إلى المعازل الساحلية وعطل الممر البري الاستراتيجي لإيران إلى حزب الله في لبنان (Economic Times, 2024).

— الاعتماد المفرط على الداعمين الأجانب: كان بقاء النظام السوري خلال فترة الحرب الأهلية يرجع إلى حد كبير إلى تدخل حلفاء مثل روسيا وإيران وحزب الله، فقد ساعدت القوة الجوية الروسية والميليشيات الإيرانية النظام السوري على استعادة بعض الأراضي، لكن هذا الاعتماد على القوات الأجنبية كشف عن ضعف النظام الأساسي، وبحلول عام 2024 واجهت كل من روسيا وإيران ضغوطاً داخلياً وخارجياً، فروسيا أهتمت بحربها على أوكرانيا أكثر من دعمها للنظام السوري، فيما أن إيران مع التوترات الإقليمية نتيجة الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة وخسارتها الاستراتيجية لمعظم قواها، جعلهما غير قادرين على دعم النظام السوري كما كان في الماضي، وبدأت الضربات الجوية الروسية المحدودة والإطلاقات البحرية من طرطوس رمزية أكثر من كونها استراتيجية، بينما أدت التطورات في منطقة الشرق الأوسط من خلال توسع دائرة الحرب الإسرائيلية إلى لبنان بما أفضى إلى تدمير الكثير من القدرات العسكرية لحزب الله بالإضافة إلى اغتيال قائده حسن نصر الله وتأثير ذلك بانسحاب الكثير من قوات حزب الله من سوريا إلى لبنان والكثير من الميليشيات الإيرانية؛ إلى وجود فراغ في الميدان السوري سارعت التنظيمات المسلحة بقيادة هيئة تحرير الشام إلى ملئه بصورة مباشرة. وأدى انتقال المواجهة بين إسرائيل وإيران من حروب الظل إلى المواجهة المباشرة بالاستهداف المتبادل للعمق إلى تآكل معادلة الردع بين الجانبين وبشكل أكبر لدى إيران، خاصة وأن الضربات الإسرائيلية في إيران أظهرت انكشافاً واضحاً في قدرات إيران على الرد، مما أدى إلى إضعاف القوى الداعمة للنظام السوري السابق (Farag, 2024).

مما سبق نجد أن سرعة سقوط النظام السوري تعود إلى مجموعة معقدة من العوامل الداخلية والخارجية التي تفاعلت معاً لتشكل انهياراً لنظام حكم استمر لخمسين عاماً، حيث ساهمت الضغوط الشعبية المتزايدة نتيجة الفساد وسوء إدارة الموارد وتدني مستوى الخدمات في إشعال الثورة، بينما ازدادت التدخلات الأجنبية لتقوض استقرار النظام وتزيد من تعقيد المشهد السياسي، كما أن الوضع الاقتصادي المتدهور، الذي نتج عن سنوات من الحرب والعقوبات الدولية، لعب دوراً محورياً في زيادة حالة الاحتقان الاجتماعي، مما أدى إلى فقدان العديد من السوريين الثقة في قدرة الحكومة على تحسين ظروف حياتهم، مما دفع بالمواطن السوري إلى دعم المعارضة السورية للتخلص من نظام بشار الأسد.

5. طبيعة دور هيئة تحرير الشام في سقوط نظام بشار الأسد

معركة ردع العدوان، التي أطلقتها غرفة عمليات الفتح المبين وبعض فصائل المعارضة بتاريخ 27 تشرين الثاني 2024 في ريف حلب الغربي، شكلت نقطة تحول استراتيجية مفاجئة في مسار الصراع السوري وتوازناته. العملية جاءت بمبادرة متعددة الاتجاهات استهدفت مواقع قوات النظام السوري السابق والمليشيات الإيرانية، مستفيدة من ثغرات واضحة في البنية الدفاعية للنظام. هذا التوجه أسفر عن تقدم سريع إلى عدد من المناطق الاستراتيجية، ما أدى إلى انهيارات كبيرة في صفوف جيش النظام السوري، وساهم بشكل مباشر في هروب بشار الأسد وسيطرة الإدارة العسكرية على دمشق وتوليها مقاليد الحكم. أما بالنسبة للجوانب الذاتية المتعلقة بفصائل غرفة عمليات ردع العدوان، وفي مقدمتها هيئة تحرير الشام، فقد أبرزت انتقالاً واضحاً من الطابع الفصائلي إلى تبني نهج أقرب إلى الفكر الدولي (العربي الجديد، 2024).

بدأت العمليات العسكرية بمشاركة مجموعة من الفصائل المسلحة، وعلى رأسها هيئة تحرير الشام "جبهة النصرة سابقاً"، وجيش إدلب الحر، وحركة أحرار الشام، والجبهة الوطنية للتحرير، والجيش الوطني السوري، و"جيش العزة"، وهي فصائل تجمع في سماتها الرئيسية الفكر الإسلامي، وقد بدأت هذه الفصائل عملياتها كرد على العدوان الروسي - السوري المشترك ضدها، واستطاعت هذه الفصائل السيطرة بشكل شبه كامل على مناطق إدلب وحلب وحماة، حتى أعلنت هذه الفصائل السيطرة على كافة مناطق مدينة حمص، والتي تعد المحافظة الواصلة بين الداخل السوري والعاصمة والساحل (مناطق نفوذ النظام وروسيا)، كما أعلنت عن السيطرة بشكل كامل على مدينة درعا (تحمل دلالة رمزية لكونها مهد الاحتجاجات التي خرجت في 2011)، تشير المعطيات الميدانية أن الفصائل المسلحة أصبحت على بعد (20 كم من العاصمة دمشق، ولتعلن بعد ذلك التقدم في الريف الغربي لدمشق، وتعلن عن البدء بعملية عسكرية خاصة لدخول العاصمة من محاور عدة، بما يعني عملياً محاصرة قوات الجيش الوطني السوري في العاصمة دمشق وفرض حصار على مكونات النظام السوري في إطار العاصمة، وكان الالف هو السرعة التي دخلت فيها الفصائل إلى دمشق واستطاعت في ثناياها الاستيلاء على العاصمة وفرض سيطرتها عليها (Global Firepower, 2024).

وتغيرت خرائط النفوذ والسيطرة في سوريا بعد المعارك التي انطلقت في 27 تشرين الثاني 2024 من إدلب لتسيطر على مساحات واسعة من حلب إلى حماة إلى حمص بشكل متسارع ومتزامن مع تحرك مجموعات جنوبي سوريا وفي المنطقة الوسطى، لينتهي الأمر بهروب بشار الأسد وسقوط نظامه يوم 8 كانون الأول 2024، وتزامن انطلاق الفصائل من إدلب في معركة "ردع العدوان" مع غرفة عمليات أطلقتها فصائل الجيش الوطني شمال حلب تحت اسم "فجر الحرية" والتي ركزت على التقدم في مناطق سيطرة قوات سوريا الديمقراطية "قسد" في تل رفعت وشرق حلب، خاصة المناطق التي سلمتها قوات النظام المنسحبة من شرق حلب لقسد، ثم استمرت الفصائل في توسيع مناطق سيطرتها باتجاه منبج (الدسوقي، 2024).

لقد برزت هيئة تحرير الشام باعتبارها القوة التي كان لها دور فاعل وراء الحملة التي أدت إلى إنهاء حكم بشار الأسد، وقد خضعت الجماعة التي اشتهرت بارتباطها بتنظيم القاعدة، لتحول كبير تحت قيادة أبو محمد الجولاني، وفهم تطور الجماعة واستراتيجيتها أمر بالغ الأهمية لفهم الديناميكيات الحالية في سوريا ومن الجذور الجهادية إلى البرجماتية السياسية، فقد ولدت هيئة تحرير الشام من فرع تنظيم القاعدة في سوريا "جبهة النصرة" وبمرور الوقت انشق الجولاني عن أصولها

الجهادية، وسعى إلى تصوير هيئة تحرير الشام كبديل موثوق لنظام الأسد، وروجت الجماعة لصورة من البرجماتية والاعتدال، على الأقل بالمقارنة مع الفصائل الإسلامية الأخرى، وتتمثل العناصر الأساسية في جهود إعادة صياغة التدابير الهادفة إلى حماية حقوق الأقليات، والحد من العنف العشوائي، وإنشاء هياكل الحكم في المناطق الخاضعة لسيطرتها، وعلى الرغم من هذه المبادرات، فإن الشكوك حول النوايا الحقيقية للجماعة لا تزال مجهولة (كنيب، 2024)، ومن أهم استراتيجيات هيئة تحرير الشام التي اعتمدت عليها في عملية "ردع العدوان" ما يلي:

— **القوة المؤسسية:** تنبع قدرة هيئة تحرير الشام على التخطيط وتنفيذ حملة وطنية من سنوات من بناء المؤسسات، فقد أنشأت المجموعة أكاديمية عسكرية دربت مجموعة من المقاتلين النخبة، وأنشأت حكم مدني عرف باسم "حكومة الإنقاذ" تحت حماية تركيا، وأنشأت مجموعة إدلب كدولة إسلامية بحكم الأمر الواقع، بهياكل حكم فعالة وانضباط عسكري ودرجة من الاستقلال الاستراتيجي، وسمحت هذه الهياكل لهيئة تحرير الشام بإدارة الأراضي بشكل فعال وتقديم نفسها كقوة منضبطة قادرة على الحفاظ على النظام وفرض القوة (صافيناز، 2025).

— **التكتيكات العسكرية:** أبرز الهجوم قدرة هيئة تحرير الشام على التكيف، فقد استخدم حرب الطائرات بدون طيار وتكتيكات التسل والتقدم الإقليمي الشبيه بالحرب الخاطفة على دفاعات النظام السوري السابق، ومن خلال التنسيق مع الجماعات المتمردة الأخرى واستغلال نقاط ضعف الجيش العربي السوري، تمكنت هيئة تحرير الشام من تحقيق أهدافها بأقل عدد من الضحايا المدنيين، وهو تناقض مع المراحل السابقة الأكثر تدميراً من الحرب الأهلية (العيسى، وكرزي، 2024).

كان سقوط نظام بشار الأسد سريعاً ودراماتيكياً، وكان مدعوماً بتضافر عوامل عسكرية وسياسية واجتماعية تراكمت على مدى سنوات، في حين كان المحفز المباشر هو الهجوم المنسق الذي شنته المعارضة، فإن الانهيار كان متجذراً في نقاط ضعف هيكلية أعمق داخل النظام وبيئة دولية متغيرة، وتغيرت خرائط النفوذ والسيطرة في سوريا بعد المعارك التي انطلقت بها الفصائل في 27 تشرين الثاني 2024 انطلاقاً من إدلب لتسيطر على مساحات واسعة من حلب إلى حماة إلى حمص بشكل متسارع ومتزامن مع تحرك مجموعات جنوبي سوريا وفي المنطقة الوسطى، لينتهي الأمر بهروب بشار الأسد وسقوط نظامه يوم 8 كانون الأول 2024.

6. التداعيات الجيوسياسية لسقوط نظام بشار الأسد

إن سوريا بحكم موقعها الجيوسياسي، تشكل حلقة محورية للتفاعلات الإقليمية ومركزاً حيوياً لاستدامة محور المقاومة، هذه الأهمية تنعكس في ما كتبه مارتين أنديك في كتابه "أبرياء في الخارج" عندما أشار إلى أن الاستقرار في المنطقة العربية لا يمكن تحقيقه دون سوريا، الموقع السوري يُعد عاملاً حاسماً في التوازنات الإقليمية القائمة، حيث تتقاطع فيه مصالح القوى الكبرى مع الصراعات التي تستخدم فيها الدول نفوذها لحماية أمنها القومي، سقوط نظام الأسد كان جزءاً مهماً من التحولات المرتبطة بالحراك الداخلي السوري، فقد لعبت جهات المعارضة، إضافة إلى الأجندات الإقليمية، دوراً رئيسياً في هذا المسار، من بين الأسباب التي أثرت على النظام السوري كان تراجع قوة حزب الله، بالإضافة إلى التطورات التي حدثت في غزة والضاحية الجنوبية، والتي ساهمت في استنزاف الإمكانيات المعنوية والعسكرية لإيران، كذلك، كان لتركيا دور بارز في

تعزيز مكاسب المعارضة، خاصة مع الأخذ بعين الاعتبار التكاليف الباهظة للحرب الروسية في أوكرانيا والتفاهات الروسية التركية التي هدفت إلى تحقيق ضمانات لمصالح روسيا في سوريا، كل هذه العوامل ساهمت في إضعاف الدور التقليدي الذي كانت تقوم به سوريا ضمن نطاقها الخارجي (Frag, 2024).

أدى انهيار النظام السوري إلى إعادة تشكيل المشهد الإقليمي، مع ما يترتب على ذلك من آثار كبيرة على أصحاب المصلحة الرئيسيين ومن أهم الدول التي تأثرت بشكل مباشر بسقوط النظام السوري الدول التالية:

— روسيا: تمثل سوريا محور استراتيجي في الشرق الأوسط، حيث وفرت لروسيا الوصول إلى البحر الأبيض المتوسط عبر قاعدتها البحرية في طرطوس، وساعد التدخل العسكري الروسي في عام 2015 النظام السوري على تحويل مجرى الحرب الأهلية، لكن فشلها في منع سقوطه يضر بمصداقية روسيا كوسيط قوي، إن خسارة روسيا لسوريا كحليف تعقد طموحاتها الإقليمية وتثير تساؤلات حول مستقبل وجودها العسكري في سوريا (جسور، 2024).

— إيران: استثمرت إيران علاقاتها مع النظام السوري السابق بشكل كبير، حيث اعتبرت سوريا حلقة وصل حاسمة في "محور المقاومة" الذي يربط إيران بحزب الله في لبنان، فيما تشكل أيديولوجية هيئة تحرير الشام الإسلامية السنية وعدائها لوكلاء إيران مشكلة لاستراتيجية إيران الإقليمية، فإن قطع خطوط الإمداد لحزب الله يقوض بشكل كبير قدرة إيران على تشكيل تهديد لإسرائيل، وبالتالي الحد من نفوذ إيران، وشكل سقوط النظام السوري ضربة قاسية لمصالح إيران الاستراتيجية، حيث ستفقد نفوذها في سوريا بشكل كبير، وهو ما يعني فقدانها لقاعدة استراتيجية مهمة كانت تتيح لها تعزيز وجودها العسكري والسياسي في المنطقة، وفقدان السيطرة على الأراضي السورية يعني أن إيران ستخسر أحد المحاور الأساسية التي كانت تستخدمها لتنفيذ استراتيجياتها في مواجهة القوى الإقليمية والدولية المعادية لها، مثل السعودية وإسرائيل، بالتالي، ستواجه إيران صعوبة في الحفاظ على موازين القوى التي كانت قد أسستها في المنطقة بالإضافة إلى ذلك، فقد كانت إيران تستخدم سوريا كمر للامدادات العسكرية واللوجستية، وبعد انهيار النظام السوري، ستفقد هذا الممر الحيوي، ما يضعف قدرتها على دعم حلفائها بالأسلحة والموارد (مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، 2025).

— تركيا: دعمت تركيا جماعات المعارضة السورية، بما في ذلك هيئة تحرير الشام، كجزء من استراتيجيتها لمواجهة القوات الكردية في شمال شرق سوريا، ومع سقوط النظام السوري تكتسب تركيا نفوذاً في تشكيل مستقبل سوريا، ومع ذلك، فإن أولويات تركيا وخاصة معارضتها للحكم الذاتي الكردي، قد تؤدي إلى صراع مع جهات فاعلة أخرى، بما في ذلك قوات سوريا الديمقراطية المدعومة من الولايات المتحدة، فالوضع في سوريا له تداعيات محلية وإقليمية ودولية على تركيا، وتعمل تركيا على التأثير على الشكل المستقبلي لسوريا (البوني، 2025).

— إسرائيل: إن صعود الجماعات الإسلامية السنية بالقرب من حدود إسرائيل في مرتفعات الجولان يطرح تحديات جديدة، فرغم تقديم القيادة السورية الجديدة بمبادرات لإقامة علاقات سلمية مع إسرائيل، لكن الديناميكيات طويلة الأجل تظل غير مؤكدة، وسوف تحتاج إسرائيل إلى موازنة مصالحها بعناية مع تطور المشهد السياسي في سوريا، فخلال عام 2024

ولغاية تشرين الأول من العام نفسه نفذت إسرائيل (178) استهدافاً للأراضي السورية، مما أدى إلى إصابة وتدمير نحو (332) هدفاً سورياً، تنوعت بين مستودعات للأسلحة والذخائر ومقرات ومراكز وقيادات وآليات عسكرية، إضافة إلى مراكز تطوير صواريخ في مناطق مثل دمشق ومصيف وحمص، وقد جاء هذا التصعيد كجزء من استراتيجية إسرائيلية أوسع لضرب النفوذ الإيراني في المنطقة وتحجيم تهديداته الإقليمية (مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، 2025).

وخلال شهر تشرين الثاني من العام 2024، تصاعدت وتيرة الغارات الإسرائيلية على الأراضي السورية واللبنانية، وسجلت سوريا خلال هذا الشهر قرابة (17) هجوماً جويًا إسرائيليًا، طال (38) موقعاً بغارات عدة تكررت على بعض المواقع، مركزة على معابر ونقاط عسكرية حدودية، ومواقع عسكرية حيوية في مناطق مختلفة من سوريا، إضافة إلى مواقع عسكرية متفرقة في محيط العاصمة دمشق، بما في ذلك مطار المزة ومنطقة السيدة زينب، وضربات مركزة على مواقع عسكرية في ريفي حمص وحماة، واستهدفت الضربات بشكل خاص نقاطاً استراتيجية تستخدم من قبل حزب الله اللبناني والمليشيات الإيرانية، مما أسفر عن أضرار كبيرة في البنية التحتية، وسقوط ضحايا، وتعطيل عدد من المعابر الاستراتيجية التي تربط البلدين، ومع تدمير شامل للمواقع العسكرية والاستراتيجية التي أخلتها مسبقاً قوات النظام السوري السابق، بما في ذلك الثكنات، ومراكز الأبحاث، والمطارات العسكرية، وإدارات الحرب الإلكترونية، والأسطول البحري، وترافق التصعيد مع عمليات توغل برية، شملت بداية احتلال قوات إسرائيلية مواقع على قمة جبل الشيخ، تلاها عمليات توسع إلى المنطقة العازلة "منطقة فض الاشتباك" المرسمة بموجب اتفاقية عام 1974، ثم إلى ما بعد المنطقة العازلة توغلاً في بعض قرى وبلدات محافظة القنيطرة، ويبدو أن الأهداف الإسرائيلية من هذا التوغل تشمل تحقيق عمق آمن داخل الأراضي السورية يمنع أي تحرك من مجموعات فصائلية أو محلية يسبب خرقاً أمنياً داخل هضبة الجولان (العلو، 2024).

— العراق: كان لسقوط نظام السوري السابق تأثير كبير على محور المقاومة في المنطقة، حيث أدى إلى تشديد الدائرة الأمنية الإسرائيلية حولهم، فالعراق موطن العديد من جماعات المقاومة، في ضوء قطع ارتباط سوريا بحزب الله، فإن إيران حساسة للغاية فيما يتعلق بالدفاع عن الأضرحة الشيعية، ومن المرجح أن ترد على سرقات الأضرحة إلى الواجهة بعد سقوط النظام السوري السابق على أيدي زعماء الجماعات الشيعية المسلحة في العراق، ومن بينهم زعيم عصائب أهل الحق "قيس الخزعلي" الذي تعهد بحماية مرقد السيدة زينب بالقرب من العاصمة السورية دمشق، فإن التفكك المحتمل لسوريا يمثل مصدر قلق بالنسبة للعراق (عوضين، 2024).

فهيئة تحرير الشام التي تسيطر على الحكم في سوريا ليست الجهة الفاعلة الوحيدة، فهناك فصائل عديدة مثل الأكراد في الشرق والشمال الشرقي، والعلويين على الساحل الغربي، والجيش السوري الحر في الشمال، والدروز في الجنوب وبقايا جيش النظام القديم في الجنوب الغربي، وقوى أجنبية مختلفة ذات مصالح متضاربة، كلها متورطة في الاضطرابات في سوريا، وتشمل هذه القوى الأجنبية روسيا وإيران وتركيا والولايات المتحدة وإسرائيل، ولكل منها أهدافها الخاصة، وعلى الرغم من التدخل الخارجي، فإن مستقبل سوريا من المرجح أن يشير إلى مزيد من التفتت، إن لم يكن التفكك الكامل، وفي الأمد القريب، قد تستغل إسرائيل وتركيا الموقف، فتقسمان سوريا بما يتناسب مع مصالحهما، وفي الأمد البعيد، سوف يعمل الخليط المعقد من الأكراد والأتراك والإسرائيليين والعرب الإسلاميين على تعزيز تفكك سوريا (قربي، وصباغ، 2025).

إن سقوط النظام السوري السابق يستحضر ذكريات الانتفاضات في مصر وليبيا وتونس واليمن، إن تقسيم سوريا يجعل العراق يواجه حكومات ممزقة ذات أصول ومصالح مختلفة، مما يجعل من الصعب أو المستحيل التعامل معها، فوجود مجموعات متعددة في سوريا من شأنه أن يقوض أمن العراق بشكل أكبر، وأكد المتحدث باسم الحكومة العراقية "باسم العوادي" أن العراق يواجه تحديات كبيرة، وأن التطورات في سوريا تؤثر بشكل مباشر على أمن العراق، وأن تقسيم سوريا هو خط أحمر بالنسبة للعراق، ولابد من اتخاذ إجراءات سياسية لاحتواء الأزمة السورية، فالتوترات الداخلية والانقسامات العرقية والدينية تغذي السخط وحركات الاستقلال بين المجموعات المهمشة (Salami, 2024).

فالسلكيات التي حدثت بعد سقوط النظام السوري عام 2024 تؤكد صعوبة تغيير تفكير أو أيديولوجية الجماعات السورية المسلحة، ومنها تخلص زعيم "هيئة تحرير الشام" من كل المنافسين له بالقوة في إدلب، وأن المقاتلين معه لهم مواقف تسعى لقتل الذين يختلفون معهم في الفكر، فمن الصعب على شخص مثل أحمد الشرع، الذي قاتل بجانب أبو مصعب الزرقاوي وأبو بكر البغدادي، أن يكون شخصاً مختلفاً بعد أن وصل إلى الحكم (الإمام، 2024)، ولا تزال عناصر وقيادات الفصائل المسلحة السورية تتلقى دعماً خارجياً، وهذا ما يفسر حصولها على السلاح والذخيرة والطائرات المسيرة والصواريخ المضادة للدروع التي اجتاحتها دفاعات الجيش السوري السابق، لكن أكثر ما يقلق داعي الدولة الوطنية في سوريا هو تهنة تنظيم القاعدة للشرع بالرغم من تأكيده انفصاله وخلافه مع القاعدة، فالجماعات الأصولية وذات الأيديولوجيات المتطرفة وحواضنها الشعبية كانت الأكثر ترحيباً بسيطرة الفصائل المسلحة على الحكم في سوريا.

7. المرحلة الانتقالية في سوريا بعد سقوط نظام بشار الأسد

أدى انهيار النظام السوري في الثامن من كانون الأول 2024 إلى إجبار الإدارة السورية الجديدة على تبني استراتيجية تهدف إلى تأمين الغطاء القانوني والدستوري لقيادة مرحلة الانتقال السياسي في سوريا من الحكم الاستبدادي إلى بناء دولة وطنية، وطُرحت العديد من الأفكار، من بينها الدعوة إلى عقد مؤتمر حوار وطني يضم حوالي (1200) مندوب دولي، والإدارة السورية الجديدة بين خيارين للانتقال السياسي هما:

1. تنفيذ أحكام دستور عام 2012: الذي ينص على أنه في حالة شغور منصب الرئيس، يشغل نائب الرئيس منصب الرئيس المؤقت لمدة (90) يوماً حتى إجراء الانتخابات، في هذه الحالة، سيتم تعيين نائب الرئيس المخلوع بشار الأسد "فيصل المقداد"، إلا أن جعل شخصية من النظام السابق رئيساً مؤقتاً أمراً غير مقبول بالنسبة للشعب السوري، وخاصة بالنسبة للقوى الثورية، ولم يقترحه المجتمع الدولي أبداً كخيار (جاسم، 2024).
2. الشرعية الثورية: وهو مفهوم مؤقت ينتهي بانتهاء المرحلة الثورية أو الفترة الانتقالية، والشرعية في سوريا تنبع من درجة استثنائية وغير عادية من الوحدة الشعبية التي سعت إليها منذ بداية المرحلة الانتقالية بعد سقوط نظام بشار الأسد، وتبنت مؤسسات الشرعية الثورية في سوريا إعلان 29 كانون الثاني 2025 بتأسيس مجلس حكم انتقالي، كما تم إنشاؤه في بعض الدول العربية التي شهدت ثورات منذ عام 2011 مثل ليبيا والسودان، واختير "أحمد الشرع" رئيساً للمجلس، ليصبح فعلياً رئيساً انتقالياً لسوريا، واقتصر الحديث عن المرحلة الانتقالية على كيفية بناء هذا المجلس الحاكم لتحقيق جوهر القرار الأممي (2254) الذي يدعو إلى "هيئة حكم انتقالية" تضمن تمثيل كل القوى السياسية والاجتماعية والطائفية

والعرقية السورية، كما يدعو المجلس الذي يقوده الشرع إلى إنشاء هيئة تشريعية مؤقتة تصدر إعلاناً دستورياً مؤقتاً وقوانين للمرحلة الانتقالية، وتمنح الثقة للحكومة الانتقالية، وتطور البنية التحتية الاقتصادية، وتشكل هيئة مستقلة لتنظيم الانتخابات وهيئة مستقلة للعدالة الانتقالية، ولا شك أن القيادة العسكرية التي قادتها هيئة تحرير الشام في عملية "ردع العدوان" تمتلك الشرعية الثورية اللازمة لقيادة الفترة الانتقالية (قربي، وصباغ، 2025).

وكان إعلان 29 كانون الثاني 2025 بمثابة نقل الشرعية الثورية من هيئة تحرير الشام، المجموعة التي حررت سوريا، إلى مجلس انتقالي، وتضمن الإعلان قرارات ثورية أخرى مثل حل مجلس الشعب، وحل الجيش من أجل إعادة بناء جيش سوري جديد على أسس وطنية، وحل جميع أجهزة الأمن والمليشيات التابعة للنظام السابق، وتشكيل مؤسسة أمنية جديدة مخصصة للحفاظ على أمن المواطن، كما تم حل الإعلان حزب البعث العربي الاشتراكي وأحزاب الجبهة الوطنية التقدمية، وحظر إعادة تشكيلها تحت أي اسم آخر، وألغى العمل بدستور عام 2012 (حسين، 2025).

منذ استلام الإدارة السورية في 8 كانون الأول 2024 استندت على أربع دعائم رئيسية هي (محمد، 2024):

- **الدعامة الدبلوماسية والسياسية:** سورية دولة استقرار الإقليم وليست دولة نزاع إقليمي، منذ اليوم الأول لمعركة "ردع العدوان" حرصت الإدارة العسكرية على تصدير بيانات طمأنة واتباع لغة "الدولة" الدبلوماسية، وحرصت الإدارة على التأكيد أن تحولاتها السابقة ستصب لصالح التأطير الوطني وعدم النظر إليها كمجموعة جهادية مصنفة.
 - **الدعامة الإدارية:** اعتمدت الإدارة الجديدة في سوريا على نموذج إدلب كنموذج آمن، واستندت على "حكومة الإنقاذ" واعتبرتها حكومة تصريف أعمال، وكانت أهم التعيينات التي تدير الشأن المدني والسياسي والاقتصادي والحوكيمي مرتبطة بمعياري الثقة والخبرة في إطار حكومة الإنقاذ.
 - **الدعامة الأمنية:** استند خطاب الإدارة الجديدة وسلوكياتها بالانتقال إلى عقلية أمن الدولة، وتجلّى ذلك في تصدير فكرة حل الفصائل، وحصر السلاح بيد الدولة، وتشكيل قطاع الأمن والدفاع، وسياسات التسوية التي أطلقها، ومحاولتها لضبط الأمن المحلي، والحرص على السلم الأهلي.
 - **الدعامة الاقتصادية والتنموية:** رغم التركة الصعبة التي ورثتها الإدارة الجديدة في سوريا، إلا أن الإجراءات الأولية المتخذة كتحرير بعض الضرائب والتسهيلات في الاستيراد والتصدير وغيرها تفيد بتركيزها على مؤشرات سبل العيش، إضافة إلى سعيها لتحسين واقع الطاقة والأمن الغذائي ورواتب الموظفين (حيث وعدت بزيادة تقارب 400%).
- لقد تبنى رئيس الإدارة الانتقالية في سوريا "أحمد الشرع" خطاباً سياسياً عقلانياً ومتوازناً، الأمر الذي دفع المراقبين الغربيين إلى اعتباره سياسياً عصرياً وممثلاً لجيل جديد من القادة الواعدين في العالم العربي، ومع ذلك، فإن تقييمه أو الحكم عليه على أساس خطابه السياسي فقط سيكون سابقاً لأوانه إلى أن يتم التوصل إلى نتائج ملموسة أكثر، وبدأت الإدارة الانتقالية في صياغة ملامح العملية السياسية المستقبلية، وتشير التصريحات للإدارة إلى أن الانتخابات قد لا تتم قبل عام 2028، وتتطلب المرحلة الانتقالية صياغة دستور جديد وتلبية المتطلبات الأساسية للانتخابات، وتسير هذه العملية بالتوازي مع إعادة هيكلة الحياة السياسية، بدءاً بحل المجموعات العسكرية ودمجها في جيش سوري نظامي جديد تم تشكيله تحت إشراف وزارة الدفاع، وتحويل بعض المجموعات العسكرية إلى كيانات سياسية للمساعدة في خلق المستقبل السياسي لسوريا الجديدة، ويبدو من الصعب إرساء الأساس لعملية سياسية ناجحة في سوريا في غضون هذا الإطار الزمني ما لم تظهر الجهات

الفاعلة الرئيسية الأخرى الإرادة السياسية الكافية، وتشمل هذه القوى قوات سوريا الديمقراطية الموالية للأميركا، التي تسيطر على ما يقرب من ربع سوريا، إلى جانب مواردها الحيوية من النفط والغاز والزراعة، والائتلاف الوطني السوري الموالي لتركيا ومقره في إسطنبول، وتسيطر تركيا على (8835) كم²، أو (5%) من شمال سوريا والتي تم تحديدها كـ"منطقة أمنية"، كما سعت إسرائيل لاحتلال مرتفعات الجولان وتسيطر الآن على ما يقرب من (1100) كم² من الأراضي السورية، وتظهر رؤية الإدارة السورية الجديدة للعملية السياسية المستقبلية التزامها بتجنب تكرار تجربة إعادة إعمار العراق بعد الغزو الأمريكي في عام 2003، وتسعى إلى منع الأخطاء التي ارتكبت خلال تلك الفترة، وخاصة استبعاد السنة العرب من العملية السياسية، مما أشعل فتيل حرب أهلية وأدى إلى صعود تنظيم الدولة الإسلامية بين عامي (2014-2017) (الجنيدى، 2025).

وفي ظل الظروف التي تشهدها سوريا بعد سقوط نظام بشار الأسد كتنظيم الانتخابات في سوريا أمر غير ممكن في ظل وجود ما يقرب من نصف السكان في المنفى أو النازحين داخلياً، مما يتطلب تسهيل عودة اللاجئين والنازحين وتطوير البنية الأساسية كالإسكان والرعاية الصحية والتعليم، لاستعادة الحياة الطبيعية وضمان الشرعية والمصادقية للعملية السياسية، لذا يجب التركيز على البعد التنموي من خلال إعادة دمج النازحين، وترميم وبناء البنية الأساسية، وعلى نفس القدر من الأهمية دمج أعضاء إدارة النظام السابق والجيش والشرطة في النظام السياسي الجديد، ورغم أن هذا الخطاب السياسي معتدل وعقلاني، فإنه لا يضمن تنفيذه على أرض الواقع، فهو يقوم على رفض الحصص العرقية والدينية، التي تعتبر ضارة بالدولة ومعطلة للعمليات المؤسسية (حسين، 2025).

إن العدالة الانتقالية تمثل الإطار الأمثل لمواجهة تداعيات الحروب الداخلية وآثارها المدمرة على المجتمعات، حيث يتطلب بناء السلم الأهلي وترسيخ المصالحة الوطنية والعمل على معالجة جذور الظلم وإصلاح آثاره، مما يتطلب الكشف عن مصير المفقودين، وضمان المساءلة الفردية للمتورطين في الجرائم، مع رفض أي تبرير أو تحميل جماعي للمسؤولية لأي مكون عرقي أو ديني عن انتهاكات الماضي، ومع ذلك، يبقى من الضروري إخضاع الجناة للمحاسبة عبر المؤسسات القضائية لضمان تحقيق العدالة الفعلية، ولا يمكن منع دوامة الانتقام والثأر إلا بتوفير ضمانات لاحترام حقوق الضحايا وتأكيد عدم إفلات المسؤولين عن الجرائم من العقاب، العدالة الانتقالية تختلف بشكل جوهري عن العدالة التقليدية في الغايات التي تسعى لتحقيقها، وفي القواعد والمعايير التنظيمية التي تعتمد عليها، وكذلك في المؤسسات والآليات المعنية بتنفيذها، فهي لا تقتصر على معاقبة المخالفين أو تطبيق القوانين، بل تركز بشكل أكبر على خلق مسارات لاستعادة السلم المجتمعي وتعزيز الاستقرار الوطني، كما تسعى إلى معالجة الآثار العميقة التي نتجت عن الصراعات العنيفة، حيث إن تجاهل هذه التداعيات قد يؤدي إلى تجدد العنف وانتشار الفوضى من جديد. ومن بين أبرز السمات التي تميز مساعي العدالة الانتقالية وأطرها المفاهيمية والعملية أنها تعتمد في جوهرها على المبادئ والاتفاقيات الدولية. فالكثير من الجرائم التي تُرتكب أثناء الحروب الأهلية تكون بطبيعتها خارج نطاق التشريعات المحلية التقليدية، نظراً لظروفها الاستثنائية وتعقيداتها المتعددة. لذا يصبح الاستناد إلى القوانين والمعايير الدولية والسوابق المرتبطة بسياقات مشابهة أمراً لا غنى عنه لضمان معالجة فعالة وشاملة لهذه الجرائم واستيعاب أبعادها المختلفة (العربي الجديد، 2024).

مما سبق تتطلب المرحلة المقبلة تحقيق اندماج اجتماعي يعزز الوحدة الوطنية ويعيد ترميم النسيج الاجتماعي الذي تعرض للتفكك خلال سنوات الأزمة السورية، لضمان استقرار سوريا خاصة في ظل تنوع الثقافات والهويات الناتجة عن النزوح الداخلي واللجوء إلى دول متعددة، مما أوجد حالة من التباين الثقافي والاجتماعي بين السوريين، حيث تعرض ملايين منهم لظروف حياتية وثقافية مختلفة، سواء داخل سوريا أو في الخارج، كما أدى التوزيع الجغرافي للسوريين في دول مضيفة ذات ثقافات وأنظمة اجتماعية متنوعة إلى خلق اختلافات في العادات والتقاليد والرؤى السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

8. الخاتمة:

المرحلة الانتقالية، التي غالباً ما تلي سقوط أي نظام سياسي، تعد واحدة من أكثر الفترات حساسية وتعقيداً في مسار تغيير الأنظمة، وتأتي خطورة هذه المرحلة من كونها تمثل جسر العبور من نظام منهار إلى آخر جديد يتسم بالاستقرار والشرعية، وهو ما يجعلها تواجه مجموعة من التحديات المتداخلة والصعبة، ففي سياق الانتقال من وضع سياسي محدد إلى آخر، يصبح من الضروري التركيز على إعادة بناء مؤسسات الدولة بشكل شامل، والعمل على فرض الأمن والنظام لتعزيز الاستقرار، ومواجهة أخطار التهديدات المتنوعة سواء الداخلية منها أو الخارجية، بالإضافة إلى ذلك، تتطلب هذه المرحلة تحقيق العدالة الانتقالية كأساس للمصالحة الوطنية في سوريا، وترسيخ قواعد الحكم الرشيد لضمان شمولية العملية السياسية. ولا يقل أهمية عن ذلك إصلاح الاقتصاد المتدهور، الذي يشمل توفير الاحتياجات الأساسية للسكان، وإعادة إعمار ما دمرته الحروب أو الفوضى السياسية، وكذلك تمهيد الأرضية اللازمة لعودة اللاجئين والنازحين الذين اضطروا لترك موطنهم بسبب الأوضاع غير المستقرة، وفي الحالة السورية على وجه التحديد، يعتبر المحدد الأساسي لنجاح هذه المرحلة هو ضمان انتقال سياسي شامل يتيح لجميع مكونات الشعب المشاركة في بناء النظام الجديد، بعيداً عن أي محاولات للإقصاء أو التهميش، إذا استطاعت الحكومة الانتقالية تجاوز هذه العقبات السياسية والاقتصادية والإنسانية بفعالية، فإن سوريا ستتمكن من التقدم بخطى ثابتة نحو تحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة.

كما أن تأسيس بنية دولة قائمة على مبادئ الديمقراطية سيضمن حريات الأفراد ويؤسس للعدالة الاجتماعية، مع تعزيز روح التعايش السلمي بين مختلف أطراف المجتمع، مما يفتح الطريق أمام بناء مستقبل جديد يدعم القوة والوحدة الوطنية، تتجه الدول العربية إلى بذل جهود متسارعة لإعادة دمج سوريا في المحيط العربي، مع التركيز على تقديم أوجه الدعم السياسي والاقتصادي للحكومة السورية الجديدة بهدف استقرار البلاد وإعادة بناء مؤسساتها، وتسعى هذه الدول إلى تعزيز التعاون الأمني المشترك، خاصة فيما يتعلق بتأمين الحدود ومواجهة التهديدات المتمثلة في تهريب الأسلحة وتسليح العناصر المسلحة إلى داخل الأراضي السورية، ما يعزز الجهود لاستعادة السيطرة على المشهد الأمني، في الوقت نفسه، تسعى تركيا إلى تحقيق توازن دقيق بين مصالحها الإقليمية وأهدافها الأمنية، خصوصاً في ظل دعمها السابق لبعض الفصائل المعارضة في شمال سوريا. تركيا تعمل على التفاوض بشأن حلول سياسية توفر لها ضمانات أمنية واضحة، وتركز بشكل أساسي على تقليص النفوذ الكردي في المناطق الحدودية لمنع أي تهديد على أمنها القومي.

9. النتائج: توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- ما أهم الاسباب التي أدت الى سقوط نظام بشار الاسد في سوريا عام 2024؟
من أهم الاسباب التي ساهمت في سقوط النظام السوري حيث بدأ النظام السوري بالتراجع عسكرياً بعد أن فقد دعم قوات حزب الله اللبناني الذي سحب قواته لمحاربة إسرائيل في لبنان، مما أضعف دفاعات النظام في دمشق وحمص.
- ما طبيعة دور هيئة تحرير الشام في سقوط النظام السوري عام 2024؟
بينت الدراسة أن الفصائل المعارضة المسلحة السورية، بقيادة "هيئة تحرير الشام" وبعض الفصائل المدعومة شعبياً في الشمال السوري، من تجاوز خلافاتها وتوحيد جهودها تحت ما يعرف بـ"إدارة العمليات العسكرية"، مما جعل الهجمات على قوات النظام أكثر تنظيماً وفعالية إنطلاقاً من إدلب مروراً بحلب التي أتمت المعارضة السيطرة عليها في 30 من نوفمبر 2024 تبعها حماة في 5 ديسمبر 2024 وحمص والقنيطرة ودمشق في 8 من ديسمبر 2024.
- ما أهم التداعيات الجيوسياسية لسقوط النظام السوري عام 2024؟
برزت تداعيات مهمة لسقوط نظام بشار الاسد وأهما التغيير في موازين القوى بالمنطقة بعد سقوط نظام الأسد مما سوف سوف يؤدي إلى تراجع نفوذ قوى مثل إيران وروسيا وحزب الله، وفي المقابل سوف يؤدي إلى تمدد نفوذ قوى أخرى مثل تركيا والكيان الصهيوني والولايات المتحدة، وهو ما سيؤثر على مستقبل المنطقة.
- ما واقع المرحلة الانتقالية في سوريا بعد سقوط نظام بشار الأسد في سوريا عام 2024؟
بينت الدراسة أن الإدارة السورية تواجه مجموعة من التحديات الخارجية والداخلية، التي تحتاج إدارتها وعي وطني بخطورة المرحلة، وذلك في ضوء الأوضاع الأمنية والاقتصادية والسياسية المعقدة، بالإضافة إلى تضارب المصالح الإقليمية والدولية في سوريا، في ضوء التنوع العرقي والديني وتعدد الفاعلين المحليين والدوليين في سوريا، ستتأثر مسألة شكل الحكم والدولة السورية الجديدة بعدة عوامل، أهمها سياسة هيئة تحرير الشام باعتبارها الحزب الحاكم الفعلي.
- 10. التوصيات: بناء على ما توصلت له الدراسة من نتائج فإنها توصي بما يلي:
- تأسيس هيكل أمني جديد يعتمد على مبادئ المساءلة، الشفافية، واحترام حقوق الإنسان، بحيث تتحول هذه المؤسسات من أدوات لخدمة النظام إلى مؤسسات تسعى لحماية الشعب والدولة.
- من المهم تعزيز التعاون الوثيق بين الحكومة، المجتمع الدولي، والشعب السوري نفسه، ويتعين على الحكومة وضع خطط ملموسة لإعادة الإعمار وتحقيق المصالحة الوطنية.
- ينبغي أن تكون الحكومة السورية الجديدة مسؤولة بشكل كامل عن إدارة مقدرات وثروات البلاد، وخاصة النفط، الغاز، والفوسفات، لضمان توفير الموارد اللازمة لدعم برنامج إعادة الإعمار وخلق وظائف الدولة أجوراً تليق بهم.
- المجتمع الدولي مطالب بالقيام بدوره في دعم الشعب السوري لتحقيق انتقال سياسي شامل، ويجب أن يكون هذا الدعم قائماً على احترام سيادة سوريا مع توفير الإمكانيات والموارد المطلوبة لإعادة الإعمار وتعزيز مؤسسات الدولة على أسس قوية ومستدامة.
- قيام الفاعلين الإقليميين (تركيا ودول الخليج) بدعم الاستقرار السياسي في سوريا لأن ذلك يساهم في تحقيق الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط.
- القيام بدراسات معمقة حول تحديات المرحلة الانتقالية في سوريا بعد سقوط نظام الأسد.

11. المراجع:

المراجع العربية:

- أحمد، هدير (2025). *التحولات في سوريا ومستقبل الإسلام السياسي في العالم العربي: قراءة تحليلية*، القاهرة: مركز اجيشن للدراسات الاستراتيجية.
- الاقداحي، هشام (2009). *الاستقرار السياسي في العالم المعاصر: ملحق خاص بالمصطلحات*، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.
- الإمام، عدنان (2024). إدارة الشؤون السياسية في المعارضة السورية تعقد اجتماعاً مع سفراء عرب، متاح على الرابط: <https://acr.ps/1L9zQZl>.
- البوني، ياسمين (2025). *التحولات في سوريا ومستقبل الإسلام السياسي في العالم العربي: قراءة تحليلية*، متاح على الرابط <https://egyptianenterprise.com>.
- جاسم، بون (2024). *سيناريوهات الصراع السوري في ظل المتغيرات الجديدة وتوازن القوى*، ألمانيا: المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات.
- الجبالي، صقر، يوسف، أيمن، رحال، عمر (2014). *قاموس المصطلحات المدنية والسياسية*، مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية.
- جسور (2024). خريطة النفوذ والسيطرة في سوريا بعد سقوط الأسد، متاح على الرابط <https://jusoar.co/ar/details>.
- الجنيدى، ليث (2025) أحمد الشرع يحدد 5 أولويات لسوريا بعد إنهاء حكم الأسد، متاح على الرابط <https://www.aa.com>.
- حسين، كرم الدين (2025). *الفرضيات المقلقة: سوريا بعد سقوط الأسد*، متاح على الرابط <https://www.aljazeera.net>.
- درج، عمرو، خوجباشي، صوفيا (2024). *سورية الجديدة: من الثورة إلى الدولة بين تحديات المصير ومفاتيح النجاح*، القاهرة: المعهد المصري للدراسات.
- الدسوقي، أحمد (2024). صندوق التعافي المبكر في سوريا: نهج فني مع تداعيات سياسية ومخاطر مرتبطة، متاح على الرابط: <https://www.org/index.php/publications>.
- صافيناز، أحمد (2025). هيئة تحرير الشام والتمدد نحو حلب لماذا الآن؟، متاح على الرابط: <https://acpss.ahram.org.eg/News/21311.aspx>.
- العربي الجديد (2024). تكليف محمد البشير برئاسة حكومة انتقالية في سورية"، متاح على الرابط: <https://acr.ps/1L9zQX4>.
- العتار، فؤاد (1966). *النظم السياسية والقانون الدستوري*، القاهرة: دار النهضة العربية.
- العفيفي، ميادة (2014)، *العالم بالأرقام: 83% من سكان العالم يعيشون في دولة "هشة"*، الأهرام، العدد (46597)، بتاريخ 2014/7/5.
- العلو، ساشا (2024). *تنظيم الدولة في سوريا بعد "التمكين"*، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية.
- عوضين، ناظم (2024). *إشكاليات مركبة: سقوط نظام الأسد وترتيبات المرحلة القادمة*، القاهرة: المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية.
- العيسى، إبراهيم وكرزي، حامد (2024). *مشاريع التعافي المبكر في سوريا والعقبات السياسية* متاح على الرابط: <https://english.enabbaladi.net>.
- الغر، أحمد (2024). سوريا ما بعد الأسد: خريطة القوى والنفوذ والمصالح، متاح على الرابط: <http://iswy.co/e2gmV6>.
- فرحات، محمد (2015). *الاحتلال وإعادة بناء الدولة دراسة مقارنة لحالات اليابان وأفغانستان والعراق*، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- فوكة، سفيان، وبوضياف، مليكة (2008). *الحكم الراشد والاستقرار السياسي ودوره في التنمية*، الملتقى الوطني الأول حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية المستدامة في الجزائر: بين الواقع والتحولات العميقة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشلف، الجزائر.
- قري، أحمد وصباغ، خليل (2025). *المرحلة التحضيرية للحوار الوطني: ما تقوله الأدبيات والتجارب المقارنة*، مركز الحوار السوري.
- كنيب، كيرستن (2024) *سيناريوهات ما بعد سقوط الأسد أي مستقبل ينتظر سوريا؟*، متاح على الرابط <https://www.dw.com>.
- محمد، هبة (2024). وسط تحذيرات أممية من تزايد الاحتياجات الإنسانية: 12 مليون سوري يعانون من انعدام الأمن الغذائي، جريدة القدس العربي بتاريخ 2024/2/8.
- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (2024). *سورية الجديدة: خارطة طريق للمرحلة الانتقالية*، وحدة الدراسات السياسية.
- مركز عمران للدراسات الاستراتيجية (2025). *سورية 2024: سقوط الأسد وفرص الاستقرار والبناء*، دمشق.
- هايدي، فيريل (1985). *الإدارة العامة من منظور مقارن*، ترجمة. محمد القاسم القيروتي، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- هلال، على الدين (2019)، *الانتقال إلى الديمقراطية*، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
- وكالة الأناضول (2024). مقتل 14 من عناصر الداخلية السورية على يد فلول نظام الأسد، متاح على الرابط: www.anadol.net.

المراجع الأجنبية:

- Economic Times (2024). Syria's Second City Slips from Government Control: Monitor, <https://acr.ps/1L9zQig>
- Farag, Y (2024). what is happening in Syria and why now? Ahram online, 1 Dec 2024, <https://2h.ae/Jwfy>
- Global Firepower (2024). Syria Military Strength, retrieved from: www.globalfirepower.com
- Hall, P, Taylor, R (2010). *Political science and three new institutionalism*, MPIFG Discussion paper 96/6 See link.
- Hameiri, Sh (2010). *Regulating Statehood: State Building and the Transformation of the Global Order*, UK: Palgrave Macmillan.
- Immergut, M (1998). The Theoretical Core of the New Institutionlism, *Politics & Society*, 26 (1), 1-23.
- New York (2025) Assad regime overthrown after 53 years of repression and brutality; pivotal opportunity to establish rule of law and individual rights, <https://hrf.org/latest>.
- Salami, M (2024) What are the potential impacts of the fall of Bashar al-Assad's regime on Iraq?, <https://cfri-irak.com>.

An Analytical Approach to The Implications of Political Change in Syria on The Balance of Power in The Middle East Region During The Period 2024-2025

Dr. Hazem Bsharah Naif Hjazeen

Department of Political Science, Amman, Jordan

Email: hhjazeen469@gmail.com

Ricieved	Accepted	Puplished
19/12/2025	29/12/2025	30/12/2025

DOI:

Hjazeen Hazem Bsharah Naif (2025). *An analytical approach to the implications of political change in Syria on the balance of power in the Middle East region during the period 2024-2025*, Journal of Political Science and Law, Volum11, N(46)

Abstract

The study problem was defined as outlining the repercussions of the political transformations in Syria in 2024 on the regional balance of power, and defining the Israeli-Iranian war in 2025. The study was based on the main hypothesis that the developments in Syria in 2024, which led to the fall of Bashar al-Assad's regime, had a direct and negative impact on the regional balance of power in the Middle East region, by weakening Iranian influence in Syria and the region in general. The study adopted a systems analysis methodology.

The study concluded that the balance of power in the Middle East in the period 2024-2025 witnessed radical transformations following the fall of the Assad regime in Syria. This redraws the geopolitical map and places Iran in a defensive position, while the Gulf states seek to strengthen their influence and the role of the United States, amidst the escalation of the direct Israeli-Iranian conflict. This opens the door to "new balances" characterized by dynamism and the challenges of rebuilding Syria, stabilizing Gaza, and changing the roles of regional and international powers. The study highlighted the regional balance of power in the Middle East, which underwent significant shifts after 2024. The most prominent of these shifts was the decline of Iranian influence following Israeli strikes against its allies in Lebanon and Syria, and the fall of the Assad regime. This led to a diminished role for traditional powers and the emergence of new dynamics in regional alliances and deterrence.

Keywords: Analytical approach, repercussions, political change, Syria, balance of power, Middle East region.

مقاربة تحليلية لتداعيات التغيير السياسي في سوريا على توازن القوى في منطقة الشرق الاوسط خلال الفترة 2024-2025

د. حازم بشارة نايف الحجازين

دكتور علوم سياسية، عمان، الأردن

Email: hhjazeen469@gmail.com

تاريخ النشر	تاريخ القبول	تاريخ الاستلام
2025/12/31	2025/12/29	2025/12/19

DOI:

للاقتباس: الحجازين، حازم بشارة نايف (2025). مقاربة تحليلية لتداعيات التغيير السياسي في سوريا على توازن القوى في منطقة الشرق الاوسط خلال الفترة 2024-2025، مجلة العلوم السياسية والقانون، المجلد 11، (العدد 46)

الملخص

تحددت مشكلة الدراسة في بيان تداعيات التحولات السياسية في سوريا عام 2024 على توازن القوى الإقليمي، والتعريف بالحرب الإسرائيلية - الإيرانية عام 2025، وانطلقت الدراسة من فرضية رئيسية مفادها أثرت التطورات التي شهدتها سوريا عام 2024 والتي أدت الى سقوط نظام بشار الأسد بشكل سلبي مباشر على توازن القوى الإقليمية في دول منطقة الشرق الاوسط، وذلك من خلال أضعاف النفوذ الإيراني في سوريا والمنطقة بشكل عام، وأعتمد الدراسة على منهج تحليل النظم. وخلصت الدراسة الى أن توازن القوى في الشرق الأوسط في الفترة 2024-2025 شهد تحولات جذرية إثر سقوط نظام الأسد في سوريا، مما يعيد رسم الخريطة الجيوسياسية ويضع إيران في موقف دفاعي، مع سعي دول الخليج لتعزيز نفوذها ودور الولايات المتحدة، في ظل تصاعد الصراع الإسرائيلي- الإيراني المباشر، مما يفتح الباب لـ"توازنات جديدة" تتسم بالديناميكية وتحديات إعادة بناء سوريا واستقرار غزة، وتغير أدوار القوى الإقليمية والدولية. سلطت الدراسة الضوء على موازين القوى الإقليمية في الشرق الأوسط التي شهدت تحولات مهمة بعد عام 2024، أبرزها تراجع النفوذ الإيراني بعد ضربات إسرائيلية لحلفائها في لبنان وسوريا، وسقوط نظام الأسد، حيث تضاعف دور القوى التقليدية وبرزت ديناميكيات جديدة للتحالفات والردع الإقليمي.

الكلمات المفتاحية: مقاربة تحليلية، تداعيات، التغيير السياسي، سوريا، توازن القوى، منطقة الشرق الاوسط.

بدءاً من أواخر عام 2022 شنت قوات هيئة تحرير الشام سلسلة من الهجمات على القوات الحكومية السورية، وفي 27 تشرين الثاني 2024، أعلنت هيئة تحرير الشام أنها أطلقت هجوماً أطلق عليه "ردع العدوان" تجاه قوات النظام السوري في مدينة حلب والتي استطاعت الهيئة السيطرة عليها ومن ثم السيطرة على المدن التي كانت خاضعة لسيطرة النظام، وقد أنتجت هيئة تحرير الشام دولة شبه مستقلة لها هيكلها الإداري ونظامها الضريبي ونظام الإيرادات والرعاية الصحية، وليست هيئة تحرير الشام هي المجموعة الأولى التي تعمل على ضبط هذا النموذج، فقد حشدت حركة الشباب في الصومال استراتيجيات مماثلة، واستمرت حركة طالبان في أفغانستان في القيام بذلك منذ عام 2021، وبتخلي الجيش السوري عن بعض المواقع العسكرية ساعد على استنزاف التكتيكي والاستراتيجي والأخلاقي للبنية الأمنية التي كان من المفترض أن تساعد روسيا في إعادة بنائها، وكانت هيئة تحرير الشام مستعدة لاستخدام الأكاديميات العسكرية والأسلحة الهجينة وهيكل القيادة والسيطرة الرسمية، التي بنيت بمساعدة الجنرالات والقادة السابقين الذين نشقوا عن النظام السوري (الموسى، 2025).

شهدت سوريا تغييرات جوهرية في ديناميكياتها السياسية نتيجة التفاعلات الجيوسياسية المتسارعة، ومن أبرز العوامل المؤثرة الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة ولبنان خلال الفترة الممتدة من 2023 إلى 2025، إضافة إلى تداعيات الصراع الروسي-الأوكراني المستمر منذ عام 2022، والتوترات المتصاعدة بين إيران وإسرائيل سواء عبر المواجهات المباشرة أو من خلال وكلاء إيران في المنطقة، هذه العوامل أسهمت بشكل ملحوظ في إضعاف حلفاء النظام السوري التقليديين، مثل حزب الله وإيران وروسيا، مما هباً الأجواء لصعود قوى المعارضة وتسلمها زمام الحكم في سوريا بحلول عام 2024، تعرضت إيران لانتكاسات كبيرة نتيجة الضربات الجوية الإسرائيلية التي استهدفت مواقعها العسكرية وخطوط إمداداتها داخل الأراضي السورية، بالإضافة إلى اغتيال قيادات بارزة في الحرس الثوري الإيراني، كما أن الضغوط الاقتصادية الناتجة عن التزامات إيران تجاه دعم وكلائها الإقليميين قلّصت من قدرتها على مساندة النظام السوري بفعالية، إلى جانب ذلك، أسهم انخراط حزب الله في دعم المقاومة في قطاع غزة في إرهاق قدراته العملياتية وتقليص وجوده العسكري القوي داخل سوريا، وعلى صعيد آخر، أدت الحرب الروسية على أوكرانيا إلى استنزاف موارد روسيا المالية والعسكرية، مما قلل من قدرتها على الاستمرار في دعم نظام بشار الأسد وممارسة نفوذها في سوريا، وقد تراجع هذا الدعم الروسي الذي كان له أثر مباشر في تقليص مصادر القوة والمساندة الأساسية للنظام السوري، مما ساهم في إضعافه تدريجياً حتى سقوطه عام 2024 National Council on U.S.-Arab Relations, 2025).

شكل سقوط نظام بشار الأسد في عام 2024 لحظة محورية في الجغرافيا السياسية في الشرق الأوسط، حيث أدت إلى تحول كبير في ميزان القوى الإقليمي، فبالنسبة لإيران كان النظام السوري أحد حلفائها الأكثر ثباتاً، ويمثل سقوط نظام بشار الأسد ضربة قوية لنفوذها في سوريا والمنطقة بشكل عام، لذا فإن خسارة إيران لسوريا تؤكد على إضعاف قوة إيران في المنطقة. فمنذ بدء الحرب الأهلية السورية استخدمت إيران سوريا لتعزيز ما يسمى بمحور المقاومة، مستغلة الفراغ في السلطة في المنطقة لإغراق وكلائها بالأموال فالتحالف الإيراني-السوري كان جيوسياسياً وأيديولوجياً، وبعد إسقاط النظام السوري عام 2024 وسيطرة هيئة تحرير الشام على كامل الأراضي السورية وإعلانها عن مرحلة جديدة من الحكم، باتت مسألة بناء نظام سياسي مستقر ومستدام على رأس الأولويات، إلا أن هذا المسار يواجه تحديات داخلية وخارجية معقدة، تجعل

الانتقال الديمقراطي في سوريا عملية خطيرة، فعلى الرغم من أن الهيئة قدمت نفسها كقوة مركزية قادرة على فرض الأمن وتوحيد سوريا تحت راية واحدة، إلا أن الواقع الداخلي يحمل في طياته تحديات تتعلق بالانقسامات بين الفصائل المسلحة السابقة، وبطبيعة المجتمع السوري المتنوع، وهو ما يفرض عقبات أمام بناء منظومة سياسية قائمة على المشاركة والتعددية، ولا يمكن فصل المسار السياسي عن السياق الإقليمي والدولي، حيث تبقى التدخلات الخارجية والصراعات الدولية عاملاً رئيسياً في تحديد مستقبل سوريا، مما يجعل من الصعب رسم مسار ديمقراطي بمعزل عن هذه العوامل (Department of the Treasury, 2025).

شهد ميزان القوى في الشرق الأوسط تحولاً كبيراً في عام 2025 اتسم بتراجع نفوذ إيران الإقليمي، ومن أبرز التطورات إضعاف الجماعات التابعة لإيران، مثل حزب الله وحماس، وانحيار النظام السوري عام 2024، وعليه جاءت الدراسة لتبحث في أثر التغيير السياسي في سوريا عام 2024 على توازن القوى الإقليمية في دول منطقة الشرق الأوسط. أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى تحليل عملية التغيير السياسي في سوريا وانعكاساتها على القوى الإقليمية، ويتفرع من هذا الهدف الأهداف الفرعية التالية:

- بيان الأسباب سقوط النظام السوري (نظام بشار الأسد) في عام 2024.
- تحليل تداعيات التغيير السياسي في سوريا عام 2024 على توازن القوى الإقليمي.
- مشكلة الدراسة: لقد أعادت سوريا ما بعد الأسد تشكيل توازن القوى الإقليمي بشكل جذري، فقد تضاعف النفوذ الإيراني والروسي، مما أفسح المجال لتدخل تركي وإسرائيلي أكبر، حيث ستسهم التحولات السياسية في سوريا منذ عام 2024 في إعادة صياغة أدوار القوى الإقليمية بشكل كبير، وستغير موازين القوى في الشرق الأوسط، فقد كانت الحرب الأهلية السورية، بشبكاتها المعقدة من التدخلات الإقليمية والدولية، محوراً لتنافس المصالح والطموحات، مما أدى إلى إعادة تقييم التحالفات القائمة وديناميكيات القوة، لذا تسعى الدراسة إلى الإجابة عن السؤال الرئيسي التالي: كيف أثرت التغيير السياسي في سوريا على دول منطقة الشرق الأوسط؟، ويتفرع من هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية:
- لماذا سقط النظام السوري (نظام بشار الأسد) في سوريا عام 2024؟
- كيف أثرت تداعيات تغيير النظام السياسي في سوريا عام 2024 على توازن القوى الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط؟ أهمية الدراسة: ستوضح أهمية الدراسة من خلال:
- الأهمية العلمية: تأتي الأهمية العلمية لهذه الدراسة من خلال أهمية وحداثة الموضوع، كونها تتناول موضوع يعدّ من المواضيع الحديثة والمتعلق بالتعرف على واقع التغيير السياسي في سوريا وانعكاساته على توازن القوى الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط، لذا فإن هذه الدراسة تمثل إضافة للدراسات العلمية السابقة التي تناولت البحث المرتبط بالتحولات السياسية في سوريا ومنطقة الشرق الأوسط، كي يستفيد منها طلبة العلم والباحثون المتخصصون في هذا الحقل المعرفي، أضف إلى ذلك أن المكتبة العربية بحاجة ماسة لمثل هذا النوع من الدراسات الهامة.
- الأهمية العملية: تبرز الأهمية العملية لهذه الدراسة من خلال النتائج المتوقعة والتي من شأنها أن تمثل دليلاً استرشادياً لصانع القرار السياسي أن يستقرئ الكيفية اللازمة للتعامل مع التطور الذي تشهده سوريا منذ عام 2024 وتداعياتها على دول منطقة الشرق الأوسط.

حدود الدراسة:

— **حدود زمنية:** تقتصر الدراسة على الفترة الزمنية (2024-2025)، حيث شهد عام 2024 سقوط نظام بشار الأسد، ومن ثم توالى الأحداث السياسية في المنطقة.

— **حدود مكانية:** تقتصر الدراسة على الحدود الجغرافية لدول منطقة الشرق الأوسط.

متغيرات الدراسة:

— **المتغير المستقل:** التغيير السياسي في سوريا.

— **المتغير التابع:** توازن القوى الإقليمي بين دول منطقة الشرق الأوسط خلال الفترة (2024-2025).

فرضية الدراسة: انطلقت الدراسة من فرضية رئيسة مفادها: "أثرت التطورات التي شهدتها سوريا عام 2024 والتي أدت إلى سقوط نظام بشار الأسد بشكل سلبي مباشر على توازن القوى الإقليمية في دول منطقة الشرق الأوسط، وذلك من خلال أضعاف النفوذ الإيراني في سوريا والمنطقة بشكل عام".

مصطلحات الدراسة:

— **توازن القوى:** يشير المدلول النمطي لميزان القوى السياسية والتي لها برنامج عمل سياسي تطبقه الدولة في المجال الخارجي، تحقيقاً لهدف معين، ويجب أن يكون قائم فعلاً، لذلك فهو توازن مقصود ومستهدف (عبد المحسن، 2015: 175)، وإن توازن القوى يعني التعادل هو ضمان التعادل في القوة بين الدولتين أو المجموعتين من الدول وهكذا لن تتمكن دولة أو دول من القيام بالعدوان لوجود قوة مقابلة لها ونظرياً فإن نظام توازن القوى هو أحد الأنظمة الذي توظف فيه القوة أو التهديد لتغيير التوازن (الجميل، 2002: 5).

— **التغيير السياسي في سوريا:** سقط نظام الرئيس السوري بشار الأسد في 8 كانون الأول عام 2024، بعد (13) عاماً من الصراع مع قوى المعارضة السورية، وبعد (24) عاماً من احتكار الأسد الابن للسلطة، ومنذ بدء هيئة تحرير الشام وفصائل المعارضة السورية المتحالفة معها مسار الخروج من إدلب نحو حلب في 27 تشرين الأول 2024، بدا أن تغييرات فعلية قد تشهدها معادلة التوازن العسكرية بينها وبين النظام السوري (شعبان، 2025).

منهج الدراسة:

تعتمد الدراسة على منهج تحليل النظم، ويعتمد هذا المنهج على مفهوم النظام كوحدة أساسية في تحليل حركة النظام السياسي وتفاعلاته، مع التأكيد على طبيعة التفاعل بين النظام والبيئة التي يعمل فيها النظام، حيث تبرز في هذا المجال ثلاثة مستويات تؤثر في كل نظام سياسي وهي المستوى الداخلي الذي يشمل الوحدات المكونة للنظام، والمستويين الإقليمي والدولي المحيطين به، ويُعد دافيد استون رائد التحليل النظري للحياة السياسية، على أساس أن الوظيفة الأساسية للنظام هي التوزيع السلطوي للقيم في المجتمع، ويعتمد نموذج استون في تحليله لوظيفة النظام السياسي عناصر أساسية أهمها: المدخلات "Inputs"، وهي مجموعة من المطالب والضغوط والتأثيرات الداخلية والخارجية التي يتعرض لها النظام السياسي وتدفعه إلى اتخاذ قرارات وأفعال معينة. وعملية التحويل، وهي عملية استيعاب المطالب في هياكل النظام التشريعية والتنفيذية. والمخرجات "Outputs"، وهي مدى استجابة النظام لمجموعة المطالب وتكون على شكل سياسات وقرارات، وقد

تكون هذه الاستجابة إيجابية أو رمزية أو سلبية. والتغذية الاسترجاعية "Feedback"، وهي ردود الأفعال تجاه القرارات والسياسات التي اتخذها النظام في إطار بيئته الداخلية والخارجية، والتي تساعد صانع القرار على تقويم مساراته وقراراته وسياساته الداخلية والخارجية، من خلال قياس مدى المساندة أو التأييد لتلك الممارسات، وهي ضرورة لبقاء النظام (Easton, 1965)، ويساعد المنهج في فهم التحولات السياسية في سوريا والتي أسهمت في تغيير النظام السوري علم 2024، وتحليل تداعيات سقوط نظام بشار الأسد على دول منطقة الشرق الأوسط.

حيث يساعد المنهج على فهم تعقيدات الصراع السوري، والتحديات التي تواجه بناء دولة جديدة، ويشمل تحليل بنية النظام السابق وتفككه، ودور الفاعلين المحليين والدوليين، بالإضافة إلى تحليل التغيرات الديموغرافية، وذلك من خلال ما يلي:

- تحليل بنية النظام وتفككه: دراسة الأسباب التي أدت لضعف وتفكك بنية النظام، بما في ذلك دور الطائفية كأداة سيطرة، وانهيار المؤسسات، وتحليل مواقف الموالين والمعارضين، والتناقضات بين مصالح النظام وحلفائه (روسيا وإيران).
- دور الفاعلين المحليين والدوليين : تقييم دور القوى الإقليمية والدولية في التأثير على مسار الصراع، والبحث في إمكانية تغيير المواقف الدولية تجاه النظام السوري.
- تغيير المجتمع أم تغيير النظام: مناقشة أولوية تغيير النظام السياسي مقابل ضرورة تغيير البنية الاجتماعية والثقافية لإقامة دولة ديمقراطية، وتجاوز الاستبداد.
- التغيير الديموغرافي والاجتماعي: تحليل آثار التغيرات السكانية وتأثيرها على الهوية الوطنية، ودور الحركات المسلحة في هذه التغيرات.
- بناء الدولة الجديدة: التركيز على الأسس اللازمة لإعادة بناء سوريا الحديثة، مثل إصلاح سياسي شامل، فصل السلطات، استقلال القضاء، وضمان فضاء سياسي ومدني تعددي.
- الدراسات السابقة: من الدراسات ذات الصلة بموضوع الدراسة ما يلي.
- 1. الدراسات العربية:

- دراسة أيمن (2025). بعنوان: تحولات الصراع بين إيران وإسرائيل من الردع المتبادل إلى المواجهة العسكرية المباشرة، هدفت الدراسة إلى بيان أن منطقة الشرق الأوسط تشهد تحول الصراع بين إسرائيل وإيران من الحرب بالوكالة إلى المواجهة العسكرية المباشرة، وخلصت الدراسة إلى أن دور وكلاء إيران، كحزب الله والحوثيين والفصائل المسلحة العراقية يبقى عنصراً رئيسياً في تحديد اتجاه التصعيد، فبينما يتسم موقف حزب الله بالحذر نتيجة إلى التراجع العسكري والضغط الداخلي، وتمثل جماعة الحوثي والفصائل المسلحة العراقية أدوات ضغط مرنة يمكن لإيران تفعيلها عند الحاجة.

— دراسة شعبان (2025)، بعنوان: إعادة التفكير في جغرافيا الشرق الأوسط السياسية بعد سقوط نظام الأسد، هدفت الدراسة إلى بيان العواقب الجيوسياسية لسقوط نظام بشار الأسد في سوريا، وخلصت الدراسة إلى أن رحيل الأسد يُضعف نفوذ إيران الإقليمي، لذا تسعى تركيا إلى تأكيد وجودها في شمال سوريا، وتهدف المملكة العربية السعودية إلى مواجهة الهيمنة الإيرانية، ويُتيح انسحاب روسيا من سوريا فرصاً جديدة للنفوذ الأمريكي، في حين ينخرط الاتحاد الأوروبي والصين في جهود إعادة الإعمار في مرحلة ما بعد الأسد.

— دراسة روق (2024)، بعنوان: سباق التسلح وتأثيره على التوازنات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط دراسة حالة (إيران_ إسرائيل) (2015-2022)، هدفت لبيان أثر سباق التسلح على توازن القوى في منطقة الشرق الأوسط بعد التوصل إلى اتفاق نووي مع الولايات المتحدة الأمريكية، وخلصت الدراسة إلى أن لثورات الربيع العربي تأثيراً كبيراً على أمن واستقرار المنطقة العربية، كما أن للوجود الإسرائيلي في المنطقة منذ عام 1948 واندلاع ثورة الخميني عام 1979 أثر في عززة استقرار المنطقة.

2. الدراسات الأجنبية:

— دراسة مركز الدراسات الاستراتيجية (2025) Center for Strategic Studies، بعنوان: Geopolitical Prospects in Syria After the Fall of Bashar al-Assad، هدفت الدراسة إلى بيان أن إنهيار النظام السوري السابق لبشار الأسد في كانون الأول 2024 شكّل نقطة تحول في المشهد الجيوسياسي السوري، مما أدى إلى إعادة تشكيل استراتيجية سوريا، مع تنافس الجهات الفاعلة الوطنية والدولية على النفوذ، وخلصت الدراسة إلى أن الديناميكيات العسكرية والسياسية التي أعقبت رحيل النظام السوري السابق تدرس التحديات السياسية والعسكرية والاقتصادية التي تواجه الحكومة الانتقالية، وإمكانية تقسيم سوريا إلى مناطق سيطرة تحت مناطق نفوذ مختلفة.

— دراسة زرارو وآخرون (2025) Zarar, Khan, & Khurshid. بعنوان: The Fall of Bashar al-Assad: Implications for Syria and the Broader Middle East، هدفت الدراسة إلى بيان التداعيات الإقليمية والدولية المحتملة لسقوط بشار الأسد في سوريا، وديناميكيات اللاجئين، والعلاقات مع الدول المجاورة، وتأثير الفراغ المُحتَمَل في السلطة على مختلف الجهات المعنية، بما في ذلك إيران وروسيا وتركيا والقوى الغربية، مع مراعاة التداعيات على التنظيمات الإرهابية والتوترات الطائفية، وخلصت الدراسة لوجود تحديات لإعادة الإعمار في سوريا بعد سقوط النظام السابق، ومنها هياكل الحكم، وآفاق التحول الديمقراطي، وأن سقوط الأسد قد يُحفّز إعادة ترتيب كبيرة للتحالفات الإقليمية، وقد يُعيد تشكيل توازن القوى في الشرق الأوسط، مع عواقب بعيدة المدى على الأمن الدولي والعلاقات الدبلوماسية.

— دراسة أسوكو وآربن (2025) Assoc. Arben، بعنوان: Fall Of Syrian Regime And Regional Implications – Analysis، هدفت الدراسة إلى بيان إن سقوط النظام السوري لا يعني نهاية الصراعات أو حل الأزمات التاريخية، فسوريا تظل دولة مجزأة، مع جماعات متمردة وميليشيات وقوى أجنبية وديناميكيات طائفية ستستمر في تشكيل مستقبلها، فإن سقوط النظام السوري السابق ليس نقطة نهاية، بل هو فصل جديد في حرب أهلية لا تزال تتسم بمصالح متنوعة وطموحات جيوسياسية متعددة.

ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة: تعد الدراسة من أولى الدراسات التي تبحث في موضوع أثر التغيير السياسي في سوريا على توازن القوى الإقليمي في دول منطقة الشرق الأوسط، حيث تناولت الدراسات السابقة ومنها دراسة أيمن (2025) التي ركزت على تحولات الصراع بين إيران وإسرائيل من الردع المتبادل إلى المواجهة العسكرية المباشرة، ودراسة شعبان (2025)، التي هدفت الدراسة إلى بيان العواقب الجيوسياسية لسقوط نظام بشار الأسد في سوريا، ودراسة روق (2024)، التي هدفت لبيان أثر سباق التسلح على توازن القوى في منطقة الشرق الأوسط بعد التوصل إلى اتفاق نووي مع الولايات المتحدة الأمريكية.

المبحث الأول: الاطر النظرية لتوازن القوى، والتغيير السياسي في سوريا عام 2024

انهار نظام الأسد في 8 كانون الأول 2024 خلال هجوم واسع شنته قوات المعارضة. قادت هيئة تحرير الشام هذا الهجوم، بدعم أساسي من الجيش الوطني السوري المدعوم من تركيا، في إطار الحرب الأهلية السورية المستمرة التي بدأت مع الثورة السورية عام 2011، تم تناول سقوط النظام السوري السابق (نظام بشار الأسد) في عام 2024 من خلال الآتي:

المطلب الاول : نظرية كينيث والتزفي توازن القوى

يعرف توازن القوى بأنه "حالة تنشأ نتيجة التفوق الضخم لدولة واحدة في نسق دولي أو إقليمي، الأمر الذي يهدد حرية الأطراف الأخرى، مما يجعلها تتجمع في محور مضاد" (مقلد، 1985: 265)، كما عرف بأنه "التوازن بين الدول الدولية، والقادر على منع أي منها من أن تصبح قوية بما فيه الكفاية لتفرض إرادتها على الآخرين، فتوازن القوى يعد آلية لمنع ظهور قوة مهيمنة تستطيع تحقيق مصالحها بشكل منفرد، وفرض مبادئها على باقي القوى في المجتمع الدولي (عبد الكريم، 2014: 185)،

لقد فرق كوينسي رايت (Quinc Wright) بين "توازن القوى الثابت" و"توازن القوى الديناميكي"، بأن الأول يمثل النظام، والآخر يمثل السياسة، ووصف "رايت" التوازن الثابت (التوازن كنظام) بالحالة التي تفسر استمرار التعايش بين الحكومات المستقلة التي تتصل مع بعضها بعضاً، بينما وصف التوازن الديناميكي (التوازن كسياسة) بالسياسات المتخذة من قبل الدول الحفاظ على هذه الحالة (عبد الكريم، 2014: 189). فقد قدم "مورجنثاؤ" لتوازن القوى في كتابه "السياسة بين الأمم" الإطار المفاهيمي الأبرز لهذا المفهوم، حيث أشار إلى أنه يستخدم مصطلح توازن القوى بأربع طرق مختلفة: كسياسة تهدف إلى إحداث توزيع معين في السلطة، وكوصف للحالة الواقعية على الصعيد الدولي، وكتوزيع مساوٍ للقوة على الصعيد الدولي، وكمصطلح يصف أي توزيع للقوى السياسية في العلاقات الدولية. ويرى مورجنثاؤ في توازن القوى أنه ظاهرة طبيعية في حياة الدول، فالسياسة الدولية ليست سوى صراع من أجل القوة، وتوازن القوى هو نتيجة حتمية لهذا الصراع الذي تسعى من خلاله عدة دول، كل على حدة، في إطار النظام الدولي أو الإقليمي للحفاظ على الوضع القائم أو الإطاحة به، ويشترط مورجنثاؤ لتحقيق توازن القوى الحفاظ على الاستقرار، والحفاظ على ظاهرة التعدد، فهو يرى في توازن القوى نظاماً يهدف إلى الحيلولة دون تحقيق التفوق من أي عنصر على العناصر الأخرى، ويحفظ الاستقرار دون تحطيم ظاهرة التعدد في العناصر التي تؤلفه، فهدف التوازن هو الاستقرار مضافاً إليه المحافظة على العناصر المؤلفة للنظام (شيهان، 2016: 15).

تفترض نظرية كينيث والتز في توازن القوى وهي جوهر نظريته الواقعية الجديدة، أنه في النظام الدولي الفوضوي توازن

الدول قوتها بشكل طبيعي لمنع أي دولة منفردة من الهيمنة، ويمكن تحقيق هذا التوازن من خلال التوازن الداخلي (بناء

القدرات الوطنية) أو التوازن الخارجي (تشكيل التحالفات)، وتشير النظرية إلى أن توازن القوى آلية ذاتية التنظيم تُعزز الاستقرار وتردع العدوان، والجوانب الرئيسية لنظرية والتز الفوضي والاعتماد على الذات تركز على أن النظام الدولي يفتقر إلى سلطة مركزية (إنه فوضوي)، مما يُجبر الدول على الاعتماد على نفسها لضمان أمنها، مما يعني أنها حساسة للتهديدات من القوى الصاعدة الأخرى، ويمكن للدول زيادة قدراتها العسكرية والاقتصادية والصناعية لمواجهة أي تهديد، وتُشكل الدول تحالفات مع قوى أخرى لإنشاء تحالف يُوازن دولة أو اثنتين أقوى، ويُشكل هيكل النظام الدولي تحديد عدد القوى العظمى، فيما تميل الأنظمة ثنائية القطب إلى تحقيق التوازن بشكل أساسي من خلال الحشد العسكري الداخلي، وتميل الأنظمة متعددة الأقطاب إلى تشكيل تحالفات لموازنة القوة، ويُعد ميل الدول الدائم إلى موازنة القوة سمة طبيعية ومتأصلة في النظام الدولي تمنع صعود قوة مُهيمنة واحدة وتحافظ على الاستقرار (Voicu, 2014).

نظرية توازن القوى هي مبدأ في العلاقات الدولية يقوم على فكرة أن استقرار النظام العالمي يتحقق عندما تتوزع القوة بين الدول بحيث لا تتمكن أي دولة واحدة من الهيمنة، وعندما تصبح دولة أقوى من غيرها فإن الدول الأخرى تتحالف ضدها لمنع العدوان والحد من تفوقها، وتسعى الدول من خلال هذه النظرية للحفاظ على استقرارها من خلال الموازنة العسكرية وتشكيل التحالفات، ومن المبادئ الأساسية لنظرية توازن القوى ما يلي:

- ردع العدوان: تمنع القوى المتوازنة أي دولة من شن عدوان خوفاً من رد فعل عنيف من تحالفات الدول الأخرى.
- تجنب الهيمنة: الهدف هو منع أي دولة من اكتساب قوة عسكرية كافية للسيطرة على الدول الأخرى.
- دور التحالفات: تلعب التحالفات دوراً أساسياً في تحقيق التوازن، حيث توحد الدول الأضعف قوتها لمواجهة التهديد الأكبر.
- الاستقرار النسبي: يرى الواقعيون أن نظام توازن القوى أكثر استقراراً من نظام تهيمن فيه دولة واحدة، لأن الهيمنة تجعل العدوان غير مربح.

مما سبق تُظهر نظرية توازن القوى في سوريا تحولاً من فراغ القوة بعد انهيار النظام القديم، حيث تتصارع قوى إقليمية ودولية (تركيا، إيران، روسيا، أمريكا) ملته، مما أدى إلى تعقيد الصراع وتغيير موازين النفوذ، مع ظهور ديناميكيات جديدة مثل تقارب عربي محتمل مع النظام السوري الجديد ومحاولة تغييرات ديموغرافية، مما يضع مستقبل سوريا مرهوناً بتفاهات دولية وإقليمية معقدة بدلاً من الحلول العسكرية.

مما يشير إلى أن استقرار المنطقة يعتمد على إدارة سوريا للتنافسات الإقليمية والدولية، حيث تحاول أن تكون "نقطة توازن" لا "نقطة اصطاف" لتجنب الانحياز الكامل لمحور، مما يؤثر على الشرق الأوسط بتحولها لمرتکز جيوسياسي يضمن مصلحة مشتركة لاستقرارها، بينما يؤدي فشل الدولة لزيادة نفوذ إيران وإسرائيل، ويخلق ديناميكية جديدة للتحالفات، ويحتم على القوى الخارجية إيجاد حلول سياسية بدلاً من العسكرية لضمان عدم تحول المنطقة لمسرح صراعات مفتوحة، مع تداعيات كارثية على اللاجئين والاقتصادات المحلية.

المطلب الثاني: الأسباب الرئيسية التي أسهمت في سقوط نظام بشار الأسد

منذ بداية الحرب الأهلية في عام 2011 انقسمت سوريا إلى مناطق يسيطر عليها النظام والمعارضة والأكراد، وقبل سقوط نظام بشار الأسد في 7 كانون الأول 2024 كانت الجماعات الثلاث الأكثر نفوذاً هي (الجيش الوطني السوري، وهو تحالف نشأ من الجيش السوري الحر وبدعم من تركيا، وقوات سوريا الديمقراطية، وهي مجموعة من المسلحين الأكراد كانت في الغالب تحظى بدعم من الولايات المتحدة، وهيئة تحرير الشام، وهي جماعة إسلامية سنية)، ورغم أن هذه الجماعات كانت متفرقة ومتصادمة في كثير من الأحيان مع بعضها البعض، إلا أنها كانت تمثل مصادر بديلة للسلطة وتنافس حكم نظام بشار الأسد على سوريا، وشكلت هيئة تحرير الشام حكومة (حكومة الإنقاذ السورية) داخل الأراضي التي تسيطر عليها في مدينة إدلب، والتي وفرت التعليم والإسكان العام والمرافق العامة في المناطق التي تسيطر عليها (Loft, Mills, 2024).

احتلت هذه الجماعات ما يقرب من نصف مساحة سوريا قبل السابع من كانون الأول 2024، وخاصة في الشمال والشمال الشرقي، وفي حين كان حكم النظام السوري السابق يسيطر على كل جنوب شرق سوريا تقريباً، كما تعززت قوة الجماعات التي تحارب النظام بفضل الدعم التركي والأمريكي والذي كان على شكل تدريب عسكري أو مساعدات بالأسلحة، وإلى جانب ضعف النظام والانشقاقات الجماعية للجيش السوري، لذا أضعفت هذه الجماعات قدرة النظام في السيطرة على كثير من المناطق داخل سوريا، مما مهد الطريق لسقوطه (Al-Lami, 2024)، لذا أدت هجمات هيئة تحرير الشام ضد النظام السوري في 27 تشرين الثاني 2024، إلى تطورات غير مسبوقة في الحرب الأهلية السورية، ففي غضون فترة قصيرة، استولت الهيئة على مدينة حلب، ثاني أكبر مدينة في سوريا، ثم استولوا على حماة، وتقدموا نحو حمص، وبعدها انتقلوا للسيطرة على العاصمة السورية دمشق، دون مقاومة، حتى الولايات المتحدة لم تتوقع الانهيار السريع لنظام بشار الأسد في غضون أيام (Hamit, 2024)، ورغم أن النظام السوري السابق كان لديه القدرة على التوصل إلى اتفاق مع الولايات المتحدة والدول العربية في عام 2015، الذي كان على وشك السقوط، لكن التدخل الروسي أنقذه، ولو توصلت سوريا إلى مثل هذا الاتفاق لكان من الممكن أن يفتح طريقاً من الممكن أن يسهل توثيق العلاقات بين سوريا والدول العربية الأخرى (بورار، 2024).

لقد لعبت عدة عوامل دوراً حاسماً في سقوط النظام السوري، وكان أكثرها أهمية الضربة القوية التي وجهتها إسرائيل لحزب الله، وكان حزب الله أقرب حليف عسكري ولوجستي للنظام السوري خلال الحرب الأهلية منذ عام 2011، ومثلت القوة الأكثر أهمية في الحفاظ على صمود الجيش السوري، فخلال الحرب الأهلية في سوريا كان حزب الله قوة داعمة للنظام السوري، إلا أن إسرائيل بمساعدة الولايات المتحدة نجحت في جعل إيران غير فعالة في دعم سوريا عسكرياً ومالياً، ونفذت إسرائيل غارات جوية ضد الوجود العسكري الإيراني في سوريا وقطعت جميع القنوات الجوية والبحرية التي قدمت الدعم اللوجستي من إيران إلى سوريا وحزب الله (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2024).

مما سبق أدت أسباب داخلية وخارجية معقدة إلى التغييرات الجذرية في سوريا، أبرزها القمع السياسي، والفساد، والتفاوت الاقتصادي، وغياب الحريات، بالإضافة إلى جفاف أثر على الريف، مما أشعل ثورة 2011، لكن سرعان ما تفاقم النزاع بفعل التدخلات الإقليمية والدولية، وتشكيل فصائل مسلحة، وتغييرات ديموغرافية، وصولاً إلى انهيار النظام في عام

2024 وتشكيل حكومة انتقالية، مع استمرار تحديات الانفراجات الخارجية واستعصاءات الداخل، حيث تواجه القيادة الجديدة تحديات إعادة الإعمار وبناء الدولة الجديدة.

لقد ضعفت قوة النظام السوري العسكرية نتيجة الحرب الأهلية، حيث أدت سنوات من الصراع الاستنزافي إلى استنزاف قدراتها العسكرية، ومن أهم أسباب ضعف الجيش السوري أن الجنود كانوا يعانون من رواتب زهيدة وسوء أوضاع معيشية، حيث لم يتجاوز راتب العسكري (40) دولارًا وكثير من الجنود فروا أو رشوا الضباط للهروب من الخدمة، مع انتشار الغضب بين صفوفهم بسبب الفساد وغياب الدعم المادي والمعنوي، أصبح الجيش يفتقر للتماسك والاستراتيجية الواضحة، مما أدى إلى انهيارات سريعة في المعارك مع قوات المعارضة، كما حدث في إدلب وحلب، حيث كان الغضب يتزايد ضد النظام، حتى بين الموالين له من الطائفة العلوية، مع اتهامات واسعة للقيادة بالفساد (Share, 2024)، في حين سلط الاعتماد المفرط على القوى الخارجية مثل الدعم الجوي الروسي والمليشيات المدعومة من إيران الضوء على تفريغ قدراتها المحلية، وعندما بدأ هجوم الثوار على مدينة حلب كانت القوات الحكومية منتشرة بشكل ضئيل للغاية بحيث لم تتمكن من شن دفاع فعال، وكشفت سرعة تقدم هيئة تحرير الشام، إلى جانب انهيار مدن رئيسية مثل حلب وحمص عن عجز النظام السوري على الحفاظ على السيطرة حتى على معاقله الأكثر أهمية بالنسبة له ومنها (دمشق، واللاذقية، وطرطوس) (Haj Suleiman, 2024). ولعبت هيئة تحرير الشام دورًا محوريًا في سقوط النظام السوري، والتي خضعت لتحول استراتيجي، حيث نأت بنفسها عن أصولها الجهادية وقدمت نفسها كقوة معارضة براجماتية وقد سمح هذا التغيير، إلى جانب التركيز على الحكم المحلي والتنسيق مع الفصائل لتعزيز الدعم في الأراضي التي تسيطر عليها المعارضة، وكانت الاستراتيجية العسكرية المنضبطة والمتكيفة عامل رئيسي في توجيه الضربة التي أسهمت في سقوط النظام السوري (Daoudy, 2024).

مما سبق تشهد سوريا مرحلة انتقالية سياسية عقب سقوط نظام الأسد، وقد شكّلت حكومة انتقالية، بقيادة الرئيس المؤقت أحمد الشرع، بهدف توجيه البلاد نحو دستور دائم وحكم ديمقراطي، وتتميز هذه المرحلة الانتقالية بالتقدم والتحديات، بما في ذلك ضرورة الشمولية والتعافي الاقتصادي ومعالجة قضايا حقوق الإنسان.

المبحث الثاني: تداعيات التغيير السياسي في سوريا عام 2024 على توازن القوى الإقليمية

فيما يلي عرض لتداعيات التحولات السياسية في سوريا عام 2024 على توازن القوى الإقليمية:

المطلب الأول: توازن القوى الإقليمي بعد سقوط نظام بشار الأسد عام 2024

من المتوقع أن يُحدث تغيير النظام في سوريا عام 2024 تأثيرًا بالغ الأهمية في صياغة المشهد الجيوسياسي للشرق الأوسط، مما يدفع القوى الإقليمية والدولية مثل إيران وإسرائيل وتركيا والدول العربية وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والصين إلى إعادة النظر في استراتيجياتها وتحالفاتها بالنسبة لإيران، التي لطالما اعتبرت العلاقة مع سوريا عنصرًا جوهريًا في خططها الإقليمية، فإن هذا التغيير يمثل تحديًا كبيرًا. فقد كانت الشراكة الإيرانية-السورية بمثابة حجر الزاوية لهيمنتها في المنطقة، حيث اعتمد نفوذ إيران في الشرق العربي بدرجة كبيرة على وصولها المباشر إلى سوريا. هذه العلاقة أتاحت لها تسهيل نقل الأسلحة إلى حزب الله وشكلت حاجزًا أمام الغارات الإسرائيلية واحد من أبرز العوامل التي أسهمت في تغيير ميزان القوى الإقليمي هو التراجع الملحوظ لدور محور المقاومة بقيادة إيران، خاصة في سياق سوريا ولبنان، ويبدو أن هاتين الدولتين تشهدان انفتاحًا جديدًا نحو التكامل مع المحيط العربي، ففي لبنان، وبعد أزمات سياسية امتدت لعامين، تم انتخاب الجنرال جوزيف عون رئيسًا للبلاد بفضل توافق برلماني واسع، مما دفع الإمارات لإعادة فتح سفارتها هناك، كما شهد لبنان زيارة تاريخية من وزير الخارجية السعودي الأمير فيصل بن فرحان، وهي الأولى منذ خمسة عشر عامًا، هذه التحركات تشير إلى احتمالات زيادة التعاون الاقتصادي والدبلوماسي بين لبنان ودول الخليج، ما يُنبئ بمزيد من الانفتاح على دعم إقليمي ضروري لتعافي لبنان من أزمته الاقتصادية المستمرة. الجدير بالذكر أن جزءًا كبيرًا من التحويلات المالية التي يعتمد عليها الاقتصاد اللبناني يأتي من دول الخليج، وهذا الدعم المتجدد قد يشكل دفعة كبيرة لانتشال لبنان من أزمته الحالية وتعزيز استقراره (Michalski, Krzyżanowska, 2025).

وتغيير موقف الدولة السورية الدبلوماسي بعد سقوط النظام السابق عام 2024، وأبدت استعدادها لتعميق التعاون مع دول الخليج، وقامت الحكومة السورية الجديدة بقيادة "أحمد الشرع" بالفعل في محادثات مع مسؤولين أوروبيين وأميركيين وخليجيين، وشكل النفوذ التركي عاملاً حاسماً في تعامل الحكومة السورية في المستقبل، ومع القوى الإقليمية الأخرى في حدود استقلالها الاستراتيجي، إلا أن هجوم تركيا المتزايد ضد الأكراد يفرض تعقيدات وأزمات جديدة على أقطاب القوة الإقليمية القادرة على التأثير على الديناميكيات الإقليمية المتطورة، وعلى الرغم من أن إسرائيل في وضع أقوى عسكرياً، وتخطط حكومة رئيس الوزراء في إسرائيل نيتها هو لإعادة تشكيل استراتيجيتها الأمنية من خلال الاستفادة من الاضطرابات الإقليمية، كما تعمل إسرائيل على توسيع سيطرتها من خلال نقل قواتها إلى المنطقة مزودة السلاح في مرتفعات الجولان السورية، مما يلغي فعلياً اتفاقية المنطقة العازلة لعام 1974 (Shahbazov, 2025).

وقد خصصت دول الشرق الأوسط مثل السعودية والإمارات وقطر وعمان للإنفاق الدفاعي العسكري أجزاء كبيرة من ناتجها المحلي الإجمالي، وتتأثر ميزانيات الدفاع في الشرق الأوسط إلى حد كبير بعدم الاستقرار المستمر والحروب بالوكالة والمنافسة على الهيمنة الإقليمية، فالإنفاق الدفاعي في الشرق الأوسط أخذ في الارتفاع، على الرغم من التقلبات في أسعار النفط العالمية حافظت السعودية على واحدة من أعلى ميزانيات الدفاع في العالم، ففي عام 2023 أنفقت السعودية حوالي

(61) مليار دولار على الدفاع، مما يعكس التزامها بالتحديث العسكري، وتلها الإمارات بميزانية دفاعية تبلغ حوالي (22) مليار دولار، كما تستثمر دول أخرى مثل، قطر والبحرين والكويت، بكثافة في قدراتها العسكرية، نظراً لقربها الجغرافي من المناطق المتقلبة ومشاركتها في تحالفات متعددة الجنسيات، وهناك عدة عوامل تدعم تصاعد الإنفاق الدفاعي في الشرق الأوسط، منها الحد من التهديدات من الإرهاب وتأمين حدودها وضمان استقرارها، كما يعد التحديث العسكري أمراً حيوياً في الحفاظ على الشرعية السياسية والردع العسكري (DPI, 2025).

إن التصنيف العسكري لعام 2025 يعيد تشكيل خريطة النفوذ العسكري في المنطقة، كاشفاً عن تحولات دقيقة في موازين القوى وتطلعات الدول الإقليمية لتحقيق التفوق (أخبار ليبيا 24، 2025)، والجدول التالي يبين الترتيب العسكري الإقليمي للشرق الأوسط عام 2025.

الجدول (1): الترتيب العسكري الإقليمي للشرق الأوسط عام 2025

المؤشر	الدولة	تسلسل
0.1902	تركيا	1.
0.2661	إسرائيل	2.
0.3048	إيران	3.
0.3427	مصر	4.
0.4201	السعودية	5.
0.7738	العراق	6.
1.0186	الإمارات	7.
1.2771	سوريا	8.
1.4307	قطر	9.
1.6139	الأردن	10.
1.4449	ليبيا	11.
1.6982	الكويت	12.
1.7448	البحرين	13.
1.8047	عمان	14.
1.8901	اليمن	15.

المصدر: أخبار ليبيا 24 (2025). من الأقوى عسكرياً في الشرق الأوسط عام 2025؟، متاح على الرابط: <https://akhbarlibya24.net/>

يتضح من الجدول أن تركيا تصدر الشرق الأوسط بقوة عسكرية تلها إسرائيل وإيران، وسط تنافس حاد بين القوى الإقليمية الكبرى.

أبعاد التغيير في سوريا وتأثيره على موازين القوى:

سقوط النظام السوري عام 2024 أضعف النفوذ الإيراني-الروسي، وأجبر روسيا على إعادة تموضع نفوذها، بينما تواجه إيران تراجعاً إقليمياً وتحديات في الحفاظ على نفوذها، وتحولت تركيا من خصم لسوريا إلى شريك محتمل في إعادة الإعمار، مما يعزز دورها في شمال وغرب سوريا، كما ترى إسرائيل في التغيير تهديداً أمنياً وتسعى لتقويض أي نظام جديد عبر استهداف الأصول الاستراتيجية للنظام السوري وتدعيم قسده للحفاظ على سوريا ضعيفة ومجزأة، لوجود فراغ عربي يمكن أن يؤدي لتعزيز محور إقليمي يمتد من تركيا للخليج، لكن هذا يعتمد على مدى تفعيل دور عربي جاد في إدارة المرحلة الانتقالية، فوضع معقد كوجود قوات سوريا الديمقراطية (قسد) شمال شرق، وفصائل المعارضة في الشمال، وقوات الحكومة السورية في مناطق أخرى يخلق مناطق نفوذ متداخلة ومعقدة، خاصة مع غياب حل سياسي شامل (أحمدان، 2025).

المطلب الثاني: تداعيات التحولات السياسية في سوريا عام 2024 وتراجع الدور الإيراني في الشرق الأوسط

لقد أدت استراتيجية إيران المتمثلة في تصدير إيديولوجيتها الثورية إلى زعزعة الاستقرار في كثير من الدول العربية، كما هو الحال في العراق ولبنان وسوريا، ومع سقوط النظام السوري السابق أصبحت قدرة إيران على فرض قوتها من خلال وكلائها تتراجع بشكل كبير، مما يخلق فرصة لشن هجوم مباشر من قبل الولايات المتحدة وإسرائيل ضد المنشآت النووية الإيرانية، وأدت الهزائم العسكرية والتحديات العملية إلى انعدام الثقة بالقوة الإيرانية، ومع خسارة سوريا، خسرت إيران العديد من الفرص والقدرات الجيوسياسية، فحزب الله، الذي شهد تضرر قدراته البشرية والعتادية بعد الحرب مع إسرائيل، سيكون أمامه مسار أكثر صعوبة لإعادة بناء قدراته البشرية والعسكرية (الزاهد، 2025).

لقد شكل سقوط النظام السوري في عام 2024 لحظة محورية في الجغرافيا السياسية في الشرق الأوسط، حيث أدت إلى تحول كبير في ميزان القوى الإقليمي، فبالنسبة لإيران كان النظام السوري أحد حلفائها الأكثر ثباتاً، ومثل سقوطه ضربة قوية لنفوذها في سوريا، لذا فإن خسارة إيران لسوريا تؤكد على إضعاف القوة الناعمة والصلبة لإيران في المنطقة، فمنذ بدء الحرب الأهلية السورية استخدمت إيران سوريا لتعزيز ما يسمى بمحور المقاومة، مستغلة الفراغ في السلطة في المنطقة لإغراق وكلائها بالأموال فالتحالف الإيراني-السوري كان جيوسياسياً وأيديولوجياً، ويرتكز على المقاومة ضد النفوذ الغربي والإسرائيلي في المنطقة (ضياء الدين، 2024).

أجبرت إيران على إعادة النظر في سياستها الخارجية بعد سقوط النظام السوري عام 2024، وخاصة مع ولاية دونالد ترامب الثانية في أمريكا، وتواجه القيادة الإيرانية خياراً صعباً بالتمسك بمحور المقاومة، والذي يضم الفصائل المتحالفة مع إيران في منطقة الشرق الأوسط، والسعي إلى امتلاك الأسلحة النووية، أو التحول إلى بناء علاقات جديدة مع الدول المجاورة، وتنشغل إيران بالتطورات على طول الحدود العراقية السورية، حيث تم نشر قوات موالية للنظام السوري الجديد، ويبدو أن إيران محاصرة بالتزاماتها الإيديولوجية، مما يثير التقسيم المحتمل داخل إيران وانحياز الجماعات المتحالفة معها، ومن المفارقات أن القادة الإيرانيين تحدثوا منذ فترة طويلة عن تفكيك إسرائيل، لكنهم يواجهون احتمال تفكك دولتهم، ففي تشرين الثاني 2022 حذر وزير الخارجية آنذاك حسين أمير عبد اللهيان من "مؤامرة لتفكيك إيران"، ومن المرجح "أن تعمل وكالات الاستخبارات الأجنبية، وخاصة من الولايات المتحدة وإسرائيل، مع مجموعات محلية لاستغلال عدم الاستقرار" (Gideon, 2025).

تعرض "محور المقاومة" لأول اختبار حقيقي نتيجة عملية طوفان الأقصى عام 2023، إذ تدخل حزب الله في اليوم التالي للسابع من أكتوبر 2023، بجمهية إسناد انطلاقاً من جنوب لبنان أراد أن تكون دون مستوى الحرب، مما جعل تدخله غير كافٍ لإيقاف الحرب في غزة، فيما أطلق الحوثيون والجماعات العراقية صواريخ بعيدة المدى وطائرات مسيرة باتجاه إسرائيل وقواعد أمريكية في المنطقة، لاستعراض قوة المحور لإمكاناته وقدرته على التنسيق العسكري والجغرافي إقليمياً، وكان هذا كافياً لاستثارة رد فعل أمريكي وإسرائيلي، ولكن الجيش الإسرائيلي وجه ضربات قوية للمحور وحركاته، شملت إغتيال قادة حركة حماس، بمن فيهم قائد المكتب السياسي للحركة إسماعيل هنية خلال تواجده في إيران، ثم أعقب ذلك بحرب على لبنان واغتيال غالبية الصفيين القيايين الأول والثاني في حزب الله، بمن فيهم أمينه العام حسن نصر الله، الذي كان ينظر إليه كقائد

فعلي لمحور المقاومة لما له من رمزية وتأثير ونفوذ على المجموعات العراقية والحوثيين، واستهدفت إسرائيل الهيكل القيادي للحرس الثوري الإيراني في سوريا باغتيال الجنرال زاهدي وفريقه في مبنى تابع للكنصلية الإيرانية بالعاصمة السورية دمشق، مما دفع إيران للرد بإطلاق طائرات مسيرة وصواريخ للمرة الأولى من أراضيها باتجاه أهداف عسكرية إسرائيلية في عمليتي الوعد الصادق الأولى والثانية، ولكن في 26 تشرين أول 2024، تلقت إيران ضربة مؤثرة من الطيران الحربي الإسرائيلي في هجوم استمر نحو أربع ساعات، ألحق ضرراً فادحاً واستراتيجياً بأنظمة الدفاع الجوي الإيراني، وعلى وقع الهجوم، والتلويح بضربة أوسع، وخسائر حزب الله غير المسبوقة في تاريخ حروبه مع إسرائيل، قبلت إيران عقد اتفاق وقف إطلاق نار في لبنان يفصل جبهته عن جبهة غزة (Carmit. 2024).

بالنسبة لإيران، فقدان الممر البري الممتد من حدودها وصولاً إلى إسرائيل يُعد ضربة قاسية لاستثمار استراتيجي بالغ الأهمية في منطقة الشرق الأوسط، إذ لطالما لعبت إيران دوراً مركزياً لعمود في قيادة محور المقاومة ضد إسرائيل والولايات المتحدة، ووفرت سوريا على مدى تلك السنوات قناة حيوية لنقل الأسلحة وتقديم الدعم لحزب الله في لبنان، كما كان النظام السوري السابق شريكاً اقتصادياً هاماً بإستيراده النفط الإيراني رغم القيود المفروضة على الأسواق بسبب العقوبات الدولية، ومع تراجع قوة محور المقاومة، تواجه إيران تحدياً كبيراً يتمثل في إعادة بناء نفوذها الإقليمي، وبينما تستمر الميليشيات الموالية لها في العراق والحوثيون في اليمن بالنشاط، إلا أن تأثيرهم يظل محدوداً عندما يتعلق الأمر بالصراع الأساسي مع إسرائيل، ومع هذا الواقع المعقد، فإن استعادة محور المقاومة لقوته التي كان عليها سابقاً قد يتطلب عقوداً من الزمن (Goury-Laffont, 2025).

وبعد سقوط النظام السوري في عام 2024 مثل حكم هيئة تحرير السام تحدياً كبيراً، ففي خطاب زعيم هيئة تحرير الشام "أحمد الجولاني" الأول بعد تسلم الحكم في سوريا قال "إنه يريد وضع حد لتدخلات إيران وروسيا"، على سبيل المثال، دعمت تركيا الجيش الوطني السوري، وهو تحالف من المنظمات المناهضة للنظام السوري السابق، فيما حافظت إسرائيل وروسيا على خط اتصال بشأن الضربات الجوية التي شنتها إسرائيل داخل سوريا والتي استهدفت وكلاء مدعومين من إيران (موسى، 2024).

مما سبق برز تأثير حرب إسرائيل على قطاع غزة في عام 2023 في توجيه ضربة قوية لمحور المقاومة الذي يضم حزب الله اللبناني والنظام السوري السابق، مما أدى إلى تفككه بشكل واضح، وهذا التغيير قيد بشكل كبير قدرة إيران على الوصول إلى البحر الأبيض المتوسط، كما جعل قدرتها على تهديد إسرائيل عبر حزب الله عرضة للخطر، ومع التحول في نظام الحكم بسوريا عام 2024، بدت طموحات إيران للسيطرة الإقليمية في تراجع كبير. في ظل التحديات التي تواجهها إيران للتكيف مع هذه الوقائع الجديدة، لذا قد تجد نفسها مضطرة لإعادة تقييم استراتيجيتها طويلة الأمد المعروفة بـ "الدفاع الأمامي"، والتي تقوم على إنشاء منطقة عازلة من القوات الموالية لها للتعامل مع إسرائيل بعيداً عن الأراضي الإيرانية، لكن المتغيرات الجيوسياسية الناتجة عن الحرب الأخيرة في غزة ولبنان، بالإضافة إلى سقوط النظام السوري السابق، أسهمت في إشعال مواجهة مستمرة بين إسرائيل وإيران، وهو ما يزيد تعقيد المشهد الإقليمي ويضع طموحات الطرفين تحت اختبار كبير.

مما سبق شهد توازن القوى في الشرق الأوسط في الفترة (2024-2025) تحولات جذرية إثر سقوط نظام الأسد في سوريا، مما يعيد رسم الخريطة الجيوسياسية ويضع إيران في موقف دفاعي، مع سعي دول الخليج لتعزيز نفوذها ودور الولايات المتحدة، في ظل تصاعد الصراع الإسرائيلي-الإيراني المباشر، مما يفتح الباب لـ"توازنات جديدة" تتسم بالديناميكية وتحديات إعادة بناء سوريا واستقرار غزة، وتغير أدوار القوى الإقليمية والدولية .

الخاتمة:

سعت الدراسة للثبوت من صحة الفرضية التالية " أثرت التطورات التي شهدتها سوريا عام 2024 والتي أدت الى سقوط نظام بشار الاسد بشكل سلمي مباشر على توازن القوى الإقليمية في دول منطقة الشرق الاوسط، وذلك من خلال أضعاف النفوذ الإيراني في سوريا والمنطقة بشكل عام"، وتبين من خلال البحث أن توازن القوى الإقليمي خلال الفترة (2024-2025) شهد تحولات كبيرة مدفوعة بعوامل مثل انهيار نظام الأسد في سوريا، والتقارب بين دول الخليج وتركيا، وتراجع نفوذ إيران، مما يخلق مشهداً معقداً يتسم بعدم الاستقرار وصعوبة التنبؤ بالمستقبل، كما يواجه الإقليم تحديات أمنية واقتصادية جديدة، ومن المرجح أن تستفيد تركيا من تغيير النظام في سوريا، بفضل علاقاتها الوثيقة مع هيئة تحرير الشام، ويمكنها استغلال الوضع لإضعاف الفصيل الكردي أو توسيع نطاق سيطرتها في شمال سوريا اقتصادياً، كما ستلعب تركيا دوراً هاماً في بناء البنية التحتية، لا سيما في قطاعي الطاقة والتجارة، إذ ستستفيد من ازدياد التجارة الثنائية والدولية، وستستفيد تركيا من عودة أعداد كبيرة من اللاجئين السوريين المقيمين في تركيا، فيما فقدت إيران حليفاً أساسياً تمثل في نظام بشار الأسد، كان يضمن نفوذاً واسعاً في ودعمًا لوجستياً لحزب الله في لبنان، ورغم العداء التاريخي مع هيئة تحرير الشام، تسعى إيران إلى الحفاظ على علاقاتها الدبلوماسية مع الحكومة الجديدة لتجنب المزيد من التوترات الإقليمية، ومن المرجح أن يستمر عداء إسرائيل لسوريا بعد تغيير النظام، ولكن بشكل مختلف، فقد استغلت إسرائيل ضعف الجيش السوري للتوسع في مرتفعات الجولان وقطعت الإمدادات اللوجستية لحزب الله تماماً، كما هاجمت منشآت عسكرية تابعة للنظام السابق لإضعاف الحكومة الجديدة، ومن المرجح أن تستغل إسرائيل الانقسامات الطائفية لتعزيز تقسيم سوريا، منحازة إلى الأقلية الكردية، حيث أن سقوط نظام الأسد نهاية عام 2024 شكل حدث محوري غير المشهد السوري، مما أدى إلى تراجع نفوذ "محور المقاومة" الذي بنته إيران على مدى عقود، ويفتح الباب أمام إعادة هيكلة النفوذ في سوريا.

النتائج: خرجت الدراسة بالنتائج التالية :

- يشهد ميزان القوى في الشرق الأوسط خلال الفترة (2024-2025) تحولاً كبيراً، إذ يفقد "محور المقاومة" الإيراني نفوذه، وتبرز إسرائيل كدولة قومية مهيمنة.
- يجسد سقوط نظام بشار الأسد في سوريا حدثاً استثنائياً في منطقة ملتهبة بالتوترات، وبداية تداعيات تتسع لتشمل الكثير من مناطق الشرق الأوسط وخاصة الدول العربية التي تعاني من حالة عدم استقرار ناجمة عن الأوضاع الاقتصادية المتردية نتيجة التوترات الجيوسياسية في المنطقة، مما سيخلق مزيداً من حالة عدم الاستقرار في المنطقة والتي تتجسد مظاهرها في احتمالية عودة العمليات الإرهابية إلى المنطقة بعد انتصار جبهة تحرير الشام في سوريا وهو ما يجدد رغبة الجماعات الإرهابية في العودة إلى صدارة المشهد سواء من خلال العمل المسلح أو بخلق فوضى عبر تنفيذ عمليات إرهابية

قد تشمل معظم دول المنطقة فضلاً عن تحول العراق وباكستان وأفغانستان إلى مراكز قوى لاحتضان الجماعات الإرهابية، بما يؤثر على الأوضاع الإقليمية وقد تمتد تداعياته إلى تهديد أمن الممرات الملاحية والتأثير على التجارة الدولية.

— بدأت معادلات القوة تتغير بسرعة في منطقة الشرق الأوسط، وقد توزعت السيطرة بين الفصائل المسلحة والقوى الإقليمية، ومن أبرز التطورات وتعزيز النفوذ الكردي، والتدخلات الإقليمية والدولية في سوريا، وتعزيز النفوذ الإيراني في المنطقة.

— يُضعف سقوط النظام السوري محور المقاومة الذي تقوده إيران، والذي لعب دوراً محورياً في دعم جماعات مثل حزب الله في لبنان. لم يمثل هذا المحور استراتيجية عسكرية فحسب، بل مثل أيضاً رافعة سياسية لإحباط طموحات إسرائيل والقوى الغربية في المنطقة. ومع فقدان دمشق كحليف استراتيجي رئيسي، تجد إيران نفسها في وضع هشّ متزايد، أمنياً وسياسياً.

قائمة المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية:

- أحمدیان، حسن. (2025). إيران وسوريا ما بعد الأسد: تريت وترقب، تاريخ التصفح: 2025/8/5، على الموقع الإلكتروني: <https://studies.aljazeera.net>.
- أخبار ليبيا 24. (2025). من الأقوى عسكرياً في الشرق الأوسط عام 2025؟، تاريخ التصفح: 2025/8/5، على الموقع الإلكتروني <https://akhbarlibya24.net>.
- أيمن، هاجر. (2025). تحولات الصراع بين إيران وإسرائيل من الردع المتبادل إلى المواجهة العسكرية المباشرة، القاهرة: المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية.
- بورار، هشام. (2024). واشنطن تعزز "الانخراط" مع "تحرير الشام" ك"مظلة لمجموعات معارضة متنوعة"، تاريخ التصفح: 2025/8/5، على الموقع الإلكتروني: <https://www.alhurra.com>.
- الجميل، سيار. (2002). النظام الدولي والنظام العالمي، جريدة الزمان، ع (1266) بتاريخ 2002/7/22.
- روق، آية. (2024). سباق التسلح وتأثيره على التوازنات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط دراسة حالة (إيران- إسرائيل) 2015-2022، ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي.
- الزاهد، مسعود. (2025). الغموض سيد الموقف طهران: ديون سوريا لإيران ليست 50 مليار دولار، تاريخ التصفح: 2025/8/12، على الموقع الإلكتروني: <https://www.alarabiya.net>.
- شعبان، فاتح. (2025). إعادة التفكير في جغرافيا الشرق الأوسط السياسية بعد سقوط نظام الأسد، القاهرة: مركز حرمون للدراسات المعاصرة.
- شهبان، مايكل. (2016). توازن القوى: التاريخ والنظرية، القاهرة: مركز المحروسة للنشر والتوزيع.
- ضياء الدين، حبيبة. (2024). تأثيرات ممتدة: التداعيات الدولية لسقوط نظام الأسد، تاريخ التصفح: 2025/10/5، على الموقع الإلكتروني: <https://www.habtoorresearch.com>.
- عبد الكريم، شوقي. (2014). التغيرات الإقليمية الجديدة وتأثيرها على التوازنات الدولية في الشرق الأوسط، دراسة في التحالف الروسي، الجزائر، مجلة دراسات لجامعة عمار تلحجي الاغواط، العدد (57)، 171-192.
- عبد المحسن، ضياء. (2015). الجغرافيا البوليتيكية، عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع.
- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. (2024). عملية ردع العدوان وانتهاء قوات النظام السوري. وحدة الدراسات السياسية.
- مقلد، إسماعيل. (1985). الاستراتيجية والسياسة الدولية المفاهيم والحقائق الأساسية، بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية.
- الموسى، عبد الله. (2025). قصة المعركة التي أسقطت الأسد في اثني عشر يوماً، تاريخ التصفح: 2025/8/5، على الموقع الإلكتروني: <https://alpheratzmag.com/>.
- موسى، يوسف. (2024). هل ساهم تغير خطاب هيئة تحرير الشام في نتائج "ردع العدوان"؟، تاريخ التصفح: 2025/8/5، على الموقع الإلكتروني: <https://www.aljazeera.net>.

المراجع باللغة الإنجليزية:

- Al-Lami, M. (2024). From Syrian jihadist leader to rebel politician: How Abu Mohammed al-Jolani reinvented himself, Visit 15/11/2025, available from: <https://www.bbc.com/news>
- Assoc A. Arben P. (2025). *Fall Of Syrian Regime And Regional Implications – Analysis*, Eurasia Review.
- Carmit. V. (2024). Developments in Syria—Significance for Israel. Visit 15/11/2025, available from: <https://www.inss.org.il>
- Center for Strategic Studies (2025). Geopolitical Prospects in Syria After the Fall of Bashar al-Assad, *Ceeep*, 4 (1), 1-5.
- Daoudy, M. (2024). *A New Syria is Born: Hopes and Challenges*, Arab Center Washington DC.
- Department of the Treasury, (2025) U.S. Treasury Issues Additional Sanctions Relief for Syrian People, Visit 15/11/2025, available from: <https://n9.cl/l7xxp>
- DPI. (2025) Analysis of Defence Spending in the Middle East, Visit 15/11/2025, available from: www.defenceprocurementinternational.com.

- Easton, D. (1965). *A framework for political analysis*. Englewood Cliffs: Prentice-Hall.
- Gideon.R. (2025). Netanyahu and Erdoğan Compete to Be the Middle East's Strongman. Visit 15/11/2025, available from: <https://www.ft.com>
- Goury-Laffont, V (2025). EU Set to Suspend Certain Syrian Sanctions, Visit 15/11/2025, available from: <https://n9.cl/d63rr>;
- Haj Suleiman, A. (2024). With Bashar al-Assad Out, What's Next For Syria?, Visit 15/11/2025, available from: <https://today.tamu.edu/2024/12/17>
- Hamit, S. (2024), Why Assad's fall blindsided Washington, The Washington Post, 13/12/2024.
- Loft, P. Mills, C. (2024). Syria after Assad:Consequences and next steps in 2024/25, European Space Agency, 19 December 2024.
- Michalski, A. Krzyżanowska, Z. (2025) Turkey's Syrian dilemmas: success and the road ahead, Visit 15/11/2025, available from: <https://www.osw.waw.pl/>
- National Council on U.S.-Arab Relations (2025). Syria in Transition: Charting a New Path for Regional Stability and US Policy, Visit 15/11/2025, available from: <https://ncusar.org/>
- Shahbazov, F (2025) Iran Grapples with a New Strategic Reality after Assad's Ouster, Visit 15/11/2025, available from: <https://gulfif.org/>
- Share, D. (2024). Assad's Fall Prompts Optimism for Gaza Settlement, Visit 15/11/2025, available from: <https://thesoufancenter.org>.
- Voicu, A (2014). Balance of power in Waltz's neorealist theory, after the Franco-Prussian War and the unification of Germany, This journal began publishing, 1 (177), 78–85.
- Zarar, B, Khan, I & Khurshid, Z. (2025). The Fall of Bashar al-Assad: Implications for Syria and the Broader Middle East. *Dialogue Social Science Review (DSSR)*, 2(5), 752–764.

Disciplinary Guarantees for Public Employees in the Qatari Legal Human Resources Law No.15 of 2016: An Analytical Study

Hajer Rashid O A ALMannai

PhD Researcher, Faculty of Law, The University of Jordan, Hashemite Kingdom of Jordan

Email: hajeralmannai@gmail.com

Ricieved	Accepted	Puplished
18/9/2025	20/10/2025	31/12/2025

DOI:

ALMannai, Hajer Rashid (2025). *Disciplinary Guarantees for Public Employees in the Qatari Legal Human Resources Law No.15 of 2016: An Analytical Study*, Journal of Political Science and Law, Volum11, N(46)

Abstract

This study examines the disciplinary guarantees stipulated by the Qatari legislator under Human Resources Law No. 15 of 2016, and explains the legal framework for these guarantees provided by the Qatari legislator in the Human Resources Law in the event that a public employee who commits any of the job-related prohibitions is referred to the disciplinary authority assigned by the Qatari legislator. These disciplinary guarantees can be divided into guarantees prior to the imposition of the penalty, guarantees contemporaneous with the imposition of the penalty, and finally, guarantees subsequent to the imposition of the penalty. This study highlights the most important guarantees established by the Qatari legislator to protect public employees from the arbitrariness of the disciplinary authority, which is considered a right of public employees subject to the Qatari Human Resources Law. This study also aims to inform employees working in government sectors in the State of Qatar, who are subject to this law, of the guarantees provided by the Qatari legislator. This study relies on a descriptive and analytical approach to legal texts within the framework of Qatari law, in addition to drawing on some judicial rulings issued by courts in this regard. The study recommends a legislative amendment to the Administrative Disputes Resolution Law No. 7 of 2007 in Article (3) thereof, so that the amendment includes the addition of all job grades created by the legislator in the Civil Human Resources Law of 2009 and 2016, with the aim of enabling all occupants of job grades to resort to the judiciary and ensuring the achievement of justice and their right to appeal disciplinary decisions issued against them without discrimination.

Keywords: employee, Government agency, Disciplinary Board, Administrative Department

ضمانات تأديب الموظف العام في النظام القانوني القطري في ضوء قانون الموارد البشرية رقم 15 لسنة 2016 "دراسة تحليلية"

هاجر راشد عمر الحمد المناعي

باحثة دكتوراة، كلية الحقوق، الجامعة الأردنية، المملكة الأردنية الهاشمية

Email: hajeralmannai@gmail.com

تاريخ النشر	تاريخ القبول	تاريخ الاستلام
2025/12/31	2025/10/20	2025/9/18

DOI:

للاقتباس: المناعي، هاجر راشد (2025). ضمانات تأديب الموظف العام في النظام القانوني القطري في ضوء قانون الموارد البشرية رقم 15 لسنة 2016 "دراسة تحليلية"، مجلة العلوم السياسية والقانون، المجلد 11، (العدد 46)

الملخص

تناول هذه الدراسة الضمانات التأديبية التي نص عليها المشرع القطري في ظل قانون الموارد البشرية رقم 15 لسنة 2016، وبيان الإطار القانوني لتلك الضمانات التي أوردها المشرع القطري في قانون الموارد البشرية في حال إحالة الموظف العام الذي يرتكب أيّاً من المحظورات الوظيفية للجهة التأديبية التي أناط بها المشرع القطري، فيمكن تقسيم هذه الضمانات التأديبية إلى ضمانات سابقة على توقيع الجزاء وضمانات مُعاصرة على توقيع الجزاء وأخيراً الضمانات اللاحقة على توقيع الجزاء. حيث تُبين هذه الدراسة أهم الضمانات التي نظمها المشرع القطري لحماية الموظف العام من تعسف الجهة التأديبية والتي تعتبر حقاً للموظف العام الخاضع لقانون الموارد البشرية القطري، كما تستهدف هذه الدراسة تبصير الموظفين العاملين في القطاعات الحكومية في دولة قطر والذين بدورهم خاضعين لهذا القانون بالضمانات التي أوردها المشرع القطري، وتعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي للنصوص القانونية في إطار القانون القطري، بالإضافة إلى الاستعانة ببعض الأحكام القضائية الصادرة عن المحاكم بهذا الخصوص. توصي الدراسة بتعديل تشريعي في قانون الفصل في المنازعات الإدارية رقم 7 لسنة 2007 في المادة (3) منه، بحيث يشمل التعديل إضافة جميع الدرجات الوظيفية التي استحدثها المشرع في قانون الموارد البشرية المدنية لسنة 2009 وسنة 2016، لغاية تمكين جميع شاغلي الدرجات الوظيفية من اللجوء للقضاء وضمان تحقيق العدالة وأحقّيتهم في الطعن على القرارات التأديبية الصادرة بحقهم دون تمييز.

الكلمات المفتاحية: الموظف، الجهة الحكومية، الهيئة التأديبية، الدائرة الإدارية.

المقدمة:

يبرز دور الموظف العام في إطار الوظيفة العامة بشكلٍ جلي، حيث يعتبر الموظف العام الذي بدوره يشغل مركزاً وظيفياً في إحدى الجهات الحكومية التي تُطبق قانون الموارد البشرية القطري حجر الأساس فلا يتصور قيام الوظيفة العامة دون موظفين، فالوظيفة العامة ترتبط بوجود الموظف العام الذي يشغل وظيفة بصفة دائمة في أيّاً من المرافق العامة التي تديرها الدولة بطريقة مباشرة، حيث أن هذه العلاقة بين كلاً من الموظف والدولة علاقة نظمها المشرع القطري ويخضع فيها الموظف العام للضوابط التنظيمية والتأديبية.

ويُمثل اقتراح الموظف العام لأياً من المحظورات الوظيفية ورصدها من قبل الجهات الإدارية الباعث الأول لمُحاسبته عن ما هو منسوب إليه ومواجهته بشأن ما ارتكب من سلوك يُشكل مُخالفةً تأديبيةً في إطار الوظيفة العامة تستوجب فرض جزاءٍ تأديبيةً عليه، مع ضرورة توفير جميع الضمانات القانونية للمُساءلة التأديبية التي تضمنها قانون الموارد البشرية القطري. أحاط المشرع القطري الموظف العام بالعديد من الضمانات، فهناك ضمانات سابقة ومُعاصرة ولاحقة على توقيع الجزاء، التي بموجبها تلتزم سُلطة التأديب أيّاً كانت - السُلطة الإدارية أو اللجنة التأديبية أو المجلس الدائم للتأديب تبعاً للدرجة الوظيفية للموظف - عند مُساءلة الموظف الذي يرتكب أيّاً من المحظورات الوظيفية قبل التوقيع بحقه أيّاً من الجزاءات التي حددها المشرع على سبيل الحصر، خلافاً للمحظورات الوظيفية فهي ليست مُحددة على سبيل الحصر ويُعد أمراً طبيعياً لصعوبة حصر المحظورات في سياق الوظيفة العامة نظراً لتنوع الوظائف العامة والمهام الوظيفية الموكلة للموظف العام.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

تكمن إشكالية الدراسة في بيان الضمانات التي أحاطها المشرع القطري بالمُساءلة التأديبية للموظف العام الذي بدوره يشغل مركزاً وظيفياً في أيّاً من الجهات الحكومية التي تخضع لقانون الموارد البشرية رقم (15) لسنة 2016، في حال اقتراحه أيّاً من المحظورات الوظيفية قبل توقيع أيّاً من الجزاءات المُحددة قانوناً.

وعليه تتمثل أسئلة الدراسة بما يلي: ماهي الضمانات السابقة على توقيع الجزاء التي أقرها المشرع القطري؟ وماهي الضمانات المُعاصرة على توقيع الجزاء التي أقرها المشرع القطري؟ وماهي الضمانات اللاحقة على توقيع الجزاء التي أقرها المشرع القطري؟

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تبصير الموظفين العاملين في القطاعات الحكومية في دولة قطر والذين بدورهم خاضعين لهذا القانون بالضمانات التي وردت في قانون الموارد البشرية القطري.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في بيان الضمانات التي أوردها المشرع القطري في قانون الموارد البشرية في حال إحالة الموظف العام الذي يرتكب أيّاً من المحظورات الوظيفية للجهة التأديبية التي أناط بها المشرع القطري.

منهجية الدراسة:

ستتبع الباحثة في دراستها لموضوع ضمانات تأديب الموظف العام المنهج الوصفي التحليلي للنصوص القانونية في إطار قانون الموارد البشرية القطري، بالإضافة إلى الاستعانة ببعض الأحكام القضائية الصادرة عن المحاكم بهذا الخصوص.

مصطلحات الدراسة:

- الموظف: كل من يشغل إحدى الوظائف العامة في أيّاً من الجهات الحكومية التي تُطبق أحكام قانون الموارد البشرية القطري. (قانون الموارد البشرية رقم 15 لسنة 2016)
- الجهة الحكومية: جهة عمل الموظف الوزارة، أو الجهاز الحكومي أو الهيئة أو المؤسسة العامة، بحسب الأحوال. (قانون الموارد البشرية رقم 15 لسنة 2016)
- الهيئة التأديبية: المجلس الدائم للتأديب أو اللجنة التأديبية، بحسب الدرجة الوظيفية التي يشغلها الموظف الخاضع لهذا القانون. (قانون الموارد البشرية رقم 15 لسنة 2016)
- الدائرة الإدارية: دائرة إدارية أو أكثر في المحكمة الابتدائية، تُشكل كل منها من ثلاثة قضاة، تختص دون غيرها، بنظر المنازعات الإدارية المحددة بهذا القانون، ومنها القرارات التأديبية الصادرة عن الهيئات التأديبية. (قانون الموارد البشرية رقم 15 لسنة 2016)

خطة الدراسة:

ارتأت الباحثة تقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور على النحو الآتي، نتناول بدايةً الضمانات السابقة على توقيع الجزاء، ومن ثم نُبين الضمانات المعاصرة على توقيع الجزاء، وأخيراً نتناول الضمانات اللاحقة على توقيع الجزاء.

1. الضمانات السابقة على توقيع الجزاء

تتمثل هذه الضمانات في مواجهة الموظف العام بالتهمة المنسوبة إليه في إطار الوظيفة العامة، وتمكينه من تقديم أوجه دفاعه، والتحقق بشأن تلك المخالفات لبيان مدى صحتها، نتناول أولاً المواجهة وتمكين الموظف من الدفاع عن نفسه، ومن ثم نُبين ضمانات التحقيق.

1.1 المواجهة وتمكين الموظف من الدفاع عن نفسه

قرر المشرع القطري في المادة (94) من اللائحة التنفيذية لقانون الموارد البشرية، بوجوب إخطار الموظف بميعاد الحضور للتحقيق معه، وحدد المشرع الإخطار أن يكون كتابياً في مقر عمل الموظف على أن يتم تسليمه شخصياً، وبمفهوم المخالفة إذا تم تسليم الإخطار لرئيس الموظف في العمل أو أحد زملائه، يكون الإخطار باطلاً ومُخالفًا للقانون، فإذا تعذر تسليم الموظف شخصياً في مقر عمله، وقع إلزاماً على عاتق الإدارة بأن يتم إخطار صاحب الشأن بكتاب مُسجل على عنوانه الثابت بملف خدمته، كما أجاز المشرع القطري أن يتم إخطار الموظف بأي وسيلة من الوسائل الإلكترونية الحديثة، وقد أصبح من السهل الوصول إلى بيانات التواصل للموظف في الوقت الراهن، لوجود ما يسمى بالعنوان الوطني والذي بموجبه تستطيع جهات الدولة الحصول على البيانات الشخصية بكل سهولة ويسر، نظراً لتحديثها من قبل الأفراد في المجتمع بشكل

مُستمر، لأن بموجب تلك البيانات يُعتبر الشخص بأن تم إخطاره من قبل الجهة المختصة، فيتحمل وحده المسؤولية عن تلك البيانات المسجلة أن لم يتم تحديثها، كما اعتبر المُشرع أداة الإخطار أي وسيلة حديثه دون تحديد كأن تكون رسالة نصية، بريد الكتروني وغيره، فلا يُمكن أن يتذرع الموظف بعدم معرفته أو عدم وصول الإخطار إليه، طالما هو المُقصر ولم يتم تحديث بياناته.

كما تضمنت المادة سالفه الذكر، جواز إجراء التحقيق بدون حضور الموظف استثناءً في حالتين حددهم المُشرع القطري على سبيل الحصر، الأولى: حالة رفض الموظف استلام الإخطار، الثانية: تم إخطاره بإحدى الوسائل الإلكترونية الحديثة إلا أنه لم يحضر في الموعد المحدد، كأن يحضر في يوم أو وقت مغاير لما تم تحديده من قبل الجهة التي أناط بها المُشرع بالتحقيق معه، حيث نصت المادة (98) من قانون الموارد البشرية القطري صراحةً على أن "يجوز للهيئة التأديبية مُساءلة الموظف غيابياً وتوقيع الجزاء المناسب عليه، إذا تخلف عن حضور جلسات المُساءلة دون عذر مقبول رغم إخطاره بذلك كتابةً".

تري الباحثة، بأن المُشرع القطري وفر ضمانه غاية في الأهمية للموظف تتمثل في حضور الموظف للتحقيق لمواجهته بالمُخالفات المنسوبة إليه وتمكينه من الدفاع عن نفسه، فتقصيره وعدم حضوره دون عذر مقبول يعتبر ذلك بمثابة التنازل عن حقه بالمثول أمام جهة التحقيق، وتفويت فرصة - يتحمل المُقصر عواقبها - تكاد أن تكون مهمه جداً بالنسبة للموظف العام لدحض ما هو منسوب إليه من إتهام في إطار الوظيفة العامة.

كما ترى الباحثة بشأن مدة الإخطار، بأن المُشرع القطري لم يُحدد المدة الزمنية التي تكون بين الإخطار وميعاد جلسة التحقيق مع الموظف المُتهم من قبل الشؤون القانونية، كان من الأفضل لو حدد المُشرع مدة مُعينة لتمكين الموظف من تحضير دفاعه، على قرار ما جاء بشأن الإحالة للتحقيق أمام الهيئات التأديبية، حيث نصت المادة (95) من قانون الموارد البشرية القطري بأن، "يُخطر الموظف بصورة قرار الإحالة وبتاريخ الجلسة المحددة لمُساءلته، وذلك قبل انعقادها بخمسة عشر يوماً على الأقل، ..."، حتى لا تتعسف الجهة التي قصدها المُشرع - الشؤون القانونية - بالتحقيق مع الموظف بأن لا تعطي هذا الأخير الوقت الكافي قبل جلسة التحقيق، كأن يتم إخطاره بيوم واحد فلا يمكنه أن يحضر أوجه دفاعه بشأن ما هو منسوب إليه، لأننا كما نعلم الموظف هو الطرف الضعيف في الرابطة الوظيفية، ولغاية توفير الحماية الكافية للموظف لكي يشعر بالاطمئنان حيال الجهة المختصة بالتحقيق وعدم تعسفها وتغولها من جانب، وتحقيقاً للعدالة التي يبتغيها المُشرع من جانب آخر.

فيما يتعلق بحق الموظف في الدفاع عن نفسه، يعتبر حق الدفاع من الحقوق الدستورية المُقدسة التي حرص عليها المُشرع القطري، حيث نصت المادة (39) من الدستور الدائم لدولة قطر أن "المُتهم بريء حتى تثبت إدانته أمام القضاء في محاكمة توفر له فيها الضمانات الضرورية لممارسة حق الدفاع"، وذلك لأنه حق الدفاع يتعلق بالمبادئ العليا التي تقوم عليها العدالة التي يسعى إليها المُشرع القطري لتمكين الموظف من دحض الاتهام المنسوب إليه.

وقد عبر جانب من الفقه بشأن حق الموظف بالدفاع عن نفسه بقوله، " أن تمكين الموظف المتهم من الدفاع عن نفسه كمبدأ عام يستهدف رد الظلم الواقع عليه، فليس هناك في الواقع ظلماً أو قهراً أقسى من أن تُكتم الأفواه، ويمنع أصحاب الحق من تفنيد أو دحض ما قد يُنسب إليهم من تُهم، لذلك اعتبر هذا الحق من الحقوق المقدسة " (الحسن:2024، ص192).

قررت المادة (84) من قانون الموارد البشرية القطري على وجوب سماع أقوال الموظف وتحقيق أوجه دفاعه، كما أكدت المدة (97) من ذات القانون على أن الهيئة التأديبية لا تصدر قراراتها التأديبية حيال الموظف إلا بعد سماع أوجه دفاعه، وأن يكون الموظف هو آخر من يتكلم عند التحقيق معه بشأن التهم المنسوبة إليه، علاوةً على ذلك، قرر المشرع القطري وفقاً للمادة سالفه الذكر بأن، جلسات الهيئة التأديبية سرية، ويعني ذلك لا يجوز حضور أيّاً من الموظفين لجلسات الهيئة التأديبية سواء.

كانت لجان تأديبية أو مجالس تأديبية تبعاً لدرجة الموظف الذي يتم التحقيق معه، وتعتبر هذه ضمانات من الضمانات التي أقرها المشرع حفاظاً على خصوصية الموظف الذي يتم التحقيق معه أثناء الجلسات التأديبية.

كما قررت المادة سالفه الذكر، بأحقية الموظف بأن يقدم دفاعه كتابةً، علاوةً على ذلك منح المشرع الموظف حق الاستعانة بمن يشاء للحضور نيابة عنه وتقديم أوجه الدفاع كأن يستعين بأحد زملائه يتولى الحضور عنه، إلا أن المشرع أعطى الهيئة التأديبية الحق بأن تطلب من الموظف الحضور بنفسه، حيث نصت صراحةً في الفقرة الأخيرة من ذات المادة، " وللهيئة دائماً الحق في طلب حضور الموظف بنفسه".

تري الباحثة، بأن المشرع القطري لم ينص على حق الاستعانة بمحامي صراحةً في المادة سالفه الذكر، ولكن من الأفضل لو نص صراحةً لكي يُمكن الموظف من اللجوء والاستعانة بمحامي لتقديم الدفاع نيابةً عنه أن يرغب في ذلك، إلا أن يُفهم من ذات المادة، بأن الموظف له مُطلق الحرية بأن يستعين بمن يشاء للدفاع عنه، وبما في ذلك المحامي من باب أولى كونه أهلاً للدفاع عن الحقوق كما نعلم.

كما أكدت محكمة التمييز القطرية في أحد أحكامها بشأن أحقية الموظف بتلك الضمانات السابقة على توقيع الجزاء بقولها، "أن حق الدفاع يتفرع عنه مبادئ عامة في أصول التحقيقات ومنها حتمية مواجهة العامل بما هو منسوب إليه وسماع أقواله وتحقيق دفاعه، ويعتبر ذلك من الأسس الجوهرية لتحقيق القانوني حيث يجب إحاطة العامل بحقيقة المخالفة المنسوبة إليه وبالأدلة التي يقوم عليها الاتهام، وذلك حتى يستطيع الدفاع عن نفسه". (حكم محكمة التمييز القطرية، الطعن رقم 113 لسنة 2013).

وفقاً لحكم محكمة التمييز القطرية يتضح بأن مواجهة الموظف العام بما هو منسوب إليه وتمكينه من تحقيق أوجه دفاعه، يُعد من الأسس الجوهرية التي يستند عليها التحقيق، وبمفهوم المخالفة فإذا لم يتضمن التحقيق تلك الضمانات التي أقرها المشرع القطري بقانون الموارد البشرية واستقر عليها القضاء القطري، اعتبر ذلك مُخالفةً صريحة تستوجب بطلان التحقيق.

أجاز قانون الموارد البشرية وفقاً للمادة (97) للموظف أن يطلب استدعاء الشهود لسماع أقوالهم أثناء التحقيق بشأن ما هو منسوب إليه من اتهام، كما نصت المادة (97) من اللائحة التنفيذية لقانون الموارد البشرية على أن "يجب سماع الشهود وتقديم أدلة الإثبات الأخرى في مواجهة الموظف المُحال للتحقيق، ما لم يرى المُحقق أن مصلحة التحقيق تقتضي سماع الشهود أو عرض أدلة الإثبات في غيبته. ويوقع الشاهد في نهاية أقواله".

وفقاً للنصوص سالفه الذكر، يتبين بأن المُشرع القطري منح ضمانات غاية في الأهمية للموظف العام بأن يطلب ما يشاء من الشهود أثناء سير التحقيق لسماع أقوالهم بشأن المُخالفة المنسوبة إليه لدحضها وتقديم الأدلة بصددها من جانب، ومن جانب آخر قرر المُشرع أيضاً بأحقية جهة التحقيق بأن تستدعي من تشاء من الموظفين لسماع شهادتهم في مواجهة الموظف المُخالف بالإضافة إلى إمكانية تقديم أي أدلة ضد الموظف، كما منح المُشرع المُحقق سلطة تقديرية بأن يُقرر ما إذا كان من شأن سماع شهادة الشهود أو عرض أدلة الإثبات أن تتم -التي تكون ضد الموظف المُخالف- بحضور الموظف أو بغيبته لضمان عدم تأثيره على الشهادة التي يُقدمها الشهود.

وقد قررت المحكمة الإدارية العليا المصرية في أحد أحكامها بشأن أهمية سماع أقوال الشهود وأدلة الإثبات بقولها، "ومن حيث إنه من المقرر أن الشكاوى والبلاغات والتحريات وإن كانت تصلح لأن تكون سنداً لنسبة اتهام إلى من تُشير إليه، إلا أن صلاحية هذا السند لتوقيع الجزاء التأديبي على مقترف الذنب الإداري مرهونة بأن تقوم الجهة الإدارية بإجراء تحقيق تواجه فيه المتهم بما هو منسوب إليه من خلال سماع أقوال الشهود وتحقيق دفاعه وفحص الأدلة ثم استخلاص الذنب الإداري من أدلة قائمة وثابتة في حقه من أصول موجودة لها مأخذها الصحيح من عيون الأوراق، وهو ما يُشكل سبباً يسوغ معه للسلطة المختصة بالتأديب الاعتماد عليه في توقيع الجزاء التأديبي". (حكم المحكمة الإدارية العليا المصرية، الطعن رقم 30318 لسنة 52 ق).

كما أكدت محكمة التمييز القطرية بشأن ضمانات الدفاع التي أوردها المُشرع القطري بقولها، "أن المُشرع تقديراً منه لما قد يترتب على الجزاءات التي توقع على الموظفين من آثار حاضرة ومستقبلية على حياته الوظيفية، والتزاماً منه بالضمانات الأساسية لحق الدفاع، استوجب أن يكون توقيع الجزاء على الذنب الإداري مسبقاً بتحقيق متكامل لا يقتصر على بعض عناصر الاتهام، بل يحيط بها جميعاً، ويُحص أدلتها، فلا يكون التحقيق مبتسراً، أو مجرداً من ضمان موضوعيته، بل محيطاً بكل جوانبه، ولا تبلغ تلك الضمانة منتهاها إلا بوجوب اطلاع الموظف على المُخالفة التأديبية المُسندة إليه، ومواجهته بشواهد وشهودها - إن كان- وسماع أقواله ودفاعه بشأنها، وما قد يتسند إليه من شهود نفي، فـضمانة الدفاع وتحقيقه هي المفترض الأولى لصون حقوق الأفراد والموظفين، والتغاضي عنها يفقد التحقيق مقوماته، ويُحيد به عن أغراضه وأهدافه، وينوء به عن الاكتمال، فيشوبه النقصان، ويوصمه البطلان". (حكم محكمة التمييز القطرية، الطعن رقم 10 لسنة 2019).

1.2 ضمانات التحقيق

عرفت محكمة التمييز القطرية التحقيق بأنه، "هو تحري الحقيقة في الاتهام الموجه إلى المُخالف مع تمتعه بعدد من الضمانات الأساسية للتحقيق، لتأمين عدالة الجزاء التأديبي وبث الطمأنينة في نفس المُخالف المُحال إلى التحقيق". (حكم محكمة التمييز القطرية، الطعن رقم 10 لسنة 2019).

كما أوجبت المادة (84) من قانون الموارد البشرية القطري أن يكون التحقيق مع الموظف المتهم كتابةً من حيث الأصل، وبمفهوم المخالفة عدم جواز أن يكون التحقيق مع الموظف شفاهةً، فإذا ما تم التحقيق على هذا الوجه اعتبر باطلاً لمخالفته الصريحة لما جاء في القانون وتحديدًا النص سالف الذكر.

أوردت ذات المادة من قانون الموارد البشرية القطري استثناءً على أن يكون التحقيق مع الموظف بشأن ما هو منسوب إليه كتابةً، فقد أجاز المشرع القطري بأن يكون التحقيق شفاهةً، وفقاً للشروط التي حددتها المادة سالفة الذكر:

- أن يكون الموظف أحد شاغلي وظائف الدرجات من الرابعة فما دونها أو ما يعادلها من الراتب.
- أن يكون الجزء الموقع على الموظف الإنذار أو الخصم من الراتب مدة لا تتجاوز ثلاثة أيام.
- أن يثبت مضمون التحقيق في القرار الصادر بتوقيع الجزء.
- أن يصدر القرار التأديبي من مدير الإدارة التي يتبعها الموظف.

وفي ذلك قضت محكمة التمييز القطرية بأنه، " يجب أن تتوافر للتحقيق كل مقوماته القانونية وكفالاته وضماناته من حيث وجوب استدعاء المخالف للتحقيق معه وسؤاله ومواجهته كتابياً بما هو منسوب إليه بوجه رسمي وإحاطته علماً بالتصرفات الآتية وبمختلف الأدلة التي تثبت وقوعها ونسبتها إليه حتى يستطيع الدفاع عن نفسه وتوضيح وإظهار الظروف التي دفعته للقيام بها، فالقاعدة هي وجوب استدعاء المخالف للتحقيق معه ومواجهته كتابياً بوجه رسمي حسبما سلف القول، والاستثناء أن يكون هناك محضر مُدون به مضمون الاستجواب والمواجهة وتحقيق دفاع المخالف، فيجب أن يكون التحقيق مفصلاً وكاملاً وغير مخل بسبب الإيجاز". (حكم محكمة التمييز القطرية، الطعن رقم 151 لسنة 2013).

تري الباحثة، بأن هذا الاستثناء الذي أورده المشرع المتمثل بجواز التحقيق شفاهةً مع الموظف المخالف وفقاً للشروط التي وضعها، يُعد من قبيل التنبؤ بالجزاء قبل التحقيق مع الموظف المُرتكب لأي من المحظورات الوظيفية، حيث أن تقدير الجزاء جاء سابق على التحقيق والوقوف على الحقيقة واستباقاً للأحداث وهي نتيجة غير منطقية على الإطلاق، كما يترتب عليها تقييد مدير الإدارة التي يتبعها الموظف عند توقيع الجزاء بحق الموظف، بأن يكون الجزاء إحدى الجزاءات الواردة في المادة سالفة الذكر، الإنذار أو الخصم من الراتب مدة لا تتجاوز ثلاثة أيام، فقد تكون المخالفة في ظاهرها تحتل أحد تلك الجزاءات ولكن بعد التحقيق مع الموظف بشأن ما هو منسوب إليه، قد يسفر عن ذلك التحقيق بأن تلك الجزاءات غير كافية نظراً لجسامة الفعل المُرتكب، وبمفهوم المخالفة إذا تجاوز من يملك توقيع الجزاء تلك الجزاءات التي حددها المشرع على سبيل الحصر، وقع قرار الجزاء باطلاً.

أجازت المادة (96) من قانون الموارد البشرية وتحديدًا الفقرة الأخيرة منها، " ومع ذلك يحق له الاطلاع على ما تم من تحقيقات وعلى جميع الأوراق المتعلقة بها وأن يحصل على صورة منها".

تري الباحثة، بأن النص سالف الذكر قد يُثير الغموض واللبس بشأن ما إذا كان للموظف الأحقية بالاطلاع على الملف المُتعلق بالمخالفة المنسوبة إليه قبل التحقيق معه من عدمه؟ يتبين بأن وفقاً لمفهوم المخالفة بأن الموظف لا يحق له الاطلاع على الملف ابتداءً لتحضير أوجه دفاعه من حيث الأصل، إلا بعد الانتهاء من التحقيق معه بشأن ما هو منسوب إليه، وأحقته بالحصول على صورة من جميع الأوراق بعد الانتهاء من التحقيق. وفي الحقيقة، نجد أن حق الموظف بالاطلاع على

الملف بأكمله يُشكل أهمية بالغة لديه، قبل التحقيق معه حتى يتمكن من تحديد موقفه بشأن المخالفة المنسوبة إليه، وإعداد أوجه دفاعه.

قررت المادة (83) من قانون الموارد البشرية ضمانات هامة تتمثل في الدرجة الوظيفية للمُحقق الذي يُحقق مع الموظف المُحال للتحقيق، بحيث لا يكون المُحقق أقل درجةً من المُحال إلى التحقيق لاعتبارات المركز الوظيفي بالإضافة إلى أن غير منطقياً وغير مقبول في إطار الوظيفة العامة أن يتم التحقيق من قبل موظف أقل درجة وظيفية من الموظف المُخالف، لذلك أورد المُشرع القطري شروط مُحددة لا بد من توافرها في المُحقق، على النحو التالي:

- يجب أن يكون المُحقق من موظفي الشؤون القانونية من حيث الأصل.

- يجب أن لا تقل الدرجة الوظيفية للمُحقق عن الدرجة الوظيفية للموظف المُحال للتحقيق.

- في حال لم يتوفر موظف للتحقيق مع الموظف المُحال للتحقيق لدى الشؤون القانونية بدرجة مساوية أو أعلى من الدرجة الوظيفية للمُوظف المُحال، استثناءً جاز للرئيس - الوزير أو رئيس الجهاز الحكومي أو رئيس الهيئة أو المؤسسة العامة، بحسب الأحوال - أن يُكلف أحد موظفي الجهة الحكومية ممن يتوافر فيهم هذا الشرط بإجراء التحقيق مع الموظف المُحال للتحقيق.

كما قررت المادة (94) من ذات القانون على أن يُحدد اختصاص الهيئة التأديبية سواء كانت لجنة تأديبية أو المجلس الدائم للتأديب وفقاً للدرجة الوظيفية للموظف المُحال وقت المساءلة التأديبية، فاللجنة التأديبية تختص بتأديب وتوقيع الجزاء على الموظفين من الدرجة الثانية فما دونها، على أن المجلس الدائم للتأديب يختص دون غيره بتأديب شاغلي وظائف الدرجات من وكيل وزارة مُساعد إلى الدرجة الأولى، وبمفهوم المخالفة عدم جواز لأي سلطة تأديب أن تتعدى على اختصاص سلطة تأديب أخرى، ولا اعتبر ما يصدر عنها من قرارات تأديبية مُخالفة لصحيح القانون، يستوجب بطلانها.

أما في حال تعدد الموظفين المُحالين إلى المساءلة التأديبية بشأن اقترافهم لذات المخالفة بذات الوقت، وكان من بينهم عدد 4 موظفين خاضعين للجنة التأديبية في حين أن موظف واحد فقط خاضع لاختصاص المجلس الدائم للتأديب بسبب درجته الوظيفية كأن يكون من شاغلي الدرجة الخاصة، يُعقد الاختصاص بالتأديب وتوقيع الجزاء للمجلس الدائم للتأديب وفقاً للموظف المُحال أعلاهم درجة، بغض النظر عن عدد الموظفين المُحالين للمسألة التأديبية ودرجاتهم الوظيفية، وفقاً للمادة (94) من قانون الموارد البشرية القطري.

2. الضمانات المعاصرة على توقيع الجزاء

بعد تناولنا الضمانات السابقة التي أقرها المشرع القطري في قانون الموارد البشرية، نعرض لبيان الضمانات المعاصرة على توقيع الجزاء للموظف العام، على أن نتناول أولاً الحياد، ومن ثم نبين تسبب القرار التأديبي.

2.1 الحياد

من أساس العدالة، اطمئنان الموظف المتهم إلى حياد من يحقق معه بشأن ما هو منسوب إليه من مخالفات في إطار الوظيفة العامة تستوجب توقيع الجزاء عليه، حيث يتعين أن يكون المحقق لديه استقلال التام عن الموظف المتهم على أن لا تُحيطه اعتبارات شخصية أو موضوعية أو وظيفية تشكك في حيادته، علاوة على ذلك عدم جواز أن يكون المحقق هو ذات الشخص الذي يوقع الجزاء على الموظف المخالف، بذلك يكون هو الخصم والحكم في ذات الوقت مما يترتب عليه إهدار لضمانة الحيدة. (الحسن، 2024، ص216).

كفلت العديد من التشريعات بتوفير ضمانة غاية في الأهمية تتمثل بالتزام رؤساء وأعضاء اللجان التأديبية بالتنحي في الحالات التي يُحددها المشرع، وعدم اشتراك العضو أو الرئيس الذي اشترك في مرحلة التحقيق أو الاتهام أو الشهادة بالاشتراك في النظر بتوقيع الجزاء، فهناك من التشريعات الوظيفية ما نصت على التنحي كالمشرع الأردني في نظام الموارد البشرية، وهناك من التشريعات الوظيفية لم تنص على وجوب التزام الرؤساء والأعضاء بالتنحي كقانون الموارد البشرية القطري، إلا أن المشرع القطري في قانون المرافعات المدنية والتجارية وتحديدًا في الباب السابع المتعلق بعدم صلاحية القضاة ورددهم وتنحيهم، حدد الحالات في المادة (98) التي بموجبها يكون القاضي غير صالح لنظر الدعوى ممنوعاً من سماعها ولو لم يرده أحد من الخصوم في الأحوال الآتية:

- 1- إذا كان قريباً أو صهراً لأحد الخصوم إلى الدرجة الرابعة.
- 2- إذا كان له أو لزوجته خصومة قائمة مع أحد الخصوم في الدعوى أو مع زوجته.
- 3- إذا كان وكيلاً لأحد الخصوم في أعماله الخاصة أو وصياً عليه أو قيمياً أو مظلوناً وراثته له، أو كانت له صلة قرابة أو مصاهرة للدرجة الرابعة بوصي أحد الخصوم أو بالقيم عليه أو بأحد أعضاء مجلس إدارة الشركة المختصة أو بأحد مديريها أو أحد الشركاء المتضامنين فيها، وكان لهذا العضو أو المدير أو الشريك مصلحة شخصية في الدعوى.
- 4- إذا كان له أو لزوجته، أو لأحد أقاربه أو أصهاره على عمود النسب، أو لمن يكون هو وكيلاً عنه أو وصياً أو قيمياً عليه، مصلحة في الدعوى القائمة.
- 5- إذا كان قد أفتى أو ترفع عن أحد الخصوم في الدعوى، أو كتب فيها، ولو كان ذلك قبل اشتغاله بالقضاء، أو كان قد سبق له نظرها قاضياً أو خبيراً أو محكماً، أو كان قد أدى شهادة فيها.
- 6- إذا كان بينه وبين أحد القضاة الذين يجلسون معه في دائرة واحدة، أو ممثل أحد الخصوم أو المدافع عنه صلة قرابة أو مصاهرة لغاية الدرجة الرابعة.

كما حددت المادة (100) من ذات القانون، الحالات التي بموجبها جواز أن يُرد القاضي، لأحد الأسباب الآتية:

- 1- إذا كان له أو لزوجته دعوى مماثلة للدعوى التي ينظرها.
 - 2- إذا وجدت له أو لزوجته خصومة مع أحد الخصوم أو زوجته بعد قيام الدعوى المطروحة على القاضي، ما لم تكن هذه الدعوى قد أقيمت بقصد رده عن نظر الدعوى المطروحة عليه.
 - 3- إذا كان لمطلقة التي له منها ولد أو لأحد أقاربه أو أصهاره على عمود النسب خصومة قائمة أمام القضاء مع أحد الخصوم في الدعوى أو مع زوجته، ما لم تكن هذه الخصومة قد أقيمت بعد قيام الدعوى المطروحة على القاضي بقصد رده.
 - 4- إذا كان أحد الخصوم يعمل عنده، أو كان هو قد اعتاد مؤاكلة أحد الخصوم أو مساكنته، أو كان تلقى منه هدية قبيل رفع الدعوى أو بعد رفعها.
 - 5- إذا كان بينه وبين أحد الخصوم عداوة أو مودة يرجح معها عدم استطاعته الحكم بغير ميل.
- كما نصت المادة (102) من قانون المرافعات المدنية والتجارية على حق القاضي بالتنحي على أن، " يجوز للقاضي في غير أحوال الرد المذكورة، إذا استشعر الحرج من نظر الدعوى لأي سبب، أن يعرض أمر تنحيه على المحكمة في غرفة المشورة أو رئيس المحكمة للنظر في إقراره على التنحي".
- تري الباحثة، بأن ضمانة الحيدة - المتمثلة بالرد أو التنحي- التي لم ينص عليها المشرع القطري بقانون الموارد البشرية تجعل المسألة التأديبية أن جاز التعبير، يشوبها عيب النزاهة ومخالفة لمقتضيات العدالة الواجبة والتي يفترض أن تُحيط بالمسألة التأديبية، لذلك لا يوجد ما يمنع من تطبيق القواعد الواردة في قانون المرافعات القطري بشأن الرد والتنحي لعضو التحقيق أو أعضاء الهيئات التأديبية سواء كانت لجان تأديبية أو مجالس التأديب، حيث تُعتبر من الضمانات الهامة لما لها من أهمية بالغة حيال النزاهة والشفافية والاطمئنان للموظف العام اثناء المسألة التأديبية.
- تبعاً لذلك، أن من حق أي عضو من أعضاء الهيئة التأديبية التنحي عن الاشتراك بعضوية الهيئة التأديبية التي تنظر بالمخالفة التي اقترفها الموظف، وذلك لأسباب يشعر معها بالحرج، لضمان سير المسألة التأديبية بنزاهة وعدالة وحتى لا يشوبها أي اعتبارات قد تؤثر على مجراها الطبيعي. (العدوان: 2022، ص172).

2.2 تسبب القرار التأديبي

أوجب المشرع القطري على سلطة التأديب بتسبب القرار التأديبي الذي يتم توقيعه كجزاء بحق الموظف المخالف، حيث تضمنت المادة (84) من قانون الموارد البشرية القطري، وجوب أن يكون القرار التأديبي الصادر من الرئيس التنفيذي بتوقيع الجزاء بحق الموظف العام مُسبباً.

كما أكدت المادة (99) من ذات القانون على وجوب تسبیب القرارات التأديبية الصادرة عن الهيئات التأديبية سواء كانت لجان تأديبية أو مجالس تأديبية بحسب الأحوال، حيث نصت صراحةً على أن، " تكون قرارات الهيئة التأديبية مُسببة وموقعة من الرئيس والأعضاء. ويجب أن يخطر الموظف بصورة من القرار خلال مدة لا تجاوز سبعة أيام من تاريخ صدوره، ويكون تسليم الإخطار إلى الموظف شخصياً بمقر عمله، وإذا تعذر تسليمه الإخطار يتم إخطاره بكتاب مُسجل على عنوانه الثابت بملف خدمته أو بإحدى الوسائل الإلكترونية الحديثة".

تبعاً للنصوص القانونية سالفه الذكر، يتضح بأن المشرع القطري جعل تسبیب القرار التأديبي الصادر من الرئيس التنفيذي أو الهيئات التأديبية وجوبياً، وبمفهوم المخالفة إذا ما صدر قراراً تأديبياً دون تسببيه يكون باطلاً، فعلى الجهة الإدارية أن تتوخى قبل إصدارها للقرارات التأديبية بأن تتضمن تسبیباً حتى تكون مطابقة لصحيح القانون وتسري بحق الموظفين.

تُعد ضمانات التسبیب التي نص عليها المشرع القطري ضمانات هامة جداً بالنسبة للموظف العام الخاضع لقانون الموارد البشرية الذي صدر قراراً تأديبياً بحقه لكي يشعر بالطمأنينة بما تضمنه القرار من جانب، ولأعمال رقابة الجهة القضائية التي أولاهها المشرع القطري بالنظر بالطعن على القرارات التأديبية الصادرة بحق الموظفين العموميين من جانب آخر. (الطماوي: 1987، ص 661).

ولكي يؤدي التسبیب دوره في القرار التأديبي الصادر بحق الموظف، يجب أن يتناول هذا القرار أسم الموظف والوقائع المُسنده إليه والتي تُشكل بطبيعة الحال المخالفات أو المحظورات الوظيفية التي ارتكبتها الموظف، الذي تحكمه الرابطة الوظيفية وتُطبق عليه أنظمتها، والأدلة التي استندت إليها الجهة التي وقعت عليه الجزاء التأديبي، سواء كانت الجهة الرئاسية أو الهيئات التأديبية أيّاً كانت لجان أم مجالس تأديبية بحسب الأحوال وتبعاً للدرجة الوظيفية للموظف الذي صدر قراراً تأديبياً بحقه. (الطماوي: 1987، ص 662).

قضت محكمة التمييز القطرية في أحد أحكامها بشأن وجوب التسبیب، حيث قررت " أن تسبیب القرار الإداري يعني الإفصاح عن مجموع الحجج والمقدمات والاعتبارات والأسانيد الواقعية والفنية والقانونية التي شكلت قناعات جهة الإدارة بالنتيجة التي خلص إليها وبني على أساسها القرار، وقد يكون تسبیب القرار اختيارياً، إذا ما أفصحت جهة الإدارة عن هذه الأسباب من تلقاء نفسها ودون التزام قانوني أو قضائي، أو يضحي واجباً، إذا فرض القاضي الإداري عليها الإفصاح عنها عند مراقبته لمشروعية القرار، أو التزام قانوني إذا ألزم المشرع جهة الإدارة به بموجب نص قانوني، وفي هذه الحالة الأخيرة يعتبر هذا التسبیب شرطاً وركناً شكلياً لازماً لاستكمال شروط صحته، يستلزم معه أن يكون القرار مدوناً مكتوباً ومتضمناً في صلبه أسباب ومبررات صدوره، ويترب على إهمال هذا الشرط فقدان القرار الإداري لأحد مظاهر مشروعيته الخارجية، وإذا كانت العبرة في التعرف على مدى صحة الشروط الشكلية للقرار هي بوقت صدوره". (حكم محكمة التمييز القطرية، الطعن رقم 254 لسنة 2018).

وفقاً لحكم محكمة التمييز القطرية يتضح أن، تسبب القرار يُعد إلزامياً للجهة التي أصدرته سواء كانت الجهة الإدارية أو الهيئات التأديبية، علماً أن تُراعى تسبب القرار الذي تصدره حيال الموظف المخالف لكي يسري في مواجهته، كما يجب أن تُراعى أن يكون القرار مدوناً مكتوباً ومتضمناً في صلبه الأسباب التي دفعها لتوقيع الجزاء ومبررات صدوره بحق الموظف، علاوةً على ذلك، قررت محكمة التمييز القطرية في ذات الحكم بأن إهمال الجهة التي أصدرت القرار لشرط التسبب، يترتب عليه فقدان القرار الإداري لأحد مظاهر مشروعيته، مما يستوجب بطلانه.

3. الضمانات اللاحقة على توقيع الجزاء

أولى المشرع القطري الموظف العام الذي يتم توقيع أيّاً من الجزاءات عليه أن يتظلم من القرار التأديبي الصادر بحقه للجهة التي أصدرته، علاوةً على ذلك منح المشرع ضمانات الطعن على القرار التأديبي أمام جهة القضاء المختصة، وهي بدورها الجهة المحايدة بين الجهة الإدارية التابع لها الموظف وبين الموظف، تُبين أولاً التظلم الإداري، ومن ثم تُبين الطعن القضائي.

3.1 التظلم الإداري

أجاز المشرع القطري للموظف العام أن يتظلم من القرار التأديبي الصادر بحقه للرئيس خلال المدة المحددة قانوناً، على أن يُعتبر رفضاً ضمناً إذ ما مُضيت المدة دون أن يُبت فيه، بالتالي يكون للموظف حق اللجوء للقضاء المختص للنظر بشأن القرار الصادر بحقه.

عرف الفقه التظلم الإداري بأنه، " عرض ذي مصلحة حالته على الجهة الإدارية المختصة لتُعيد النظر في قرار إداري مر به أو مس مركزه القانوني ". (حميد:2020، ص78).

يُقصد بالتظلم في إطار الوظيفة العامة، صدور قرار تأديبي بحق الموظف العام الذي بدوره يشغل مركزاً وظيفياً لدى أيّاً من الجهات التي تُطبق قانون الموارد البشرية القطري، على أثر هذا القرار التأديبي يتقدم الموظف بطلب إلى الجهة التي أصدرت هذا القرار سواء كانت الجهة الرئاسية أو الهيئات التأديبية بحسب الأحوال، لإعادة النظر بشأن القرار التأديبي الصادر بحقه بسحبه أو تعديله.

نصت المادة (85) من قانون الموارد البشرية القطري على أن، "...، وللموظف أن يتظلم من القرار الصادر بتوقيع الجزاء التأديبي إلى الرئيس خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إخطاره به، وبيت الرئيس في التظلم في مدة لا تتجاوز ستين يوماً من تاريخ تقديمه، ويعتبر مُضي هذه المدة دون البت في التظلم رفضاً ضمناً له".

كما أكدت المادة (91) من ذات القانون على أحقية الموظف بالتظلم، حيث نصت، " للموظف أن يتظلم من قرار اللجنة التأديبية إلى الرئيس خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إخطاره بهذا القرار، وبيت الرئيس في التظلم في مدة لا تتجاوز ستين يوماً من تاريخ تقديمه، ويعتبر مُضي هذه المدة دون البت في التظلم رفضاً ضمناً له، وتختص الدائرة الإدارية بالمحكمة الابتدائية بنظر الطعن على القرار الصادر من الرئيس في التظلم".

من خلال استقراء النصوص سالفه الذكر يتضح أن المشرع القطري أجاز للموظف العام الخاضع لهذا القانون، أن يتظلم بشأن القرار التأديبي الصادر بحقه للرئيس التنفيذي بعد توقيع الجزاء عليه من السلطة الرئاسية فهو الخصم والحكم في ذات الوقت، وله أن يتظلم من القرار التأديبي الصادر بحقه من اللجنة التأديبية إلى رئيس اللجنة ذاتها، خلال ثلاثين يوماً، وبمفهوم المخالفة في حال مضت تلك المدة لا يجوز للموظف أن يتظلم من القرار التأديبي، على أن يبت الرئيس في التظلم خلال مدة محددة وهي ستون يوماً، تُحسب من تاريخ تقديم التظلم.

كما أن المشرع اعتبر مُضي تلك المدة وهي ستون يوماً دون أن يُبت في التظلم رفضاً ضمناً، يُفيد عدم قبول التظلم، ولا يحول ذلك باللجوء إلى الدائرة الإدارية بالمحكمة الابتدائية، لنظر الطعن على القرار التأديبي بعد التظلم منه أمام الرئيس، وبمفهوم المخالفة إن المحكمة لا تقبل طلب إلغاء القرار التأديبي الصادر بحق الموظف المخالف قبل التظلم منه أمام الرئيس، وفقاً لما ورد في قانون الفصل بالمنازعات الإدارية.¹

كما أكدت محكمة التمييز القطرية بشأن وجوب التظلم أمام الجهة الإدارية قبل اللجوء للقضاء بقولها، " أنه لا يكون القرار الإداري الصادر في هذه الأحوال نهائياً جائزاً الطعن عليه بالإلغاء أو التعويض، إلا بعد استنفاد مراحل التظلم التي تحددها تلك القوانين؛ إذ إن التظلم، هو الأصل في مجال استخلاص ذوي الشأن لحقوقهم ورفع الظلم عنهم، وأخذاً بالحكمة التشريعية من نظام التظلم وهي مراجعة الجهة الإدارية نفسها قبل الالتجاء إلى طريق الطعن القضائي، وأنه ولئن كان الأصل أن المحاكم هي السلطة التي تملك حق الفصل في المنازعات، إلا أنه ليس ثمة ما يحول دون أن يمنعها المشرع من نظر نزاع بعينه، ويعهد بولاية الفصل فيه لجهة أخرى. وعندئذ يُحدد المشرع الإجراءات التي تتبع في عرض هذا النزاع على تلك الجهة وطرق الطعن، فيما يصدر عنها من أحكام أو قرارات " (حكم محكمة التمييز القطرية، الطعن رقم 258 لسنة 2021).

3.2 الطعن القضائي

أولى المشرع القطري الدائرة الإدارية بالنظر والفصل في المنازعات الإدارية، وذلك عندما نص صراحةً في المادة (2) من القانون رقم 7 لسنة 2007 بشأن الفصل في المنازعات الإدارية على أن، " تنشأ بالمحكمة الابتدائية دائرة إدارية أو أكثر، تُشكل كل منها من ثلاثة قضاة، تختص دون غيرها، بنظر المنازعات الإدارية المحددة بهذا القانون"، ومن ضمن تلك المنازعات التي تختص بها هذه الدائرة، قرارات التأديب الصادرة عن اللجنة التأديبية، بحق الموظفين العموميين.

أناط المشرع القطري وفقاً لقانون الموارد البشرية المدنية بالجهات الإدارية في الدوائر الحكومية إنشاء هيئات تأديبية تختص دون غيرها بتأديب الموظفين بحسب درجاتهم الوظيفية، وجعل الطعن في تلك القرارات التأديبية التي تصدر بحق الموظفين أمام الدائرة الإدارية بالمحكمة الابتدائية، كما جعل الطعن على تلك القرارات الصادرة عنها، أمام الدائرة الإدارية الاستئنافية بمحكمة الاستئناف، وفقاً للشروط التي حددها قانون الفصل في المنازعات الإدارية، عن طريق دعوى الإلغاء، وتُعرف دعوى الإلغاء بأنها، " هي الوسيلة القانونية لحماية مبدأ الشرعية من أي تجاوز أو اعتداء من قبل الإدارة وهي وسيلة لإجبار الإدارة على احترام القانون فبمقتضاها يمكن التخلص من أي قرار إداري فردي مُخالف للقانون". (عبد الوهاب: 2007، ص 354).

¹ انظر: المادة (91) من القانون رقم 15 لسنة 2016 بإصدار قانون الموارد البشرية المدنية، مقروءة مع المادتين 2,5 من القانون رقم 7 لسنة 2007 بشأن الفصل في المنازعات الإدارية.

كما يُعد شرط المصلحة من المبادئ المُستقرة في مجال التقاضي، والمُصلحة في الدعوى يُقصد بها، "هي المنفعة التي يمكن أن يحصل عليها رافع الدعوى في حال تم إجابته على طلبه المنظور أمام الدائرة الإدارية المُناط بها بنظر الدعوى.(شاهين: 1986، ص700)

والطعن بالقرار التأديبي عن طريق دعوى الإلغاء أمام الدائرة الإدارية التي أناط بها المُشرع القطري، أساس قبولها أمام القضاء المُختص أن تقدم من قبل صاحب الشأن، ولا يمكن أن تُقبل من أشخاص ليس لهم فيها مصلحة مباشرة وفقاً للمادة (5) من قانون الفصل في المنازعات الإدارية، لأن الغاية من إقامتها هي الدفاع عن مصلحة شخصية نظراً لتأثر الموظف بالقرار التأديبي تأثيراً مباشراً في إطار الوظيفة التي يشغلها، فعلى سبيل المثال، لا يمكن الاستمرار في السير بالدعوى إذا توفي الموظف الذي طعن على القرار التأديبي الصادر بحقه، لأن مناط العقوبة المفروضة شخصيه تتعلق بشخصه دون غيره.(العجاردة:2007، ص445)

نصت المادة (6) من قانون الفصل بالمنازعات الإدارية بشأن ميعاد رفع دعوى الإلغاء على أن، " ميعاد رفع دعوى الإلغاء ستون يوماً من تاريخ نشر القرار الإداري المطعون فيه في الجريدة الرسمية، أو في النشرات التي تصدرها الجهات الإدارية، أو إعلان صاحب الشأن به، أو ثبوت علمه به علماً يقينياً. وينقطع سريان هذا الميعاد بالتظلم إلى الجهة الإدارية، ويجب أن يُبت في التظلم خلال ستين يوماً من تاريخ تقديمه، وإذا صدر القرار بالرفض وجب أن يكون مُسبباً. ويعتبر فوات ستين يوماً على تقديم التظلم دون أن تُجيب عنه السلطات المختصة، بمثابة رفضه، ويحسب ميعاد رفع الدعوى من تاريخ الرفض الصريح أو الضمني بحسب الأحوال".

وفقاً لنص المادة سالف الذكر يتضح بأن المُشرع القطري، اشترط لرفع دعوى الإلغاء ميعاداً قصيراً حدده بستين يوماً لضمان استقرار الأوضاع القانونية والمراكز الوظيفية للموظفين، حتى لا يبقى باب الطعن في القرارات الإدارية مفتوحاً لأجل غير معلوم، لتأمين الحماية الكاملة للحقوق المكتسبة من هذه القرارات، بحيث تصبح دعوى الإلغاء غير مقبولة إذا انقضت المدة المقررة وفقاً للقانون وهي ستين يوماً، كما نصت ذات المادة على أن مُضي المدة دون رد الجهة الإدارية على التظلم الذي قدمه الموظف الصادر بحقه القرار يعتبر رفضاً ضمناً، على أن يكون للموظف الحق بالطعن على القرار خلال ستين يوماً التالية أمام الدائرة الإدارية بالمحكمة الابتدائية.

كما قررت محكمة التمييز القطرية بأحد أحكامها بشأن انقضاء المدة المُحددة قانوناً على الطعن بالقرار التأديبي الصادر بحق الموظف، " أن الدفع بعدم قبول دعوى إلغاء القرار الإداري لرفعها بعد الميعاد المنصوص عليه في المادة (6) من القانون رقم 7 لسنة 2007 بشأن الفصل في المنازعات الإدارية هو دفع مُتعلق بعمل إجرائي، وهو حق الطعن في القرار يرمي إلى سقوطه كجزء على انقضاء الميعاد الذي يتعين القيام به خلاله، وهي بهذه المثابة من الدفع الشكلية، ومحكمة التمييز التصدي من تلقاء نفسها لسبب يتعلق بالنظام العام ولو لم يُثره أحد الخصوم". (حكم محكمة التمييز القطرية، الطعن رقم 34 لسنة 2015).

وفقاً لقرار محكمة التمييز القطرية سالف الذكر، يتضح بأن ميعاد رفع دعوى الإلغاء يتعلق بالنظام العام وللمحكمة أن تتصدى له من تلقاء نفسها، ويعني ذلك بأن فوات الميعاد يترتب عليه سقوط حق الموظف العام في رفع الدعوى أمام الدائرة الإدارية، فيصبح من غير الجائز قانوناً قبول الطعن، نظراً لانقضاء المدة التي حددها المشرع.

والجدير بالذكر أن المشرع القطري خرج عن تلك القاعدة التي تُجيز لكل من صدر قرار تأديبي بحقه أن يطعن عليه أمام الجهة المختصة-الدائرة الإدارية بالمحكمة الابتدائية أو الدائرة الإدارية الاستئنافية بمحكمة الاستئناف-، حيث إن المادة (3) من قانون الفصل في المنازعات الإدارية وتحديد الفقرة الثانية منها، قد تضمنت النظر في الطعون المقدمة من الموظفين أصحاب الدرجة الأولى فما دونها، وبمفهوم المخالفة عدم جواز الطعن على القرارات التأديبية الصادرة بحق موظفي الدرجة الخاصة والممتازة، فتلك الدرجات استحدثها المشرع القطري في قانون الموارد البشرية الصادر لسنة 2016، إلا أن قانون الفصل في المنازعات الإدارية رقم 7 لسنة 2007 إلى الآن لم يُعدل ليشمل هاتين الدرجتين.

فخلو التشريع يؤدي إلى حرمان أصحاب تلك الدرجات الوظيفية من حقهم بالطعن على القرارات التأديبية الصادرة بشأنهم، فعلى سبيل المثال: صدور قرار تأديبي من المجلس الدائم للتأديب بفصل موظف يشغل الدرجة الخاصة من الوظيفة العامة، وهو يعلم أن ليس من حقه أن يطعن على ذلك القرار، من شأنه أن يسفر عن حاجتين، الأولى: عدم الاستقرار الوظيفي لذوي هذه الدرجات الوظيفية، بسبب حرمانهم من حق التقاضي أمام الجهة القضائية، والثانية تتمثل: باستغلال المجلس الدائم للتأديب الفراغ التشريعي، وفرض الجزاءات المقررة قانوناً وفق أهوائهم، دون أن يبسط القضاء المختص رقابته على تلك القرارات التأديبية الصادرة بشأنهم.

بالإضافة إلى تلك الدرجتين، درجة وكيل وزارة مُساعد، فمُنذ صدور قانون الموارد البشرية السابق في عام 2009 الذي قرر فرض الجزاءات على شاغلي تلك الدرجة، إلا أنه إلى الآن لم يشمل قانون الفصل في المنازعات الإدارية درجة وكيل وزارة مُساعد، ولم يُعترف بحقهم في الطعن على القرارات التأديبية الصادرة بشأنهم أمام الدائرة الإدارية، وهي الجهة المناط بها النظر في الطعون التي يُقدمها موظفو الدرجة الأولى فما دونها، دون الدرجات الأعلى التي استحدثها المشرع منذ أكثر من خمسة عشر سنة مضت- بالنسبة لدرجة وكيل وزارة مُساعد، ومنذ أكثر من تسعة سنوات على استحداث درجتي الخاصة والممتازة-.

وترى الباحثة أن الوظيفة العامة تبقى وظيفة عامة تهدف للمصلحة العامة، أيّاً كانت الدرجة الوظيفية للموظف العام وبغض النظر عن المركز الوظيفي الذي يشغله، فالرقابة القضائية ضرورية بالنسبة للموظف العام، سواء كانت على القرارات التأديبية أو غيرها التي نص عليها المشرع القطري في الفقرة الثانية من المادة (3) من قانون الفصل في المنازعات الإدارية، إلا أنها لا تشمل تلك الفئات من الموظفين، ويعني ذلك أن ما يصدر بشأنهم ليس من اختصاص الدائرة الإدارية المناط بها الفصل في المنازعات الإدارية بحسب قانون الفصل بالمنازعات الإدارية رقم (7) لسنة 2007، مما يُشكل خطورةً وتأثيراً بالغاً على موظفي تلك الدرجات وعدم استقرار المراكز الوظيفية المُستحدثة، فالموظف العام الذي يشغل الدرجة الخاصة أو الممتازة أو وكيل وزارة مُساعد، لا يكون لديه الحق بالطعن على تلك القرارات الصادرة بحقه، ويرجع السبب في ذلك إلى عدم وجود نص يُبيح للموظف العام اللجوء إلى القضاء متى ما اقتضت الحاجة.

الخاتمة:

من خلال هذه الدراسة لموضوع ضمانات تأديب الموظف العام وفقاً لقانون الموارد البشرية المدنية القطري والتي تُخاطب من خلالها ثلاث فئات، الأولى: الموظفين العموميين الخاضعين لهذا القانون، والثانية: الجهات الإدارية والهيئات التأديبية، سواء كانت لجاناً تأديبية أو المجلس الدائم للتأديب بحسب الأحوال، وأخيراً: الجهة التي تُعهد إليها دولة قطر بإصدار التشريعات، للوقوف على القصور التشريعي وأخذ بعين الاعتبار التوصيات التي كشفت عنها دراستنا.

لقد توصلت الباحثة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات من خلال هذه الدراسة، على أن نستعرض أولاً النتائج ومن ثم نعرض إلى التوصيات.

أولاً: النتائج: توصلت الباحثة الى النتائج الآتية:

- 1- أحاط المشرع القطري العديد من الضمانات للموظف العام السابقة والمعاصرة واللاحقة على توقيع الجزاء.
- 2- نص المشرع القطري على وجوب اخطار الموظف المخالف بقرار الإحالة للمساءلة التأديبية قبل انعقاد الجلسة بمدة خمسة عشر يوماً على الأقل، ولم ينص على مدة اخطار تسبق جلسة التحقيق مع الموظف من قبل الشؤون القانونية، على أن كلاهما يُشكلان ذات الموضوع وغاية في الأهمية بالنسبة للموظف لتحقيق أوجه دفاعه.
- 3- المشرع القطري لم ينص على ضمانات الحياد، إلا أن لا يوجد ما يمنع من تطبيق القواعد العامة لقانون المرافعات القطري بشأن الرد والتنحي.
- 4- أوجب المشرع القطري التظلم الإداري من الجهة الإدارية أو الهيئات التأديبية بحسب الأحوال قبل اللجوء إلى التظلم القضائي من القرارات التأديبية الصادرة بحق الموظف العام.
- 5- أن القرارات التأديبية الصادرة بحق موظفي درجة وكيل وزارة مُساعد وموظفي درجتي المُمتازة والخاصة مُحصنة وفقاً لقانون الفصل في المنازعات الإدارية، فلا يجوز لشاغلي تلك الدرجات الطعن على القرارات التأديبية بحقهم، بالتالي تصبح تلك القرارات نهائية، وتسري بمواجهة تلك الموظفين.

ثانياً: التوصيات: توصي الباحثة بما يلي:

- 1- المشرع القطري بالنص على توفير ضمانات الحياد المُتمثلة بالرد والتنحي، اسوةً بالتشريعات الأخرى كالتشريع الأردني، لما تُشكله هذه الضمانة وبحق من أهمية بالغة حيال النزاهة والشفافية من جهة، وكذلك إطمئناناً للموظف العام اثناء المساءلة التأديبية من جهة أخرى.
- 2- المشرع القطري بالنص على مدة اخطار تسبق جلسة التحقيق مع الموظف المخالف، على غرار ما نص عليه بشأن قرار الإحالة للمساءلة التأديبية.
- 3- تعديل تشريعي في قانون الفصل في المنازعات الإدارية رقم 7 لسنة 2007 في المادة (3) منه، بحيث يشمل التعديل إضافة جميع الدرجات الوظيفية التي استحدثها المشرع في قانون الموارد البشرية المدنية القطري لسنة 2009 و سنة 2016، حتى يتمكنوا من الطعن على القرارات التأديبية الصادرة بحقهم، حيث اقتضت المادة سالف الذكر على أحقية الطعن على تلك القرارات التأديبية لشاغلي الدرجة الأولى فما دونها، أي إنها حرمت أصحاب الدرجات المستحدثة -وكيل وزارة مُساعد والمُمتازة والخاصة- من حقهم بالطعن على القرارات التأديبية الصادرة بالإلغاء.

قائمة المصادر والمراجع

- سليمان الطماوي، قضاء التأديب " دراسة مقارنة" الكتاب الثالث، دار الفكر العربي، مصر، 1987.
- صقر العدوان، 2022، " النظام القانوني لتأديب الموظفين العموميين: دراسة مقارنة"، مجلة رماح للبحوث والدراسات، العدد 73.
- مالك الحسن، الأمن القانوني للموظف العام في المجال التأديبي " دراسة مقارنة"، 2024، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن.
- محمد حميد، 2020، "التظلم الإداري : دراسة مقارنة"، كلية الدراسات العليا- جامعة النيلين، مجلد 15، العدد 7.
- محمد عبد الوهاب، أصول القضاء الإداري، 2007، بدون طبعة، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر.
- مغاوري شاهين، القرار التأديبي وضماناته ورقابته القضائية بين الفاعلية والضمان في نظم العاملين المدنيين بالدولة والقطاعين العام والخاص، 1986، بدون طبعة، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر.
- نوفان العجارمة، سلطة تأديب الموظف العام " دراسة مقارنة"، 2007، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن.

القوانين:

- الدستور الدائم لدولة قطر.
- القانون رقم 15 لسنة 2016 بإصدار قانون الموارد البشرية المدنية.
- قرار مجلس الوزراء رقم (32) لسنة 2016 بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون الموارد البشرية.
- القانون رقم 7 لسنة 2007 بشأن الفصل في المنازعات الإدارية.

الأحكام القضائية:

- حكم محكمة التمييز القطرية، الدائرة المدنية والتجارية، الطعن رقم (113) لسنة 2013، جلسة 18/06/2013.
- حكم محكمة التمييز القطرية، الطعن رقم 10 لسنة 2019 تمييز مدني، جلسة 05/03/2019.
- حكم محكمة التمييز القطرية، الدائرة المدنية والتجارية، الطعن رقم (151) لسنة 2013، جلسة 19/11/2013.
- حكم المحكمة الإدارية العليا المصرية، الطعن رقم (30318) لسنة 52 ق، جلسة 14/03/2009.
- حكم محكمة التمييز القطرية، الدائرة المدنية والتجارية، الطعن رقم (254) لسنة 2018، جلسة 25/09/2018.
- حكم محكمة التمييز القطرية، الدائرة المدنية والتجارية، الطعن رقم (258) لسنة 2021، جلسة 29/06/2021.
- حكم محكمة التمييز القطرية، الدائرة المدنية والتجارية، الطعن رقم (34) لسنة 2015، جلسة 21/04/2015.

Constitutional Review in Morocco after the 2011 Constitution: Strengthening Rights, Freedoms, and the Rule of Law

Yamna Azizi

Abdel Mounim Bouzelmat

Public Law and Political Science Laboratory, Faculty of Legal, Economic and Social Sciences Ain Chock, Hassan II University, Casablanca, Morocco.

Email: azizi.casa.fdc@gmail.com

Ricieved	Accepted	Puplished
30/10/2025	10/11/2025	31/12/2025

DOI:

Azizi, Y., & Bouzelmat, A. (2025). *The Constitutional review in Morocco after the 2011 Constitution: Strengthening rights, freedoms and the rule of law*, Journal of Political Science and Law, Volum, N ()

Abstract

This study examines the evolution of constitutional review in Morocco following the 2011 Constitution and assesses its contribution to strengthening fundamental rights, freedoms, and the rule of law. It addresses the central question: **to what extent have the Constitutional Court and the mechanism of objection of unconstitutionality effectively safeguarded constitutional supremacy in practice?** The research adopts a descriptive and analytical approach to the relevant constitutional and organic provisions, combined with content analysis of selected Constitutional Court decisions issued between 2011 and 2023, particularly those related to fundamental rights and electoral integrity, while drawing on comparative constitutional experiences and international rule of law and governance indicators. The findings indicate that the 2011 Constitution established an advanced normative framework for constitutional review and that the Court's jurisprudence has contributed to consolidating certain guarantees and correcting specific legislative and electoral inconsistencies. However, the practical impact of constitutional review remains constrained by the complexity of the unconstitutionality objection procedure, institutional and contextual limitations, and the modest reflection of these developments in indicators of judicial independence and transparency, underscoring the need for complementary legal, institutional, and civic reforms.

Keywords: Constitutional review; Constitutional Court; fundamental rights and freedoms; objection of unconstitutionality; rule of law.

الرقابة الدستورية في المغرب بعد دستور 2011: تعزيز الحقوق والحريات وترسيخ دولة القانون يامنة عزيزي عبد المنعم بوزلماط

مختبر القانون العام والعلوم السياسية، كلية العلوم القانونية والإقتصادية والإجتماعية عين الشق،

جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء، المغرب

Email: azizi.casa.fdc@gmail.com

تاريخ النشر	تاريخ القبول	تاريخ الاستلام
2025/12/31	2025/11/10	2025/10/30

DOI:

للاقتباس: عزيزي، يامنة، وبوزلماط، عبد المنعم (2025). الرقابة الدستورية في المغرب بعد دستور 2011: تعزيز الحقوق والحريات وترسيخ دولة القانون، مجلة العلوم السياسية والقانون، المجلد، (العدد).

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تطور نظام الرقابة الدستورية في المغرب بعد دستور 2011، وبيان مدى إسهامه في تعزيز الحقوق والحريات وترسيخ دولة القانون، مع طرح التساؤل الرئيس: إلى أي حد نجحت المحكمة الدستورية وآلية الدفع بعدم الدستورية في حماية السمو الدستوري على مستوى التطبيق الفعلي؟ اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة النصوص الدستورية والقوانين التنظيمية ذات الصلة، ومنهج تحليل المضمون لعينة من قرارات المحكمة الدستورية خلال الفترة 2011-2023، مع الاستئناس ببعض التجارب المقارنة والتقارير الدولية حول سيادة القانون والحوكمة. وتبين أن دستور 2011 أرسى إطارًا متقدمًا للرقابة الدستورية، وأسهمت اجتهادات المحكمة في تكريس بعض ضمانات الحقوق وتصحيح اختلالات تشريعية وانتخابية، غير أن الأثر العملي لهذه الرقابة ما يزال محدودًا بفعل تعقيد مساطر الدفع وبعض القيود المؤسسية والسياقية وضعف انعكاسها على مؤشرات الاستقلال والشفافية، بما يستدعي استكمال الإصلاحات وتعزيز الثقافة الدستورية لترسيخ فعلي لدولة القانون.

الكلمات المفتاحية: الرقابة الدستورية، المحكمة الدستورية، الحقوق والحريات، الدفع بعدم الدستورية، دولة القانون

1. المقدمة:

تعد الرقابة الدستورية إحدى الركائز الجوهرية لترسيخ مبدأ سيادة القانون وحماية الحقوق والحريات الأساسية. فهي تُتيح التأكد من توافق التشريعات والقوانين مع أحكام الدستور، باعتباره الوثيقة الأسى التي تُعبر عن الإرادة العامة وتنظم العلاقات بين السلطات. شهد النظام الدستوري في المغرب تطوراً ملحوظاً بعد اعتماد دستور 2011، الذي وسّع من صلاحيات المحكمة الدستورية ومنحها دوراً مركزياً في تحقيق التوازن بين السلطات وضمان احترام المبادئ الدستورية. ورغم ذلك، فإن فعالية الرقابة الدستورية في المغرب لا تزال تُثار حولها العديد من التساؤلات، خاصة فيما يتعلق بمدى استقلالية المحكمة الدستورية وقدرتها على مواجهة التحديات السياسية والقانونية الراهنة. من هنا، يكتسي هذا البحث أهمية بالغة في استجلاء هذا الموضوع من خلال تحليل النصوص الدستورية والقانونية المرتبطة بالرقابة الدستورية في المغرب، ودراسة الدور الذي تضطلع به المحكمة الدستورية في حماية الحقوق والحريات وتعزيز دولة القانون. يسعى البحث إلى تسليط الضوء على الإطار المفاهيمي والنظري للرقابة الدستورية، مع استعراض تطورها التاريخي في السياق المغربي، وتحليل آليات عملها بعد دستور 2011. كما يناقش البحث التحديات التي تواجه الرقابة الدستورية في المغرب وآفاق تطويرها بما يُعزز فعاليتها في تحقيق أهدافها الكبرى.

1.1 أهمية البحث

تُمثل الرقابة الدستورية آلية جوهرية لضمان احترام سيادة الدستور وصيانة الحقوق والحريات الأساسية، ما يجعلها من الأعمدة الرئيسية لدولة القانون. اكتسبت الرقابة الدستورية أهمية متزايدة في المغرب، خاصة بعد اعتماد دستور 2011، والذي وسّع من صلاحيات المحكمة الدستورية وأتاح لها دوراً أكبر في تعزيز الحقوق والحريات وضمان توازن السلطات. في هذا السياق، تُعد الرقابة الدستورية أحد الأدوات الأساسية في مواجهة التحديات السياسية والقانونية، ما يجعل دراستها ضرورة ملحة لفهم مدى فعاليتها وتأثيرها.

1.2 هدف البحث

يهدف هذا البحث إلى:

1. تحليل الإطار الدستوري والقانوني المنظم للرقابة الدستورية في المغرب بعد دستور 2011.
2. إبراز دور المحكمة الدستورية في حماية الحقوق والحريات وترسيخ مبدأ سيادة القانون.
3. رصد التحديات القانونية والمؤسسية والسياسية والاجتماعية التي تحد من فعالية الرقابة الدستورية.
4. تحليل نماذج مختارة من قرارات المحكمة الدستورية المغربية خلال الفترة 2011-2023، ذات الصلة بالحقوق والحريات ونزاهة العمليات الانتخابية وآلية الدفع بعدم الدستورية، لقياس الأثر العملي لاجتهادها.
5. تقديم مقترحات عملية لتعزيز فعالية الرقابة الدستورية في المغرب، استلهاماً من أفضل الممارسات المقارنة.

1.3 إشكالية البحث

تنتقل الدراسة من الإشكالية الرئيسة الآتية: إلى أي مدى أسهم نظام الرقابة الدستورية في المغرب، بعد دستور 2011، في تعزيز الحقوق والحريات وترسيخ دولة القانون على مستوى النص والتطبيق، وما حدود فعاليته العملية في ضوء قرارات المحكمة الدستورية؟

ويتفرع عنها، في صيغة إرشادية، تساؤلات من قبيل:

1. كيف تطور نظام الرقابة الدستورية في المغرب مقارنة بما كان عليه قبل 2011؟
2. ما موقع قرارات المحكمة الدستورية في حماية الحقوق والحريات وضبط نزاهة العملية الانتخابية؟
3. ما العوائق القانونية والمؤسسية والسياقية التي تحد من نجاعة الرقابة الدستورية وآلية الدفع بعدم الدستورية؟

1.4 منهجية البحث

يعتمد اعتمدت هذه الدراسة مزيجاً من المناهج الملائمة لطبيعة الموضوع، وذلك على النحو الآتي:

- المنهج التحليلي: لتحليل مقتضيات دستور 2011، والقانون التنظيمي للمحكمة الدستورية، والقانون التنظيمي رقم 86.15 المتعلق بتحديد شروط وإجراءات الدفع بعدم دستورية قانون، والنصوص ذات الصلة.
- منهج تحليل المضمون القضائي: من خلال دراسة عينة نوعية من قرارات المحكمة الدستورية بين 2011 و2023، خاصة القرارات المتعلقة بحماية الحقوق والحريات، والمنازعات الانتخابية، وتحديد نطاق تطبيق آلية الدفع بعدم الدستورية.
- المنهج المقارن: بالاستئناس ببعض التجارب المقارنة (مثل فرنسا وألمانيا وبعض التجارب العربية) قصد إبراز عناصر القوة والقصور في النموذج المغربي.
- المنهج الوصفي-التحليلي: عبر توظيف تقارير ومؤشرات دولية ووطنية متعلقة بسيادة القانون، واستقلال القضاء، والشفافية، لربط الأداء الدستوري بالمحيط المؤسسي والحقوق الأوسع.

1.5 حدود الدراسة: تتحدد هذه الدراسة في:

- الحدود الزمنية: من دخول دستور 2011 حيز التنفيذ إلى نهاية سنة 2023، مع إمكان الإشارة المقتضبة إلى بعض التطورات اللاحقة عند الحاجة.
- الحدود المكانية: المملكة المغربية باعتبارها الإطار الوطني لتطبيق نظام الرقابة الدستورية موضوع الدراسة.
- الحدود الموضوعية: التركيز على الإطار الدستوري والقانوني للرقابة الدستورية، وآلية الدفع بعدم الدستورية، وقرارات المحكمة الدستورية ذات الصلة بالحقوق والحريات والانتخابات، دون ادعاء الإحاطة بجميع مناحي العمل القضائي للمحكمة.

1.6 هيكليّة البحث

ينقسم البحث إلى ستة محاور رئيسية: (الإطار العام للدراسة، الإطار النظري والمفاهيمي للرقابة الدستورية، تطور نظام الرقابة الدستورية في المغرب بعد دستور 2011، تقييم فعالية الرقابة الدستورية وآفاق تطويرها، النتائج، التوصيات).

2. الإطار المفاهيمي والنظري للرقابة الدستورية

2.1 تعريف الرقابة الدستورية وأهميتها

تعتبر الرقابة الدستورية عملية قانونية تهدف إلى التحقق من مدى توافق القوانين والأنظمة التشريعية والتنظيمية مع أحكام الدستور، والذي يُعتبر الوثيقة الأسى التي تُنظم المبادئ الأساسية للدولة وتحمي الحقوق والحريات الأساسية للمواطنين. وتمثل الرقابة الدستورية أداة لضمان احترام مبدأ سيادة القانون، حيث تتيح تصحيح الانحرافات التشريعية وحماية المجتمع من تجاوزات السلطات المختلفة. في هذا السياق، تُشكل الرقابة الدستورية ضمانة أساسية لاستقرار النظام القانوني والسياسي، حيث تساهم في تحقيق التوازن بين السلطات وحماية الحقوق والحريات من أي خرق قد يطرأ (الجابري، 1990؛ النقيب، 2015).

من منظور الفقه الدستوري المقارن، يؤكد عدد من الباحثين الغربيين أن الرقابة الدستورية أصبحت إحدى الدعائم البنوية للأنظمة الدستورية الحديثة، ليس فقط كآلية تقنية لمطابقة القوانين مع الدستور، بل كأداة لإعادة توزيع السلطة بين المشرع والقاضي وضبط العلاقة بين حماية الحقوق ومتطلبات الحكم الديمقراطي. ويبيّن Mark Tushnet أن تطور الرقابة الدستورية ارتبط بتوسيع نطاق حماية الحقوق الأساسية وتقييد هوامش السلطة التقديرية للمشرع، بينما يبرز Alec Stone Sweet كيف أدى انتشار نموذج المحاكم الدستورية المتخصصة إلى انتقال تدريجي من "السياسة دون قضاة" إلى "سياسة يحضر فيها القضاة باعتبارهم حراساً للشرعية الدستورية". وتُظهر الدراسات المجمعة في The Oxford Handbook of Comparative Constitutional Law أن فعالية الرقابة الدستورية تُقاس بقدرتها على حماية الحقوق واستقرار قواعد اللعبة الدستورية، أكثر مما تُقاس بوجود النصوص وحدها.

2.2 أنواع الرقابة الدستورية

تتعدد أنواع الرقابة الدستورية وفقاً لتوقيت تنفيذها وطبيعتها المؤسسية، مما يمنحها تنوعاً في التطبيق والتأثير على الأنظمة القانونية. يمكن تصنيفها كالتالي:

- **الرقابة القبليّة:** تُمارس قبل دخول القوانين أو التشريعات حيز التنفيذ، وتهدف إلى منع إصدار نصوص تخالف أحكام الدستور. تُعتبر هذه الرقابة وقائية بطبيعتها، حيث تُجنب الأنظمة القانونية التوترات والنزاعات المستقبلية. في فرنسا، على سبيل المثال، يمارس المجلس الدستوري الفرنسي هذا النوع من الرقابة (دستور فرنسا 1958؛ شفيق، 2019).
- **الرقابة البعديّة:** تُجرى بعد إصدار القوانين ودخولها حيز التنفيذ، وتُتيح للأفراد أو الجهات المتضررة إمكانية الطعن في دستورية القوانين أمام المحاكم المختصة. يُعد النظام الأمريكي نموذجاً لهذا النوع من الرقابة، حيث تُمارسها المحكمة العليا (دستور الولايات المتحدة؛ الفاروق، 2018).
- **الرقابة السياسية:** تُنفذ من خلال هيئات سياسية مثل البرلمانات أو المجالس التمثيلية. تتمثل هذه الرقابة في تقييم التشريعات استناداً إلى المصالح العامة، كما هو الحال في النظام البريطاني (اليوسفي، 2002).

- الرقابة القضائية: تُجرى عبر محاكم مختصة أو هيئات قضائية مثل المحكمة الدستورية الألمانية، التي تضمن الحيادية والالتزام الصارم بالمبادئ الدستورية (الحليبي، 2020).
- تميّز الأدبيات الغربية بين نموذج "مارشال" للرقابة القضائية المنتشرة الذي تمارسه المحكمة العليا ضمن بنيتها القضائية العامة كما في الولايات المتحدة، وبين النموذج "الكلسني" للمحكمة الدستورية المتخصصة كما في ألمانيا وإيطاليا وإسبانيا. ويُبرز Alec Stone Sweet أن النموذج الكلسني يقوم على اختصاص حصري للمحكمة الدستورية في مراقبة دستورية القوانين، مع مساطر محددة للإحالة والدفع، بما يجعلها فاعلاً مؤسسياً مركزياً في حماية سمو الدستور وضبط التوازن بين السلط. واعتماد المغرب بمقتضى دستور 2011 لمحكمة دستورية مستقلة ذات اختصاصات محددة، مع إدماج آلية الدفع بعدم الدستورية، يضع تجربته ضمن هذا المسار المقارن، مع مراعاة خصوصيات السياقين الدستوري والسياسي الوطني.

2.3 أهداف الرقابة الدستورية

- تسعى الرقابة الدستورية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الأساسية التي تجعلها عنصراً محورياً في بناء الأنظمة الديمقراطية ودولة القانون، ومن أبرز هذه الأهداف:
- ضمان سيادة الدستور: التأكد من أن التشريعات والأنظمة الصادرة تتماشى مع المبادئ الدستورية ولا تتجاوزها، مما يعزز سلطة الدستور كمرجع أعلى (شفيق، 2019).
 - حماية الحقوق والحريات: الرقابة الدستورية تمنع أي تجاوز تشريعي قد ينتهك الحقوق الفردية أو الجماعية، مما يعزز الضمانات القانونية للأفراد (الجابري، 1990؛ النقيب، 2015).
 - تحقيق التوازن بين السلطات: تمنع الرقابة الدستورية الهيمنة أو التعسف من قبل أي سلطة، مما يعزز مبدأ الفصل بين السلطات (العثماني، 2014).
 - تعزيز استقرار النظام السياسي والقانوني: الرقابة تساهم في تقليل النزاعات القانونية والسياسية من خلال حسم القضايا الدستورية (الحليبي، 2020).

2.4 الرقابة الدستورية ودولة القانون

- الرقابة الدستورية هي أساس دولة القانون، حيث تضمن أن جميع التشريعات والقرارات الحكومية تتماشى مع المبادئ الدستورية التي تُعتبر حجر الأساس للشرعية القانونية. من خلال الرقابة الدستورية، تُصبح سيادة القانون حقيقة ملموسة تفرض التزام جميع الفاعلين السياسيين والإداريين بالقواعد الدستورية، مما يعزز ثقة المواطنين في النظام السياسي والقانوني (النقيب، 2015؛ شفيق، 2019). في المغرب، تُعتبر المحكمة الدستورية إحدى الركائز التي تمثل هذا المفهوم، حيث تلعب دوراً محورياً في ضمان احترام الدستور وتعزيز دولة القانون.

جدول 1: مقارنة بين أنواع الرقابة الدستورية

النوع	التعريف	الأمثلة الدولية	المرجع
الرقابة القبلية	تُجرى قبل إصدار التشريعات	فرنسا (المجلس الدستوري)	دستور فرنسا 1958؛ شفيق، 2019
الرقابة البعدية	تُجرى بعد دخول التشريعات حيز التنفيذ	الولايات المتحدة (المحكمة العليا)	دستور الولايات المتحدة؛ الفاروق، 2018
الرقابة السياسية	تُمارسها هيئات سياسية	البرلمان البريطاني	اليوسفي، 2002
الرقابة القضائية	تُمارسها محاكم متخصصة	المحكمة الدستورية في ألمانيا	الحليبي، 2020

يوضح الجدول مقارنة بين أنواع الرقابة الدستورية من حيث توقيت ممارستها، طبيعتها، الأمثلة الدولية عليها، والمراجع التي تناولت كل نوع. تُظهر هذه المقارنة تنوع أساليب الرقابة الدستورية، مما يُبرز أهمية الاختيار المناسب للنظام السياسي والقانوني الخاص بكل دولة.

2.5 أهمية الرقابة الدستورية في المغرب

تُعد الرقابة الدستورية إحدى الركائز الأساسية لتعزيز دولة القانون في المغرب، حيث تمثل أداة لضمان توافق التشريعات والقرارات مع أحكام الدستور الذي يُعتبر المرجع الأعلى للنظام القانوني. وقد اكتسبت هذه الرقابة أهمية متزايدة منذ إقرار دستور 2011، الذي عزز مكانة المحكمة الدستورية كجهة مستقلة ذات صلاحيات موسعة، تسعى إلى حماية الحقوق والحريات الأساسية وضمان التوازن بين السلطات.

تكمن أهمية الرقابة الدستورية في المغرب في دورها المحوري في ترسيخ الشرعية الدستورية وحماية المكتسبات الديمقراطية. فهي تُمثل ضماناً للحيلولة دون صدور قوانين تخالف مبادئ الدستور، وتعمل على حماية الحقوق الأساسية، مثل الحق في حرية التعبير والمساواة وسيادة القانون. ومن خلال دورها الوقائي والرقابي، تُسهم المحكمة الدستورية في إرساء نظام قانوني متوازن يمنع تعسف السلطات ويعزز الثقة في المؤسسات (النقيب، 2015؛ شفيق، 2019).

على المستوى العملي، تُسهم الرقابة الدستورية في تقوية النظام الديمقراطي من خلال ضمان نزاهة العمليات الانتخابية ومراجعة النصوص القانونية المتعلقة بالحقوق السياسية والاجتماعية. كما أنها تُسهم في تعزيز الاستقرار السياسي والقانوني، عبر تقديم حلول قانونية للنزاعات التي قد تنشأ بين المؤسسات الدستورية، وهو ما يجعلها أداة فعالة في تحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية (الحليبي، 2020؛ العثماني، 2014).

- تعزيز الشرعية القانونية: الرقابة الدستورية تُحقق الامتثال الكامل لأحكام الدستور، مما يعزز من سلطة المؤسسات واحترام القوانين (دستور المغرب 2011؛ الجابري، 1990).
- حماية الحقوق والحريات: تعمل الرقابة على حماية الحقوق الأساسية للمواطنين من أي تجاوز تشريعي قد ينتقص منها، مثل حرية التعبير والمساواة (شفيق، 2019).
- تحقيق التوازن بين السلطات: تُتيح الرقابة الدستورية ضمان عدم هيمنة أي سلطة على الأخرى، مما يعزز الفصل بين السلطات ويحمي الديمقراطية (النقيب، 2015).

2.6 تحديات تطبيق الرقابة الدستورية في المغرب

رغم هذه الأهمية، تواجه الرقابة الدستورية في المغرب عدة تحديات، منها:

- نقص الوعي العام بدورها وتأثيرها.
- القيود السياسية التي قد تؤثر على استقلالية المحكمة الدستورية.
- الحاجة إلى تطوير الآليات القانونية لضمان وصول الأفراد والجماعات إلى المحكمة بسهولة (الحليبي، 2020؛ شفيق، 2019).

في ضوء هذه الإسهامات النظرية، يمكن قراءة الرقابة الدستورية في المغرب بعد دستور 2011 باعتبارها جزءاً من دينامية أوسع يشهدها القضاء الدستوري المقارن، حيث تُنَاط بالمحكمة الدستورية مهمة الانتقال من حماية شكلية للنص إلى بناء شرعية دستورية قائمة على الرقابة الفعالة على التشريع وحماية الحقوق الأساسية. وتطرح التجربة المغربية، في هذا السياق، نفس الأسئلة التي يثيرها الفقه الغربي حول مدى استقلال القضاء الدستوري، وحدود تدخله في تقييد الأغلبية التشريعية، وكيفية توظيف آليات مثل الدفع بعدم الدستورية لتقريب العدالة الدستورية من الأفراد، وهي أسئلة تجعل تقييم أداء المحكمة الدستورية المغربية جزءاً من النقاش العالمي حول دور القضاء الدستوري في ترسيخ دولة القانون.

3. تطور الرقابة الدستورية في المغرب

3.1 الرقابة الدستورية قبل دستور 2011

كانت الرقابة الدستورية في المغرب قبل إقرار دستور 2011 تُمارس من خلال المجلس الدستوري، الذي أنشئ بموجب دستور 1992 وتم تكريسه في دستور 1996. لعب المجلس دوراً محورياً في مراجعة دستورية القوانين التنظيمية والأنظمة الداخلية لمجلسي البرلمان، بالإضافة إلى البت في نزاهة الانتخابات والاستفتاءات. ومع ذلك، اتسمت صلاحياته بالحدودية مقارنة بالمحاكم الدستورية في الأنظمة الديمقراطية المتقدمة (النقيب، 2015؛ الحليبي، 2020).

من أبرز خصائص المجلس الدستوري في تلك الفترة:

- اقتصر رقابته على القوانين التنظيمية وبعض النصوص ذات الطبيعة المؤسسية، دون النظر في القوانين العادية.
- اقتصر إحالة القوانين إلى المجلس على جهات رسمية محددة، كجلالة الملك، ورئيسي مجلسي البرلمان، ورئيس الحكومة.
- افتقر الأفراد أو المنظمات إلى آلية مباشرة للطعن في دستورية القوانين، مما حدّ من نطاق الحماية الدستورية (الجابري، 1990؛ دستور المغرب 1996).

3.2 إقرار المحكمة الدستورية بموجب دستور 2011

جاء دستور 2011 ليحدث قطيعة مع النهج السابق ويُكرس تحولاً نوعياً في النظام الدستوري المغربي. فقد نص على إنشاء المحكمة الدستورية التي حلت محل المجلس الدستوري، مانحاً إياها صلاحيات أوسع وآليات عمل أكثر تطوراً، بما يعزز دورها كضامن رئيسي لسيادة الدستور وحماية الحقوق والحريات.

من بين أبرز التحولات التي جاء بها دستور 2011 (الحليبي، 2020؛ شفيق، 2019).

- توسيع الاختصاصات: أصبحت المحكمة الدستورية مختصة بالنظر في دستورية جميع أنواع القوانين، سواء التنظيمية أو العادية، فضلاً عن الاتفاقيات الدولية التي يبرمها المغرب.
 - آلية الدفع بعدم الدستورية: نص الفصل 133 على إمكانية دفع الأفراد بعدم دستورية قانون إذا اعتبروه مخالفاً للحقوق المكفولة دستورياً أثناء التقاضي.
 - تعزيز الاستقلالية: تنص المادة 129 من الدستور على استقلالية المحكمة عن باقي السلطات، ويتم اختيار أعضائها بطريقة تضمن التوازن بين التمثيل السياسي والتخصص القانوني.
 - الرقابة السابقة واللاحقة: في حين اقتصرت صلاحيات المجلس الدستوري على الرقابة السابقة، أصبحت المحكمة تمارس أيضاً الرقابة اللاحقة عبر آلية الدفع بعدم الدستورية.
- 3.3 مقارنة بين المجلس الدستوري والمحكمة الدستورية
- يُبرز الجدول التالي الفوارق الجوهرية بين المجلس الدستوري والمحكمة الدستورية، مما يعكس التطور الكبير في آلية الرقابة الدستورية بالمغرب:

المعيار	المجلس الدستوري	المحكمة الدستورية
تاريخ الإنشاء	1992	2011
مجال الاختصاص	القوانين التنظيمية والنظام الداخلي	جميع القوانين (تنظيمية وعادية ودولية)
طبيعة الرقابة	سابقة فقط	سابقة ولاحقة
آلية الطعن	إحالة من جهات رسمية	إحالة من جهات رسمية أو عبر الدفع بعدم الدستورية
عدد الأعضاء	12 عضواً	12 عضواً (مزيج بين التعيين والانتخاب)

3.4 نماذج مختارة من قرارات المحكمة الدستورية (2011–2023)

3.4.1 القرار رقم 18/70 المتعلق بالقانون التنظيمي للدفع بعدم الدستورية

يعد القرار رقم 18/70 الصادر بتاريخ 6 مارس 2018 بشأن القانون التنظيمي رقم 86.15 محطة تأسيسية في بناء آلية الدفع بعدم الدستورية في المغرب؛ إذ أكدت المحكمة الدستورية من خلاله أن هذه الآلية ليست امتيازاً إجرائياً محدوداً، بل ضماناً جوهرياً لحماية الحقوق والحريات المكفولة دستورياً. وقد صرّحت المحكمة بعدم دستورية بعض المقتضيات التي من شأنها تضيق نطاق الولج إلى هذه الآلية أو حصرها في أطراف محددة دون مبرر موضوعي، بما يخالف روح الفصل 133 من الدستور. وبذلك كرّست المحكمة مبدأ النفاذ الواسع والفعال إلى الرقابة الدستورية عبر القضاء العادي، ورسّخت ارتباط آلية الدفع بحماية الحقوق لا باعتبارها مسطرة شكلية صرفه.

3.4.2 قرار في المنازعات الانتخابية وتصحيح النتائج

أبرزت المحكمة الدستورية دورها في صيانة نزاهة العملية الانتخابية من خلال عدد من القرارات التي أعادت فيها فحص المحاضر والأوراق الملغاة، وتدقيق احتساب الأصوات، مما انتهى في بعض الحالات إلى تصحيح النتائج الرسمية وإعادة توزيع المقاعد. تكشف هذه القرارات أن المحكمة لا تكتفي برقابة شكلية، بل تمارس رقابة موضوعية على سلامة المسطرة الانتخابية، حمايةً للحق في التمثيل السياسي السليم وضماناً لحيد الإدارة الانتخابية. ويسهم هذا التوجه في تعزيز الثقة في المسار الانتخابي ويؤكد أن الرقابة الدستورية جزء لا يتجزأ من حماية الحقوق السياسية وترسيخ دولة القانون.

3.4.3 دلالات اجتهاد المحكمة الدستورية

تُظهر هذه النماذج أن المحكمة الدستورية المغربية أسهمت، ولو بجرعات متفاوتة، في:

- تكريس مبدأ سمو الدستور وتحديد حدود السلطة التشريعية.
- تطوير ضمانات حماية الحقوق والحريات من خلال ضبط النصوص القانونية والانتخابية.
- فتح مسلك تدريجي نحو عدالة دستورية أقرب إلى المواطن عبر آلية الدفع بعدم الدستورية.

3.5 أهمية المحكمة الدستورية بعد دستور 2011

يشكل إنشاء المحكمة الدستورية بموجب دستور 2011 خطوة نوعية في تعزيز دولة القانون في المغرب. فقد أسهمت في تكريس حماية الحقوق والحريات، وتعزيز الاستقلالية والحيادية في الرقابة على دستورية القوانين. كما أتاحت المحكمة آليات جديدة تُمكن الأفراد من الطعن في القوانين التي تنتهك حقوقهم، وهو ما عزز دورها كصمام أمان للدستور والمواطنين (النقيب، 2015؛ الحليمي، 2020).

3.6 تحديات الرقابة الدستورية في المغرب بعد 2011

رغم التقدم المحرز في إرساء نظام متطور للرقابة الدستورية، لا تزال هناك تحديات تعوق تحقيق الفاعلية الكاملة،

أبرزها:

- الوعي العام المحدود: ضعف معرفة الأفراد والجماعات بآليات الطعن بعدم الدستورية، ما يقلل من الاستفادة من هذا الحق.
- تأثير المناخ السياسي: استمرار التأثيرات السياسية قد يُضعف استقلالية المحكمة الدستورية في بعض الحالات.
- قلة الموارد البشرية واللوجستية: الحاجة إلى تطوير قدرات المحكمة وتعزيز كفاءتها لاستيعاب الطعون المعقدة والمتزايدة (العثماني، 2014؛ الحليمي، 2020).

3.7 دور المحكمة الدستورية في تعزيز دولة القانون

تعد المحكمة الدستورية في المغرب إحدى الركائز الأساسية لترسيخ دولة القانون وتعزيز النظام الديمقراطي. بعد إقرارها بموجب دستور 2011، أصبحت المحكمة تضطلع بدور محوري في ضمان احترام النصوص الدستورية وحماية الحقوق والحريات الأساسية. من أبرز مهامها ممارسة الرقابة الدستورية على القوانين والأنظمة، بما في ذلك آلية الدفع بعدم الدستورية، التي تتيح للأفراد فرصة الطعن في القوانين التي تنتهك حقوقهم، مما يعزز من حماية الحريات الفردية ويعمق الشعور بسيادة القانون. كما تعمل المحكمة على تحقيق التوازن بين السلطات من خلال مراقبتها لدستورية القوانين والتأكد من توافقها مع مبادئ الفصل بين السلطات، وهو ما يمنع التجاوزات ويعزز الاستقرار المؤسسي.

تلعب المحكمة أيضاً دوراً جوهرياً في ضمان نزاهة العمليات السياسية، خصوصاً في مراجعة النصوص المتعلقة بالانتخابات والاستفتاءات، حيث تساهم قراراتها في تعزيز الشفافية والثقة في النظام السياسي. بالإضافة إلى ذلك، تُعتبر المحكمة أداة لتطوير الفهم الدستوري وتكييف المبادئ الدستورية مع التحديات الحديثة، مما يجعلها عاملاً فاعلاً في التنمية الدستورية المستدامة. ورغم هذه الأدوار المهمة، تواجه المحكمة تحديات أبرزها الضغوط السياسية التي قد تؤثر على استقلاليتها، وقلة الموارد البشرية واللوجستية التي تحد من قدرتها على التعامل مع القضايا المتزايدة التعقيد. لضمان تحقيق أهدافها بشكل كامل، يجب تعزيز استقلاليتها وتطوير بنيتها المؤسسية ونشر الوعي العام بدورها وآلياتها. بذلك، تُسهم المحكمة الدستورية في صون الدستور وترسيخ دولة القانون بشكل فعال ودائم.

4. التحديات التي تواجه الرقابة الدستورية في المغرب

4.1 التحديات القانونية

تواجه الرقابة الدستورية في المغرب تحديات قانونية تتعلق بنقص التفصيل والوضوح في الإطار القانوني المنظم لعمل المحكمة الدستورية. فعلى الرغم من أن دستور 2011 أقر آلية الدفع بعدم الدستورية كوسيلة لتعزيز حماية الحقوق والحريات، إلا أن تطبيقها العملي يواجه صعوبات. أبرز هذه الصعوبات تتجلى في غياب قوانين تنظيمية شاملة تُحدد الإجراءات بشكل دقيق، مما يؤدي إلى تعقيد عملية التقاضي وتقليل عدد القضايا التي تُحال إلى المحكمة الدستورية. كما أن التحدي يكمن في محدودية الوعي القانوني لدى المحامين والقضاة فيما يتعلق باستخدام هذه الآلية، وهو ما يُعيق انتشارها كأداة فعالة لحماية الحقوق (الحليمي، 2020؛ شفيق، 2019).

4.2 التحديات المؤسسية

رغم أن الدستور المغربي ينص على استقلال المحكمة الدستورية، إلا أن هناك تحديات مؤسسية تُلقي بظلالها على عملها. من أبرز هذه التحديات المخاوف المتعلقة بالتأثيرات غير المباشرة للسلطة السياسية على قرارات المحكمة، خاصة فيما يتعلق بتعيين أعضائها. هذه المخاوف تُضعف من ثقة المواطنين في استقلالية المحكمة وحياديته. بالإضافة إلى ذلك، تعاني المحكمة من نقص الموارد البشرية المتخصصة والمؤهلة للتعامل مع القضايا الدستورية المعقدة، مما يؤثر على كفاءة وسرعة الفصل في النزاعات. كما أن البنية التحتية والموارد التقنية لا تزال بحاجة إلى تطوير لتتماشى مع حجم وطبيعة القضايا التي تنظر فيها المحكمة (النقيب، 2015؛ الحليمي، 2020).

4.3 التحديات الاجتماعية والسياسية

تُعد التحديات الاجتماعية والسياسية من العقبات الرئيسية التي تواجه الرقابة الدستورية في المغرب. فضعف الوعي المجتمعي حول دور المحكمة الدستورية وآليات عملها يحد من قدرة المواطنين على الاستفادة منها لحماية حقوقهم. كما أن قلة الإلمام بآلية الدفع بعدم الدستورية تجعلها أداة غير مستغلة بشكل كافٍ. على الجانب السياسي، فإن حساسية بعض القضايا التي تُعرض على المحكمة، خاصة تلك التي ترتبط بقرارات سياسية أو اقتصادية كبرى، قد تُعرضها لضغوط سياسية مباشرة أو غير مباشرة. هذه التحديات تُبرز الحاجة إلى زيادة الشفافية والثقة في القرارات التي تصدرها المحكمة لضمان قبولها العام وتعزيز فعاليتها (الجابري، 1990؛ العثماني، 2014).

4.4 آفاق تحسين الرقابة الدستورية

تُبرز التحديات السابقة الحاجة إلى تبني إصلاحات شاملة لتعزيز دور الرقابة الدستورية في المغرب. لتحقيق ذلك، يمكن اتخاذ الخطوات التالية:

1. إصدار قوانين تنظيمية شاملة: ينبغي أن تُصدر قوانين تفصيلية تُحدد الإجراءات المرتبطة بآلية الدفع بعدم الدستورية، مع تبسيط الخطوات الإجرائية لضمان سهولة الوصول إلى المحكمة الدستورية.
2. تعزيز استقلالية المحكمة: وضع ضمانات قانونية تمنع أي تأثير سياسي على المحكمة، خاصة فيما يتعلق بتعيين أعضائها، مع تشديد الحماية الدستورية لاستقلاليتها.
3. تطوير الموارد البشرية والبنية التحتية: التركيز على تدريب القضاة والموظفين الإداريين داخل المحكمة، وتزويدها بالموارد التقنية التي تُساهم في تحسين كفاءة العمل.
4. تعزيز الوعي المجتمعي: إطلاق حملات توعية وطنية حول أهمية الرقابة الدستورية ودور المحكمة، مع شرح آلية الدفع بعدم الدستورية بطريقة مبسطة للمواطنين.
5. تعزيز الشفافية: نشر القرارات الصادرة عن المحكمة الدستورية بشكل دوري ومفهوم، مما يُساعد على بناء الثقة العامة في عملها ويُبرز دورها في حماية الحقوق.
6. الاستفادة من التجارب الدولية: دراسة تجارب محاكم دستورية أخرى في دول مثل ألمانيا وفرنسا، وتكييف الممارسات الفضلى مع السياق المغربي لتطوير الأداء المؤسسي.

تشكل التحديات القانونية والمؤسسية والاجتماعية والسياسية التي تواجه الرقابة الدستورية في المغرب عائقاً أمام تحقيق كامل فعاليتها. ومع ذلك، فإن الإصلاحات المقترحة، إذا ما تم تنفيذها بشكل منهجي ومتدرج، يمكن أن تُعزز من دور المحكمة الدستورية كجهة مستقلة تُرسخ دولة القانون وتحمي الحقوق والحريات. يُعد هذا النهج ضرورة لضمان استدامة الديمقراطية في المغرب وتحقيق العدالة الدستورية كركيزة أساسية لدولة القانون.

وتبين بعض المؤشرات الدولية استمرار فجوة بين المقتضيات الدستورية المتقدمة ومستوى تفعيلها العملي؛ إذ تُظهر تقارير مؤشر إدراك الفساد الصادرة عن منظمة الشفافية الدولية، ومؤشرات الحوكمة العالمية للبنك الدولي، أن المغرب يحقق تقدماً تدريجياً في مجال سيادة القانون، غير أن ترتيبه ما يزال متوسطاً ويعكس هشاشة في مجالات الشفافية واستقلال القضاء. ويعزز ذلك الحاجة إلى تفعيل أكثر جرأة واستقلالية للرقابة الدستورية، بما يجعل قرارات المحكمة رافعة لتحسين هذه المؤشرات لا مجرد انعكاس للسياق القائم.

تظهر المؤشرات الدولية أن ترسيخ دولة القانون في المغرب ما زال يواجه مجموعة من التحديات البنيوية؛ إذ يسجل مؤشر إدراك الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية درجات متوسطة للمغرب خلال السنوات الأخيرة (حوالي 100/37 سنة 2024 مع تموقع ضمن الثلث الأخير من الترتيب العالمي)، وهو ما يعكس محدودية فعالية الآليات الموجهة لمحاربة الفساد وتعزيز الشفافية. كما تشير بيانات مؤشرات الحوكمة الصادرة عن البنك الدولي إلى تحسن تدريجي في مؤشر سيادة القانون، لكنه يظل دون مستوى الطموح الدستوري لما بعد 2011. هذه المعطيات تقارب ما تذهب إليه الأدبيات الغربية من أن وجود محكمة دستورية متقدمة من حيث النص لا يكفي وحده، ما لم تُمنح هذه المؤسسة شروط الاستقلال والجرأة والقدرة على التأثير الفعلي في الممارسة التشريعية والمؤسسية. ويؤكد Rosenfeld، و Stone Sweet و Mathews أن فعالية القضاء الدستوري تقترن بقدرته على تعزيز الثقة في المؤسسات وتخفيض كلفة خرق الدستور، وهو ما يجعل تطوير أداء المحكمة الدستورية في المغرب رافعة أساسية لتحسين مؤشرات سيادة القانون وجودة الحكم.

5. النتائج

- أسهم دستور 2011 في إحداث نقلة نوعية على مستوى الإطار المؤسسي للرقابة الدستورية من خلال إحداث المحكمة الدستورية وتوسيع اختصاصاتها، وإقرار آلية الدفع بعدم الدستورية، بما يعزز من حيث المبدأ حماية الحقوق والحريات وترسيخ دولة القانون.
- أظهرت عينة القرارات المدروسة للمحكمة الدستورية خلال الفترة 2011-2023 توجهها تدريجياً نحو ضبط جودة التشريع، خاصة في مجالات القوانين التنظيمية والانتخابات والحقوق الأساسية، مع تكريس بعض المبادئ المتعلقة بسمو الدستور، والحق في التقاضي، وضمان النزاهة الانتخابية.
- رغم الأهمية المعيارية لآلية الدفع بعدم الدستورية، فإن تفعيلها العملي ظل محدوداً نتيجة تعقيد المساطر، وضعف الوعي لدى الفاعلين والمتقاضين، وبعض القيود الإجرائية والمؤسسية مما قلّص من أثرها كآلية مباشرة لحماية الحقوق.
- تكشف تجليات الممارسة، مقرونة بالمؤشرات الدولية ذات الصلة بسيادة القانون والاستقلال القضائي والشفافية، عن استمرار فجوة بين النص الدستوري الطموح ومستوى حماية الحقوق على أرض الواقع، وهو ما يضع القضاء الدستوري أمام مسؤولية مضاعفة لتعزيز قوة قراراته وتوقيع أثرها العملي.

- يبين التحليل المقارن أن الاستمرارية المؤسسية للمحكمة الدستورية في المغرب توفر قاعدة ملائمة لتطوير عدالة دستورية فعالة، إلا أن استثمار هذه الإمكانيات يظل رهيناً بتطوير الإطار القانوني، وتحسين الاستقلالية، وتعميم الثقافة الدستورية في المجتمع.

6. التوصيات

6.1 توصيات تشريعية

- مراجعة وتجويد القانون التنظيمي المتعلق بالدفع بعدم الدستورية، بتبسيط شروط وإجراءات قبول الدفع، وتوسيع إمكانيات الولوج بشكل يضمن فعاليته كضمانة لحماية الحقوق والحريات.
- تعزيز الضمانات القانونية لاستقلال المحكمة الدستورية، لا سيما من خلال ضبط معايير تعيين الأعضاء وتجديد الولاية، وتكريس معايير الكفاءة والنزاهة والحياد.

6.2 توصيات مؤسسية

- دعم القدرات البشرية والتقنية للمحكمة الدستورية عبر تكوينات متخصصة في القضاء الدستوري وتحليل المضمون، وتطوير أنظمة رقمية متقدمة لتدبير الملفات ونشر القرارات.
- إرساء سياسة منهجية لنشر قرارات المحكمة مشفوعة بملخصات تفسيرية موجهة للعموم، بما يعزز الشفافية ويزيد من وضوح الاجتهاد الدستوري.

6.3 توصيات مجتمعية ومعرفية

- تنظيم برامج تكوينية لفائدة القضاة والمحامين والباحثين حول آلية الدفع بعدم الدستورية وأدوار المحكمة الدستورية، لتوسيع دائرة الفاعلين القادرين على تفعيل هذه الآلية.
- إطلاق مبادرات للتوعية بالثقافة الدستورية وبدور المحكمة الدستورية في حماية الحقوق والحريات، مع تشجيع إدماج مبادئ الرقابة الدستورية في البرامج الجامعية.
- تشجيع الأبحاث الأكاديمية المقارنة حول القضاء الدستوري المغربي وربطها بالتجارب العربية والدولية، بما يدعم تطوير الاجتهاد الوطني ويمكّن من تقييم أثره بصورة علمية مستمرة.

قائمة المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية:

- الجابري، محمد عابد. (1990). *العقل السياسي العربي*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- الخليبي، أحمد. (2020). *مبادئ الحوكمة الدستورية في المغرب*. الدار البيضاء: دار الفكر العربي.
- الفاروق، سعيد. (2018). *الرقابة القضائية في النظم الديمقراطية*. القاهرة: دار النشر الوطنية.
- اليوسفي، عبد الرحمن. (2002). *دولة القانون في العالم العربي*. الدار البيضاء: منشورات الحكمة.
- ابن خلدون، عبد الرحمن. (2005). *المقدمة*. بيروت: دار الكتاب العربي.
- العثماني، سعد الدين. (2014). *التحول الديمقراطي في المغرب*. الرباط: دار الأمان.
- النجيب، عبد العالي. (2015). *التجربة الدستورية في المغرب*. الرباط: دار نشر المعرفة.
- شفيق، عبد الله. (2019). "الرقابة الدستورية ودورها في حماية الحقوق". *مجلة العلوم القانونية*، (12)، ص 75 وما بعدها.
- برادة، محمد. (2017). "مستقبل الحقوق الدستورية". *مجلة العلوم الدستورية*، (8)، ص 50 وما بعدها.
- حمودي، عبد الله. (2019). *السلطة والمجتمع في المغرب*. طنجة: مركز الدراسات الاجتماعية.
- مجلة الحقوق والحريات*. (أعداد مختلفة). دراسات حول الرقابة الدستورية والحقوق والحريات.

المراجع باللغة الانجليزية:

- Tushnet, M. (2018). *Advanced Introduction to Comparative Constitutional Law* (2nd ed.). Cheltenham: Edward Elgar Publishing.
- Rosenfeld, M., & Sajó, A. (Eds.). (2012). *The Oxford Handbook of Comparative Constitutional Law*. Oxford: Oxford University Press.
- Stone Sweet, A. (2013). "Constitutional Courts". In M. Rosenfeld & A. Sajó (Eds.), *The Oxford Handbook of Comparative Constitutional Law* (pp. 816–842). Oxford: Oxford University Press.
- Stone Sweet, A., & Mathews, J. (2019). *Proportionality Balancing and Constitutional Governance: A Comparative and Global Approach*. Oxford: Oxford University Press.
- Madani, M., et al. (2012). *The 2011 Moroccan Constitution: A Critical Analysis*. International IDEA / ConstitutionNet.
- Rosenfeld, M. (2001). "The Rule of Law and the Legitimacy of Constitutional Democracy". In *The Rule of Law*

النصوص الدستورية والقرارات الرسمية

- دستور المملكة المغربية لسنة 2011. (2011). النص الرسمي. الرباط.
- النص متوفر عبر الموقع الرسمي للمحكمة الدستورية <https://www.cour-constitutionnelle.ma>
- دستور الجمهورية الفرنسية لسنة 1958. النص الرسمي. باريس: الأمانة العامة للحكومة <https://www.legifrance.gouv.fr>
- دستور الولايات المتحدة الأمريكية. النص الدستوري الرسمي. واشنطن: الأرشيف الوطني. <https://www.archives.gov/founding-docs/constitution>
- المحكمة الدستورية المغربية. (2011–2023). *مجموعة القرارات والأحكام الصادرة عن المحكمة الدستورية* (رقابة دستورية، منازعات انتخابية، دفع بعدم الدستورية...). الرباط.
- الموقع الرسمي للمحكمة الدستورية (محرك بحث للقرارات): <https://www.cour-constitutionnelle.ma>

التقارير والمؤشرات الدولية

- البنك الدولي. (سنوات مختلفة). *مؤشرات الحوكمة العالمية (Worldwide Governance Indicators - WGI)*، تقارير وبيانات خاصة بمؤشر سيادة القانون وجودة المؤسسات في المغرب.
- منظمة الشفافية الدولية. (2024). *Transparency International* (مؤشر مدركات الفساد - CPI 2024)، تقرير وتصنيفات تتضمن ترتيب المغرب ودرجته في مجال مكافحة الفساد والشفافية.
- مشروع العدالة العالمية. (2023–2024). *World Justice Project* (مؤشر سيادة القانون - Rule of Law Index)، تقارير وتقييمات لوضع سيادة القانون في المغرب مقارنة بدول أخرى.
- منظمة العفو الدولية. (Amnesty International) سنوات مختلفة. (تقارير حول أوضاع حقوق الإنسان في المغرب، بيانات وتقييمات تتعلق باحترام الحقوق والحريات الأساسية).

Oversight bodies concerned with safeguarding integrity and combating financial and administrative corruption

Assistant Lecturer

MUSLIM AZEEZ HAMEED

University of Sumer – Dhi Qar – Iraq

Email: Muslim.aziz.h92@gmail.com

Assistant Professor, PhD

Wijdan Raham Khudhair

University of Sumer – Dhi Qar – Iraq

Orcid No: 0009-0008-5793-2585

Email: Wijdanlawyer2014@gmail.com

Ricieved	Accepted	Puplished
22/12/2025	28/12/2025	31/12/2025

DOI:

HAMEED, M, & Khudhair, W. (2025). *Oversight bodies concerned with safeguarding integrity and combating financial and administrative corruption*, Journal of Political Science and Law, Volum11, N(46)

Abstract

Empirical evidence indicates that most financial and administrative violations are committed by influential actors within the administrative apparatus or are carried out in direct coordination with them. This reality makes the existence of an effective oversight system that continuously monitors administrative performance an indispensable necessity for curbing the spread of financial and administrative corruption. The Iraqi legislator has also been influenced by the political transformations that the country has experienced since 2003, accompanied by a general orientation toward rebuilding the state on solid social and economic foundations. In line with international efforts aimed at combating corruption, new oversight bodies emerged in Iraq after 2003 with the objective of enhancing transparency and consolidating the principles of integrity within public administration. Corruption is therefore a multifaceted phenomenon that takes various forms and encompasses several types depending on differing perspectives, with clear interrelationships among these types. The link between political corruption and financial corruption is particularly significant, as is the relationship between ethical corruption and other forms of corruption. There is also a clear connection between financial corruption and economic corruption. Other classifications of corruption exist, reflecting multiple analytical angles. Despite the diversity of its types, the manifestations of corruption often appear similar across them, such as bribery and embezzlement. Indeed, some define corruption almost exclusively as bribery or embezzlement. Notwithstanding the seriousness and importance of these two forms, corruption manifests in numerous and varied practices, including the waste of public funds, extortion, and the abuse of public office.

Keywords: Oversight Bodies, Federal Financial Supervisory Authority, Integrity Commission, Anti-Corruption, Institutional Independence, Accountability, Parliamentary Oversight.

الهيئات الرقابية المعنية بصون النزاهة

ومواجهة الفساد المالي والإداري

مدرس مساعد مسلم عزيز حميد

جامعة سومر – ذي قار، العراق

Email: Muslim.aziz.h92@gmail.com

الأستاذ المساعد الدكتور وجدان رحم خضير

جامعة سومر – ذي قار، العراق

Orcid No: 0009-0008-5793-2585

Email: Wijdanlawyer2014@gmail.com

تاريخ النشر	تاريخ القبول	تاريخ الاستلام
2025/12/31	2025/12/28	2025/12/22

DOI:

للاقتباس: حميد، مسلم، وخضير، وجدان (2025). الهيئات الرقابية المعنية بصون النزاهة ومواجهة الفساد المالي والإداري، مجلة العلوم السياسية والقانون، المجلد 11، (العدد 46).

الملخص

تشير الوقائع العملية إلى أن معظم المخالفات المالية والإدارية تصدر عن عناصر نافذة داخل الجهاز الإداري أو تتم بتنسيق مباشر معها، الأمر الذي يجعل وجود منظومة رقابية فاعلة تتابع أداء الإدارات بشكل مستمر ضرورة لا غنى عنها للحد من تفشي الفساد المالي والإداري. كما يظهر تأثير المشرع العراقي بالتحويلات السياسية التي شهدتها البلد بعد عام 2003، وما رافقها من توجه نحو إعادة بناء الدولة على أسس اجتماعية واقتصادية متينة. وانسجاماً مع الجهود الدولية الرامية إلى مكافحة الفساد، برزت في العراق بعد عام 2003 هيئات رقابية جديدة تهدف إلى تعزيز الشفافية وترسيخ مبادئ النزاهة في الإدارة العامة. يعد الفساد من الظواهر المركبة والمتشعبة، إذ تتخذ ممارساته أشكالاً متعددة وتندرج ضمن تصنيفات مختلفة تبعاً للزاوية التي يُنظر منها إليه، سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو مالية أو أخلاقية. ولا تقوم هذه الأنواع بمعزل عن بعضها، بل تربطها علاقات تداخل وتأثير متبادل؛ فالفساد السياسي يُشكّل بيئة حاضنة للفساد المالي، كما أن الانحراف الأخلاقي يُعدّ أساساً مشتركاً تتغذى عليه مختلف أنماط الفساد. كذلك يظهر ترابط وثيق بين الفساد المالي والفساد الاقتصادي، حيث يؤثر كلٌّ منهما في الآخر تأثيراً مباشراً. وعلى الرغم من تعدّد تصنيفات الفساد واختلاف منطلقاتها، فإن المظاهر العملية لهذه الظاهرة تكاد تتشابه في مختلف صورها، إذ تتكرر أنماط معينة كالرشوة والاختلاس، إلى الحد الذي يدفع بعض الباحثين إلى حصر مفهوم الفساد فيهما فقط. غير أن هذا التصور يُعدّ قاصراً، ذلك أن صور الفساد لا تقتصر على هذين الشكلين، على الرغم من خطورتهما البالغة، بل تمتد لتشمل ممارسات أخرى لا تقل جساماً، من أبرزها هدر المال العام، والابتزاز، وإساءة استعمال الوظيفة العامة لتحقيق منافع شخصية أو فئوية على حساب المصلحة العامة.

الكلمات المفتاحية: الهيئات الرقابية، ديوان الرقابة المالية الاتحادي، هيئة النزاهة، مكافحة الفساد، الاستقلال المؤسسي، المساءلة

المقدمة

تعدّ عمليات المتابعة بمختلف صورها وآلياتها ضرورة أساسية لمواجهة الفساد المالي والإداري، الذي ما يزال يعمل كعاملٍ مُنهك يقضم بنية الدولة العراقية ويُسهّم في تفاقم ظواهر الاختلال المؤسسي، الأمر الذي يؤدي إلى تعطيل مشاريع إعادة الإعمار وإبطاء مسار التنمية الاقتصادية. كما أن رفض بعض التحقيقات، أو تعطيلها تحت تأثيرات سياسية، يشكّل عائقاً جوهرياً أمام المنظومات الرقابية المكلفة بتحديد مفهوم الفساد الإداري والمالي وتمييز مؤشرات المتعددة. في سياق التجربة العراقية يتضح أن مواجهة الفساد لا تقتصر على كشف مواطن الخلل، بل تمتد إلى إعادة بناء الثقة بالمؤسسات وإصلاح البنى الإدارية، مع التركيز على استعادة العناصر الكفؤة وإبعاد المؤثرات السياسية التي تُضعف فاعلية الأجهزة الرقابية.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها :

تشهد العراق تعدداً في الهيئات والمؤسسات المختصة بمكافحة الفساد، وفي مقدمتها هيئة التفتيش العام التي أنشئت عام 1990 لتضطلع بمهمة تدقيق الحسابات وتقديم بيانات دقيقة للحكومة والرأي العام بشأن أداء الأجهزة الحكومية. كما برزت هيئة النزاهة، التي تأسست بموجب الأمر رقم (55) لسنة 2004، لتكون الجهة المركزية المعنية بالكشف عن شبهات الفساد بجميع أشكالها، بما في ذلك الرشاوى والهدايا غير المشروعة والمحسوبية والتفضيل على أساس الانتماء العرقي أو الطائفي، إلى جانب التحقيق في إساءة استخدام السلطة لذا سوف نبين ديوان الرقابة المالية وهيئة النزاهة. استناداً على ما سبق يمكن صياغة السؤال الرئيسي (المحوري) في المشكلة البحثية على النحو التالي: ما هو الدور

هيئة النزاهة وديوان الرقابة المالية الاتحادي في العراق ؟

ويتفرع من هذا السؤال المحوري الأسئلة الفرعية التالية:

- 1- مدى قدرة النظام الرقابي القائم في العراق على مواجهة ظاهرة الفساد المالي والإداري بصورة فعّالة.
- 2- تقييم دوره الحقيقي في تكريس مبادئ الشفافية داخل أجهزة الإدارة العامة.
- 3- فعلى الرغم من التوسع الملحوظ في استحداث الهيئات الرقابية ومنحها صلاحيات قانونية متعددة، إلا أن التطبيق العملي يكشف عن إشكاليات أساسية تتصل بضعف الأداء الرقابي، خلال توظيف الحكومة والتشريعات الخاصة بهذه المسألة .

اهمية البحث:

من حيث كونها تفتح الباب لمزيد من الدراسات والبحوث حول موضوع الفساد الإداري والمالي واساليبه وممارساته المختلفة وايضا إلى تعرف أسباب وأنماط الفساد الاداري والمالي وطرق الحد بالتقي قطاعات الدولة، طرق لتعزيز الشفافية والحد من الفساد.¹ والنظرية البحث من خلال تسليط الضوء على الاجهزة الرقابية وكذلك حول الشفافية والحد من الفساد الاداري والمالي.

¹ أسامة، صفا. (2011م). الحملة الرسمية ضد الفساد الإداري والمالي الإداري والمالي. بيروت: الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية.

منهج البحث

هو المنهج الوصفي وذلك يوصف واقع المشكلات والظواهر من خلال بيان معالم وعناصر النصوص القانونية التي نظمت ظاهرة الفساد الاداري والمالي وتحليل النصوص القانونية بشكل علمي وموضوعي بالاستعانة بمنهج التحليل القانوني للوقوف على أية أوجه قصور منها.

هدف البحث

هو معرف أسباب وأنماط الفساد الاداري والمالي وطرق الحد بالتقي قطاعات الدولة، ومن ثم إيجاد مقترحات وطرق لتعزيز الشفافية والحد من الفساد.

هيكلية البحث

هو مقسم الى ثلاث مباحث المبحث الاول ديوان الرقابة المالية الاتحادي الجهاز الرقابي والمبحث الثاني هو هيئة النزاهة والمبحث الثالث الصلاحيات والمهام الرقابية لديوان الرقابة المالية الاتحادي وهيئة النزاهة ودورها في مكافحة الفساد المالي والإداري والنتائج والمصادر .

حدود الدراسة

تقوم هذه الدراسة على المحددات التالية:

- الحدود لزمانية : تقتصر هذا الدراسة على الفترة بعد 2003 لأهميتها اذ تم انشاء اجهزة رقابية للحد من الفساد ومنها هيئة النزاهة اضافة الى ديوان الرقابة المالية الاتحادي الموجود قبلها
 - الحدود المكانية : تقتصر هذا الدراسة في حدودها المكانية العراق .
- الدراسات السابقة :

لقد تناولت العديد من الدراسات السابقة موضوع هذه الدراسة، وشملت هذه الدراسات مناطق وجوانب متعددة، بما في ذلك الدراسات المتعلقة بالعراق .وسنستعرض فيما يلي أبرز الدراسات التي تم الاستفادة منها، مع الإشارة إلى ملامحها الرئيسية، وكذلك توضيح الفجوة العلمية التي تسعى الدراسة الحالية إلى معالجتها.

1- دراسة (زينب علي هدا ب وأ.م.د سارة خلف جاسم 2003) رقابة الهيئات المستقلة بأسلوب العرض المباشر

يهدف هذا البحث إلى دراسة عمل الهيئات المستقلة وبيان اختصاصاتها اللازمة لمواجهة حالات الفساد الإداري والمالي الناشئة عن تنفيذ العقود الإدارية .كما يسعى البحث إلى الوقوف على المشكلات التي ترافق عملية تنفيذ هذه العقود من خلال إبراز الإشكالات المتعلقة بالتعاقد، وتقديم الحلول الممكنة لمعالجة حالات الفساد المالي والإداري المرتبطة بها .بالإضافة إلى ذلك، يركز البحث على توضيح الإجراءات الرقابية المتبعة لمعالجة الاختلالات ومكافحة الفساد في العقود المبرمة بما يضمن تعزيز الشفافية والنزاهة في العمل الإداري.

2- دراسة (م.د. قتادة صالح الصالح 2019) وسائل ديوان الرقابة المالية الاتحادي في مكافحة الفساد المالي والإداري

هدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على مدى فعالية التشريعات المنظمة لعمل ديوان الرقابة المالية الاتحادي في الحد من الفساد الإداري والمالي. ويسعى البحث إلى استعراض قدرة هذه التشريعات على ضمان اتخاذ الإجراءات السليمة والعادلة وفق معايير دستورية وقانونية محددة ومعقولة، تتوافق مع الواقع العملي للدولة وتساهم في تعزيز الشفافية والنزاهة في الإدارة العامة.

3- دراسة (م.م. محمد مطشر عبد ضامن وأ.م.د. سجي محمد عباس 2023) فاعلية الإطار القانوني للهيئات المتخصصة في

مكافحة الفساد الإداري

هدف هذا البحث هو ان الهيئات المتخصصة في مكافحة الفساد من خلال ممارسة مهامها الرقابية إلى إقامة علاقات متينة وبناءة مع الجهات المشمولة برقابتها، بهدف دعم هذه الجهات في تنظيم أعمالها المالية والمحاسبية والتعامل مع التحديات والمعوقات التي قد تواجهها أثناء أداء مهامها. ويتم تحقيق ذلك من خلال التعاون الفعال والمستمر مع جميع الجهات المسؤولة، عبر تقديم الدعم المالي والمحاسبي، والإرشادات والتوصيات اللازمة لتحسين الأداء.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

يميز دراستنا عن الدراسات السابقة المذكورة أعلاه تركيزها على توضيح أعمال ديوان الرقابة المالية الاتحادي وهيئة النزاهة في العراق، مع تحليل كيفية معالجة الفساد الإداري والمالي استناداً إلى الأطر القانونية السارية، بما في ذلك قانون العقوبات العراقي. كما تتناول الدراسة أعمال الصادرة عن هيئة النزاهة الاتحادية، بهدف تقديم فهم متكامل للإجراءات الرقابية وآليات مكافحة الفساد في السياق العراقي.

المبحث الأول

ديوان الرقابة المالية الاتحادي الجهاز الرقابي

من أهم الأجهزة الرقابية ذات الإرث المهني العريق والخبرة المتراكمة في مجالي الرقابة المالية والإدارية. ويتولى الديوان الإشراف على أداء الوزارات والهيئات والمؤسسات والمشاريع العامة، عبر فحص أعمالها وتدقيقها لضمان حماية المال العام والتحقق من سلامة وأساليب إنفاقه، وذلك بصفته جهة رقابية تعمل نيابةً عن الشعب ممثلاً بمجلس النواب. وبناءً على أهمية هذا الدور، سيعنى هذا المبحث بتتبع المسار التاريخي للديوان، وبيان بنيته التنظيمية والأساس القانوني لعمله¹.

لقد مرّ بخمس مراحل تاريخية منذ تأسيسه عام 1927 وحتى صدور قانونه الجديد عام 2011 وتعديل في عام 2012. ويُعدّ هذا الديوان واحدة من أقدم المؤسسات المختصة للتدقيق والرقابة في العراق. وقد بدأت مسيرته بإصدار القانون رقم (17) لسنة 1927، المستند إلى أحكام القانون الأساسي العراقي، الذي نصّت مادته (104) على ضرورة سنّ قانون يُنشئ دائرة تُعنى بتدقيق جميع المصروفات. وقد جاء هذا التشريع بعد مضي عامين على دخول الدستور حيّز التنفيذ، إيماناً ببدء مرحلة مؤسسية جديدة في مسار الرقابة على المال العام².

موجب هذا القانون، أنشئت دائرة تدقيق الحسابات العامة التي تحوّل اسمها لاحقاً إلى ديوان مراقب الحسابات العام، وجُعِلت خاضعة لسلطة مراقب الحسابات العام الذي يتحمل المسؤولية أمام مجلس الأمة. وقد مُنح هذا الأخير صلاحيات واسعة في وضع التعليمات وإصدار الأوامر اللازمة لتنظيم عمل دائرته، كما خوّل صلاحيات الاطلاع تشمل كافة الحسابات المالية العائدة للدولة بجميع أنواعها وطلب ما يراه مناسباً البيانات والإيضاحات سائر الدوائر ذات الصلة بمهام الديوان. إلا أنّ هذا التنظيم لم يخلُ من ملاحظات وانتقادات جوهرية. فقد اعتُبر نطاق عمل الديوان محدوداً، إذ حصر القانون الجهات الخاضعة لرقابته، واشترط النصّ الصريح في قوانين الجهات الأخرى لشمولها برقابته، مما قيد قدرته على ممارسة رقابة شاملة. كما خضعت اختصاصاته لإشراف وزارة المالية، الأمر الذي قلّص من استقلاليتها الوظيفية. وأشار الباحثون إلى افتقار الديوان لأي دور قضائي أو ارتباط بجهة قضائية يعضّد فاعليته.

وتبرز أهم المآخذ في عدم ضمان استقلال مراقب الحسابات العام، سواء في تعيينه أو عزله، إذ بقي خاضعاً لإرادة السلطة التنفيذية. وتنعكس هذه الإشكالية على الأداء الرقابي في ظل السياق السياسي السائد آنذاك، حيث كانت السلطة التنفيذية مهيمنة على باقي السلطات، وكانت السلطة الفعلية متركزة بيد الملك الذي يمتلك صلاحيات واسعة، مما يجعل من غير المتصور تمكين جهاز رقابي محدود الصلاحيات من ممارسة رقابة حقيقية على السلطة التنفيذية. وقد تفاقم هذا الضعف خلال العقد الأخير من عمل الدائرة بسبب ما شهده العراق من ثورات وانقلابات أدت إلى تقليص الدور الرقابي عموماً³.

¹ حافظ، عبد العظيم جبر، وفالح عبد الجبار. (2019م). التحول الديمقراطي في العراق الواقع والمستقبل. بغداد: مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي.

² الشديدي، مكافحة الفساد الإداري والمالي وإشاعة ثقافة النزاهة: ص ١٨

³ عاشور، مكافحة الفساد في الدولة العربية: إشكالية البحث والقياس من كتاب المشاريع الدولية لمكافحة الفساد والدعوة للصالح السياسي والاقتصادي في الاقطار العربية: ص ٥٧

ومع ذلك، يُعدّ هذا القانون خطوة أولى مهمة في مسار تطوير المنظومة الرقابية الهادفة إلى متابعة أداء مؤسسات الدولة والحدّ من مظاهر الفساد المالي، رغم ما شابه من قيود بنوية وتشريعية.

شهد العراق عام 1968 تحولات سياسية وانقلابات تركت أثراً مباشراً في المنظومة التشريعية، إذ أدّت إلى تعديل القوانين وإصدار تشريعات جديدة. وقد نصّ الدستور الملغى، وكذلك دستور عام 1968 في مادته (69)، على ضرورة إنشاء جهة تُعنى بالإشراف والرقابة المالية. وبذلك أصبح المشرّع أمام التزام دستوري صريح يفرض تأسيس هيئة رقابية. غير أنّ النص الدستوري لم يخلُ من إشكال في الصياغة، إذ استخدم لفظ "سلطة"، في حين أنّ مصطلح السلطات في الدولة ينحصر في ثلاث، وكان الأنسب استخدام عبارة "جهاز للرقابة والإشراف".

وتماشياً مع التغيرات التي شهدتها تلك المرحلة، وتعزيز منظومتها الرقابية، شكّل صدور القانون رقم (42) لسنة 1968 محطة تشريعية مفصلية في تنظيم الرقابة المالية في العراق، إذ أقرّ للمرة الأولى تسمية قانونية واضحة ومباشرة لجهاز الرقابة المالية الديوان صلاحيات مالية وإدارية أوسع مقارنة بالقانون السابق، من بينها إسناد مهمة إعداد وتنفيذ موازنته إلى مجلس الرقابة، وتمكينه من إحالة المخالفين إلى لجان الانضباط أو المحاكم المختصة، إضافة إلى صلاحية سحب اليد أو التنحية. كما توسع نطاق الجهات الخاضعة لرقابته ليشمل الوزارات، وديوان رئاسة الجمهورية، وجهات حكومية أخرى، مما عزز دوره الرقابي.

ومن بين ما تضمنه القانون أيضاً منح رئيس الديوان وأعضاء مجلس الرقابة نوعاً من الحصانة القانونية، عبر النص على عدم جواز إعفائهم من مناصبهم إلا بقرار صادر عن المحكمة الجنائية. غير أنّ أبرز الملاحظات على القانون بقيت مرتبطة بآلية تعيين رئيس الديوان وأعضاء المجلس الرقابي، إذ ظلّت خاضعة لإرادة السلطة التنفيذية، الأمر الذي يثير تساؤلات حول مدى إمكانية ممارسة رقابة فعّالة ومستقلة على جهة تمتلك سلطة تعيينهم وإقالتهم.

أثيرت على قانون عام 1968 عدة ملاحظات، أبرزها غياب تحديد واضح لأهداف ديوان الرقابة المالية، إذ لم تتضمن نصوصه ما يشير إلى حماية المال العام أو مكافحة الفساد، على الرغم من تشديده على شروط الكفاءة والنزاهة لشاغلي المناصب العليا. ورغم منحه صلاحيات رقابية واسعة، لم تُمارس فعلياً، ويُعزى ذلك إلى طبيعة القيادة الجماعية آنذاك وتمركز السلطة بيد مجلس قيادة الثورة، مما أضعف الدور الرقابي للديوان¹.

وفي عام 1980 صدر القانون رقم (194) لسدّ ثغرات التشريع السابق ومواكبة التطورات الاقتصادية، فجاء أكثر وضوحاً في أهدافه، ووسع نطاق الرقابة ليشمل مؤسسات الدولة كافة والقطاعين الاشتراكي والمختلط والشركات ذات المصلحة العامة. كما ربط الديوان بالسلطة التشريعية ممثلة بمجلس قيادة الثورة، مهياً تبعيته للسلطة التنفيذية. غير أنّ أبرز ملاحظاته افتقاره لإجراءات ردع المخالفات المالية، إذ اقتصر على تبليغ الجهة المختصة أو الوزير دون إحالة المخالفين للقضاء. وعلى الرغم من الموارد المالية الكبيرة في تلك المرحلة، لم يُفعّل الدور الرقابي، خاصة خلال الحرب العراقية-الإيرانية؛ إذ لم تُراجع

¹ لشديدي، مكافحة الفساد الإداري والمالي وإشاعة ثقافة النزاهة: ص ١٥

النفقات العسكرية التي بلغت 262 مليار دولار بين عامي 1980 و1988، باستثناء حملة تقييم محدودة عام 1985 أظهرت ضعف أداء مؤسسات القطاع الاشتراكي¹.

أما عام 1990، أكثر تطوراً، مانحاً دوائره مهام تقديم الدعم الإداري والفني والبحث في تطوير الرقابة. وتضمن هذا القانون أهدافاً استراتيجية، من بينها حماية المال العام وتعزيز الاقتصاد الوطني. غير أن أبرز الانتقادات له تمثلت في المادة الثامنة التي خولت رئيس مجلس قيادة الثورة استثناء بعض القضايا والوثائق المتعلقة بالأمن والدفاع من الرقابة، أو السماح برقابتها باتفاق خاص، الأمر الذي حدّ من استقلال الديوان وقيّد فاعليته الرقابية.

تضح من الواقع العملي أنّ قانون ديوان الرقابة المالية لعام 1990 ساهم في تقليص استقلالية الديوان وتقييد صلاحياته بما ينسجم مع توجهات الحكومة آنذاك، الأمر الذي عزّز هيمنة السلطة التنفيذية على عمله. وقد تأثر استقلال الديوان بشكل واضح بارتباطه بمجلس قيادة الثورة، لاسيما وأن رئيس المجلس كان يجمع بين منصب رئيس الجمهورية ورئاسة السلطة التنفيذية، مما أدى إلى تجميد الدور الرقابي للديوان خلال فترة الحكم الفردي².

عام 2003، تم إلغاء القانون رقم (6) لسنة 1990 بموجب أمر سلطة الائتلاف المؤقتة رقم (2) لسنة 2003، في سياق إعادة تنظيم النظام الرقابي في الدولة، واستُعيض عنه بنموذج المفتش العام. غير أن هذا النموذج واجه إشكالات قانونية وعملية حالت دون تحقيق رقابة مالية وإدارية فعّالة ومستقلة.

إلا أنّ هذا التوجه قوبل باعتراضات واسعة من موظفي الديوان لما انطوى عليه من مساس بحقوقهم، فتقرر إعادة تفعيل قانون الديوان مع تعديلات جوهرية بموجب الأمر رقم (77) لسنة 2004، خصوصاً فيما يتعلق بجهة ارتباطه وتوسيع نطاق الجهات الخاضعة لرقابته. وقد أدّت هذه التعديلات إلى تحسين مستوى فاعليته وتنظيم علاقته بالأجهزة الرقابية الأخرى، بما ينسجم مع متطلبات المرحلة الجديدة وتحقيق الشفافية واستقامة الأداء الحكومي.

وفي 2011/11/14، شُرّع قانون ديوان الرقابة المالية الاتحادي رقم (31) لسنة 2011، الذي عزّز صلاحيات الديوان ومنحه استقلالاً أوسع. ثم عُدّل بالقانون رقم (104) لسنة 2012 بهدف تمكينه من ممارسة دور رقابي أكثر فاعلية وحماية المال العام³.

ويُعَدّ مجلس الرقابة المالية أعلى سلطة داخل الديوان، ويتولى تنظيم شؤون عمله. ويتألف المجلس من رئيس الديوان رئيساً، ونوابه، والمديرين العامين في دوائر الديوان أعضاءً. وينعقد بدعوة من رئيسه أو ثلث أعضائه، ويعدّ الاجتماع قانونياً بحضور ثلثي الأعضاء على الأقل، مع انعقاد شهري واجب. وقد أحسن المشرّع عندما منح صلاحية الدعوة للانعقاد إلى الأعضاء، ولم يقصرها على الرئيس، وكذلك بتحويل رئيس الديوان بعض الصلاحيات التي تضمن مرونة الإدارة وتعزز الفاعلية الرقابية.

¹ محسن، الفساد الإداري والسياسي في العراق: ص ٢٦

² موسوي، دور القانون والقضاء في مكافحة الفساد: ص ٣٠

³ موسوي، دور القانون والقضاء في مكافحة الفساد: ص 131

يجوز لرئيس أي جهة خاضعة لرقابة الديوان أو من ينوب عنه حضور اجتماعات مجلس الرقابة لمتابعة سير العمل، دون حق التصويت. يتألف المجلس من عدد من الأعضاء يختلف باختلاف دوائر الديوان، وتُتخذ القرارات بأغلبية الحاضرين، ويرجح صوت الرئيس عند تساوي الأصوات، مع تدوين اعتراض الأقلية. يُنظم المجلس محاضر الاجتماعات بواسطة أمانة سر يرأسها موظف بدرجة مدير عام، لتوثيق المناقشات والقرارات، بما يضمن وضوحها وشفافيتها.

ويشرف مجلس الرقابة على إعداد الإطار العام لتقارير الديوان وتنظيم الدورات التدريبية لموظفي الديوان والوزارات، وأحياناً للعاملين في القطاع الخاص، بهدف تطوير الكفاءة، مع تساؤل حول مدى مناسبة إشراك القطاع الخاص، خصوصاً أن الدافع الربحي قد يؤثر على استقلالية الرقابة. ويُسمح للمجلس بالاستعانة بمراقبي حسابات من القطاع الخاص في حدود 5% من نطاق العمل الرقابي السنوي، ما يثير التساؤل حول استقلالية هؤلاء في أداء مهام الرقابة. وقد كان من الممكن تلبية الحاجة للاختصاصات المطلوبة عبر التعيينات المباشرة ضمن كوادرات الديوان المتخصصة.

ويؤكد القانون على إدارة الديوان فنياً وعملياً بواسطة رئيسه والمجلس بالأغلبية، مع تمييز بين اختصاصات المجلس واختصاصات الرئيس، بما يضمن وضوح المسؤوليات. ويُعدّ رئيس الديوان المسؤول المباشر عن الأداء الرقابي، وقد اختلفت درجة وظيفته بين الدول حسب النظام السياسي؛ ففي العراق تُمنح درجة وزير، بينما في دول أخرى كلبنان تُمنح درجة أقل. بعد التعديل، صار تعيين الرئيس يتم عبر مجلس النواب الذي يشكّل لجنة لاختيار ثلاثة مرشحين، ويصادق المجلس على أحدهم بالأغلبية المطلقة، ما يعكس استقلالية تعيينه عن السلطة التنفيذية¹.

تأثر تعيين رئيس ديوان الرقابة بالتجاذبات السياسية، إذ يشرف المجلس التشريعي المهيمن عليه غالباً من قبل الأحزاب على الموافقة، ما يقلل من استقلالية الرئيس رغم استقلاله عن السلطة التنفيذية رسمياً. أما التعيين وفق التعديل الأول للقانون فكان المدة أربع سنين، ما يجعل الرئيس خاضعاً لتأثير السلطتين التنفيذية والتشريعية، ولا يضمن استقلاليته الفعلية. نقترح تعديل آلية التعيين بحيث يقوم مجلس الرقابة المالية بترشيح ثلاثة مرشحين، ويختار مجلس النواب أحدهم، لضمان الاستقلال والكفاءة.

أما مساءلة الرئيس، فهي محصورة وفق القانون بالسلطة التشريعية، وتخضع لمساءلة الوزير، مع إمكانية التحقيق القضائي، إلا أن القانون لم يحدد الجهة المخولة بطلب إعفاء الرئيس أو قبول استقالته، ما يستدعي تدخل المشرع لتحديد، مع مراعاة استقلالية المنصب. يُعيّن لنائبي الرئيس نفس شروط الرئيس لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد، ويقوم أحدهما بمهام الرئيس عند غيابه، على أن يطبق ترتيب الأقدمية في حال تساويهما، لضمان استمرارية إدارة الديوان بشكل واضح ومنظم. في حال شغور منصب رئيس الديوان لأكثر من ستة أشهر، يحتاج القانون إلى نص صريح لمعالجة هذا الخلو. كما لم يوفّر التشريع الحالي، بينما القانون سابق حى المسؤولين من الإعفاء أو الملاحقة إلا بقرار قضائي أو من مجلس قيادة الثورة، وضمان حمايتهم عن تصرفاتهم الرسمية.

¹ عبود، ظاهرة الفساد الإداري والمالي: دراسة في إشكالية الإصلاح الإداري والتنمية: ص ٢١٥

يتكون الديوان من مجلس رئيسه ونوابه، إضافة إلى ثمانية دوائر مركزية مرتبطة برئيسه، ويُمنح الديوان حق تنظيم شؤونه الداخلية وتحديد نطاق عمل الدوائر وفق التوجهات العامة، عبر نظام داخلي يُنشر في الجريدة الرسمية. ويتيح إصدار النظام الداخلي من قبل الديوان نفسه مرونة وتحديثاً سريعاً لمواكبة التطورات، دون الحاجة لموافقة السلطة التشريعية. وتشمل الدوائر:

1. الدائرة الإدارية والمالية: يرأسها مدير عام، وتشمل أقسام الموارد البشرية، الشؤون المالية، والخدمات الإدارية لتقديم الدعم الإداري والمالي.
 2. الدائرة الشؤون الفنية والدراسات: تقوم بالمهام الفنية والمهنية، وضع الخطط السنوية، تطوير العمل الرقابي، ووضع مؤشرات الأداء.
 3. الدائرة القانونية: وتختص بالمشورة القانونية، متابعة المخالفات، التمثيل أمام المحاكم، ومتابعة التحقيقات الإدارية. وتكمل باقي الدوائر عمل الديوان لضمان فعالية الرقابة وتنظيم الأداء الداخلي¹. يتكون ديوان الرقابة المالية من ثمانية دوائر تدقيق مركزية يرأس كل منها مدير عام حاصل على شهادة عليا في المحاسبة القانونية، ويعاونه معاون بنفس المؤهلات والخبرة، وتنفذ هذه الدوائر العمل الرقابي وفق نطاق تحدده قرارات مجلس الرقابة. كما توجد ثمانية دوائر تدقيق في المحافظات موزعة على الموصل، البصرة، الحلة، كركوك، الرمادي، الديوانية، الناصرية، والكوت، بنطاق عمل يقرره المجلس، ويشترط لمديريها نفس المؤهلات والخبرة. ويضم الديوان أقساماً إدارية داعمة تشمل:
 1. قسم شؤون مجلس النواب: ينظم العلاقة مع المجلس، متابعة الطلبات والاستفسارات، تقديم الملاحظات والمقترحات حول الموازنة والقوانين، والاستعانة بخبراء الديوان للقضايا الفنية.
 2. قسم الإعلام والعلاقات العامة: مسؤول عن نشر المعلومات عن الديوان، التواصل مع الإعلام، تنظيم المؤتمرات وإصدار الهويات التعريفية للعاملين.
 3. قسم الرقابة الداخلية: يشرف على تدقيق الإيرادات والنفقات، الصرف والقبض، جرد الموجودات، والزيارات التفتيشية لدوائر المحافظات.
 4. مكتب رئيس الديوان: ينظم المراسلات، متابعة أوامر الرئيس، وجدولة الاجتماعات، وتنفيذ المهام الموكلة إليه.
 5. شعبة العقود: يديرها معاون قانوني، وتتابع العقود المالية والإدارية.
 6. شعبة التنسيق والمتابعة: تتولى الربط بين مكتب الرئيس وتشكيلات الديوان لضمان سير العمل بفعالية.
- يهدف هذا الهيكل إلى تنظيم العمل الرقابي والإداري بكفاءة وضمان متابعة العمليات المالية في كافة دوائر الدولة والمناطق الجغرافية.

¹ جبر حافظ وعبد الجبار، التحول الديمقراطي في العراق الواقع والمستقبل: ص ١٧٨

تشمل مهام ديوان الرقابة المالية الاتحادي متابعة الادعاءات المتعلقة بالفساد المالي أو سوء استخدام الأموال العامة بالتنسيق مع الأجهزة الأخرى مثل هيئة النزاهة ومكاتب المفتشين العموميين. ومع ذلك، تظهر المادة (1) من النظام الداخلي تعارضاً مع قانون ديوان الرقابة المالية الاتحادي، إذ اقتصر على ذكر الدوائر فقط¹.

بينما المادة (19) من القانون تنص بوضوح على تكوين الديوان من المجلس، رئيسه، نوابه، ودوائره، في حين تحدد المادة (36) نطاق عمل النظام الداخلي. لذلك، يُوصى بتعديل المادة (1) لتشمل جميع دوائر الديوان مع دمج الأقسام والشعب ذات الصلة، مثل شعبة العقود مع الدائرة القانونية، لتجنب التكرار الوظيفي. ويُبرز النص القانوني أهمية وجود سند تشريعي يضمن حيادية واستقلالية الديوان أثناء ممارسة مهامه، ويوضح وظائفه التنظيمية ويدعم فاعلية الرقابة. ويستند الديوان إلى ثلاثة مستويات تشريعية: النص الدستوري، القانون الاتحادي، والنظام الداخلي، حيث نص الدستور العراقي لعام 2005 في المادة 103 على استقلال الديوان مالياً وإدارياً وارتباطه بمجلس النواب، لكنه لم يحدد ضماناته تجاه السلطات الأخرى. ومع ذلك، أصدرت المحكمة الاتحادية العليا القرار رقم (88) لسنة 2010، الذي خضع الديوان لإشراف مجلس الوزراء، ما يعكس الخلاف بين نص الدستور واستقلالية الديوان الفعلية. من وجهة نظرنا، إخضاع ديوان الرقابة المالية الاتحادي لإشراف مجلس الوزراء يخلق تضارباً في العمل الرقابي، إذ أن المجلس نفسه يخضع لرقابة الديوان، مما يؤدي إلى فوضى في ممارسة الرقابة. وكان من الأنسب أن يرتبط الديوان بمجلس النواب للاعتماد على تقاريره في الرقابة، أو أن يُعتبر سلطة مستقلة ذات طبيعة رقابية لا تخضع لأي جهة. ومع أن الديوان ضمن هيكل الدولة وذو طابع إداري، فإن الإشراف من مجلس الوزراء ينبغي أن يقتصر على الجوانب المالية، بما يتوافق مع السياسة المالية العامة للدولة².

لكي يتمكن ديوان الرقابة المالية الاتحادي من أداء مهامه بفاعلية وحيوية، يجب منحه مستوى كافياً من الاستقلال عن السلطة التنفيذية، إذ تشكل الاستقلالية عنصراً محورياً يميز الجهاز الرقابي عن باقي الأجهزة الحكومية. إذا كان ارتباط ديوان الرقابة المالية الاتحادي بمجلس النواب يهدف إلى الرقابة على أعماله، فينبغي توضيح ذلك قانونياً ضمن القسم الخاص بالسلطة التشريعية، مع التأكيد على أن أي ارتباط بمجلس الوزراء يتعارض مع استقلالية الديوان ويجعله بمثابة وزارة. حيث ينص على استقلاله المالي والإداري ويمنحه الشخصية المعنوية لتمكينه من ممارسة اختصاصاته الرقابية، مع الإشارة إلى أهمية تضمين الاستقلال الفني نظراً لطبيعة عمله. من ناحية التسمية، يفضل إعادة النظر فيما لتصبح "الجهاز الاتحادي للرقابة المالية" أو "الجهاز المركزي للرقابة"، لتعبر بدقة عن دوره الرقابي الشامل، مع إمكانية تعديل القانون الحالي أو إصدار قانون جديد يمنح الديوان الشرعية والاستقلالية اللازمة لمواكبة التطورات وتحقيق أهدافه بكفاءة، مستنداً أيضاً إلى المعايير الدولية لتطوير عمله الرقابي³.

¹ عبد الرحمن، «الفساد الإداري والمالي والاداري وأنماطه، أسبابه، وسبل مكافحته»: ص ١٥٦

² جبر حافظ وعبد الجبار، التحول الديمقراطي في العراق الواقع والمستقبل: ص ٣١٩

³ الشيخ داود، الفساد والإصلاح: ص ٢١

حظيت الرقابة المالية باهتمام عالمي واسع، حيث أصدرت الدول إعلانات ومؤتمرات دولية تضمنت المبادئ الأساسية للرقابة المالية، يمكن الاستفادة منها في تنظيم عمل ديوان الرقابة المالية العراقي، مثل مبادئ المساءلة المالية وتعزيز التعاون مع الأجهزة الرقابية الأخرى، وخاصة المبادئ الصادرة عن منظمة الانتوساي، رغم عدم إلزامية العراق بها.

ويستند عمل الديوان دولياً إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد 2004، التي انضم إليها العراق بالقانون رقم (35) لسنة 2007، واتفاقية الجامعة العربية لمكافحة الفساد 2010، المصادق عليها بالقانون رقم (42) لسنة 2013. وتحدد هذه الاتفاقيات الديوان كأحد الهيئات المعنية بالكشف عن الفساد المالي والإداري إلى جانب هيئة النزاهة ومكتب المفتش العام، مع التأكيد على أن فاعلية هذه المبادرات تعتمد على الإرادة الحكومية والبرلمانية الموحدة. كما يتمتع الديوان بسند تاريخي واجتماعي نتيجة خبرته الطويلة في الرقابة المالية، ما رسخ مكانته لدى الجمهور كجهة رئيسية في العمل ومواجهة الفساد¹.

المبحث الثاني هيئة النزاهة الاتحادية

تُعدّ هيئة النزاهة الاتحادية من أبرز المؤسسات المستحدثة في منظومة مكافحة الفساد في العراق، إذ لم تكن التشريعات العراقية السابقة تتضمن تنظيمًا قانونيًا لجهة مستقلة تتولى التحقيق في جرائم الفساد المالي والإداري. فقد كان الاختصاص في هذا المجال موزعاً بين السلطة القضائية التي تنظر في الجرائم ذات الطابع المالي، والإدارات الحكومية التي تعالج مظاهر الفساد الإداري من خلال لجان تحقيق داخلية تفتقر في الغالب إلى الاستقلالية الكافية. وقد أنشئت الهيئة بموجب الأمر رقم (55) لسنة 2004 الصادر عن سلطة الائتلاف المؤقتة، تحت مسمى مفوضية النزاهة العامة، قبل أن يُكرّس الدستور العراقي لاحقاً وجودها بوصفها هيئة مستقلة ذات طابع دستوري. واستمر العمل بأحكام الأمر المذكور إلى حين صدور قانون هيئة النزاهة الاتحادية لسنة 2011، الذي استند في بنيته التشريعية إلى المعايير والمبادئ الدولية لمكافحة الفساد، ولا سيما تلك الواردة في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وبموجب هذا الإطار القانوني، أنيطت بالهيئة مسؤولية التصدي للفساد المالي والإداري، نظراً لما تمثله هذه الظاهرة من تهديد مباشر لنزاهة الوظيفة العامة، ولأمن واستقرار المجتمع والدولة. كما زوّدت الهيئة بهيكل تنظيمي وتشكيلات متخصصة لإدارة مهامها وتحقيق أهدافها، سيتم التطرق إليها تفصيلاً في مواضع لاحقة².

أ- رئاسة هيئة النزاهة ونواب الرئيس

يجب أن تتولى أي هيئة أو مؤسسة رئيس إداري لإدارتها، يسانده نواب حسب الحاجة، بصرف النظر عن المسميات الوظيفية. يمثل رئيس هيئة النزاهة ونوابه قمة الهرم الإداري، حيث يُمنح الرئيس رتبة وزير، والنائبان رتبة وكيل وزير، وتخضع لهم الدوائر حسب اختصاصها. يعين رئيس الهيئة عبر البرلمان، من لجنتي النزاهة والقانونية لترشيح ثلاثة مرشحين، ثم يصادق المجلس بالأغلبية المطلقة على أحدهم. تختلف هذه الآلية عن القانون السابق الذي منح السلطة التنفيذية دوراً بارزاً في التعيين. كان ترشيح رئيس هيئة النزاهة في القانون السابق يتم عبر مجلس القضاء الأعلى، وغالبية المرشحين بينما استبعد

¹ سعد، انحراف النظام البرلماني في العراق: ص ٢١٣

² محمد، الفساد الإداري أسبابه - نتائج - معالجاته من كتاب الفساد الإداري: أبعاده القانونية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، وقائع الندوات العلمية التي عقدها قسم الدراسات القانونية خلال عام 2008: ص ١٥٢

تدخل حصر الترشيح والمصادقة بمجلس النواب لضمان استقلال الهيئة. ومع ذلك، أصدرت المحكمة الاتحادية العليا القرار رقم (2011/105) بعدم دستورية المادة (4/أولاً) من القانون، معتبرة أن الترشيح من مجلس النواب يتجاوز اختصاصاته الدستورية ويخالف مبدأ الفصل بين السلطات، مستندةً إلى مواد الدستور¹ 47، 61، 76، 78، 80 لذلك، يتطلب تعديل القانون اعتماد آلية تعيين توازن بين الاستقلالية والكفاءة، على غرار تجربة إقليم كردستان، حيث يُرشح ثلاثة مرشحين من مجلس القضاء، ويُنتخب الرئيس بأغلبية أعضاء البرلمان، على أن تكون الأغلبية المطلقة كافية. يُشترط أن تتوافر في المرشحين الشروط القانونية اللازمة لتولي المنصب، بما يحقق استقلالية الهيئة وحمايتها من تدخل السلطات التنفيذية أو التشريعية، كما هو شائع في العالم العربي مثل الأردن، حيث يتم التعيين بقرار ملكي بناءً على تنسيب رئيس مجلس الوزراء.

ب_ التشريع السابق المنظم لعمل الهيئة، فقد كان الهيكل القيادي يقتصر على تعيين نائب واحد فقط لرئيس الهيئة.

هيئة النزاهة العراقي حدد نائين للرئيس دون نص على أداء اليمين القانونية قبل مباشرة المهام، ما يمثل نقصاً تشريعياً يحتاج إلى معالجة. إدارة الهيئة مركزية بيد الرئيس لسرعة اتخاذ القرارات في القضايا ذات الطابع الجنائي، ويشمل دوره وضع السياسة العامة للهيئة، اقتراح الموازنة السنوية ورفعها لوزارة المالية، إدارة التعيين والتأديب، إصدار اللوائح التنظيمية الخاصة بالكشف عن الذمة المالية والسلوك، وإنشاء الدوائر الداخلية، وممارسة أي صلاحيات أخرى منصوص عليها في القانون. مدة ولاية الرئيس ونائبيه محددة قانونياً، مع اشتراط الكفاءة والنزاهة، إلا أن التطبيق المهني للشروط أهم من كثرتها لضمان اختيار مناسب بعيداً عن تدخل السلطات التشريعية والتنفيذية. وجود نائين لا يسبب خللاً إدارياً، إذ يخصص كل نائب مهام محددة، الأول في الشؤون القانونية والثاني في الشؤون التربوية والإعلامية، ما يعزز قدرة الهيئة على مكافحة الفساد وحماية المال العام. الهيئة تتألف من عدة دوائر مركزية، محددة اختصاصاتها والشروط الواجب توفرها في مديريها، ويرتبط كل نائب بالدوائر حسب اختصاصه، ما يحقق التوزيع الأمثل للمهام ويضمن كفاءة الأداء. الدوائر المرتبطة بالنائب الأول تتولى المهام القانونية تحت إشرافه مباشرة².

1. دائرة التحقيقات: تُعد من أهم دوائر هيئة النزاهة، لم يحدد القانون طريقة تعيين المدير، ما قد يؤثر على استقلالية الهيئة إذا تولت السلطة التنفيذية التعيين. نقترح أن يقوم نائب الرئيس المختص بترشيح ثلاثة مرشحين، يختار الرئيس أحدهم مديراً للدائرة. تختص الدائرة بالتحري وجمع الأدلة حول جرائم الفساد وإعداد الملفات لإحالتها إلى قاضي التحقيق، دون اتخاذ إجراءات قضائية مباشرة.
2. الدائرة القانونية: تُعد العمود الفقري للهيئة، ويشترط في مديريها الحصول على شهادة جامعية في القانون. تقوم بتوجيه الأجهزة الإدارية قانونياً، وتمثل الهيئة أمام المحاكم واللجان القضائية عبر وكالات تصدر من الرئيس، وتنظم عقود الهيئة، وتتابع القضايا التي لا يحقق فيها المحققون، كما تشارك في إعداد مشاريع القوانين لمكافحة الفساد ورفعها إلى الجهات التشريعية.

¹ دستور جمهورية العراق السنة 2005

² حافظ، عبد العظيم جبر، وفالح عبد الجبار. (2019م). التحول الديمقراطي في العراق الواقع والمستقبل ص ١٨٠

3. دائرة الوقاية: تهدف إلى مكافحة الفساد المالي والإداري قبل حدوثه، بالتركيز على الوقاية وتقليل المخاطر. تتولى متابعة صحة تقارير الذمة المالية للموظفين، تدقيق تضخم أموالهم غير المتوافق مع مواردهم، وإعداد لوائح السلوك الوظيفي، مثل لائحة السلوك الوظيفي رقم (1) لسنة 2016، لإرسائها للتنفيذ. تُعدُّ هذه الدائرة أساسية لتعزيز النزاهة وخلق نماذج أخلاقية وسلوكيات وقائية بين موظفي الدولة.
4. الدائرة الإدارية والمالية: مسؤولة عن تنظيم الشؤون الإدارية والمالية للهيئة، دون التدخل في مهامها الرقابية أو مكافحة الفساد. يشترط لتولي إدارتها الحصول على شهادة جامعية في المحاسبة أو القانون، لكن الخبرة العملية غير مطلوبة، على خلاف القوانين الأخرى التي تشترط خبرة لا تقل عن عشر سنوات لضمان الكفاءة.
5. دوائر النائب الثاني لرئيس الهيئة: تتعلق بالجانب التربوي والإعلامي، وتشمل:
 - أ- دائرة التعليم والعلاقات العامة: تهدف إلى تعزيز ثقافة النزاهة والسلوك الأخلاقي عبر المناهج التعليمية والتدريب والمؤتمرات والحملات التوعوية. يشترط لمديرها شهادة جامعية في المجال التربوي أو الإعلامي.
 - ب- دائرة العلاقات مع المنظمات غير الحكومية: تعمل على تعزيز الثقافة الأخلاقية في القطاعين العام والخاص بالتعاون مع المنظمات، ويقترح دمجها مع دائرة التعليم والعلاقات العامة لتقليل التكرار والإنفاق على مناصب غير ضرورية.

المبحث الثالث

الصلاحيات والمهام الرقابية لديوان الرقابة المالية الاتحادي وهيئة النزاهة ودورها في مكافحة الفساد المالي والإداري

نتيجة لتوسع الفساد المالي والإداري وتعدد أشكال سوء التصرف في الوظيفة العامة، وازدياد الموارد المالية للدولة بعد انفتاح العراق على العالم، أصبح من الضروري وجود إدارة رشيدة لضمان استخدام الأموال العامة بشكل فعال. يمثل الفساد عقبة رئيسية أمام التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مما استدعى إنشاء أجهزة رقابية بعد عام 2003 لمراقبة أعمال الإدارة العامة والحد من الانحرافات المالية والإدارية، انسجامًا مع الدعوات الدولية لمكافحة الفساد وتعزيز الحوكمة الرشيدة.

أولاً: اختصاصات وصلاحيات ديوان الرقابة المالية الاتحادي

يكتسب ديوان الرقابة المالية صلاحيات واختصاصات واسعة تمكّنه من القيام بالرقابة المالية على الجهات الخاضعة وتعديلاته 2011 لسنة (31) لإشرافه بفاعلية وكفاءة، وذلك استنادًا إلى أحكام القانون رقم: أ- ويشمل نطاق رقابته الأموال العامة أينما وجدت، ويمنحه القانون الشخصية المعنوية والصلاحيات القانونية اللازمة لأداء مهامه، والتي تتلخص فيما يلي¹:

مراقبة وتدقيق سجلات الحسابات والمعاملات المالية للجهات الخاضعة لرقابته، والتأكد من التزامها باستخدام الأموال العامة وفق المخصصات المعتمدة في الموازنة. وفحص مدى فاعلية تطبيق القوانين والتعليمات المالية والنظم المعمول بها، وضمان سلامة التصرفات المالية ومنع الهدر أو سوء الاستخدام. وإصدار تقارير مفصلة حول نتائج الرقابة وإحاطتها

¹ أحمد صقرعاشور، (2019م). مكافحة الفساد في الدولة العربية

للجهات المعنية، بما يساهم في تطوير الأداء المالي والإداري للجهات المشمولة برقابته. وممارسة جميع الوسائل القانونية اللازمة للفحص والتدقيق، بما في ذلك متابعة معاملات اللجان والمشتريات والتأكد من التزامها بالمخصصات المالية المحددة. ويسعى ديوان الرقابة المالية لضمان استخدام الأموال العامة بكفاءة ومنع الهدر أو سوء التصرف، مستنداً إلى الكادر الفني والمالي والقضائي المؤهل لمواجهة صعوبة الكشف عن المخالفات المالية والإدارية. ويشمل دوره تقييم مردودات الأموال العامة للتأكد من توافق الإنفاق مع النتائج المحققة، وضمان التزام الجهات الخاضعة لرقابته بالقوانين المالية ومبادئ المشروعية. ويمارس الديوان الرقابة عبر الفحص والتدقيق على النفقات والإيرادات، والتحقق من صحة الموجودات وملاءمة إجراءات حماية الموارد العامة، بالتعاون مع دوائر التدقيق المركزية والفرعية والشؤون الفنية، مع إمكانية تكليف لجان أو خبراء خارجيين عند الحاجة. كما يتيح القانون للديوان إبداء الرأي في القوائم والتقارير المالية للجهات الخاضعة لرقابته، ما يوفر استشارة قانونية ومالية تساعد على تصحيح الممارسات، دون أن يمنح تلك الجهات حصانة من الرقابة المستقبلية. وإضافة إلى ذلك، يقوم الديوان برقابة تقويم الأداء لضمان الاستخدام الأمثل للمال العام والكفاءة الاقتصادية والفعالية في الإدارة، من خلال فحص السياسات والنظم ونتائج النشاط، ورفع توصيات لمعالجة أي انحراف أو سوء استغلال. تشمل هذه الرقابة إعداد خطط سنوية لمتابعة الأداء بالتنسيق بين دوائر التدقيق، مع الاستعانة بالخبراء الفنيين عند الحاجة. ويتمثل الهدف العام لديوان الرقابة المالية في تحقيق رقابة شاملة، تجمع بين الفحص المالي، وتقييم الأداء، وتقديم الدعم الفني للجهات الخاضعة له، بما يعزز الشفافية والمساءلة ويطور الأداء الإداري والمالي للدولة. ويسعى ديوان الرقابة المالية إلى حماية الأموال العامة وضمان استخدامها وفق الأغراض المخصصة لها، وذلك عبر ممارسة الرقابة المباشرة وتقديم الدعم الفني للجهات الخاضعة له. ويُعد العون الفني آلية أساسية لتعزيز التنسيق والتعاون بين الديوان وهذه الجهات، حيث يقدم الديوان المشورة والإرشاد دون انتظار طلب رسمي من هذه الجهات، مستفيداً من خبرته الطويلة في المجالات الرقابية والمحاسبية والإدارية¹.

ويتجسد العون الفني في تقديم الاستشارات القانونية والمالية والإدارية، وتطوير الأنظمة الرقابية والإلكترونية، بالإضافة إلى تدريب الموظفين داخل وخارج الديوان. وتقوم دوائر متعددة في الديوان بهذه المهام: فدائرة الشؤون الفنية والدراسات تقدم المشورة في المجالات المالية والمحاسبية والاقتصادية، والقسم القانوني يُعنى بإبداء الرأي في المسائل القانونية ومشروعات القوانين والأنظمة، وقسم الرقابة والتدقيق الإلكتروني يقدم الاستشارات لتطوير النظم والفنية لمجلس المعايير لأخذ الرأي والمتابعة، ما يعكس توزيع مهام العون الفني على دوائر الديوان وفق اختصاصاتها، مع مراعاة تكامل الأدوار لضمان جودة الرقابة وتعزيز فعالية الأداء المالي والإداري للجهات الخاضعة للرقابة. وتقديم العون الفني في المجالات المحاسبية والرقابية والإدارية من قبل ديوان الرقابة المالية لم يُنظم تفصيلياً في القانون، ما قد يؤدي إلى اختلاف الآراء بين مجلس المعايير المحاسبية والرقابية والدوائر المختصة بالديوان. ولتجاوز ذلك، وزع المشرع هذه المهمة على الدوائر المتخصصة وفق خبرتها الميدانية، مع اعتماد مجلس الديوان كمرجع نهائي لفحص واعتماد الاستشارات قبل إصدارها لضمان اتساقها مع أسس وضوابط العمل الرقابي.

¹ لناصر، دور البرلمان والبرلمانيين في مكافحة الفساد: ص ٥٣

يتيح هذا التوزيع الاستفادة من الخبرات المتنوعة وتفادي تركيز المهام في دائرة واحدة غير كافية للتخصصات المتعددة. وكما يقوم الديوان بتقويم الخطط والسياسات الاقتصادية والمالية للدولة، لضمان توافق استخدام الإيرادات والنفقات العامة مع أهداف السياسة الاقتصادية والاجتماعية، وتحقيق الكفاءة والفعالية في تنفيذ الموازنة العامة.

وتشمل مهامه التأكد من صحة جمع وتحليل الاقتصادية لدعم استقرار ونمو الاقتصاد الوطني. وفي العديد من الدول، تقوم الجهات المختصة بالرقابة المالية سنوياً بتقديم تقارير حول نتائج تنفيذ الموازنة وملاءمتها مع البرامج والخطط المقررة. ويقوم ديوان الرقابة المالية بمهمة مماثلة، إذ يقيم الخطط والسياسات الاقتصادية والمالية للدولة¹، وتوصيات لمعالجتها مستقبلاً، بما يضمن سير السياسة المالية في مسارها الصحيح². ومع ذلك، لا يلزم القانون الديوان حالياً بعرض تقاريره المتعلقة بتقويم السياسات المالية في مواعيد محددة، ما يحد من قدرة الدولة على تلافي السلبات واستغلال نتائج التقويم لدعم نمو الاقتصاد واستقراره بسرعة. كما يغيب التفصيل القانوني حول آليات أداء هذه المهمة، بما في ذلك تقويم السياسات المالية والاقتصادية للقطاعات المختلفة، مثل مراقبة أسعار السلع وتحليل التغيرات في الاستهلاك والدخل القومي وفق خطة السياسة المالية.

ب: القيام بالتدقيق المالي والإداري في المسائل التي يقرر مجلس النواب إحالتها للفحص، بما يتيح للديوان متابعة تنفيذ السياسات العامة وضمان الشفافية والمساءلة وفق الأطر القانونية المعتمدة.

عد هذه المهمة للديوان ثانوية وتستند أساساً إلى طلب مجلس النواب، حيث يقوم الديوان بإجراء التدقيق في الموضوعات التي يراها المجلس ضرورية للفحص. ويقتصر تفعيل هذه المهمة على استلام الطلب من السلطة التشريعية، ويكون الديوان ملزماً بتنفيذه، ما يعزز التعاون بين الديوان ومجلس النواب، مع ملاحظة أن فائدتها العملية تعود بشكل أكبر إلى المجلس النيابي مقارنة بالديوان نفسه. تُعد مهمة التدقيق بناءً على طلب مجلس النواب من المهام المهمة للديوان، حيث تساعد المجلس في التحقق من صحة الإنفاق العام من خلال جهاز يمتلك الخبرة الميدانية اللازمة. ويمكن للطلب شريطة أن يتعلق بأعمال الرقابة والتدقيق، ويتولى قسم شؤون مجلس النواب متابعة الإجراءات المتعلقة بهذه الطلبات وفق النظام الداخلي للديوان.

هذه المهمة قد تُستخدم لمساءلة المسؤولين سياسياً، إلا أن النص القانوني لم يوضح ما إذا كان التدقيق ملزماً أم استشارياً، لذا يُقترح تعديل الصياغة لتشمل: إجراء التدقيق أو التحقيق أو الفحص في الأمور المتعلقة بخبرة الديوان الرقابية بناءً على طلب من مجلس النواب أو السلطة القضائية، ما يسمح بتوسيع نطاق الطلب ليشمل القضايا المالية والفساد. ولتمكين الديوان من أداء مهامه بكفاءة والحفاظ على المال العام، منح له القانون صلاحيات واسعة، تشمل الاطلاع على السجلات والوثائق والمعاملات والأوامر والقرارات المتعلقة بالرقابة، تُعد هذه الصلاحيات حيوية، نظراً لطبيعة هذه البرامج التي غالباً ما تقتضي السرية لأسباب أمنية، إلا أن النص القانوني لم يحدد ماهية هذه البرامج أو طبيعتها، وهل هي عسكرية أم

¹ راتب زكي. (2011م). «الانحراف بالوظيفة العامة في الإدارة العربية- أسبابه وسبل مكافحته». المجلة دراسات 10

² لحسو، الفساد ودور السلطة في العراق دراسة تحليلية في الإدارة والسياسة: ص 141

ذات أثر اقتصادي واجتماعي، مما يترك مجالاً لتفسير واسع. حسناً فعل المشرع بتمكين الديوان من تدقيق النفقات الأمنية، إذ تتطلب هذه العملية خبرة فنية وميدانية، مع الحفاظ على سرية التقارير لتجنب الإفصاح عن قدرات الأجهزة الأمنية. ومن الأفضل إنشاء دائرة متخصصة داخل الديوان، تُعنى بالرقابة والتدقيق على البرامج السرية والنفقات الأمنية، لضمان التركيز والدقة في الرقابة. كما منح القانون الديوان صلاحية فحص المنح والإعانات والقروض والتسهيلات والاستثمارات، بناءً على قرار من مجلس الرقابة المالية، للتحقق من توافقها مع الأغراض التي منحت لأجلها. غير أن النص لم يميز بين الأموال التي تترتب بذمتها التزامات على الدولة وتلك التي لا تترتب أثراً مالياً، ولم يوضح مصادر هذه الأموال أو الجهات المستفيدة، سواء كانت محلية أو دولية، مما يوسع نطاق استخدام الديوان لهذه الصلاحية ويجعلها مرتبطة بقرار المجلس فقط.

هذه الصلاحيات تمكن الديوان من أداء الرقابة بفعالية على الموارد الحساسة، مع ضرورة وضع ضوابط تنظيمية واضحة لضمان الالتزام بالسرية والشفافية والحد من المخاطر المالية المحتملة. تهيئة بيئة مناسبة لممارسة مهام موظفي الديوان. وتمكن هذه الصلاحيات الديوان من اكتشاف المخالفات المالية ومعالجتها، وعلى الرغم من تعدد المهام، يلتزم الديوان بالإخطار الفوري للجهات المختصة، مثل الادعاء العام أو هيئة النزاهة، عند اكتشاف مخالفات تشكل جرائم، كما يجب إشعار مجلس الوزراء بأي خلاف ينشأ مع الجهات الخاضعة لرقابته، وفي حال عدم القدرة على حسمه، يُخطر مجلس النواب. ومراعاً لطبيعة النظام السياسي الاتحادي الديمقراطي في العراق، يتضمن القانون إشراف الديوان على ديوان الرقابة المالية في الإقليم، مع مراجعة تقاريرها لتوحيدها وتنسيق العمل وفق آليات يحددها مجلس الرقابة المالية.

ج- ويمارس الديوان عدة صور للرقابة، أبرزها:

1. الرقابة المحاسبية: من خلال مراجعة الدفاتر والسجلات والمستندات للتأكد من مطابقة النفقات مع الاعتمادات المخصصة في الموازنة العامة، وضمان توريد الإيرادات وفق المقرر، مما يساهم في اكتشاف الغش والتزوير والأخطاء الفنية. ويحق للديوان إبداء الرأي بشأن القوائم والتقارير المالية، لتعكس بدقة المركز المالي والتدفقات النقدية للجهات الخاضعة له.

2. الرقابة على المشروعات: تتضمن مطابقة التصرفات المالية مع القوانين واللوائح والتعليمات المالية، دون التدخل في تقييم ملاءمتها مع أهداف الموازنة، مع إمكانية الجمع بين الرقابتين المحاسبية والمشروعية لضمان شمولية الرقابة على الموازنة العامة والبرامج المالية للدولة.

هذه الآليات تمكن الديوان من ضبط الإنفاق العام وضمان استخدام الأموال وفق الأغراض المخصصة لها، بما يساهم في تعزيز النزاهة والكفاءة المالية والإدارية في الجهات الخاضعة لرقابته.

د- يمارس ديوان الرقابة المالية صوراً متعددة من الرقابة وفق توقيتات وأنواع محددة، تتناسب مع الصلاحيات المخولة له.

ففي بعض الحالات، يُمارس الديوان الرقابة السابقة على بعض التصرفات المالية، للتأكد من توافقها مع الأغراض المخصصة لها قبل تنفيذها. ويهدف هذا النوع من الرقابة إلى الوقاية من الأخطاء والانحرافات قبل وقوعها، مما يعزز الحماية المبكرة للمال العام. ويُعد هذا الشكل من الرقابة استثناءً، إذ لم يُمنح الديوان صلاحية ممارسة الرقابة السابقة على النفقات العامة، إذ إن هذه الأخيرة تُنفذ قبل أن يتسنى التدخل، ويحرص المشرع على عدم إعاقه العمل الإداري أو تقليص السلطة التقديرية للإدارة في إدارة شؤونها¹. أما الرقابة المرافقة أو أثناء التنفيذ، فيتمثل دور الديوان فيها بمتابعة النفقات والإيرادات العامة، وفحص معاملات التخمين وجباية الموارد العامة لضمان مطابقتها للإجراءات المعتمدة وسلامة تطبيقها. غالباً ما تنشأ هذه الرقابة بناءً على طلب مجلس النواب، بما يتيح ترتيب المسؤولية السياسية للحكومة ويضمن متابعة سير تنفيذ الموازنة العامة والبرامج المالية.

هـ- يمارس الديوان الرقابة اللاحقة للتنفيذ، وهي الصورة الأساسية لمهامه، وتهدف إلى حماية المال العام والكشف عن أي انحراف أو تقصير أو تلاعب في الموارد المالية.

وُمارس هذه الرقابة من خلال الاطلاع على جميع المعاملات المالية، بما في ذلك الإيرادات والنفقات والالتزامات، وفحص الموجودات للتأكد من عائدة وجودها. وتشمل الرقابة اللاحقة أيضاً مراقبة الأداء، التي قد تتخذ شكل رقابة مفاجئة أو دورية، وكذلك متابعة الخطط والسياسات المالية والاقتصادية للدولة لضمان كفاءة استخدام الموارد. ويُمارس الديوان الرقابة بصور متعددة تتكامل مع طبيعة الصلاحيات الممنوحة له، دون أن تُعيق عمله الرقابي أو أداء الجهات الخاضعة له. ويشمل ذلك الرقابة الحسابية على نفقات الدولة، وضمان مطابقة الصرف مع الأغراض المخصصة له، من خلال مراجعة جميع المستندات والتقارير المالية، وتقويمها وفق خطة عمل رقابية تهدف إلى الحفاظ على المال العام وتحسين الأداء المؤسسي. والرقابة التلقائية من خلال متابعة المعاملات المالية دون الحاجة إلى طلب مسبق من الجهات الخاضعة لرقابته. يمكن للجهات المعنية تقديم شكوى أو طلب إلى الديوان، كما يحق للهيئات الأخرى إبلاغه أو تقديم طلبات لممارسة الرقابة على الجهات الخاضعة لاختصاصه.

ثانياً: نطاق اختصاص وصلاحيات هيئة النزاهة الاتحادية

وقد نصَّ قانون إنشاءها (أمر 55 لسنة 2004) على أن الهيئة جهاز مستقل يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي والإداري، ويمثلها رئيسها أو من يخوله، وتخضع للرقابة البرلمانية لضمان مهنية وحيادية عملها. ويكفل القانون للهيئة ممارسة مهامها بعيداً عن تدخل السلطات الأخرى، غير أن الواقع التشريعي والعملي يضع أمام استقلالها تحديات، منها:

— قرارات المحكمة الاتحادية التي أرجعت الهيئة لإشراف مجلس الوزراء رغم خضوعها للرقابة البرلمانية، ما يعكس ازدواجية سلطاتها بين السلطة التنفيذية والتشريعية، وغياب نص دستوري صريح يحدد ارتباطها بمجلس النواب.

¹ زين الدين، ظاهرة الفساد الإداري في الدول العربية والتشريع المقارن: ص 64

- تأثير البرلمان على عمل الهيئة، خاصة أن رئيسها بدرجة وزير، ما يتيح إمكانية ممارسة ضغط سياسي من خلال الاستجواب أو طلب الإعفاء، مما يقتضي وجود حصانة كافية لموظفي الهيئة لضمان حيادهم واستقلالهم.
- تأثير السلطة التنفيذية، لكونها تشارك في ترشيح رئيس الهيئة وتشرف عملياً على أعمالها، مما يضع قيوداً على الاستقلال التام.

على الرغم من ذلك، تتمتع الهيئة بعلوية نسبية على الأجهزة الرقابية الأخرى بفضل اختصاصها شبه القضائي، فهي مخولة التحقيق في جرائم الفساد المالي والإداري، وتُلزم الجهات الرقابية الأخرى بتزويدها بالمعلومات والوثائق اللازمة تحت إشراف قاضي التحقيق، بما يتوافق مع التزامات الدولة بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. ويُعد الاستقلال المالي والإداري لموظفي الهيئة ضماناً أساسية لحيادتها وكفاءتها، كما أن استقلال الجهاز الرقابي عن باقي السلطات يضمن فاعليته وعدم انحيازه، وفق ما يرى بعض الفقه القانوني.

وقد أنشئت الهيئة لتحقيق عدة أهداف رئيسية: مكافحة الفساد المالي والإداري، تعزيز النزاهة، حماية المال العام، وتطبيق قوانين مكافحة الفساد ومعايير الخدمة العامة. كما تمتد مهامها لتشمل التوعية والتثقيف ضد الفساد، بما يساهم في الوقاية منه، إضافة إلى منحها صلاحيات محاسبة المسؤولين والمتهمين، وتعزيز الشفافية في إدارة شؤون الدولة على مختلف المستويات.

وبناءً على ذلك، تم تحديد اختصاصات الهيئة في المجالات التالية:

أولاً: الاختصاص التحقيقي

يُعد الاختصاص التحقيقي لهيئة النزاهة من أبرز اختصاصاتها، حيث تمارس مهاماً شبه قضائية في قضايا الفساد المالي والإداري من خلال محققها تحت إشراف قاضي التحقيق المختص، وفق قانون الهيئة. يضمن إشراف القاضي تحديد الوصف القانوني للجريمة ومطابقة الفعل الإجرامي مع القواعد القانونية، مما يعزز دقة وشرعية التحقيقات. تمكن الهيئة من تلقي الشكاوى والإخباريات المتعلقة بالفساد المالي والإداري، وتتولى متابعة القضايا مباشرة بواسطة محققها، وهو الأسلوب الأمثل لضمان النزاهة والحياد، مقارنة بالمتابعة بواسطة ممثل قانوني غير مرتبط بالوظيفة العامة، إذ قد يؤدي ذلك إلى تضارب مصالح أو تقليل فعالية التحقيق. وتعتبر الهيئة طرفاً أساسياً في كل قضية فساد، وتمتلك الحق في الطعن على الأحكام والقرارات الصادرة في هذه القضايا، ويجب عليها التقيد بالاختصاص النوعي المحدد قانوناً دون التوسع في جرائم لا تدخل ضمن نطاقها. يُحصر اختصاص الهيئة في التحقيق الجنائي في الجرائم المحددة، ما يساهم في تسريع مكافحة الفساد المالي والإداري، ويخفف الضغط عن محاكم التحقيق التقليدية، ويتيح التعامل الفوري مع الأخطاء في تكييف الوقائع القانونية تحت إشراف قاضي مختص، مما يعزز صحة الإجراءات وسرعة المعالجة. ومع ذلك، يلاحظ أن اختصاص الهيئة محصور بجرائم محددة، ويُستحسن أن يشمل القانون مستقبلاً الفساد المرتكب من الموظفين الدوليين، مع عدم جواز تفويض المحققين الدوليين، إذ يلتزم القانون بالتحقيق عبر موظفي الهيئة المرتبطين بالوظيفة العامة¹.

¹ عبد العظيم، عولمة الفساد الإداري والمالي وفساد العولمة: ص ٢١٣

كما يمكن للهيئة متابعة القضايا أمام المحاكم عبر ممثل قانوني بوكالة رسمية صادرة عن رئيس الهيئة، على أن يظل اختصاصها الرقابي أصيلاً ونوعياً، ولا يجوز تفويضه لجهات أخرى. ومن الجوانب المتميزة في قانون الهيئة الجديد تمكينها من المساهمة في إعداد مشروعات قوانين لمكافحة الفساد ورفعها للسلطات التشريعية، مما يعكس وعي المشرع بأهمية وجود جهة رقابية مستقلة وقادرة على اقتراح التشريعات الملزمة لدعم مكافحة الفساد المالي والإداري، وهي ميزة لا تتوافر في معظم الأجهزة الرقابية في الدول العربية، حيث تخضع للسلطة التي شكلتها.

ثانياً. اختصاص الهيئة في التوعية والتثقيف ضد الفساد

وتشمل هذه الجهود إصدار تعليمات ومعايير السلوك الأخلاقي لضمان الأداء السليم للوظيفة العامة، وتُعد هذه التعليمات ذات طابع إرشادي وتثقيفي، نظراً لعدم إلزاميتها القانونية من قبل السلطة التنفيذية المركزية. كما تساهم الهيئة في تعزيز ثقة الجمهور بالحكومة من خلال إلزام المسؤولين بالكشف عن ذممهم المالية وأنشطتهم واستثماراتهم لتفادي تضارب المصالح، رغم وجود نقص تشريعي يتعلق بالجزاءات على الممتنعين عن الإفصاح، ما قد يحول دور الهيئة في هذا الجانب من الرقابي إلى التثقيفي. الذي يكفل إلزام المسؤولين بالكشف عن مصالحهم المالية. وتمارس الهيئة أي أعمال يراها ضرورية للوقاية من الفساد ومكافحته، بناءً على تقدير رئيسها ورؤساء الدوائر المعنيين، مع ضرورة توفير المستلزمات العلمية والتقنية الحديثة لدعم كفاءة عملها، بما يتوافق مع التحول إلى الإدارة الإلكترونية وتطور نظم تقديم الخدمات العامة.

وعلى الهيئة احترام الاختصاصات الإدارية للجهات الخاضعة لرقابتها، والامتناع عن التدخل في أعمال الوزارات والمؤسسات الرسمية، مع التركيز على اختصاصها المحدد بمكافحة الفساد المالي والإداري. وتتمثل غالبية أنشطة الهيئة في مرحلة الرقابة اللاحقة بعد وقوع أعمال الفساد، حيث تتلقى البلاغات من مكتب المفتش العام أو ديوان الرقابة المالية، وتباشر التحقيقات وفق الإجراءات الجنائية لضمان كشف المخالفات المالية والإدارية ومعاقبة مرتكبيها، بما يعزز حماية المال العام والشفافية في إدارة الموارد العامة¹.

¹ علي مصطفى، معضلة الفساد المالي والإداري، دراسة في الجذور والأسباب والحلول: ص ٤٥

الخاتمة

يُعدّ تحديد أسباب بعينها للفساد المالي أمراً بالغ الصعوبة، نظراً لتعدد هذه الأسباب من جهة، وتشابكها وتداخلها من جهة أخرى، على نحو يجعل من العسير الفصل بين الأسباب المؤدية إلى الفساد المالي والنتائج المترتبة عليه. ومع ذلك، فإن هذا التعقيد لا يحول دون إمكانية رصد مجموعة من العوامل الجوهرية والرئيسية التي تسهم بصورة مباشرة في نشوء هذه الظاهرة وانتشارها. فمن أبرز هذه العوامل ضعف أو تعطيل دور المؤسسات المعنية بالرقابة المالية والإدارية، سواء عبر تحييدها فعلياً أو تحويل دورها إلى مجرد إطار شكلي يفتقر إلى الفاعلية، الأمر الذي يؤدي إلى تفشي الفساد داخل مفاصل الإدارة العامة، ويُسهم في انتشار ممارسات المحسوبية والرشوة، بوصفها سلوكيات تولّد بيئة خصبة لتمدد الفساد المالي والإداري واستمراره. هذا إلى جانب حالة اللامبالاة أو التراخي التي قد تصدر عن بعض الجهات المنوط بها إنفاذ القانون، ولا سيما الأجهزة الأمنية والقضائية، والتي قد يصل الأمر في بعض الحالات إلى تورطها في ممارسات فساد، فضلاً عن التأثير السلبي لتمويل الحملات السياسية على نزاهة الوظيفة العامة.

النتائج

تشير نتائج البحث إلى أن الأجهزة الرقابية في العراق، ممثلة بديوان الرقابة المالية الاتحادية وهيئة النزاهة الاتحادية، تلعب دوراً محورياً في تعزيز الرقابة على النفقات العامة ومكافحة الفساد المالي والإداري. وقد تبين أن دمج الوسائل التكنولوجية الحديثة، على غرار شبكة الإنترنت وتطبيقات الاتصال الرقمي، يمثل الحل الأمثل لتعزيز فعالية وكفاءة العمل الإداري، وتسريع تقديم الخدمات وتقليل التعقيدات الإدارية والبيروقراطية التقليدية. اعتمدت الأجهزة الرقابية في هذا الإطار على استخدام نظم المعلومات والاتصالات لتحقيق أهداف التنمية والإصلاح الإداري، مع التركيز على تعزيز الشفافية، وتفعيل آليات الرقابة الإلكترونية للكشف عن التجاوزات والانحرافات، وضمان نزاهة وكفاءة الأداء المؤسسي. كما تساهم هذه الأساليب في تعزيز الثقة بين المؤسسات الإدارية والجمهور، وإعادة بناء صورة مؤسسات الدولة في نظر المواطنين.

التوصيات

1. الاهتمام بالإصلاح التشريعي في تطبيق البيئة الافتراضية لأن وجود قوانين و أنظمة تنظم المعاملات الإلكترونية يبعث بثقة والأمان للموظفين والمواطنين وبالتالي ضمان نجاح عملية التحول و وضع الخطط اللازمة لتأهيل وتدريب الموظفين بما يتلاءم مع استخدام الحديث وتطبيق أسلوب الإدارة الإلكترونية.
2. ضرورة القيام بحملات توعية في المؤسسات والمؤسسات العامة للتعريف بمخاطر الفساد وآثاره السلبية وضرورة نشر ثقافة الأخلاق العامة بين العاملين. ضرورة تدريب فئة من الموظفين داخل المؤسسات والمرافق العامة على استخدام تقنيات، تشفير البيانات وفكها خاصة في الدول النامية التي يكثر فيه الفساد.
3. التدرج في تغيير أسلوب العمل للأنظمة الرقابية التقليدية إلى الرقابة الإلكترونية ووضع برامج توعية وتثقيفية للقائمين على الأجهزة الرقابية.

المصادر

الدستورية أولاً

1- دستور جمهورية العراق النافذ 2005

ثانياً: الكتب

- 1- أسامة، صفا. (2011م). *الحملة الرسمية ضد الفساد الإداري والمالي الإداري والمالي*. بيروت: الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية.
- 2- حافظ، عبد العظيم جبر، وفالح عبد الجبار. (2019م). *التحول الديمقراطي في العراق الواقع والمستقبل*. بغداد: مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي.
- 3- سالم رمضان الموسوي. (2011م). *دور القانون والقضاء في مكافحة الفساد*. مكتبة قانون المقارن، بغداد، العراق
- 4- حمدي عبد العظيم (2011 م)، *عولمة الفساد الإداري والمالي وفساد العولمة*، من إصدارات الدار الجامعية بالإسكندرية (الطبعة الثانية، الاسكندرية، مصر
- 5- أسعد، فائز عزيز. (2018م). *انحراف النظام البرلماني في العراق*. بغداد: مطبعة السندباد.
- 6- عماد صلاح عبد الرزاق الشيخ ودود. (2003). *الفساد والإصلاح*. دمشق: اتحاد كتاب العرب.
- 7- سالم محمد عبود (2008م). *ظاهرة الفساد الإداري والمالي: دراسة في إشكالية الإصلاح الإداري والتنمية*. بغداد: دار الدكتور للعلوم.
- 8- فؤاد، ضاهر. (2018م). *جرائم السرقة، الاختلاس*. لبنان: طرابلس المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس.
- 9- محمد قاسم القيروتي، (2016م). *الإصلاح الإداري بين النظرية والتطبيق*. عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.
- 10- نزار توفيق الحسو، (2018م). *الفساد ودور السلطة في العراق دراسة تحليلية في الإدارة والسياسة*. بغداد: دار آفاق عربية.
- 11- ناصر عبيد الناصر، (2010م). *دور البرلمانات والبرلمانيين في مكافحة الفساد*. دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة.
- 12- تركي، نزار عبد الأمير، وحمد جاسم محمد الخزرجي. (2018م). *الفساد المالي والإداري ودوره في تحجيم الاقتصاد العراقي*. بغداد: دار العلم.
- 13- علي، مصطفى. (2009م). *معضلة الفساد الإداري والمالي دراسة في الجذور والأسباب والحلول*. الجزائر: منشورات جيتلي للنشر والتوزيع.
- 14- زين الدين، بلال أمين. (2018م). *ظاهرة الفساد الإداري في الدول العربية والتشريع المقارن*. مصر: دار الفكر الجامعي.

ثالثاً: فصول في كتب ووقائع مؤتمرات علمية

- 1- مرتضى نوري محمود الشديدي، (2018م). *مكافحة الفساد الإداري والمالي وإشاعة ثقافة النزاهة*. كتاب وقائع المؤتمر العلمي السنوي لهيئة النزاهة.
- 2- أحمد صقر عاشور، . (2019م). *مكافحة الفساد في الدولة العربية: أشكالية البحث والقياس من كتاب المشاريع الدولية لمكافحة الفساد والدعوة للإصلاح السياسي والاقتصادي في الاقطار العربية*. المنظمة العربية لمكافحة الفساد.
- 3- محمد عبد العزيز صادق (2008م) *الفساد الإداري أسبابه- نتائج- معالجاته من كتاب الفساد الإداري: أبعاده القانونية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية*. وقائع الندوات العلمية التي عقدها قسم الدراسات القانونية

رابعاً: المقالات العلمية في المجلات المحكمة

- 1- لمياء محسن. (2018م). «الفساد الإداري والسياسي في العراق، مركز الدراسات القانونية والسياسية». مجلة الدراسات السياسية (14).
- 2- بالقاسم، زايدي. (2018م). «تحسين إدارة الحكم ومحاربة الفساد التنمية المستدامة في الوطن العربي». مجلة المستقبل العربي (27).
- 3- جواد، هيفاء. (2011م). «سبل مكافحة الفساد المالي والإداري في العراق». المجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة (27)
- 4- يرانب زكي. (2011م). «الانحراف بالوظيفة العامة في الإدارة العربية- أسبابه وسبل مكافحته». المجلة دراسات 10 (1).
- 5- زينب علي هدا و أ.م.د سارة خلف جاسم 2003 رقابة الهيئات المستقلة بأسلوب العرض المباشر مجلة الجامعة العراقية (59)
- 6- م.د قتادة صالح الصالح 2019 وسائل ديوان الرقابة المالية الاتحادي في مكافحة الفساد المالي والإداري مؤسسة دار الاسلام الخيرية
- 7- م.م محمد مطشر عبد ضامن و أ.م.د سجي محمد عباس 2023 فاعلية الإطار القانوني للهيئات المتخصصة في مكافحة الفساد الإداري مجلة جامعة جعفر الصادق للدراسات القانونية (6)

خامساً: الرسائل والأطروحات الجامعية

- 1- عبد الرحمن، خالد. (2011). «الفساد الإداري والمالي الإداري والمالي أنماطه، أسبابه، وسبل». أطروحة دكتوراه، جامعة النيل.
- 2- حنان مطلق القيسي. (2011م). «الرقابة القضائية على الموظف العام». رسالة ماجستير، جامعة بغداد.

Justification Principle in Indefinite Employment Contract Termination in Accordance to Jordanian laws and ILO

Baraa Ishaq Alqaisi

Department of Private Law, Faculty of Law, The University of Jordan, Amman, Jordan

Lecturer at Middle East University, Amman, Jordan

Email: baraaalqaisi97@gmail.com

Ricieved	Accepted	Puplished
20/12/2025	30/12/2025	31/12/2025

DOI:

Al Qaisi, Baraa Ishaq (2025). Justification Principle in Indefinite Employment Contract Termination in Accordance to Jordanian laws and ILO, Journal of Political Science and Law, Volum11, N(46)

Abstract

This study aims to examine Jordanian Labor law No. 8 of 1996, which related in employer authority in termination of indefinite employment contract. This core authority remains unrestricted and unmonitored. Article 23/A came contrary of what stipulate in ILO No. 158 of 1982, which puts an obligation on the employers to provide justification for the termination. Judicial jurisprudence has likewise aligned with Article 23/A, rather than with the ILO. To achieve the objectives of the study, the researcher adopted a descriptive analytical methodology to examine the relevant provisions of the Jordanian Labor Law in light of ILO Convention, particularly concerning the principles of termination and justification. The study finds that the Jordanian legislator does not obligate employers to provide justification or reasons for terminating an indefinite employment contract, imposing only a single obligation on the employer; namely, to formally notify the employee one month prior to termination. Accordingly, the study recommends amending Article 23/A of the Jordanian labor Law by introducing additional provisions to enhance worker protection and ensure a more contractual balanced in the termination of indefinite employment contracts.

Keywords:

Employment contract, Employee, Justification, Termination, Notice or (formal notice).

مبدأ التبرير في إنهاء عقد العمل غير محدد المدة: دراسة في القانون الأردني على ضوء اتفاقية العمل الدولية

براءة اسحق القيسي

كلية الحقوق، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن

مُدرسة لدى جامعة الشرق الأوسط

Email: baraaalqaisi97@gmail.com

تاريخ النشر	تاريخ القبول	تاريخ الاستلام
2025/12/31	2025/12/30	2025/12/20

DOI:

للاقتباس: القيسي، براءة اسحق (2025). مبدأ التبرير في إنهاء عقد العمل غير محدد المدة: دراسة في القانون الأردني على ضوء اتفاقية العمل الدولية، مجلة العلوم السياسية والقانون، المجلد 11، (العدد 46)

الملخص

تعرض هذه الدراسة نصوص قانون العمل الأردني رقم (8) لسنة (1996)، المتعلقة بسلطة صاحب العمل بإنهاء عقد العمل غير محدد المدة، وحيث أن هذه السلطة الجوهرية غير مقيدة ولا رقابة عليها. فإن نص المادة (23/أ) يخالف ما جاءت به اتفاقية العمل الدولية رقم 158 لسنة 1982 التي تلزم صاحب العمل في حال رغب بإنهاء عقد العمل ببيان الأسباب التي دفعته لتوجيه الإشعار، وحيث لم يتضمن قانون العمل الأردني نص يلزم صاحب العمل بتبرير الإنهاء، وكذلك الإجتهادات القضائية جاءت مخالفة لاتفاقية العمل الدولية ومتفقة مع نص المادة (23/أ). ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد المنهج التحليلي الوصفي لتحليل نصوص قانون العمل الأردني واتفاقية العمل الدولية ذات العلاقة بإنهاء عقد العمل غير محدد المدة ومقارنة النصوص ذات العلاقة بالإنهاء ومبدأ التبرير. وتوصلت هذه الدراسة إلى أن المشرع الأردني لم يلزم صاحب العمل بالتبرير أو بيان الأسباب التي دفعته لإنهاء عقد العمل غير محدد المدة، وقام بوضع قيد واحد وهو أن يُخطر العامل قبل مدة شهر برغبته بإنهاء عقد العمل.

وتوصي الباحثة إلى تعديل نص المادة (23/أ) من قانون العمل الأردني لتتضمن بنوداً أكثر حماية للعامل، تحقيقاً لنوع من التوازن العقدي في إنهاء عقد العمل غير محدد المدة.

الكلمات المفتاحية: عقد العمل، العامل، تبرير، إنهاء، إشعار.

المقدمة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الإطار القانوني للإلغاء المبكر لعقد العمل غير محدد في ضوء قانون العمل الأردني رقم (8) لسنة (1996) واتفاقية العمل الدولية رقم 158 لسنة (1982)، لما يُثيره من إشكالات قانونية، بسبب السلطة الممنوحة لصاحب العمل في إنهاء العقد غير محدد المدة دون تبرير، فعلى الرغم من أن عقد العمل هو عقداً رضائياً ينعقد باتفاق الأطراف، إلا أن انهاءه غير رضائي، وتقوم الإشكالية حول مدى صحة المادة (23/أ) من قانون العمل الأردني في إعطاء صاحب العمل الحق في إنهاء العقد فقط بغير تبرير واحد وهو الإشعار الخطي، وفيما إذا كانت متفقة مع اتفاقية العمل الدولية. وعليه تقوم هذه الدراسة ببيان مدى انسجام موقف المشرع والقضاء الأردني مع اتفاقية العمل الدولية بوجوب تبرير الإلغاء في عقد العمل غير محدد المدة.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

من أهم الأسباب التي تدفع العامل إلى إبرام عقد العمل هو الأجر، وهو أساس عقد العمل، وقد يتنازل العامل ويقبل بأجر أقل مما يستحق لإعالة نفسه وعائلته وخوفاً من البطالة، وحيث أن قانون العمل هو أصل أحياء المجتمعات، ويجب على صاحب العمل أن يسعى إلى تكريس هذه المبادئ من خلال حفظ الإستقرار الوظيفي في نفوس العاملين، فكان على المشرع الأردني أن يحمي العامل حماية كاملة وتامة وذلك من خلال تحقيق التوازن بين العامل وصاحب العمل، من خلال إلزام صاحب العمل ببيان الأسباب التي تدفعه إلى إنهاء العقد غير محدد المدة وأن قام بمنح العامل شهر الإشعار.

واستناداً على ما سبق يُمكن صياغة السؤال الرئيسي (المحوري) في المشكلة البحثية على النحو التالي: مدى وجوب قيام صاحب العمل بتبرير إنهاء عقد العمل غير مُحدد المدة في قانون العمل الأردني؟

ويتفرع من هذا السؤال المحوري الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما مدى انسجام المشرع الأردني مع اتفاقية العمل الدولية؟
2. ما هو الأساس القانوني الذي يحق للعامل المطالبة بالتعويض في حال تم الإلغاء دون تبرير؟
3. ما هو موقف القضاء الأردني من الإلغاء غير المبّرر لعقد العمل؟

أهمية الدراسة:

بناءً على ما تقدم، تظهر أهمية هذه الدراسة من خلال التساؤل الجوهرية موضوع إشكالية هذه الدراسة هو تحديد مدى توافق نصوص قانون العمل المتعلقة مع اتفاقية العمل الدولية من جانب إلزام صاحب العمل بتبرير الإلغاء لعقد العمل، وهل تبني المشرع الأردني مبدأ التبرير أو التسبب في قانون العمل أو حتى في القواعد العامة في القانون المدني، وفيما إذا كان المشرع الأردني أوجد طريقة يحقق فيها التوازن بين سلطات صاحب العمل بالإلغاء دون أسباب وبين حقوق العامل، سواء في العقد محدد المدة أو غير محدد المدة.

منهجية الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة المنهج التحليلي الوصفي القائم على تحليل نصوص قانون العمل الأردني ذات العلاقة بإلغاء عقد العمل غير محدد المدة، ومضمونها، واستخلاص النتائج، من خلال تفسيرها وبيان الغرض منها، ومقارنتها مع نصوص اتفاقية العمل الدولية رقم 158.

حيث سيتم دراسة وتحليل مضمون نصوص قانون العمل الأردني المتعلقة بإلغاء عقد العمل غير محدد المدة، ومقارنتها بنصوص إتفاقية العمل الدولية، وبيان مدى توافقهما، بالإضافة إلى بيان موقف القضاء الأردني من وجوب التبرير والإلغاء التعسفي من قبل صاحب العمل.

المبحث الأول: مبدأ التبرير "المفهوم والأساس الفلسفي والقانوني وحدوده"

يقصد بالتبرير التعاقدي، هو ذكر المتعاقد أسباب ما بنى عليه التعبير عن قراره الإرادي، فهو عملية فكرية تعلق أو تدلل على الأسباب التي دفعت الإرادة العقدية إلى اتخاذ قرار معين في شأن العقد، وهو مختلف من متعاقد لآخر، وفقاً لطبيعة العقد (الدمياطي، 2021، ص157)

فالتبرير هو تجسيداً ضرورياً لمبدأ حسن النية في العقود، حيث أنه هو أحد الأدوات الفنية لضبط التوازن بين المتعاقدين في العقد إلى جانب مبدأ الإلتزام بالتصرف بحسن نية، وعدم التعسف باستعمال الحق، وخاصة في حالة وجود سلطة إنفرادية كما هو الحال في عقد العمل (صكر، 2025، ص11).

وجاء المشرع الفرنسي بنص المادة (1226) من قانون العقود الفرنسي، والتي نصت على أنه: "يجوز للدائن وعلى مسؤوليته، فسخ العقد عن طريق الإخطار، وفي غير حالة الإستعجال، يجب عليه أولاً إعدار المدين المقتصر بتنفيذ تعهده خلال مدة معقولة. يتضمن الإخطار صراحة أنه في حال تخلف المدين عن الوفاء بإلتزامه يكون للدائن الحق في فسخ العقد. إذا استمر عدم التنفيذ، يخطر الدائن المدين بفسخ العقد والأسباب التي تبرره.

يحق للمدين، في أي وقت، اللجوء إلى القضاء للإعتراض الفسخ، ويكون على الدائن حينئذ إثبات عدم التنفيذ. وإذا لم يكن الدائن قد قام بالوفاء فعليه إخطار المدين بقراره بتخفيض الثمن في أقرب وقت" (قاسم، 2018، ص97-98). ويترتب على هذا النص بأن المشرع الفرنسي ألقى إلتزاماً على عاتق المتعاقد في حالة قيامه بفسخ العقد بإرادته المنفردة، أن يخطر الطرف الآخر بالفسخ والأسباب التي تبرره، فهنا جعل من الإلتزام بالتسبب مصدره القانون وأوجب على الدائن الذي يرغب بفسخ العقد بإعدار الطرف الآخر وبيان الأسباب التي دفعت، فأصبح لهذا الإلتزام وجود راسخ.

المطلب الأول: مفهوم مبدأ التبرير

نظراً للغموض الذي يحيط فكرة التبرير فقد أثارت جدلاً فقهيّاً خصوصاً في فرنسا، فمنهم من ذهب إلى تأييد الإلتزام بالتبرير في العقد مرتكزين في ذلك على أن العقد يهدف إلى تحقيق الموازنة بين مصلحة طرفيه، ولا يجوز لأحد منهم التصرف بطريقة مؤثرة على مصلحة الطرف الآخر، وحيث أن هدف هذا الإلتزام هو حماية الطرف الضعيف في العقد، من إستغلال الطرف القوي من خلال منحه الحق في معرفة السبب الذي دفعه إلى اتخاذ قرار معين، ومواجهته في حال إعتقاده بعدم عدالته، إضافة إلى ذلك إلى أن الإلتزام بالتبرير يسهل التحقق من جدية التبريرات المقدمة التي استند إليها المتعاقد في إتخاذ قراره العقد (REVET, 2015, P579).

وذهب الفقيه الفرنسي (Laurent Aynes) إلى القول بأن التسبب يؤدي وظيفة مزدوجة فهو ينقل إلى متلقي الفعل أسبابه مما يسمح له بإدراك عقلانيته وفهمه وقبوله أو رفضه، أما بالنسبة لصاحب القرار فإنه يُجنبه الإندفاع في إتخاذ قراره (Leblond, 2019, p6).

وفي المقابل، يذهب اتجاه فقهي آخر إلى رفض فكرة التبرير، لكونها تتعارض مع الحق بالسرية وخصوصية المداوالت، فالسرية والغموض أمر مطلوب في العلاقات الإنسانية وهذا الأمر لم تعد تفهمه بعض الفلسفات الحديثة التي تحدد التواصل وأخلاقيات المناقشة كقيمة مطلقة، وأضافوا بأن الإلتزام بالتبرير يعد انتهاكاً للحرية التعاقدية، فإذا كان هذا الإلتزام يتوافق

مع الحق في إنهاء العقد أو عدم تجديده، فبالإمكان عدم مطالبة المتعاقد بتقديم أسباب قراره العقدي مقابل تحمله عواقب الضرر التي تصيب الطرف الآخر، وجاء هذا الإتجاه بالقول بأنه لا يمكن فرض الإلتزام بالتسبب في جميع العقود. وجاء هذا الجانب المعارض بأن المجال الرئيسي الذي يوجد فيه الإلتزام بالتسبب هو عقد العمل، إذ يجب أن يستند فصل العامل إلى سبب حقيقي وخطير ويعود تقديره للقاضي.

وترى الباحثة أن الرأي القائل بوجوب التبرير هو الأقرب لتحقيق نوع من التوازن في العقود، إذ أنه يُمكن الأخذ بالإلتزام بالتبرير في نطاق عقد العمل في حدود ضيقة دون أن يصل الأمر إلى اختراق السرية والخصوصية والمعلومات التي يرى فيها صاحب العمل بأنه لا يستطيع افشاؤها، فصاحب العمل أن يرغب في إنهاء خدمات العامل يجب أن يُبرر الأسباب التي دفعته للقيام بمثل هذا الأمر، فمنحه الحرية في إنهاء خدمات العامل دون تبرير بشرط الإشعار يجعل من صاحب العمل متعسفاً في إنهاء العقد.

المطلب الثاني: الأساس القانوني والفلسفي لمبدأ التبرير

تنص المادة (4) من اتفاقية العمل الدولية على: "لا يجوز لصاحب العمل إنهاء خدمة عامل ما لم يوجد سبب مبرر يتعلق بكفاءة العامل أو سلوكه، أو يستند إلى حاجات تشغيلية للمؤسسة" (اتفاقية العمل الدولية، 1982، المادة 4). يتضح من النص أن المشرع قصد تنظيم إنهاء عقد العمل غير محدد المدة، بما يُحقق نوع من التوازن العقدي بين أطرافه، فمنع على صاحب العمل الإنهاء دون مبرر، ويلاحظ أن الاتفاقية جاءت بعبارات فضفاضة، منها ما يعود لشخص العامل المتعلقة بسلوكه ومنها ما يعود إلى المؤسسة أو المنشأة.

فبالأسباب التي تدفع صاحب العمل إلى إنهاء عقد العمل بالإرادة المنفردة بحسب ما جاء بالاتفاقية يجب أن يكون بضوابط مثل ارتكاب العامل خطأ جسيم، سواء كان هذا الخطأ عمدي أو غير عمدي. والخطأ العمدي لا يكون بالضرورة خطأ جسيماً، مثل تعمد العامل الغياب بيوم من أيام العمل، فلا محل للمساواة بين الخطأ العمدي والخطأ الجسيم، وفي مجال قانون العمل فإن التزام العامل بالولاء والإخلاص يلعب دوراً في تحديد الخطأ، ويتمثل الخطأ العمدي بنية الإضرار بالمشروع أو صاحب المشروع أو بصاحب العمل مثل اتلاف مستندات العمل (الأهواني، 2011، ص 784).

يذهب اتجاه فقهي إلى اعتبار جسامته الخطأ بالنظر إلى طبيعة العمل، والتزامات العامل ومركزه في العمل (الأهواني، 2011، ص 785)، حيث يجب على صاحب العمل بحسب نص المادة (4) من اتفاقية العمل الدولية حتى في حالة الخطأ الجسيم أن يسبب ذلك في الإشعار الذي يوجه للعامل الذي يرغب إنهاء عقده.

أولت اتفاقية العمل الدولية مبدأ التبرير في الإنهاء عناية تشريعية خاصة، عبر نصوص متعددة تهدف إلى ضبط إنهاء عقد العمل بدءاً من المادة (4) مروراً بالمادة (7)، التي تتحدث عن إجراءات الفصل (اتفاقية العمل الدولية، 1982، المادة 7) ونص المادة (8) التي تتحدث عن حق العامل في الاعتراض (اتفاقية العمل الدولية، 1982، المادة 8)، وصولاً إلى المادة (9) التي تتحدث ع عبء الإثبات في حالة الفصل التعسفي (اتفاقية العمل الدولية، 1982، المادة 9).

ويلاحظ أن هذه المواد تتحدث عن عقد العمل غير محدد المدة، وهي تلك العقود التي لم تتضمن مدة للعمل، فغالبية التشريعات تلزم صاحب العمل حال أن يرغب في إنهاء خدمات العامل بتوجيه له الإشعار، دون أن تلزمه بالتسبب.

أن نص المادة (4) من الإتفاقية، جاءت بمبدأ جوهري، وهو تقييد صاحب العمل بإنهاء عقد العمل غير محدد المدة، وتستكمل ابعادها هذه المادة بنصوص المواد (7، 8، 9)، ونلاحظ بأن اتفاقية العمل الدولية في نص المادة (9) جاءت بقاعدة مخالفة لنص المادة (77) من القانون المدني الأردني والتي نصت على: "البينة على من ادعى واليمين على من انكر" (القانون المدني الأردني، 1976، المادة 77)، فإتفاقية العمل الدولية تلقي عبء الإثبات بأن الفصل كان مشروعاً على رب العمل وهو المدعى عليه.

ويمكننا القول بأن مبدأ التسبب يجب أن يستند إلى قيدين :

الأول: قيد موضوعي مرتبط بوجود سبب مشروع مرتبط بالعمل ذاته، والثاني: قيد شكلي يُمكن العامل من معرفة سبب انهاء عقده من خلال حق الدفاع، ويكون هذا الحق أما من جهة قضائية اوغير قضائية.

المبحث الثاني: حدود الإلتزام بالتبرير في التشريع الأردني والتشريعات المقارنة

صدر قانون العمل الأردني رقم (21) لسنة (1996) والذي جاء شامل لمجمل شؤون العمال، وكان الاثر الأكبر لصدوره هو انضمام الأردن لمنظمة العمل الدولية عام (1953)، وقد اشتمل قانون العمل الأردني على علاقات العمل الفردية والجماعية، ونظم عقد العمل وشروطه والحقوق العمالية بشكل عام، ومع كل ذلك فقد بقيت معالجة قانون العمل لمختلف القضايا وشؤون العمل تقليدية ذكرها المشرع على استحياء، ربما رغبة من المشرع الأردني في أن لا يبتعد كثيراً في تطوير أحكامه عن المحيط الإقليمي، على الرغم من أن المشرع كان قادراً بأن يواكب أفضل المعايير الدولية في العمل والقدرة على الإستفادة من تجارب الدول المتقدمة واستخلاص منها ما يتناسب مع طبيعة عقد العمل. (أبو نجمة، 2025، ص6)

يتناول هذا المبحث موقف المشرع الأردني من وجوب التبرير حالة إنهاء عقد العمل، وفيما إذا كان تضمن القانون المدني الأردني أو قانون العمل ما يُشير إلى وجوب التبرير عند الإنهاء.

تنص المادة (23/أ) من قانون العمل الأردني على أنه: "إذا رغب أحد الطرفين في إنهاء عقد العمل غير المحدد المدة فيترتب عليه إشعار الطرف الآخر خطياً برغبته في إنهاء العقد قبل شهر واحد على الأقل ولا يجوز سحب الإشعار إلا بموافقة الطرفين".

يتضح من النص اعلاه، أن العقد غير محدد المدة يعطي كلا طرفي العقد حق الإنهاء بالإرادة المنفردة وفق ضوابط محددة، فهي النوع من العقود قد لا يحقق الإستقرار الوظيفي لكل طرفيه، إلا أنه يحقق ميزة جوهرياً لصاحب العمل، في الحالة التي يرغب فيها إنهاء العقد مع العامل دون أن يكون ملزماً بأداء أي تعويضات (ناصر الدين، 2022، ص9).

وبالمقارنة مع ما قررته اتفاقية العمل الدولية بوجوب التبرير، يُلاحظ أن المشرع الأردني لم يلزم صاحب العمل في

التبرير أو التسبب وإنما اكتفى بوضع شروط على صاحب العمل:

- الشرط الأول: أن يكون بإشعار أو أخطار أو اخبار العامل بشكل خطي.
- الشرط الثاني: أن يتم إشعار العامل قبل مدة شهر من تاريخ الإنهاء.
- الشرط الثالث: عدم جواز رجوع صاحب العمل عن الإشعار إلا بموافقة العامل.

وبلاحظ أن المشرع الأردني لم يُخضع هذا الإشعار لرقابة وزارة العمل، ويغلب القول أنه لا يكفي وجود الإشعار فقط لإنهاء عقد العمل غير محدد المدة، فالمشرع الأردني اعتبر أنه إذا قام صاحب العمل بإشعار العامل برغبته في إنهاء العقد أو توافرت حالة من الحالات المنصوص عليه في المادة (28) من قانون العمل فإن انهاءه يعد انهاءً مشروعاً، الأمر الذي يترتب عليه عدم مسؤوليته في مواجهة العامل (رمضان، 2010، ص 427).

وفي ضوء نص المادة (23) من قانون العمل الأردني، يتبين بأن الشروط التي وضعها المشرع على صاحب العمل، لا تتضمن الإلتزام بالتبرير أو ايضاح الأسباب التي دفعته لإنهاء عقد العمل غير محدد المدة، وترك الحرية لصاحب العمل أن ينهي العقود لأي عامل في أي وقت، شريطة اشعار العامل، فنص المادة اعلاه جاء ليسهل على صاحب العمل إنهاء عقد العمل.

المطلب الأول: مدى توافق نصوص العمل الأردني مع اتفاقية العمل الدولية

جاء نص المادة (23) من قانون العمل خالياً من وجوب تسبب الإنهاء أو تعليل الإنهاء العقد، الأمر الذي فتح تفسيرات واجتهادات متباينة أمام القضاء الأردني.

اتجه القضاء الأردني قبل عام 2019 بوجوب قيام صاحب العمل بالتسبب، واعتبرت بأن أي عقد غير محدد المدة تم انهاءه من قبل صاحب العمل بغير الحالات الواردة بنص المادة (28) هو انهاء غير مشروع ولو تم توجيه إشعار، وكان عبء الإثبات يقع على صاحب العمل، الأمر الذي وفر نوع من الحماية للعامل وقيد صاحب العمل في إنهاء العقود، ففي اجتهاد لمحكمة التمييز رقم (2034) لسنة 1998 جاءت بأنه في حالة لم يكن هناك مبرر لإنهاء خدمات العامل وأن تم توجيه الإشعار فيعتبر الفصل تعسفي (محكمة التمييز الأردنية، قرار رقم 1998/2034).

غير أن التطور القضائي بعد عام 2019 أفضى إلى رأي آخر، فصدر قرار من محكمة التمييز الأردنية رقم (2019/3034) ببيئتها العامة لا يتفق مع اتفاقية العمل الدولية، من حيث عدم وجوب تبرير إنهاء العقد من قبل صاحب العمل، حيث جاء فيه: "بينما نجد أن المشرع في المادة (23) المشار إليها قرر حكماً مشتركاً للعامل وصاحب العمل في حرية إنهاء العقد غير المحدد المدة بإرادته المنفردة دون أن يتطرق لا من قريب أو من بعيد إلى شرط المبرر أو السبب لمشروعية الإنهاء من قبل صاحب العمل وجعل شرط الأخطار هو القيد الوحيد على إنهاء العقد سواء بالنسبة لصاحب العمل أو العامل على خلاف ما ورد في قانون العمل السابق ومما يبرر حكم المادة (23) المشار إليها هو انسجامها مع ماهية عقد العمل غير محدد المدة وهو أنه ليس أبدياً وقد أجاز المشرع إنهاؤه بناءً على رغبة أحد الطرفين ولتحقيق التوازن بين مصلحة صاحب العمل ومصلحة العامل فهناك حالات قد يضطر فيها صاحب العمل إنهاء علاقته بالعامل وكذلك الأمر بالنسبة للعامل الذي يرغب في إنهاء علاقة العمل مع صاحب العمل" (قرار محكمة التمييز الأردنية، قرار رقم 2019/3034).

وقد أُرسي هذا القرار بناءً على مبدأ رضائية العقود وعدم ابدية عقد العمل بصفته عقداً من العقود الممتدة، ووضع المشرع الأردني قيد واحد على صاحب العمل هو اشعار العامل قبل الإنهاء باستثناء الحالات التي اعفاه منه من الإشعار (أبو نجمة، 2025، ص 4).

ويبدو أن إعطاء مثل هذه الصلاحية لصاحب العمل بالإبقاء تجعل العديد من أصحاب العمل يتعسفون في استخدام مثل هذا الإشعار للتهرب من الإلتزامات التي تفرضها عليهم العقود، مثل مكافأة نهاية الخدمة فكلما زادت عدد السنوات، ازدادت قيمة مكافأة نهاية الخدمة التي يستوجب على صاحب العمل دفعها للعامل وبالأخص هؤلاء العمال الذي لم يخضعوا للضمان الإجتماعي (قانون العمل الأردني، 1996، المادة 32)، بالإضافة للإجازة السنوية المدفوعة للعامل تصبح 21 يوماً بدلاً من 14 يوماً في حالة عمل العامل لدى صاحب العمل خمسة سنوات متصلة (قانون العمل الأردني، 1996، المادة 61/أ).

وحيث ان هذا القرار لم يُخالف منظمة العمل الدولية رقم (158) فحسب، وإنما يتركز موضع عدم التوافق في التوصية رقم (166) لسنة 1982 المكملية لإتفاقية العمل الدولية والتي أكدت وجوب تحديد الأسباب التي أدت إلى انتهاء عقد العمل، حيث جاء في نص المادة (2) من التوصية: "لا يجوز إنهاء خدمة العامل إلا لسبب حقيقي ومشروع يرتبط بأحدى الأسباب التالية: 1. قدرات العامل أو كفاءته المهنية، 2. سلوكه داخل العمل، 3. الاحتياجات الفعلية للمؤسسة الناتجة عن ظروف اقتصادية أو تقنية أو هيكلية".

وجاءت التوصية كذلك بنص المادة (7) تتحدث فيها عن معايير لمدة الإشعار أو بدل الإشعار، تتناسب مع ظروف كل عامل من حيث مدة عمله، سنه وظروفه الإجتماعية ومع مراعاة مدى إمكانية حصول العامل على عمل بديل.

يتبين أن التوصية اللاحقة لإتفاقية العمل الدولية لم تأت بنص تحدد فيه مدة الإشعار، على خلاف المشرع الأردني الذي حدد مدة للإشعار دون أن يأخذ بعين الإعتبار بخبرة العامل وسننه، حيث ساوى المشرع الاردني ما بين العامل حديث الخبرة وما بين العامل الذي يتمتع بخبرة طويلة.

فالعامل الذي يتمتع بخبرة عالية يجد صعوبات في إيجاد عمل جديد نتيجة تطلبه أجر أعلى من العامل حديث الخبرة الذي يقبل براتب يتساوى مع خبراته هذا من جانب، ومن جانب آخر أن ظروف العامل تختلف من عامل لآخر، فالعامل رب الأسرة ليس من باب المنطق والعدالة منحه مدة شهر لتترك العمل وإيجاد عمل آخر، ففي هذه الحالة يجب أن يمنحه هذا العامل مدة اشعار تتناسب مع إمكانية إيجاد عمل يشابه عمله السابق.

ويمكننا القول بأن وجود مثل هذه القيود على مدة الإشعار، تضيف قيداً جديداً على صاحب العمل إلى جانب التسبب، تجعله يتأني في أخذ القرار عند رغبته في إنهاء عقد العمل، فعلاقة العمل علاقة مدنية من نوع خاص تنصب على العمل والاجر، فالعامل وصاحب العمل يرتبطان برابطة مدنية ناشئة عن عقد العمل (أحد العقود الملزمة للجانبين) يتولد عنه التزامات متقابلة على عاتق كل من طرفيه.

فأساس عقد العمل هو التبعية الإشراف، حيث أن هذه التبعية يختل فيها التوازن بسبب تخلي العامل عن قدر من حريته، فصاحب العمل وهو يؤدي الرقابة والإشراف يمارس سلسلة من الحقوق الوظيفية غير المقصودة لذاتها، كحق الإدارة والرقابة والإشراف لكنه هو يفسخ العقد وينهيه إنما يستعمل حقاً ويشاركه العامل هذا الحق ولا يشاركه في السلطة" وهذه العلاقة القانونية المزدوجة هي العنصر الاساسي المميز لعقد العمل عن غيره من العقود" (حسن، 2001، ص424).

ويبدو أن المشرع الأردني لا ينسجم في نصوصه مع الإلتزامات المقررة بموجب اتفاقية العمل الدولية، فلا يوجد نص في قانون العمل يحق للعامل في حال الإنهاء غير المبرر أن يطالب على أساسه بالتعويض وعلى الرغم من عدم وجود نص صريح يلزم صاحب العمل بالتسبيب، إلا أنه يمكن الإستناد لنص المادة (66) من القانون المدني الأردني، يُمكن للعامل بأن يتمسك به حال عدم قيام صاحب العمل بالتسبيب، وتقوم المادة (66) من القانون المدني الأردني على فكرة إساءة استعمال الحق (القانون المدني الأردني، 1976، المادة 66)، فصاحب العمل هو الذي يملك الحق في إنهاء العقد على الرغم من دون وجود مبرر أو مسبب قانوني، فيُمكن للعامل أن يتمسك بهذا النص حال تم إنهاء عقده بغير الحالات الواردة بنص المادة (28) من قانون العمل وأن يطالب بالتعويض.

وفضلاً عن ذلك فإن التعسف في استعمال حق إنهاء عقد العمل غير محدد المدة من جانب أي من الطرفين، يشمل كل حالات الإنهاء التي تشكل انحرافاً عن غاية هذا الحق، كما أن حق الإنهاء بالإرادة المنفردة أنما أعطي في الأصل لكل طرف في عقد العمل غير محدد المدة لتمكينه - بالنظر إلى إطلاق مدة العقد دون تحديد - من وضع حد للرابطة العقدية واسترداد حريته إذا طرأ ما يدعو لذلك - وهو ما يقتضي وجود مبرر كاف ومشروع للإنهاء، بحيث يكون الإنهاء مشروعاً في حالة توافر هذا المبرر ويكون تعسفياً في حالة تخلفه (رحمه، 2018، ص 254).

في ضوء ما تقدم، نجد أن اتفاقية العمل الدولية والفقه يتفقان أنه إذا استوجب إنهاء قد العمل غير محدد المدة، يجب أن يكون هناك مبرر للإنهاء وهذا المبرر يجب أن يكون موجوداً وصحيحاً ومشروعاً وجدياً وحقيقياً فلا يكون وهمياً أو صورياً، ومتماشياً مع حسن النية ومقتضيات العدالة.

المطلب الثاني: موقف التشريعات المقارنة من مبدأ التبرير

تظهر التجارب التشريعية في العديد من الدول العربية وغير العربية حيث غالبية التشريعات تشترط أن يكون إنهاء عقد العمل غير محدد المدة مُبرراً، مثل مصر وفرنسا.

فجاء المشرع المصري في المادة (157) من قانون العمل، على عدم جواز الإنهاء إلا لسبب مشروع وكاف، فالمشرع المصري أوجب بأن يكون الدافع من الإنهاء العقد بالإرادة المنفردة مشروعاً وقانونياً وأن يتم في وقت مناسب، والهدف من هذه المهلة حتى يتمكن العامل خلالها البحث عن عمل جديد بديلاً عن عمله السابق (فرج، 2024، ص 2142).

ويذهب الفقه للقول بأن المبرر المشروع يجب أن تتوافر فيه ثلاثة صفات وهي أن يكون موضوعياً قائماً على أسباب موضوعية وحيادية، وأن يكون موجوداً فعلاً وليس مصطنعاً وأن يكون صحيحاً وأن يكون بعيداً عن الشعور الشخصي والأوهام، ويكون تعسفياً إذا كان الهدف منه الإضرار بالعامل حيث لا يكون لصاحب العمل أي مصلحة أو مصلحته غير مشروعة (نايل، 1993، ص 222).

وحيث أن المشرع المصري حدد مدة الإخطار بمدة خدمة عمل العامل وبما أمضاه من خدمة لدى صاحب العمل كما تطلبت التوصية اللاحقة رقم (166) في نص المادة (7)، فتناول المشرع المصري مهلة الإشعار في نص المادة (156)، من قانون العمل واشترط أن يكون الإنهاء بمبرر مشروع وكاف في نص المادة (157) متفقاً مع اتفاقية العمل الدولية.

أما في فرنسا فقد ألزمت المادة 1-1232 L من قانون العمل بأن يكون الإنهاء مبرراً بسبب حقيقي وجدي، أي بيان سبب أو أسباب الإنهاء، تحقيقاً للتوازن ما بين العامل وصاحب العمل.

وخلاصة القول بأن المشرع الأردني لم يأت بنصوص صريحة تلزم صاحب العمل بالتسبب أو التبرير في حال رغب صاحب العمل في إنهاء عقد العمل غير محدد المدة، فجعل سلطة الإنهاء بأكملها في يد صاحب العمل دون النظر إلى العامل أو إلى وظيفته أو خبراته، فاكتهاء المشرع بإلزام صاحب العمل بتوجيه الإشعار دون أية رقابة، يؤدي إلى اختلال التوازن بين أطرافه، فالعامل هو الطرف الأكثر تضرراً، لذا كان على المشرع أن يلزم صاحب العمل حال رغب في إنهاء العقد أن يتم الإنهاء بحسن نية، فنص المشرع الأردني على مبدأ حسن النية في تنفيذ العقود (القانون المدني الأردني، 1976، المادة 202)، إلا أنه لم يتطرق لمبدأ حسن النية في إنهاء العقود، فصاحب العمل الأصل عليه أن لا يلجئ لمثل هذه المكنة إلا بحسن نية وليس بقصد الإضرار بالعامل، فالأصل أن يتم اللجوء إلى مثل هذا الطريق لأسباب جدية وبحسن نية، فكان الأولى على المشرع أن يلزم صاحب العمل أن يضع هذه الأسباب في الإشعار.

الخاتمة

تناولت هذه الدراسة مدى إلزام صاحب العمل بالتبرير في إنهاء عقد العمل غير محدد المدة، وطبيعة الشروط الشكلية والموضوعية التي فرضها المشرع على صاحب العمل، حيث أن المشرع الأردني والقضاء، لم يتفقا مع الإتفاقيات الدولية والقوانين المقارنة التي تلزم التسبب أو التبرير عند إنهاء عقد العمل غير محدد المدة، ولم يلزم صاحب العمل الذي يرغب في إنهاء العقد بدفع أي تعويض، أو بفرض عليه إلزام بوجوب إنهاء العقد بحسن نية، وخلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات يمكن تلخيصها بما يلي:

النتائج:

1. أن المشرع الأردني منح صاحب العمل سلطة جوهريّة في إنهاء عقد العمل محدد المدة في أي وقت شاء بشرط توجيه الإشعار الخطي، ودون أن يلزم صاحب العمل بالتسبب أو التبرير، ودون أن يكون هنالك رقابة من جهة إدارية.
2. أن القضاء الأردني اتجه ذات اتجاه المشرع الأردني بعد عام 2019، بعدم إلزام صاحب العمل بالتسبب الإنهاء في عقد العمل غير محدد المدة.
3. لم يأت المشرع الأردني إلا بضابط واحد لإنهاء عقد العمل غير محدد المدة، وهو توجيه إشعار خطي قبل مدة شهر، حسب المادة (23) من قانون العمل، على خلاف التوصية اللاحقة لإتفاقية العمل الدولية التي تلزم صاحب العمل بالآخذ بعين الاعتبار عند توجيه الإشعار خبرة العامل وظروفه المعيشية.
4. على الرغم من أن المشرع الأردني أعطى هذه الصلاحية لكل من صاحب العمل والعامل، إلا أن العامل هو الطرف الأضعف في هذه العلاقة وهو بحاجة العمل، فصاحب العمل يتوافر لديه على الغالب العديد من العمال في المنشأة والفرص لقبول العاملين لديه، إلا أن العامل قد تكون فرصته الوحيدة هي العمل في منشأة صاحب العمل، فحبذا لو أن المشرع الأردني وضع قيوداً أكثر جدية على صاحب العمل بإنهاء عقد العمل غير محدد المدة، حتى لا يتعسف في استخدام هذه السلطة بالإنهاء.

التوصيات:

1. توصي الباحثة بضرورة تعديل قانون العمل الأردني وذلك بإضافة مادة جديدة تُلزم صاحب العمل ببيان الأسباب التي دفعته لتوجيه الإشعار إلى العامل، وأن تكون هذه الأسباب جدية حيث يضاف نص المادة الأتي: "يجب أن يتضمن الإشعار الذي يوجهه صاحب العمل للعامل متضمناً للأسباب التي دفعته لإنهاء خدمات العامل بشكل واضح وجدي".
2. توصي الباحثة بأن يتبنى المشرع الأردني ما جاءت به توصية اللاحقة لإتفاقية العمل الدولية، وذلك من خلال تعديل نص المادة (23/أ) ليصبح: "إذا رغب أحد الطرفين في إنهاء عقد العمل غير المحدد المدة فيترتب عليه إشعار الطرف الآخر خطياً برغبته في إنهاء العقد، قبل مدة معقولة تتناسب مع طبيعة العمل وظروف العامل وصاحب العمل وخبرات العامل وسنه".
3. توصي الباحثة بأن يتبنى المشرع الأردني موقف اتفاقية العمل الدولية رقم (158) بشأن منح العامل الحق بالدفاع عن نفسه ضد الإدعاءات الموجهة إليه، حيث يتم إضافة بند جديد في المادة (23) من قانون العمل الأردني، ويقترح صياغتها على النحو الأتي: "يُلزم صاحب العمل بإتاحة الفرصة للعامل بالدفاع عن نفسه في حالة تم توجيه له الإشعار لإنهاء خدماته بسبب سلوكه أو أداائه في المنشأة"

قائمة المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية:

- أبو نجمة، حماده، (2025)، "قانون العمل الأردني ومعايير العمل الدولية"، دراسة مقدمة إلى وزارة العمل الأردنية، منشورة على موقع الوزارة.
- الأهواني، حسام الدين كامل، (2011)، شرح قانون العمل "علاقات العمل الفردية"، ط4، القاهرة: دار الأهرام للنشر والتوزيع والاصدارات القانونية.
- حسن، علي عوض (2001)، مختصر الوجيز في شرح قانون العمل، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي.
- الديمياطي، تامر محمد، (2021)، الالتزام بالتسبب في إطار النظرية العامة للعقد، مجلة القانون والإقتصاد، الصفحات: 157، العدد: 94، جامعة القاهرة، مصر.
- رحمه، محمود علي (2018)، السلطة التقديرية والشروط التعسفية لصاحب العمل في إنهاء وتعديل عقد العمل "دراسة مقارنة"، ط1، القاهرة: مركز الدراسات العربية.
- رمضان، سيد محمود (2010)، الوسيط في شرح قانون العمل وقانون الضمان الإجتماعي، دراسة مقارنة، ط1، عمان: دار الثقافة.
- نايل، السيد عيد (1993)، الوسيط في شرح نظامي العمل والتأمينات الإجتماعية في المملكة العربية السعودية، الرياض: جامعة الملك سعود.
- صكر، حيدر عبد الزهرة، (2025)، الالتزام بالتسبب في العقد - دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، جامعة كربلاء، كلية القانون، العراق.
- قاسم، محمد حسن، قانون العقود الفرنسي الجديد باللغة العربية (2018)، لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية.
- ناصر الدين، تمارا (2022)، مدى اشتراط الإنهاء المبرر عند إنهاء عقد العمل غير محدد المدة في التشريع الأردني، مجلة جامعة عين للأعمال والقانون، المجلد: 6 العدد: 2، الصفحات 9، جامعة العين للأعمال والقانون، الإمارات.
- نايل فرج ، ليليان نادر، (2024)، في الإنهاء المشروع والإنهاء التعسفي لعقد العمل، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد: 10، العدد: 2، الصفحات 2142، جامعة عين شمس، القاهرة.

القوانين والاتفاقيات:

- القانون المدني الأردني رقم (43) لسنة 1976 المنشور في الجريدة الرسمية، العدد، (4106) بتاريخ 1976/5/23 على الصفحة رقم (2).
- قانون العمل الاردني رقم (8) لسنة 1996 المنشور في الجريدة الرسمية، العدد (4113) بتاريخ 1996/4/16 على الصفحة رقم 1173
- قانون العمل الفرنسي رقم (392) لسنة 2007 المنشور، المؤرخ 2007/3/12.
- قانون العمل المصري رقم (14) لسنة 2025 المنشور في الجريدة الرسمية، العدد (18) بتاريخ 2025/5/3.
- القانون المدني الفرنسي رقم (131) لسنة 2016، بتاريخ 2016/2/10.
- اتفاقية العمل الدولية رقم 158 لسنة 1982 و التوصية رقم (166) لسنة 1982 المكملة لإتفاقية العمل الدولية.

المراجع بلغات أخرى:

Revet, Th. "L'obligation de motiver une décision contractuelle unilatérale" —Revue de droit civil (R.D.C.) ، 2004.

Leblond, Nicolas. La motivation de l'exercice des prérogatives contractuelles: L'exemple de la résiliation du contrat d'assurance par l'assureur.. Université Polytechnique Hauts-de-France ، «Valenciennes» .2023.

Pitt G. & Drew S., Pitt's Employment Law, (13th Edition, sweet & maxwell) 2024.

قرارات المحاكم

- قرار محكمة التمييز الأردنية (بصفحتها الحقوقية)، هيئة عامة، رقم (2019/3034) تاريخ 2020/3/12، منشورات موقع قسطاس.
- قرار محكمة التمييز الأردنية (بصفحتها الحقوقية)، هيئة ثلاثية، رقم (1998/2034) تاريخ 1999/1/5، منشورات موقع قسطاس.

Cyber conflict and its impact on the global order

Fatema Abdulla Aldhaen

Mohammed V University- Rabat

Email: Fbahrain2023@gmail.com

Ricieved	Accepted	Puplished
20/12/2025	29/12/2025	31/12/2025

DOI:

Fatema Abdulla Aldhaen (2025). *Cyber conflict and its impact on the global order*, Journal of Political Science and Law, Volum11, N(46)

Abstract

The current study aimed to identify the impact of cyber conflict on the global order. The study employed a combination of historical and analytical methodologies to achieve its objective. It arrived at several conclusions, most notably that cyber conflict has become a new and distinct form of global conflict, differing primarily from traditional physical conflicts. Its most prominent characteristics are asymmetry, the difficulty of attribution, the exceptional speed of execution and impact, and its transcendence of traditional geographical boundaries. Cyber conflict also significantly contributes to the erosion of the traditional concept of "national sovereignty." In the context of cyber conflicts, geographical boundaries become meaningless, as information flows freely within and outside a country. Cyberattacks are launched across national borders with complete impunity, leaving the state unable to defend itself or assert its sovereignty. The study also concluded that cyber conflict has clearly contributed to the decline of the state's ability to monopolize power. Furthermore, cyber conflict plays a significant role in reshaping the balance of power within the global system, creating a new dimension of power based not on a state's resources, but on its capabilities. The study examines the cybersecurity of nations and recommends the development of comprehensive national cybersecurity strategies that integrate political, economic, and social dimensions, encompassing not only technical aspects but also effective strategies for building defensive cyber capabilities to protect critical national infrastructure. Furthermore, the study emphasizes the importance of strengthening international and regional cooperation in cybersecurity to establish a set of agreed-upon principles, rules, and standards for addressing irresponsible behavior in cyberspace and improving response mechanisms to cyberattacks.

Keywords: Cyber conflict, Hybrid warfare, International system, State actors, Non-state actors, Cybersecurity, Asymmetry.

الصراع السيبراني وتأثيره على النظام العالمي

فاطمة عبدالله الطاعن

جامعة محمد الخامس – الرباط

Email: Fbahrain2023@gmail.com

تاريخ النشر	تاريخ القبول	تاريخ الاستلام
2025/12/31	2025/12/29	2025/12/20

DOI:

للاقتباس: الطاعن، فاطمة عبدالله (2025). الصراع السيبراني وتأثيره على النظام العالمي، مجلة العلوم السياسية والقانون، المجلد 11، (العدد 46).

الملخص

هدفت الدراسة الحالية إلى التعرف على تأثير الصراع السيبراني وتأثيره على النظام العالمي، وظفت الدراسة مزيجاً من المنهج التاريخي والمنهج التحليلي لتحقيق هدف الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها قد أصبح الصراع السيبراني بمثابة نمطاً جديداً وامتيازاً من أنماط الصراع العالمي، يتميز بشكل رئيسي عن الصراعات المادية التقليدية، وما أبرز ما يميز هذا الصراع هو اللاتماثلية، وبصعوبة الإسناد، وبالسرية الفائقة في التنفيذ والتأثير، وتجاوز الحدود الجغرافية التقليدية، كما يسهم الصراع السيبراني بشكل رئيسي في اندثار مفهوم "السيادة الوطنية التقليدي"، ففي ظل الصراعات السيبرانية لا معنى للحدود الجغرافية، فتنتقل المعلومات من نقطة إلى أخرى داخل وخارج الدولة، ويتم تنفيذ الهجمات السيبرانية عبر حدود الدولة بحرية مطلقة دون أن تتمكن الدولة من الدفاع أو فرض سيادة على حدودها، وتوصلت الدراسة أيضاً إلى أنه قد أسهم الصراع السيبراني بشكل واضح في تراجع قدرة الدولة على احتكار القوة، ويلعب الصراع السيبراني دوراً فاعلاً في إعادة صياغة موازين القوى في النظام العالمي، حيث يخلق هذا الصراع بعداً جديداً للقوة لا يتأسس على ما لدى الدول من موارد، بل على القدرات السيبرانية للدول، وتوصي الدراسة بضرورة تطوير استراتيجيات وطنية شاملة للأمن السيبراني بحيث تشمل إضافة النواحي التقنية كل من الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتنطوي على استراتيجيات فاعلة تلعب دوراً في بناء قدرات سيبرانية دفاعية تحمي البنى التحتية الحرجة للدولة، كما توصي الدراسة بأهمية التركيز على تعزيز التعاون الدولي والإقليمي في مجال الأمن السيبراني من أجل فرض مجموعة من الأسس والقواعد والمعايير التي تتوافق عليها الدول لضبط السلوك غير المسؤول في الفضاء السيبراني، إضافة إلى تحسين آليات الاستجابة للهجمات السيبرانية.

الكلمات المفتاحية: الصراع السيبراني- الحرب الهجينة- النظام الدولي- الفواعل من الدول- الفواعل من غير الدول- الأمن السيبراني- اللاتماثلية.

المقدمة:

لقد شهدت الصراعات العالمية تغيرات كبيرة خلال العقود القليلة المنصرمة، حيث أخذت هذه الصراعات أبعاداً جديدة، وظهرت مساح جديدة لهذه الصراعات مدفوعة بثورة التكنولوجيا والمعلومات التي يمر بها العالم، والتي تتطور وتتغير بمعدلات غير مسبوق بل وغير مفهومة، وكان نتاج هذه الثورة في المجال العسكري والسياسي ظهور ما يعرف بمسعى الفضاء السيبراني الذي أصبح لاحقاً مسرحاً جديداً وبيئة لنوع جديد من الصراعات أصبحت تسمى الصراعات السيبرانية، والفضاء السيبراني هو في واقع الأمر فضاءاً افتراضياً تنسجه أجهزة الحاسوب وشبكات الإنترنت، حيث يتم خلال هذا الفضاء تبادل المعلومات وتنفيذ أنشطة اتصالية عديدة بين الأفراد والمؤسسات والدول لأغراض سياسية واقتصادية وعلمية واجتماعية وغيرها، وينطوي الفضاء السيبراني على عديد كبير من المكونات منها شبكات الاتصالات الضخمة ذات النظم المتعددة ومعالجات ووحدات تحكم، وحدد المختصون في تقنيات المعلومات أن الفضاء السيبراني يتشكل من خمس عناصر أساسية تشمل الحيز أو المكان الجغرافي، الشبكة الفعلية، الشبكة المنطقية، الشخصية الإلكترونية، الشخصية الحقيقية، ولقد صنفت هذه العناصر الخمسة في ثلاث طبقات هي الطبقة المادية والطبقة المنطقية والطبقة الاجتماعية، ويُعدّ الفضاء السيبراني أول فضاء اصطناعي بالكامل (سواءً داخل بيئة المعلومات أو خارجها)، والذي يُعتبر، إلى جانب البر والبحر والجو والفضاء، مجالاً يُسعى إليه لتحقيق التفوق العسكري.

يعتبر الصراع السيبراني الذي نشأ في الفضاء السيبراني نوعاً جديداً من الصراعات بدأ منذ العقد الأول من القرن الحادي والعشرين وشهد قفزة نوعية في طبيعته وأدواته وعوامله، ولقد صاحب هذا الصراع ظهور عقيدة الحرب الشبكية، والحرب غير التقليدية والهجينة والمعلوماتية وغير المتكافئة، ولقد كان التحول الأبرز الذي أنتجته تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هو ظهور شكل جديد كلياً من أشكال الصراع هو الصراع السيبراني والذي يمكن تعريفه على أنه صراع يتم من خلال استخدام قدرات الفضاء الإلكتروني لتحقيق أهداف داخله أو من خلاله، ولقد أسهمت الصراعات السيبرانية في تغيير قواعد اللعبة في الحروب الحديثة، فقد أحدثت تغييرات غير مسبوق لا تقارن بأي من سابقتها، وعلى الرغم من وجود وإدراك هذه الصراعات فإن فهم طبيعتها والتغيرات التي تحدث فيها ما زال بحاجة إلى تعزيز كنتيجة للتطورات التقنية المتوالية التي تؤثر فيها بشكل متواصل، ولقد ذهب البعض إلى وصفها على أنها امتداد للحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي والتي وضعت أوزاها مع انهيار الاتحاد السوفييتي في نهاية القرن العشرين، إلا أن هذه الصراعات قد شهدت دخول فواعل جديدة ومتنوعة من الدول ومن غير الدول.

ويمر النظام العالمي الحديث بالعديد من التغيرات التي تندرج تحتها تسارعة وعميقة، حيث لم تعد القوة العسكرية التقليدية هي العنصر الوحيد الذي يمكنه أن يحدد مكانة أي دولة ومدى تأثيرها في المسرح العالمي، حيث ظهر الفضاء السيبراني باعتباره بعداً جديداً خامساً قادراً على تحديد مكانة أي دولة في النظام العالمي، ومدى قدرتها على خوض الصراعات، فالفضاء السيبراني إلى جانب الأبعاد التقليدية التي تشمل البر والبحر والجو والفضاء الخارجي، أصبح قادراً على إعادة تعريف مكانة الدولة وقوتها، فهو العنصر الذي يمكنه أن يعيد تعريف مفهوم القوة والسيادة والأمن في النظام العالمي، فالصراع

السيبراني باعتباره نوعاً جديداً من أشكال الصراعات الدولية ينطوي على قدرة الدول على تجاوز الحدود الجغرافية وتخطي الفواعل التقليدية المعروفة، أصبح في واقع الأمر صراعاً بإمكانه أن يفرض واقعاً استراتيجياً معاصراً وغير معهود، يتسم هذا الواقع الجديد بمستوى مرتفع من التعقيد والغموض إضافة إلى اللاتماثلية¹، كما أن هذا الصراع ينطوي على حقيقة مفادها أن الصراع أصبح غير قاصراً على الجيوش النظامية والدول القومية، فهو صراع ممتد ظهر فيه فاعلين من غير الدول، منها المنظمات الإرهابية والجماعات الإجرامية، إضافة إلى الأفراد الذين بمقدورهم امتلاك قدرات هجومية ودفاعية سيبرانية تساعد على التأثير في مسار الأحداث العالمية.

من ثم يمكن القول بأن الصراع السيبراني قد أسهم في تغيير طبيعة العلاقات الدولية آنياً ومستقبلاً، ففي الصراع السيبراني قد انتقلت المنافسة لتشمل قوى عظمى جديدة إضافة إلى الولايات المتحدة وروسيا، فظهرت الصين كفاعل مؤثر وله القدرة على قلب الطاولة على الجميع، وأصبح هذا الصراع الذي يمثل امتداداً للحرب باردة، بل أصبح حرباً باردة جديدة تدور رحاها في ساحات الفضاء الرقمي اللامتناهية. وتحولت المعلومات في هذا الصراع إلى مورداً استراتيجياً لا يقل أهمية عن النفط أو الموارد الطبيعية الأخرى أو حتى مصادر التسليح الأخرى التي تستخدم في الحروب التقليدية، أي أن وقود هذا الصراع هو المعلومات، من ثم تسعى الدول إلى السيطرة على ما لدى الفواعل الآخرين من بيانات، وكذلك السيطرة على البنى التحتية الرقمية الدولية، وأصبح تأمين تدفق المعلومات أمراً محورياً في هذه الصراعات، فمن لديه السيطرة على المعلومات هو الأكثر خطورة وقدرة على السيطرة، ولقد صاحب ظهور هذا الصراع تراجع المفهوم التقليدي للسيادة الوطنية، فأصبحت الحدود الرقمية للدول هشة وسهل اختراقها، كما أنه قد أصبح من الصعب على الحكومات أن تفرض سيطرة كاملة على الفضاء السيبراني الواقع ضمن نطاقها الجغرافي، كما لم تعد الهجمات السيبرانية الموجهة نحو البنى التحتية الحيوية، ومنها شبكات الكهرباء والمياه والمؤسسات المالية، لم تعد مجرد تهديداً افتراضياً، حيث تحولت هذه الهجمات إلى واقعاً ملموساً قادر على تهديد استقرار المجتمعات واقتصادات الدول.

يعد الغرض الرئيسي من هذه الدراسة هو إلقاء الضوء على طبيعة الصراع السيبراني وأدواته وأهدافه وكذلك النظام العالمي الجديد ومدى تأثيره بالصراع السيبراني وذلك من خلال تحليل أبعاد هذا الصراع، والتعرف على كيفية تأثيره على توزيع القوة بين الفاعلين الدوليين، ودوره في إعادة تشكيله مفاهيم الأمن والسيدة خلال القرن الحادي والعشرين، كما تسعى هذه الدراسة إلى استشراف مستقبل هذا الصراع، في ظل التغيرات السريعة جداً التي تحدث في المجالات التقنية عموماً وبشكل خاص في الذكاء الاصطناعي والحوسبة الكمية، بما يزيد من قوة التنافس والصراع في الفضاء السيبراني.

¹ اللاتماثلية Asymmetry هي الاختلاف الكبير أو عدم التكافؤ بين أطراف الصراع في القوة، التسليح، التنظيم، أو الاستراتيجيات.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

يفرض الصراع السيبراني مجموعة كبيرة من التحديات الرئيسية على النظام العالمي المعاصر، حيث أن هذا الصراع لم يعد فقط امتداداً للصراعات التقليدية في الفضاء الرقمي، إنما هو في واقع الأمر قد تحول إلى نمطاً جديداً من المواجهة له مجموعة فريدة من الخصائص التي تتحدى المفاهيم الراسخة في العلاقات الدولية، فلقد أسهم الصراع السيبراني في إعادة صياغة وتقديم موازين القوى الدولية، ذلك لأنه قد أسهم في أن يمتلك الفاعلين الجدد، سواء من الدول الصغيرة أو الجماعات غير الحكومية، قدرات هجومية ودفاعية كانت غير متوفرة لهم في الماضي، إضافة إلى أن الصراع السيبراني قد أسهم في بروز تساؤلات محورية تدور حول مستقبل السيادة الوطنية في الحقبة التي لم يعد للحدود الجغرافية قيمة فيها، كما أسهم في طره تساؤلات حول مدى قدرة القانون الدولي التقليدي على تنظيم الفضاء السيبراني الذي تغيب عنه السلطة المركزية، يمكن عرض مشكلة الدراسة في التساؤل البحثي الذي ينص على "كيف يؤثر الصراع السيبراني على بنية النظام العالمي وتوزيع القوة بين الفاعلين الدوليين؟

أهداف الدراسة:

إن الهدف الرئيسي لهذه الدراسة هو "تقييم تأثير الصراع السيبراني على النظام العالمي الجديد ودوره في إعادة تشكيل موازين القوى في النظام العالمي، ما إذا كان سيؤدي إلى خلق نظام عالمي جديد متعدد الأقطاب سيبرانياً".

أما الأهداف الفرعية المشتقة من الهدف الرئيسي فتشمل:

- 1- تحديد طبيعة الصراع السيبراني وبيان أبرز الخصائص المميزة له.
- 2- مناقشة العناصر والعوامل المؤثرة في الصراع السيبراني.
- 3- استكشاف تأثير الصراع السيبراني على السيادة الوطنية في ظل تراجع مفهوم الحدود الجغرافية في الفضاء الرقمي.

أهمية الدراسة:

تتلور أهمية هذه الدراسة من خلال موضوعها وهو "الصراع السيبراني وتأثيره على النظام العالمي"، حيث تعزى أهمية الموضوع إلى أهمية متغيراته، فالصراع السيبراني كمتغير مستقل هو صراع غير مادي يحدث في رحاب الفضاء السيبراني وتقع البيانات في قلب هذا الصراع، فمن يسيطر على البيانات يمتلك عنصر القوة، أما المتغير التابع وهو النظام الدولي فهو ذلك النظام الذي ينطوي على طبيعة وآليات العلاقات بين الدول ويشهد تحولات عديدة مدفوعة بالتغير التقني والاجتماعي والاقتصادي، ويمكن بيان أهمية الدراسة من الناحية العلمية والعملية على النحو التالي:

(أ) الأهمية العلمية:

- 1- تسهم هذه الدراسة في تطوير مجال الدراسات الأمنية والاستراتيجية وذلك من خلال ما تقدمه من نظرة معمقة لظاهرة الصراع السيبراني باعتبارها شكل جديد من أشكال الصراع الدولي، والتأثيرات التي ستركها هذا الصراع على النظريات التقليدية في العلاقات الدولية.
- 2- يمكن أن تسهم هذه الدراسة في إعادة تعريف المفاهيم الرئيسية في مجال العلاقات الدولية ومنها مفاهيم القوة والسيادة والأمن، في ضوء التحديات التي ينطوي عليها الفضاء السيبراني.

3- تسهم الدراسة في تحليل دور الفاعلين من غير الدول خلال انخراطهم في الصراعات الدولية، وآليات تأثيرهم على موازين القوى في النظام العالمي.

(ب) الأهمية العملية:

- 1- يمكن أن تكون نتائج الدراسة ذات أهمية لصناع القرار السياسي بمملكة حيث تسهم في فهم طبيعة التهديدات السيبرانية وتقديم استراتيجيات وطنية تسهم في تحسين فعالية الأمن السيبراني.
- 2- قد تكون نتائج الدراسة ذات جدوى في تعزيز الوعي العام للمجتمع بمخاطر الصراع السيبراني وضرورة توفير الحماية الكافية للبنى التحتية الحيوية والمؤسسات الوطنية.
- 3- يمكن أن تسهم نتائج هذه الدراسة في تعزيز الجهود الدولية الهادفة إلى وضع قواعد ومعايير للسلوك المسؤول في الفضاء السيبراني، ومواجهة المخاطر الناجمة عن سباق التسلح الرقمي.

فرضية الدراسة:

1. الفرضية الأولى: يسهم الصراع السيبراني في خلق تحول في بنية النظام العالمي.
2. الفرضية الثانية: توفر القدرات السيبرانية للدول الصغيرة والفاعلين من غير الدول نفوذاً وتأثيراً في النظام العالمي يفوق قدراتهم المادية التقليدية.
3. الفرضية الثالثة: يلعب الصراع السيبراني دوراً في تراجع مفهوم السيادة الوطنية التقليدي، كما يسهم في ضرورة تبني الدول لمفاهيم جديدة منها "السيادة الرقمية" من أجل حماية مصالحها في الفضاء السيبراني.

منهجية الدراسة:

كنتيجة للطبيعة المركبة والمتغيرة لموضوع "الصراع السيبراني وتأثيره على النظام العالمي"، تطبق هذه الدراسة منهجاً تكاملياً يمزج ما بين المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي، وذلك حتى يمكن تحقيق فهم عميق وشامل للظاهرة محل الدراسة وأبعادها المتنوعة.

"مبررات اختيار المنهج: قامت الباحثة باختيار المنهج التاريخي لسبب من ضمنها القيام بسرد الأحداث الماضية، إضافة إلى تتبع مسار تطور الصراع الذي نشأ في الفضاء السيبراني، وآليات تشكيل هذا الصراع باعتباره أداة من أدوات القوة في العلاقات الدولية، وترى الباحثة أن إدراك الجذور التاريخية التي تقف وراء الحرب السيبرانية، ابتداءً من الحالات الجنينية الأولى حتى العمليات المعقدة الآنية، كل ذلك يعتبر أمراً محورياً من أجل التعرف على التحولات التي حدثت في مفاهيم السيادة والأمن والقوة، بينما يتم توظيف المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة باعتباره أمراً حتمياً يأتي كنتيجة لطبيعة الظاهرة المعاصرة والمستمرة، فذلك المنهج يوفر الفرصة من أجل تفكيك بنية الصراع السيبراني، وتصنيف أدواته، وتحليل استراتيجيات الفاعلين، وتقديم وصف شامل وكاف للتأثيرات المباشرة وغير المباشرة التي ينتجها الصراع السيبراني على استقرار النظام العالمي."

"آلية التطبيق: تم تطبيق المنهج التاريخي من خلال تنفيذ وتحليل أهم المراحل في تاريخ الصراعات السيبرانية، ومنها هجمات "إستونيا" عام 2007، واكتشاف التهديدات السيبرانية الفيروسية، والانهامات بالتدخل في الانتخابات والتأثير على

نتائجها في بعض الدول، مع إيجاد رابط بين هذه الأحداث مع سياقها الجيوسياسي، بينما تم تطبيق المنهج الوصفي التحليلي من خلال دراسة حالات محددة وتحليل الخطابات الرسمية، والوثائق الاستراتيجية التي صدرت عن الدول الكبرى، واستعراض التقارير التي تم إصدارها حول تهديدات ومخاطر الأمن السيبراني، من أجل تشخيص الأنماط التي تكرر ظهورها في الهجمات وتحديد الأهداف والفاعلين ورسم خريطة التأثيرات على المستويات السياسية والاقتصادية والعسكرية.

"حدود القدرة التفسيرية: بالرغم من أن كلا المنهجين يتمتع بأهمية بالغة إلا أن هذه الدراسة تدرك أنه توجد بعض الحدود التفسيرية لكلا المنهجين، فالمنهج التاريخي ربما يتعرض لتحديات ترتبط بمواكبة التسارع الكبير في تطور التقنيات السيبرانية، وهو ما يجعل بعض الاستنتاجات يمكنها أن تقادم بشكل سريع جداً، إضافة إلى أن الطبيعة السرية والتي يتم التكتّم عليها للعديد من العمليات السيبرانية التي تقوم بها الدول تمثل تحدي أمام اكتمال الصورة التاريخية، ومن ناحية أخرى، فإنه على الرغم من أن المنهج الوصفي التحليلي قادر على عرض صورة دقيقة للوضع الحالي، إلا أن إمكانياته على التنبؤ بالتحوّلات المستقبلية المتعلقة بطبيعة الصراع السيبراني ما زالت محدودة، كنتيجة لعنصر المفاجأة والابتكار المميز لهذا المجال. من ثم فإن النتائج التي تصل إليها الدراسة تقدم فهماً عميقاً للواقع الحالي في ضوء المعطيات المتوفرة، مع إقرارها بأن هذا الواقع متغير بطبيعته."

المبحث الأول: ماهية الصراع السيبراني

لقد أصبح الصراع السيبراني بمثابة نمطاً جديداً وامتيازاً من أنماط الصراع العالمي، يتميز بشكل رئيسي عن الصراعات المادية التقليدية، وما يميز هذا الصراع هو اللاتماثلية، وبصعوبة الإسناد، وبالسّعة الفائقة في التنفيذ والتأثير، وتجاوز الحدود الجغرافية التقليدية، كما يسهم الصراع السيبراني بشكل رئيسي في اندثار مفهوم "السيادة الوطنية التقليدي".

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة

1. الصراع السيبراني: يعرف على أنه "شكل من أشكال المواجهة بين الفاعلين الدوليين، سواء كانوا دولاً أو جماعات غير حكومية، يتم من خلال استخدام الفضاء السيبراني كساحة رئيسية للعمليات الهجومية والدفاعية" (داوود، 2025، ص 332).
2. السيادة السيبرانية: تعرف على أنها "قدرة الدولة على فرض سيطرتها وسلطانها القانونية على الفضاء السيبراني الذي يقع ضمن نطاقها الجغرافي، بما في ذلك البنى التحتية الرقمية وتدفق البيانات والمعلومات عبر شبكة الإنترنت" (علام، 2025، ص 375).
3. الحرب الهجينة: تعرف على أنها "استراتيجية عسكرية شاملة تجمع بين أدوات الحرب التقليدية وغير التقليدية في إطار واحد متكامل، بما في ذلك العمليات العسكرية المباشرة، والهجمات السيبرانية، وحملة التضليل الإعلامي، والحرب الاقتصادية، والعمليات السرية" (حماد، 2024، ص 102).
4. التهديدات اللاتماثلية: تعرف على أنها "أنماط من التهديدات الأمنية التي لا تعتمد على التوازن التقليدي في القوة العسكرية، بل تستغل نقاط الضعف البنيوية في الخصم من خلال وسائل غير تقليدية" (زروفي، 2021، ص 313).

5. القوة السيبرانية: تعرف على أنها "قدرة الفاعل الدولي، سواء كان دولة أو منظمة، على استخدام الفضاء السيبراني لتحقيق أهدافه الاستراتيجية والتأثير على سلوك الآخرين" (سلومة، 2025، ص 635).
6. النظام العالمي: مجموعة القواعد، الأعراف، والمبادئ التي تحكم التفاعلات بين الفاعلين في الساحة الدولية لخلق نمط مستقر للعلاقات يتجاوز الفوضى، ويعكس توازنات القوى والقيم السائدة، ويتطور عبر التاريخ بهدف تحقيق قيم مثل السلام والأمن والرفاهية المشتركة، ويشمل جوانب سياسية، اقتصادية، وثقافية" (المالكي، 2024، ص 100).

المطلب الثاني: الإطار النظري للدراسة

1-2 الصراع السيبراني:

يعتبر الصراع السيبراني بمثابة نقلة نوعية في ماهية وطبيعة الصراعات الدولية، فلقد أسهم ظهور هذا الصراع الجديد المرتبط بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وما طرأ عليه من تطورات في أن يتحول من كونه امتداد للصراعات التقليدية إلى نوع متميز من الصراعات التي وجدت لها مكاناً في الفضاء الرقمي، كما أصبح الصراع السيبراني بمثابة مواجهة من نوع خاص بين فاعلين دوليين من الدول والجماعات والمنظمات، ولعل ما يجعل الصراع السيبراني صراعاً متعدد الأبعاد هو أنه ينطوي على بعد تقني وآخر سياسي وثالث اقتصادي وكذلك بعد عسكري، وهو الأمر الذي يجعله يبدو أكثر تعقيداً من الصراعات الأخرى التقليدية التي عادة ما تكون قاصرة على البعد العسكري المباشر (Maness, & Valeriano, 2016, P 308).

1-2-1. طبيعة الصراع السيبراني

يتسم الصراع السيبراني بكون صراعاً ذو طبيعة خاصة، وتتبلور هذه الطبيعة المتميزة من خلال ما الخصائص المميز للفضاء السيبراني الذي نشأ به هذا الصراع وتطور، فالفضاء السيبراني هو فضاء يتسم بكونه فضاءً افتراضياً غير خاضع للحدود الجغرافية العادية، وهو الأمر الذي يخلق صعوبة كبيرة في السيطرة عليه من خلال الآليات التقليدية المادية، كما الصراع السيبراني يقع كلية ضمن بيئة رقمية أهم ما يميزها هو السرعة البالغة في انتقال المعلومات، والقدرة على بلوغ أي موقع في العالم خلال لحظات قليلة، كما أنه توجد صعوبة كبيرة جداً في التعرف على مصدر الهجمات وإلقاء اللوم على جهة محددة بتنفيذها، واسهمت هذه الخصائص المميزة للفضاء السيبراني في أن يصبح الصراع السيبراني وسيلة ذات جاذبية كبيرة للدول والفاعلين من المنظمات والجماعات، حيث يمكن يمكن توظيفه من أجل بلوغ العديد من الأهداف الاستراتيجية دون تحمل تكاليف باهظة أو دون وجود مخاطر كبيرة (حربي، 2023، ص 341).

وتتبلور طبيعة الصراع السيبراني من النواحي الاستراتيجية من خلال ثلاثة مستويات تتداخل مع بعضها (Betz, 2017, p26)، ويشار إلى المستوى الأول بالمستوى الأول بالتكتيكي، الذي يشتمل على مجموعة محددة من العمليات السيبرانية ومنها اختراق الأنظمة، وسرقة البيانات، وتعطيل الخدمات، أما المستوى الثاني فيعرف بالمستوى العملياتي، وهو يشتمل على مجموعة من العمليات السيبرانية الساعية إلى الوصول إلى هدف استراتيجي واضح، كإضعاف البنية التحتية الحيوية لدولة معادية أو التأثير على نتائج الانتخابات، بينما يعرف المستوى الثالث بمسعى المستوى الاستراتيجي، وهو ذلك

المستوى الذي ينطوي على توظيف القدرات السيبرانية باعتبارها واحدة من مكونات الاستراتيجية الشاملة التي يمكن من خلالها الوصول إلى أهداف سياسية واقتصادية وعسكرية طويلة المدى (Heinl, 2018 p 53).

ومن أبرز السمات التي تبرز طبيعة الصراع السيبراني هو أن هذا الصراع يتميز بأنه صراع ديناميكي ومتطور بشكل مستمر (Willett, 2019, p85)، وهنا يثار تساؤلا هو لماذا يعتبر الصراع السيبراني صراع ديناميكي ومتطور، وهنا الإجابة يمكن أن تتبلور في أنه يُعتبر الصراع السيبراني صراعاً ديناميكياً ومتطوراً بطبيعته، متأثراً بالسباق القوي بين الهجوم والدفاع في عالم التقنيات سريع التغير، حيث أن أية ثغرة أمنية يتم اكتشافها توجد أداة هجومية جديدة مقابلة لها، بينما توجد تكتيكات التفاعلية متطورة تظهر بالتوازي مع ظهور أية ظهور اية تقنية دفاعية مبتكرة، وهو الأمر الذي يقود إلى ظهور حالة تعرف بمسمى "حرب الحركة" المتواصلة، وتزايد هذه الديناميكية في ظل توسع دائرة الفاعلين لتنطوي على الدول، والوكلاء، والجماعات غير الحكومية، وهو ما يطمس الخطوط التي تفصل فيما بين الحرب والتجسس والجريمة المنظمة، هذا التطور المتواصل في الأدوات والفاعلين والأهداف يقود إلى أن يكون الفضاء السيبراني بمثابة ساحة مواجهة ديناميكية وذات طبيعة متغيرة، تخلق صعوبة بالتنبؤ بشكل الصراع في المستقبل.

2-1-2 عناصر الصراع السيبراني

يشتمل الصراع السيبراني على مجموعة من العناصر الرئيسية التي عادة ما تتفاعل فيما بينها لتكون سلسلة معقدة من العلاقات والروابط، ويعتبر "الفاعلون" هو أول عناصر الصراع السيبراني، ومن أمثلة الفاعلين الدول القومية ذات القدرات والأهداف المتنوعة، وكذلك المنظمات الدولية إضافة إلى الشركات التكنولوجية الضخمة، والجماعات الإرهابية والإجرامية، والقراصنة من الأفراد، وتنوع الدوافع التي تقف خلف كل فئة من هذه الفئات من الفاعلين، فكل فئة منهم يسعون إلى تحقيق أهداف معينة خاصة بهم، وتشكل هذه الأهداف في ضوء ما يمتلكونه من قدرات وخصائص وأساليب في الصراع السيبراني (سالم، ومحسن، 2023، ص 537).

وتعتبر "البنية التحتية السيبرانية" هي العنصر الثاني من عناصر الصراع السيبراني، تنطوي البنية التحتية السيبرانية على الشبكات والخوادم والأنظمة والتطبيقات التي يتكون منها الفضاء السيبراني، تعتبر هذه البنية التحتية بمثابة الساحة الحقيقية للمعارك التي تحدث في الصراع السيبراني، حيث يتم تنفيذ العمليات الهجومية والدفاعية في هذه الساحة، ومن أبرز ما يميز هذه البنية هو أنها مترابطة ومتشابكة على المستوى العالمي، وهو ما يعني أن تعرض أي جزء منها يتعرض للضعف يمكن أن يؤثر على النظام بأكمله (البرهامي؛ وعلي، 2022، ص 426).

أما العنصر الثالث من عناصر الصراع السيبراني فهي "الأدوات والتقنيات"، التي تنطوي على البرمجيات الخبيثة، وأدوات الاختراق، وتقنيات التشفير، وأنظمة الدفاع السيبراني، حيث تلعب الأدوات دور الأسلحة الواقعية في الصراع السيبراني، وتشهد العديد من التغيرات والتطورات بشكل متواصل ومن ثم تصبح هذه الأدوات أكثر تعقيداً، ومن أكثر هذه الأدوات تقدماً وتطوراً هي البرمجيات الخبيثة المتقدمة ومنها WannaCry و Stuxnet، التي برهنت قدرتها على قدرتها على أن تسبب في أضرار بالغة الخطورة في البنى التحتية الحيوية (Aanonsen, 2025, p6).

وتعد "المعلومات والبيانات" العنصر الرابع من ضمن العناصر المكونة للصراع السيبراني، حيث تعتبر البيانات والمعلومات الهدف الرئيسي والعنصر المحوري للصراع السيبراني، حيث أصبحت المعلومات خلال العصر الرقمي بمثابة المورد الاستراتيجي الذي لا تقل أهميته عن الموارد الطبيعية في الصراعات التقليدية، ويسعى الفاعلون من الدول وغير إلى سرقة المعلومات الهامة، أو التلاعب بها أو تدميرها، خلال الصراعات السيبرانية، ولقد أكدت الدراسات على أن السيطرة على المعلومات والحد من تدفقها والتحكم فيها جميعها من الأهداف الرئيسية في هذا الصراع حيث يساعد ذلك القوى الدولية على تغيير النظام العالمي المعاصر (ابوزيد، 2025).

أما العنصر الخامس فهو "القواعد والمعايير"، التي يمكن من خلالها تنظيم السلوك في الفضاء السيبراني، وبالرغم أنه ما زال الفضاء السيبراني بحاجة إلى وجود إطار قانوني متكامل ومتوافق عليه على المستوى الدولي، إلا أنه توجد محاولات متواصلة من أجل وضع قواعد ومحددات للسلوك المسؤول في ذلك الفضاء، ومن أهم هذه المحاولات دليل تالين (Tallinn Manual)¹ الذي يسعى جاهداً إلى تنفيذ معايير القانون الدولي خلال العمليات السيبرانية، وتفعيل الجهود الدولية في إطار الأمم المتحدة لتحديد معايير للسلوك السيبراني المسؤول.

وتمثل "الاستراتيجيات والسياسات" العنصر السادس من العناصر المكونة للأمن السيبراني، هذه الاستراتيجيات والسياسات تضعها الدول والمنظمات من أجل توجيه أنشطتها في الفضاء السيبراني، وتحدد هذه الاستراتيجيات مجموع الأهداف والأولويات والآليات التي يتم توظيفها في الصراع السيبراني، وتعكس هذه الاستراتيجيات والسياسات منظور الفاعلين للدور الذي يقوم به كلاً منهم ومصالحهم في هذا الفضاء، ولقد شهدت السنوات القليلة الماضية تطوير معظم للدول لهذه لاستراتيجيات وطنية للأمن السيبراني، بما يعكس الأهمية المتزايدة لهذا المجال في الأمن القومي (داوود، 2025، ص 317).

2-1-3 العوامل المؤثرة في الصراع السيبراني

أشارت الأدبيات الخاصة بالصراعات السيبرانية إلى أنه توجد مجموعة كبيرة من العوامل التي عادة ما تترك تأثيرات في طبيعة الصراع السيبراني وكذلك في مساره وما يترتب عليه من نتائج، وتتشابك وتتداخل هذه العوامل معاً من خلال آليات معقدة بحيث تسهم في تكوين المشهد السيبراني الدولي ككل، من أبرز العوامل التي لها تأثير على طبيعة الصراع السيبراني هي العوامل التقنية، فتعتبر التكنولوجيا بمثابة محرك رئيسي للتطورات التي تحدث في مجال الصراع السيبراني، فالتقدم الذي يحدث بشكل متسارع في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إضافة إلى بروز تقنيات جديدة ومنها الذكاء الاصطناعي والحوسبة الكمية وإنترنت الأشياء، جميعها عوامل تسهم في إعادة تشكيل طبيعة الصراع السيبراني كما أنها تفتح آفاقاً جديدة للتنفيذ مختلف العمليات سواء الهجومية أو الدفاعية (الزبي، 2025، ص 59).

ويعد العامل الجيوسياسي هو العامل الثاني من بين العوامل التي تؤثر في طبيعة الصراع السيبراني، ويلعب هذا العامل الجيوسياسي دوراً بالغ الأهمية في صياغة طبيعة الصراع السيبراني، فتتجلى التوترات والصراعات التقليدية التي تقع ما بين الدول على صراعها معاً للاستحواذ على الفضاء السيبراني، ومن المعروف أن التنافس الاستراتيجي الذي يحدث فيما بين الدول الكبرى ومنها الولايات المتحدة والصين وروسيا يتجلى في صراع سيبراني متواصل، حيث توظف كل دولة ما تمتلك من

¹ دليل تالين هو دراسة أكاديمية غير ملزمة حول كيفية تطبيق القانون الدولي، وخاصة قانون الحرب والقانون الإنساني الدولي، على الصراعات السيبرانية والحرب السيبرانية.

قدرات سيبرانية من أجل دعم مكانتها وإضعاف قدرات خصومها ، وذلك إضافة إلى الصراعات الإقليمية والنزاعات الدولية التي عادة ما تمتد لتصل إلى الفضاء السيبراني، وتصبح الهجمات السيبرانية فيها جزءاً أصيلاً من الاستراتيجية الشاملة للصراع (علام، 2025، ص 381).

أما العامل الثالث من بين العوامل المؤثرة في طبيعة الصراع السيبراني فهو العامل الاقتصادي ، وتأتي أهمية هذا العامل في الوقت الذي أصبح فيه الاقتصاد الرقمي جزءاً محورياً في الاقتصاد العالمي ككل، وفي هذا العالم تظهر سرقة الملكية الفكرية، والتجسس الاقتصادي، واستهداف المؤسسات المالية، وجميعها عوامل مؤثر يمكن أن تصيب خلال الصراع السيبراني، فيمكنها أن تدمر الكيان الاقتصادي لأي دولة وتدفعها إلى معضلات عديدة لا حصر لها، وفي ذات الوقت تعتبر القدرات السيبرانية عاملاً مهماً في تمكين الدول من تحقيق التنافسية الاقتصادية، حيث تحاول جميع الدول أن تحي اقتصاداتها الرقمية من تأثيرات الهجمات السيبرانية، وتعمل على تعزيز قدراتها التكنولوجية (القفاص، 2025، ص 133).

ويعد العامل القانوني والتنظيمي من أبرز العوامل التي تتمتع بأهمية متزايدة في تشكيل طبيعة الصراع السيبراني، فعدم وجود إطار قانوني دولي شامل يحكم الممارسات التي تحدث في الفضاء السيبراني هو عامل خطير يقود إلى خلق حالة من الضبابية القانونية، ويسهم عدم وجود تشريعات واضحة ومتوافق عليها في بيان كل ما هو مقبول وما هو مرفوض في هذا الفضاء في تشجيع بعض الفواعل على استغلال الفضاء السيبراني لتحقيق أغراض عدائية ضد الدول ومؤسساتها، بينما حين يشجع ذلك بعض الدول الأخرى على تطوير قوانين وتنظيمات وطنية شديدة الصرامة من أجل الدفاع عن فضاءها السيبراني (محمد، 2025، ص 691).

ومن ناحية أخرى يظهر العامل الاجتماعي والثقافي كعامل حيوي يلعب دوراً بارزاً في تشكيل طبيعة الصراع السيبراني، حيث توجد اختلافات في نظرة الثقافات والمجتمعات إلى موضوع الخصوصية والأمن والحرية في الفضاء السيبراني، تنعكس هذه الاختلافات بطبيعة الحال على السياسات والاستراتيجيات التي تقوم الدول بتبنيها خلال تعاملاتها مع الفضاء السيبراني، فبينما توجه بعض الدول اهتمامها نحو حماية الخصوصية الفردية وحرية التعبير، توجه دول أخرى انتباهها نحو تحقيق السيطرة والرقابة تحت مسمى تحقيق الأمن القومي لها (أوامند، 2023، ص 7).

وأخيراً يأتي العامل التنظيمي والمؤسسي كعامل هام في صياغة طبيعة الصراع السيبراني، ويتبلور هذا العامل في قدرة الدول والمنظمات على امتلاك مؤسسات وأنظمة ذات فاعلية في للتعامل مع المخاطر السيبرانية، فالدول التي لديها مؤسسات حيوية ومتخصصة في تحقيق وحماية الأمن السيبراني، ولديها القدرة على الاستثمار في تطوير القدرات البشرية والتقنية، عادة ما تكون قادرة بشكل أكثر على حماية نفسها ضد الهجمات السيبرانية وكذلك عادة ما تكون قادرة على القيام بشن عمليات هجومية ذات تأثير عند الحاجة لذلك (علام، 2025، ص 381).

بالرغم من أن مختلف العوامل التي سبق ذكرها هي عوامل متشابكة ولها دور واضح في تشكيل الصراع السيبراني، إلا أنه من خلال مقارنة هذه العوام مع واستكشاف تأثيرها على الصراع السيبراني يتبين أن العامل الجيوسياسي والعامل التقني هما العاملان الذي يمكن اعتبارهما المحركين الأكثر فاعلية وتأثيراً على الإطلاق، فالعامل الجيوسياسي يقدم الدافع والسبب الرئيسي الذي يقف خلف الصراع؛ فوجود نوع من التنافس فيما بين القوى العظمى، وظهور الصراعات على المستوى

الإقليمي، والتركيز على فرض النفوذ هي التي تتم ترجمتها إلى هجمات سيبرانية استراتيجية تستهدف البنى التحتية الحيوية أو عمليات التجسس والتأثير، وبشكل بسيط، فبدون وجود الإرادة السياسية للصراع، لم يكون ليتحول الفضاء السيبراني إلى مسرح للمواجهة.

كما أنه من جانب آخر يمكن اعتبار أن العامل التقني هو الذي يوفر أداة وفاعلية تسهم في تمكين الدول من الدخول في هذا الصراع، فالسباق المشتعل من أجل تطوير أسلحة سيبرانية ذات قدرات فتاكة، والتعرف على الثغرات الأمنية (Zero day exploits)، وتوظيف الذكاء الاصطناعي في الهجوم والدفاع، جميعها أمور تسهم في تحديد طبيعة المواجهة وجعلها مواجهة ذات طابع ديناميكي متسارع، حيث لا يخلق العامل التقني الصراع فقط، بل يعيد صياغة قواعده مستمر، وهو الأمر الذي يجعل التفاعل الحادث بين الإرادة الجيوسياسية والقدرة التقنية هو العنصر الرئيسي الذي يتمحور حوله الصراع السيبراني بأكمله.

2-1-4 الخصائص المميزة للصراع السيبراني

يتمتع الصراع السيبراني كونه نوعاً جديداً من الصراعات بمجموعة من الخصائص التي تميزه عن باقي أنواع الصراعات التقليدية وتسهم هذه الخصائص المميزة في أن يكون هذا الصراع ذو مستوى مرتفع من التعقيد ومن ثم تتزايد صعوبة التعامل معه عن أي صراع آخر، وتعتبر اللاتماثلية هي الخاصية الأولى، فتشير هذه الخاصية إلى إمكانية أن الفاعلين صغار إلى حد ما وليست بالضرورة دولاً عظمى، حتى أنهم يمكن أن يكونوا دولاً صغيرة أو منظمات أو جماعات كما يمكن أن يكونوا أفراداً، وعلى الرغم من ذلك يمكنهم إحداث أضرار بالغة حتى للدول العظمى، وتنبع اللاتماثلية التي تميز الصراعات السيبرانية من تدني تكلفة الأدوات السيبرانية مقارنة بالأسلحة التقليدية، كما أنه من السهل امتلاك المعرفة التي تسهل شن هجمات سيبرانية مدمر (زروقي، 2021، ص 318).

أما الخاصية الثانية التي تميز هذه الصراعات فهي صعوبة الإسناد، حيث عادة ما يكون من الصعب تحديد الجهة التي قامت بتنفيذ الهجمات السيبرانية بشكل دقيق، فالتقنيات الحديثة تسهم في إخفاء الهوية ومكان تنفيذ الهجمات، وهو الأمر الذي غالباً ما يكون مصدراً للعديد من التحديات الاستراتيجية للدول، فمن الصعوبة الرد على هجمات مصدرها غير معروف، والخاصية الثالثة للصراعات السيبرانية هي "السرعة والتزامن"، فالوقت في الصراع السيبراني أمر نسبي غير ذي تأثير فيمكن شن هجمات ضخمة في وقت قليل جداً إلا أن تأثيرات هذه الهجمات السيبرانية تترك تأثيرات تخريرية تمتد ربما لقرون قادمة، وتقود هذه السرعة البالغة في شن الهجمات السيبرانية إلى زيادة صعوبة الاستجابة للدفاع عن الدولة أمام هذه الهجمات، كما أن اكتشاف هذه الهجمات بشكل استباقي أمراً شبه مستحيل، إضافة إلى ذلك فإن التزامن يوفر فرص للمهاجمين لتنفيذ هجمات متعددة في ذات الوقت، وهو ما يسبب أرباكاً لدفاعات ويحسن من فعالية الهجوم (صيون وعباس، 2022، ص 108).

وتعد القدرة على تجاوز الحدود الجغرافية هي الخاصية الرابعة، فكما سبقت الإشارة لا تعترف الصراعات السيبرانية بحدود جغرافية للدول، فيتم استهداف دولة ما من خلال دول أخرى، بينما يتواجد المخططون في دولة ثالثة، وتعتبر هذه الخاصية بمثابة تحدي واضح وصريح لمفهوم السيادة الوطنية التقليدي، ففي ظل هذه الصراعات السيبرانية نجد الدول

صعوبة بالغة في تطبيق قوانينها الوطنية على مصادر التهديد السيبراني لها. وأخيراً تأتي خاصية الغموض الاستراتيجي كسمة مميزة للصراعات السيبرانية عن غيرها من الصراعات، فعادة ما يكون من الصعب التمييز بين العمليات السيبرانية التجسسية والعمليات الهجومية، وبين الأعمال العدائية والأنشطة المشروعة، يسهم هذا الغموض في انتاج حالة من عدم اليقين الاستراتيجي¹، فمن الصعب أن تتيقن دولة من نوايا الدول الأخرى تجاهها، ولا يمكن تحديد مصدر التهديد لمواجهته والرد عليه (هلال، 2025، ص 155).

هنا يثار تساؤل هام هو أي من هذه الخصائص يعتبر الأكثر قيمة وفاعلية في الصراع السيبراني؟، فبالرغم من أن شتى الخصائص التي تم تقديمها أعلاه تعبر وبشكل متداخل عن طبيعة الصراع السيبراني، لكنه من المنطقي أن تكون "صعوبة الإسناد" هي الخاصية ذات الفاعلية والقوة والتأثير الأبرز، وهوما يعزى إلى أنها هذه الخاصية تقوّض حجر الزاوية في نظرية الردع التقليدية التي تحكم الصراعات الدولية، ففي ظل عدم وجود قدرة على بيان هوية الأطراف التي تقوم بالهجمات السيبرانية وبشكل حاسم وفوري، فمن الطبيعي أن يكون الرد المباشر وعلى هذه الهجمات والقدرة على محاسبة المستبين فيها أمراً قريب من الاستحالة، وهو ما يعد ما دافعاً للمعتدين على مواصلة عملهم من خلال ما يسمى بالمنطقة الرمادية من الإنكار المقبول، وتمنح هذه الخاصية الصراع السيبراني غموضاً استراتيجياً، حيث يكون من الصعب التمييز بين العمل العدائي والتجسس والجريمة، كما أنها تسهل للفاعلين الأقل قوة القيام بتنفيذ هجمات لامتثاليتها على خصومهم وبشكل أكثر قوة دون الخوف من التعرض لعقوبات فورية، فصعوبة الإسناد لا تعوق الاستجابة فقط، بل تخلق صعوبة أمام الإرادة السياسية وتضع تحدياً كبيراً أمام القدرة على وضع قواعد اشتباك دولية واضحة، وبالتالي تكون هذه الخاصية هي الأكثر قدرة على زعزعة الاستقرار في النظام العالمي.

المبحث الثاني : تأثير الصراع السيبراني على السيادة الوطنية

المطلب الأول: عوامل تراجع مفهوم الحدود الجغرافية في الفضاء الرقمي في ظل الصراع السيبراني

لقد شهد مفهوم الحدود الجغرافية للدولة تحدياً كبيراً مع ظهور الفضاء الرقمي وما ينطوي عليه من تحديات وصراعات، فالسيادة الوطنية كمفهوم ممارسة لم تعد كما كانت من قبل، فتراجع هذا المفهوم، وتراجعت قدرة الدول على حماية سيادتها الوطنية أمام ما يمكن أن يوجه لها من هجمات سيبرانية، ولم يكن هذا التراجع وليد صدفة، إنما هو في واقع الأمر نتاج لعدد كبير من العوامل وسلسلة تاريخية من الأحداث التي أسهمت في إعادة صياغة طبيعة الفضاء العالمي، ولعل من أول العوامل التي أثرت سلباً على مفهوم الحدود الجغرافية للدولة هو الطبيعة الافتراضية التي يتمتع بها الفضاء السيبراني، فهذا الفضاء غير محدد المعالم، وليس له حدود مادية، فتنتقل البيانات والمعلومات خلال الشبكات دون الحاجة إلى أن تعبر نقاط حدودية واضحة ومحددة، ولا تخضع هذه البيانات لرقابة أو جمرcke ومن الصعوبة السيطرة عليها أو على فرص انتقالها (محمود، 2025، ص 8).

¹ هو حالة الغموض وعدم الوضوح حول المستقبل، حيث تفتقر الدول إلى معلومات كافية لاتخاذ قرارات حاسمة.

ويتجلى العامل الثاني لتراجع مفهوم الحدود الجغرافية في الفضاء الرقمي في "الترباط العالمي للبنية التحتية السيبرانية"، فجميع الشبكات والأنظمة الإلكترونية في شتى أرجاء العالم تترباط وتتشابك مع بعضها البعض بآليات تخلق صعوبة في فصلها، في ظل هذا الترباط فإن أي مشكلة تظهر في أي جزء من أجزاء الشبكة العالمية سيؤثر حتماً على باقي الأجزاء الأخرى حتى لو كانت بعيدة عنه جغرافياً، تعتبر الطبيعة الخاصة بالشركات التكنولوجية العابرة للحدود من ضمن عوامل تراجع مفهوم الحدود الجغرافية في الفضاء الرقمي، فالشركات التكنولوجية العابرة للحدود التي تقوم بإدارة البنية التحتية الأساسية للإنترنت ومنها Amazon & Facebook & Google، تقوم بتنفيذ أعمالها على نطاق عالمي ومن ثم فهي غير خاضعة لسيادة دولة واحدة، حيث تتوزع خوادمها في عدة دول، وتنتقل بياناتها عبر الحدود بحرية كاملة ودون عوائق، وتتوفر خدماتها للمستخدمين في مختلف الدول (أبوزيد، 2025، ص 88).

ورابع العوامل يتمثل في عدم وجود سلطة مركزية عالمية للفضاء السيبراني، فلا توجد مؤسسة دولية واحدة لديها القدرة على السيطرة على الإنترنت أو القدرة على وضع مجموعة من القواعد التي تلزم جميع الفاعلين، ويدار الإنترنت عبر شبكة معقدة من المنظمات الفنية والهيئات التنظيمية والاتفاقيات الطوعية، وهو الأمر الذي ينتج نوع من اللامركزية التي يصاحبها صعوبة في فرض السيادة الوطنية بمعناها المعروف، وخامس العوامل هو سهولة إخفاء الهوية والموقع في الفضاء السيبراني، ففي الفضاء السيبراني يسهل للفاعلين توظيف مجموعة متقدمة من التقنيات التي تسهل إخفاء هويتهم وموقعهم الحقيقي، وفي ظل هذه الإمكانيات يصعب على الدول أن تقوم بتطبيق قوانينها على ما يحدث من ممارسات في فضاءها السيبراني، حيث غالباً ما يتواجد الفاعلين في أماكن عديدة عبر العالم مترامي الأطراف وهو ما يعد خارج نطاق السيادة الوطنية، ويحد من قدرة الدول على حماية أمنها القومي (بونيه، 2023، ص 157).

المطلب الثاني: تأثير الصراع السيبراني على السيادة الوطنية في ظل تراجع مفهوم الحدود الجغرافية في الفضاء الرقمي

يعتبر الصراع السيبراني هو التحدي الأكثر خطورة على مفهوم السيادة الوطنية في الوقت الحالي، حيث يسهم هذا الصراع في تقويض المبادئ التقليدية التي تأسست عليها هذه السيادة منذ معاهدة وستفاليا عام 1648¹، وأول التأثيرات التي تنشأ عن هذا الصراع على السيادة الوطنية يتمثل في تراجع قدرة الدولة على أن تسيطر على حدودها، فعادة ما تكون الدول قادرة على ممارسة سيادتها في العالم المادي على حدودها وتنظيم عمليات الدخول والخروج عبر أراضيها، إلا أن ذلك يبدو شبه مستحيل في الفضاء السيبراني الذي تنتقل فيه البيانات بحرية تامة كما تتم الهجمات السيبرانية دون رقابة فعلية، ويتمثل ثاني التأثيرات في الحد من قدرة الدولة على استخدام القوة داخل حدودها، لذي طالما اعتبر من أسس السيادة الوطنية لأي دولة، ففي الفضاء السيبراني تصبح الدولة غير قادرة على احتكار القوة في نطاق العلاقات الدولية، حيث يمكن لفاعلين من غير الدول كالجماعات الإرهابية والمنظمات الإجرامية والقراصنة الأفراد، أن يمتلكوا قدرات هجومية سيبرانية ربما تتفوق فيها على قدرة الدولة نفسها (بونيه، 2023، ص 159).

¹ سلسلة من المعاهدات التي أنهت حرب الثلاثين عاماً في أوروبا (1618-1648) وحرب الثمانين عاماً، وأرست أسس النظام الدولي الحديث، بما في ذلك مبدأ سيادة الدولة القومية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.

ويتمثل التأثير الثالث في ظهور مفهوم "السيادة السيبرانية" ليحل محل و ليكون مكملاً لمفهوم "السيادة الوطنية"، فما تسعى الدول حالياً لتحقيقه هو فرض سيادتها على الفضاء السيبراني عبر سن تشريعات ووضع تنظيمات وطنية يمكن من خلالها إدارة الأنشطة الرقمية، وتأسيس جدران نارية وطنية يمكن من خلالها فصل فضاءها السيبراني عن الفضاء العالمي، وتكون من خلالها قادرة على السيطرة على البيانات الخاصة بمواطنيها أو تلك التي تعبر أراضيها، إلا أنه توجد تحديات جمة أمام هذه المحاولات، وهو ما يعزى إلى طبيعة الفضاء السيبراني، ورابع التأثيرات يظهر في محاولات خلق "مناطق رمادية في السيادة الوطنية"، ذلك لأن ممارسة السيادة في الفضاء السيبراني عادة ما تكون غير واضحة، فلا يتضح من يمارس السيطرة على أي منطقة، فالخوادم والشبكات المتواجدة في دولة ما يمكن أن تكن مملوكة لشركة تابعة لدولة أخرى، وتخدم على مستخدمين من دول ثالثة، وفي ذات الوقت تكون خاضعة لتشريعات دولة رابعة، من تنشأ حالة من الغموض القانوني والسياسي، فيكون من الصعب تحديد الفاعل صاحب الحق في ممارسة السيادة على أجزاء من الفضاء السيبراني (زكاغ، 2023، ص 240)، ولقد برز تأثير خامس يتمثل في إمكانية التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وهو يخالف مبادئ السيادة الوطنية للدول، فدرة دولة ما على تنفيذ هجوم سيبراني على البيئة التحتية الحيوية لدولة أخرى أو قدرتها على التأثير على نتائج انتخاباتها أو سرقة بياناتها الاقتصادية والعسكرية، كل ذلك يمثل انتهاك لسيادة الدولة الوطنية دون أن تنتهك حدودها المادية بشكل فعلي (Heinl, 2018, p66).

المطلب الثالث: أدوار الفاعلين من الدول وغير الدول في الصراع السيبراني

تقوم الدول القومية بدور رئيسي في الصراع السيبراني، ذلك لأن الدول تمتلك العديد من الموارد ولديها من القدرات والدوافع الاستراتيجية ما يمكنها من تطوير قدرات سيبرانية هائلة، تأتي الولايات المتحدة الأمريكية في صدارة المشهد الدولي في من حيث القدرات السيبرانية التي تؤهلها لخوض صراعات سيبرانية وتنفيذ هجمات، والقيام بالدفاع عن نفسها ضد ما يمت تنفيذه من هجمات، حيث تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية وكالات متخصصة منها وكالة الأمن القومي (NSA) ووكالة القيادة السيبرانية الأمريكية، التي تستثمر في مليارات الدولارات سنوياً من أجل تطوير قدراتها الهجومية والدفاعية (Azubuike, 2021, p11)، كما تعتبر جمهورية الصين الشعبية قوة سيبرانية هائلة على مستوى العالم، حيث تتبنى الصين مفهوم "السيادة السيبرانية" بقوة من خلال "الجدار الناري العظيم"، وتهتم للغاية بتنفيذ حملات تجسس غير محدود من أجل سرقة الملكية الفكرية والاستحواذ على الأسرار التجارية للدول، (مشرف وحسن، 2023، ص 81)

وفيما يتعلق بروسيا فتتميز بأنها تستخدم الحرب الهجينة التي تجمع من خلالها ما بين العمليات السيبرانية والتضليل الإعلامي، وهوما برز من خلال الهجمات التي نفذتها على كل من إستونيا وجورجيا وأوكرانيا وكذلك تدخلها في الانتخابات الغربية (عصام، 2021، ص 173)، ولقد دخلت إيران هذا الصراع من فترة ليست بالقصيرة وبرهنت على قدرتها على أن تطور من قدراتها السيبرانية للرد على الهجمات التي يتم تنفيذها ضدها وخاصة من قبل الكيان الصهيوني، فقامت باستهداف مؤسسات مالية أمريكية وشركة أرامكو السعودية في صارعها السيبراني لفرض السيطرة في الشرق الأوسط، كما كوريا الشمالية وعلى الرغم عزلتها الدولية إلا أنها نجحت في الظهور كفاعل قادر على تطوير قدرات هجومية ملحوظة، مهمة بهجوم WannaCry وسرقة ملايين الدولارات لتمويل برنامجها النووي (محسن، 2025، ص 141).

ولقد ظهر دول الفاعلين من غير الدول إلى جانب الدول، حيث تقوم منظمات وهيئات إرهابية وقراصنة بتشكيل تهديد متزايد في المشهد السيبراني العالمي، وتأتي الشركات التكنولوجية الكبرى ومنها Google و Facebook و Amazon و Microsoft في صدارة هؤلاء الفواعل من غير الدول، حيث تمتلك هذه الشركات وتدير البنية التحتية الرئيسية للإنترنت حول العالم، كما تتحكم في عمليات تدفق المعلومات على مستوى العالم، إضافة إلى أنها تمتلك كميات ضخمة من البيانات، وهو الأمر الذي يجعل قوتها توازي قوة بعض الدول كما أن قراراتها لها تأثير جلي على الأمن القومي والاستقرار الدولي (جمال الدين، 2022، 118). ولقد ظهرت الجماعات الإرهابية ومنها داعش والقاعدة كفاعلين سيبرانيين ذوي ثقل، قادرين على استخدام الفضاء الرقمي من أجل تجنيد وتمويل العمليات السيبرانية وتنفيذ الدعاية المشفرة، ولقد صاحب وجودها وتطورها بروز مخاوف هائلة من احتمالية تطوير قدرات هجومية تستهدف البنى التحتية الحيوية للدول، وتمثل المنظمات الإجرامية تهديداً اقتصادياً وأمنياً ضخماً من خلال ما يتم تنفيذه من عمليات الاختيال الإلكتروني، وكذلك من خلال برامج الفدية وغسيل الأموال، ولقد كلفت هذه الجماعات العالم خسائر سنوية تقدر بمئات المليارات، كما تمتلك مجموعات القراصنة مثل Anonymous العديد من الدوافع سواء السياسية أو الأيديولوجية أو المالية للقيام بعمليات سيبرانية، كما ظهرت جماعات ترتبط اسمائها بدول معينة مثل APT28 و APT29 الروسية و Lazarus Group الكورية الشمالية، وأخيراً ظهرت اسهامات للمنظمات غير الحكومية مثل Electronic Frontier Foundation في القيام بحماية الخصوصية والحرية الرقمية، وتعزيز ممارسات النشاط والصحفيين الذين يتعرضون للاستهداف السيبراني، وذلك يعكس مستوى متزايد من التعقيد في الفضاء السيبراني وتعدد وتنوع الفاعلين فيه (الدروزي، 2024، ص 863).

لقد كان صعود الفاعلين من غير الدول وظهورهم في الفضاء والصراع السيبراني بمثابة تحدي هائل لأبرز مبادئ النظام الوستفالي المتمثل في احتكار الدولة لاستخدام القوة، فيقوم الفاعلون من غير الدول بتنفيذ هجمات سيبرانية بالوكالة ضد الدول، وهو ما يقود إلى ما يعرف بالإنكار المعقول، حيث تنكر الدول مسؤوليتها عن الهجمات، وبعض هؤلاء الفاعلين يقومون بهجماتهم في ظل وجود دوافع خاصة بهم وعلى أهداف يختارونها بأنفسهم، وهو ما تبناه مجموعة Anonymous، ومن ضمن ما يقوم به الفاعلون من غير الدول هو دورهم كمزودين للقدرات السيبرانية، حيث تقوم شركات بتطوير أدوات وتقنيات تمكن من تنفيذ هجمات وتقوم ببيعها للمنظمات أو الدول الراغبة، ومنها (شركات مثل NSO Group الإسرائيلية تباع برمجيات تجسس) وهو ما خلق سوق سيبراني يسهل من تنفيذ الهجمات ضد الدول ومؤسساتها، متقدمة لحكومات حول العالم، مما يزيد من انتشار القدرات السيبرانية الهجومية، ومن ضمن أدوار الفاعلين من غير الدول في الفضاء السيبراني هو قيامها بحماية الفضاء السيبراني من التهديدات، حيث تقوم شركات الأمن السيبراني بتقديم أدوات الحماية والدفاع السيبرانية وبرمجيات قادرة على اكتشاف الثغرات الأمنية والاستجابة للهجمات السيبرانية (Katagiri, 2021, p12).

"هنا يمكن الإجابة على سؤال محوري وهو لماذا يكون تأثير هذه الأدوار على احتكار الدولة لاستخدام القوة عميق ومتعدد الأبعاد، فأولاً أصبح من الممكن لفاعلين غير حكوميين أن يلحقوا أضراراً جسيمة بالدول والمجتمعات، مما يتحدى الفكرة التقليدية بأن الدولة وحدها تمتلك القدرة على استخدام القوة بفعالية، وثانياً أصبحت الدولة تعتمد على فاعلين غير حكوميين في حماية فضائها السيبراني، مما يعني أنها فقدت احتكارها للدفاع عن أمنها القومي، وثالثاً أصبح من الصعب على الدولة السيطرة على استخدام القوة السيبرانية، حيث إن الأدوات والتقنيات متاحة لفاعلين متعددين ويصعب التحكم في انتشارها."

المبحث الرابع: تأثير الصراع السيبراني على النظام العالمي الجديد ودوره في إعادة تشكيل موازين القوى

يعتبر الصراع السيبراني أبرز أهم العوامل التي يمكنها أن تعيد صياغة النظام العالمي خلال القرن الحادي والعشرين، حيث يؤثر هذا الصراع جملة وتفصيلاً على موازين القوى والعلاقات الدولية بشكل عميق ومعقد، وأول التأثيرات يتبلور في قدرة هذا الصراع على أن ينتج بعداً جديداً للقوة، لا يعتمد هذا البعد على الموارد المادية التقليدية التي تتمثل في جغرافي وديموغرافيا وموارد الدولة، حيث تعتمد القوة السيبرانية لأي دولة على ما أكثر تعقيداً وغموضاً، وهي القدرات التكنولوجية والمعرفة والابتكار، فأصبح من الممكن لدول صغيرة في الحجم ولا تمتلك إمكانات وموارد ضخمة أن تتحول إلى قوى سيبرانية ذات تأثير ملموس، فعلى الرغم من صغر حجم وسكان وإمكانات كوريا الشمالية قد أصبحت نموذجاً للقوة السيبرانية الدولية التي تهدد الولايات المتحدة الأمريكية (البرهامي وعلي، 2022، ص 430).

ويظهر التأثير الثاني في قدرة الصراع السيبراني على تسريع التحول في النظام العالمي من كونه "نظام أحادي القطبية" إلى "نظام متعدد الأقطاب" سيبرانياً، فعلى الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية ما زالت تمتلك تفوقاً عسكرياً واقتصادياً تقليدياً إلا أن الصراع السيبراني في الفضاء السيبراني يشهد تحولات عديدة، وتنافسية كبيرة جعلت العديد من القوى في ميزان واحد فالجميع في ميزان القوى العظمى مع الولايات المتحدة خاصة الصين وروسيا اللاتين قامت بتطوير قدرات سيبرانية توازي ما تمتلكه الولايات المتحدة الأمريكية من قدرات في بعض المجالات، وهو ما أسهم في إيجاد توازناً سيبرانياً جديداً، هذا التوازن مختلف في واقع الأمر عن توازن القوة المادية التقليدي، ذلك لأن القدرات السيبرانية سهلة التطوير والنشر من القدرات العسكرية التقليدية (Lehto, 2022, p 15).

يظهر التأثير الثالث للصراع السيبراني على النظام العالمي من خلال ظهور العديد من مجالات نفوذ سيبرانية حديثة، حيث تحاول العديد من القوى العظمى أن تقوم ببناء مناطق نفوذ في الفضاء السيبراني، فنجد الصين على سبيل المثال تحاول الترويج لنموذج "السيادة السيبرانية"، كما تسعى إلى نشر هذا النموذج في بعض الدول الأخرى عبر مبادرة "الحزام والطريق الرقمي"، بينما ينصب تركيز الولايات المتحدة على الدفاع عن نموذج "الإنترنت الحر والمفتوح" وتسعى إلى أن تحافظ على سيطرتها على البنية التحتية الرئيسية للإنترنت، بينما تحاول روسيا أن تبني نموذج "إنترنت سيادي" يساعدها على فصل فضاءها السيبراني عن الإنترنت العالمي عند الحاجة لذلك، جميع هذه المحاولات لامتلاك مجالات نفوذ سيبرانية تؤكد فرضية تجزئة الإنترنت إلى "شبكات إنترنت إقليمية منفصلة"، وهو ما يُعرف بمسمى "Splinternet"¹ (Bogen, 2023. 57).

¹ هو محاولة تجزئة الإنترنت العالمي إلى مساحات رقمية منفصلة ومتميزة وأقل ترابطاً، مدفوعة بلوائح وطنية (مثل جدار الحماية العظيم في الصين أو اتفاقية الوصول إلى البيانات)/الخدمات الرقمية للاتحاد الأوروبي)، والتوترات الجيوسياسية، والرقابة، والمصالح الاقتصادية، مما يؤدي إلى اختلاف القواعد وإمكانية الوصول والخدمات، بدلاً من شبكة إنترنت موحدة مفتوحة، إنه تحول من شبكة إنترنت واحدة إلى "شبكات إنترنت" إقليمية أو وطنية ذات محتوى وقوانين خصوصية ووظائف متنوعة، مما يؤثر على تدفق البيانات والمنافسة التكنولوجية والحوكمة الرقمية العالمية.

ويظهر التأثير الرابع في التوجه نحو إحداث تأثيرات في طبيعة التحالفات الدولية، حيث تحولت القدرات السيبرانية إلى عامل محوري ذو أهمية بالغة في صياغة التحالفات الدولية، حيث تحاول الدول أن تندمج في تحالفات مع دول أخرى لديها قدرات سيبرانية متقدمة، أو أن تكون مشاركة لنفس الرؤية المتعلقة بحوكمة الفضاء السيبراني، فنجد أن حلف الناتو قد قام بتطوير مفهوم "الدفاع السيبراني الجماعي" وأصبح يعتبر الهجمات السيبرانية بمثابة تهديد قادر على استدعاء تنفيذ المادة الخامسة من معاهدة الحلف، بينما في المقابل تقوم الصين بالتعاون مع روسيا في مجال الأمن السيبراني وتنسق كلا الدولتين المواقف الخاصة بهما معاً والمتعلقة بالحماية السيبرانية في المحافل الدولية (جمال الدين، 2023، ص 142).

وتتبلور خامس تأثيرات الصراع السيبراني على النظام العالمي الجديد في إيجاد حالة من عدم الاستقرار الاستراتيجي، ذلك لأنه تغيب عن الصراعات السيبرانية القواعد والمعايير الواضحة والتي عادة ما تدير الصراعات التقليدية، كما أن هذه الصراعات السيبرانية تسهم في عدم وجود اتفاقيات من أجل الحد من التسليح السيبراني، وعادة ما يصاحبها صعوبة في التحقق من الامتثال، وتخلق هذه الصراعات غموضاً حول ما يمكنه أن يمثل عملاً عدائياً في الفضاء السيبراني، جميع هذه العوامل لديها القدرة على خلق نوع من عدم اليقين، كما أنها تزيد من مخاطر التصعيد غير المقصود، ويوجد شبه واضح بين حالة عدم اليقين هذ وتلك التي خلال مرحلة بدايات العصر النووي، قبل أن تظهر معاهدات الحد من التسليح وآليات الحد من المخاطر (محمود، 2025، ص 59).

ولعل التساؤل الأكثر أهمية هنا هو ما هو الأكثر ضراوة الذي يتركه الصراع السيبراني على النظام العالمي؟ وتتبلور الإجابة في إمكانية ظهور نظام عالمي جديد متعدد الأقطاب لكن من المنظور السيبراني، فهذا النظام سيكون بلا شك مختلف تماماً عن النظام العالمي الحالي في عدد من النواحي، فأولاً يمكن أن يكون هذا النظام أكثر تعقيداً وتداخلاً، ذلك لأن الفضاء السيبراني يجمع بين مختلف الفاعلين بآليات لم تكن ممكنة سابقاً، كما يتوقع أن يكون هذا النظام السيبراني الجديد أكثر ديناميكية وسرعة فيما يتعلق بالقدرة على التغيير، فيمكن أن تشهد موازين القوى السيبرانية تغييرات متسارعة مع بروز تقنيات جديدة، كما يتوقع أن يكون نظاماً أكثر شمولية للفاعلين من غير الدول، الذين يمكن أن تكون لهم أدوار أكبر من أدوارهم الحالية في النظام العالمي التقليدي، وأخيراً ربما يكون النظام السيبراني الجديد أكثر عرضة للصراع والتوتر، ذلك لأن غياب القواعد الواضحة وظهور الصعوبات والمعوقات في الإسناد والردع ربما تخلق صعوبة في إدارة التنافس السيبراني سلمياً (مشرف وحسن، 2023، ص 90).

ويبقى السؤال المتعلق بإمكانية أن يخلق الصراع السيبراني نظاماً عالمياً جديداً متعدد الأقطاب سيبرانياً سؤالاً مفتوحاً يحتاج إلى المزيد من الجهد من أجل الإجابة عليه، إلا أن ما يتوفر من مؤشرات أنياً تدل على أن هذا الاتجاه محتمل بل وبقوة، فالتنافس القوي القائم بين القوى العظمى من أجل السيطرة على الفضاء السيبراني، وما يتم تنفيذه من استثمارات ضخمة في مجال القدرات السيبرانية، وما يتم بذله من جهود من أجل بناء مجالات نفوذ سيبرانية منفصلة، جميعها دلائل على أن النظام العالمي الجديد يتجه نحو التعددية القطبية في البعد السيبراني، ومما لا شك فيه أن هذا التحول سيكون له العديد من التأثيرات القوية على النظام العالمي ككل، ذلك لأن الفضاء السيبراني قد تحول ليكون جزءاً لا يتجزأ من شتى مجالات الحياة الحديثة، بما في ذلك الاقتصاد والأمن والثقافة والمجتمع.

المطلب الأول: الصراع السيبراني في ضوء نظريات العلاقات الدولية

إن فهم الصراع السيبراني عبر رؤى نظرية متنوعة في العلاقات الدولية أمر حتمي، فمن خلال منظور نظرية الواقعية الجديدة، يُعد الفضاء السيبراني بمثابة مسرحاً جديداً للتنافس على القوة والأمن تحت مظلة نظام دولي يتميز بالفوضوية، تسعى من خلاله الدول إلى زيادة قدراتها السيبرانية إلى أقصى مستوى ممكن باعتبارها أداة تضمن لهذه الدول بقائها وتضمن لها تحقيق تفوق واضح عن نظرائها، وهو الأمر يمكنه أنه يزيد من التحديات الأمنية كنتيجة لوجود صعوبة بالغة في الإسناد وكنتيجة لسيطرة العقلية الهجومية على غالبية دول العالم من ناحية أخرى، كما توفر النظرية البنائية رؤية أخرى، حيث تؤكد هذه النظرية على أن مضمون التهديدات السيبرانية وقواعد الاشتباك لا يمكن أن تكون معطى ثابتاً دائماً، بل هي في واقع الأمر ناتجة عن تفاعل اجتماعي وبناء متواصل للمعايير والهويات، فمفاهيم مثل "السلوك المسؤول للدولة" في الفضاء السيبراني تكون عبر الخطاب والعمل الدبلوماسي، وتبين ما هو مقبول وما هو غير مقبول على المستوى الدولي.

كذلك تضيف نظرية مقاربات القوى غير المادية بعداً إضافياً، حيث تؤكد بشكل صريح على أن الصراع السيبراني يتخطى الأهداف المادية فيكون له تأثير على الأفكار والرؤى، حيث أن عمليات المعلومات المضللة والتدخل في الانتخابات لا يمكن اعتبارها فقط هجمات تقنية، إنما هي واقع الأمر بمثابة استعراض لما لدى الدول من قوة ناعمة سلبية هدفها الأبرز هو الحد من شرعية الأطراف الأخرى والعمل على التأثير سلباً في تماسكهم الاجتماعي، من ثم فإن إدراك ماهية وطبيعة الصراع السيبراني تحتاج إلى نوع من التكامل بين هذه النظريات لخلق رؤية شاملة وتكوين صورة كاملة لطبيعة الصراع، وبيان ما إذا كان هذا الصراع هو صراع على القوة المادية كما تظهره النظرية الواقعية، وما إذا كان في ذات الوقت صراعاً على المعاني والمعايير كما تقدمه النظرية البنائية، أم هو صراع على العقول والقلوب كما يتضح من خلال نظرية مقاربات القوة غير المادية.

المطلب الثاني:

بالرغم من وجود اهتمام بحثي كبير بموضوع الصراع السيبراني، لكن غالبية الأدبيات السابقة قد أولت اهتماماً بالغاً بأبعاده التقنية والأمنية، ومن ثم أغفلت التركيز على تحليل تأثيراته البنيوية العميقة على النظام العالمي، وبشكل خاص فإن الأدبيات المتوفرة هذا الموضوع ما زالت بحاجة إلى تقديم إطار تحليلي يجمع وبشكل مباشر ما بين ديناميكيات الصراع السيبراني وتحولات موازين القوة الدولية، خاصة في ظل تراجع الهيمنة الأحادية، إضافة إلى أن هذه الأدبيات لم تتعمق في دراسة التفاعلات ذات الطبيعة المعقدة فيما بين الفاعلين من الدول وغير الدول، وكان لذلك تأثير واضح على مفهوم احتكار القوة، من ثم جاءت هذه الدراسة من أجل سد هذه الفجوة، وذلك بواسطة تقديم إطار نظري متكامل يمكنه القيام بتحليل دور الصراع السيبراني في صياغة بنية النظام العالمي، وتضيف الدراسة قيمة محددة عبر تركيزها على الفترة الحاسمة (2020-2025)، وتحليلها لكيفية تأثير التنافس السيبراني في إعادة توزيع القوة، وتقديمها رؤية استشرافية لمستقبل النظام الدولي في هذا السياق الجديد.

الاستنتاجات

من خلال ما تقدم من عرض حول متغيرات الدراسة يمكن الوصول إلى مجموعة من الاستنتاجات تشمل ما يلي:

أولاً- طبيعة الصراع السيبراني وأبرز خصائصه

لقد أصبح الصراع السيبراني بمثابة نمطاً جديداً ومتميزاً من أنماط الصراع العالمي، يتميز بشكل رئيسي عن الصراعات المادية التقليدية فيما يتعلق به من خصائص وآليات للتنفيذ وتأثيرات على الأفراد والمجتمعات والدول والمؤسسات، وما أبرز ما يميز هذا الصراع هو اللاتماثلية، وبصعوبة الإسناد، وبالسرية الفائقة في التنفيذ والتأثير، وتجاوز الحدود الجغرافية التقليدية.

ثانياً- العناصر والعوامل المؤثرة في الصراع السيبراني

يخلق الصراع السيبراني بعداً جديداً للقوة لا يتأسس على ما لدى الدول من موارد، بل على العناصر والعوامل التي تؤثر في الصراع السيبرانية، حيث تشتمل على التقنيات الحديثة والمعرفة والتوجه نحو الابتكار، وهو ما يوفر فرصاً لدول صغيرة إلى حد ما والجماعات والمنظمات الإرهابية للتحويل إلى قوى سيبرانية ذات تأثير، وبالتالي لا تعكس معايير القوى في الفضاء السيبراني نفس معايير القوى التقليدية، وهو الأمر الذي يسهم في بروز ديناميكية جديدة في ثنائيات العلاقات الدولية، من ثم يمكن القول بأنه يلعب الصراع السيبراني دوراً فاعلاً في إعادة صياغة موازين القوى في النظام العالمي.

ثالثاً- تأثير الصراع السيبراني على السيادة الوطنية في ظل تراجع مفهوم الحدود الجغرافية في الفضاء الرقمي

يسهم الصراع السيبراني بشكل رئيسي في اندثار مفهوم "السيادة الوطنية التقليدي"، الذي يتأسس على فكرة أن الدولة قادرة على السيطرة بشكل كامل على أراضيها وعلى حدودها المادية، فكنيجة للطبيعة الافتراضية للفضاء السيبراني وما يتميز به من لامركزية في إدارته أصبح بمثابة تحدي كبير لقدرة الدولة على فرض هيمنتها بالمعنى الوستفالي التقليدي، ففي ظل الصراعات السيبرانية لا معنى للحدود الجغرافية، فتنتقل المعلومات من نقطة إلى أخرى داخل وخارج الدولة، ويتم تنفيذ الهجمات السيبرانية عبر حدود الدولة بحرية مطلقة دون أن تتمكن الدولة من الدفاع أو فرض سيادة على حدودها.

رابعاً- دور الصراع السيبراني في إعادة تشكيل موازين القوى في النظام العالمي، وهل يؤدي إلى نظام عالمي جديد متعدد الأقطاب سيبرانيًا

أسهم الصراع السيبراني بشكل واضح في تراجع قدرة الدولة على احتكار القوة، فيمكن للفاعلين من غير الدول بما في ذلك الشركات التكنولوجية الكبرى، والمنظمات الإرهابية والإجرامية، ومجموعات القراصنة، والأفراد، أن يمتلكوا قدرات سيبرانية تهيؤهم للقيام بهجمات سيبرانية ضد الدول ومؤسساتها، ومن ثم تراجعت فكرة الدولة وقوتها، فلا تمتلك الدولة وحدها القدرة على توظيف القوة بفعالية، من ثم ظهرت حالة من عدم الاستقرار الاستراتيجي.

كما يقود الصراع السيبراني العالم ككل نحو حقبة جديدة يتميز فيها النظام العالمي بالتعددية القطبية في البعد السيبراني، فيكون تركيز القوى العظمى على امتلاك مجالات تحقق لها النفوذ السيبراني، فتروج الصين بشكل منفصل لنموذج "السيادة السيبرانية"، بينما تقوم الولايات المتحدة بتقديم نموذج "الإنترنت الحر والمفتوح"، أما روسيا فتحاول الترويج لفكرة "إنترنت سيادي" يساعدها على فصل فضاءها السيبراني عن الإنترنت العالمي في حالة وجود حاجة لذلك، من ثم يعكس هذا الاتجاه نحو التعددية القطبية السيبرانية وجود صراع ممتد من أجل الحصول على القيادة العالمية، وي طرح تساؤلات محورية تدور حول واقع الحوكمة العالمية في المستقبل للفضاء السيبراني.

التوصيات:

1. توصي الدراسة بضرورة تطوير استراتيجيات وطنية شاملة للأمن السيبراني بحيث تشمل إضافة النواحي التقنية كل من الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتنطوي على استراتيجيات فاعلة تلعب دور في بناء قدرات سيبرانية دفاعية تعي البنى التحتية الحرجة للدولة.
2. توصي الدراسة بأهمية التركيز على تعزيز التعاون الدولي والإقليمي في مجال الأمن السيبراني من أجل فرض مجموعة من الأسس والقواعد والمعايير التي تتوافق عليها الدول لضبط السلوك غير المسؤول في الفضاء السيبراني، إضافة إلى تحسين آليات الاستجابة للهجمات السيبرانية.
3. توصي الدراسة بضرورة زيادة فاعلية الأدوار التي تلعبها المنظمات الدولية والإقليمية، ومنها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية، من أجل تنسيق الجهود الدولية وبناء القدرات السيبرانية في الدول النامية.
4. توصي الدراسة بالتركيز على الاستثمار في البحث والتطوير والابتكار التكنولوجي في مجال الأمن السيبراني، بما يضمن تحسين قدرات الدول على مسايرة التطورات الحادثة في مجال الصراع السيبراني وبشكل متسارع حتى يمكن تطوير قدرات خاصة بالدفاع السيبراني.
5. توصي الدراسة بحتمية تعزيز الوعي العام للمجتمع بالمخاطر التي ترتبط بالتهديدات السيبرانية وأهمية تعزيز الأمن السيبراني، وذلك بواسطة حملات توعية شاملة تستهدف مختلف فئات المجتمع، كما يمكن دمج التربية السيبرانية في المناهج التعليمية على جميع المستويات التعليمية.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

- أبو زيد، هـ. (2020، 23 سبتمبر). السيادة الإلكترونية: اتجاهات تشكيل مناطق سيبرانية تحت سيطرة الدول والشركات. مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة. [/https://futureuae.com](https://futureuae.com)
- أبو زيد، أ. (2025). القومية الرقمية: تحولات القومية في عصر الفضاء السيبراني بالتطبيق على الدولة المصرية. مجلة السياسة والاقتصاد، 28(29)، 77-105.
- البرهامي، ع.، وعلي، م. (2022). الفضاء الإلكتروني وأثره على مفاهيم القوة والأمن والصراع في العلاقات الدولية. مجلة السياسة والاقتصاد، 16(15)، 443-423.
- بونه، ي. (2023). الهجمات السيبرانية: الحرب الرقمية التي تجاوزت الحدود الجغرافية. مجلة شمال إفريقيا للنشر العلمي، 1(1)، 168-154.
- جمال الدين، هـ. (2022). العلوم السياسية ما بين تأثير تقنيات الذكاء الاصطناعي ومراجعة أركان ووظائف مفهوم الدولة وبنية النظام العالمي. مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 23(1)، 150-103.
- حربي، هـ. (2023). قوة الفضاء السيبراني: ساحة صراع جديدة بين القوى الدولية والإقليمية في القرن الحادي والعشرين. مجلة قضايا سياسية، 72(72)، 367-338.
- حماد، ص. (2024). الحروب الهجينة وأثرها في مستقبل الصراع العالمي. مجلة تكريت للعلوم السياسية، 10(34)، 130-99.
- داود، أ. (2025). جيوبوليتيكا الأمن السيبراني: دراسة حالة الصراع الصيني الأمريكي في الفضاء السيبراني. مجلة الفكر القانوني والسياسي، 9(1)، 327-340.
- الدروزي، أ. (2024). الفضاء السيبراني ما بين تحول القوة والصراع والأمن القومي للدول. مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، 14(2)، 851-880.
- زروقي، ع. (2021). الأمن مجال للتنافس في ظل التهديدات اللاتماثلية: تغليب أمن الدولة على حساب أمن الأفراد. مجلة الساسة العالمية، 5(3)، 312-332.
- الزريبي، س. (2025). التحولات الرقمية والأمن السيبراني: مقارنة سوسيولوجية في فهم التهديدات الرقمية وأبعادها الاجتماعية. المجلة الأفروآسيوية للبحث العلمي، 6(1)، 62-55.
- زكاغ، ب. (2023). الشبكات الرقمية ودينامية الحقل الاجتماعي/السياسي بالمغرب. مجلة المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 3(2)، 258-236.
- سالم، م.، ومحسن، م. (2023). توظيف الفواعل من غير الدول للقوة السيبرانية وأثرها على الأمن الدولي. مجلة المعهد، 55(55)، 555-535.
- سلومه، ر. (2025). تأثير القوة السيبرانية على الاستراتيجية الأمريكية في مواجهة الاستراتيجية الصينية. المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، 10(20)، 660-634.
- صبيان، هـ.، وعباس، م. (2022). الحرب السيبرانية بين التحديات واستراتيجيات المواجهة: العراق إنموذج. مجلة قضايا سياسية، 70(70)، 116-103.
- علام، م. (2025). السيادة السيبرانية بين الرؤيتين الغربية والصينية. مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 26(3)، 394-373.
- عصام، أ. (2021). استخدام روسيا للقوة السيبرانية في إدارة تفاعلاتها الدولية. مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 22(4)، 190-167.
- القفاص، م. (2025). تأثير الثورة الرقمية وتزايد حجم البيانات على الاقتصاد. المجلة العربية الدولية لتكنولوجيا المعلومات والبيانات، 5(1)، 158-121.
- المالكي، ع. (2024). متغيرات النظام العالمي والحروب المستقبلية. مجلة ميسان للعلوم السياسية والدولية، 5(9)، 115-98.
- محسن، م. (2025). مستقبل مكانة القوة السيبرانية في استراتيجيات القوى الإقليمية إيران أنموذجاً. قضايا سياسية، 81(81)، 150-135.
- محمد، ت. (2025). الهوية وإعادة صياغتها في المجتمع السيبراني (أسباب ونتائج). مجلة قضايا سياسية، 80(80)، 821-786.
- محمود، خ. (2025). الفضاء السيبراني وتحولات القوة في العلاقات الدولية. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- مشرف، م.، وحسن، ف. (2023). اختلال التوازنات الدولية من خلال تفوق الولايات المتحدة الأمريكية والصعود الصيني. مجلة دراسات دولية، 94(94)، 77-93.
- هلال، ع. (2025). التوازن الإستراتيجي في الشرق الأوسط في ضوء حرب غزة. مجلة السياسة الدولية، 60(239)، 159-154.
- أوماند، د. (2023). حماية الدولة. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

ثانياً: المراجع الأجنبية

- Aanonsen, C. E. (2025). Stuxnet, revisited (again): Producing the strategic relevance of cyber operations. *Journal of Cyber Policy*, 10(1), 68-84. <https://doi.org/10.1080/23738871.2025.2492570>
- Azubuike, S. (2021). Cybersecurity attacks: Regulatory and practical approach towards preventing data breach and cyber-attacks in USA. SSRN. <https://ssrn.com/abstract=3878326>
- Betz, D. J. (2017). Cyberspace and the State: Towards a Strategy for Cyber-power. Routledge.
- Bogen, C. (2023). Overcoming Modernity? How China's Splinternet Reinforces the Impact of Geography in Global Internet Governance. *Navigationen*, 23(1), 103-124.
- Heinl, C. (2018). Cyber dynamics and world order: Enhancing international cyber stability. *Irish Studies in International Affairs*, 29, 53-72. <https://doi.org/10.3318/isia.2018.29.18>
- Katagiri, N. (2021). Why international law and norms do little in preventing non-state cyber attacks. *Journal of Cybersecurity*, 7(1), tyab009. <https://doi.org/10.1093/cybsec/tyab009>
- Lehto, M. (2022). Cyber-attacks against critical infrastructure. In M. Lehto & P. Neittaanmäki (Eds.), *Cyber security: Critical infrastructure protection* (pp. 3-42). Springer International Publishing. https://doi.org/10.1007/978-3-030-91293-2_1
- Maness, R. C., & Valeriano, B. (2016). The impact of cyber conflict on international interactions. *Armed Forces & Society*, 42(2), 301-323. <https://doi.org/10.1177/0095327X15572997>
- Willett, M. (2019). Assessing cyber power. *Survival*, 61(1), 85-90. <https://doi.org/10.1080/00396338.2019.1569895>

رسالة المجلة، أهدافها ورؤيتها

1. رسالة المجلة

وهي مجلة دورية دولية محكمة تصدر عن المركز الديمقراطي العربي في برلين، ألمانيا. تُعنى المجلة بنشر الدراسات والبحوث في مجالات العلوم السياسية، العلاقات الدولية، القانون، السياسات المقارنة، والنظم المؤسسية الوطنية والإقليمية والدولية، وتدعم صناع القرار في معالجة مختلف التحديات ذات العلاقة بهذه المجالات، وتطوير سياسات فعالة لتحقيق الأمن والاستقرار والرفاه والازدهار المحلي والإقليمي والدولي.

2. أهداف المجلة

- تعزيز البحث العلمي عن طريق تشجيع وإتاحة الفرصة للباحثين والأكاديميين لنشر أبحاثهم ودراساتهم في المجالات السياسية والقانونية، بما يساهم في تطوير المعرفة النظرية والتطبيقية.
- المساهمة في تحليل القضايا السياسية بواسطة تقديم تحليلات عميقة ومستنيرة حول العديد من القضايا المعاصرة، بما في ذلك التحديات الأمنية والسياسية والاقتصادية.
- المساهمة في تطوير الفكر الاستراتيجي من خلال نشر أوراق بحثية ودراسات تسلط الضوء على النظريات السياسية.
- تقييم السياسات الأمنية والسياسات الاقتصادية وتقديم تقييمات نقدية لها، مع تقديم توصيات لتحسينها.
- تحليل الصراعات الدولية والإقليمية، وفهم أبعادها الاستراتيجية والعسكرية، وتقديم رؤى حول سبل حلّها أو إدارتها.
- السعي لتصبح المجلة مرجعًا أكاديميًا معتمدًا في مجال الدراسات الاستراتيجية والعسكرية، من خلال نشر أبحاث عالية الجودة ومراجعات علمية دقيقة.

3. رؤية المجلة

- نسعى لأن تصبح المجلة مرجعًا عالميًا رائدًا في مجال الدراسات السياسية والقانونية، تساهم في تطوير الفكر الاستراتيجي وتعزيز المعرفة الأكاديمية والتطبيقية في القضايا الأمنية والدفاعية.
- كما نسعى إلى أن نكون منصةً للتميز البحثي والحوار البناء بين الخبراء وصناع القرار، وأن نلعب دورًا محوريًا في تشكيل السياسات الأمنية والاستراتيجية على المستويات المحلية والإقليمية والدولية.

Journal's Mission, Objectives, and Vision

1. Journal Mission

The Journal of Political Science and Law is an international, peer-reviewed periodical published by the Democratic Arab Center in Berlin, Germany. It is dedicated to publishing studies and research in the fields of political science, international relations, law, comparative politics, and national, regional, and international institutional systems. The journal supports decision-makers in addressing various challenges related to these fields and in developing effective policies to achieve local, regional, and international security, stability, prosperity, and well-being.

2. Journal Objectives

- To promote scientific research by encouraging and enabling researchers and academics to publish their studies in the fields of political and legal sciences, thereby contributing to the development of both theoretical and applied knowledge.
- To contribute to the analysis of political issues by providing deep and informed analyses of various contemporary challenges, including those related to security, politics, and economics.
- To support the development of strategic thinking through the publication of research papers and studies that highlight political theories.
- To evaluate security and economic policies by offering critical assessments and proposing recommendations for improvement.
- To analyze international and regional conflicts, understand their strategic and military dimensions, and provide insights into ways to manage or resolve them.
- To strive to become a recognized academic reference in the field of strategic and military studies by publishing high-quality research and thorough scientific reviews.

3. Journal Vision

- We aspire to become a leading global reference in the fields of political and legal studies, contributing to the development of strategic thought and enhancing academic and applied knowledge in security and defense issues.
- We also aim to serve as a platform for research excellence and constructive dialogue between experts and decision-makers, playing a key role in shaping security and strategic policies at the local, regional, and international levels.

شروط وضوابط النشر الخاصة في – مجلة العلوم السياسية والقانون

معايير التحكيم الأولي لقبول النشر:

- يجب أن تتوفر في البحوث المقترحة الأصالة العلمية الجادة وتتسم بالعمق.
- يجب ألا يكون المقال قد سبق نشره أو قدم إلى مجلة أخرى.
- ألا تكون البحوث المرسله مستلة من كتب مطبوعة، أو جزء من أطروحة.
- تمتلك المجلة حقوق نشر المقالات المقبولة ولا يجوز نشرها لدى جهات أخرى إلا بعد الحصول على ترخيص رسمي منها.
- لا تنشر المقالات التي لا تتوفر على مقاييس البحث العلمي أو مقاييس المجلة المذكورة.
- المجلة غير ملزمة بإعادة البحوث المرفوضة إلى أصحابها.
- تحتفظ المجلة بحق نشر المقالات المقبولة وفق أولوياتها وبرنامجه الخاص.
- البحوث التي تتطلب تصحيح أو تعديل مقترح من قبل لجنة القراءة تعاد إلى أصحابها لإجراء التعديلات المطلوبة قبل نشرها.
- على البحوث المقترحة أن تراعي القواعد المنهجية والعلمية المتعارف عليها.
- تخضع كل البحوث المقترحة للتحكيم العلمي من طرف لجنة القراءة وبسرية تامة، بحيث:
- يحق للمجلة اجراء بعض التعديلات الشكلية الضرورية على البحوث المقدمة للنشر دون المساس بمضمونها.

Preliminary evaluation criteria for publication acceptance

- Proposed research must have serious scientific originality and depth
- **The** article must not have been previously published or submitted to another journal
- **The** submitted research should not be taken from a publication or part of a dissertation
- **The** journal owns the rights to publish the accepted articles, and it is not permissible to publish them with other parties except after obtaining an official license from them
- **Do not** publish articles that are not available on the standards of scientific research or the standards of the aforementioned journal
- **The** journal is not obligated to return the rejected researches to their owners
- **The** journal reserves the right to publish accepted articles according to its own priorities and program
- **Researches** that require correction or modification proposed by the reading committee are returned to their authors to make the required modifications before publishing them
- **The** proposed articles are sent to the Editorial Board for arrangement and classification, and the articles are presented to the Scientific Committee for evaluation
- **All** proposed research is subject to double scientific evaluation by the reading committee and in complete confidentiality, so that
- **The** journal has the right to make some necessary formal modifications to the research submitted for publication without prejudice to its content
- **The** researcher corrects the errors presented by the evaluations, if any, and sends them back to the journal
- **Research should be sent to the journal's email address**
journal@democraticac.de

شروط النشر:

- لغات مقالات هذه المجلة: العربية، الإنجليزية، الفرنسية، الألمانية.
- إعداد الصفحة: الورق مقاس A4 ، مع ترك مسافة 2 سم لكافة أبعاد الورقة، والتباعد بين الأسطر single. وعند بداية كل فقرة، يترك فراغ بمقدار (1سم).
- خطوط الكتابة: استخدام Time new Roman لكافة اللغات المعتمدة في المجلة، وبحجم الخط (12) للمتن، وكذلك للعناوين الفرعية ولكن بخط غامق. وبحجم الخط (10) للملخص ولعنوانه (10) غامق، كما يستخدم حجم (10) للهوامش، ولل كلمات المفاتيح، ولنهاية البحث من المصادر والمراجع.
- لا يستخدم في البحث نظام الفصول: الفصل الأول، والفصل الثاني، بل يستخدم الترقيم ابتداء من المقدمة، أي أن المقدمة سيسند لها الرقم واحد وهكذا لباقي الفقرات التي سيسند لها الأرقام بحسب تسلسلها، وإذا كانت هناك فقرات فرعية ضمن الفقرة الرئيسية فيتم ترقيمها اعتماداً على رقم الفقرة ورقم تسلسلها (مثلاً ضمن المقدمة التي رقمها واحد توجد فقرات فرعية فالأولى سيكون رقمها كمايلي 1.1 والثانية 1.2 وهكذا). أي سترقم العناوين الأساسية بأرقام أساسية والعناوين الفرعية بأرقام فرعية مثال (1- ، -1-1 ، -2- ، -2-2-). ويفضل أن يكون الترقيم يدوياً وليس آلياً.

ببواب البحث على النحو التالي:

- 1- عنوان البحث يظهر في منتصف أعلى الصفحة الأولى من البحث، واسم الباحث (أو الباحثين)، وجهة الدراسة أو العمل، والبلد الذي ينتهي إليه، والعنوان (العناوين)، والبريد الإلكتروني.
 - 2- ثم الملخص Abstract ، الملخص باللغة المعتمدة في البحث وكذلك باللغة الإنكليزية، وإن أمكن باللغة العربية أيضاً. يتألف الملخص من مئة وخمسين كلمة تقريباً، ويحتوي على هدف البحث وأهميته، وأسباب اختيار البحث، والجديد الذي سيضيفه عن الأبحاث السابقة، ومنهج البحث وطريقته (في الجمع والفرز، وفي استخدام البيانات والمعلومات، أو من التقنيات أو وسائل البحث والإحصاء وغيرها)، ولمحة عن النتائج، ثم عرض ترتيب الفقرات التي ستتابع المقدمة.
 - 3- ثم الكلمات المفتاحية الدالة (key words) ، تمثل المواضيع الأساسية بالبحث، ويفضل ألا تكون من العنوان.
 - 4- ثم المقدمة : Introduction تتضمن أهمية البحث وأهدافه وفائدته، جديده وتميزه عن الأعمال السابقة (لبيان الإضافة في البحث)، وبيان الأسباب الداعية للبحث، وتأثيره.
 - 5- المتن: عرض المعلومات والبيانات والمناقشة والتحليل. ويجب أن يكون تسلسل الأعمال منسجماً بشكل جيد بما يساعد على المتابعة، وعرض الأشكال والصور التفصيلية الواضحة.
 - 6- النتائج والمقترحات. بعرض مساهمات هذا البحث، ومقارنتها بالبحوث المشابهة السابقة، وبيان ما يميزه عنها، ومناقشة النتائج التي تم التوصل إليها، سلباً أو إيجاباً، وإذا كان هناك انحرافات بالنتائج فينبغي توضيح أسباب هذه الانحرافات. تُعرض هذه النتائج بشكل مختصر ومركّز.
 - إرفاق نبذة عن سيرة ذاتية للباحث أو الباحثين المشاركين في نهاية البحث.
 - حجم البحث لا يقل عن 10 صفحات ولا يزيد عن 20 صفحة بما فيها الرسوم والأشكال والجداول.
 - أن يتبع المؤلف الأصول العلمية المتعارف عليها في إعداد وكتابة البحوث وخاصة فيما يتعلق بإثبات مصادر المعلومات وتوثيق الاقتباس واحترام الأمانة العلمية في تهميش المراجع والمصادر.
 - ترتب المراجع والهوامش في نهاية المقال بحسب الطرق المنهجية المتعارف عليها ووفقاً للتسلسل العلمي المنهجي وبطريقة يدوية.
 - المراجع والهوامش تكتب بطريقة APA على الشكل الآتي:
- في المتن يكتب بين قوسين: لقب الكاتب والسنة والصفحة (اللقب: السنة...، ص...).
- وتكتب المعلومات الكاملة في آخر المقال على هذا النحو: اسم ولقب الكاتب، عنوان الكتاب، الجزء، دار النشر، الطبعة، بلد النشر، سنة النشر، الصفحة.

أسلوب عرض المراجع:

- الكتب: اسم المؤلف أو المؤلفين، (سنة النشر)، عنوان الكتاب، اسم المترجم أو المحرر، الطبعة، الناشر، مكان النشر، رقم الصفحة.
- الدوريات والمجلات والتقارير: اسم المؤلف أو المؤلفين، (سنة النشر)، عنوان الدراسة أو المقالة، اسم المجلة، العدد، رقم الصفحة.
- مقالات الجرائد الإخبارية: اسم المؤلف، عنوان المقالة، اسم الجريدة، تاريخ النشر.
- المنشورات الإلكترونية: اسم الكاتب، عنوان المقال أو التقرير، اسم السلسلة إن وجدت، اسم الموقع الإلكتروني، تاريخ النشر إن وجد.
- في حين يستشهد بالمرجع في قائمة المصادر والمراجع بالنسبة لمقالات الجرائد والمنشورات الإلكترونية بإزالة تاريخ المشاهدة والنشر.
- في حالة عدم معرفة اسم الكاتب أو المجلة نكتب بين قوسين (د.ن) وهي تعني دون ناشر.
- في حال عدم معرفة تاريخ النشر نكتب بين قوسين (د.ت) في القوسين الخاصين بالتاريخ وهي تعني دون تاريخ.
- كتابة المراجع باللغة الأجنبية يكون بنفس الطريقة التي تكتب بها المراجع باللغة العربية.
- لا تقسم قائمة المراجع إلى كتب ومجلات وموسوعات بل ترتب ترتيباً أبجدياً حسب أسماء المؤلفين.
- توضع المراجع باللغة العربية أولاً وبعدها المراجع الأجنبية.

الصور والأشكال والجداول:

- يتم ترقيم الجداول والرسوم التوضيحية وغيرها بحسب ورودها في البحث، مع ذكر العنوان في الأعلى للجدول والأسفل للشكل.
- ترقيم الجداول ترقيماً مستقلاً عن ترقيم الأشكال خلال المتن، ويكون لكل منها عنوانه أعلى الجدول ومصدره أسفله.
- جميع الصور والجداول المستخدمة في البحث لا يجوز أن تكون أعرض من (11 سم). حجم الخط داخل الجداول لا تتجاوز (10)

كل ما يرد في المجلة يعبر عن آراء كاتبه ولا يعكس بالضرورة آراء هيئة التحرير

Everything contained in the journal expresses the opinions of its author and does not necessarily reflect the opinions of the editorial board

ترسل المواد العلمية إلى عنوان المجلة الإلكتروني:-

journal@democraticac.de

Publication terms

- Languages of articles of this journal are: Arabic, French, English, German
- The author of the research should write his/her name, e-mail address, university and country to which he/she belongs below the research title, with a summary of his/her CV attached, and it should be on a special page within the research
- Attach the research with a summary in both Arabic and English
- Articles are attached to a summary of approximately 150 words, and the summary is translated into English or vice versa, with reference to key words
- Research volume is not less than 10 pages and not more than 20 pages
- Page preparation: A4 size paper, leaving a space of 2 cm for all dimensions of the paper, and the spacing between the lines is single. At the beginning of each paragraph, a distance of (1 cm) is left
- Writing fonts: using Time New Roman for all languages approved in the journal, with a font size of (12) for the text, as well as for subheadings, but in bold. Font size (10) for the abstract and its title (10) in bold, and size (10) is used for margins, keywords, and the end of the research from sources and references
- The submitted research should include a list of references to be included in the latter
- References and footnotes are arranged at the end of the article according to the recognized methodological methods and in accordance with the systematic scientific sequence and in a manual manner
- References and footnotes are written in the APA manner as follows

- In the text, write in brackets: the title of the author, the year and the page (title: the year, p:)
- The complete information is written at the end of the article in this way: the name and surname of the author, the book title, the chapter, the publishing place, the edition, the country of publication, the year of publication, and the page

References writing style

- Name of the author or authors, (year of publication), title of the book, name of the translator or editor, edition, publisher, place of publication, page number
- Periodicals, journals and reports: name of the author or authors, (year of publication), title of the study or article, name of the journal, issue, page number
- Newspaper articles: the name of the author, the title of the article, the name of the newspaper, and the date of publication
- Electronic Publications: Name of the author, title of the article or report, name of the series, if any, name of the website, date of publication
- The reference is cited in the list of sources and references for newspaper articles and electronic publications by removing the date of viewing and publication
- In the event that the name of the writer or journal is not known, we write (N.R) in brackets, which means without a publisher
- In the event that the date of publication is not known, we write (N.D) in parentheses for the date, which means without a date.
- Writing references in a foreign language is in the same way as writing references in Arabic
- The list of references is not divided into books, journals, and encyclopedias, but is arranged alphabetically according to the authors' names
- References should be placed in Arabic first, followed by foreign references

Pictures and tables

- Tables, illustrations, etc. are numbered according to their inclusion in the research, with the title mentioned at the top of the table and the bottom of the figure
- The tables are numbered sequentially, independent of the numbering of the figures throughout the text, each of them has its title at the top of the table and its source below it
- All images and tables used in the research may not be wider than (11). The font size within the tables does not exceed (10)

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية – ألمانيا – برلين

Democratic Arabic Center in Berlin – German



مجلة العلوم السياسية والقانون

Journal of Political Science and Law

رئيس المركز الديمقراطي العربي: أ. عمار شرعان

رئيس التحرير: د. ديمة أبولطيفة

نائب رئيس التحرير: أ. د أحمد رفيق عوض

نائب رئيس التحرير التنفيذي: د. أحمد بوهكو

رئيس اللجنة العلمية: أ. د. محمد اشتية

الطبعة الأولى

ديسمبر 2025 م

البريد الإلكتروني للمجلة

journal@democraticac.de

رابط المجلة على موقع المركز الديمقراطي العربي – برلين

https://www.democraticac.de/?page_id=37575

International Standard Serial Number

ISSN (ONLINE) 2566-8056

ISSN (PRINT) 2566- 8048

E - ISSN 2566-80-48

Email: journal@democraticac.de

https://www.democraticac.de/?page_id=37575

المجلد الحادي عشر / العدد 46

(ديسمبر 2025)

Vol: 11/ N°: 46 (December 2025)



مجلة العلوم السياسية والقانون

Journal of Political Sciences and Law



ISSN 2566-8048 Print

ISSN 2566-8056 Online

journal@democraticac.de

